جامعة سيدي محمد بن عبد الله بفاس
كلية الآداب و العلوم الإنسانية - ظهر المهراز
UNIVERSITÉ SIDI MOHAMED BEN ABDELLAH DE FES
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines - Dhar El Mahraz

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع

تأثير التوزيع الجمالي في انتشار ظاهرة الجريمة
دراسة ميدانية في أشكال جدلية العلاقة بين الجمال والجريمة
مدينة مكناس أنموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

إعداد الطالب:
عبد الغني عزيوي
رقم الطالب: **2523981880**

تحت اشراف الأستاذ:
د. عبد الكريم القنبعو

السنة الجامعية: **2020 / 2021**

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى روح أبي وأمي.

وإلى زوجتي على صبرها وتقاسم عبئ إنجاز هذه الأطروحة التي لولا صبرها لم يكن لهذا العمل أن ينجز. كما أهدي هذا العمل إلى وجه البراءة والجمال وَالَداي زياد وهداية.

عبد الغني عزيوي.

كلمات شكر وتقدير
للأستاذ المشرف

أتقدم بفائق الامتنان والشكر العميق لأستاذي **الدكتور عبد الكريم القنبعي**، الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، مدعمة بتوجيهاته العلمية وملاحظاته الدقيقة والهادفة، كما أشكره على خصاله النبيلة والإنسانية وتواصله المستمر خلال سنوات إنجاز هذه الأطروحة رغم انشغالاته العلمية. لقد كان في الحقيقة خير عون لي على إنجاز هذا العمل، فكلما طلبت منه المساعدة لم يتردد في تقديم توجهاته وملاحظاته التي كانت تنير لي الطريق التي لولها لما وجد هذا العمل النور.

كلمة شكر وتقدير
لأساتذة شعبة علم الاجتماع

أتقدم بجزيل الشكل لأساتذة شعبة علم الاجتماع بكليات الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز بفاس وأخص بالذكر الأستاذ لحبيب امعمري، على مساهماتهم العلمية من خلال المحاضرات والندوات والتكوينات التي استفدت منها الكثير.

كما أتوجع بالشكر والتقدير إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الدين جادوا بوقتهم قصد قراءة مضامين هذه الأطروحة.

شكري العميق أيضا، إلى الأستاذ البوزكراوي عبد المالك وإلى أفراد عينة البحث على سعة صدرهم، كما أشكر موظفي المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج على تعاونهم.

ملخص اللغة العربية:

نروم من خلال هذه الأطروحة إلى التعرف على أهم المحددات المتحكمة في توزيع الجريمة داخل مجال جغرافي محدد (مدينة مكناس أُنموذجاً)، وذلك من خلال دراسة الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي من حيث حجم الجريمة وطبيعتها وكذا الخصائص الاجرامية لكل مجال على حدة، ومن تمت فهم المتغيرات المتحكمة في توزيع الجريمة داخل أحياء المدينة، وتحليل دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي للأفراد، والكيفية التي يتحكم بها متغير النوع الاجتماعي في طبيعة وحجم الجريمة.

وقد استخدمت هذه الأطروحة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات (المعطيات الإحصائية، الاستمارة، المقابلة النصف موجهة) كما استخدمت الأدوات التالية: (التحليل العاملي للتطابق، التحليل العنقودي للمجموعات، اختبار كاي تربيع Test khi deux) في تحليل عينة الأطروحة المكونة من 5166 ملف جنائي، 300 استمارة ،40 مقابلة نصف موجهة، تخص الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً، ليتم تفريغ عناصر البيانات بالحاسوب ومعالجتها إحصائيا بواسطة حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم الاجتماعية.SPSS

Résumé de la thèse

Nous visons dans cette thèse à reconnaitre les facteurs principaux de la distribution des crimes dans une zone géographique précise (Meknès comme exemple) et ce à partir de l'étude des différences entre les environnements urbain et rural en ce qui concerne la nature et la quantité de crimes ainsi que les caractéristiques criminelles de chaque environnement. Il s'agit également de comprendre les variables qui régissent la distribution de crime au sein des quartiers de la ville, de l'analyse du rôle du milieu et du niveau socioéconomique du quartier dans la détermination du parcours criminel des individus. Sans oublier comment la variable du genre influence la nature et la quantité du crime.

La thèse s'est basée sur la méthode descriptive analytique et a reposé dans la collection des données sur les outils (statistiques, questionnaire, entretien semi directif) et les outils : l'analyse factorielle de la congruence, analyse par grappes, test khi deux) dans l'analyse de l'échantillon de la thèse constituée de 5166 dossiers criminels, 300 questionnaires et 40 entretiens semi directifs, destinés spécialement aux quartiers qui connaissent une activité criminelle. Après, on saisit les données sur ordinateur qui les traite statistiquement via les outils statistiques des sciences sociales SPSS.

Abstract

The objective of this study to identify the most important determinants governing the distribution of crime within a specific area (Meknes as a model), by examining the differences between the urban and rural areas, concerning of the size and nature of the crime, as well as the criminal characteristics of each area apart. Further, it aims also to understand the variables controlling the distribution of crime within the city's neighborhoods, and analyse the role of the low socio-economic level of the neighborhood in determining the criminal track of individuals. How does gender variable enfluence the nature and size of the crime. The study adopts descriptive analytical method and aims at using the following data collection techniques : statistical data, questionnaire, semi-structured interview ; in addition, the following instuments were used : Factor analysis of congruence, cluster analysis of groups, the Ch-Square test (X2) in the analysis of the sample population which consists of 5166 forensic files, 300 questionnaires, and 40 semi-structured interviews directed specifically to crimianally active neighborhoods. The study used Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) to process and analyse the gathered data.

فهرس الموضوعات

إهــداء..... 2

كلمات شكر وتقدير للأستاذ المشرف..... 3

كلمة شكر وتقدير لأساتذة شعبة علم الاجتماع..... 4

ملخص اللغة العربية:..... 5

Résumé de la thèse..... 6

Abstract..... 7

فهرس الموضوعات..... 8

فهرس الجداول..... 17

فهرس المبيانات..... 20

فهرس الخرائط..... 21

مقدمة عامة:..... 22

الإطار العام للأطروحة..... 25

تقديم:..... 26

1-دوافع اختيار موضوع الأطروحة. 26

2-أهمية موضوع الأطروحة:..... 28

3-أهداف الأطروحة:..... 30

4-الدراسات السابقة حول موضوع الأطروحة.....33

4-1- الدراسات الغربية:..... 33

4-2 الدراسات العربية. 37

4-3- الدراسات المغربية الوطنية:..... 43

5-إشكالية موضوع الأطروحة..... 47

5-1- السؤال المركزي للأطروحة: 49

5-2- الأسئلة الفرعية للأطروحة:..... 50

6-فرضيات موضوع الأطروحة:..... 52

1-6 - الفرضية العامة:..... 52

6 -2-الفرضيات الفرعية أو الجزئية: 52

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمجال والجريمة..... 55

تقديم:..... 56

المبحث الأول: مفاهيم الأطروحة..... 56

1-تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً :..... 56

أ-الجريمة من منظور ديني. 57

ب-الجريمة من منظور فلسفي:..... 58

ج-الجريمة من منظور قانوني: 59

د-الجريمة من منظور سيكولوجي: 63

ه-الجريمة من منظور اجتماعي: 68

2-التعريف الإجرائي للجريمة:..... 70

3-مفهوم المجال: 72

1-3 - المجال الحضري:..... 77

2-3-التعريف الإجرائي المجال الحضري 78

4-المجال القروي: 79

1-4-التنظيم الإداري للمجال القروي: 81

2-4- خصائص المجال القروي. 87

أ - الخصائص الثقافية للمجال القروي..... 87

ب -بعض التحولات التي مست المجال القروي:..... 89

ج - الخصائص الإجرامية للمجال القروي..... 92

3-4-التحديد الإجرائي للمجال القروي: 92

5-المجال شبه حضري:.....93

6-المسار الإجرامي: 100

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للجريمة.....107

1-المقاربة التقليدية للجريمة والجنوح بين المكتسب والوراثي..... 107

1-1- نظرية "دور كهايم" Durkheim اللامعيارية:..... 108

1-2- الانحراف والجريمة باعتباره تعلما: 111

المبحث الثالث: المقاربات النظرية حول تأير المجال في الجريمة.....116

1-النظريات الايكولوجية المجالية:.....116

1-1- نظرية الزجاج المكسور:..... 118

1-2-نظرية لويس ورث: 119

2-نظريات البقع الساخنة للجريمة (John E. Eck) Crime hotSpots..... 120

2-1-نظرية المكان أو المجال ذو البعد المنعدم. 121

2-2-نظرية الشارع (المجال ذو البعد الواحد)..... 121

2-3-نظرية الحي (المجال ذو البعد الثنائي)..... 121

2-4-نظرية الطرد والجذب:..... 122

2-5-نظرية مناطق الجنوح:..... 122

خلاصة الفصل الأول.....124

الفصل الثاني: الأحياء الهامشية، الكثافة السكانية، الجريمة والنوع مقاربات نظرية.....125

تقديم:.....126

المبحث الأول: الأحياء الهامشية من المفهوم إلى النظرية.....126

1-مفهوم الأحياء الهامشية:.....128

2-الخصائص السوسيو .اقتصادية والثقافية للأحياء الهامشية:.....130

3- الخصائص الإجرامية لهذه الأحياء.....132

4- التفسيرات النظرية للأحياء الهامشية.....132

المبحث الثاني: الجريمة والكثافة السكانية مقاربات نظرية:.....135

1-المدرسة الجغرافية أو الطبوغرافية:L'Ecole cartographique au Géographique 135

2- نظرية مالتوس (المالتوسية) Théorie de Malthos:..... 137

المبحث الثالث: الجريمة والنوع الاجتماعي.....139

1-الجريمة والجنس إشكالية العلاقة.....139

2-حجم الجريمة والنوع الاجتماعي.....140

3-بنية الجريمة والنوع.....141

4- التفسيرات العلمية بخصوص اختلاف إجرام الرجال والنساء.....142

خلاصة الفصل الثاني:.....145

الفصل الثالث: الإطار المكاني والمنهجي للأطروحة.....146

تقديم:.....147

المبحث الأول: مجال الدراسة "مدينة مكناس أنودجاً".....147

1-مدينة مكناس بحث في الإسم:.....147

2- حدود وموقع مجال اشتغال الأطروحة:.....148

3-المراحل التاريخية التي مر منها مجال الأطروحة:.....149

4-التطورات الحديثة التي عرفها مجال الأطروحة:.....152

5-التنظيم الاداري لمجال الأطروحة:.....152

6-الخصائص الديمغرافية لمجال الأطروحة:.....153

7-الخصائص السوسيو- اقتصادية لمجال الأطروحة:..... 154

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للأطروحة.....158

-1التذكير بأسئلة وفرضيات الأطروحة.....158

1-1-التذكير بأسئلة الأطروحة. 158

1-2- التذكير بفرضيات الأطروحة:.....160

1-2-1-الفرضية العامة..... 160

1-2-2-الفرضيات الفرعية أو الجزئية: 160

أ-الفرضية الجزئية الاولى: 160

ب- الفرضية الجزئية الثانية:..... 160

ج-الفرضية الجزئية الثالثة: 160

د-الفرضية الجزئية الرابعة: 161

هـ-الفرضية الجزئية الخامسة:..... 161

2- منهج الأطروحة:.....161

3-عينة الأطروحة:.....162

4-وصف عينة الأطروحة.....163

4-1-توزيع أفراد عينة المجموعة الأولى..... 165

4-2-توزيع أفراد عينة المجموعة الثانية، الخاصة بالأحياء التي تعرف ارتفاعاً في السلوك الإجرامي..... 171

5-أدوات جمع المعطيات:.....184

5-1-الوثائق:..... 184

5-2- أداة كمية: الاستمارة..... 186

5-3-أداة كيفية: المقابلة شبه موجهة:..... 188

5-3-1- أسلوب معالجة معطيات المقابلة النصف موجهة:..... 190

6-المعالجة الإحصائية لعناصر الأطروحة:..... 195

7-أدوات تحليل البيانات الإحصائية. 200

خلاصة الفصل:.....203

الفصل الرابع: نتائج الأطروحة من خلال وصفها، تفسيرها و مناقشتها.....204

مقدمة الفصل:.....205

المبحث الأول: (تحليل الفرضية الأولى) المتعلقة بالفروق بين المجال الحضري، القروي والشبه حضري من حيث حجم ونوع الجرائم المرتكبة بهما.....205

1-المجال الحضري والجريمة: الخصائص الإجرامية للمجال الحضري وفقاً للمتغيرات (المهنة، الوضعية العائلية، الفئات العمرية، نوع الجريمة، درجة خطورة الجريمة).....206

1-1-علاقة المجال الحضري بمتغير المهنة: 206

1-2- علاقة المجال الحضري بالوضعية العائلية. 211

1 - 3-علاقة المجال الحضري بمتغير الفئات العمرية..... 214

1 - 4- علاقة المجال الحضري تبعا لمتغير نوع الجريمة. 216

1-5-علاقة المجال الحضري بمتغير درجة خطورة الجريمة..... 218

2-المجال القروي والجريمة: الخصائص الإجرامية للمجال القروي وفقاً للمتغيرات (المهنة، الوضعية العائلية، الفئات العمرية، نوع الجريمة، درجة خطورة الجريمة) 221

2-1 علاقة المجال القروي بمتغير المهنة: 221

2-2-علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية: 224

2-3-علاقة المجال القروي بمتغير العمر. 226

2-4- علاقة المجال القروي بمتغير طبيعة الجريمة..... 229

2-5-توزيع عينة المجال القروي تبعا لمتغير درجة الخطورة..... 231

3- تفسير ومناقشة الفروق بين المجال الحضري/ القروي /الشبه حضري من حيث (العمر، الوضعية العائلية، المهنة، حالات العود إلى الجريمة، إلى جاني المتغيرات الأساسية حجم الجريمة، طبيعة الجريمة) 234

3-1 الفروق بين المجال الحضري/ القروي/الشبه حضري تبعاً لمتغير الفئات العمرية..... 235

3-2-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير الوضعية العائلية. 240

3-3-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير المهنة..... 242

3-4-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير حالة العود للجريمة..... 246

3-5- الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير حجم الجريمة. 248

3-6- الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لحجم الجريمة 250

3-7- الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير طبيعةالجريمة:..... 252

3-8-الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة. 259

المبحث الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية، المتعلق بالفروق بين التجمعات السكانية (الأحياء) داخل المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة، التي قد تعزى للمرجعية التاريخية للحي الإجرامي.....261

1- توزيع الجريمة حسب الأحياء. 261

1-1-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير السن. 261

1-2-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير المهنة. 264

1-3-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير درجة الخطورة. 266

1-4-الفروق بين الأحياء تبعا لمتغير حجم الجريمة. 268

1-5-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة. 272

2- المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بالجريمة. 275

2-1- المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بالعمر. 275

2-2-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالمهن. 277

2-3-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالجنس. 280

2-4- المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي. 281

2-5-المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بحجم الجريمة. 283

2-6-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بنوع الجريمة. 286

المبحث الثالث: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة الخاصة بالعلاقة بين متغير الكثافة السكانية ونوع وحجم الجريمة. 294

1-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية. 294

2-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمهنة. 297

3-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والوضعية العائلية. 300

4-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمستوى الدراسي. 302

5-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وحجم الجريمة. 304

المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة المتعلقة بالعلاقة بين الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.....310

1-الوضع الاقتصادية كمحدد لدراسة المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح*. 311

1-1 متغير المهنة كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 311

2-1-متغير اشتغال الإخوة كمحدد مساعد للمسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 316
3-1- متغير دخل الأسرة كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح..... 319
4-1- متغير طبيعة حيازة السكن كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 322
2-الوضع الاجتماعي كمدخل لدراسة المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 325
1-2- متغير الوضع المهني كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح..... 325
2-2- متغير الوضعية العائلية كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح..... 328
3-2-متغير المستوى الدراسي كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 330
4-2-متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 334
5-2-متغير درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح..... 339
6-2-متغير دافع الجريمة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح..... 345
3- الخصائص الإجرامية لفضاءات الجنوح..... 349
1-3- أنواع الجريمة السائدة بفضاءات الجنوح 349
2-3-أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح..... 351
3-3-درجة تكرار الأفعال الإجرامية بفضاءات الجنوح: 353
4- المسار الإجرامي لأفراد فضاءات الجنوح. 355
1-4- العوامل الأولى المساهمة في الدخول إلى الجريمة، أو ما يسمى بمرحلة "المشاركة" في علم الإجرام. 355
2-4-الفترات الزمنية للفعل الإجرامي..... 366
3-4- العوامل المؤدية إلى التردد أو العود إلى الجريمة..... 374
أ-أسباب العود إلى الجريمة..... 374
ب-عدد حالات العود إلى الجريمة حسب نوع الجريمة..... 378
ج- تعدد أشكال الجريمة..... 381

المبحث الخامس: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة التي ترتبط بالفروق بين الذكور والإناث من حيث نوعية وحجم الجريمة؛ والعوامل التي ترجع إليها أوجه التشابه والاختلاف بين إجرام الرجال والنساء التي حين توفرها تؤدي بالشخص إلى الجنوح أو تكبحه عنه.....382

1- الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لنوع الجريمة.....382

2-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر..... 386

3-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً الوضعية العائلية.....388

4-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر.....391

خلاصة عامة: نتائج الأطروحة وتوصياتها.....394

1نتائج الأطروحة:.....394

1-1-نتائج حول أهم المتغيرات التي تساهم في التوزيع الغير متكافئ للجريمة – كماً ونوعاً- داخل المجالي الحضري والقروي:..... 397

1-2-نتائج حول توزيع الجريمة بالمجال الحضري (الأحياء بالمفهوم الإجرائي)، أي الخصائص المجالية، التاريخية المتحكمة في نوع وحجم الجريمة بهذه الأحياء. 399

1-3-نتائج حول العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة. 403

1-4-نتائج حول دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في السلوك الإجرامي، وكذا العوامل المساهمة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. 405

1-5-أسئلة حول العوامل والأسباب والدوافع، التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا. 410

2- توصيات الأطروحة:.....412

البيبلوغرافيا.....414

الملاحق.....427

نموذج الاستمارة.....428

دليل مقابلة التحقق.....438

نموذج وثيقة الحكم الجنائي الخاص بالمعتقل.....445

ترخيص البحث الميداني والمعطيات الإحصائية.....448

فهرس الجداول

الجدول رقم1 : توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.....165

الجدول رقم 2: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئات العمرية.....165

الجدول رقم 3: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الوضعية العائلية.....166

الجدول رقم 4: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المهنة.....167

الجدول رقم 5 : توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الدراسي.....168

الجدول رقم6: توزيع عينة الدراسة حسب المجال.....169

الجدول رقم7: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير تاريخ الحي 170

الجدول رقم8: توزيع العينة الخاصة بالأحياء وفقاً لمتغير الجنس.....171

الجدول رقم 9: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الوسط.....172

الجدول رقم 10: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الوضعية العائلية.....173

الجدول رقم11: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الفئات العمرية.....174

الجدول رقم 12: توزيع أفراد الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.....176

الجدول رقم 13 : توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي.....178

الجدول رقم 14. توزيع عينة الأحياء تبعا لمتغير المستوى التعليمي للأباء.....179

الجدول رقم 15: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغيرنوعية السكن.....180

الجدول رقم16: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادي.....181

الجدول رقم 17: توزيع عينة الأحياء وفقاً لإسم الحي.....182

الجدول رقم 18: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير مكان الإزدياد.....183

الجدول رقم19: علاقة المجال الحضري بمتغير المهنة.....206

الجدول رقم 20: توزيع الجريمة بالمجال الحضري تبعا لمتغير درجة الخطورة.....218

الجدول رقم 21: علاقة المجال القروي بمتغير المهنة.....221

الجدول رقم 22:علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية:.....224

الجدول رقم 23: علاقة المجال القروي بمتغير العمر.....226

الجدول رقم 24: علاقة المجال القروي بمتغير طبيعة الجريمة.....229

الجدول رقم 25: علاقة المجال القروي بمتغير درجة الخطورة.....231

الجدول رقم26: الفروق بين المجالات التي تعزى لعمل السن.....235
الجدول رقم 27: الفروق بين المجالات التي تعزى لعامل الوضعية العائلية.....240
الجدول رقم 28: الفروق بين المجالات التي تعزى لعامل المهنة.....242
جدول رقم 29: الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعا لمتغير حجم الجريمة.....248
جدول رقم 30: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير حجم الجريمة.....250
الجدول رقم 31: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير طبيعة الجريمة.....252
جدول رقم 32: الفرق بين الأحياء تبعاً لمتغير السن.....261
جدول رقم 33: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.....264
الجدول رقم 34: الفروق بين الأحياء تبعا لمتغير درجة الخطورة.....266
الجدول رقم 35: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير حجم الجريمة.....268
الجدول رقم 36: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.....272
الجدول رقم 37: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالعمر.....275
الجدول رقم 38: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالمهن.....277
الجدول رقم 39: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالجنس.....280
الجدول رقم 40: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي.....281
الجدول رقم41: المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بحجم الجريمة.....283
الجدول رقم42: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بنوع الجريمة.....286
الجدول رقم 43: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية.....294
الجدول رقم 44: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمهنة.....297
الجدول رقم 45: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والوضعية العائلية.....300
الجدول رقم 46: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمستوى الدراسي.....302
الجدول رقم 47: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وحجم الجريمة.....304
الجدول رقم 48: متغير المهنة كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....311
الجدول رقم 49: متغير اشتغال الإخوة كمحدد مساعد للمسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....316
الجدول رقم 50: متغير دخل الأسرة كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....319
الجدول رقم 51: متغير طبيعة حيازة السكن كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....322
الجدول رقم 52: متغير الوضع المهني كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....325
الجدول رقم 53: متغير الوضعية العائلية كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....328

الجدول رقم54: متغير المستوى الدراسي كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....330
الجدول رقم55: متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....334
الجدول رقم56: متغير درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....339
الجدول رقم57: متغير دوافع الجريمة كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....345
الجدول رقم58: أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.....351
الجدول رقم59: درجة تكرار الأفعال الإجرامية بفضاءات الجنوح.....353
الجدول رقم 60: الوضعية العائلية/ المستوى الدراسي وعلاقتها بحالات العود.....380
الجدول رقم61: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير نوع الجريمة.....382
الجدول رقم62: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر.....386
الجدول رقم63: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً الوضعية العائلية.....388

فهرس المبيانات

الرسم البياني رقم: 1 علاقة المجال الحضري بنوع الجريمة.....209

الرسم البياني رقم 2 : علاقة المجال الحضري بمتغير الوضعية العائلية.....211

الرسم البياني رقم 3: علاقة المجال الحضري بمتغير الفئات العمرية.....214

المبيان رقم 4: علاقة المجال الحضري بمتغير حجم الجريمة.....216

المبيان رقم 5: علاقة المجال الحضري بمتغير درجة الخطورة.....219

الرسم البياني رقم 6: علاقة المجال القروي بمتغير المهنة.....223

الرسم البياني رقم 7: علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية.....225

مبيان رقم 8: علاقة المجال القروي بمتغير الفئات العمرية.....228

المبيان رقم 9: علاقة المجال القروي تبعا لمتغير طبيعة الجريمة.....230

المبيان رقم 10: توزيع عينة المجال القروي تبعا لمتغير درجة الخطورة.....232

المبيان رقم 11: الفروق بين المجال القروي،الحضري والمجال الشبه حضري تبعاً لمتغير السن.....238

المبيان رقم12: الفروق بين المجالات من حيث الجريمة التي تعزى لعامل المهنة.....245

المبيان رقم13: الفروق بين المجالات تبعاً لمتغير حالة العود للجريمة.....246

مبيان رقم 14: مساهمة كل مجال على حدة في حجم الجريمة.....249

المبيان رقم15 الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي تبعا لمتغير طبيعة الجريمة.....255

المبيان رقم16: التحليل العاملي للتطابق بين المجال القروي والمجال الحضري وعلاقتهما بطبيعة الجريمة 257

الرسم البياني رقم 17: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.....259

المبيان رقم 18: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.....267

المبيان رقم19: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير حجم الجريمة.....270

المبيان رقم 20: التحليل العاملي لتطابق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.....274

المبيان رقم21: المرجعية التاريخية للحي وبدرجة خطورة الفعل الإجرامي.....282

المبيان رقم 22: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بحجم الجريمة.....284

المبيان رقم23: علاقة الأحياء المصنفة جديدة بنوع الجريمة.....287

المبيان رقم24: علاقة أحياء الصفيح سابقاً بنوع الجريمة.....288

المبيان رقم25: علاقة الأحياء القديمة بنوع الجريمة.....289

المبيان رقم26: علاقة الأحياء التي خلفها الاستعمار بنوع الجريمة.....290

المبيان رقم 27: التحليل العاملي للتطابق بين المرجعية التاريخية للحي ونوع الجريمة.....291
المبيان رقم: 28 التحليل العاملي للتطابق بين متغير الكثافة السكانية للأحياء ومهنة الأفراد.....299
المبيان رقم 29: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وطبيعة الجريمة.....307
المبيان رقم30: التحليل العاملي للتطابق بين نوع الجريمة وحجم الكثافة السكانية.....308
المبيان رقم 31: متغير المهنة كمحدد مساعد للمسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....315
الرسم البياني رقم32: متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنو .337
المبيان رقم33: درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.....344
المبيان رقم 34: متغير الدافع نحو الجريمة كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح. 348
المبيان رقم35: أنواع الجريمة حسب كل حي بفضاءات الجنوح.....349
المبيان رقم36: أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.....353
المبيان رقم 37: مدد العقوبة المتداولة بالمؤسسات السجنية.....372
المبيان رقم 38: دور متغير السن في التوقف عن المسار الإجرامي.....374
المبيان رقم 39: أسباب العود إلى الجريمة بفضاءات الجنوح.....378
المبيان رقم 40: يوضح عدد حالات العود إلى الجريمة بفضاءات الجنوح.....379
المبيان رقم41: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير السن ودرجة خطورة الجريمة.....391

فهرس الخرائط

خريطة توضيحية لتوزيع الجريمة بأحياء المجال الحضري لمدينة مكناس.....220
خريطة توضحية لتوزيع الجريمة بالمجال القروي لمدينة مكناس.....233

مقدمة عامة:

يعد موضوع الانحراف والجريمة من الظواهر الاجتماعية التي تواجه جميع المجتمعات بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مستوها الاقتصادي، حيث يبقى حقل الفعل الإجرامي مادة معرفية تتداخل فيها عدة مشارب علمية؛ اجتماعية قانونية ونفسية بيولوجية[1]...و التي هدفها هو التوصل بطريقة علمية إلى تعرية الأسباب والعوامل المتداخلة التي تقود في النهاية الأفراد إلى ارتكاب سلوك عدواني موجه ضد مصالح المجتمع.

وفي ظل تعدد التفسيرات العلمية لسلوك الإجرامي، يمكن القول إن موضوع أطروحتنا يندرج ضمن حقل سوسيولوجيا الجريمة وعلاقتها بالمجال، فإذا كانت محددات السلوك الإجرامية هي مزيج من العوامل الفردية (تتعلق بالشخص المجرم[2]) وعوامل بيئية تتعلق بالمحيط الاجتماعي، فإن العوامل المجالية لها دور أساسي في تفسير التوزيع الغير متكافئ لنوع وحجم الجريمة بمجال معين.

تعد المدينة مجالا جغرافيا، ومختبرا اجتماعيا[3] يفرز تناقضات اجتماعية وتفاعلات ثقافية تخلق ما يسمى بالنشاز حسب تعبير"إمانويل كاستلز"، وتقوم بالحفاظ على هذا النشاز لكي لا يتحول إلى انحرافا ثم إلى جريمة. وتظل الجريمة سلوكا إنسانيا مصدره العدوانية، يأخذه المنحرف مطية لتصريف سلوكاته العنيفة في وجه الفرد أو الجماعة، داخل محيطه الاجتماعي.

إن الهاجس الأساسي الذي دفع بالسوسيولوجين للحديث عن فضاءات الجنوح[4] هو الربط بين المجال في علاقته بالظاهرة الإجرامية؛ وبناء عليه اتخذ موضوع المجال أرضية خصبة

---

1 عبد السلام بنحدو، مبادئ علم الإجرام "دراسة في الشخصية الاجرامية" المطبعة الوطنية، ط 2، مراكش 1999.ص 5.

2 Voir à ce propos: Lombroso, C, L'homme Criminel, Etude anthropologique et médico-légal, Ed. 4, paris, 1887.

3 Voir à ce propos: Grafmeyer, Yves & Isaac Joseph, L'ecole de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, 3ème Ed, Flammarion, France, 2004, p. 5.

4 Voir à ce propos: Fellieule Renaud, Sociologies de la délinquance, 1ére Ed, France, 2001, p. 180.

للمنشغلين بفهم هذه الظاهرة، وبنينة تمظهراتها على مستوى المجال، إذ تشكل مدرسة شيكاغو[5] أبرز المدارس السباقة التي ربطت بين الجريمة والمجال الحضري في بعده الميكروسوسيولوجي.

انطلاقا من هذا، واعتبار موضوع السلوك الإجرامي كمعيش يومي، بحكم الاشتغال بشكل مباشر أو غير مباشر مع معتقلي المؤسسات السجنية، هذا ما أثار لدينا مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالأساس بالتوزيع الغير متكافئ لظاهرة الإجرامية داخل مجال معين (مدينة مكناس أنموذجاً)، حيث تضل أحياء بعينها هي التي تنتج معدلات أكثر من الأفراد المخالفين للقاعدة القانونية.

وقد اعتمدت هذه الأطروحة في مقاربتها للسلوك الإجرامي على الإحصاءات الجنائية المبنية على أساس التوزيع الجغرافي لمعدل الجريمة؛ كذلك الاستمارة والمقابلة النصف موجهة للكشف عن العلاقة بين مدى التفاوت في السلوك المنحرف وبين ما يلاحظ من اختلاف في النظم الاجتماعية، وتحديد مواطن الأفراد المخالفين للقواعد والنظم الاجتماعية والقانونية ومناطق ارتكاب السلوك الإجرامي. إنما تسعى إليه هذه المقاربة هو الربط بين معدلات الخروج على القانون في شتى صوره، والنظم الاجتماعية والمجالية على اختلاف أشكالها، والأصول السوسيومجالية والثقافية العامة لحيز جغرافي معين، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المغيرات: حجم الجرائم، الكثافة السكانية، المجال الحضري، المجال القروي، المرجعية التاريخية للحي، المسار الإجرامي.... (إضافة إلى المتغيرات الأساسية المتمثلة في: الجنس، السن، الموضعية العائلية.....)

عملنا قدر الإمكان في اختيارنا لموضوع أطروحتنا، أن يكون محدد علميا وسوسيولوجيا، ولقد حاولنا أن نحدد الأبعاد التي اعتبرنها تَخدم أغراض البحث العلمي ومقتضيات الفهم والمعرفة العلمية للبحث ومنهجية التقصي وجمع المعلومات، حيث ترجم ذلك في إشكالية تمحورت حول؛ **المحددات التي على أساسها تتوزع الجريمة داخل أحياء المدينة، وهل هناك اختلافات بين**

---

5 أنشأت مدرسة شيكاغو أول قسم لعلم الاجتماع بها سنة 1892، وبحلول منتصف القرن العشرين أصبح هذا القسم واحداً من أبرز القوى المسيطرة على الفكر السوسيولوجي في أمريكا. وأطلقت على الجماعات والمدارس التي ارتبطت بهذا القسم اسم مدرسة شكاغو في علم الاجتماع. وعلى الرغم من أن اهتمامنا سوف ينصب هنا على ما قدمته مدرسة شيكاغو من اراء وتفسيرات في مجال الجريمة، إلا أن الكثير من القضايا الأساسية والتي تناولتها دراسات مدرسة شيكاغو كان لها علاقة وثيقة بميادين علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع الحضري. (أنظر في هذا الصدد عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجريمة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى عمان 2009، ص111.)

المجالات الحضرية والقروية وشبه الحضرية وهل للوسط (الحي) والمستوى السوسيواقتصادي المتدني دور في المسار الإجرامي للأفراد؟

بناء على موضوعات الأطروحة، تم تقسيمها إلى إطار عام وتم التطرق خلاله إلى دوافع اختيار الموضوع وأهمية وأهداف الأطروحة، كما عرضنا خلاله مشكلة الأطروحة وفرضياتها.

أما الفصل الأول، فقد تناولنا خلاله الإطار المفاهيمي والنظري للجريمة والمجال. الذي بدوره قسم إلى مبحثين مبحث خاص بمفاهيم الأطروحة، والثاني خاص بالنظريات المفسرة للجريمة.

الفصل الثاني تم التطرق خلاله إلى الأحياء الهامشية، الكثافة السكانية، الجريمة والنوع مقاربات نظرية، الذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: الأول تطرق للأحياء الهامشية من المفهوم إلى النظرية. الثاني تحدث عن الجريمة والكثافة السكانية مقاربان نظرية. الثالث تناولنا من خلاله الجريمة والنوع الاجتماعي.

الفصل الثالث حاولنا من خلاله العمل على الإطار المكاني، الزمني والمنهجي للأطروحة. المبحث الأول تطرقنا من خلاله إلى مجال وزمن الدراسة، في حين تناولنا في المبحث الثاني الإطار المنهجي للأطروحة.

الفصل الرابع جاء مفصلا، وصفا وتحليلا، لنتائج الأطروحة. تناولنا المحددات المتداخلة في توزيع الجريمة بين المجال الحضري والقروي، والفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة. كما تطرقنا من خلاله إلى دور الوسط والعوامل السوسيواقتصادية في تحديد المسار الإجرامي للأفراد، وأهمية الكثافة السكانية في تغير مؤشرات السلوك الإجرامي كما ونوعا في مجال معين، وكيف تحضر ثنائية إجرام الذكور والإناث في الاتجاه نحو الجريمة؟

الإطار العام للأطروحة

تقديم:

سنعمل خلال هذا المحور على جرد أهم الدوافع الذاتية والموضوعية، التي كانت محفزاً لاختيار موضوع أطروحتنا، والأهمية التي تكتسيها في مجال البحث العلمي وتتجلى في محاولتنا الأولية والمتواضعة ربط تيمة الجريمة بالمجال، من جهة، والمساهمة قدر الإمكان بإزالة الغطاء القانوني على مفهوم الجريمة والظاهرة الإجرامية على وجه العموم، وإلباسها بغطاء سوسيولوجي، وذلك باستثمار الأدوات المتودولوجية في تفكيك عناصر موضوعها.

كما سنعمل على تحديد أهم أهداف الأطروحة النظرية والإجرائية التطبيقية، التي تم رسمها خلال مراحل وأطوار إنجاز الأطروحة، حيث تمثلت في أهداف نظرية وتم التطرق خلالها إلى السياقات المعرفية التي نتناولنا من خلاله موضوع الأطروحة، وداخل هذه السياقات نعمل على تحديد الأهداف التطبيقية من خلال أجرأة فرضيات موضوع الأطروحة.

بعد ذلك نأتي إلى الإطار الإشكالي للأطروحة: المتمثل في المحددات الأساسية التي تعطي توزيع غير متكافئ لظاهرة الإجرامية داخل المجال، ثم لماذا تستمر أحياء بعينها في إنتاج أفراد منحرفين. وفي نفس السياق سنقوم بإبراز السؤال المركزي للأطروحة، المتمحور حول العوامل المتداخلة في إعطاء توزيع غير متكافئ لطبيعة وحجم الجريمة داخل أحياء المدينة، وهل هناك اختلافات من حيث نوع وحجم الجريمة بين المجالات الحضرية، القروية والشبه حضرية؟ وذلك من خلال تقسيمه وتفكيكه إلى أسئلة جزئية دقيقة تحاول إبراز ما به من عناصر مركبة، وذلك بالاشتغال على كل سؤال على حدة. ثم سنتبع هذا العنصر الإشكالي بالفرضية العامة ثم فرضياتها الجزئية.

1- دوافع اختيار موضوع الأطروحة.

تعد عملية اختيار موضوع الأطروحة أول الخطوات المنهجية لإعداد أي دراسة علمية، أي التفكير الأولي في نوع الموضوع الذي يقوم به الباحث، والذي له قدرة وميول للبحث فيه، وهذا لا يتم بمحض الصدفة، بل يخضع لعدة عوامل ذاتية وموضوعية، تتفاعل فيما بينها لتوجه وترشد الباحث لدراسة الموضوع المناسب.

أ- الدوافع الذاتية:

تتمثل العوامل الذاتية لاختيار موضوع أطروحتنا، فيما نعايشه من احتكاك بشكل يومي مع نزلاء المؤسسات السجنية، وما نتقاسمه من قضايا إجرامية مع المصالح الأمنية، هذا زيادة على ما نشاهده من تنامي وتيرة الجريمة مقارنة مع السنوات الفارطة. وإذ نسجل كذلك أن دراسة موضوع أثر التوزيع المجالي في الجريمة، وأسباب تباينها من مجال لآخر، لم يتم التطرق إليها بنفس الطريقة حسب علمي، خاصة في المجال المدروس، حيث اقتصرت بعض الدراسات على تحليل كل متغير[6] على حدة، دون محاولة الجمع بينهما(الجريمة/المجال).

ولقد دفعتنا الرغبة كذلك في الانتقال من المعرفة الاجتماعية اليومية للظاهرة الإجرامية إلى المعرفة السوسيولوجية، التي من خلالها نتمكن من البحث في معرفة العوامل المساهمة في توزيع الجريمة في المجال الترابي لمدينة مكناس، سواء كان قرويا، أو حضريا، أو شبه حضري، ومعرفة المناطق والفضاءات التي تنتج الجريمة ومعرفة نوعية الجرائم التي تتميز بها هذه المناطق دون أخرى.

ولا يفوتنا كذلك أن نعترف بأن النتائج التي توصلت إليها الدراسة في سلك الماستر، شكلت لدي رغبة علمية في مواصلة البحث حول الجريمة في علاقتها بالمجال، وتكمن نتائجها في التأكيد على أن للتغير الثقافي الذي يشهده المجتمع المغربي على حساب التغير الاجتماعي أوجد هوة بين النظم والأنساق الاجتماعية، وعدم تكيف شريحة عريضة من المجتمع مع الأوضاع الجديدة المتمثلة في التغير الاجتماعي الدي طرأ على العلاقات الاجتماعية لدى الأفراد، مما أدى إلى ظهور تحول قيمي واجتماعي نتج عنه الانحراف والإجرام بأشكال مختلفة لم نشاهدها من قبل.

---

[6]- ينقسم المتغير إلى أربعة عناصر:

المتغير المستقلIndependent Variable: هو المتغير الذي يتوقع الباحث أنه سيفسر التغيير في المتغير التابع فيدعى كدلك بالمتغير المفسر explanatory variable، إنه السبب المفترض في تغيرات قيم المتغير التابع، حيث يتوقع أن يكون المتغير التابع قد سُبب أو تأثر بالمتغير المستقل.

المغير التابع Dependent Variable: هو المتغير الذي يرغب الباحث بتفسيره.

المتغير الضابط Control Variable: يستخدم لاختبار احتمال ان تكون العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع زائفة بعبارة أخرى، العلاقة التي يمكن تفسيرها فقط في حال تأثير متغير أخر.

المتغير المتصل Continuous Variable: هو المتغير الذي ليس له وحدة حجم صغرى مثل الطول.

المتغير المنفصل Discrete Variable: هو المتغير الذي له وحدة حجم صغرى مثل عدد الأطفال في عائلة.(فرانكفورت وناسمياز دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ترجمة ليلى الطويل الطبعة الاولى بترا للنشر والتوزيع سوريا، دمشق، آب، سنة2004، ص. 72-69).

ب- الدوافع الموضوعية:

يعد توسيع معارفنا في علم الاجتماع الجريمة في شقها المجالي على وجه الخصوص، من أهدافنا المعرفية والبحثية، ولقد ضلت أسئلة قلقة تلاحقنا منذ التحضير لبحث الماستر، ولعلها البحث في اختبار بعض الأطر النظرية لتفسير الجريمة في علاقتها بالمجال. وفهم نوعية الجريمة وحجمها وخصائص مرتكبيها سواء الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية وتتبع مساراتهم كل ذلك في علاقته بالمجال. وتأسيسا على ما أصبحنا نلاحظه من تفكك في البنية الثقافية والاجتماعية لأفراد المجتمع، التي أدت إلى تنامي مظاهر الانحراف والجريمة بأنواع وأشكال لم نكن نسمع بها من قبل. تشكلت لدينا قناعة تتأطرها دوافع موضوعية، تهدف إلى محاولة فهم نوعية وحجم الجريمة، وتحديد خصائص الثقافة الإجرامية[7] لأحياء مدينة مكناس. ولعل قلة الإنتاجات العلمية في مثل هذه الموضوعات هو ما دفعنا إلى اختيار التوزيع المجالي للجريمة "مدينة مكناس أنموذجا"، لمعرفة مختلف الإشكالات الاجتماعية والعوامل الديموغرافية والمجالية لما لها من أهمية في خلق تباين في توزيع الجريمة بين أحيائها.

2- أهمية موضوع الأطروحة:

يتأطر موضوع أطروحتنا ضمن إطار البحث عن العلاقة الجدلية التي تجمع بين الجريمة بالمتغير المجالي، وبناء على ما يشغله موضوع أثر المتغير المجالي من أهمية في تفسير ظاهرة الإجرام وتحليل مستوياتها وأبعادها الاجتماعية والنفسية والقيمية؛ فإننا نهدف من خلال موضوع أطروحتنا الاشتغال على تحديد العوامل المتداخلة في توزيع الجريمة داخل المجال، ورصد مختلف المتغيرات التي تساهم في حضور الجريمة بأشكال غير متكافئة بين المجال الحضري والقروي معا. كما تحاول هذه الأطروحة الإجابة على مجموعة من الإشكالات التي كانت مرتبطة بالمجال القانوني، من خلال تأطير الظاهرة الإجرامية داخل السياق السوسيولوجي، وذلك بربط السلوك الإجرامي بالمجال؛ ودور هذا الأخير في تغير ملامح معدلات الجريمة كما ونوعا.

[7] **Voir à ce propos : Fillieule Renaud, Sociologie de la délinquance, paris, PUF, 2001, p.76.**

إذا كانت مجموعة من الدراسات تناولت موضوع الجريمة، من وجه نظر اجتماعية أو قانونية، فإنها لم تنتبه إلى خصائص المجال السوسيوثقافية والديمغرافية وكذا السوسيواقتصادية المنتجة للأشخاص الذين يقدمون على ارتكاب أفعال إجرامية. وبناء عليه سنحاول من خلال أطروحتنا التحقق من أطر نظرية تنتمي بالأساس إلى البرديكم المجالي، من هنا يشكل فهم الخصائص الإجرامية للمجال(الحضري/القروي)، وكذا فهم المتغيرات الأساسية للأحياء المفرخة لثقافة الانحراف، أداة مهمة في التفسير السوسيولوجي لهذه الظاهرة. لذلك ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الاعتبارات الآتية:

-تكتسي أطرحتنا أهمية خاصة، نظرا لقلة الدراسات التي تسلط الضوء على موضوع أثر المتغير المجالي في الجريمة. فعندما عندنا إلى البحث في الدراسات التي اشتغلت على موضوع ظاهرة الإجرام، لا نجدها قد اهتمت بالبحث في علاقة المجال بالجريمة، بل اهتمت بهما في إطار منفصل وليس في إطار علائقي وجدلي. ومن هذا المنطلق إذن:

-تكتسي الدراسة التي سنقوم بها أهمية علمية في مجال البحث السوسيولوجي عموما ومبحث ظاهرة الإجرام في علاقتها بالمجال خصوصا. كما تتجلى هذه الأهمية في فهم المسببات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتداخلة في دفع الأفراد إلى ارتكاب أفعال إجرامية. ورصد الميكانيزمات الديموغرافية لبعض أحياء المجال الحضري وعلاقتها بتنامي وتيرة الجريمة، حيث تعد أطروحتنا منطلقا أساسيا للبحث في مجال الظاهرة الإجرامية منهجا ونظرية.

-إن أهمية أطروحتنا تكمن في الحاجة إلى دراسة المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها أحياء مدينة مكناس، خاصة الهامشية منها، والبحث كدلك في المحددات السوسيوثقافية واجتماعية، التي تساهم في وصم بعض الأحياء بفضاءات الجريمة.

-وتتجلى الأهمية العلمية لهذه الأطروحة فيما تضيفه في مجال سياسة البحث العلمي، التي نراها مازالت تفتقر إلى دراسات سوسيولوجية مرتبطة بالظاهرة الإجرامي، وذلك بالنظر إلى أن أغلب الأعمال العلمية في مجال دراسة الجريمة بالمغرب ترتكز على الجانب القانوني للجريمة، ومن ثم فإن الدراسة الراهنة تعتبر محاولة لتقصي الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمجالية من منظور سوسيولوجي.

وبين هذا وذاك، نراهن أن تساهم هذه الدراسة في إغناء أرشيف المؤسسات والجهات المختصة بمجال دراسة الظاهرة الإجرامية، وأن تستثمر نتائجها في رسم سياسة استباقية وقائية لتصدي للجريمة، على اعتبار ما سوف تقدمه من معطيات إحصائية مصحوبة بنظرة سوسيولوجية، تتوخى النظر إلى الظاهرة انطلاقا من عين الباحث الميداني المبنية على أسس منهجية وعلمية، وذلك من خلال فهم الخصائص الثقافية والاجتماعية، لبعض الأحياء "الهامشية" المصنفة في خانة الأحياء الاجرامية في الحياة اليومية لأفراد المجتمع.

3- أهداف الأطروحة:

انطلاقا من مبررات الدراسة، وبالاستناد على مختلف التوجهات التي تناولت موضوع الجريمة في أبعادها الثقافية؛ الاقتصادية والسوسيومجالية، وعلى ضوء معايشتنا لأفراد هذه الفئة من المجتمع، التي تعمل على خرق الضوابط الاجتماعية المعمول بها والمتفق عليها اجتماعيا. وفي ظل التحولات السريعة التي مست عناصر ومكونات المجتمع المغربي، التي ترتب عنها ظهور مجموعة من السلوكات والأفعال المرتبطة بالجريمة والانحراف وغيرها من الظواهر ذات الارتباط بالتفكك الاجتماعي. لهذا تسعى أطروحتنا إلى مقاربة الظاهرة انطلاقا من أبعادها المجالية والسوسيواقتصادية، وذلك من خلال أبعاد نظرية وأخرى تطبيقية.

- أهداف نظرية:

تهدف الأطروحة إلى معرفة العوامل والأشكال التي تتخذها الجريمة في الثراث السوسيولوجي، كما تحاول التعرف على أهم المقاربات السوسيو مجالية التي تناولت موضوع الجريمة والمجال. فإذا كان المجال في أطروحتنا هو موطن الأفعال الإجرامية، فإن من أهداف الأطروحة معرفة المحددات والعوامل التي تتداخل فيما بينها لإعطاء توزيع غير متكافئ لسلوك الإجرامي بهذا المجال، وذلك من خلال فحص أهم النظريات التي حاولت تسليط الضوء على موضوع المجال والجريمة. كما تهدف الأطروحة تحليل واقع الإنتاج المعرفي السوسيولوجي المرتبط بموضوع الانحراف والجريمة، وذلك من خلال ترتيب قدر الإمكان أهم المقاربات النظرية التي تطرقت للموضوع.

- أهداف تطبيقية إجرائية:

بناءً على إشكالية وأسئلة وفرضيات الأطروحة، وانسجاماً مع الأهداف النظرية، فإن أطروحتنا تهدف إجرائيا إلى تحديد أهم العوامل والأبعاد المتداخلة في السلوك الإجرامي، وكذا معرفة العناصر المتحكمة في توزيع الجريمة بالمجال. وانطلاقا من الملاحظات الأولية لفئة الأفراد التي تعمل بشكل مستمر على خرق القاعدة القانونية من خلال أفعال إجرامية، وتماشياً مع المعيش اليومي لهذه الفئة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، هذا حرك لدينا نوع من الفضول المعرفي بخصوص التوزيع الجغرافي والمجالي لهؤلاء المنحرفين، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات المفسرة لهذا السلوك، التي تم اعتمادها كأهداف إجرائية وفق فرضيات الأطروحة:

تهدف الأطروحة من خلال الفرضية الأولى دراسة أهم الفروق والمتغيرات المتحكمة في توزيع الجريمة بالمجال القروي والمجال الحضري من حيث طبيعة وحجم الجريمة، وذلك من خلال:

- دراسة فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي التي تعزى للمتغيرات (الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة).
- تفسير الاختلاف بين المجال الحضري والقروي، من حيث نوع وحجم الجريمة.

ونهدف من خلال الفرضية الثانية المتمثلة في معرفة الفروق بين التجمعات السكانية داخل المجال الحضري من حيث نوعية وحجم الجريمة وذلك من خلال:

- دراسة الخصائص الإجرامية لأفراد هذه الأحياء وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، درجة خطورة الجريمة).
- دراسة الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة.
- دور المرجعية التاريخية للحي في الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة.
- دور المرجعية التاريخية للحي في خصائص الأفراد الإجرامية وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، الجنس، درجة خطورة الجريمة).

كما نهدف من خلال الفرضية الثالثة المتمثلة معرفة العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة وذلك من خلال.

- دراسة الفروق بين الأحياء من حيث الخصائص العمرية والمهنية والوضعية العائلية التي تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟
- معرفة فروق من حيث طبيعة وحجم الجريمة التي تعزى لمتغير الكثافة السكانية

ونهدف من خلال الفرضية الرابعة المتمثلة في دور الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي وذلك من خلال:

- معرفة دور العامل الاقتصادي باعتباره مدخلاً لتفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (المهنة، دخل الأسرة، طبيعة حيازة السكن مجال اشتغال الإخوة).
- تفسير الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح انطلاقاً من العوامل الاجتماعية، وفقاً للمتغيرات (الوضعية العائلية، وضعية الأبوين، تماسك الأسرة، المستوى الدراسي)
- معرفة خصائص الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (أسباب النزعات، درجة تكرار الجريمة، دوافع الجريمة).
- تفسير العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (بنية الأسرة، مستوى العيش، التاريخ الإجرامي للعائلة أو شجرة العائلة بمفهوم علم الإجرام).

نهدف من خلال الفرضية الخامسة المتمثلة في الفروق بين الذكور والإناث من حيث نوع وحجم الجريمة ودلك من خلال:

- تفسير الاختلافات بين الذكور والإناث بخصوص طبيعة وحجم الجريمة.
- درو متغير السن بين (الذكور والإناث) باعتباره محفزا أو معيقا لارتكاب الجريمة وتحديد طبيعتها.

4- الدراسات السابقة حول موضوع الأطروحة.

تعد الدراسات السابقة إطارا معرفيا ونظريا لأي دراسة تطبيقية، هذا ما جعل منها أمرا أساسيا ينبغي توافره كخلفية للعمل البحثي، بحيث يؤخذ منها ما يسهم في إغناء الرصيد المعرفي والمنهجي في البحث السوسيولوجي، كما أن الدراسة التي نحن بصددها المتعلقة بأثار المتغير المجالي في الجريمة" أو بتعبير آخر "التوزيع المجالي للجريمة "، فلا توجد دراسات حسب علمي تعالج الموضوع بنفس الطريقة، حيث كانت هناك إشارات في محاور بعض الدراسات السوسيولوجية التي يمكن اعتبارها إضافة في حقل علم الاجتماع، التي حاولت لاقتراب من الموضوع،

لكن كل هذه الاهتمامات لم تعالج تيمة الأطروحة – الجمع بين المجال والجريمة- التي نحن بصددها بل قامت فقط بالتطرق لبعض النقط منها، مما يجعلنا نقول بأن مثل هذه الدراسات **ضئيلة** خصوصا على المستوى المحلي، والسبب في هذا يعود من وجهة نظرينا المتواضعة، إلى صعوبة الحصول على معطيات إحصاءات شاملة ودقيقة*، كما أن موضوع الجريمة يتميز بنوع من الحساسية.

بناء على ما سبق، وفي ظل قلة الدراسات التي تطرقت للموضوع بصفة مباشرة، حولنا البحث على أهم الدراسات التي حولت الاقتراب من الموضوع، حيث تناولنا في البداية الدراسات الأجنبية باعتبارها السباقة في تناولها للموضوع تليها الدراسات العربية ثم المغربية.

4-1- الدراسات الغربية:

تعد الدراسة التي قام بها **"كليفوردشو" و"هنري ماكاي[8]"**، من بين الدراسات التي تتقاطع مع أطروحتنا في عدة محددات التي تميز فضاءات الجريمة.

---

* إذا كانت الاحصائيات الجنائية عاجزة عن قياس الإجرام الحقيقي، فإنها بالمقابل لا تقيس إلا نسبة ضئيلة من هذه الأخيرة والتي لا يمكن اعتبارها إلا كجزء من الحقيقة العلمية وليس كل الحقيقة، أو ما يطلق عليه الإجرام الخفي في أدبيات علم الإجرام. (محمد أحداف، علم الإجرام "النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي" مطبعة سجلماسة، الطبعة الثالثة، سنة 2010، ص 142).

[8] Faget Jacques, Sociologie de la délinquance et de la justice pénale, 2ème Ed, érès, France, 2007, p. 39.

أجرى الباحثان دراستهما الميدانية في مدينة شيكاغو، من خلال دراسة ملفات الجانحين الماثلين أمام محكمة الأحداث، ثم الانتقال إلى الأحياء التي كانوا يقطنون بها لأجل التحقق من نسبة الإجرام ومكان الإقامة. ولأجل القيام بالمقارنات على أحسن وجه، درسا ثلاث مجموعات من الجانحين الصادرة في حقهم أحكام قضائية خلال ثلاث فترات غطت 33 سنة ،ثم عمدا إلى تحديد مكان إقامة كل واحد منهم على خريطة، فتبين لهما أن أغلب الأحداث الجانحين يعيشون في أحياء معينة من المدينة بغض النظر عن التغيرات السكانية التي شهدتها هذه الأحياء على مدى 33سنة، فاستنتجا أن نمط الحياة الذي يسود في تلك الأحياء يتوفر على ثلاث عوامل هي الفقر، التحرك القوي للسكان وعدم التجانس بينهم، وهي عوامل تتظافر لتنتج ظاهرة تراخي مؤسسة الضبط الاجتماعي واللامبالاة بالجرائم اذ يبقى مقترفوها بدون متابعة قضائية ،فيشعر الاحداث بالإهمال، فتنشأ العصابات التي يتعود أعضاؤها على الجريمة[9].

كما يشير في نفس الدراسة سنة 1942 كل من "**كليفورد شو وهنري مكاو**" في مقال حول جنوح الأحداث بالمناطق الحضرية، واعتمدا في بحثهما السوسيولوجي على خرائط مدينة شكا غو من أجل تحديد مواقع المجرمين وفقا لمحل إقامتهم، ويشير هؤلاء أن توزيع الأفراد الجانحين في المناطق الحضرية يتم بشكل غير متكافئ، فعلى سبيل المثال من سنة 1927إلى 1933 نسب الانحراف لكل 100 فرد من سن 10إلى 16 تصل إلى 18,9% كحد أعلى إلى 0,5 %كحد أدنى. هذا وتقع المناطق التي يتركز فيها الأفراد الجانحين داخل أو بالقرب من المناطق الصناعية والتجارية، كما أن نسبة إجرام الشباب تكون مرتفعة في وسط المدينة وتنخفض كلما اتجهنا نحو المحيط.[10]

تمكنا أيضا من الاطلاع على الدراسة التي قام بها **أوسكار نيومان (Oscar Newman)** حول المجال والجريمة، والتي تتقاطع بشكل مباشر مع أطروحاتنا مع بعض الاختلافات، تخص الخصائص السوسيواقتصادية والإجرامية لفضاءات الجريمة بالنسبة لمجال اشتغالنا، حيث ركز نيومان على التصميم المعماري والبيئي الذي يلعب دوراً حاسماً في الزيادة أو الحد من الإجرام، إن معدل الجريمة في المباني السكنية المرتفعة أعلى من معدل الجريمة في المشاريع السكنية المنخفضة،

[9] Fillieule Renaud, Sociologie de la délinquance, Op Cit, p.180.

[10] Maurice Cusson, les zones Urbaines criminelles, Professeur à l'ecole de criminologie, université de Montréal 1989.

كما ركز خلال دراسته على شرح أفكاره حول المراقبة الاجتماعية ومنع الجريمة والصحة العامة فيما يتعلق بتصميم المجتمع، وخلص من خلال ذلك أن السكان لا يشعرون بأي سيطرة أو مسؤولية شخصية عن منطقة يشغلها عدد كبير من الناس [11]

تعد الدراسة التي قامت بها (**Marie Noele Roye**) حول الجريمة والتنقل المجالي، من أهم الأبحاث التي حاولت تناول مجموعة من النقط التي نعتبرها أساسية في أطروحتنا، والتي تتجلى في دور تغير مجال الفعل في نجاح السلوك الإجرامي، حيث اعتبرت الباحثة الحراك المكاني والتنقل من إقامة إلى أخرى لأفراد العصابات، يساهم في ارتكاب أفعال اجرامية، كالسرقة والمخدرات دون الإحساس بالخوف من أن تكشف هويتهم، كما يساهم هذا حسب تعبير الباحثة في جني أرباح كثيرة دون أي خسائر؛ تعني بها القبض عليهم من طرف الشرطة أو الاصطدام مع أفراد كانوا ضحايا من قبل. إن الهدف العام من الدراسة هو كيف يسمح التنقل المكاني ولإجرامي في اداء الفعل أو السلوك الإجرامي[12]. في نفس المساق تناول الباحث (**Handrien Fouillada Orsine**) في دراسته" دور المحددات المجالية في تمركز الجريمة في مدينة مرسيليا". اعتبر المجال والجريمة عنصران لا يمكن الفصل بينهما، على اعتبار أن هناك مجموعة من الخصائص الاجتماعية والثقافية لأحياء، تتميز بمتغيرات رئيسية في تفسير تمركز الجريمة في مجال معين. فالجريمة حسب الباحث لا تأتي من فراغ بل هناك مجموعة من العوامل المرتبطة بالمجال والتوزيع الجغرافي لسكان قد يساهم في إظهار أو إخفاء السلوك الإجرامي، ويخلص الباحث من خلال دراسته أن التخطيط الحضري له دور فعال في تهيئة المجال، وبالتالي يساهم في التوزيع الغير متكافئ للفعل الإجرامي. من هنا يمكن القول هذه الدراسة تتقاطع مع أطروحتنا في عدد كبير من النقط، من أهمها علاقة المجال بالجريمة، ودور هذا الأخير في إعطاء توزيع متباين لنوع وحجم الجريمة بالمجال الحضري.[13]

---

[11] Oscar Newman, Défensable Space, Institute for Community Design Analysais, U.S. Département of Housing and Urbain Développement, Office of Policy Développement and Research 1996.

[12]Marie Noele Roye, Crime et mobilité spatial, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise ès Sciences en criminology, Université de Montréal ,2005.

[13] Handrien Fouillada Orsine, La concentration du crime et les caractéristiques de l'aménagement de l'espace urbain à Marseille, These de doctorat en Géographie en Université Côted'Azu , France.2016 .

وتعد الدراسة التي قام بها الباحث **(Francisco Duarte)** من أهم الدراسات التي تهدف إلى تحليل العلاقة بين التنقل المكاني بالمجال العام وموقع ممارسة الفعل الاجرامي، كما تناول الباحث دور التهيئة الحضرية للمدينة من خلال شبكة الطرق والاستخدام الجيد للمجال في الحد من ممارسة السلوك الاجرامي. اعتمد في ذلك على مجموع من المتغيرات تمثلت في قياس ولوج الأفراد إلى الأماكن العامة، معرفة أماكن تردد الجريمة، تتبع التنقل الحضري عن طريق نظام شبكة الطرق الحضري.[14]

كما تطرق **(Audrey Gariépy)** من خلال دراسته لدور الوسط ونسق العلاقات الاجتماعية في التأثير على سلوك الشباب بصفة عامة والسلوك المنحرف بصفة خاصة. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل البيئة الاجتماعية لـ 237 شابًا تتراوح أعمارهم بين 14 و24 سنة، ممن يحضرون المنظمات الاجتماعية في كيبيك. حيث توصلت الدراسة إلى أن تأثير الشبكة الاجتماعية للشباب لا تقتصر على أصدقائهم وأفراد عائلاتهم وزملائهم في الصف والعمل، بل يمكن أن يكون لها أيضًا تأثير على السلوك بشكل عام والسلوك الإجرامي على وجه الخصوص. فكلما ازدادت اتصالات الشاب المنحرفة عبر المجالات العلائقية، زاد خطر المشاركة في جريمة. من هذا المنطلق يمكن القول أن هذه الدراسة حولت تحليل متغير الوسط الاجتماعي ودوره في تفسير الفعل الاجرامي، وهو من المتغيرات التي إعتبرناها في أطروحتنا من المحددات المحورية إلى جانب متغيرات أخرى في فهم وتأويل معطيات الظاهرة الإجرامية[15].

14 Francisco Duarte, La Configuration Urbaine et la prévention du crime dans l'espace public - Étude de cas : Ville de Praia, Thèse de doctorat, École doctorale Temps, Espaces, Sociétés, Cultures ,Toulouse, France,2012 .

15 Audrey Gariépy , La délinquance chez les jeunes : une évaluation approfondie de l'enchâssement social et du chevauchement des sphères relationnelles, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise ès Sciences en Criminology, Université de Montréal ,2014.

2-4 الدراسات العربية.

دراسة الباحث نجيب بوالماين،"الجريمة والمسألة السوسيولوجية بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية"[16].

تناولت الدراسة موضوع الجريمة والمسألة السوسيولوجية، حيث اشتغل الباحث على إشكالية، كيف تؤدي التناقضات في البنيات الاجتماعية والثقافية والقانونية إلى انتشار الجريمة في المجتمع، حيث اعتمد الباحث في دراسته على منهج تحليل المضمون، باعتباره المنهج المناسب لدراسة حسب تعبيره، كما عمل على استخدام مجموعة من الادوات لتجميع المعطيات، منها الملاحظة، السجلات والوثائق، كما تتكون عينة البحث من الملفات التي تصدرها محاكم المدن الثلاث (قسنطينية، عنابة، سطيف) التي تم اعتمادها كمجال لدراسة.

من خلال الاطلاع على نتائج الدراسة، فقد ارجع الباحث أسباب الجريمة بمختلف أنواعها إلى مجموعة من العوامل الاجتماعية (التفكك الأسري، غياب الرابط الاجتماعي، انهيار منظومة القيم، النمو الديمغرافي) وعوامل اقتصادية تمثلت في سوء تدبير ثروة البلاد وعدم وجود توزيع عادل لثروة وانتشار الفساد المالي، وهذا راجع حسب تعبير الباحث إلى عدم استغلال الثروات البشرية ذات الكفاءات العالية، كما أن جل المناصب حسب تعبير الباحث تعرف الفساد واستغلال النفود، مما يؤدي إلى تصدع العلاقات الاجتماعية وفقدان الرابط الاجتماعي. كل هذا حسب الباحث يؤدي الى انتشار الفقر، والتعاطي للمخدرات وفساد العلاقات الاسرية ،مما ينتج عنه في الاخير انتشار الفقر والجريمة بكل أنواعها[17].

---

[16] دراسة نجيب بوالماين، حول الجريمة والمسألة السوسيولوجيا بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، سنة 2007-2008.

[17]دراسة نجيب بوالماين، حول الجريمة والمسألة السوسيولوجيا بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، سنة 2007-2008..

دراسة الباحث إبراهيم بن هلال العنزي: حول "العوامل المؤثرة في حالة العود إلى الجريمة."[18]

اعتمد الباحث في دراسته على تقصي الظروف والعوامل التي تؤدي بالفرد إلى تكرار الجريمة، حيث استخدم المنهج الوصفي من خلال التعبير عن نتائج الدراسة تعبيرا كمياً وكيفياً. كما أسفرت النتائج الدراسة، أن الأفراد الذين يرتكبن جرائم المخدرات قد حصلوا على أعلى المتوسطات في حالة العود إلى الجريمة، كما أن الفئات العمرية التي تعرف ترددا على الجريمة تنحصر في المرحلة العمرية التي تتميز بعدم الاستقرار النفسي أي مرحلة المراهقة، وهذا ناتج حسب الباحث لضعف القدرة على تحمل المسؤولية. من الأسباب كذلك التي تدفع هؤلاء الأفراد إلى العود إلى الجريمة، تتجلى في الرغبة في الانتقام والإحساس بالنقص مقارنة مع باقي الفئات العمرية[19].

وفي الأخير دعى الباحث إلى إعادة النظر في الأساليب المستخدمة في محاربة هذه الظاهرة، نظرا لما تتميز به من أساليب كلاسيكية في رصد ودراسة الموضوع، والعمل على زيادة الوعي الأمني لدى أفراد المجتمع السعودي، عبر وسائل الإعلام المختلفة وعقد الندوات والدورات التدريبية التي تسهم في ذلك.

دراسة للباحث أحمد بن عايض أحمد عسيري: "دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر رجال الأمن [20]".

تمحورت إشكالية الدراسة حول جريمة سرقة المساكن وما احتلته من مراتب في جرائم الاعتداء على الأموال بمدينة الرياض، حيث حولت الباحث إلى التعرف على العلاقة بين أسلوب التصميم العمراني والمعماري المطبق في بعض الأحياء ذات التصميم الشبكي، والأحياء ذات التصميم المغلق في مدينة الرياض من جهة، وزيادة نسبة جريمة سرقة المساكن من جهة أخرى، كما

---

[18] إبراهيم بن هلال العنزي، العوامل المؤثرة في حالة العود إلى الجريمة، (دراسة ميدانية لنزلاء دار الملاحظة) بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، سنة 2017.

[19] إبراهيم بن هلال العنزي، العوامل المؤثرة في حالة العود إلى الجريمة، مرجع سابق.

[20] أحمد بن عياض أحمد عسيري، دراسة مسحية، بعنوان دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الامن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بالمملكة العربية السعودية، سنة 2005.

اهتمت الدراسة بتحديد الاعتبارات المؤثرة في تصميم الأحياء السكنية والمساكن للحد من جريمة سرقة المساكن[21].

إن النتائج التي خلصت إليها الدراسة، أظهرت أن نسبة جريمة سرقة المساكن في حي الروضة الشبكي تزيد عنها في حي الجزيرة المغلق بنسبة تصل إلى 6%، كما أظهرت التصاميم للمسكن أن النسبة الأعلى لعملية دخول السارق للمساكن كانت عبر تسلق الأسوار، ففي حي الجزيرة كان انخفاض الأسوار هو السبب الرئيسي لدخول المساكن، أما حي الروضة كان تسلق السور يتم عبر الأشجار وأعمدة الإضاءة. بالإضافة إلى ذلك اعتبر رجال الأمن بأن الأحياء المغلقة أفضل من الأحياء الشبكية أمنيا، من حيث المتابعة الميدانية، وغلق المنافذ والأفضلية في التصميم والأقل عرضة للسرقة[22].

دراسة الباحثة أرب عوني يعقوب طوقان: "التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها في الجغر افية الاجتماعية[23]".

حاولت الباحثة من خلال دراستها لتوزيع الجرائم المبلغ عنها عام 2009 في مدينة نابلس ومخيماتها، التركيز على الأحياء التي تعرف انتشارا واسعا للجريمة في مدينة، كما اعتمدت في التعرف على أسباب، وخصائص الأفراد المشتكين والمشتكى عليهم في الجرائم التي وقعت، وذلك باستخدام برامج GIS في رسم الخرائط الخاصة بالتوزيع المكاني لأماكن سكن المشتكين والمشتك عليهم حسب الأسباب، وعمر وجنس المشتكى عليه والمشتكي. توصلت الباحثة من خلال دراستها أن تفكك الروابط الاجتماعية داخل مجال المدروس يؤدي إلى ارتفاع حجم وأنوع خاصة من الجرائم مرتبطة بنسق الأسرة[24].

---

[21] أحمد بن عياض أحمد عسيري، مرجع سابق.

[22] نفس المرجع.

[23] أرب عوني يعقوب طوقان، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، دراسة في الجغر افية الاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الماستر، سنة، 2012.

[24] أرب عوني يعقوب طوقان، نفس المرجع.

دراسة الباحث ناصر بن متعب بن محيا: "العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة دراسة تطبيقية على مركز الشرطة بمدينة الرياض"[25].

عملت الدراسة على مناقشة العلاقة بين المتغيرات السكانية والجغرافية من جهة، ومعدلات الجريمة بأنواعها المختلفة من جهة أخرى. وقد شملت الدراسة جرائم الاعتداء على النفس، وجرائم الاعتداء على المال والجرائم الأخلاقية، وجرائم المسكرات، والجرائم المتنوعة كمتغير تابع وبعض المتغيرات السكانية والجغرافية كمتغير مستقل متمثلة في النمو السكاني.

اعتمدت الدراسة على قاعدة بيانات الجريمة المتوفرة لدى مراكز الشرطة بمدينة الرياض، وبيانات المسح الشامل الذي أجرته الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، وقد تم توزيع متغيرات الدراسة وفقا للحدود الإدارية لمراكز الشرطة في المدينة. كما اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي باعتباره أنسب المناهج البحثية لتحقيق اهداف الدراسة، كما استعان الباحث على العديد من الأساليب الاحصائية كمقياس النزعة المركزية، ومقياس التشتت، ومعامل الارتباط بيرسون، وتحليل الانحدار.

وجاءت نتائج الدراسة مجيبة على التساؤلات، حيث جاءت مؤيدة لمعظم الفرضيات التي تمت صياغتها، حيث أظهرت النتائج أن عدد سكان مدينة الرياض كاد يتضاعف خلال عشر سنوات، بينما ارتفعت نسبة الإجرام بأنواعها المختلفة بمعدلات أعلى من زيادة عدد السكان، وتعد جرائم السرقة من أكثر الجرائم حدوثا في المدينة، تليه جرائم المخدرات، ثم الجرائم الأخلاقية، ثم بعد ذلك جرائم الاعتداء على النفس، كما يتضح جليا أن هناك علاقة طردية قوية جدا بين النمو السكاني ومعدلات الجرائم بأنواعها المختلفة[26].

---

[25] ناصر متعب بن محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة، دراسة تطبيقية على مراكز الشرطة بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، سنة 2004.

[26] ناصر متعب بن محيا، العلاقة بين النمو السكاني والكثافة السكانية والجريمة. مرجع سابق.

دراسة الباحث الغامدي بن سعيد الرقاص: "العود إلى الجريمة والمشكلات الاجتماعية"[27].

حاولت الدراسة تناول إشكالية العلاقة بين العود للجريمة والمشكلات الاجتماعية، فقد اعتمد الباحث المنهج الوصفي واستقر اختياره على العينة العشوائية، كما استخدم الاستمارة كأداة لجمع المعطيات، حيث يتكون مجتمع الدراسة من جميع نزلاء سجن الملز بالرياض وبلغ عددهم حسب اخر احصائيات 3000 نزيل، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة بلغت 350نزيل.

ومن خلال ذلك توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها 85.7%من نزلاء العينة اعتبروا أن عنصر القرب من أصدقاء السوء حسب تعبيرهم يساعد في العود الى الجريمة، وتوضح نسبة 80%من عينة الدراسة أن عامل التفكك الاسري واضطراب أحوالها سبب في العود الى الجريمة، كما توضح نسبة 76.6%من نزلاء عينة الدراسة أن وثيقة السوابق الإجرامية كانت عائق أمام الحصول على مصدر رزق وتساهم في عود المنحرف إلى الجريمة؟

وفي الأخير خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها العمل على توفير برنامج تأهيل مهني للمفرج عنهم تساهم في تشغيلهم في القطاع الخاص حتى لا يفكر النزيل في العود للجريمة بعد الخروج من السجن، تنظيم برامج إعلامية لتوعية المجتمع بعدم وصم النزلاء[28].

دراسة الباحثة سمية حومر: "الخرائط الاجتماعية لجنوح الأحداث"[29].

حاولت الدراسة البحث والكشف عن اختلاف التوزيع الجغرافي لجنوح الأحداث وأنماطه في بعض المدن الجزائرية، والتعرف على مختلف العوامل الكامنة والمؤثرة وراء الظاهرة، فقد اشتغلت الباحثة على إشكالية التوزيع الجغرافي للجريمة وكشف العوامل المؤدية إلى ارتفاعها في المجتمع

---

[27] **الغامدي بن سعيد الرقاص، دراسة حول العود الى الجريمة والمشكلات الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة 2017.**

[28] **الغامدي بن سعيد الرقاص، مرجع سابق.**

[29] **دراسة سمية حومر، حول الخرائط الاجتماعية لجنوح الاحداث، (دراسة ميدانية بمراكز إعادة تربية الأحداث الجانحين) كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية الجزائر، سنة 2010-2009.**

والعلاقة بينهما، ومدى تأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية في زيادة معدلات الجريمة لدى جنوح الأحداث.

وقد اعتمدت الباحثة خلال الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عن طريقة المقارنة، إلى جانب الطريقة الاحصائية، ما فيما يخص مجال الدراسة فقد اشتغلت الباحثة عل المركز المختص لإعادة التربية لولاية قسطنطينة إناث، ومركز عين مليلية ذكور، ومراكز أخرى.

أما فيما يخص الفترة الزمنية لاشتغال الباحثة فحددت في سنة كاملة 2009_2010، كما اعتمدت الدراسة على عينة بلغ عددها 167حدثا جانحا متفرقة على أربع مراكز، كما اعتمدت أيضا في جمع معطيات الدراسة على الأدوات التالية: المقابلة، الملاحظة، الاستمارة، باعتبارهم وسائل تتناسب والغرض من الدراسة حسب تعبير الباحثة.

دراسة الباحث عبد الرب محمد الحطامي "جغر افية الجريمة"[30].

حاول الباحث من خلال هذه الدراسة التطرق لدور العوامل الديمغرافية والسوسيوثقافية في السلوك الإجرامي، حيث اعتبر أن الأماكن التي لا تتوفر على الشروط الأساسية للحياة الاجتماعية (الفقر، البطالة، الثقافة الإجرامية، المخدرات) غالبا ما تكون مرتع للجريمة والانحراف حسب قول الباحث، كما استعرض أهم الأماكن المهيأة للجريمة المحتملة.

كما خلص من خلال الدراسة، أن المتغيرات السابقة لها علاقة بالظاهرة الإجرامية لكن يختلف تأثيرها من متغير إلى أخر.

وفي الأخير تقدم بمجموعة من التوصيات للهيئات الرسمية والشعبية، إلى المحاولة بكل الوسائل المتاحة في محاربة الظاهرة الإجرامية، وذلك من خلال الاستفادة من البحوث والدراسات العلمية المهتمة بالموضوع.

[30] عبد الرب محمد الحطامي، التوزيع الجغرافي للجريمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، اليمن، سنة 2010.

دراسة الباحث عبد الله مرقس رابي :" موضوع العوامل الأسرية للجريمة"[31].

لقد انطلق الباحث من خلال دراسته إلى الاهتمام بالمتغيرات المرتبطة بالأسرة (حجم الأسرة، طبيعة المسكن، محل الولادة والإقامة الحالية.....) في تفسير الظاهرة الإجرامية، حيث اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لتفسير لظاهرة المدروسة، كما اعتمد خلال البحث على الاستبيان وذلك بتوزيعها على 150 نزيل. وخلصت الدراسة أنه كلما ابتعدنا من المدينة ازدادت الجرائم المرتكبة تأثراً بالقيم الاجتماعية بسبب الزيادة في قوة تأثير هذه القيم على الفرد في الريف، وضعف تأثيرها على الأفراد في المدينة، ومن جهة أخرى اتضح من بيانات البحث أن مجموعة من المبحوثين أجابوا بأن الدفاع عن الشرف كان السبب الرئيس لارتكابهم الجريمة. كما تقدم الباحث بمجموعة من التوصيات تمثلت في: إلقاء المحاضرات وإجراء الندوات للآباء عن طريق مجالس الآباء، من أجل توعية الآباء بخطورة العوامل التي تؤدي إلى ارتكاب الفعل الإجرامي.

دراسة الباحث أحمد السوداني "جغرافية الجريمة في محافظة البحيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية[32] "

اعتمد الباحث في دراسته لظاهرة الإجرامية على بيانات تضم المعلومات الجغرافية الخاصة بمحافظة البحيرة بالإسكندرية، حيث شملت الخصائص السوسيواقتصادية والديمغرافية وكذا أنواع الجرائم السائدة في المنطقة بناء على مجموعة من المتغيرات المتعلقة بالعمر والنوع، بغيت التوصل إلى التوزيع المكاني للجريمة حسب المراكز سواء الحضرية أو القروية.

وقد خلص الباحث من خلال دراسته أن الجريمة في المحافظة تتحكم فيها المتغيرات الديمغرافية (الجنس والعمر...).

3-4- الدراسات المغربية الوطنية:

تميزت الدراسات التي أنتجت ضمن السوسيولوجية المغربية، والمتعلق بالمجال والجريمة[33]،

---

[31] عبد الله مرقس رابي، العوامل الأسرية للجريمة (دراسة ميدانية)، مجلة أداب الرافدين العدد 24، سنة 2006.

[32]أحمد السوداني، جغرافية الجريمة في محافظة البحيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، رسالة الدكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، سنة 2005.

كونها لم تجمع بين تيمتي المجال (الحضري/ القروي) والجريمة، - كما سبق الإشارة إليها- لكن ركزت في مجملها إما على الجريمة من وجهات نظر متعدد، أو على الخصائص (الثقافية، الاجتماعية) التي تميز تنظيم المجال.

بناء على هذا، سنحاول في الأسطر الموالية التطرق للدراسات التي تناولت موضوع الجريمة بشكل عام، والتي أقصت المجال أو احتل اهتمام عرضي كمتغير من دائرة اهتمامها، أو حولت الاهتمام باستعمالات المجال ضمن السياقات الاجتماعية والثقافية، وأهملت محدد الجريمة ضمن انشغالاتها، ولعل هذا ما يجعل البحث في هذا الموضوع له مبرات علمية وموضوعية، تجاوزا للنقص الكبير في الدراسات السوسيولوجية، التي اهتمت بالجريمة عموما، وفي ربط الجريمة بالمجال على وجه الخصوص.

دراسة العربي شرماط: "المقاربة الاجتماعية لإنحراف الأحداث"[34]

انطلق الباحث في دراسته بالمقاربة الاجتماعية لظاهرة الانحراف، فقد تناول الموضوع من خلال إشكالية مغايرة لإشكاليتنا، المتمثلة في الجمع بين تيمة الجريمة والمجال كمتغيرات رئيسية في أطروحتنا، وذلك من خلال اعتماده عوامل متداخلة ومعقدة، في تفسير المعيش الاجتماعي للأحداث المنحرفين؛ بالتعرف على الأوساط الاجتماعية التي ينشأ فيها، كذلك الظروف الاقتصادية التي تعيش فيها هذه الشريحة، وتوصلت الدراسة من خلال نتائجها، أن التنشئة الأسرية الخاطئة المتمثلة في استعمال أساليب تربوية غير سليمة، والتخلي المبكر عن التمدرس؛ تشكل عوامل رئيسية للانحراف الأحداث من وجهة نظر الباحث[35]. وفي الأخير تقدم بمجموعة من التوصيات يمكن

---

*تجدر الإشارة إلى ندرة أو انعدام الدراسات السوسيولوجية التي تناولت الجريمة والمجال في إطار السوسيولوجيا المغربية، حيث نشير إلى كوننا سبق لنا دراسة الموضوع في بحث لنيل شهادة ماستر سوسيولوجيا الجريمة بجامعة مولاي اسماعيل بمكناس2013. وكذلك الباحث الصديق الدرعي الخصائص السوسيو اقتصادية والثقافية لفضاءات جنوح الاحداث بمدينة مكناس بحث لنيل شهادة ماستر سوسيولوجيا الجريمة بجامعة مولاي اسماعيل بمكناس2013.

[33]تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الدراسة التي قام (بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، نموذج حي برج مولاي عمر بمكناس).

[34]العربي شرماط، المقاربة الاجتماعية للانحراف الأحداث، دراسة ميدانية بمؤسسة حماية الطفولة، كلية علوم التربية الرباط، المجلة الدولية التربوية المتخصصة، العدد رقم 2، سنة 2014.

[35]تجدر الإشارة أن العربي شرماط، باحث بمركز الدراسات لدكتوراه، جامعة محمد الخامس السوسي، كلية علوم التربية، الرباط.

تلخصها في نقطتين:

تمثلت الأولى في إنشاء مرصد وطني يعنى بدعم الأسر الهشة مادياً وتربوياً، لتغلب عن المشاكل التي تؤثر سلباً عن تنشئة الأبناء.

ثانيا توطيد العلاقة بين الأسرة والمدرسة، كعناصر أساسية من أجل التقليل من انحراف الأحداث.

دراسة محمد بوزلافة: "بعنوان حول ظاهرة العود للجريمة"[36].

كما تمكنا من الاطلاع على دراسة محمد بوزلافة[37]، حول ظاهرة العود للجريمة الذي اشتغل على مجموعة من المؤسسات السجنية بالمغرب، وتناول من خلالها الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، المتمثلة في عدد من المتغيرات (الجنس وسط ،الإقامة، الوضع الاقتصادي والمهني، الوسط الأسري....) إلى جانب المحددات المرتبطة بالجانب النفسي(قبل الاعتقال وبعد الاعتقال) التي تجتمع فيما بينها لكي تدفع الأفراد للعود إلى الجريمة، حيث انتهت الدراسة إلى بعض الخلاصات التي تلامس نوعا ما وبشكل غير مباشر، بعض جوانب أطروحتنا، من خلال اعتمادها نفس العينة، كما أنها اشتغلت على بعض المحددات المرتبطة بوسط الإقامة إلى جانب متغيرات أخرى، والتي اعتبرنها في أطروحتنا عناصر أساسية في تفسير الظاهرة الإجرامية[38].

ابراهيم حمداوي: "التغير الاجتماعي والجريمة دراسة سوسيولوجية[39]"

من الدراسات التي تمكنا من الاطلاع عليها والتي قاربت موضوع الجريمة من وجهة نظر سوسيولوجية، دراسة إبراهيم حمداوي، الذي أرجاع أسباب الجريمة إلى المتغيرات المرتبطة بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية، وكذا التغيير السريع الذي يعرفه المجتمع المغربي في السنوات

---

[36] محمد بوزلافة، أسباب حالة العود للجريمة، دراسة ميدانية بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة السجون، سنة 2019.

[37] تجدر الإشارة، أن محمد بوزلافة، يشغل حاليا عميد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس.

[38] محمد بوزلافة، أسباب العود للجريمة، مرجع سابق.

[39] ابراهيم حمداوي" التغير الاجتماعي والجريمة في المغرب: دراسة استكشافية في أسباب الجريمة والانحراف" مدينة الدار البيضاء نموذجًا، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز_فاس.2009.

الماضية، خصوصا المرتبطة بالتحضر والهجرة والحراك السكاني كما سماه الباحث، لما لهذه المحددات من دور في التحكم في معدلات وطبيعة الجرائم بمجتمعنا. وقد اعتمد الباحث في ذلك على مجموعة من المعطيات المتربطة بالمندوبية السامية للتخطيط، والمندوبية العامة لإدارة السجون.[40]

هكذا فقد تناولت الدراسة موضوع الجريمة من خلال ثلاث محاور كبرى: المحور الأول وتناول فيه الباحث مفهوم الجريمة من الناحية القانونية والاجتماعية وعلاقة ذلك بالتغير الاجتماعي، والسلوك والاجرامي، وكذا بحجم الجريمة. المحور الثاني والذي عنونه المبادئ التفسيرية لظاهرة الجريمة منطلقا من مجموعة من العناصر التي اعتبرها مبادئ تفسيرية للجريمة كالتحضر، والتنمية الاقتصادية، والوسط شبه حضري، والأسرة ووسائط التنشئة الاجتماعية. محور الثالث: وأخير تطرق فيه إلى الجريمة من وجهات نظر سوسيولوجية مدعما ذلك بمعطيات ميدانية مستقات من المندوبية السامية للتخطيط والمديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج مؤسساً بذلك تراكما نظريا سوسيولوجيا مهما حول الجريمة. ليختم الباحث دراسته باقتراح توصيات وخاتمة وبيبليوغرافيا.

عبد الرحمان المالكي: "الثقافة والمجال في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب[41]"

تناول الباحث من خلال دراسته، سيرورة الاندماج الاجتماعي التي يمر بها المهاجر القروي بالمدينة، وما يصاحب ذلك من عقبات مرتبطة بنسق العلاقات الاجتماعية انطلاقا من القرية وصولا إلى المدينة أو العكس، كما تناول ضمن أطرحته مفهوم المجال باعتباره مجال اجتماعي وعلاقته بالثقافة، وكيف تساهم المحددات الاجتماعية والثقافية في توزيع المجال؟ بناء على هذا يمكن القول أن أطروحتنا تتقاطع مع الباحث في تيمة المجال، باعتباره يساهم في تشكيل العلاقات الاجتماعية، فنمط عيش الإنسان ولغته وكلامه ووعيه وحتى ملامح وجهه، تحدد انطلاقا من مجال

[40] ابراهيم حمداوي، الجريمة في المجتمع المغربي دراسة سوسيولوجية، دار القلم للنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى،2014. ص. 13.

[41] عبد الرحمان المالكي، سيرورة التحضر بالمغرب، دراسة في العلاقة بين الأطر الأيكولوجية ولأنساق الثقافية، حالة المهاجرين القروين إلى مدينة فاس، أطروحة جامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، -ظهر المهراز- فاس2005-2004.

محدد، والتي تعتبرها أطروحتنا محددات أساسية في جعل مجال معين سواء داخل المجال الحضري أو القروي يتسم بثقافة الانحراف والجريمة[42]

بوشنفاتي بوزيان: "دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح[43]"

حاولت الدراسة، تقديم صورة واضحة لهيمنة التحضر المتسارع للمدينة تجاه المجال القروي، وكيف ساهم هذا التوسع في التأثير على البنيات التقليدية للقرى، مما دفع بالإنسان القروي إلى الهجرة نحو المدينة، وما يرافق هذه السيرورة من مشاكل اجتماعية (صعوبة الاندماج والتكيف مع المجتمع الجديد) والمجالية (دور الصفيح). كما تعد الدراسة حسب اعتقادي، من الدراسات المغربية القليلة التي وضعت ضمن توصياتها الاهتمام بتيمة المجال الحضري في علاقته بالجريمة[44].

محمد بوغالي: "تمثل المجال لدى المغربي الأمي[45]"

تمكن أيضا من الاطلاع على دراسة محمد بوغالي، الدي حاول من خلالها التطرق إلى استعمال مفهوم المجال، أي التمثلات التي تكونها الساكنة حول مجال معين، على اعتبار أن الانسان المغربي الأمي يعطي لأي زاوية في مجاله الخاص دلالة ورمزية خاصة توحي لمرجعة ثقافي. من هنا يمكن القول أن الدراسة لم تضع ضمن اهتماماتها مفهوم الجريمة، بل طغى عليها الطابع الثقافي في تحليل المجال[46].

5- إشكالية موضوع الأطروحة.

بناء على الخطوات[47] المنهجية المعتمدة في البحث العلمي، انطلقت أطروحتنا بمشكلة تستدعي الإجابة على سؤال[48] علمي من وجهة نظرنا الخاصة، تمثل في: **ماهي المحددات المتحكمة في**

---

[42] بوزيان بوشنفاتي، في التحضروالثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار، الطبعة الأولى، سنة 1988. صص.58-59.

[44]تجدر الإشارة في هذا الصدد أن الدارسة التي قام بها بوشنفاتي بوزيان، كانت بمدينة مكناس "حي برج مولاي عمر" وهو مجال اشتغال أطروحتنا.

[45] Boughali Mohamed, La représentation de l'espace chez le Marocain illettré, mythes et tradition orale, Anthropos, Paris. 1974.

[46] Boughali Mohamed, La représentation de l'espace chez le Marocain illettré.

[47] Voir à ce propos : Raymond Quivy Luc Van Campenhoudt, Manuel de recherche en scienes

التوزيع الغير متكافئ للجريمة داخل مجال محدد، وكيف يساهم الوسط والعامل السوسيواقتصادي المتدني في السلوك الإجرامي؟ وقد أعطانا هذا السؤال نوع من الحفزية لقراءات متعددة تمحورت حول موضوع الظاهرة الإجرامية من وجهة نظر سوسيولوجية.*

تم بناء إشكالية أطروحتنا، انطلاقا من زيارات استكشافية للمجال المدروس، وذلك من خلال الاطلاع على مجموعة من الملفات الجنائية•، للأشخاص الذين صدر في حقهم مقررات قطعية بارتكابهم أفعال إجرامية، والاطلاع على الإحصائيات المتوفرة من لدن المصالح المختصة بالمحاكم المذكورة سالفا، بغيت التعرف على التوزيع الجغرافي للجريمة بمدينة مكناس*، كما قمنا بمجموعة من المقابلات الاستكشافية مع الأفراد الذين تمت إدانتهم بإحدى الجرائم، الذين هم رهن الاعتقال بالمؤسسات السجنية التابعة لمدينة مكناس*.

لقد اتضح من خلال الاستقراء الذي قمنا به ضمن محور الدراسات السابقة، على الرغم من أهميتها ضمن السياق السوسيولوجي لظاهرة الإجرامية، لما اهتمت به من مفاهيم ونظريات- دور التخطيط العمراني في تفسير الظاهرة الإجرامي- التي حاولت الاقتراب بشكل غير مباشر لموضوع أطروحتنا، إلا أنها لم تهتم بدور المجال كمتغير أساسي في تفسير السلوك الإجرامي، كذلك أهمية الوسط في تحديد المسار الإجرامي للأفراد.

كما أن الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع إجرام الرجال وإجرام النساء منذ بداية علم الإجرام إلى اليوم لم تهتم بدور المجال في قلب معادلة إجرام النوع، كما أنها لازالت تعتبر إجرام النساء في مقابل إجرام الرجال ذا أهمية هامشية، إما بسبب فقر الأطر المرجعية النظرية أثناء المعالجة التي كانت في غالب الأحيان تحاكي النموذج الذكوري، لأنها أقامت مشروعها النظري على

---

social, Paris,Dunod 3eme édition ,2006,p16.

[48] Voir à ce propos : Raymond Quivy Luc Van Campenhoudt, Manuel de recherche en scienes social. Op cit, p 17. (La question de départ)

*أنظر في هذا الإطار الفصل الخاص بالنظريات السوسيولوجيا التي تناولت موضوع الجريمة والمجال.

• تجدر الإشارة أن الملفات الجنائية التي تم الاطلاع عليا توجد بمحكمتي الابتدائية والاستئنافية لمدينة مكناس،(أنظر النموذج ضمن ملاحق الأطروحة).

*تجدر الإشارة أن الحصول على هذه الإحصائيات المتعلق بالأشخاص المخالفين للقاعدة القانونية والمتواجدين ضمن المجال الترابي لمدينة مكناس لم يكن بالأمر الهين.

*أنظر في هذا الإطار ترخيص المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج ضمن ملحق الاطروحة.

متجهة واحدة. لهذا كان من الأهمية البحث في العوامل والأسباب والدوافع التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا. بمعنى آخر ما العوامل التي ترجع إليها أوجه التشابه والاختلاف بين إجرام الرجال والنساء التي حين توفرها تؤدي بالشخص إلى ارتكاب أفعال إجرامية أو تكبحه هذه السلوكات.

مما سبق تعد إشكالية أطروحتنا محاولة للفهم والتقصي في ثنائية الجريمة والمجال، وما يربطهما من علاقة تَأْثِير وتَأَثُّر، كما تحاول الإجابة على مجموعة من الإشكالات المرتبطة بالإحساس بالعجز الناجم عن اضطراب النظام في الحي، الذي يؤثر بدوره في كل من التنظيم الاجتماعي وفي مسارات الحياة الفردية. وهتان النتيجتان ذاتهما ترتبطان إحداهما بالأخرى[49].

من هنا فإن إشكاليتنا تنظر إلى الجريمة انطلاقا من العوامل المجالية والديموغرافية والسوسيواقتصادية لمناطق الانحراف، أو ما يسمى بفضاءات الجنوح حسب تعبير **(كليفوردشو\ هنري مكاو[50])**حالة مدينة مكناس، حيث تستمد مشروعيتها من كون موضوع الجريمة والمجال لم تحظى بالقدر الكافي من الدراسات السوسيولوجية، كذلك كون معرفة خصائص الأحياء الإجرامية والعوامل التي تتحكم في ارتفاع وانخفاض حجم ونوع الجريمة فيها من الأهمية بمكان سواء من الناحية الإصلاحية التنموية الإدماجية أو من الناحية الأمنية.

1-5- السؤال المركزي للأطروحة:

انطلاقا من هذه التصورات، التي تُميز إشكالية أطروحتنا، حاولنا اختيار سؤال مركزي، وأسئلة فرعية يؤطران دراستنا، ويتجلى في:

---

[49]أنظر في هذا الصدد: جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم. سلسلة عالم المعرفة، سنة 2007. ص230.

[50] Clifford shaw, ancien contrôleur judiciaire et de probation, et Henry Mac Kay, statisticien, vont développer un programme de recherches sur la délinquance juvénile en partant de la même problématique que Thrasher et tester la relation entre la structure de la délinquance des jeunes et l'urbanisation .(Jacques Faget : sociologie de la délinquance et de la justice pénale ,Op Cit , p. 39)

على أي أساس تتوزع الجريمة داخل أحياء المدينة، وهل هناك اختلافات بين المجالات الحضرية والقروية وشبه الحضرية، وهل للوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني دور في المسار الإجرامي للأفراد؟

2-5- الأسئلة الفرعية للأطروحة:

قصد معالجة هذه الإشكالية، تساءلنا عن العوامل المتداخلة في تفسير السلوك الإجرامي، - من الناحية الكمية والنوعية- داخل المجال، تبعاً لأبعاد السؤال المركزي للأطروحة، وذلك من خلال طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

أ-أسئلة حول أهم المتغيرات التي تساهم في التوزيع غير المتكافئ للجريمة – كماً ونوعاً- داخل المجالي الحضري والقروي:

1- هل هناك فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي تعزى للمتغيرات (الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة؟

2- على أي أساس يمكن تفسير الاختلاف بين المجال الحضري والقروي، من حيث نوع وحجم الجريمة؟

ب-أسئلة حول توزيع الجريمة بالمجال الحضري (الأحياء بالمفهوم الإجرائي)، أي الخصائص المجالية، التاريخية المتحكمة في نوع وحجم الجريمة بين هذه الأحياء.

1- ماهي الخصائص الإجرامية لأفراد هذه الأحياء وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، درجة خطورة الجريمة)؟

2- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث حجم الجريمة؟

3- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

4- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في خصائص الأفراد الإجرامية وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، الجنس، درجة خطورة الجريمة؟

ج-أسئلة حول العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة.

1- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث الخصائص العمرية والمهنية والوضعية العائلية تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

2- هل توجد فروق من حيث طبيعة وحجم الجريمة تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

د- أسئلة حول دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في السلوك الإجرامي، وكذا العوامل المساهمة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

1- كيف يمكن اعتبار العامل الاقتصادي مدخلاً لتفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (المهنة، دخل الأسرة، طبيعة حيازة السكن مجال اشتغال الإخوة)؟

2- كيف يمكن تفسير الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح انطلاقاً من العوامل الاجتماعية، وفقاُ للمتغيرات (الوضعية العائلية، وضعية الأبوين، تماسك الأسرة، المستوى الدراسي)

3- ماهي خصائص الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (أسباب النزعات، درجة تكرار الجريمة، دوافع الجريمة)؟

4- ما هي العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (بنية الأسرة، مستوى العيش، التاريخ الإجرامي للعائلة أو شجرة العائلة بمفهوم علم الإجرام)؟

هـ- أسئلة حول العوامل والأسباب والدوافع، التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا.

1- كيف يمكن تفسير الاختلافات بين الذكور والإناث بخصوص طبيعة وحجم الجريمة؟

2- كيفية يمكن استثمار متغير السن بين (الذكور والإناث) باعتباره محفزا أو معيقا لارتكاب الجريمة وتحديد طبيعتها؟

3- ما هي العوامل المتدخلة في درجة الخطورة بين الذكور والإناث وتأثيرها على المسار الإجرامي؟

6- فرضيات موضوع الأطروحة:

تعتبر فرضيات أطروحتنا إجابة مؤقتة على مشكلة البحث[51]، حيث يعبر عنها من خلال علاقة واضحة بين متغيرات مستقلة وتابعة، ولا يمكن التحقق منها إلا بعد اختبارها تجريبيا بواسطة الميدان. إذن ما هي الفرضية العامة والفرضيات الجزئية لأطروحتنا؟

6-1 - الفرضية العامة:

- يعتبر المجال(الحضري/القروي) والمحددات السوسيو اقتصادية والديموغر افية[52] وكذا عامل النوع، من المتغيرات الأساسية في تَغَيُّر طبيعة وحجم الجريمة.

6 -2-الفرضيات الفرعية أو الجزئية:

يتم إنتاج الفروض أو الفرضيات الجزئية من طرف الباحث إما بطريقة استنباطية من النظريات، أو استقرائيا بواسطة الملاحظات المباشرة[53]، من هذا المنطلق يمكن القول أن فرضيات أطروحتنا تأسست انطلاقا من تراكم القراءات المتكررة حول الموضوع، وكذا من الملاحظات الاستكشافية النابعة من ميدان العمل اليومي مع المؤسسات السجنية.

أ-الفرضية الجزئية الاولى:

توجد فروق بين المجال الحضري والمجال القروي من حيث طبيعة وحجم الجريمة.

ضمن هذه الفرضية، وانطلاقا من الأسئلة الفرعية،*سوف نتناول العناصر التي تساهم في إعطاء ثنائية الجريمة القروي والجريمة الحضرية، وهل فعلا في ظل التحولات المجالية التي يعرفها المجتمع ذوبت الحدود التمييزية بين المجالات؟ هذا ما سيتضح من خلال نتائج البحث الميداني للأطروحة.

---

[51] فر انكفورت، ناشميازو ناسميازدافيد، طر ائق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 75.

[52]أنظر في هذا الصدد: عبد الكريم القنبعي الإدريسي، الديموغر افيا من تأسيس المفهوم إلى توليفات العلم، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية. فاس. 2019.ص 30.

[53]فر انكفورت، ناشميازو ناسميازدافيد، ترجمة ليلى الطويل، طر ائق البحث، مرجع سابق، ص. 76.

*أنظر المحور الخاص بالأسئلة الفرعية لأطروحة؛ على اعتبار ما يقدمه من نظرة واضحة لعناصر أطروحتنا.

ب - الفرضية الجزئية الثانية:

كلما كان المجال الجغرافي (التجمع السكاني) يعرف كثافة سكانية، إلا وكانت نسبة الجريمة فيه مرتفعة.

تحاول هذه الفرضية تناول دور متغير الكثافة السكانية داخل المجال الحضري (الحي كوحدة صغرى) في الجريمة، وهل فعلا التجمعات السكانية التي تعرف نمواً ديمغرافيا وتنوعا جغرافيا من حيث ساكنتها تؤدي إلى ارتفاع حجم الجريمة؟ وهل هذا النوع من الأحياء ينتج جرائم معينة مقارنة مع باقي الأحياء؟ كل هذه الأسئلة وأخرى، نعمل على مسألة الميدان من خلالها.

ج-الفرضية الجزئية الثالثة:

هناك فروق بين التجمعات السكانية (الأحياء) داخل المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة، التي قد تعزى لتاريخ الحي الإجرامي.

نسعى من خلال هذه الفرضية إلى معرفة الفروق بين الأحياء بالمجال الحضري، على اعتبار أن هناك أحياء بعينها تظل متصدرة لحالات الجريمة المسجل في الوسط المدروس، لهذا نحاول فهم وتحليل العناصر المتداخلة في ذلك.

د-الفرضية الجزئية الرابعة:

هناك علاقة بين الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي للأفراد.

تروم هذه الفرضية إلى معرفة وقياس المؤشرات المرتبطة بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي، إضافة إلى دور نسق الأسرة (الأب والأم) أو التنشئة الاجتماعية[54] والوسط(الحي) في تحديد المسار الإجرامي للأفراد. وهذا ما سنعمل عليه من خلال الدراسة والتحليل والاعتماد على مقابلة مجموعة من الأفراد* الذين ينتمون إلى الأحياء التي تعرف نشاطا إجراماً.

---

[54]معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، رام الله المنارة للنشروالتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004، ص. 40.

*تجدر الإشارة أن الأفراد الذين تم اعتمادهم خلال اختبار هذه الفرضية يتميزون ن بالتردد على السلوك الإجرامي، أو ما يسمى بحالة العود بالمفهوم القانوني.

ه-الفرضية الجزئية الخامسة:

هناك فروق بين الذكوروالإناث من حيث نوعية وحجم الجريمة؛ العوامل التي ترجع إليها أوجه التشابه والاختلاف بين إجرام الرجال والنساء التي حين توفرها تؤدي بالشخص إلى الجريمة.

تهدف هذه الفرضية إلى دراسة السلوك الإجرامي في علاقته بالنوع الاجتماعي، على اعتبار أن النظرة التي تناولت موضوع إجرام الرجال وإجرام النساء منذ بداية علم الإجرام إلى اليوم ما زالت تعتبر إجرام النساء في مقابل إجرام الرجال ذا أهمية هامشية، إما بسبب فقر الأطر المرجعية النظرية أثناء المعالجة التي كانت في غالب الأحيان تحاكي النموذج الذكوري. من هذا المنطلق تم اعتماد دراسة الفروق بين إجرام الذكور وإجرام الإناث، من خلال استثمار مجموعة من المتغيرات (العمر، نوع الجريمة، الوضعية الأسرية، نسق الأسرة....) في تفسير الفعل الإجرامي.

الفـصــل الأول:
الإطار المفاهيمي والنظري للمجال والجريمة

تقديم:

تؤدي المفاهيم عدداً من الوظائف في البحث العلمي الاجتماعي تتجلى في أهمية التواصل، ففي حال غياب مجموعة من المفاهيم المتفق عليها يصعب على الباحث إيصال نتائج دراسته للأخرين؛ وفي ظل وجود مفاهيم متفق عليها، يصبح التواصل القائم على التداخل الذاتي والفهم المشترك واضح، لهذا فلابد أن تكون هذه المفاهيم واضحة ودقيقة ومتفق عليها [55]. من هذا المنطلق قسمنا الفصل إلى مبحثين يهتم الأول بتحديد مفاهيم الأطروحة. أما الثاني قد تناولنا من خلاله النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة والانحراف.

المبحث الأول: مفاهيم الأطروحة.

1- تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً [56]:

حاولت المجتمعات البشرية في تطورها وسيرتها التاريخية وضع مقاييس وضوابط للسلوك البشري بالردع والعقاب، انطلاقا من رؤى دينية وفلسفية وأخلاقية، طبعت تقاليدها وعاداتها وأعرافها. ولقد تكيف مفهوم الجريمة حسب معطيات المجتمعات، والتراث والحضارات، وقد صعب حتى فترة قريبة تحديد حجم الجريمة تحديدا دقيقا في المجتمعات، نظرا لطبيعتها المغلفة بالإخفاء والغموض، ومع هذا فقد زاد الاهتمام بالجريمة في العصر الحديث لتزايدها واستفحالها، وتعدد طرق ارتكابها. إذن ما تعريف الجريمة لغة واصطلاحاً؟

الجريمة في اللغة اسم مصدر لفعل أجرم، الذي مصدره الإجرام.

أما في الاصطلاح فقد أقر رجال القانون والتشريع استعمال لفظ الجريمة للدلالة على الأفعال التي يأتي بها بعض الأفراد في المجتمع، والتي يعتبرها المشرع خروجا عن أوامره ونواهيه، ثم

---

55 فرانكفورت ناشميازوناسميازدافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ترجمة ليلى الطويل، مرجع سابق صص. 39-40.

56 ورد على لسان العرب أن جرم بمعنى جنى جريمة، وجرم إذا عظم جرمه أي أذنب، وتطلق كلمة جريمة على ارتكاب كل ما هو ما لف للحق والعدل والطريق المستقيم، واشتقت من كلمة إجرام وأجرموا، قال تعالى: "كلوا وتمتعوا إنكم مجرمون"، وتبين الآيات أن الجريمة فعل ما نهى الله عنه، وعصيان ما أمربه، أوبعبارة أعم عصيان ما أمرالله به بحكم الشرع.

يضع بالتالي العقوبة المناسبة لها. وقد اعتبرت الجريمة في الوقت الحاضر عدوانا يقع على شخص أو مجتمع، ينتج عنه ضرر يستوجب التعويض، الذي هو حق للشخص أو المجتمع[57].

تأسيساً على ما سبق، سنحاول الاقتراب أكثر من مفهوم الجريمة مستحضرين مختلف المشارب الدينية والفلسفية والقانونية والنفسية والاجتماعية، التي عملت على تناول ودراسة وتحليل وتعريف الجريمة، وذلك بهدف وضع تعريف إجرائي لهذا المفهوم بما يتناسب وغاية هذا البحث.

أ- الجريمة من منظور ديني.

الجريمة في الشريعة الإسلامية هي «محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير، والمحظورات هي إما إتيان فعل منهي عنه أو ترك فعل أمر به، كما تعد الجريمة عند الفقهاء هي فعل ما نهى الله عنه وترك ما أمر الله به، أي ،أو ترك أمر معاقب على تركه.[58]

تجدر الإشارة أن بعض الفقهاء يستعملون مصطلح (الجناية) أحيانا كمرادف لمصطلح الجريمة، ذلك أن "الجناية في اللغة العربية اسم لما يجنيه المرء من شر، أما في الاصطلاح الفقهي فهي اسم لفعل محرم شرعا سواء وقع الفعل على نفس أو مال أو غير ذلك، لكن أكبر الفقهاء تعارفوا على إطلاق لفظ الجناية على الأفعال الواقعة على نفس الإنسان أو أطرافه، وهي القتل والجرح والضرب والإجهاض، بينما يطلق بعضهم لفظ الجناية على جرائم الحدود*، القصاص°،

57 أحمد مفتاح البقالي، مؤسسة السجون بالمغرب، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة 2، 1989، ص. 29.

58 ابراهيم حمداوي، مدخل سوسيولوجيا الجريمة، مفاهيم ونظريات، تقديم، د سعيد برغل مطابع الرباط نت، ص.20.

* الجرائم المعاقب عليها بالحدود (جرائم الحدود): وهي التي يجب عليها الحد، وهي ما بين عقوبتها نص شرعي وهي (البغي، الردة، الحرابة، السرقة، الزنا، القذف، تعاطي المشروبات الكحولية)، وتنحصر عقوبتها بين القتل والجلد وقطع الأعضاء والرجم، ولا يكون فيها لظروف الجريمة أو ظروف المجرم أي تأثير لدى تحديدها، بل إن السلطة التنفيذية لا تمتلك الحق في العفو عن ارتكابها، ولذا فهي تسمى بالعقوبات المحددة حقاً لله تعالى.

° الجرائم المعاقب عليها بالقصاص (جرائم القصاص): وهي الجرائم التي يجب عليها القصاص أو الدية وهي جرائم تقع على النفس وتؤدي إلى إزهاق الحياة، وجرائم تقع على ما دون النفس وهي التي تمس جسم الإنسان دون أن تهلكه

التعزير●.[59]

أما عن تصنيف الجرائم في الشريعة الإسلامية فهناك أكثر من معايير للتصنيف بينها لكن يمكن ردها الى تصنيفين كبيرين، يقوم التصنيف الأول على معيار العقوبة، فتصنف الجرائم حينئذ إلى: جرائم الحدود، وجرائم القصاص والدية وجرائم التعازير. ويقوم التصنيف الثاني على معيار مصلحة المعتدي على النفس، وجرائم الاعتداء على العقل وجرائم الاعتداء على النسل وجرائم الاعتداء على المال...[60]

ب- الجريمة من منظور فلسفي:

[2]اتجه بعض المفكرين والفلاسفة خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر، إلى الاهتمام بدراسة الجريمة من مقاربات فكرية وفلسفية إلى جانب اهتمامهم بدراسة قضايا المجتمعات الأوروبية والظواهر الاجتماعية المستجدة فيها[61].

من هؤلاء الفلاسفة نذكر على سبيل المثال لا الحصر:**(جان جاك روسو)●،(مونتسكيو)°** و**(فولتير)*** وغيرهم. وقد اعتبر (جان جاك روسو)، أن المجتمعات الإنسانية تنازلت عن بعض حقوقها، وجزء من سيادتها وحريتها لفائدة حكامها، بهدف ضمان المساواة والعدالة بين أفرادها،

● الجرائم المعاقب عليها بالتعزير (جرائم التعزير): وهي كل جريمة معاقب عليها بموجب القانون، والتي تتراوح عقوبتها بين النصح والجلد والحبس والسجن والتعويض وإعادة المال إلى صاحبه الشرعي والإفراج المشروط، وقد تصل العقوبة إلى القتل في الجرائم الجسيمة، وجرائم التعزير ثلاثة أنواع هي: تعزير على المعاصي، تعزير للمصلحة العامة، تعزير على المخالفات

59 د ابراهيم حمداوي، مدخل سوسيولوجيا الجريمة، مرجع سابق، ص.21.

60 ابراهيم حمداوي مرجع سابق، صص. 20-21.

61 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز غانم، فضاء الفن والثقافة، ص. 17.

● كاتب أديب وفيلسوف وعالم نبات جنيفي، يعد من أهم كتاب عصر التنوير، وهي فترة من التاريخ الأوروبي، امتدت من أواخر القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر الميلاديين. ساعدت فلسفة روسو في تشكيل الأحداث السياسية، التي أدت إلى قيام الثورة الفرنسية .حيث أثرت أعماله في التعليم والأدب والسياسة (https://ar.wikipedia.org/wiki/(dernier visite le 4/8/2019

° شارل دي سكوندا، بارون دي مونتسكيو فيلسوف فرنسي صاحب نظرية فصل السلطات، كاتب أخلاقي ومفكر وفيلسوف، درس التاريخ والقانون والفلسفة وترك مجموعة كبيرة من الأعمال التي تميز بها، أهمها "مقالة في سياسة الرومان في الدين والرسائل الفارسية "و"نظرات في أسباب عظمة الرومان وانحطاطهم"، وأهمها وأشهرها "روح القوانين"، إضافة إلى مؤلفات عديدة أخرى. . https://www.marefa.org/(dernier visite le 6/8/2019)

* كاتب وفيلسوف فرنسي عاش خلال عصر التنوير، عرف بنقده الساخر، وذاع صيته بسبب سخريته الفلسفية الطريفة ودفاعه عن الحريات المدنية خاصة حرية العقيدة والمساواة وكرامة الإنسان

. https://ar.wikipedia.org/wiki/. (Dernier visite le 7/8/2019)

على أساس التوكيل وليس التعويض، والتزامهم بعدم تجاوز شروط هذا العقد الاجتماعي، ويعتبر حق متابعة المجرم، وإنزال العقوبة العادلة جزء من سلطة الحكام بمقتضى ذلك العقد، بمعنى أن تكون إنسانية، ووسيلة لإصلاح المجرم وعلاجه، ولا ترمي إلى الانتقام منه[62].

ويرى "روسو" من وجهة مقابلة أن كل شخص في المجتمع قابل للإصلاح، وإذا تعذر ذلك وأصبح خطرا على المجتمع فإن أمر إبعاده نهائيا يصبح أمرا محتما[63].أما "فولتير" فقد وقف ضد وسائل تنفيذ العقوبة في عصره، وما كان يرافقها من التعذيب والعنف والإهانة والإذلال، معتبرا إياها غير إنسانية، لأن التعذيب من شأنه إهدار كرامة الفرد، وإذلال شخصيته. كما اقترح "فولتير" أيضا العقوبة بقدر الجريمة، وقد أخذ " غاروفالو" بهذا الرأي أيضا حيث وضع تمييزا بين الجرم الطبيعي والجرم الاستنسابي وكان "مونتسيكيو أيضا ضمن من اهتموا بهذا المنحى، عند دراسته، للقوانين واختلافها باختلاف البيئات والنظم السياسية، معترفا للدولة بحق إنزال العقوبات بالمنحرفين، والخارجين عن قانون المجتمع[64].

ج- الجريمة من منظور قانوني[65]:

إن تعريف الجريمة من منظور قانوني تعني كل فعل أو امتناع لقاعدة قانونية منصوص عليها، بمقتضى نص قانوني، ويتقرر له جزاء يتمثل في عقوبة أو تدابير احترازية، إذن فالتعريف القانوني للجريمة يتحدد ويتقيد بمبدأ الشرعية الذي نصت عليه المواثيق الدولية والذي يتخلص في عبارة "لا جريمة ولا عقوبة" إلا بنص" وبالرجوع إلى القانون المغربي، نلاحظ أن الدستور الجديد لسنة 2011 أكد صراحة في تصديقه على سمو الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب في نطاق أحكام الدستور، وقوانين المملكة وهويتها الوطنية الراسخة على التشريعات الوطنية، والعمل على ملاءمة هذه

---

62 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة: عبد العزيز غانم، فضاء الفن والثقافة. ص. 18.

63 جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، نفس المرجع، صص.60 - 61.

64 حسن شحاتة سعفان، روح القوانين لمونتسكيو، الطبعة 1، مصر سنة 1995، ص. 21.

65 يقصد بالمفهوم القانوني للجريمة هو دراسة مختلف أنماط السلوك الذي يتخالف مع قواعد القنون الجنائي ليكون بذلك أرضية البحث في الدراسات الإجرامية. (أنظر محمد أحداف، علم الإجرام النظريات العلمية والسلوك الإجرامي، مرجع سابق. ص. 40.

التشريعات مع ما تتطلبه تلك المصادقة "المادة 55 "على أن الملك يوقع على المعاهدات ويصادق عليها[66].

ويعتبر المفهوم القانوني للجريمة و كذا مجمل التصنيفات الأساسية التي ترد عليها، سواء من طرف المشرع أو الفقيه الجنائي، إضافة إلى أن انحصار الدراسات الإجرامية في نطاق الإطار القانوني للجريمة من شأنه حرمان هذه الدراسات العلمية من صفتي العمومية والثبات اللازمتين لتوفر صفة العلم لهذه الدراسات، وللخروج من نفق الاختلافات، وكذا لتجاوز هذه الصعوبات الإبستيمولوجية، حاول علماء الإجرام صياغة مفهوم مادي للجريمة والذي يحاول تجاوز الصعوبات المشار إليها وكذا تحقيق العديد من الأهداف، وإرساء مفهوم كوني وذلك لتجاوز الطابع الإقليمي للقوانين الجنائية[67].

وقبل الإشارة إلى مدلول الجريمة في المسطرة الجنائية، لابد من التطرق إلى أركان الجريمة، باعتبارها جزء لا يتجزأ من التعريف الجنائي للجريمة.

أركان الجريمة هي الشروط الأساسية التي تقوم عليها كل جريمة، والتي بدونها مجتمعة لا يمكن أن تكون هناك جريمة ولا مسؤولية جنائية.

فالفعل أو السلوك مهما كانت خطورته لا يشكل جريمة إلا إذا نص القانون على تجريمه، وهذا ما يسمى **بالركن القانوني**، الذي يتمثل في: ضرورة وجود نص قانوني يجرم الفعل الذي وقع القيام به ويحدد لمرتكبه عقوبة. و بذلك فإن الفعل مهما كانت خطورته لا يعد جريمة إلا إذا وجد نص قانوني أو على الأقل إذا كانت هناك محاولة لارتكاب هذا الفعل وهذا ما يمثل **الركن المادي** للجريمة[68].

ويتجلى في الفعل أو السلوك الذي يجرمه القانون الجنائي ويترتب عن القيام به عقوبة، ولتكتمل الجريمة المؤدية الى المسؤولية الجنائية لابد من توفر الإرادة الحرة والواعية لدى مرتكبها

---

66 نورالدين العمراني، شرح القسم العام من القانون الجنائي المغربي، مطبعة وراقة سجلماسة مكناس، طبعة الأولى سنة 2012، ص. 18.

67 محمد أحداف، علم الإجرام النظريات العلمية والسلوك الإجرامي مرجع سابق، ص37.

68 فرج القيصر، القانون الجنائي العام، مركز النشر الجامعي تونس، سنة 2006، صص.3-8.

بالكيفية أو النوعية التي يحددها القانون، وهذا ما يعبر عنه بالركن **المعنوي للجريمة**، لا يكفي أن يكون هناك نص قانوني يجرم الفعل وأن يقوم شخص معين بارتكاب هذا الفعل، بل يجب كذلك أن يكون الفاعل متمتعا بإرادة حرة وواعية تجعل الفعل الذي قام به منسوبا أو مستندا اليه[69].

فالذي يرتكب الفعل الإجرامي بكل حرية وهو مدرك لنتائج أفعاله يسأل جنائيا ويكون معرضا للعقاب من أجل ما فعل، فأساس المساءلة الجزائية أو الجنائية هو تمتع مرتكب الفعل بالقدرة على فهم عواقب الأمور وعلى التميز بين الممنوع من الأفعال والمباح منها.[70]

إذا القانون الجنائي ينظر إلى الفعل الإجرامي انطلاقا من أركانها الثلاثة، فإن قانون المسطرة الجنائية يعتبر علم الجريمة مجموع القواعد القانونية التي تنظم كيفية البحث في الجرائم وإيقاف مرتكبها وجمع الأدلة عنهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم من طرف القضاء المختص وإيقاع العقوبات المناسبة وتنفيذها، فقانون المسطرة الجنائية هو قانون تبعي، لأنه يفترض مسبقا وجود قانون موضوعي يحدد الجرائم والعقوبات، وعند انتهاك قواعده حينها يتولى قانون الإجراءات تفعيل وتنزيل وأجرأة هذه القواعد، إذن فهو قانون شكلي وإجرائي باعتباره مجموعة وسائل وأساليب لتطبيق قواعد قانون العقوبات، وفي إطار علاقة قانون الإجراءات بعلم الجريمة وبالرغم من اختلاف موضوع كل منهما، يظل هذا الإجراء منبعا تأخذ منه القوانين الشكلية ،وتستلهم قواعدها على ضوء ما تتلقاه من إشارات ما تستقيه من معلومات حول شخصية المجرم وأساليب إجرامه، وبالتالي إيجاد الإجراءات المناسبة واللازمة لمحاكمة المتهم وتنفيذ العقاب عليه بشكل يتناسب مع طبيعة الجريمة دون إغفال إعادة إدماج الفاعل وتقويم سلوكه[71].

هذا بخصوص مقاربة قانون المسطرة الجنائية للجريمة، فماذا عن الجريمة من وجهة نظر السياسة الجنائية؟

---

69 فرج القيصر، القانون الجنائي العام، مرجع سابق، صص. 38-39.

70 نفس المرجع، صص.112-113.

71 أحمد قيلش، عبد الرحيم بنبوعيدة، سعاد حميدي ومحمد زنون، علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق، ص 27-26.

استخدم اصطلاح السياسة الجنائية منذ و قت طويل فاختلفت الآراء حول تحديده وبيان مفهومه، فالألماني(فويرباخ[72])يعرف السياسة الجنائية بمجموع الوسائل التي يمكن اتخاذها في وقت معين من أجل مكافحة الجريمة، بينما يقتصر فقهاء آخرون على تحديد الجزاء الجنائي المترتب على ارتكاب الجريمة ويذهب اتجاه فقهي ثالث إلى تعريفها بأنها العلم الذي يدرس النشاط الذي تهدف من ورائه الدولة منع الجريمة ومعاقبة مرتكبها[73].

إن هذا التعريف يوسع من نطاق السياسة الجنائية فيجعلها تهدف إلى حصر القواعد التي تحدد على ضوئها صياغة النصوص القانونية سواء فيما يتعلق بالتحريم أو الوقاية من الجريمة ومعالجتها ،فتصبح بحكم ذلك محدودة المبادئ التي يلزم السير عليها في تعريف الجريمة واتخاذ التدابير المانعة والعقوبات المقررة لها، فتمتاز عن القانون الجنائي في كونها هي التي تحدد الأفكار والمبادئ التي توجه هذا القانون في مرحلتي نشوئه وتطبيقه[74].

وبحكم العلاقة الوثيقة التي تجمع بين علم الجريمة وعلم السياسة الجنائية فقد اتجه البعض إلى اعتبار السياسة الجنائية جزءا من علم الإجرام، أو هي الشق الأخير فيه الذي يبحث في سبل الوقاية من الجريمة استنادا على الأبحاث التي يقوم بها علماء الإجرام، بل أن هناك من أنكر وجود علم السياسة الجنائية واعتبره ليس إلا "الفن التطبيقي لتكييف النتائج العامة التي يتوصل إليها من طريق البحث في أسباب الظاهرة الإجرامية"، والواقع أن هناك فروقات في الموضوع بين العلمين، إذ يعكف علم السياسة الجنائية على دراسة فن التشريع ومدى ملاءمة التدابير والإجراءات والوسائل التي يستخدمها المجتمع في مواجهته الدائمة والمستمرة ضد الظاهرة الإجرامية ليصل إلى الوقاية منها قبل وقوعها ومكافحتها وعقاب المذنبين وتأهيلهم بعد ارتكابهم لأفعال

---

72 تجدر لإشارة أن أول من استعمل مفهوم السياسة الجنائية الألماني فيورباخ في القرن 19، حيث يهدف من خلال ذلك لتطوير القانون الجنائي من خلال إضفاء أو الغاء أو تغيير قواعد قانونية حسب ما تقتضيه لمصلحة الواجب.

73 جعفر علوي، السلوك الاجرامي دراسة تحليلية لاهم النظريات في علم الاجرام في علاقته بالسياسة الجنائية، الطبعة الاولى، دار القلم لنشر والتوزيع الرباط، سنة، 2010.ص13.

74 جعفر العلوي، في السلوك الإجرامي، "دراسة تحليلية لأهم النظريات في علم الإجرام في علاقته بالسياسة الجنائية"، مرجع سابق، ص. 14.

إجرامية، أما علم الإجرام فهو يهدف إلى تفسير الظاهرة الإجرامية سواء باعتبارها واقعة فردية أو جماعية والكشف عن الأسباب التي تقف وراءها سواء تعلقت بالفرد أو المجتمع[75].

اذن فهاجس السياسة الجنائية يكون أمنيا وردعيا لأنها تنظر إلى الجريمة باعتبارها خرقا لقاعدة اجتماعية لابد من مكافحتها والوقاية منها مستقبلا وذلك بالتصدي إلى مقترفيها بعقوبات زجرية صارمة في حين ينظر إلى علم الجريمة كظاهرة أنتجتها جملة من الأسباب هي أولى بالدراسة قصد تقويم اعوجاج السلوك الإجرامي[76].

بناء على التعاريف السابقة يمكن القول أن التعريف القانوني المحض لا يفي بكل جوانب الموضوع، إذ هناك أنماط من السلوك الإجرامي رغم أن القانون الجنائي الوضعي لا يجرمها، فهي تهم الباحث في علم الجريمة، فالانتحار مثلا، على الرغم من عدم تجريم محاولة الإقدام عليه في جل الدول، شكل مادة خصبة تناولها المهتمون بالدراسة والتحليل لفهم ومعرفة العوامل التي تدفع الأفراد للانتحاري[77]، خاصة في الدراسات السيكولوجية. إذن كيف ينضر علماء النفس لسلوك الإجرامي؟

د-الجريمة من منظور سيكولوجي:

ينظر علماء النفس إلى الجريمة على أنها سلوك معاد للمجتمع كأي نوع أخر من أنواع السلوك الشاذ أو غير سوي، ولذلك فإن الشخص المجرم لا يختلف عن الشخص المريض الذي يأتي أيضا بسلوك منحرف. ومن ثم فالجريمة نوع من السلوك المرضي الذي يحتاج إلى علاج كباقي الأمراض العقلية الأخرى، فإذا ارتكب الفرد عملا معينا أو قام بسلوك معين وهو يتمتع بكامل قواه العقلية والجسدية والنفسية وكان فعله أو سلوكه يندرج ضمن طائلة القانون فإن سلوكه يعتبر إجراميا، أما إذا قام بفعل أو سلوك معين وكان غير حالته الطبيعية (غير سليم نفسيا)فإن عمله يعتبر سلوكا شاذا حتى وإن وقع تحت طائلة القانون[78].عموما يرى أصحاب المدرسة النفسية أن كل فعل إجرامي

---

75 نفس المرجع، ص.15.

76 أحمد قيلش وعبد الرحيم بنبوعيدة وسعاد حميدي ومحمد زنون، علم الاجرام والعقاب، مرجع سابق، ص. 27-26.

77 جعفرعلوي، السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص. 3.

78 ابراهيم حمداوي، مدخل سوسيولوجيا الجريمة، مفاهيم ونظريات، تقديم، سعيد برغل مطابع الرباط نت، ص. 27.

يعبر عن صراعات نفسية سببها عدم الإحساس بالأمن الداخلي والخوف من المرض، الذي يؤدي بدوره إلى أمراض عقلية قد تؤدي بالفرد إلى إثارة السلوك الإجرامي[79].

قبل الدخول في تحديد بعض المشارب العلمية التي تنظر إلى الجريمة من وجهة نظر علم النفس، وجب أولا تعريف مفهوم العنف باعتباره عنصرا من عناصر بعض الاضطرابات النفسية والعقلية، التي يؤدي في بعض الأحيان إلى المرور نحو السلوك الإجرامي.

يشكل العنف صورة من صور القصور الذهني حيال موقف ما، وهو وجه آخر من أوجه النقص وعدم القدرة على حل أو مواجهة معضلة ما، وقد يكون وسيلة من وسائل العقوبة والتأديب، أو صورة من صور تأنيب الضمير على جرم أو خطيئة مرتكبة[80]. كما يعتبر حسب "عبد الرحمان العيسوي"، ممارسة القوة فوق إرادة الناس ويعني هذا إثارة الفزع والهلع والخوف في النفس. وقد يقع الشخص تحت تأثير عوامل داخلية وتفاعلات تؤدي به إلى الإحساس بالإحباط والعجز والقلق في كيفية التعامل مع الآخرين، أو شعور الفرد بعدم الرضا عن مظهره أو صفاته الشخصية، الذي لا يعرف إن كان ناجحا أم فاشلا، كل هؤلاء يشتركون في الشعور بالنقص ويحسون العجز في مواجهة الآخرين، وقد يصلون إلى نوع من الرفض وعدم تقبل الذات نتيجة الشعور بالهزيمة وعندما يواجهون المواقف الجديدة أو الصعبة فإنهم يتوقعون الفشل مسبقا ومن هنا يكون إحساسهم بالخوف والقلق سببا للشعور الدائم بالهزيمة والإحباط الذي يهدد الذات

---

[79] تعرف الدول الصناعية حاليا ظاهرة مزدوجة، تزايد الاحساس بغياب الامن على المستوى الدولي، وكذا الخوف من المرض العقلي، فبالرجوع الى اعمال Robert روبرتس سنة 2002. فعلى سبيل المثال نجد ان الخوف من الجريمة ومن المجرمين، داخل مجموعة من الدول تتراوح نسبها،50%من المواطنين السوسرين، ما يقارب 50%من البرتغالين، 54% من البلجيكين،35%من الفرنسين،25%من الكندين،20%من الفنلنديين، وفي بلدنا قد تمت مقاربة الظاهرة في العديد من البحوث الميدانية، خصوصا بين الخوف من الجريمة والخوف الاجتماعي من المرض العقلي، كما لو ان الجرائم الأكثر خطورة لا يمكن ان ترتكب الا من طرف المرضى العقلين.

كما توضح البحوث الميدانية، ان انفصام الشخصية مرتبط بالخطورة بنسبة 50%من المستجوبين؛ حيث يصبح المريض العقلي ضحية التحقير والتهميش والتبخيس، في الوقت الذي يعرف فيه المجتمع فترة من البطالة والتراجع الاقتصادي، هذه العوامل المعروفة بالارتباط مع الاجرام، كما لا يجب ان تحجب عنا الروابط الموجودة بالاضطرابات العقلية واحتمالية العنف؛ كل هذه العناصر تم تحليلها بفرنسا في الأشغال التمهيدية للقيام بمخطط للجنة العنف والصحة العقلية التي يترأسها "لوفيل" (أنظر،Gérard Lopez, Robert cario et al Jean Louis senon, psycho-criminologie ;dunod,Paris ,2012,2éme édition.p58,60.).

80 محمد محمَد شفيق، الجريمة والمجتمع، مطبعة الرمل الاسكندرية، بدون سنة الطبع، ص.186.

فيحاولون وقاية أنفسهم من القلق والإحباط عن طريق الحط من قدرة الآخرين أو الحقد عليهم وحسدهم أو توجيه الإساءة إليهم بأي شكل من أشكال العنف والعدوانية.[81]

كما يعبر السلوك العدواني المنحرف عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا، فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع التي يسمح بها المجتمع، إذ نجد رائد علم النفس **"سيغموند فرويد"** يقيس الطاقة المكبوتة بطاقة الغريزة الجنسية، بمعنى آخر إنه يفسر أن عدم إشباع الغريزة الجنسية للفرد يؤدي إلى السلوك المنحرف والعدواني[82].

إن جل النظريات النفسية تميل إلى البحث عن أصول الانحراف داخل النفس الإنسانية، مع عدم التركيز على السياق الاجتماعي. فيما تميل المقاربات البيولوجية إلى التركيز على الخصائص الجسدية المادية، فإن الاتجاهات السيكولوجية تعطي وزنا أكبر لخصائص الشخصية. وقد أجريت أول الدراسات في علم الإجرام في السجون والمؤسسات الأخرى مثل الملاجئ. وكانت الأفكار الشائعة آنذاك في التحليل النفسي هي الغالبة في أكبر تلك المقاربات التي تركز بصورة خاصة على السمات والخصائص التي تعتقد أنها تمهد للإجرام مثل ضعف القدرة العقلية أو الانحطاط الأخلاقي[83].

ويعتقد واحد من منظري هذه المدرسة **(Eysenck,1964)** أن هذه الحالات العقلية موروثة أساسا وأنها قد تجنح بالشخص إلى الجريمة أو تعرقل على الأقل عملية التنشئة الاجتماعية. حيث يرى منظرون آخرون في هذا الاتجاه إن ثمة قلة من الأشخاص الملتاثين الذين تدفعهم لوثتهم العقلية إلى الانسحاب والانقطاع عن الآخرين وإلى انعدام إحساسهم بالإثم أو الذنب عند قيامهم بأية أعمال انحرافية كما أنهم يتلذذون بأعمال العنف بحد ذاتها. غير انه لم يتضح بعد أن اجتماع هذه الخصائص في الشخصية الملتاثة سيفضي بهم بالضرورة إلى الجريمة[84].

---

81 محمد محمَد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق، ص189.

82 Sigmund Freud ,Cinq leçon sur la psychnalyse, Traduction de l'allemand par Yves le lay cinq leçons nouvelle édition, P.49.

83 انتوني غدنز، ترجمة وتقديم الدكتورفايز الصياغ، علم الاجتماع، الطبعة الاولى، سنة 2005، مطبعة بيروت الأولى.ص.282.

84 انتوني غدنز، ترجمة وتقديم الدكتورفايز الصياغ، علم الاجتماع، مرجع سابق، ص.283.

كما ينظر **"الكسندر"** أيضا في هذا الصدد أن السلوك الاجرامي يكون نتيجة للإضطراب في قوى الشخصية الثلاث: الهو والأنا والأنا الأعلى في تكيفها مع القانون الأخلاقي السائد في المجتمع، كما يرى أن الاضطرابات في البيئة يكون بمثابة عوامل لخلق الشخصية الاجتماعية، ومن تم فالبنيات الإجرامية تنتج أكثر المجرمين أي تكون "بمثابة معامل لتفريخ المجرمين". يرى أيضا **"ألفرد إدلر**[85]**"** أن الجريمة هي نتاج للصراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق والشعور الاجتماعي، وهو يرى أن كل إنسان حر وقادر على أن يأخذ لنفسه إحدى الحياتين: الحياة الاجتماعية التعاونية الجديرة به من حيث هو إنسان، وحياة الأنانية والالتفاف حول الذات، وفي هذه الحالة يكون قد هيأ نفسه للإجرام أو المرض النفسي أو الشذوذ الجنسي[86].

يؤكد **"إدلر"** أن سيكولوجية المجرم تتوفر على سمتين أساسيتين هما: اندفاعية محطمة كبيرة وأنانية غير موجودة، إلى جانب عقدة أديب التي تفسر الإجرام في شكلين من أخطر أشكاله:

زنا المحارم: وهو تعدي جنسي غير قانوني يرتكبه ولي أو بديله على طفلة، ومن وجهة النظر الأنثروبولوجية، كل المجتمعات تحرم حالات زواج الأقارب ويعد "كلود ليفي ستروس" من أهم العلماء الذين درسوا هذه الظاهرة وتوصل إلى أن كل المجتمعات المعروفة تتوفر على قاعدة سارية تحرم على الرجل اتخاذ بعض النساء كزوجات.

قتل الولي: حيث يفسر بعض العلماء الأنواع الأخرى من الإجرام**" كقتل الإبن لأبيه"**[87] وقد يكون القتل رمزيا فالشعور بالذنب وعقدة أوديب حسب "فرويد" من أهم الدوافع نحو ارتكاب

---

85 لفريد ادلر (1870- 1937): هو طبيب عقلي نمساوي، مؤسس مدرسة علم النفس الفردي، اختلف مع فرويد وكارل يونغ بالتأكيد على أن القوة الدافعة في حياة الإنسان هي الشعور بالنقص والتي تبدأ حالما يبدأ الطفل بفهم وجود الناس الآخرين والذين عندهم قدرة أحسن منه للعناية بأنفسهم والتكيف مع بيئتهم/https://ar.wikipedia.org/wiki .

86 إبراهيم حمداوي، مدخل سوسيولوجيا الجريمة، مفاهيم ونظريات، مرجع سابق، ص.25.

87 تعود القصة لأسطورة يونانية قديمة للغاية، تروي أن أحد ملوك اليونان القدامى، ظل هو وزوجته دون إنجاب أطفالاً لعدة سنوات، ثم وبعد عدة أعوام رُزقا بمولود ذكر، وكعادة لملوك في ذلك الوقت، حمل الملك طفله وذهب به إلى المعبد، من أجل التنبؤ بمستقبله، فنبأته إحدى العرّافات بأن هذا الطفل، سوف يكون وبالاً عليه، ولابد له من التخلص منه فورًا.

لم يتردد الملك لحظة، وبالفعل ذهب إلى أحد الرعاة لديه وطلب منه إلقاء الرضيع، من فوق الجبل حتى يتخلص منه، وأخذه الراعي وذهب به إلى قمة الجبل بالفعل، ولكنّ نفسه لم تطاوعه لقتل الصغير، فتوجه به إلى راعٍ يعمل معه، وطلب منه التخلص من الطفل.

حمل الراعي الجديد الرضيع، وذهب به إلى الملك الذي يعمل في خدمته، وكان يعلم أن الملك وزوجته لم يرزقا أطفالاً، فسرد لهما قصة هذا الرضيع، ففرحا به كثيرًا وتبنياه، وأطلقا عليه اسم أوديب.=

الجريمة والإحساس بالذنب يسبقها وليس كما يعتقد أنه يتبعها، فحسبه الشعور بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام وهذا ما يعرف بالعقاب الذاتي[88].

ويرى "فرويد" أيضا أن المجرم قد يفلح في كبت نزواته وإسقاطها في اللاشعور، ولكنه مع ذلك يعود للتعبير عنها رمزيا بسلوك يعتبر جريمة في نظر القانون، وإجمالا فإن الجريمة حسب **فرويد** تعود إلى أحد الأمرين:

- إما عجز الذات عن مواجهة ضغوط الهو من جهة، وصرامة الذات العليا من جهة ثانية وفشلها في التوفيق بين نزعات الأولى.

- وإما التي تخلف الذات العليا نفسها أو ضعفها فلا تجد الذات من يزودها بالقوة، بحيث تكون قادرة على الردع، في كلتا الحالتين تجد الذات نفسها بدون رقيب فتفعل ما تريد[89].

=ترعرع أوديب في منزل الملك الجديد، حتى صار شابًا وسيمًا، مفتول العضلات وقوي البنية، وفي أثناء مروره في أحد الأيام قابل رجلاً مخمورًا، قال له أنه لقيط، فغضب أوديب بشدة وذهب لوالديه بالتبني، يسألهما عن صحة تلك المعلومة.

أنكر الأبوين هذا الأمر بشدة، وصرحا له بأن الرجل مخمورًا ولا يمكن تصديقه، ظل أوديب مهمومًا وذهب إلى المعبد من أجل لقاء العرّافة ومعرفة مستقبله، فأخبرته بأنه لابد أن يقتل أبيه ويتزوج هو من أمه، ولكن أوديب ارتعب للفكرة.

وترك منزله حتى لا يؤذي والديه، وبينما يسير أوديب في طريقه وصل إلى مفرق للطرق، و أثناء وقوفه قابل رجلاً على عربة، والذي كان هو أباه الحقيقي، تنمر كل منهما للآخر بشأن إفساح الطريق، ونشب بينهما قتالاً، انتهى بمقتل الملك على يد أوديب، وهو لا يعلم أنه قد قتل والده الحقيقي.

استكمل أوديب طريقه تجاه المدينة التي كان يتولى والده الحقيقي أمرها، و أثناء الطريق قابل أبو الهول، الذي كان يطرح على المسافرين أحجية، فإذا أجابها لمسافر نجى، وإذا لم يجب، قتله أبو الهول بوحشية، فطرح على أوديب سؤالاً فأجابه.

في هذا الوقت ساد الاضطراب بالمدينة، نظرًا لعدم عودة الملك؛ فقد قتله أوديب قبل قليل دون أن يعلم أنه قد قتل والده، و اتفق الحكماء بالمدينة على تنصيب أول شخص ينجٌ من أبو الهول، وبذلك يصبح ملكًا عليهم.

بالفعل دخل أوديب إلى المدينة وتم تنصيبه ملكًا، وتزوج من أمه الحقيقية دون أن يعلما بأنه ابنها، وعقب ذلك اندلع الخراب في المدينة، وصرّح الحكماء بأن اللعنة لن تذهب سوى بقتل من قتل الملك، فأقسم أوديب بأن يتعقب هذا القاتل.

وبعد بحث مضنٍ لجأ أوديب لأحد السحرة يسأله من قتل الملك، فرفض الساحر إخباره، ومع إصرار أوديب وحدوث مشادة كلامية مع الساحر أخبره الأخير بأنه هو من قتله، في هذا الوقت جاء رسول من المملكة الأخرى ليخبر أوديب بأن والده قد مات.

ففرح أوديب بأن نبوءة العرافة لم تتحق و أنه لم يقتل أباه، فأخبره الرسول بقصته مع الراعي، وعلمت هنا أمه بأنها قد تزوجت ابنها، فشنقت نفسها، ثم ذهب أوديب وفقأ عينيه جزاءً لنفسه على قتل أبيه، وسار بعدها أوديب هائمًا في الوديان بعد ترك مدينته، انتهت قصة أوديب، ولم تنته دراسات فرويد حول الأمر، في محاولة منه لكشف أسرار تلك العقدة التي تنشأ في الطفولة.

88سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت 1969، ص.3.

89 سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص. 5.

هذا ما يفسر كون المفهوم النفسي للجريمة يركز على أنه سلوك متعدد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية كأعراض الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع حاجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك، وهذا يبين أن أسباب السلوك الإجرامي تعزى إلى عوامل نفسية قائمة في العقد النفسية المكبوتة في اللاشعور والتي توجه سلوك الإنسان وجهة إجرامية دون وعي أو إدراك منه[90].

٥- الجريمة من منظور اجتماعي:

الجريمة اجتماعيا، هي الفعل الذي تعتقد الجماعة أنه يشكل ضررا على مصلحتها الاجتماعية، أي ذلك الفعل الشاذ والضار في نفس الوقت فهو انحراف عن المعايير والضوابط المجتمعية للسلوك، سواء نص القانون على اعتباره جريمة أم لم ينص على ذلك[91].

وقد عرفها **إميل دوركهايم** كما يلي: " الجريمة هي كل فعل أو امتناع، يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة... إن الجريمة جزء من كل المجتمعات، حيث أنواعها وأشكالها تتغير حسب طبيعة المجتمع، لأن الأفعال التي تحدد على أنها جريمة ليست كذلك في مكان أخر، كما تعد الظاهرة الإجرامية، سلوك إنساني يحدث اضطرابا في المجتمع، هذا السلوك الخارق لقواعد الضبط الاجتماعي، المتمثل في الفعل أو الامتناع الاجتماعي هو ما يسمى بالجريمة[92].

لهذا تعد الظاهرة الإجرامية هي ظاهرة اجتماعية دائما، قد توجد عواملها في تكوين الفرد .وفي ظروف الجماعة- لكنها على الحالتين تحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية أي خللا في قواعد الضبط الاجتماعي.[93]

يتبين من خلال ما سبق أن آراء الباحثين بشأن المعنى الاجتماعي للظاهرة الإجرامية فمنهم من يؤسسه على الأخلاق ومنهم يرده إلى القيم الاجتماعية.

---

90 أكرم عبد الرزاق المشهداني، و اقع الجريمة و اتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية لجر ائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، الطبعة الأولى، الرياض، 2009، ص. 35.

91 مصطفى رزق مطر، علم الاجتماع الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون طبعة، مارس 1985، ص.74.

92 جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الاجتماع والعقاب، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، 1982، ص. 21-22.

93 جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، مطبعة الاسكندرية مصر، 1998. ص.177.

فالاتجاه الأول يربط بين الجريمة وقواعد الأخلاق، فالجريمة في نظر هذا الاتجاه هي كل فعل يتعارض مع المبادئ الأخلاقية، وقد انقسم هؤلاء إلى قسمين: فمنهم من يجعل العلاقة بين الجريمة والأخلاق منتصرة على مخالفة بعض القواعد الأخلاقية فقط، ومنه من يجعل هذه العلاقة شاملة لكل القواعد الخلقية دون تمييز.

يتزعم القسم الأول الإيطالي" **جارو فالو**" الذي يرى أن الجريمة تنقسم إلى قسمين:

الجريمة الطبيعية وهي كل فعل أو امتناع اعتبر جريمة في كافة المجتمعات والدول المتمدنة والتي اعتبرت كذلك على مر العصور بسبب تعارضها مع قواعد الإيثار والرحمة والأمانة والنزاهة، أو بعبارة أخرى لتعارضها مع المشار الغيرية التي تهدف مباشرة إلى تحقيق مصلحة الغير أو الشعور بالعدالة، مثل القتل والسرقة والاعتداء على الأفراد (ماديا أو معنويا) إن مفهوم هذه الجريمة موحد عند كل الشعوب وفي كل الأزمنة، وحسب "**جارو فالو**" فإن المفهوم الحقيقي للجريمة هو الذي يجب أن يكون محل انقسام ودراسة الباحثين للوصول إلى تفسيرات للفعل الاجرامي[94]. من هنا يمكن القول أنصار الاتجاه الأول لقد ربط بين الجريمة ومخالفة كل قواعد الأخلاق لا بعضها.

أما الاتجاه الثاني فيقوم التعريف الاجتماعي للجريمة لديه على أساس الربط بينها وبين القيم الاجتماعية، وقد تعددت تعاريف زعماء هذا الاتجاه، فهناك من يرى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع يتعارض مع القيم والأفكار التي استقرت في وجدان الجماعة، وهناك من يرى أنها تلك التي تتعارض مع المقتضيات الأساسية الخاصة، بحفظ وبقاء المجتمع. ومنهم من يزيد التعريف إيضاحا فيذهب إلى أن الجريمة هي تلك التي تنطوي على إهدار شرط من شروط كيان المجتمع ووجوده أو ظرف مكمل لهذا الشرط، أو أنها عدوان على مصلحة من المصالح التي يؤسس عليها المجتمع في زمن معين[95].

94 ابراهيم حمداوي، الجريمة في المجتمع المغربي دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص. 27.

95 نفس المرجع، صص.27-28.

من الناحية الأنثروبولوجية[96] تبنى الأنثرولوجيون وجهة النظر الاجتماعية في تعريفهم للجريمة وذلك لإمكانية تطبيقها على المجتمعات البدائية التي لا تمتلك قانونا مكتوبا، ف"**رادكليف براون**" يعرف الجريمة بأنها " انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه" كما يعرفها " توماس" بأنها "ذلك الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعته الخاصة، " ولذلك لا يمكن الحديث عن جريمة إلا إذا تضمنت عناصر ثلاثة:

أولا: قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل، أو تقدرها فئة من تلك الجماعة فقط ذات أهمية سياسية.

ثانيا: انعزال أو صراع ثقافي واضح يوجد في فئة أخرى من تلك الجماعة، لدرجة أن أفرادها لا يقدرون هذه القيمة ولا يحترمونها، أو أن تقديرها يكون أقل أهمية وبالتالي فإنهم يصبحون مصدر خطر على تلك الجماعة.

ثالثا: موقف عدواني نحو الضغط مطبقا من جانب هؤلاء الذين يقدرون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتغاضون عنها ولا يقدرونها"[97].

2- التعريف الإجرائي للجريمة:[98]

تأسيسا على ما سبق، يتضح أن مفهوم الجريمة يختلف من حقل معرفي إلى آخر، وعليه نقصد بالجريمة – في بحثنا هذا- كل فعل أقدم عليه فرد وعمل على خرق القاعدة القانونية المعمول بها في المجتمع. من هنا، الجرائم التي اعتمدناها في بحثنا، تتعلق بالجنح والجنايات المعتمدة

---

96 لقد ساهمت أوضاع الاستعمار، منذ القرن التاسع عشر، في تطوير الأبحاث الوصفية حول المجتمعات المستعمرة. في فرنسا أدى نسر كتاب ليفي ستراوس، البنى الأولية للقرابة **structures élémentaires de la parenté**، الذي دشن عهد الحركة البنيوية، إلى تجديد التفكير الابستملوجي، وكذلك أثار جدالات أساسية حول الأنساق الاجتماعية المدروسة، كما حول نظرية ومناهج الطرح الأنثروبولوجي (انظر: بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، سنة1992، ص.57).

97 جلال الدين عبد الخالق، مرجع سابق، ص. 177-178.

98 لا يمكن ملاحظة الخواص أو الأحداث التجريبية التي يتم تمثلها بالمفاهيم مباشرة، حيث تمد التعاريف الإجرائية **Operational definitions** جسرا بين المستويين النظري-المفاهمي والتجريبي- الملاحظ. يبين التعريف الإجرائي مجموعة من الإجراءات التي تصف الأنشطة التي يحتاجها الباحث لتأسيس الوجود التجريبي، أو درجة وجود الظاهرة التي يتم وصفها من خلال المفهوم. مثل هذه التعاريف تجعل معاني المفاهيم مادية ملموسة وذلك بتحديد إجراءات القياس التي تقدم معاير تجربية للتطبيق العلمي للمفاهيم. (فرانكفورت، ناشمياز وناسميازدافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق.)

في تقسيم القانون الجنائي المغربي[99]. كما قمنا بتقسيم الجريمة تماشيا مع إشكالية وفرضيات البحث على الشكل التالي:

الجريمة الحضرية: نقصد بها كل فعل يخالف القانون تم داخل المجال الحضري لمدينة مكناس.

الجريمة القروية: نقصد بها كل فعل مخالف للقانون تم داخل المجال القروي لمدينة مكناس.

طبيعة الجريمة: ونقصد بها جرائم الخمور والمخدرات، جرائم ضد ملك الغير، جرائم الجنس، جرائم العنف، جرائم ضد القانون والمؤسسات، حيث أن كل عنصر من هذه العناصر يضم الجرائم التي تدخل ضمن اختصاصه وهي كالتالي:

-**جرائم الخمور والمخدرات:** تضم السكر العلني، مسك واستهلاك المخدرات، الإتجار في المخدرات، بيع الخمور، حيازة بضاعة محظورة، التخدير، الإتجار في مادة مخدرة. السياقة في حالة سكر.

- **جرائم ضد ملك الغير:** تحتوي على السرقة، عدم توفير مؤونة شيك، إلحاق ضرر بملك الغير، المشاركة في السرقة، خيانة الأمانة، إلحاق خسائر بملك ذي منفعة عامة.

-**جرائم الجنس:** تتضمن الفساد، الخيانة الزوجية، هتك عرض قاصر بدون عنف، التحريض على الفساد، هتك عرض قاصر بالعنف.

-**جرائم العنف:** وتضم القتل العمد ومحاولته، القتل الخطأ، إحداث الضوضاء، الضرب والجرح، العنف، السب والشتم، الضرب والجرح بالسلاح الأبيض، العنف ضد الأصول، تحريض حيوان خطير على مهاجمة الغير، الإيذاء العمدي، حمل السلاح دون مبرر، القتل الناتج عن حادث سير، إهمال طفل بالشارع العام، وأخيرا تعريض طفل للخطر.

---

99 تجدر الإشارة إلى أن الجرائم التي سيتم اعتمادها في هذا البحث تدخل ضمن الجنح والجنايات والمخالفات في التقسيم القانوني المعتمد في تقسيم القانون الجنائي المغربي والتي تم الحصول عليها من طرف المحكمة الابتدائية بمكناس وهي عبارة عن ملفات قضائية. بالإضافة إلى معطيات تضم جميع الجرائم (الجنيات والجنح، والمخالفات) التي حصلنا عليها من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج بمكناس.

-جرائم ضد القانون والمؤسسات: تمثلت في انتحال الصفة، الرشوة، عدم التوفر على البطاقة الوطنية، إهانة موظف عمومي، التبليغ الكاذب، الفرار من مركز مخصص للاعتقال، التزوير، الرعي بملك الغير، التشرد، انعدام التأمين، وأخيرا نقل بضاعة في ظروف غير ملائمة[100].

3- مفهوم المجال:

يعتبر مفهوم المجال من أكثر المفاهيم إشكالية، لما يحمله من غنى في الدلالة والإيحاء، ولما يتصف به من تعقيد ومفارقة. فهو مفهوم يجيد لعبة الوجه والقناع والإخفاء بالإبراز، يخفي أحيانا ما ينبغي أن يظهره ويبرز أحيانا أخرى ما هو من المفروض أن يختفي[(101)]. انطلاقا من هذا يمكن القول أن المجال محل تقاطعات لعدة معارف، من جغرافيا وفلسفة واقتصاد، بل وأنثروبولوجيا وسوسيولوجيا، دون إغفال الفن والعمارة وعلم الجمال[102].

من هنا يمكن القول إنه لا يوجد اتفاق تام بين مختلف التيارات السوسيولوجية والتيارات الأخرى المهتمة بدراسة المجال. ويعزى هذا الأمر طبعا إلى اختلاف التوجهات النظرية التي ينهل منها كل تيار. فإذا كان مفهوم الجريمة قد شكل منذ وقت بعيد موضوع تفكير فلسفي وابستمولوجي طويل وعميق. فإن التفكير في المجال قد عانى من تجاهل الفلاسفة له بل من تجاهل أولئك الذين تكمن مهمتهم في دراسة مضامينه، أعنى الجغرافيين حيث يعتبرون أن الواقع يحتوي على أجزاء محددة مجاليا هي: الجهات أو البلدان، وهي واقع جغرافي مقروء وقابل للتحديد مباشرة يبقى فقط وصفه بأقصى ما يمكن من الدقة.

-المجال السوسيوجغرافي:

انطلاقا من تفكيك موضوعات النظريات الاقتصادية العامة إلى موضوعات صغيرة، فإن المجال الاقتصادي يغدو أشبه بمجموعة خفية من النقط تفصل بينها مسافة معينة، بإمكاننا ممارسة نظرية التوطين **(Localisation)** في الميكرو اقتصادية أو دراسة التجارة الخارجية بين تلك

---

100 مصدرهذا التقسيم المندوبية العامة الإدارة السجون وإعادة الادماج.

101قسطاني بن محمد، ما هو المجال، مجلة فكرونقد، عدد 22./https://www.aljabriabed.net

102 قسطاني بن محمد، ما هو المجال، نفس المرجع.

النقط التي يمكنها أن تكون مناطق جهوية في بلادنا. وبالنظر إلى المجال الأوقيلدي ذي البعدين، أي كونه مساحة تستهلك ولا يتم إنتاجها وذلك هو منظور تكون الريع في الاقتصاد والمجال. وفي الحقيقة فإن المجال الخفي والمجال الأوقليدي ليس سوى شكلين مختلفين لنفس الإدراك الإمبريقي لمجال متجانس وموحد تتطور فيه الوقائع الاقتصادية ففي الحالة الأولى يكون تقطيع المجال الاقتصادي نفسه معطى بحيث تختزل كل مدينة أو بلد في شخصية قابلة للقياس إمبريقيا. أما الحالة الثانية، فيكون اختيار معايير الوضعية التي تفرضها اهتمامات عالم الاقتصاد هي المحدد الأساس[103].

يقدم ألان سيسكو "**Alain Sissoko**" في هذا الإطار فروق جوهرية بين مقاربة العالم الجغرافي للمجال ومقاربة السوسيولوجية، فالجغرافي يرى أن إعداد المجال وتنظيمه من طرف الجماعات الإنسانية يشكل رفاهية تقنية من أجل الإجابة على جل حاجياتهم، غير أن السوسيولوجي، بمساءلته للمجال يبحث ليرى كيف تتمظهر وتسجل البنيات والوظائف الاجتماعية والسياسية للجماعات الإنسانية، بمعنى أنه لا يبحث فقط ليرى كيف خططت ورسمت العلاقات والهيئات الاجتماعية في المجال، بل يسعى أيضا إلى معرفة كيف تتعايش مختلف الجماعات الإنسانية مع المجال، هذا الأخير بالنسبة للسوسيولوجي ما هو إلا حقل للعلاقات المؤدي إلى ممارسات وإقرارات[104].

يمكن القول إذن، إن السوسيولوجي يبحث ليرى معنى التصرف الكلي للإنسان في المجال، بحيث يعمل على حصر وتحديد البنيات الاجتماعية لجماعة أو مجموعات بشرية في مجال يحتم عليه البحث في كيفية عيش الأشخاص والمجموعات في هذا المجال. ومن ثم فإن مجال الإنسان هو المجال الاجتماعي الذي تتجلى بنيته "في سياقات شتى إما في شكل تناقضات مجالية، أو في شكل مجال مأهول (أو متملك) يشتغل كتعبير عن رمزية تلقائية للمجال الاجتماعي. فكل مجتمع ترابي ينتج بالضرورة مجالا تراتبيا يعبر عن الفوارق والمسافات الاجتماعية"[105]

---

103 عبد الفتاح الزين، البحث العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد43-44، السنة الثلاثون،1997، ص.15.

104 Article de, Alain Sissoko, Approche sociologique de l'Espace polic Administraty Insticuen parl'etat le caspe la cote d'Ivoire.

105 عبد الرحمان المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الطبعة الاولى، سنة 2015، صص.52-53.

- المجال والحياة الاجتماعية:

يعد المجال عماد وأساس الحياة الاجتماعية، فهو عمود الأنشطة الاقتصادية والثقافية، إن المجال الاجتماعي يتدخل بشكل مباشر في الفلاحة وتربية المواشي والاستغلال الغابوي وفي المناجم، حيث تشكل المساحات المستعملة عنصرا فعالا في التركيبات المنتجة، أما المساحات التي تستعمل في وضع التجهيزات وفي السكن ووسائل الاتصال والمساحات الخضراء فليست سوى مساحات سندية. فإذا كانت كثافة السكان ضعيفة والأراضي كثيرة فإن القواعد المطلوبة لاستغلال أفضل للمحيط تظل محدودة. كما يعد المجال سببا في غلاء تنقل الخيرات وبطء وصعوبة تنقل الأشخاص فهو يخلق حواجز من الصعب الانتصار عليها، كما أن كلفة نقل الأشخاص والخيرات مرتفعة، بحيث توجد مسافات قصوى يستحيل التحرك وراءها في الظروف التقنية والثقافية الموجودة فتشييد المجال للمجتمعات يرتبط أوثق الارتباط بتكنولوجيا النقل التي تتحكم في مدى سيولة الخيرات والمصالح المتبادلة.[106]في نفس المساق يمكن القول، أن المجال يشكل العمود الفقري لحياة الأفراد داخل نسق من العلاقات الاجتماعية والثقافية...التي بدونه لا يكون لحياة المجتمعات معنى.

- المجال والتمثلات الذهنية:

تعتبر دراسة العلائق بين المجال والتمثلات الذهنية من خلال تحليل السيرورات المعرفية التي تعالج آليات امتلاك وتمثل الموضوعات والأشياء وتحولها إلى معارف صالحة لأحكامنا وقراراتنا. وقد ساهمت الدراسات السيكولوجية في دور مفترضات التعلم المتعلقة بكل الوسطاء الاجتماعيين في ازدهار جغرافية فعلية للبيئة، خاصة مع **(ريجينا غوليج R.Golledge** [107] **)**. ومن ثمة عمل الباحثون بطريقة براغماتية على بلورة سلسلة من الروائز قصد قياس الكيفية التي تتم بها تصفية المعلومات الصادرة عن المحيط اجتماعيا كان أم طبيعيا، مبنيا أم غير مبني، تبعا لإمكاناتنا الإدراكية

---

106 بول كلافال، ت رجمة فريد الزاهي، المجال والحياة الاجتماعية والسلطة، البحث العلمي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ملف العدد، رقم27، ص19سنة 1997.

107 ريجينالد جورج غوليدج من أصل أسترالي (ولد في 6 ديسمبر 1937 في دونغوغ وتوفي في 29 مايو 2009 في غوليتا، كاليفورنيا، كان أستاذا للجغر افيا الأمريكية في جامعة كاليفورنيا.. وخلال حياته المهنية، كتب 16 كتابا و100 فصل لكتب أخرى، وكتب أكثر من 150 مقالا أكاديميا. كان غوللدج رائدا في الجغر افيا السلوكية. (https://en.wikipedia.org/wiki/Reginald_Golledge)

ونحط تعلمنا وشفراتنا الاجتماعية والطريقة التي تؤثر بها هذه العوامل على سلوكاتنا وطموحاتنا. فغالبا ما تقرن بهذه الدراسات عن الظاهرة الإجرامية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مدينة **(كليفلاند)** تم التوصل إلى علاقات إحصائية بين توزيع عمليات القتل والاغتصاب والسرقة وبعض العوامل السوسيو مجالية كالبطالة وعدد العمال غير المؤهلين والفقر، إضافة إلى الكثافة السكانية وتنوع الأجناس والثقافات.[108]

إن ما يهمنا من هذه الملاحظات في إطار أطروحتنا، هو الوقوف على مختلف المشاكل التي تصاحب استغلال وتنظيم السكن كمجال يخضع لتدبير يساير من حيث المبدأ تغطية متطلبات الأفراد بمختلف مستوياتها، وتلبية حاجاتهم الاجتماعية التي تؤثر على سلوك الفرد وعلى أنشطته، بل يعيش أيضا في ظل مجال تكون في بعده الفيزيقي من معطيات طبيعية جغرافية وإيكولوجية، من شأنها أيضا كباقي المعطيات الاجتماعية أن تحدث وقعها على تحركه، وأن تعطي لهذا التحرك معنى ووقعا وتوجها ووثيرة خاصة لا يمكن أن تفهم إلا بالرجوع إلى هذه المرجعية المجالية ومكوناتها.

وعندما نتحدث عن السكن كرأسمال مجالي، نعني بالدرجة الأولى اقتران هذا السكن كمجال من ناحية بالعائلة وكل القيم المحيطة بها "الاستقرار والأمان" وكذلك تموضعه في مجال له خصائصه ومميزاته التي تؤثر على مختلف الدلالات التي يمنحها الفرد له[109]، من ناحية أخرى فما المقصود بالسكن كمجال؟

للإجابة على هذا السؤال سوف ننطلق من مرجعية المقاربة النفسية الاجتماعية للمجال وخاصة مع "لوين كورت" **"kurt Lewin"** الذي وظف مفهوم المجال بشكل أساسي ومبدئي في إطار رصده ومقاربته لدينامية الجماعة(**dynamique du groupe)** وقد تمت مقاربته للمجال من خلال مكونات هذا الأخير التي حددها في ما يلي:

---

108 نزان س بابي، ترجمة فريد الزاهي المجال والتمثيلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي العدد43-44، سنة 1997، ملف العدد71.

109 نزان س بابي، ترجمة فريد الزاهي المجال والتمثيلات الاجتماعية، مرجع سابق، ملف العدد71.

- السكن كرأسمال مجالي:

يشكل هذا الحقل -**حسب تعبير بيير بورديو**- مختلف الموضوعات والأشياء والوقائع والسلوكات التي تحمل دلالة ومعنى لكل فرد على حدة، مما يجعل علاقته بها علاقة خصوصية ومعبرة على أساس أنها تكتسب مضامينها وبعدها من المعاني التي يضفيها على هذه المكونات ويتعامل من خلالها.

تعبر العلاقات عن حاجات الأفراد، وعن متطلباتهم وميولاتهم تجاه هذه المواضيع في فترة زمنية محددة فالمناطق الباثولوجية الاجتماعية* الموسومة توجد بالفعل في محور يربط بين المدينة والطرف الشرقي، بل إن المؤلفين يتحدثون في هذا الصدد عن نظام فعلي للأبرثايد** بين مستشفيات شيكاغو لنذكر بأن "**ويليام بانج**" "**W. Bunge** " قد بين بخصوص هذا الموضوع وبشكل واضح أن الحد الأقصى للحياة لدى الأطفال رهين بمجال سكناهم، فالطفل الذي ولد وسط مدينة ديتروا بالولايات المتحدة يتجاوز مدى حياته عمر طفل ولد في غوتا ناوياهم في وضعية تلوث الهواء ومخاطر الحوادث وارتفاع الإجرام وتدني مستوى الخدمات الصحية ونتائج الفقر[110].

اهتمت التجربة النفسية والاجتماعية في شكلها الكلاسيكي بدراسة السلوك والظواهر الاجتماعية كنتاجين ديناميتين لتشكيلة واسعة من المحددات السيكولوجية منها والوسطية. ومثلت الأولى في شكلها المعرفي الانفعالي والوجداني، والثانية في شكلها الاجتماعي الاقتصادي إطارا قبليا يضم الميكانيزمات والضوابط التي بمقتضاها نفهم ونحلل مختلف الأنشطة التي يفرزها الأفراد

---

* يقصد الباثولوجية الاجتماعية هو عبارة عن سلوك مرضي، يتنافى مع القوانين والضوابط التي وضعها المجتمع، ويؤدي إلى الإضرار بأفراد المجتمع عن طريق أفعال إجرامية.

** تعمل قوانين الأبارتايد على تقسيم الأفراد إلى مجموعات عرقية - كانت أهمها السود، البيض، والآسيويين (المكونة من هنود وباكستانيين - تم الفصل بينهم. بحسب قوانين الأبارتهايد اعتبر أفراد الأغلبية السوداء مواطنو بانتوستانات) ذات سيادة اسمية لكنها كانت في الواقع أشبه بمحميات الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأمريكية .عمليا، منع هذا الإجراء الأفراد غير البيض - حتى لو أقام في جنوب أفريقيا البيضاء - من أن يكون له حق الاقتراع إذ تم حصر تلك الحقوق في "أوطانهم" البعيدة. تم فصل أجهزة التعليم، الصحة، والخدمات المختلفة، وكانت الأجهزة المخصصة للسود أسوأ وضعا بشكل عام.(https://ar.wikipedia.org/wiki)

110 رشيدة أفيلال، السكن كرأسمال مجالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي العدد43-44 سنة 1997 ملف عدد81.

والجماعات كما تؤول بواسطتها مختلف مكونات الدينامية الاجتماعية بشكل عام. فمن البديهي أن الإنسان لا يعيش فقط في ظل مجتمع يتكون من بنى ومؤسسات[111].

بناء على ما سلف من تعاريف ومقاربات لفهم وتحديد مفهوم المجال، يمكن القول أنه لا يوجد اتفاق تام بين مختلف التيارات السوسيولوجية والتيارات الأخرى المهتمة بدراسة المجال حول تحديد تعريف دقيق للمفهوم، ويعزى هذا الأمر إلى اختلاف التوجهات النظرية التي ينهل منها كل تيار. فإذا كان مفهوم الجريمة قد شكل منذ وقت بعيد موضوع تفكير فلسفي وإبستمولوجي[112] طويل وعميق، فإن التفكير في المجال قد عانى من تجاهل الفلاسفة له بل حتى من تجاهل أولئك الذين تكمن مهمتهم في دراسة مضامينه.

3-1 - المجال الحضري:

إن الصعوبة الأولى التي يصادفها الدارس في علم الاجتماع الحضري هي غياب وغموض المصطلحات التي تتداول في هذه الدراسات، وهذا الغموض قد يكون نتيجة لأسباب كثيرة، إما لإهمال تحديد هذه المفاهيم باعتبارها واضحة بذاتها تعبيرا عن نوع من البداهة والوضوح، أو عن صعوبة أو استحالة التحديد، فيستعيض الباحث في الدراسات الاجتماعية عن استعمال بعض المصطلحات في انتظار أن تتضح الأمور، لكن سواء كان هذا أو ذاك أو غيره فإن المؤكد هو أننا نصطدم باستمرار بجدار سميك عندما نبحث عن تحديد المصطلحات المتداولة في علم الاجتماع الحضري.

إن تعريف المجال الحضري يدعونا هنا إلى تقصي التعريفات التي اقترحت، والجدير بالملاحظة هو أنه ليس هناك تعريف جامع مانع لظاهرة، بل إن مختلف التعاريف التي لدينا تركز على مقياس

111 Bill Hillier, Julienne Hanson, Social logic of Space, Cambridge University Press, op, cit, p8.

112 الابستمولوجيا؛ تعنى كباقي العلوم بمبادئ إنتاج المعارف وبشروط إمكانها، ضمن أية شروط تصبح المعرفة العلمية ممكنة في ميدان الحياة الاجتماعية، كما ترتكز على الطرائق والتقنيات المستخدمة أثناء القيام بالأبحاث وتقديم البراهين، إنه يشكل قسطا هاما من العمل النقدي. (أنظر في الصدد بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، مرجع سابق، ص. 243).

معين او مجموعة من المقاييس التي يعتقد الدارس أنها يمكن أن تشكل موضوع المقارنة بين المدينة والقرية أو البادية، فيحدد هذه المقاييس بطريقة أو بأخرى.[113]

3-2-التعريف الإجرائي المجال الحضري

انطلاقا مما تقدم يظهر أن لصعوبة تحديد المجال الحضري ما يبرره، على اعتبار الأبعاد التي تتداخل فيه بدء بالبعد الديمغرافي السكاني مرورا بالبعد الاجتماعي وصولا إلى البعد الذهني السيكولوجي، فماذا عن معناه الإجرائي في الأطروحة؟

يتحدد مدلول المجال الحضري في الأطروحة انطلاقا من أحياء المدينة التي تدخل ضمن المجال الترابي لمدينة مكناس*، هذا فيما يخص التقسيم العام لدراسة، أما من أجل دراسة المجال الحضري كوحدة متفردة، التي يعتبر الحي نموذج لها، فقد قمنا بتقسيم الأحياء إلى مجموعات، حتى نتمكن من مقاربتها، كما تجدر الإشارة أننا لم نعتمد جميع الأحياء بل اقتصرنا فقط على الأحياء البارزة، والتي تساهم بشكل كبير في المجموع العام لعدد الجرائم من خلال المعطيات الإحصائية الأولية.

تأسيسا على ما سبق، اتضح أن مفهوم المجال تتعدد معانيه، انطلاقا من السياقات السوسيوجغرافية، والديمغرافية، والثقافية. لكننا في هذه الدراسة سنعتمد على **الحي** كوحدة صغرى هذا بالنسبة للمجال الحضري، و"**الدوار**" كوحدة صغرى بالنسبة للمجال القروي، و**المركز (centre)**، للمجال الشبه حضري.

لكن تجدر الإشارة الى أننا قمنا بإضافة أحياء أخرى على اعتبار أن هذا المسح الجغرافي المنجز من طرف مكتب التعمير وسياسة المدينة بمكناس، والمتوفر حاليا أنجز قبل وجود بعض الأحياء وأطلقنا عليها إسم الأحياء الحديثة، كما هو مبين في التقسيم التالي :[114]

---

113 بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، دار الخطابي للطباعة والنشر بالمحمدية، الطبعة الاولى سنة 1988، ص.7.

* تجدر الاشارة أن التحديد الإجرائي للمجال الحضري تم بناءه على المعايير المعتمدة من طرف المندوبية السامية لتخطيط.

114 اعتمد هذا التقسم الخاص بالأحياء بناء على التحديد المجالي المعتمد من طرف المديرية الجهوية لوزارة السكن والتعمير وسياسة المدينة التابعة لمدينة مكناس.

- **أحياء الصفيح سابقا:** وتضم: سيدي بابا وجه عروس، سيدي عمر، برج المشقوق، الكريان، وأخيرا عين الشبيك.

- **أحياء المدينة القديمة:** وتضم تواركة، زرهونية، بني امحمد، باب تيزيمي، المدينة القديمة، الدريبة، روامزين، القصبة، وأخيرا شارع المحطة.

- **الأحياء الجديدة:** وتضم حي التقدم، المنصور، تولال، سيدي بوزكري، مرجان، حي السلام، الزيتون، قرطبة، البساتين، وسلان، سيدي سعيد، الرياض، مولاي اسماعيل، حي الأطلس، الوفاق، واخيرا ام الربيع.

- المدينة الجديدة (خلفها الاستعمار): وتضم كل من حمرية وأكدال.

- **البلدات والضواحي :** هذا العنصر أطلقنا عليه اسم المجال القروي.[115]

4- المجال القروي:

بالمقارنة مع المجال الحضري، لازالت البوادي المغربية تسجل تأخرا على كافة المستويات، رغم التقدم الملحوظ بهذا المجال ابتداء من نهاية عقد التسعينات. وتتجلى مظاهر التأخر في الفقر والإقصاء على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والمجالي، حتى بهوامش المدن الكبرى، فسياسة الدولة تجاه العالم القروي طبعت بالتدخل عبر عدد من البرامج الموجهة للتنمية، في غالب الأحيان، تخلو من النظرة الاستراتيجية الشمولية الهادفة الى تأهيل الارياف.

انطلاقاً من هذا الواقع الذي تعيشه الساكنة القروية بالمغرب مقارنة بالمدينة. حيث حاول الباحث الأكحل المختار[116] معالجة موضوع التوسع الحضري والمظاهر الحديثة للتريف، أعطى من خلاله بعض التوضيحات حول أشكال ومظاهر الترييف بهوامش المدن الكبرى. ولقد أكد الباحث على وجود نمط عيش متميز بالبادية، يختلف عن المدينة، كما قام كرزازي موسى بإبراز أهمية

---

116 تجدر الاشارة أننا لم نعتمد كل المجالات التي يضمها هذا العنصر بل اقتصرنا على ضواحي مكناس التابعة ترابيا للمحكمة الابتدائية بمكناس.

116 أكحل المختار، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية-حالة هضبة بنسليمان- دار أبي رقراق لطباعة والنشر، سنة 2004، ص.32.

المراكز الريفية والمراكز الحضرية الصغرى كأداة ووسيلة لهيكلة المجال، من أجل توفير علاقة متكاملة ومتوازنة بين المدينة من جهة، والضاحية والبادية من جهة أخرى.[117]

أما على مستوى المناخ السوسيولوجي العام فقد اهتم منذ تأسيسه نهاية القرن التاسع عشر بالظواهر الحضرية سواء في أوروبا، عند كل من دوركايم وماكس فيبر، أو في الولايات المتحدة الأمريكية عند رواد مدرسة شيكاغو، فإن الدراسات السوسيولوجية التي أنجزت حول المغرب ركزت على المجتمع القروي مع بداية القرن 20م.

ويمكن تفسير هذا الاهتمام بالمجتمع القروي المغربي بعدة أمور، أولها الأهمية الديمغرافية، حيث كان السكان القرويون يشكلون 90%من الساكنة الإجمالية للمغرب بداية القرن العشرين، وهذا الوزن الديمغرافي استمر إلى بداية الألفية الثالثة، حيث تراجعت هذه النسبة إلى 45%من مجموع السكان المغاربة. إضافة الى الوزن الديمغرافي للسكان القرويين، هناك المستوى السياسي والاقتصادي، وذلك لكون المجال القروي الأكثر حاجة إلى المراقبة والتأطير والتدخل لضبط سكانه وأحيانا لتنميته. لهذه الأسباب حاول العديد من الباحثين السوسيولوجين فهم الخصوصيات الاجتماعية للمجتمعات القروية وأشكال التفاعل مع محيطها الطبيعي وتحولاتها الديمغرافية والاجتماعية والثقافية. من هذا المنطلق يمكن القول إن المجتمع القروي التقليدي كما اعتبره لازاريف يتميز بعدة خصوصيات تتمثل في:

التنظيم الاجتماعي الذي يعتمد بالأساس على العلاقات العائلية، فحتى العلاقات الاقتصادية مبنية على المساواة بين المجموعات العائلية داخل تنظيم جماعي يعتمد تقسيما بسيطا للعمل، الحركية الاجتماعية المحدودة والتي يحكمها التنظيم العائلي والقبلي. أما من الناحية الايديولوجية فإن الدين الاسلامي وتمثلاته هو الذي يشكل المرجع. فمن الناحية الأخلاقية فإن المجتمع القروي التقليدي له قانونه الأخلاقي الخاص به مبني على الانخراط الشخصي والتضامن بين الأخلاق الدموية والتعاقدات الاجتماعية. يتميز كذلك هذا المجتمع المرجعي بتاريخه الاجتماعي الدائري لكونه مبني على تكرار الأفعال الاجتماعية دون وجود مشروع اجتماعي لتجاوزها، عكس المجتمع

117 موسى كرزازي، تمدن البوادي بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الاولى، سنة2010، صص.9-11-10.

الصناعي الذي يعيش تاريخا مستمرا، كما أن الأدوات التقنية لهذا المجتمع التقليدي بسيطة ولا يعتمد كثيرا على التقنية، وذلك لأنه يربط منتوجه بالاكتفاء الذاتي فقط.[118] إذن ما هو التنظيم الإداري الاقتصادي الذي يعتمده المجتمع القروي؟ وماهي التحولات التي مست هذا الأخير؟

4-1-التنظيم الإداري للمجال القروي:

يتشكل التجمع القروي من ثلاث أو أربع قرى صغيرة، وهو ما سماه مونطاني بالموضع بالنسبة للأطلس الكبير الغربي، فهذا التجمع القروي يضم مسجدا ومخزنا جماعيا وتسيره "اجماعة" واحدة تضم وجهاء ورؤساء العائلات الكبرى، أي الأعيان. كل واحدة من هذه الوحدات الصغرى لها عاداتها وممارستها اليومية الجماعية وحتى شروطها السياسية.

- القبيلة نظام اجتماعي وسياسي:

يعتبر ادموند دوتي[119] من السباقين إلى الاهتمام بمعرفة المؤسسات الاجتماعية القائمة في المجتمع القروي المغربي وكذلك صلاته بالنظام المخزني، حيث قال دوتي إن مصطلح القبيلة قديم، لكونه يعود إلى ما قبل الإسلام ويضم مجموعة من العائلات تنحدر من جد واحد وتتوسع لتصبح لها علاقات خارجية، كما أكد أن هذا المفهوم يستعمل في جميع أرجاء شمال إفريقيا، وفي المغرب بشكل اوسع، عكس الجزائر التي كانت تستعمل فيها مصطلحات أخرى من قبيل "عرش" أو "نجع".

لعل أهم قضية اهتم بها روبير مونطاني هي مؤسسة القبيلة التي طرحت عدة أسئلة حول أصل نشأتها، وطبيعة تنظيمها الاجتماعي، ونمط عيشها كما تساءل عن الآليات التي تضمن لها الاستمرارية في الزمان والمكان، دون أن يغفل السؤال الأهم حول وظائف هذه المؤسسة في المجتمع المغربي، يتضح أن "**مونطاني**" أعطى أهمية كبرى لتحديد مفهوم جديد للقبيلة، إذ أكد على المعطى

118امحمد مهدان، السوسيولوجيا القروية بالمغرب -مقاربات وقضايا-، بنرسوس خدمات، لنشروالتوزيع اكادير، الطبعة الاولى، سنة 2015، ص.5.

119 إدموند دوتي Edmond Doutté، سوسيولوجي من مدرسة الجزائر كما وصفها المسعودي. ولد (1867-1926) في مدينة إيفرو الفرنسية، أنهى دراسته بمنطقة شالونسيرمارن الفرنسية، حسب الاسم المعروف في القرن 18، التي أصبحت تسمى اليوم شالون أو نشومبان التي تقع شمال شرق فرنسا على مقربة من ألمانيا. وكان أبوهيدرس هناك في قسم الفلاحة. لكن ابنه سيختار مسارا آخر، فدرس علم المتاحف بباريس، والعلوم الطبيعية. (أنضريونس لوكيلي، مجلة مؤمنون بلامحدود) .

الايكولوجي الذي اعتبره الأقدر على تفسير طبيعة القبيلة المغربية، حيث يقول: "إن وحدة الأرض وضرورة الدفاع عنها أو توسيعها هو الذي يخلق الرابط الاجتماعي بين عائلات نفس القرية بشكل دائم، وليس الانتماء إلى جد مشترك كما يعتقد الأهالي أنفسهم".

إن موقف مونطاني يكمن في عزل القبيلة عن الروابط الدموية، مقابل ربطها بعدة عناصر ترابية منها المجال الزراعي والمقبرة والسوق الأسبوعي، وحتى مشاعر الكراهية اتجاه المجموعات الاجتماعية الاخرى أو حتى وجود تحالفات متقابلة، رغم ذلك فان مونطاني يرى أن الرابطة الأساسية المتحكمة في القبيلة هي العائلة الأبوية والتي هي رابطة دموية[120].

- اجماعة مؤسسة إدارية وتشريعية.

يصف مونطاني "**اجماعة**" بشكل واضح وبسيط كأنها شيء فهو يعتبر "اجماعة" المحرك الرئيسي للقبيلة لكونها تملك السلطة الإدارية والتشريعية، الأمر الذي دفعه إلى اعتبار القبيلة "جمهورية مستقلة". حيث ميز بين نوعين من اجماعات: اجماعة الموضع أو القرية ذات الطابع الديمقراطي، لكونها تضم جميع رؤساء العائلات المستقرة بالقرية، وهذه الجماعة تؤدي عدة وظائف إدارية واقتصادية، كتسيير الأراضي الرعوية واستعمالات غابة الأركان التابعة للقرية، وكذا تنظيم الأعمال الجماعية المرتبطة بتقنية السواقي ومراقبة المنتجات الزراعية وكذا مختلف وسائل الانتاج، عبر فرض الغرامات على المخالفين لقوانينها العرفية إضافة إلى تقسيم النفقات العمومية كإصلاح المسجد وأداء أجرة الفقيه (الشرط) وإيواء العابرين، إضافة إلى تعيين بعض الأشخاص المساعدين لشيخ القبيلة منهم "امزال" أو شيخ الساقية .

أما اجماعة العليا للتجمع القروي فإن مونطاني يرى أنها تكتسي طابعا "اوليكارشيا" لكونها لا تضم سوى رؤساء العائلات ذات النفوذ في القرى المشكلة لهذا التجمع، فكل عظم لا يمثله سوى عضو واحد فقط غالبا ما تتوفر فيه بعض الشروط كالغنى والجاه وفصاحة اللسان، وكذا القدرة على استضافة ممثلي اجماعة العليا عنده، تعقد هذه اجماعات جمعها العادي مرة واحدة كل سنة بمسجد القرية، حيث يتم تخصيص هذا الاجتماع لتعيين رئيسها (امغار) ومناقشة القضايا

120 امحمد مهدان، السوسيولوجيا القروية بالمغرب -مقاربات وقضايا-، مرجع سابق، ص. 132.

المطروحة أمامها. فداخل كل اجماعة توجد لجنة مصغرة تتكون من بعض الأعيان ذوي النفود يعملون باستمرار لإعداد المقترحات وتوجيه القرارات، وهو ما يعطيها صفة "الاليغارشية "التي وصفها بها مونطاني[121].

تحدث كذلك على "أمغار" وهو رئيس القبيلة، حيث يقوم بوظائف متعددة، إذ تشمل ماهو قضائي كالتحكيم في النزاعات البسيطة، وحضور عقود الزواج والطلاق، وتقسيم الميراث.

ونظرا لأهمية هذه الوظائف التي يقوم بها أمغار في حياة القبائل، فإن مونطاني وصفه بأنه "رئيس الجمهورية القبلية" والناطق الرسمي بها. ويساعد أمغار في أداء مهامه بعض الأعوان الذين يختارهم هو بنفسه من ممثلي العظام الأخرى، حيث قال مونطاني:"في تنغير بواحة تودغى يختار كل أمغار جديد مساعديه في تدبير شؤون القبيلة، كأن يقول أمام أعضاء اجماعة، أريد فلان بن فلان مساعدا لي على تدبير شؤون القبيلة". هذا دون نسيان إنفلاس وهي "لجنة الحكماء" و"اللف" أو ما يسمى بالتحالف القبلي باعتبارهما من المدافعين على التجمع القروي في كل ما يخص الجانب الإداري والقانوني: ففي سوس كانت تسمى إنفلاس أو ايت عشيرة أو أيت ربعين، حيث تعين كل قرية رجلا حكيما منها لينضم إلى هذه اللجنة. وقد تحدث مونطاني عن الوظائف المتعددة لهذه اللجنة، منها ما هو قانوني، كالقيام بجولات بالقبائل والقرى لتسوية النزاعات في عين المكان وعقد الصلح بين المتنازعين وتنفيذ الغرامات في حق المخطئين، وذلك وفق القوانين والأعراف التي وضعتها القبيلة على جميع سكانها. أما بخصوص "اللف" فهو حلف يجمع بين عدة قبائل مختلفة من حيث الحجم والقوة، فالقبائل غالبا ما تنقسم على حلفين مقابلين، يضم كل حلف عددا من القبائل وقد جعل مونطاني مسألة الإنضمام إلى أحد الحلفين أمرا ضروريا لبقاء القبيلة وحتى القرى التابعة لها، وذلك لكونه يعمل على خلق التوازن بين القوى المتنازعة والمتعارضة. فروبير مونطاني منح لمؤسسة اللف وظيفتين أساسيتين هما: الدفاع أثناء النزاعات والفوضى ووظيفة تسهيل التبادل الاقتصادي[122].

---

[121] نفس المرجع. ص. 133.

122 نفسه، صص. 14.38.

فوظيفة الدفاع تقتضي تجنيد مقاتلين متساويي العدد على خطين متقابلين، وهو ما يعني أن اللف يوفر توازن القوى الدفاعية، ولا يسعى إلى خلق التفوق العددي على الخصم، كما أن تدخل اللف في نزاع ما لا يكون إلا بطلب من القبيلة التي تعرضت للخطر.

إذن من يقوم بوظيفة خلق التوازن والاستقرار من خلال بحث القبائل عن موقعها فيما سماه مونطاني برقعة الشطرنج ذات لونين مختلفين يمثل كل واحد منها أحد اللفوف الكبرى، فكل مربع في هذا الشطرنج تحتله قبيلة واحدة على أساس أن تتوزع القبائل مجاليا على أساس أن تكون كل قبيلة مقابل أخرى في اللف المقابل ومتعاقدة مع القبائل المتحالفة معها

أكد مونطاني كذلك بأن اللف هو علاقة دموية وليست ترابية، وذلك لأن هذه اللفوف تجمع بين عائلات القبائل وليس بين مجالاتها، حيث قال "إن الرجال هم الذين يدخلون الحلف وليس أوطانهم، فالناس يقولون مثلاً إن عائلات عظم ما تربطها علاقة أخوة بعائلات عظم آخر". إذن فاللف له السبق من الناحية التاريخية على "الجمهوريات" التي تعتمد على العلاقات الترابية، كما سبقت الإشارة، كما تبين أيضا أن القبيلة هي الحقيقة الدائمة ويأتي بعدها اللف لتأتي بعده فكرة الأمة (أو الجمهورية).[123]

- التنظيم الاقتصادي:

يتميز النظام الاقتصادي عند "دافيد هارت" القائم لدى أغلب القبائل، المغربية بكونها قبائل مستقرة تعتمد على الانتجاع والترحال، وتتميز أيضا بوجود الأسواق الأسبوعية، التي تؤدي عدة وظائف في الحياة القبلية، فهي تمثل مراكز هذه القبائل على المستوى الاقتصادي والتواصلي والاجتماعي والسياسي، إذ يعد يوم انعقادها يوما للتبادل التجاري وفرصة للتواصل الاجتماعي ويوم سلم بامتياز، اهتم كذلك بالحديث عن الأسواق المحلية والقبلية، كما يقف عند ما يرتبط بهذه الأسواق المحلية، من اختلافات وكذا نوعيتها وحجم رواجها. إضافة إلى مشاهد أخرى تطبع حياة السوق القبلي بمختلف المناطق القبلية.

123 نفس المرجع، صص. 41.42.

يرى **"جاك بيرك"** أيضا بأن النظام الزراعي للمجتمعات القروية بالمغرب الكبير يعتمد على زراعة الأشجار المثمرة والسقي، الذي هو نظام يتكون من تقنيات جلب الماء وتوزيعه وفق تراتب اجتماعي يحدد حجم امتلاكه. إذ يستند هذا النظام الزراعي، على مراقبة الموارد الطبيعية ووسائل الإنتاج، بما في ذلك الإنسان والدواب، بشكل خفي (منظور البنية الخفية لفي ستراوس)، حيث يعيش السكان في نظام إنتاجي جماعي يرتكز على الإنتاج الجماعي والتوزيع العادل للخيرات والممتلكات وأخيرا السلطة الديمقراطية (بمفهوم الجمهوريات الديمقراطية عند روبير مونطاني). وبخصوص هذا النظام الانتاجي للأطلس الكبير، هو نظام متكامل ومنفتح لكون مجاله يجمع بين الواحات شبه الصحراوية والواحات المسقية والدير ومراعي أعالي الجبال وكذا السهول الاطلنطية فللاستمرار في العيش بهذه المجالات لابد لها أن تتكامل فيما بينها، عبر وضع اتفاقيات للرعي يتم التداول حولها بشكل دائم، وكذا عبر الهجرات والتبادل من أجل خلق التوازن ومواجهة التقلبات المناخية، والحفاظ على حياة الجماعات، وذلك عبر تنظيم الأسواق الأسبوعية والمواسم حول الأولويات من أجل تبادل الحبوب والمواشي والتمور، وحتى عبر هجرة الفقراء نحو المدن التاريخية أو التي تتوفر على موانئ بحثا عن العمل، حيث يتم قبولهم وإدماجهم ضمن سكانها،(دافيد هارت جاك بيرك روبير مونطاني)[124].

أما بخصوص بول باسكون فقد عمل في بداية تحليل النظام القايدي بالمغرب القروي على تميزه عن النظام الفيودالي - بأوربا - معتمدا على مواقف كل من دوتي (1905) وربير مونطاني(1930) اللذين تحدثا عن عدم جدوى الخلط بين الفيودالية في أوربا ونظام الإقطاع الذي ظهر خلال العصر الوسيط في الشرق، كما عمل بعد ذلك على تقديم نموذج ثالث له خصوصية مغربية، ويستحق أن يدرس لذاته، وتعطى له مفاهيم ومعاني معبرة عن وصفه دون مقارنته بأنظمة أوربية (الفيودالية) أو مشرقية (الاقطاعية)، أنه النظام القايدي[125].

يبرر **باسكون** هذا الاختلاف بين الفيودالية في أوربا والقايدية في المغرب بوجود أصناف تاريخية وجغرافية مختلفة من حيث أنماط السلطة والإنتاج، دون أن تكون الواحدة مرجعا للأخرى

---

124 نفسه، ص.75.

125 أنضر في هذا الإطار(Paul Pascon ,1977 ,p293)

لدى درس النظام القايدي بشكل متميز كنظام من علاقات الإنتاج ومؤسسات ظهرت مع نهاية القرن 19م وبداية القرن 20م بالجنوب المغربي ومنطقة الحوز بصفة خاصة لتحليل النظام القايدي تحدث باسكون عن ثلاث نظريات حولت تفسير ظهور هذا النظام خلال الفترة المعاصرة:

النظرية الأولى: تبناها روبير مونطاني الذي رأى أن سلطة شيوخ القبائل كبرت بعيدا عن المخزن وعلى حساب سلطة القبيلة، أي بسبب الفراغ الذي تركته السلطة، غير أنهم سيتحولون إلى قياد مخزنيين شريطة أن يعترف المخزن بوضعيتهم[126].

النظرية الثانية التي يرى أصحابها (Eugene Guernier) أن المخزن هو الذي ساعد على ظهور النظام القايدي، فعندما كان المخزن يقترب من القبائل ويمارس ثقله عليها تظهر الزعامات الفردية التي تتحول إلى زعامات **أوليغارشية*** إذ كانت القبائل تردد مقولة مشهورة "الاحسن ان يأكلنا واحد منا بدل ان يأكلنا أحد الغرباء.

النظرية الثالثة التي يرى أصحابها من رواد الحركة الوطنية أن نشوء القياد الكبار في قبائل الجنوب المغربي هو بالضرورة نتاج السياسة الاستعمارية حتى قبل الحماية، حيث كان هذا النظام القايدي وسيلة لبسط سلطة الاستعمار على المجتمع القروي المغربي[127].

يعتقد **بول باسكون** أن هذه المواقف الثلاثة رغم تعارضها تتكامل فيما بينها لتفسير نفس الظاهرة، فهو يتفق مع روبير مونطاني الذي جعل من الاستقلال النسبي للقبيلة الشرط الأساسي لنمو سلطة أمغار الذي يتحول إلى قايد مستقبلا. كما أنه يتفق مع الموقف الثاني الذي قال بأن ضغط المخزن على القبائل هو الذي دفعها إلى تعيين القايد خاصة وأن هذا النظام القايدي ينشط في المناطق المجاورة لمجال تدخل المخزن خلال القرن 19م.كما أنه يتفق كذلك مع الموقف الثالث

---

126 أنضر في هذا الصدد (R Montagn,1930 ,p288)

* الأوليغارشية هي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية .الكلمة "أوليغاركية" مشتقة من الكلمة اليونانية أوليغارخيا .وغالبا ما تكون الأنظمة والدول الأوليغاركية مسيطر عليها من قبل عائلات نافذة معدودة تورث النفوذ والقوة من جيل لآخر https://ar.wikipedia.org/wiki .

127 امحمد مهدان، مرجع سابق، ص76.

الذي يرى أن الاستعمار هو الذي سرَّع وثيرة ظهور القياد الكبار في الأطلس بهدف تسهيل الحماية.[128]

4-2- خصائص المجال القروي.

أ – الخصائص الثقافية للمجال القروي.

لقد سبق أن تحدثنا عن الثقافة الحضرية التي تشمل نسقا من المعتقدات والقيم والمؤسسات، وتبين لنا أن مكونات الثقافة سواء بالمعنى العام أو بالمعنى الحضري متعددة منها ما هو روحي وما هو مادي، بل لاحظنا أن هناك مجموعة من السوسيولوجيين حاولوا الربط بين الثقافة الحضرية وبين نمط معين من الإنتاج ومن التنظيم الاجتماعي، وأن اختلاف الثقافات يؤدي إلى اختلاف الشخصيات، فيمكن لنا في هذا المحور أن نتحدث عن شخصية حضرية لها سلوكاتها المتميزة، وعن شخصية قروية لها سلوكاتها ومواقفها المتميزة كذلك، إذن ماهي الخصائص المجال القروي الثقافية؟ وكيف ساهمت مجموعة من العوامل في تغيير البنية الثقافية والاجتماعية للمجال القروي؟

يعرف البعض الثقافة القروية باعتبارها مجموع القيم والمعتقدات والمؤسسات التي تحكم السلوك والحياة في المجتمع الريفي، والثقافة القروية لها مكونات مادية ومكونات روحية وأي تغيير يصيب أحد هذه المكونات يكون له تأثير على المكونات الأخرى. واهتمام الباحثين بقياس وتحديد التغيرات المادية يعود إلى سهولة إدراكها أكثر من البناء الاجتماعي الذي يكون على درجة كبيرة من التعقيد[129].

إن القروي يرفض التغيير حتى عند إثبات أهميته عند الاستخدام، لأن القديم يرتبط في ذهنه بمفهوم البركة وهذا ما يجعل الثقافة القروية جامدة لفترة طويلة كما تتميز بتساندها الوظيفي، بحيث هناك شبه وحدة ما بين الثقافة المادية وما بين البناء الاجتماعي والاقتصادي، وتشابه ما بين الخصائص الثقافية المادية وما بين الخصائص العائلية. ولا يمكن فهم الثقافة المادية دون ارتباطها

---

128 نفسه، ص112.

129محمد عاطف غيث وغريب محمد سيد أحمد، المجتمع الريفي، دار النهضة العربية لنشر ط1 سنة 2000، ص.330.

الوثيق بالعناصر المكونة للبناء الاجتماعي وهذا ناتج عن ضعف ثقافة العلاقات الخارجية، فالثقافة القروية تتميز بالتشابه الكبير في كل القرى وفي جميع أنحاء العالم. كما ذهب إلى ذلك "ريد فيلد"، فالتشابه بين القرويين لا يعزى إلى ثقافة كلية بل يرد إلى عامل الطبيعة وهو اعتماد الحياة القروية على الزراعة أي اعتمادهم على البيئة والتشابه فيما بينهم في أنحاء العالم راجع إلى تشابه العلاقات بين الإنسان والبيئة في أغلب الحالات[130].

يمكن التمييز بين ثلاث مستويات من الوظائف على الأقل في سلم الاختصاصات التي تضطلع بها الأسرة، فهناك الوظيفة البيولوجية التي تتمثل في الحفاظ على النوع البشري، على اعتبارات الأسرة، وفي مختلف المجتمعات الحديثة والتقليدية هي المؤسسة الشرعية للتناسل البشري. وهناك الوظيفة الاجتماعية المتمثلة في التطبيع الاجتماعي للأفراد، فالأسرة تعد من أهم قنوات ومؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تبصم مسارات الأفراد وتحدد في كثير من الأحيان حالهم، ومن عمق المهمة الاجتماعية للأسرة يمكن تفريع وظائف أخرى تنفتح على ما هو تربوي وثقافي وسياسي، يتجاوز حدود الأسرة إلى مختلف تضاريس المجتمع، فما يجري داخل المؤسسة الأسرية من مهارات وما يتفاعل في رحابها من أنماط تنشئوية، ما هو إلا نموذج مصغرا لما يجري في مجتمع النسق المجتمعي.

يمكن التنصيص على الوظيفة الاقتصادية التي تقوم بها الأسرة لفائدة أفرادها، فالأسرة بشكل أو بآخر تعد مؤسسة اقتصادية تشتغل بروح الإنتاج والاستهلاك، مع ما يعنيه ذلك من سيادة نمط إنتاج معين، ففي مؤسسة اقتصادية تشتغل بروح الإنتاج والاستهلاك، مع ما يعنيه ذلك من سيادة لنمط إنتاج معين، ففي رحابها تلوح قيم الاستهلاك والإنتاج، وتتأسس ملامح اقتصاد عفوي مصغر، يحال فيه أفراد ويعمل فيه آخرون. إن الخصائص السوسيولوجية للأسرة، وفي أغلب الأنساق الاجتماعية، توجب هذا المعنى الاقتصادي التكافلي، باعتبارها مؤسسة اجتماعية تؤم أشخاصا يرتبطون بالأسرة التي يفرضها الزواج والدم والتبني فضلا عن واقعة العيش المشترك.

إن بنية الأسرة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمعات القروية تخضع إلى تحولات عميقة من جراء عملية التحضر حيث تنتقل الأسرة الممتدة إلى النووية. ففي المغرب مثلا يمكن الحديث عن

130 الفيصل العيرج، الثقافة الحضرية ومشاكل الاندماج السوسيوثقافي، بدون طبعة، السنة 2009، صص.101-102.

اتجاه الغالبية العظمى إلى الأسرة النووية واختفاء نمط الأسرة الممتدة، مما أدى إلى اختفاء القيم السائدة والمرتبطة بها واكتساب قيم جديدة قد يكون لها تأثير على السلوك الإجرامي، فنمط العيش الحضري يكون الفرد فيه أكثر استقلالا، وأكثر فردية، وأقل ارتباطا بالأوضاع التقليدية، مما يحدث تنافرا وصراعات بين التصور الحضري والتصور القروي، وأصبحنا نتحدث عن عروبي ومدني كشكلين أو نمطين من الحياة متقابلين[131]. حيث يبدو أنه من الصعب جدا التمييز، بين البادية والمدينة أو القرية والمدينة لأن كثيرا من الخصائص التقليدية في المدينة أصبحت متوفرة في القرية وكثيرا من مميزات القرية أصبح سكان المدن يعملون على توفيرها في بعض الضواحي أو الأحياء السكنية الجديدة والتي يستقل بها الأغنياء[132]. وإذا كان التغير والتحول هو سمة العصر بامتياز فإن هذا التغير مس قيم الشباب وعاداتهم وانعكس على سلوك الأفراد والجماعات وعلى علاقات الأجيال ولأنساق الأسرية بصفة عامة[133].

ب -بعض التحولات التي مست المجال القروي:

يقول لازاريف في هذا الإطار، إنه عندما نتحدث عن التغير الاجتماعي، فإننا "نحلل المجتمع المدروس بمقارنته مع حالته الاجتماعية السابقة" ويكمن الإشكال هنا في كيفية تحديد نقطة انطلاق التحليل، أي كيف نحدد النمط الاجتماعي المرجعي الذي سنقارن معه لمعرفة طبيعة هذه التحولات وأسبابها. فعندما نتحدث مثلا عن التنمية كمسار للتغير الاجتماعي فإن النموذج الاجتماعي المرجعي هو المجتمع التقليدي. إذن ماهي العناصر المتداخلة في هذا التغير؟ وكيف يؤثر ذلك على المجتمع القروي؟

يرى لازاريف[134] في هذا الإطار، باعتباره دارسا للمجال القروي، أن بوادر التغير الاجتماعي الذي عرفته القرى المغربية ظهرت بشكل جلي بعد الاستقلال، لكن هذا لا يعني أن جميع عوامل التغير ظهرت خلال هده الفترة، لأن بعضها بدأ في التأثير منذ زمن بعيد، لكنها تفاعلت مع عوامل أخرى بعد الاستقلال لتعطي هذا التغير الاجتماعي بالقرى المغربية، فبعد استقلال المغرب ترك

131 إبراهيم حمداوي "الجريمة في المجتمع المغربي، دراسة سوسيولوجية، مرجع سابق، ص.34.

132 الدكتوربوشتفاني بوزيان، مرجع سابق، ص.15.

133 إبراهيم حمداوي: مرجع سابق، ص.95.

134 أنظر(Lazarev ,2014,p 126)

مجموعة من المخلفات، سواء على المستوى الفكري أو الاجتماعي، حيث "أعطى للمجتمع القروي حسب لازاريف نظاما من التمثلات الاجتماعية، حيث مكنهم من توسيع مجالهم الاجتماعي ونظرتهم للعالم، كما مكنهم من خلق تاريخ جديد وتساؤلات جديدة حول المستقبل وكذا حول التحولات الاجتماعية". [135]

اعتبر **لازاريف** دخول مؤسسات الدولة المغربية بعد الاستقلال الى الوسط القروي سببا رئيسيا في التحولات العميقة التي عرفتها التراتبيات السياسية، وباقي مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأمر بدأ حتى مع بداية عهد الحماية الفرنسية. ويمكن القول إن التزايد الديموغرافي الذي عرفته القرى المغربية أسهم في تحولاتها بشكل كبير، وذلك بسبب اختلال التوازن بين الموارد الطبيعية وحاجيات السكان وصعوبة التكيف مع الوضع الجديد. كما أسهم التزايد الديموغرافي في زيادة الضغط على الموارد الطبيعية للوسط القروي، وذلك بتكثيف استغلال الأراضي الزراعية واستصلاح المزيد منها، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع السومة الكرائية للأراضي الزراعية، إذ انتقلت من كراء الاراضي الزراعية مقابل "خبزة رمزية" مع بداية القرن العشرين، إلى كرائها مقابل نصف المحصول الزراعي حاليا.

لقد ساهمت الدولة كذلك بعد الاستقلال، في نشر العمل المأجور بالوسط القروي، عبر سياسة الإنعاش الوطني، وهي مبادرة شملت العديد من المناطق وذلك بهدف امتصاص البطالة، حيث شكل العامل المادي للفلاحين والعمال الزراعيين في علاقات وقيم اقتصادية جديدة، إذ سيتغير نظام العمل الزراعي الذي كان مبنيا على الشراكة في وسائل الإنتاج وحتى في المخاطر، وهو ما أعطى نظام "الخماسة" قديما الذي اختفى تقريبا في نظام الإنتاج الفلاحي، بسبب استعمال المكننة أو بسبب انتشار العمال الزراعيين الذين يشتغلون في الضيعات الفلاحية مقابل أجر يومي. هذا من جهة[136]

135 امحمد مهدان، مرجع سابق، ص.132-133.

136 نفسه، ص. 136-137.

ومن جهة أخر، يمكن الإشارة إلى بعض التحولات التي مست المجتمع القروي، خصوصا الجنوب الشرقي للمغرب:

فالمعطى الأول الذي يمكن تسجيله في مستوى التحولات هو الانتقال من السكن الجماعي إلى السكن الفردي، بما يعنيه هذا الانتقال من تغيير لنمط الدخول والخروج من ذات الباب الأوحد، الذي هو باب القصر، والانعطاف مع ارحبي ودار القبيلة إلى حيث يقيم العظم، ومع ما تعنيه أيضا من تغيير للمجال وخرائطه الأولية والاجتماعية بالدرجة الأولى، فالسكن الجماعي يفترض نوعا من الانضباط لقوانين الجماعة، ويستلزم تدبيرا مشتركا للفضاء والمنافع ،أما السكن الفردي، فيؤكد واقعية الاستقلال بشكل أو بآخر، ويسير في اتجاه محو وتحوير الجمعي لأجل أعادة صياغة الفردي، تماشيا مع طروحات التكسير والتحوير الوظيفي للمؤسسات التقليدية واستبدالها بأخرى موجهة ومتحكم فيها عن بعد. هناك معطى آخر يتعلق بمواد البناء المستعمل حاليا مقارنة بالسابق، فإذا كان التابوت الطيني هو مادة البناء المحلية والأساسية في بناء الدور بفضاء القصر، فإن الطوب والإسمنت سيصير بديلا عن الطين في عملية البناء. وبالطبع فالتحول السكني سوف لن يقتصر على مواد البناء فقط وإنما سيمتد إلى هندسة السكن وتحديداته الاجتماعية والمجالية، فالسكن الفردي صار بديلا عن العائلي والتصميم الداخلي الذي كان يشتمل في الغالب على تقسيم وظيفي غارق في القدم سيتم استبداله بتقسيم مستورد من المجال المديني، حيث بيت النعاس وبيت الضياف وبيت الجلوس والمطبخ والحمام ومرآب السيارات أيضا. كما أن الرغبة في اقتفاء أثر المدني ستلوح في التجهيزات والمفروشات التي بدأت تتحرر من المواد الأولية المحلية وتلتحق بالتالي بأحدث ما تقدمه المدينة، لن يقف عند هذا الحد بل سيمتد إلى أنماط الاستهلاك في الملبس والمأكل والاتصال. إن البنيات التقليدية تتعرض باستمرار للتفتيت والتحوير بسبب ما تحمله رياح المدينة والدولة، وما تحمله أيضا التحولات القيمية المحلية، ولهذا لا يبدو مستبعدا أن يستمر مسلسل تفريغ الواحة، وتفكيكها، واستبدال أنظمتها القديمة بأخرى جديدة أكثر ولاء وتمثيلا للمخزن.[137]

137 عبد الراحيم العطري، المغرب القروي "أسئلة التنمية المؤجلة" مطبعة، طوب بريس، الرباط، الطبعة الاولى سنة 2009، صص. 116-118.

ج – الخصائص الإجرامية للمجال القروي.

إن طبيعة الإجرام القروي ترتبط بشكل أساسي بالحياة اليومية لهذه الساكنة، كما يعمل على مسايرة التحولات التي تقع على مستوى الشروط الاجتماعية والثقافية التابعة للمجال القروي[138]. هذا لا يعني أن سكان الريف والبوادي وديعون ومسالمون، وأن سكان المدن أكثر عدوانية وإجراما. بل هناك عوامل أخرى، كاختلاف البيئة الحضرية عن طبيعة الحياة في البيئة الريفية. وتمة عاملا آخر يساعد على الكشف عن نسبة الجريمة في الريف، حيث تتميز بطابع عدم الاحتكاك بين الناس، وسهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن أعين الناس وأن الجرائم المرتكبة لا تخلف ضحايا على الأقل بطريقة مباشرة، كتسميم الماشية إتلاف الأغراس وتغيير معالم الحدود. وهذا ما يؤكده محمد عياط بخصوص جرائم الأحداث، بحيث لاحظ بأن نسبة الجنوح المرتكبة ضد الأموال مرتفعة في الوسط الحضري أكثر مما هي عليه في البيئة القروية، وعلى العكس من ذلك يبدو أن نسبة الجنوح المرتكب ضد الأشخاص وضد الآداب مرتفعة في الوسط القروي أكثر مما هي عليه في البيئة الحضرية. فالواقع يوضح بأن ارتفاع نسبة الجريمة بالمدن أكثر منه في القرى وهذا ما تؤكده الإحصاءات الجنائية.

ورغم ذلك فإن البيئة القروية تعرف نوعا خاصا من الجرائم مقارنة مع البيئة الحضرية، كالجرائم المتعلقة بطبيعة النشاط الفلاحي. كما أن إجرام الريف أكثر عنفا عن إجرام المدينة. ويؤكد لبروز ذلك قائلا: إن جرائم الريف يغلب عليها الطابع الوحشي. في المقابل نجد ا الإجرام بالمجال الحضري يتميز باللين ويقوم على الحيلة والخداع وهذا ما أكدته الإحصائيات الجنائية المصرية والمغربية [139].

4-3-التحديد الإجرائي للمجال القروي:

سنعتمد في التحديد الإجرائي لمدلول المجال القروي في أطروحتنا، على المؤشرات المعتمدة من طرف المندوبية السامية لتخطيط والوكالة الحضرية لإسكان والتعمير وسياسة المدينة في تحديد

---

138 Raymand Gassin , criminologie 6° édition 2007, Editions Dalloz 2007, p.221.

139 محمد أحداف، علم الإجرام، مرجع سابق، ص374-375.

الجماعات القروية والجماعات الحضرية، وقد ارتكزت الأطروحة على الدوار كوحدة صغرى باعتباره يشكل المتغير المركزي في تحديد المجال القروي الذي يدخل ضمن المجال الترابي لمدينة مكناس. ويجب التذكير في هذا الإطار أننا وجدنا صعوبة في التحديد الجغرافي للمجال القروي، نظرا للتحولات العمرانية والثقافية التي يعرفها هذا الأخير، يصعب معه التميز بين ما هو الحضري والقروي.[140]

5- المجال شبه حضري:

إن أغلب الأحياء التي كانت تعرف فيما قبل أو يسميها البعض أحياء الصفيح أو مدن الصفيح أو السكن غير اللائق أو العشوائي أو السري إلى غير ذلك من التسميات، تشير إلى الواقع الحضري الذي تعرفه مدن العالم الثالث، ومن بينها المغرب. ذلك أن أغلب هذه الأحياء ظهرت مع ظاهرة التصنيع الحديثة وكان العمال (البروليتاريا) يستعملون الصفيح المستعمل لبناء مساكنهم بالقرب من المعامل، وكانت هذه المساكن الهشة تتخذ كسكن مؤقت في انتظار التمكن من الوصول إلى سكن لائق وقار، إلا أن هذا المؤقت قد أصبح مع مرور الأيام وتوالي السنين نمطا سكنيا خاصا، له مواصفاته وأنظمته، وعرفته كل دول العالم الثالث وأصبح بدوره مشكلة[141]. ومرتعا للمشاكل وصناعة الجريمة نظرا لميزاته الخاصة كظروف مهيئة للفرد لكي يمر إلى الفعل الإجرامي[142].

يتميز المجال شبه الحضري ببنائه غير المهيكل، والبعيد عن المركز، وغالبا ما يوجد على هامش الأحياء القانونية وفي مواقع غير صالحة للبناء والسكن، أو القريبة من مصادر التلوث أو المزابل الجماعية. وبعده هذا عن المركز يبعده عن أية مراقبة حقيقية أو عن أية استفادة من الخدمات الاجتماعية أو الثقافية التي تمكن الفرد من عدم الإحساس بالإحباط من جراء التهميش والفقر، زيادة على المشاكل الصحية التي قد تدفع هي الأخرى إلى ارتكاب الجريمة. إنه مجال ينحدر غالبية سكانه من البادية أو الأحياء الهامشية الأخرى، ولذلك فهو وسط غير حضري، ولكنه في

---

140 تجدر الإشارة في البداية، إلا أن تحديد المجال القروي تعتريه مجموعة من الصعوبات، كقربه أو بعده من المجال الحضري، وسنعتمد في بناء هذا المتغير على أساس التقسيم المجالي المعتمد من طرف وزارة الإسكان والتعمير والتنمية المجالية، إضافة إلى التحديد في الإحصاء العام لسكن والسكنى لسنة 2014.

141 عبد الرحمان المالكي وعبد السلام فراعي، الطفولة في الوسط الاجتماعي شبه حضري بفاس، دفاتر مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، العدد الثاني، أبريل 1999، صص.6-7.

142 محمد أحداف، علم الإجرام، مرجع سابق، ص. 7.

نفس الوقت وسط غير قروي، أي أنه وسط قروي/ حضري أو في طور الانتقال من القرية إلى الحضرية. وهذه الازدواجية تخلق ازدواجية على مستوى المعايير أيضا، فهل يحتكم الأفراد إلى الضوابط والأعراف السائدة في القرية وأية قرية؟

لأن السكان لم يأتوا من قرية واحدة، بل قرى مختلفة، وبالتالي أعراف وتقاليد متنوعة، ومن شأن هذا التفاوت والازدواجية أن تخلق التثاقف والاختلاف والتباين في أنماط التفكير، وهو ما يدفع الأفراد في غالب الأحيان إلى انتماءات أو تكتلات لضمان مصالحهم الخاصة[143].

إن هذا الوسط يتميز بانعدام أو قلة أو ضعف التجهيزات التحتية والاجتماعية الأساسية: مثل الطرق المعبدة، والماء الصالح للشرب... والخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والبريد والترفيه... وكل هذه الأمور تولد الإحباط والكراهية والعداء.

تتشكل ساكنة هذا الوسط (الشبه حضري) بالأساس من الفئات الاجتماعية الهشة، ولذلك غالبا ما يطلق على هذا الوسط " الوسط الفقير" أو وسط الفقراء. في مقابل وسط حضري ينعم بالخيرات يولد شعور الغيرة والإحساس بكل أنواع الظلم المتمثلة في التهميش هو ما يدفع أبناء هذه المناطق الشبه حضرية إلى التعاطي لكل أنواع الجريمة والانحراف من السرقة إلى بيع واستعمال المخدرات بأنواعها وإلى استعمال العنف والنصب والاحتيال لسد العجز والنقص الذي يعيشونه[144].

- التغير الاجتماعي:

يتحدد مفهوم التغير الاجتماعي في علاقته البنيوية مع ما اصطلح عليه بالمفاهيم المجاورة؛ من مثل التطور والتقدم والنمو والتنمية[145]، الشيء الذي جعل التأصيل للمفهوم يأخذ طابع النسبية والصعوبة. إلا أن جل التعريفات التي أعطيت له اتفقت على أن التغير أو التحول يعني الانتقال من حالة إلى حالة، وذلك عبر مراحل يكون لعامل الزمن والمجال عاملان أساسيان فيه.

---

143 ابراهيم حمداوي، مرجع سابق، ص. 67.

144 نفسه، ص.68.

145 Raymond Boudon, La place du désordre, Quadridge, PUF, 1998, p. 13.

يتضح أن التغير الاجتماعي يصيب البناء التحتي والفوقي للمجتمع بإلحاقه تغيرات في البناء الاجتماعي العام ويعرف " **جورج بلا ندي**[146]*" التغير الاجتماعي على أنه تعديل بمعنى انتقال من حالة نسميها أو نحيل إليها بالرمزَ(أ) وهذا الانتقال هو انتقال في الكم، بدون أن يحدث تغيير على العنصر (أ)بحيث انتقل الجسم من المجال (أ) إلى (أ*) وهذه العملية هي تعيين أو إشارة إلى أن الشيء (أ) لم يعد في مكانه أو شكله الأول ... إلا أن مفهوم التغير يتعدى هذه المسافات، ليتحدد كصيرورة تتداخل فيها مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية حيث تعطي نوعا جديدا بصفات نوعية مختلفة تحدد وجوده وخصائصه، وحتى نخلص لفكرة **بيتز هينز** القائلة بأن التغير الاجتماعي هو مجموعة من التحولات التي تتداخل في إحداث طفرة نوعية وعملية تبديل في البنيات الاجتماعية والثقافية في وقت وحيز، وكذا لما أسماه **موريس جينسبرج (Morris Ginsberg)** التحولات البنيوية[147].يظهر أن مفهوم التغير الاجتماعي يحيل إلى التعديلات النوعية التي تحصل على مستوى البنية والسلوكيات الاجتماعية وهذا ما ينعكس على اتساقية المواضع والأدوار والأشكال الاجتماعية فتنشأ مؤشرات لأفكار وقيم جديدة[148].

ومما لا شك فيه أن التغير الاجتماعي، من بين المفاهيم الأكثر شيوعا وانتشارا في حقل علم الاجتماع باعتباره ظاهرة اجتماعية تصيب البناء الاجتماعي ، وتؤدي به إلى التبدل والتحول في

*** Georges Balandier, Né le 21 décembre 1920 à Aillevillers-et-Lyaumont, en Haute-Saône, le sociologue et anthropologue Georges Balandier a vécu sa prime jeunesse dans cette région où l'insoumission et les combats de la Résistance le ramèneront, lorsque ses études à l'École pratique des hautes études et à la Sorbonne seront interrompues par la tourmente, après la licence et le diplôme de l'Institut d'ethnologie (1942). À la Libération, il travaille un moment au musée de l'Homme, dans le département de Michel Leiris, et part pour l'Afrique en 1946. Ses premiers terrains sont le Sénégal et la Mauritanie, puis il séjourne en Guinée, où il dirige le centre local de l'Institut français d'Afrique noire, et à Brazzaville, où il fonde la section de sociologie de l'Institut d'études centrafricaines. Cette Afrique de l'équateur est au cœur de ses thèses pour le doctorat ès lettres (1954), qui lui apportent, avec la consécration universitaire, la sympathie des nouvelles générations africaines et européennes : Sociologie actuelle de l'Afrique noire (1955) et Sociologie des Brazzavilles noires (1955). La publication de ces travaux est bientôt suivie par celle d'Afrique ambiguë (1957), ouvrage qui, écrit dans une langue précise et chaleureuse, présente une critique de la situation coloniale et d'une certaine ethnologie liée au pouvoir colonisateur(https://www.universalis.fr/encyclopedie/georges-balandier)**

92Georges Balandie, sens et puissance les dynamiques sociale, gudrige, puf, 1er édition, 1971, 4eme édition, 2004.pp.75-92

148 محمد الترسالي، دينميات التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصحراوي من البداوة إلى التمدن، دراسة سوسيولوجة لمنطقة الساقية الحمراء، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهرازفاس، سنة 2016.

النسق العام لأي مجتمع، فالتحول هو السمة الملازمة لحياة الشعوب على اختلافها، بحيث يحدث عبر ثورات داخلية قد يكون متحكما فيها، وقد تكون عفوية متأثرة بالعالم الخارجي كنتاج للإحتكاك الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وهذا التحول إما أن يكون إيجابيا متمثلا في تطور وتقدم الجماعات، وإما أن يكون سلبيا يتخذ شكل الرجعية والتخلف[149].

في نفس السياق يرى عالم الاجتماع الفرنسي " **جي روشيه**" أن موضوع التغير الاجتماعي يعد ظاهرة اجتماعية بحيث يصيب البناء الاجتماعي في فترة زمنية إلا أنه يتصف بالاستمرارية النسبية[150]. لهذا يمكن القول بأن التغير الاجتماعي، عملية دائمة ومتواصلة تمس النسق الاجتماعي وتركيبة وظائفه، من خاصيات حدوثها العامل الزمني، بحيث إذا أردنا قياس التغير لابد من عملية المقارنة بين الحالة الراهنة والحالة الماضية.

تبقى الإشارة إلى أننا لن نقيم أي تمييز بين التحولات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية لأننا وجدناهما متشابهين على المستوى الدلالي والاصطلاحي، وتماشيا مع هذا القول نجد **"روجي باستيد"** يعرف مفهوم التحول الذي يعني التغير الاجتماعي، إذ يحدد عملية الانتقال البنيوي؛ بمعنى الانتقال من بنية إلى أخرى نتاج حدث يصيب المعايير والأنساق القائمة التي تحدث تغيرات على المستوى البناء العام للمجتمع[151].

هكذا نخلص إلى أن التغير الاجتماعي هو تلك العملية التي يحدث من خلالها تغير، أو تحول، أو اختلاف، أو تطور، أو تقدم على سواء في البناء الاجتماعي أو في العلاقات الاجتماعية[152]. وبمعنى أدق فالتغير الاجتماعي هو كل تبدل يمس البنيات والمؤسسات والعلاقات والسلوكات الاجتماعية خلال فترة زمنية متخذا أبعاد وسمات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية...

---

149 محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الاولى، 1987، ص .15.

150 Guy Rocher, le changement social. teonne coll, Paris,1996 ,p. 21.

151 Roger Bastide, Anthropologie, Appliquée, Pout, Paris, 1971, P.40-41.

152 زهير البحيري، المجتمع والمشروع الحضري لمدينة صفرو، دراسة سوسيولوجية في التحولات وإشكالية التنمية، أطروحة دكتوراه أنجزت تحت إشراف الدكتور عبد الرحمان المالكي، وادكتور بوشتى الغزان، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2012-2013 (غير منشورة)، ص. 9.

-التغير الثقافي:

يشير مفهوم التغير الثقافي إلى التحول الذي يطرأ على العناصر المادية واللامادية للثقافة نتاج مجموعة من العوامل الداخلية "الابتكارات" والخارجية "الاتصال الثقافي"، وإذا كان التغير الثقافي هو كل ما يشمله التحول في العناصر المادية والرمزية المشكلة للثقافة، فهو يعني أيضا التبدل في النواحي العامة لتطور المجتمعات مثل: (العادات، التقاليد، الأعراف، الرموز، الأشكال، المعتقدات، اللغة، الاختراعات التكنولوجيا...)، وللاتصال الثقافي دور فعال وأساسي في عملية التغير الثقافي هاته.

إن الانتشار الثقافي يشير إلى التغير الحاصل في سلوكيات الناس نتيجة الاحتكاك بين ثقافتين متباينتين في العناصر والصفات، وهذا الاحتكاك ينتج استعارات ثقافية[153]، فالتغير الثقافي إذن هو التحول والتبدل في شبكة القواعد والنظم العامة للمجتمعات، والذي يكون لعامل الاتصال بثقافات أخرى دورا في حدوثه، وذلك راجع لسهولة الانتشار الثقافي وهذا ما يظهر جليا في تشكل وتطور وعي المجتمعات.

كما تنشأ التغيرات الثقافية على التعديلات التي تطرأ على الحياة الاجتماعية، وأن أي حدث يؤدي إلى تغير المواقف التي يتم فيها السلوك المألوف بحيث يترتب عليه تغيير ذلك السلوك أو اختفاؤه والذي قد يؤدي إلى تغيرات ثقافية في المجتمع[154].

إن التغير الثقافي يضم التغير الاجتماعي؛ بمعنى أن التغير الاجتماعي جزء من التغير الثقافي؛ لأن التغير الاجتماعي يبقى محصورا في الإطار الفكري دون أن يحتوي الجانب المادي، عكس التغير الثقافي الذي يحتوي الإطار المادي والمعنوي، وبمعنى آخر ليست جميع التغيرات الثقافية هي تغيرات اجتماعية بالأساس، أما العكس فهو جائز[155]. وهذا ما يراه أغلب علماء الاجتماع والأنثربولوجيا الاجتماعية؛ على أن التغير الثقافي أوسع نطاقا من التغير الاجتماعي، وذلك لأنه يضم كافة التغيرات

---

153 معن خليل العمر، التغير الاجتماعي. دار الشروق الطبعة الأولى، الأردن ,2004,ص.74.

154 أحمد عبد الموجود الشناوي، الهوية الثقافية للمجتمع البدوي، دراسة أنثروبولوجيا للثقافة البدوية المتغيرة، دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة، ص. 133.

155 - محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص. 61.

التي تحدث في مختلف عناصر الثقافة بما في ذلك العلوم والفنون والتكنولوجيا، كما يشمل كافة التغيرات التي تحدث في قواعد النظام الاجتماعي.[156]

-القيم:

لا شك أن مفهوم القيم[157] هو من أكثر المفاهيم غموضا وتعقيدا في السوسيولوجيا، وهو ما يجعل الكثير من الباحثين والمختصين يقرون بصعوبة تقديم تعريف موحد وشامل، ويرجع هذا الغموض إلى أن المصطلح مرتبط بالتراث الفلسفي من جهة، ويقع على أرضية مشتركة بين مجموعة من العلوم والمعارف من جهة أخرى، والقيم" تفضيلات جماعية"[158] تنتج عن تفاعل الفرد مع محيطه الاجتماعي، وتعتبر بمثابة موجهات للسلوك الإنساني من خلال مجموعة من المواقف والسلوكات اللفظية والفعلية التي يكونها الأشخاص تجاه المواضيع المختلفة. إنها عبارة عن مجموع الأحكام التي تصدر عن الفرد أو الجماعة بهدف التمييز الإيجابي أو السلبي بين الموضوعات والأشياء، وبهذا المعنى تكون القيم" هي طريقة للوجود أو الفعل، يقر بها الفرد أو الجماعة كمثال، وهي التي تجعل من الأشخاص والسلوكات التي تشير إليها مقبولة"[159].

وتعرف القيم بكونها معتقدات حول أمور وغايات، وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، بحيث توجه مشاعرهم وتفكيرهم ومواقفهم وتصرفاتهم واختياراتهم، إذ تنظم علاقتهم بالواقع وبالمؤسسات، والآخرين وأنفسهم، والمكان والزمان، وتسوغ مواقعهم وتحدد انتماءاتهم وتعطي معنى لوجودهم. إن القيم تتصل بنوعية السلوك المفضل المتفق عليه والذي يحدد الوجود وغاياته[160].

---

156 كامل عبد المالك، رؤى العالم المتغيرة، دراسة في الاتصال الثقافي للمجتمعات الحدودية، دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2008، ص.23.

157 لقد لقيت دراسة القيم اهتماماً كبيرا منذ زمن بعيد على يد عديد من علماء الاجتماع وعلماء النفس ورواد الفكروالدراسات الانسانية وقد بدأت تعاريف القيمة مجردة عن طريق مفاهيم الخيروالكمال والعلو والغايات وما يجب أن يكون عليه. أنظرفي محمد شفيق، الإنسان والمجال ص.57.

158 Rapport de synthèse de l'enquete national sur les valeurs : 50 ans de développement humain au Maroc, Rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025 : pour un développement humain élevé, (le Maroc possible en CD), 2005, p. 9.

159 Gury Rocher : L'action social, introduction à la sociologie générale, Edition Points, paris, Tome I, Septembre 1970, p. 72.

160 حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت،2008، ص .324.

وقد اعتبر الأستاذ **محمد سبيلا** بأن القيم" هي مجموع المعتقدات والتمثلات والآراء ذات الصبغة الأخلاقية أو التوجيهية، والتي تتضمن تمييزات إيجابية (تفضيلات) أو سلبية (تبخيسات)، يجعلها تتحول إلى مبادئ حافزة وموجهة أو معايير سلوكية (...) وغالبا ما تكون ملاحظة القيم عسيرة لأنها غير معروضة للملاحظة المباشرة، بل تعبر عن نفسها إما من خلال السلوك اللفظي أو من خلال السلوك العملي، كما أن القيم مفهوم سوسيولوجي شامل، فهو يطال كل المجالات الاجتماعية: قيم اقتصادية، قيم ثقافية، قيم سياسية، قيم جمالية، قيم شخصية... [161]

إن الملاحظ في جميع الاحتمالات والحالات هو كون القيمة تشكل مقياسا عام يوجه سلوك الأفراد والجماعات، يعتمد عليه في عملية إصدار الأحكام والمقارنة والتقويم والتسويغ والاختبارات بين الوسائل والغايات[162]. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار القيم بمثابة ميكانزمات تفرض نفسها كنتاج للمعتقدات الشخصية، والتي تكون وليدة التنشئة المجتمعية قد تكون قيما ايجابية أم العكس، والقيم قد تكون مستوردة في تجلياتها في أي مجتمع ما كنتاج للاحتكاك أو الانتشار الثقافي، فالمجتمع المحلي لا يلعب أي دور في إعادة إنتاجه بينما تتحدى القيم المستوردة مجالات حدوده وتنتشر بسرعة في الأوساط الشعبية لتصبح قيم ذات بعد حضاري تحديثي بالنسبة لمستوردي هذه الثقافة ومتقبليها.

مما لا شك فيه أن للقيم دورا أساسيا في اعتبار السلوك سويا أو غير سوي، ففي بعض الدول الاسكندنافية كالسويد، لا يعتبر الحمل من علاقة غير شرعية جريمة أو حتى مجرد سلوك اجتماعي منحرف، ويبدو هذا واضحا إذا ما قورنت نسبة جريمة الإجهاض التي ترتكب في السويد والنرويج مقارنة مع نسبة ما يرتكب منها في دولة أوربية مثل فرنسا التي بلغ عدد ما وقع من جرائم قتل للمواليد في الفترة من 1946 إلى 1953، 686 جريمة طبقا للإحصاءات الرسمية، في حين لم يزد ما وقع من هذه الجرائم في بلجيكا في نفس الفترة على 28 جريمة وفي الدانمارك على 62 جريمة وفي هولندا على 23 جريمة وفي سويسرا على 57 جريمة وكلها دول تبيح الإجهاض.[163]

---

161 محمد سبيلا، في تحولات المجتمع المغربي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، 2010، ص. 133.

162 نفسه المرجع، ص. 324.

163 الساعاتي سامية، جرائم النساء، نقلا عن أحداف محمد، علم الاجرام، مرجع سابق، ص. 28.

يتم تحديد السلوكات المنحرفة بأنها تلك المختلفة عن المعايير الاجتماعية، فمن خلالها نقيس درجة الانحراف والاختلاف عن المجموعات الاجتماعية التي تظهر في المجتمع في لحظة معينة164. في نفس السياق تحدث هوارد بيكر في كتابه " الغرباء" عن الاختلافات في القدرة على وضع المعايير وتطبيقها على الآخرين، وهي اختلافات بالدرجة الأولى في القوة (القانون خارج القانون). فالمجموعات الأكثر قدرة على تطبيق المعايير هي التي لها وضع اجتماعي يؤهلها للقوة، فالاختلافات حسب السن والجنس والطبقات الاجتماعية والأصل العرقي جميعها لها علاقة بالاختلافات في القوة[165]. ويخضع تجريم السلوكات إلى تأثير المجموعات الضاغطة ومن بينها: أعضاء الأحزاب، ورجال الدين، والشرطة، وهم يؤثرون بشكل مباشر أو غير مباشر في تمرير القوانين.

نستنتج أن العلاقات بين القانون والمجموعات الضاغطة والمعايير الاجتماعية هي علاقة تلازم، حيث أن القانون ترجمة لرهانات المجموعة الضاغطة ومطالب في نفس الوقت بتقليص الهوة بين المجموعات الاجتماعية، وبالتالي فمادام القانون هدفه الأساس هو الحفاظ على النظام الاجتماعي والمعايير وتدبير الصراع بين المتدخلين في صناعة القانون الجنائي، فإنه يتأثر بتغير المعايير الاجتماعية وبالنظام السياسي للبلد، ما ينعكس على حجم الأجرام عامة وإجرام النساء خاصة حسب الأولوية التي يأخذها هذا الموضوع.

6- المسار الإجرامي:

يعرف المسار الإجرامي بأنه تتابع مجموعة من الجرائم المرتكبة من طرف الأفراد عبر الزمن، ويعرفه لوبلان :" درجة تكيف الأفراد مع نظام العدالة حسب أي نشاط إجرامي، "ويعرفه كوسان:" النشاط الإجرامي عبر مجرى الزمن مع افتراض تباين بين الفترين"[166] ويعرف في الأدبيات العلمية بأنه تسلسل أو تتابع مجموع الجرائم المرتكبة من طرف الفرد عبر الزمن[167]. ويمكننا أن نلاحظ،

164 Tenaerts Marie- Noelle, Approches sociologies de la déviances, 2008, p.5.

165 Becker, S.H. Outsiders, Métaillé , Paris , 1985 , p . 4

166 الساعاتي سامية، جرائم النساء، نقلا عن أحداف محمد، علم الاجرام مرجع سابق، ص. 28

167 نفس المرجع. ص. 28.

بالموازاة مع هذه التعريفات، أن المسار الإجرامي يتغير ويصل إلى حده الأقصى حسب وثيرة الجرائم المرتكبة في وقت محدد.

انطلاقا مما سبق، يتضح أن الدراسات التي تهتم بالمسارات الإجرامية تمكننا من الرقابة القضائية للمجرين طوال حياتهم، وذلك بتحديد العوامل التي تفسر ظهورها وتطورها من أجل توضيح المخاطر وإخلاء المسؤوليات. إن الهدف الأساس من دراسة المسار الإجرامي هو محاولة فهم الأشخاص الجانحين عبر الزمن في علاقته بالمجال، وبعبارة أخرى دراسة العوامل المرتبطة بالمسارات الإجرامية وتحديدها بشكل دقيق، فمقاييس المسار الإجرامي هي القادرة على تحديد التأثيرات المختلفة للمحيط والوضعيات، في حياة المنحرفين، مثل الزواج، أو العمل[168].

- مؤشرات المسار الإجرامي:

تهدف معرفة مؤشرات المسار الإجرامي في أطروحتنا إلى التعرف على دور الوسط في تحفيز أو المساعدة على الاتجاه نحو السلوك الإجرامي، وذلك من خلال مؤشرات: المشاركة، والتردد، والفترة الزمنية، وتعدد أشكال الجريمة.

- المشاركة:

تعتمد على نسبة الفئة النشيطة مهما كانت الفترة الزمنية[169]. فهي تعكس الحضور الدائم الجانحين في هاته الفئة[170]. ولهذا فالمشاركة تقاس بنسبة الفئة التي ارتكبت جريمة على الأقل قبل سن محدد أو أنها نشيطة داخل فترة ملاحظة خاصة.

ونشير إلى ما توصل إليه **(Farrington)**، حيث يعتمد المعطيات المصرح بها إذ يؤكد أن 96%

---

168 نفسه، ص. 28.

169 Leblanc ; M, « La carrière criminelle : définition et prédiction », Un article publié dans la revue *Criminologie*, vol 19no2, 1986. P.8.

170 Blumstein, A, et Cohen, J (1987) Characterizing criminal carees, Science Cité in, sandrine. Jallet, 2012, p.8.

من الأفراد صرحوا بأنهم ارتكبوا على الأقل جريمة قبل سن 33 سنة171. وتظهر هذه النسب أقل أهمية باستعمال المعطيات الرسمية التي تنحصر ما بين 6 و31% من الأفراد الذين ارتكبوا جريمة قبل سن 33 سنة[172].

إذ لاحظ (**Petras**) وآخرون أن احتمال أن يصبح الرجال مدانين أكثر من النساء[173]. كذلك، نسب المشاركة المعتادة لدى التلاميذ خاصة الأفارقة الأمريكيين أكثر منهم لدى الأشخاص من البيض. فحسب (**Petras**) تكون المشاركة ذات أهمية في بداية سن الرشد لتتراجع فيما بعد.

ويبقى مؤشر المشاركة أول قياس في الدراسات التي تهتم بالمسار الإجرامي، وهو أول مقياس يقدم لنا الخيط الرابط بين مجموع السكان والفئة النشيطة في الحقل الإجرامي. بمعنى أن مؤشر المشاركة يسمح بمعرفة الأفراد الأكثر إقداما على الفعل الاجرامي في علاقته بالمجال.

التردد :

يعد تكرار الفعل الإجرامي مؤشرا أوليا في دراسة المسار الإجرامي، فهو نسبة الجريمة الفردية، أي عدد الجرائم المرتكبة في فترة زمنية محددة، - بحسب هذا المعطى - بشكل اعتيادي على فترة زمنية[174]. فقد بينت الدراسات بشكل عام أن الخروقات المرتكبة تنتمي أغلبها إلى فترة المراهقة، ثم تتراجع بشكل تدريجي عن تكرار الفعل في سن الرشد[175]. فعدد الجنح المرتكبة تختلف من دراسة إلى أخرى، فقد قدم (**Sperman**) عدة نتائج في مرجعه المعنون **"Criminal incapacitation"** خاصة فيما يتعلق بمؤشر قياس تكرار الفعل، وهكذا فإن الجانح يرتكب معدل 8 أفعال جنحة في

171 Jallet. S, Etude comparative des trajectoires criminelles des contrevenants sons responsabilité provinciale selon le sexe au Québec, mémoire pour l'obtention du garde de la maitrise en criminologie, faculté des arts et des sciences, L'université de Montréal, 2012, 2012, p.9.

172Terriet, E. Moffitt et Caspi, Avshalom. Childhood predictors Differentiate Life-course- Persistent and Adolescance-Limited Antisocial Pathways, anong Males and females. Development and Psychopathlogy, University presse,2012, p9.

173 Petras Hanno, Nieuwbeerta Paul et Piquero Alex, Participation and Frequency during criminal careers across the life span, Criminology, College of Criminal Justice, Northeastern University, 360 Huntington Avenue, Boston , 2010 p.9.

174 Blumstein, A, et Cohen, J (1987) Characterizing criminal carees, Science, 237.985-991. Cité in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p10.

175 Blumstein, A, et Coll, 1986. Criminal careers and career criminals. Washington, SC : Natonal Academy Press cité in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p10.

السنة[176]. في ذات السياق توكد دراسات معاصرة، توصل **Block** وآخرون توصلوا إلى أن معدل التكرار للأفعال الجانحة هو 13 جنحة في السنة[177].و بدلك فإن مؤشر تردد الفعل يبقى نسبيا مختلفا مهما اختلفت منهجية جمع المعلومات حتى في حالة الاستطلاعات الخاصة بالتصريحات الذاتية التي تبرز نسبة مهمة جدا.

مجمل القول إذن، إن مؤشر قياس تكرار الفعل الإجرامي جد مهم ويلاحظ أنه ثابت بالرغم مما يظهره من اختلافات حسب مناهج التحليل المستعملة، وبصفة عامة يلاحظ تزايد ارتفاع في تكرار السلوكات الإجرامية خلال المراهقة الذي يعود بالدرجة الأولى إلى عدم الاستقرار النفسي وما تعرفه هذه المرحلة من تهور في الأفعال، إلا أن هذه السلوكات الانفعالية التي قد تتحول إلى أفعال إجرامية في غالب الأحيان تنخفض بالتدريج في سن الرشد.

-المدة الزمنية للفعل الإجرامي:

تتكون الفترة الزمنية من عنصرين أساسيين هما الاستئناس والإتمام. ويحيل الاستئناس على بداية المسار الإجرامي الرسمي، بينما يمثل الإتمام نهاية النشاط الإجرامي الرسمي من طرف الجانح. ويحدد كل من **(Lober وLeblanc)** الإتمام بأنه تخل أكثر منه نقص في الجريمة أو نقص في الخطورة[178]. ويؤكد كل من(**Blumstein Coher وHsich)** على أن الفترة الزمنية للمسار الإجرامي قصيرة نسبيا في حدود خمس سنوات، وتحد بالنسبة للأفراد النشطين في 30 سنة في حين أن الفترة الحقيقية أو الثابتة قد تستمر 10 سنوات[179].

176 Spelman, W (1994), Criminal incapacitation. Newyork. Plenum, cit.in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p1

177 Block, C-R, et Coll. Long-term Patterns of offending in Women, Feminist. Criminology. 5(1), 13-107, cit.in, sandrine. Jallet, 2012, Op. Cit, p10.

178Leblanc, M et Lober, R (1998), Developmental criminology UP-dated, Crime and Justice : An Annual Review of Research, 23, édited by Michael tonry, Chicago. Univercity of Chicago Press. Cit, in, sandrine. Jallet, 2012, Op. Cit, p25.

179 Blumstein, A, Cogen, J. et Hseih, P (1982) Duration of adult criminal Career. Final report National institute of Justice, Washin D.C, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012. p11.

أما دراسة كل من (**Blumstin وNakmura**)، التي اعتمدا فيها على معطيات رسمية، إن الفترة "بدون جريمة" مهمة جدا إضافة إلى مخاطر العود تكون أقل، وبالتحديد فإن الكاتبين يحددان مؤشرين للتخلي هما: 1- الخوف من الاعتقال و2- السوابق الجنائية[180].

وبخصوص دراسة (**Maruna**)التي تركز على سير الحياة، فإنه يشترط أن التخلي عن الجريمة مرتبط بالمعنى الذي يمنحه الجانحون لحياتهم، وبصيغة أخرى، فإن التمثلات الإيجابية التي يكونها الجانحون عن حياتهم الخاصة تسهل عليهم التخلي عن الجريمة[181].

يواجه هذا المقياس العديد من الصعوبات، هذه الصعوبات تكون متعلقة إما بحدود التقنيات المستعملة، أو بصعوبة وضع مؤشرات عملية الأجرأة لقياس فترات الاستئناس، أو لفترات التخلي عن الفعل الإجرامي.

بناء على ما سبق يمكن القول أن تحديد مؤشر المدة الزمنية في المسار الإجرامي ينبني في الأساس على مؤشر الاستئناس بالفعل الإجرامي؛ وهي مرحلة يكون فيها الفرد المنحرف لم يصل بعد إلى مرحلة والاحتراف، والمرحلة الثانية تتجلى في التخلي عن الفعل الإجرامي؛ وهي المرحلة التي يكون في المنحرف مر بعدة تجارب إجرامية.

-تعدد أشكال الجريمة:

إن المؤشر المتعلق بقياس تعدد أشكال الجريمة يسمح بتحليل تطور الجرائم المرتكبة على مر الزمان بالنسبة للعلاقة بخطورتها، وبقياس مسار الجريمة أساسا بواسطة التخصيص أو عدم التخصيص ودرجة الخطورة[182].

ويحيل التخصص على ارتكاب الجرائم المشابهة عبر الزمن، أما عدم التخصص فهو شكل من أشكال الجريمة، وهو يمثل جرائم متنوعة، ويقتضي ملاحظة الطريقة التي يتشكل بها تطور الجرائم.

---

180 Blumstein, A, et Nakamura, K. Redeption in the presence of Widespread criminal background checks, 2009, p350.

181 Maruna S, 2001, Making good : How ex-convicts reform and rebilt their lives, Portland, or, cit in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012. p11.

182 Piquero, A, et Coll, 2003, op.cit, cite in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p.11.

أما درجة الخطورة[183] فهو مسار يقتضي بأن ارتكاب الجرائم المتفاوتة الخطورة، يتطلب تدرجا في المسار الإجرامي. وهناك دراسات عدة لامست مؤشر قياس تعدد الجريمة، فمن جهة أظهرت هذه الدراسات تنوعا خاصا عندما يتعلق الأمر بتجدد نشاط الجريمة، وهكذا فإن النشاط الإجرامي المبكر، له انعكاس على مستوى خطورة الجنح المرتكبة وعلى تنوعها، ومن جهة أخرى، فإن الانغماس في الجرائم الخطيرة في المراهقة يعد عاملا تنبؤيا في الاستمرار في خطورة الجرائم في سن الرشد[184]. لذلك، يتفق مجموعة من الباحثين على مقولة أن أغلب المجرمين ينحون منحا في نشاطهم المتنوع نسبيا، فهم ليسوا متخصصين[185]، في حين أن **(Blumstein)** وآخرون يؤكدون أن الجانحين لهم ميولات مختلفة في ارتكاب مختلف الجرائم[186].

إن عدم الاتفاق على كل من أشكال الجرائم واضح من النتائج التي تفرزها الدراسات، فهذه النتائج متصلة دائما في تصورها لأشكال الجرائم، بشكل متفق عليها مما ينتج عنه تباين في النتائج.

- **المقاربة الزمنية** [187].

تهتم هذه المقاربة الزمنية بنوعين من الزمن: زمن الفعل وزمن الفاعل. بالنسبة لزمان الفعل يهتم البعد الزمني هنا بالتطور الدياكروني للفعل بعدما تتم نمذجته بناء على نظريات علم الإجرام وفق ثلاثة أزمنة وهي:

- زمن المرحلة ما قبل الإجرامية.
- زمن الواقعة الإجرامية.
- زمن ما بعد الفعل الإجرامي.

---

183 Maurice Cusson, les zones urbaines criminelles, les presses universitaires de France, 1er édition, Paris, 1998, pp .34-32.

184Blumstein, A, 1998, Op, Cit, Cite in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p12

185 Stattin, H and al, The Role of Early Aggressive Behavior in the Frequency, Déraisonnes and types of later Crime. Journal of Consulting and Clinical Psychology, 57, (6), 1989 ; 710-718, Cité in. sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p12

186 Blumstein, A and al, (1986). Criminal careers and carrer criminals. Washington, DC, National Academy Press. Cit in, sandrine. Jallet, Op. Cit, 2012, p12.

187 Moulin Valérie, « Approche dynamique et processuelle de l'agir criminel violence : Vers une modélisation psycho criminologique intégrative au passage a l'acte », in GAILLARD Bernard (Dire), psychologie criminologique, collection psycho, ED, N Press, France, 2008, p. 94.

إن الأمر يتعلق بإعادة بناء سيرورة الفعل من جهة، ومن جهة أخرى الاهتمام بالقطائع التي يمكنها أن تطفو على السطح لتحين هذا المسار مثلا: (عندما تتعارض الأحداث أو الوضعيات الماضية مع الوضعية الحالية)، زيادة على ما تقدم فإن المقاربة الزمنية تهتم أيضا بسيرورة الفعل في إطار زمني أكثر شساعة والمتعلق بسيرة الحياة، وذلك يربطها بالمسار الشخصي، إن الأمر يتعلق هنا بزمن الفاعل في علاقته بسيرة شخصية وفردية في علاقتها بمجال الإقامة (الحي).

إن الفعل الإجرامي ينخرط دائما في مسار شخصي وفي سيرة حياة يكتسب فيها المعنى، بالنسبة لزمن الفعل كما بالنسبة لزمن الفاعل فإننا نهتم بلحظات القطائع أو الاستمراريات الوجودية. مثلا يجب الكشف عما يؤدي إلى الفعل الإجرامي أو – لا يؤدي إليه – من تعديلات في طريقة العيش داخل عالم الفاعل قصد استخراج ما إذا كانت السيرورات النفسية والاجتماعية والثقافية الخفية التي تقف وراء المرور للفعل الإجرامي.

إن تحليل الفعل الإجرامي ينخرط إذن في الإطار الذي يمكن أن نسميه بالإطار الزمني المتعدد، فمن جهة، لا يمكن مقاربة الفعل الإجرامي من زاوية الملاحظة التي يتم القيام فيها به، ولكن أيضا يشمل، من جهة أخرى، القيام بعملية تحليل وإعادة بناء المسار الإجرامي، إن إعادة البناء الزمني التي يتم القيام بها انطلاقا من زمن أداتي وإجرائي، هو الذي يمكن المحلل من إخفاء الطابع الفكري على تحليل المسار. إذ يأخذ الزمن هنا، بغض النظر عن طوله أو قصره، بعين الاعتبار متسائلا عن الزمن الذي يفصل الفاعل عن ارتكاب فعله ثم يعيد بناء مساره الزمني الذي يكشف عن الخيط الناظم بين مختلف الأحداث التي تدفع بالفاعل نحو الفعل الإجرامي، كذلك يستحضر المحلل القطائع باعتبارها تمثل البعد الكرونولوجي على المستوى النفسي المرتبط باللاوعي والذي يدفع بإعادة بناء الزمن غير الكرونولوجي ولكنه المنطقي بالنسبة للتحليل.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للجريمة.

اختلفت مدارس علم الاجتماع، وكذلك علماؤه في تعريف الجريمة، وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعارف ذات الاتجاه السوسيولوجي، كما نجد لهذه التفسيرات جذورا تاريخية تمتد إلى عالم الاجتماع العربي ابن خلدون، حيث ترتكز الاتجاهات التي تنتسب إلى هذا المقترب حول فكرة جوهرية هي أن الجريمة كظاهرة اجتماعية تجد أساسها في الظروف الاجتماعية، فالناس يولدون سواسية، لكن الظروف المحيطة بهم هي التي تدفع البعض منهم إلى طريق الجريمة.

إن أهم ما يميز هذه الاتجاهات الاجتماعية في تفسير الظاهرة الإجرامية إنها في غالبيتها سواء ما ظهر منها قبل المدرسة الأنتربولوجية أو بعدها، تتفق في إنكار العوامل البيولوجية والأنتروبولوجية، وأنها على العكس من ذلك تفسر الجريمة على أساس اجتماعي. وفي نطاق هذا المذهب الاجتماعي، نجد اتجاهات كثيرة بعضها في القرن التاسع عشر والبعض الآخر في القرن العشرين حيث نجد لهذا التفسير تعبيرات معاصرة في المدرسة الأمريكية لعلم الإجرام.[188] إذن ماهي أهم النظريات السوسيولوجية التي قاربت الظاهرة الإجرامية؟

1-المقاربة التقليدية للجريمة والجنوح بين المكتسب والوراثي.

تعد مقاربات العلماء الأوائل لظاهرة الإجرامية الذين يعتبرون الإنسان الغير السوي اجتماعيا، لا يمكن إلا أن يكون غير سوي بيولوجيا، وهو ما أعطى صورة خاطئة عن الشخصية الإجرامية، لهذا فقد استمر هذا الخطاب إلى حدود القرن العشرين، فالتفسير البيولوجي للجريمة[189] خلال الفترة ما بين الحربين مع ظهور النزعة الاصطفائية، ومفادها الحرص على الولادة بدون شوائب مما ينتج عنه إما الرغبة في التوليد وفقا لنماذج بشرية معيارية، أو تفادي ولادة نماذج

188 جعفر علوي، السلوك الإجرامي، دراسة تحليلية، مرجع سابق.ص.36.

189إن السلوك الاجرامي حسب لومبروزو: يركز على وجود صفات عضوية وقد لاحظ لومبروزو الوشمات والرسوم القبيحة التي يحدثها الجنود الأشرار على أجسادهم، فالمجرم في نظره يتميز بضيق الجبهة والنظرة العابسة الباردة، وطول الكفين، وبروز الوجنتين، هذا بالنسبة للمجرم القاتل، أما السارق فحركة عينيه تكون غير عادية، وحجمها صغير، وحاجبيه منخفضين بالإضافة إلى كثافة شعرهما، و أنف ضخم.

أخرى، هناك مثالان يشهدان عن تأثرهما بهذه النزعة تاريخيا: التعقيم الكبير للمنحرفين بالولايات المتحدة الأمريكية – التطهير البيولوجي (العرقي) عهد ألمانيا النازية[190].

1-1- نظرية "دور كهايم" Durkheim اللامعيارية:

اذا كانت الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية، فيعني أن هذا أن التعريف قد جمع العديد من الاعتبارات الاجتماعية[191].حيث يرى دوركهايم أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تحدد بنوعين من الأسس، هي تضامن آلي، تضامن عضوي:

التضامن الآلي: يحدث بين أعضاء المجتمع ومقترحات حياتهم الاجتماعية من قيم وأفكار ومعتقدات وعادات وتقاليد، حيث ينتج عن هذا التضامن تكاثف وتعاون بين أعضاء المجتمع، يفرضه العقل الجمعي وهذا التضامن يكون موجودا في المجتمعات البدائية والريفية البسيطة، ويكون قويا ومتماسكا، ويحافظ عليه جميع أفراده، ويخضعون له.

- التضامن العضوي: فالأفراد في المجتمع مختلفون في الأفكار والمعتقدات والتعليم والمهن وغيرها، بحيث أن لكل واحد منهم حرية التعبير والرأي والمشاركة، مما يحدث اختلافا وتنوعا في الوظائف والقواعد والعلاقات في المجتمع، ويقل أو يفتقد التكاثف والتعاون والاتصال بين أعضائه، وعندها تقل سيطرة "العقل الجمعي" في هذا المجتمع، فيصبح التضامن عضويا فقط، كما هو موجود في المجتمعات المتحضرة والمتطورة "المدينة"، فكلما زادت قوة العقل الجمعي زادت صرامة وحدة ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف، فيقل احتمال حدوث الجريمة، وكلما قلت قوة العقل الجمعي أو انعدمت قلت ردة الفعل تجاه السلوك المنحرف وقل الضبط فتزداد احتمالية انتشار الجريمة.

---

190 تجدر الإشارة هنا على كيفية تورط علم الإجرام في مشاريع عنصرية وكيف استغل كمبرر لتدخل الدولة الفنيق والتطهير العرقي.

191 Davis. James Social problem, op.cit, P.195.

ويرى **"دوركهايم"** أن حاجات الفرد وطموحاته لا تقف عند حدود معينة ومعقولة، بل هي متزايدة، ولذلك كان من الضروري قيام تنظيمات اجتماعية كقوة خارجية للسيطرة على سلوك الفرد والحد من طغيان حاجاته وشهواته وتطلعاته التي لا تعرف القناعة والاعتدال.

ولذلك تصبح مهمة التنظيم الاجتماعي هي تحديد أهداف الفرد وتعين الوسائل الاجتماعية التي تضمن له تحقيقها بشكل منضبط، فعندما يختل التنظيم الاجتماعي ويضطرب في تأدية وظيفته، ينطلق الأفراد وراء تحقيق أهدافهم وحاجاتهم، متجاوزين بذلك كل الأهداف والوسائل المقررة لتحقيقها، فيتجاوزون حدود متطلباتهم مما يؤدي في النهاية لتعرض المجتمع إلى حالة اللانظام أو اللاقانون حيث تفتقد المعايير والقواعد الاجتماعية، فيشبع الأفراد شهواتهم ورغباتهم دون الاهتمام بالضوابط الاجتماعية، ومن ثم تغيب الضوابط الاجتماعية ويحل محلها الشذوذ والانحراف والجريمة، وهذا ما يحدث في الغالب أثناء الأزمات الاقتصادية، أو الرخاء الاقتصادي المفاجئ أو نتيجة التغيير التقني السريع، وهذا ما يطلق عليه "دور كهايم" باللامعيارية[192].

و هكذا فعبارة علم اجتماع الجريمة، أو المنظور الاجتماعي للجريمة؛ بدأ العمل بها من خلال الحركات الإيطالية سنة 1883-1912 تحت عبارة القانون الجنائي الاجتماعي وكان يسمى أيضا علم الاجتماع القانوني.[193]

فالمفهوم الاجتماعي للجريمة يعتبر أن كل فعل مهدد للمجتمع ومستوجب لردة الفعل الاجتماعية، كما أن المفهوم الاجتماعي للجريمة يوسع من نطاقها فيشمل كل الأفعال التي تحدث اضطرابا اجتماعيا، ويعتبرها أفعالا إجرامية. إلا أنه يلاحظ أن الجريمة صاحبت بل لازمت الإنسان منذ القدم، وربطت وجودها بوجوده. ولهذا يذهب **" دوركهايم"** إلى أن الجريمة ظاهرة طبيعية سوية تشيع في كل المجتمعات على اختلاف درجة تطورها، ويعلل ذلك بأن التنظيم الاجتماعي وتفاعل العوامل الحية فيه يحتم وجودها[194] .إن المجتمع كلما ازداد نموا وتطورا، ازدادت درجة تقييم العمل فيه، وازداد نظامه تعقيدا، فتنشأ حالة من الافتقار إلى التكامل، وهذا الوضع من شأنه أن

192 الدوري عدنان، "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، الكويت سنة 1974، بدون مطبعة ولا طبعة، صص. 136- 239.

193 Alvaro Pires, La criminologie d'hier et d'aujourd'hui 1995, P50.

194 عبد السلام بنحدو، "مبادئ علم الإجرام دراسة في الشخصية الاجرامية، مرجع سابق، صص.16.18.20.

يزيد من التناقض واللاتجانس بين أفراد المجتمع، وينقص من قدرتهم على تحقيق التضامن وعلى خلق اتصالات إيجابية فيما بينهم. كما يضعف القوى الاجتماعية وينسلخ عن السلطة الأخلاقية للعقل الجمعي مغزاها في نفوس الناس، وهي حالة الأنومي Anomie أو اللامعيارية التي تتصف عموما بفقدان المعايير والافتقار إلى القواعد الاجتماعية، وكنتيجة طبيعية لهذه الحالة، تنطلق شهوات ورغبات الفرد المتحررة من كل قيد، فيرتكب أفعالا تتقاطع مع النظام العام للمجتمع[195].

وفي نفس المساق، حاول "دوركهايم" تجاوز الاتجاه السوسيولوجي والإمبريقي الذي اعتمده "فيري" فانطلق في البداية من دراسته لظاهرة الانتحار في المجتمعات الغربية كمشكل مرتبط بالباطولوجيا الاجتماعية، ليركز اهتمامه فيما بعد على الطبيعي وغير طبيعي من الظواهر الاجتماعية الأخرى. وقد خلص بفعل أبحاثه هذه، إلى النتيجة التي تقول إن الجريمة هي وليدة الوسط الاجتماعي، فلا توجد أسبابها في الفرد المجرم، لأن هذا الفرد من صنع المجتمع ذاته، فليس هناك مجتمع لا تلاحظ فيه الجريمة، إذ حيث توجد المعايير والقواعد السلوكية، توجد الانحرافات والسلوكات المعتدية على هذه الضوابط والمعايير الاجتماعية.

بناء على ما تقدم، فإن الجريمة في نظر **"دوركهايم"** هي ظاهرة عادية يمكن ملاحظتها بالنسبة لجميع المجتمعات، وفي جميع العصور، وبذلك تشكل جزاء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم، فليس هناك قنوات اجتماعية خاصة، تفرز سلوكا منحرفا دون غيرها، وإنما البناء الاجتماعي والثقافي نفسه الذي يفرز أنماطا من السلوكات يعتبرها أفراد المجتمع سوية، يفرز أيضا أنماطا أخرى مماثلة يعرفها المجتمع نفسه بالانحراف. ومن هذا المنطلق ليست الجريمة واقعة عرضية مادامت ترتبط بالثقافة السائدة في المجتمع من خلال سيرورة التعلم[196] إذا كيف يصبح الفرد منحرفا في إطار عملية التفاعل الاجتماعي؟

195ميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع ترجمة وتقديم د محمود قاسم مراجعة: محمد بدوي القاهرة مكتبة النهضة المصرية، 1974، ص.22.

196 جعفرعلوي، مرجع سابق، ص.38.

2-1- الانحراف والجريمة باعتباره تعلما:

يمثل هذا التيار السوسيولوجي عالم الإجرام الأمريكي **(Edwin. Sutherland)** في نظرية التعلم، فبالنسبة له يعد "السلوك الإجرامي متعلما في إطار التفاعل مع أشخاص آخرين بواسطة سيرورة من التواصل في إطار علاقة التأثير والتأثر، إن الجزء الأهم من هذا التعلم يتم داخل مجموعة ضيقة من العلاقات الشخصية، لأن هذا التعلم يدخل من جهة في تعلم تقنيات ارتكاب الخرق(خرق القانون)، ومن جهة أخرى تبني بعض النماذج من السلوكيات الإجرامية [197].

لقد أخذت المدارس الاجتماعية في أواسط هذا القرن، بعدا جديدا على يد علماء الاجتماع الأمريكيين، الدي يعتبر **سودرلان** من خلال نظريته المخالطة التفاضلية، وواطسون رائد المدرسة السلوكية. إذن كيف ساهمت هذه النظريات في دراسة وتحليل سيرورات تعلم السلوك الاجرامي؟

تذهب نظرية واطسون إلى رفض كل ما هو وراثي أو غريزي أو فطري، فهي لا تعترف في تفسيرها للسلوك الإجرامي إلا بالعوامل الاجتماعية البيئية؛ حيث أن الفرد يكتسب جل المحددات المرتبطة بالفعل داخل البيئة أو الوسط الاجتماعي الدي ينتمي إليه. ولمحاولة إضفاء الطابع العلمي على تفسيره يدعي "واطسون" أنه مستعد لتبرير دلك بوسطة التجريب، حيث أعطي خمسة أطفال أن يجعل من الأول طبيبا ومن الثاني محاميا ومن الثالث مجرما..... الخ فالأمر كله بالنسبة له يعود إلى المؤثرات البيئية. لا مجال للوراثة أو الغريزة أو ما شابه ذلك، فالسلوك الإنساني ليس سوى ردود فعل معقدة يتلقاها الشخص من بيئته الخارجية أو الداخلية (المثيرات النفسية) [198].

تعتبر نظرية **سدرلاند** من النظريات الكلاسكية التي حاولت إعطاء تفسيرات بخصوص السلوك المنحرف، فهو يعتبر السلوك الجانح متعلما في إطار الاحتكاك مع مجموعة منحرفة، فالفرد منذ المراهقة حتى مرحلة البلوغ يجد نفسه مرتبطا بمجموعة من الأفراد، سواء داخل العائلة أو بين

---

197 Sutherland E. cité par Muchieli L... Nos mes literdits Déviance » in Normes interdits Déviance Science Humaines, n°99, Novembre 1999, p.21.

198 الدوري عدنان، "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، مرجع سابق، ص.86.

مجموعة الرفاق، هذا يعني أن المبدأ الأساسي الذي تبنى عليه هذه النظرية هو مبدأ التعلم[199]. حيث يتم تعلم السلوك الاجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مع أشخاص آخرين يمارسون ذلك النمط من السلوك الإجرامي.

لقد لاحظ **"سدرلاند"** أنه ليست كل المخالطات على نفس الدرجة من الأهمية، فالبعض له أثر أو تأثير أكبر من غيره، وهذا يختلف باختلاف عدة عوامل، المتمثلة في:

التكرار أو التوتر "la fréquence"، إذ بقدر ما يتعرض الفرد للنموذج الإجرامي بقدر ما يزيد خطر تحوله إلى مجرم.

المدة أو الدوام (la durée)، فبقدر ما يطول الاتصال بالنموذج الإجرامي بقدر ما يزيد خطر تبنيها كسلوك شخصي.

السبق أو الأسبقية (l'antériorité)، بمعنى أن السلوك الموافق أو الإجرامي الذي تمت تنميته في الطفولة يمكن أن يستمر طوال الحياة.

العمق أو الشدة (L'intesité)، ويتعلق بمدى تأثير أو جاذبية هالة النموذج الإجرامي وغير الإجرامي.

بهذا يكون السلوك الإجرامي حسب **"سدرلاند"** سلوك متعلم من الوسط الاجتماعي الضيق كوسط جماعة الرفاق، سواء كان هؤلاء في **العائلة** أو **الحي** أو المدرسة، ولعل أثر هذا يكون أشد وطأة على الأحداث الذين ينقصهم النضج العاطفي الوجداني، هذا دون إغفال موقع المنزل الجغرافي، فإن كان المسكن يقع في منطقة أو بيئة منحرفة، فإن احتمال تفاعل الطفل مع تلك النماذج المنحرفة سيصبح قويا، وذلك بعكس إذا كان المسكن يقع في منطقة يقل فيها الانحراف، فالمنزل يحدد قيم الأشخاص، كما يعين نوع الأفراد الذين يمكن إقامة علاقات معهم. [200]

---

199 Fellieule Renaud, Sociologies de la Délinquance, Op.Cit. pp. 180-178.

200 د ابراهيم حمداوي، مدخل الى سوسيولوجيا الجريمة مفاهيم ونظريات، مرجع سابق، ص. 125 -127-126.

وقد تأثر **سادرلاند** بهذا الاتجاه في تفسير السلوك الإجرامي فاقتبس منه مبدأ السلوك المتعلم أو المكتسب ولذلك نراه يقول إن كل سلوك جانح متعلم هو وليد مثيرات تلقاها الشخص من الجماعة الجانحة التي ينتمي إليها.

ترتبط نظرية "المخالطة الفارقية **لسادرلاند (Edwin Sutherland)** بين البناء السوسيو ثقافي والسلوك الإجرام، إذ تفسره بالتفكك الذي يلحق بالمجتمع بفعل تعدد أنماط السلوك على نحو يحول بين الأفراد والطمأنينة التي كانوا ينعمون بها في عهد المجتمع التقليدي، بحيث تؤدي هذه الحالة إلى بروز أنواع من الصراعات داخل المحيط الواحد مما يزيد من الضغوط على الأفراد، وبالتالي التجاؤهم مباشرة لسلوكات انحرافية غير متوافقة مع معايير التنظيم الاجتماعي، مصادرها ثقافات فرعية منحرفة مكونة من الفئات الاجتماعية التي فشل أفرادها في إقامة ارتباطات مشروعة عبر القنوات المجتمعية التقليدية. من هذا المنطلق يخلص سودرلاند إلى استبعاد الفكرة التي تقول إن الإجرام يورث بل على العكس من ذلك هو سلوك يكتسب بالتعلم، فبدون الاحتكاك بالآخرين لا تحدث عملية تعلم السلوك الإجرامي، ويصبح الفرد مجرما عندما تغلب لديه عوامل مخالفة للقواعد القانونية على عوامل احترام هذه القواعد، وهذا هو مبدأ **المخالطة الفارقية. « L'association différentielle »**

2- **الانحراف والجريمة باعتباره اختيار استراتيجي للفاعلين:**

ينطلق **(Maurice Cusson)** في فهم لسلوك الفرد من الأسباب التي يستدعيها الفاعل لتبرير سلوكه[201]، بناء عليه يدخل مفهوم العقلانية لدى الفاعل. ويدافع عن الفرضية التي حسبها يجب النظر إلى الجنوح والجريمة باعتباره اختيار حياة، لأن الجانح يتبنى تفكيرا مفاده أن خرق القانون يجلب له الكثير من الامتيازات منه من السلبيات [(202)] لهذا يرى **Cusson** أن الجريمة تأتي بالرضا للمجرم في الأمد القصير لكن في الأمد البعيد فهي حتما تؤدي بصاحبها إما إلى الموت أو

201Meyrandr, Comment devient – on délinquant? Article de la rudrique 'le point sur» in comment devient- on délinquant» mensuel n°176.novembre 2006.

202 Cusso M. cité par Meyrandr, «comment devient- on délinquant?» Article de la rubrique «le point sur...» in «comment devient on délinquant? mensuel n°176, novembre 2005.

السجن، إن نمط حياة الجانح سيكون مؤسسا على احتقار للمستقبل وهيمنة اللحظي، إن الفعل الجانح هنا تم تصوره باعتباره يتجه لقرار اتخذ من طرف أفراد همهم الوحيد هو الحصول على درجة عليا من إرضاء الذات[203].

3-المجتمع باعتباره منتجا للانحراف والجريمة:

يعتبر هذا التيار الدي يقوده **مشلي (Laurent.Muchieli)** أن ارتفاع الإحساس باللامن والعنف يفسر بعاملين: من جهة، هناك الهشاشة، خصوصا لدى الشباب ومن جهة أخرى، تطرح إشكالية التمثيلية السياسية (رجال السياسة أصبحوا يفقدون أية مصداقية[204] وهذان العاملان يفسران نحو مجتمع عنيف، أما بالنسبة للسوسيولوجي **Sébastien Roché** فأسباب الجنوح لا تنحصر فقط في العوامل الاقتصادية والاجتماعية بل إن ارتفاع الجنوح سيكون له ارتباط بنمط الحياة الفردانية، فالتضامن التقليدي أصبح أقل من السابق، لأن كل واحد ينظر إلى الآخر باعتباره واحد الاستعمال[205] .

أما **"انريكو فيري"**، فقد حرص منذ اللحظة الأولى على إبراز الجريمة كظاهرة إنسانية ناتجة عن التكوين العضوي والنفسي للإنسان والمؤثرات الاجتماعية والطبيعية. وبذلك يكون قد حصر أسباب الجريمة في ثلاث أصناف: عوامل أنتروبولوجية أو شخصية، عوامل طبيعة، وعوامل اجتماعية لابد من توافرها معا لكي يقوم الإنسان بارتكاب سلوكات إجرامية. لكن ما يهمنا في هذا الإطار هي العوامل الاجتماعية، حيث يلخصها في البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد: الزيادة في كثافة السكان، الهجرة، مستوى التعليم، مستوى النمو الاقتصادي، الظروف الاقتصادية، التنظيم السياسي، ظروف العيش، وبصفة عامة كل الظواهر الاجتماعية التي تؤثر على حياة الفرد فتوجه سلوكه الاجتماعي في هذا الاتجاه أو ذاك.

---

203 Cusso M. cité par Meyrandr , « comment devient- on délinquant ? » Article de la rubrique « le point sur… » in « comment devient on délinquant ? mensuel n°176, novembre 2006.

204 Cusson M. Déviance » in Baudon R « Traité de sociologie » 1ère Edition, chapitre 10 press universitaires de France, p.411.

205 D'après Mucchielil « la déviance : normes et sans gression stigmatisations in sciences humaines normes interdits, n°99, Novembre 1999, pp20-25.

انطلاقا من هذا التصنيف الذي يقدمه **انروكو فيري** لأنواع الجريمة، فإن نظرته التركيبية لدراسة هذه الظاهرة، والتي تقوم على اعتبار الجريمة نتاج الظروف الشخصية والاجتماعية للإنسان المجرم، ويختلف تأثيرها ومفعولها بحسب اختلاف العناصر المحلية الخاصة بكل بيئة، وبالتبعية يقابل في كل مرحلة زمنية يمر بها مجتمع معين مستوى ثابت من العوامل الفيزيقية والاجتماعية التي تحدث مستوى معينا من الإجرام. وسمي ذلك بقانون الكثافة الإجرامية، او الإشباع الإجرامي « la loi de saturation criminelle »

وقد عرفت أفكار فيري انتشارا واسعا في حقل دراسة الظاهرة الإجرامية، وذلك لكونها قد عمدت إلى القيام بمحاولة تركيبية تمزج بين العوامل الذاتية والخارجية والاجتماعية والمادية الطبيعية لتفسير الجريمة، محدثة تأثيرا كبيرا على تطور علم الاجتماع الجنائي. وقد تسلم مشعل هذا الاتجاه، بعد مرور فترة زمنية طويلة أنصار المدرسة البيئية l'école écologique االأمريكية في شخص شو وماكي « **Shaw et Mckay** » اللذان ركزا في أبحاثهما على دور البيئة الإيكولوجية خصوصا في بعض المدن الكبرى في الولايات المتحدة كشيكاغو، وتأثرها على مستوى إجرام الأفراد، وقد توصل هذان الباحثان إلى كون الإجرام يتمركز في بعض الجهات دون أخرى اطلقا عليها "مناطق الجنوح" « les aires de la délinquance » حيث تكون سيطرة المجتمع على أبنائه ضعيفة تصل إلى حد عدم إلتزام هؤلاء الأبناء بالإمتثال للمعايير الثقافية المقبولة داخل هذا المجتمع.[206]

206 جعفرعلوي، مرجع سابق، صص. 39-40.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية حول تأير المجال في الجريمة.

في هذا الجانب من أطروحتنا سنتطرق لنظريات التي حاولت الربط بين المجال، سواء كان حضري، -الحي كوحدة صغرى- أو قروي -الدوار كوحدة صغرى- كما سنحاول تناول بعض النظريات التي قاربت بين عامل الكثافة السكانية والجريمة، إضافة إلى بعض التفسيرات النظرية بخصوص إجرام النوع. كما سنحاول صياغة نموذج نظري لدراستنا، والذي من خلاله نشكل أداة تحليلية لواقع الدراسة. إذن ما علاقة المجال الحضري "المدينة" والقروي "قرية" بالجريمة؟ وكيف قاربت النظريات دور الكثافة السكانية في الجريمة؟ وكيف تحضر الثقافة الإجرامية داخل الأحياء؟ وكيف فسرت النظريات إجرام الرجل وإجرام المرأة؟

1-النظريات الايكولوجية المجالية:

بداية، أول ما يجب الإشارة إليه في هذا الصدد، وكما سبق الذكر، أن المقاربات النظرية التي نتناولها في أطروحتنا تنتمي في أغلبها، إلى النظريات الإيكولوجية المجالية، لهذا سنعمل في البداية على التعريف بالنظريات المجالية، بعدها نأتي على ذكر بعض النظريات التي تدخل ضمن البراديغم " الثقافوي" باعتباره جزء لا يتجزأ من النظريات الإيكولوجية. إذن ماهي النظريات التي تطرقت لبرديغم الثقافة؟

إن ظهور أول عمل لدراسة الحياة الحضرية عام 1905، كان بكتاب "ماكس فيبر" المدينة the city. وقد انتهج فيبر معالجته للمدينة منهجاً يختلف تماماً عن ذلك الذي تبنته الدراسات السابقة، فلم يكتب من خلال أعمال "**تونيز**" و"**دوركهايم**"، وغيرهما من علماء الاجتماع المعاصرين له الذين تناولوا تحليل أثر العوامل الحضرية في بعض جوانب الحياة الاجتماعية. ومع ذلك فشلت تحليلاتهما في تقديم صياغة نظرية متكاملة خاصة بالحياة الحضرية في ذاتها. ففيبر حاول أن يحقق هدفا مختلفا عن ذلك تماماً فهو لم يصف أثر المدينة في خلق الشعور بالعزلة والفقدان عند سكانها، ولكنه بحث عن الظروف التي تجعل دور المدينة ايجابياً وابتكارياً في الحياة العامة للإنسان.

يتضح أن تعريف فيبر للمدينة واضحاً، حيث ترجمه في وصفها -أي المدينة- بمثابة ذلك الشكل الاجتماعي الذي يسمح بظهور أعلى درجات الفردانية والتفرد، وحينما نعرف المدينة لانقصد

بذلك وصف أسلوب الحياة، ولكننا نصف مجموعة بناءات اجتماعية، يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة وملموسة في أساليب الحياة.

وفي ذات السياق يؤكد "**جوج زيمل**" باعتباره من أبرز المنظرين للحياة الحضرية، حيث أكد على أن الإنسان في المدينة يشعر بأنه يعيش حالة من الضياع نظرا لتعدد جوانب الحياة فيها، وهذه الحالة النفسية هي التي تجعل الناس يبتعدون عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية، الأمر الذي تصبح معه العلاقات بين الإنسان وأقرانه، وبينه وبين البيئة عموماً، علاقات جزئية وانفصالية.[207] إن الدراسات التي اهتمت بدراسة المجال، لم تنتهي عند المدرسة الألمانية، من خلال أعمال فيبر وجورج زيمل، بل عرفت ثورة نوعية في البحث الميداني من خلال أعمال مدرسة شيكاغو، التي تميزت بالدراسات الايكولوجية للمجال.

وقد أفضت هذه البحوث إلى ظهور مصطلح الإيكولوجية لأول مرة في سنة 1869، عندما استخدم عالم الأحياء الألماني **(ارنست هيكل Haickel)** حيث عرف الإيكولوجيا البيولوجيا بأنها ذلك العلم الذي يدرس التشابه المتبادل بين النباتات والحيوانات والتي تعيش معا في مناطق طبيعية. لقد ظهرت فكرة تطبيق الاتجاه الإيكولوجي ومفاهيمه في العلاقات الإنسانية لأول مرة في أوائل القرن العشرين، وخاصة في مؤلف **"تشارلز جالبن"** التشريح الاجتماعي لمجتمع محلي ريفي 1915، وخلال العام ذاته نشر "روبرت بارك" وهو من علماء الاجتماع بجامعة شيكاغو مقالا عن المدينة. أما إصطلاح الإيكولوجيا البشرية، فقد استخدمه كل من **بارك وبيرجس** في كتابهما الأساسي مقدمة في علم الاجتماع.[208] ونشير هنا إلى أن النظرية الايكولوجية ارتبطت في العشرينات بمدرسة شيكاغو، لأنها تبلورت في جامعة شيكاغو على أيدي جماعة من المفكرين على رأسهم **"وليام اسحاق"** (1863-1947) و،**"روبرت ازرا بارك"**(1864-1944)و**"لويس ورث"**(1885-1940). واعتمدت في توجهاتها البحثية على البحث في نمط الحياة في المدينة، لذلك عرفت، إلى جانب "مدرسة شيكاغو" بمدرسة الأيكولوجيا الحضرية، انطلقت من علم الاجتماع الإمبريقي الذي استهدف الملاحظة الموضوعية للحقيقة الاجتماعية، وحاول باحثوها تحديد وفهم التغيرات

---

207 محمد عاطف غيث، مرجع سابق، صص.31-33-40.

208 عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2009، ص.117.

الاجتماعية والثقافية التي صاحبت نمو المدن الأمريكية، ولاسيما مدينة شيكاغو.[209] فما هي المقاربات التي تدخل ضمن هذه النظرية؟

1-1- نظرية الزجاج المكسور:

ركزت هذه النظرية على بعض الأحياء الحضرية في المدينة، خصوصا التي تعرف نسب مرتفعة من الانحراف والجريمة، وتتميز هذه الأحياء حسب كل من **wilson et kelling** بعدم الإحساس بالأمن، نظرا لعدم قدرة رجال الأمن على استتباب الأمن بداخلها، بسبب اكتظاظها وكثرة حركية السكان فيها، حيث يصعب فرض الضبط بها، وخاصة في الأرصفة التي تستعمل لعدة أنشطة غير مشروعة، مما يجعل هذه الأماكن كالأدغال حسب تعبير الباحث. ويعود أساس هذا الطرح الذي اعتمده **wilson et kelling** إلى دراسة العلاقة السببية بين الانحراف واللا أمن، فعوض افتراض أن الانحراف يولد الإحساس بعدم الأمن أو اللاأمن وبالتالي الفوضى، يشرح كيف أن الفوضى يمكن أن تولد الإحساس باللاأمن وبالتالي الانحراف[210].

تأخذ هذه الفوضى سلوكات تهدد الأمن والإستقرار داخل مجال معين، والتي تخلق اضطرابات في سير الحياة اليومية وخاصة الحياة الحضرية **vie urbaine**. وتتجلى هذه السلوكات المشينة في احتلال أو الاستلاء على الأزقة والأملاك العمومية "الفضاءات العمومية من طرف العصابات والمتسولين والدين يقمون بأفعال السرقة بكل أنواعها، وبتناول الخمور والمخدرات علنيا دون اعتبار الآخرين، رغم أن هذه السلوكات يعاقب عليها القانون.

وفي مقابل ذلك نجد بأن مدلول النظام Ordreعكس ما يمكن تعريفه بأنه مجموعة من الممارسات أو الطقوس التي تفرض احترام الآخرين داخل أو في بيئة مجهولة من أجل الحصول على نفس السلوك منهم واحلال الثقة، أي ألا تستفز الآخرين بالنظرات، واحترام الأولوية في المرور وتجنب الكلام القوي أو الصراخ.

---

209 د ابراهيم حمداوي، مدخل الى سوسيولوجيا الجريمة مرجع سابق، ص138.

210 Fellieule Renaud, op .cit. p. 232.

تم تحليل النظام بشكل دقيق كذلك من طرف Jakobs حيث يقول: أن السكينة العامة tranquilié – سكينة الأراضي والأزقة - لا يتم استتبابها أساسا من طرف الشرطة رغم أهمية هذه الأخيرة. بل يتم استتبابها أساسا وبدرجة أكبر من قبل شبكات معقدة أو غير واعية بالرقابة أو المعاير الإرادية من بين أفراد أحياء المدينة[211].

2-1-نظرية لويس ورث:

اهتم "لويس ويرث" في مطلع نظريته بالكشف عن صورة الفعل الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي اللذان يظهران في المدن بوجه عام، وأعتقد أن مثل هذه الصور يمكن نسبها منطقيا إلى الحجم المتزايد لضخامة المدينة أو إلى كثافة السكان وعدم تجانسهم، إلا أنه تجنب اعتبار هذه الخصائص بمثابة العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج مباشرة تطبع حياة المدينة بطابع خاص يميزها عن أي طابع آخر لأي تجمع إنساني مختلف، واكتفى في هذا الصدد بالتأكيد على أن الحجم الكبير والكثافة العالية للسكان ولا تجانس حياتهم الاجتماعية إنما تؤدي إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تصلح لتحليل حياة المدينة أو الحياة الحضرية بوجه عام.[212]

إن العلاقات الاجتماعية في الوسط الحضري، تنزع لأن تكون لحظية في الزمان والمكان، غير مشخصة ومجهولة وسطحية وعابرة وذات صبغة نفعية لاتلزم الأشخاص، كما أن التباعد الاجتماعي والثقافي، بل إن فرص الإلتقاء بين الأفراد في المدن الكبرى تفرض نوعا من التحفظ والسطحية في التبادل.

وفي معرض تحليله لنمط الحياة في المدينة، أشار لويس ورث إلى جملة من القضايا، يمكن أن تصلح لتحليل الحياة الحضرية، ومن بين هذه القضايا أن المدينة لا يتم تسييرها بطريقة واحدة بل بعدة ثقافات، لأنها بمثابة فسيفساء من الجماعات الثقافية، كما ان الروابط التي تربط بين

---

211 حمداوي ابراهيم، مرجع سابق. ص.144.

212 عاطف غيت، علم الاجتماع الحضري، مدخل نظري، ص.12.

السكان تكون سطحية وضعيفة، لأنه كلما كبر حجم المدينة كلما زاد احتمال عدم معرفة الفرد لبقية سكان المدينة معرفة شخصية.

إذن فالنظرية الإيكولوجية في هذا الجانب، تعتبر الإجرام والانحراف ظواهر يفرزها النمو الكبير وغير المتكافئ لمراكز المدن الكبرى على حساب ضواحيها وأحيائها الفقيرة، ذلك أن النمو الكبير يفرز التفكك الاجتماعي، وضعف الضبط الاجتماعي، يفرز الإجرام والانحراف، بل إن مراكز المدن الكبرى تزخر بأحياء هي بمثابة أوكار الإجرام والانحراف[213].

2-نظريات البقع الساخنة للجريمة Crime hotSpots (John E. Eck)

تعتبر نظرية البقع الساخنة انتشار الجريمة لا يكون متساميا على الخرائط الجغرافية حيث أنها تتكتل في مجالات وتغيب في مجالات أخرى. وتساعد الخرائط التي تحدد نقط تمركز الجريمة، في تقديم معرفة للناس تساعدهم خلال أنشطتهم وتنقلاتهم اليومية. فبناء على هذه المعرفة، يقومون بتفادي بعض الأمكنة والتماس أمكنة أخرى، فاختياراتهم لمجالات مرورهم أثناء ذهابهم نحو أعمالهم ومدارسهم، استجمامهم...تجعل الأفراد يقللون من خطر التعرض لاعتداء أو السرقة أو أي فعل إجرامي أخر.

يمكن القول إن نقول عن المجالات التي تعرف تمركز الجريمة بأنها بقع ساخنة، ويستعمل الباحثون أو الشرطة العلمية هذا المفهوم فيه معاني مختلفة أو بطرق متعددة. وبالرغم من عدم وجود تعريف موحد لمفهوم جريمة البقع الساخنة، إلا أنه يمكن اعتباره المجال الذي تكون فيه نسبة الجريمة تفوق المتوسط أو أنه المجال الذي تكون خشية الناس منه في أن يصبحوا ضحايا تفوق المتوسط. هذا التعريف يجعلنا ندرك وجود تباين في درجة تباين هذه المجالات التابعة لقربها أو بعدها من المتوسط المعروف. إن هذه المقاربة تختلف حسب مستوى التحليل أو حسب سعة المجال الجغرافي للجريمة، ولكل مستوى من هذه المستويات وحدته التحليلية التي يقوم عليها، فهذه الوحدات قد تكون نقطا أو خطوطا أو مضلعات. لذا نجد أن هناك نظريات تفسر التمركز النقطي

213 حمداوي ابراهيم، مرجع سابق ص. 146.

ذو البعد المنعدم للجريمة، وهناك نظريات أخرى تفسر التمركز المضلعي ذا البعد الثنائي للجريمة. وهكذا تكون نظريات الجريمة مفيدة في رسم خرائط الجريمة[214].

2-1-نظرية المكان أو المجال ذو البعد المنعدم.

تحاول نظرية المكان ذات البعد المنعدم تفسير سبب ظهور الجريمة في مواطن محدودة وهي تتعامل مع الجرائم ذات المستوى المنخفض من التحليل، والتي تحدث في أماكن مميزة مثل: متجر، مدرسة، عمارة، ملعب، زاوية شارع... وغيرها، ويتضمن مجال بحث هذه النظرية في حوادث مميزة تحاول الإجابة عن تساؤلات من قبيل: في أي الأماكن تبرز حوادث السطو وفي أي الأماكن تختفي؟ فمظاهر الجريمة في هذا المستوى تبرز كنقطة، وبها تمثل على الخريطة[215].

2-2-نظرية الشارع (المجال ذو البعد الواحد)

تتعامل نظرية الشارع مع أنواع الجريمة التي تظهر في مستوى أعلى بقليل من مستوى جرائم الأماكن ذات البعد المنعدم، أي أنها تتعامل مع المستويات الأحادية البعد، حيث تهتم بالمجالات الممتدة كالشوارع أو التجمعات السكنية الواقعة على خط واحد، الدعارة المتجولة مثلا، وفي إطار هذا المنظور يطرح الباحثون أسئلة من قبيل: في أي الشوارع يوجد عاملون بالجنس؟ وفي أي الشوارع يختفون؟ إن وحدة التحليل هنا يمكن أن تكون شارعا أو جزء منه أو دربا أو جزء من الطريق العالية **high ways** وتمثل هذه المجالات على الخريطة بوحدة الخط أو المنحنى.

2-3-نظرية الحي (المجال ذو البعد الثنائي).

تحاول نظرية الحي تفسير الجريمة في المجالات ذات الأبعاد الثنائية فهي تتعامل مع المجالات العريضة الطويلة الممتدة في الطول والعرض، وهنا يطرح الباحثون والمحللون أسئلة من قبيل: في أي المجالات توجد العصابات وفي أي الأماكن تختفي؟

---

[214] John E, Eck Spencer chainey, jomes F. Fameron. Michel leitner Mapping Crime understanding Hot Spots, U.s Department of justice office of justice psograme national institute of justice ,p. 7.

[215]John E, Eck Spencer chainey, jomes F. Fameron. Michel leitner Mapping Crime understanding Hot Spots, op cit,p.10.

إن وحدة التحليل هنا تختلف تماما عن وحدة التحليل بالنسبة للمجالات الأخرى، فهي هنا تقع في أشكال ثنائية الأبعاد، أشكال مضلعية، كالمثلثات، المربعات والخماسيات... وبهذه الوحدات يته تمثيل مثل هذه المجالات على الخريطة[216].

2-4-نظرية الطرد والجذب:

تعتبر نظرية الطرد والجذب من النظريات الكلاسيكية لعملية الهجرة، ويعتقد المهتمين بهذه الدراسات أن حركات الهجرة تحدث بسبب الحاجة إلى البحث عن فرص أفضل أو بسبب بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بسبب وجود عوامل طاردة في المنطقة التي كان يقيم فيها المهاجر ووجود عوامل جاذبة في المنطقة التي ينتقل إليها.

وتفسر هذه النظرية ظاهرة الأحياء الهامشية من حيث أن عوامل الهجرة الطاردة والجاذبة هي التي تدفع الناس إلى الهجرة وخصوصا الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا. ومن ثم تنتشر الأحياء الهامشية في المنطقة المهاجر إليها، ومن العوامل الطاردة نجد القحط والجفاف والكوارث الطبيعية والاضطهاد واليأس والدين وغيره من العوامل المشجعة على الانتقال، مما يؤدي إلى ظهور مشكلات في المدينة من بينها انتشار ظاهرة الأحياء الهامشية[(217)].

2-5-نظرية مناطق الجنوح:

إن أغلب الجرائم في المدن تفسر أكثر بأنماط التحضر داخل المدينة وليس بالتحضر نفسه. وبهذا توجد مناطق جنوح ومناطق تخلف مادي وسوسيوأخلاقي التي تشكل نوعا من خزان أَهِلٍ بالجانحين، حيث أكدت دراسات معاصرة أنه إذا قسمنا جغرافيا الإجرام الحضري بشكل متقارب في مختلف أحياء المدن الكبيرة، نجد أماكن إقامة المنحرفين تتركز في بعض الأحياء الحساسة والمتواجدة في جنبات المدن في غالب الأحيان.

إن هذه الملاحظات اتجهت إلى نوع ثالث من التفسيرات فهي تتمحور حول فكرة أنه كلما تتجاوز

---

216 ibid, p.9.

217 عبد الكريم علي مصطفى محاضر بقسم علم الاجتماع، مشكلة الأحياء الهامشية والفقيرة ظاهرة متعددة الأبعاد، جامعة عمر المختار، كلية الآداب الدار البيضاء، سنة 2011، صص.11- 10.

الكثافة السكانية عينة محددة يصبح الأفراد أكثر عدوانية، لأنهم لا يتوفرون على مجال أدنى ضروري لراحتهم الشخصية. ولقد ساهمت هذه الفرضية في رد الاعتبار لأكثر أنواع الانحرافات المنتشرة في أكبر التجمعات بالمدن[218].

إن تحليل بنية الجريمة الحضرية والقروية تتركب حسب مخالفتها لبعض السلوكات المتواضع عليها داخل المجتمع فالجريمة القروية ترتبط بشكل أساسي بشروط الحياة بالمجال القروي، في جين الجريمة بالمجال الحضري مرتبطة أساسا بنمط الحياة الحضرية التي يطغى عليها طابع الفردانية، الدي يساهم بدوره في ظهور جرائم ذات طابع حضري.

من خلال كل ما تقدم، يتضح أن خرائطية الجريمة **Crime mapping** تهدف إلى الكشف عن المجالات التي تكون فيها كثافة الإجرام عالية، حيث يطلق عليها البقع الساخنة "المناطق الساخنة" hot spots، إن هذا النوع من البحث العلمي في علم الجريمة يعد من بين أهم استراتيجيات الشرطة التي تمكنها من التعرف على مجالات الجرائم الكبرى ويساعد في التعرف على أنماط الجريمة المرتكبة، ذلك كله في سبيل نهج أفضل وأنسب المقاربات والوسائل لمحاربتها باعتبار المجال كوحدة رئيسية في دراسة الجريمة يظل أهم خطوة لأجل تقديم أجوبة للإشكالية الأمنية[(219)]. وكل هذا لا يتأتى إلا بفهم الوسط الاجتماعي الثقافي، والسياق أو الوضعية يأتي فيها خرق الضوابط الاجتماعية والثقافية، وبالتالي القانونية (السلوك الاجرامي) المتواضع عليها من طرف المجتمع. وهذا ما نحاول فهمه من خلال التعرف على الخصائص الثقافي لهذه الأحياء مستخدمين البرديغم الثقافوي[220] كإطار نظري.

من هذا المنطلق يمكن أن نتساءل عن المقاربات الثقافية أو بتعبير **(رونو فيليول)** مقاربات الانتقال الثقافي التي حولت تفسير ظاهرة الجنوح أو الجريمة؟

---

218 Raymand Gassin. Criminologie, Chapitre2, Op.Cit. pp. 419-420-421.

219 John E. Eck Spencer chainey, james G. Gameron, Michel Leitner , op cit,p15

[220] إن البراديغم حسب رونوفيليول مجموع الأسس والمبادئ التي يبني السوسيولوجي عليها النظريات الاجتماعية. أما بخصوص البراديغم الثقافوي فهو مجموع النظريات السوسيولوجية التي تقدم إجابات حول ظاهرة الجنوح، ونجد هذا في مدينة شكاغو خصوصا بالولايات المتحدة الأمريكية، التي عرفت مجموعة من التحولات الديمغرافية، بسبب الهجرات المتنوعة القادمة من مختلف الأجناس (Renaud Filleule , Sociologie de la délinquance,p177.)

خلاصة الفصل الأول.

من خلال هذا الفصل يمكن أن نستشف أن المفاهيم والنظريات المفسرة للأطروحة تتسم بتنوع المعاني والدلالات، حيث حاولنا في المبحث الأول أن نوضح سيرورة بناء مفهوم الجريمة من خلال المرور من التعاريف المفاهيم إلى التعاريف الإجرائية، وقد تميز كل من مفهوم الجريمة والمجال بغنى المعاني والدلالات التي يحتوي عليها، بناء على هذا انتقلنا بمفهوم الجريمة من الدلالات الاجتماعية والنفسية إلى الدلالات القانوني الإجرائية لكي تكتمل صورة هذا المفهوم انطلاقا من وجهات نظر مشاريب علمية مختلفة.

وقد بينا كذلك خلال الجزء الثاني من الفصل أهم المقاربات النظرية التي حاولت تسليط الضوء على السلوك الإجرامي، التي قاربت الظاهرة الإجرامية من عدة اتجاهات، وخلصت إلى أن الفعل الاجرامي هو نتاج عوامل متعدد تتباين بين القيم الاجتماعية والثقافية، وبين العوامل الاقتصادية البنيوية لمجتمع معين.

لقد سمح لنا الجزء الثالث من هذا الفصل بمقاربة النظريات التي حاولت تسليط الضوء على العوامل المرفولوجية للمجال والمجال الحضري على وجه الخصوص والجريمة، ويتضح أن خرائطية الجريمة **Crime Mapping** تهدف إلى الكشف عن المجالات التي تكون فيها كثافة الإجرام عالية، حيث يطلق عليها البقع الساخنة "المناطق الساخنة" hot spots، إن هذا النوع من البحث في دراسة الظاهرة الإجرامية، يعد من بين أهم استراتيجيات الدراسات الإمبريقية التي اعتمدت في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف مدرسة شيكاغو التي من خلالها يمكن التعرف على مجالات الجرائم الكبرى، ويساعد في التعرف على أنماط الجريمة المرتكبة، ذلك كله في سبيل نهج أفضل وأنسب المقاربات والوسائل لمحاربتها، على اعتبار أن المجال كوحدة رئيسية في أطروحتنا، يظل أهم خطوة لأجل تقديم أجوبة للإشكالية، الأمنية كل هذا لا يتأتى إلا بفهم الوسط الاجتماعي الثقافي، التي من خلالها نعرف الأسباب والسياقات التي تم من خلالها خرق القاعدة القانونية (السلوك الاجرامي) المتواضع عليها من طرف المجتمع. وهذا ما نحاول فهمه من خلال التعرف على الخصائص السوسيو مجالية والثقافي لهذه الأحياء.

الفصل الثاني:
الأحياء الهامشية، الكثافة السكانية، الجريمة والنوع
مقاربات نظرية.

تقديم:

تشكل دراسة الأحياء الهامشية ودور كل من متغير النمو الديمغرافي (الكثافة السكانية) والنوع الاجتماعي مدخلا أساسيا لفهم الظاهرة الإجرامية في مختلف أبعادها، من هذا المنطلق سنحاول من خلال المبحث الأول الوقوف على مفهوم الأحياء الهامشية، والخصائص الثقافية والاجتماعية وكذا الإجرامية اعتماداً على مجموعة من المتغيرات، إضافة إلى اتجاهاته النظرية.

أما المبحث الثاني سوف نتعرف على بعض المقاربات النظرية التي تناولت العلاقة بين السلوك الإجرامي والكثافة السكانية، والخصائص الإجرامية لهذه المجالات دون الأخرى.

المبحث الثالث حاولنا من خلاله تناول العلاقة بين الجريمة والنوع الاجتماعي، وخصائص كل من الجريمة عند الذكور والجريمة عند الإناث، سواء تعلق الأمر بحجم أو طبيعة الجريمة، كما أوضحنا كيف أن المعطيات الإحصائية لا تأخذ بعين الاعتبار الاجرام الخفي عند الإناث مما يساهم في الفروق الموجودة من حيث حجم الجرائم المرتكبة بين الجنسين.

المبحث الأول: الأحياء الهامشية من المفهوم إلى النظرية.

تعتبر ظاهرة الأحياء الهامشية من أهم الظواهر التي تدرسها العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، وذلك لما تشكله هذه الظاهرة من خطورة على المجتمعات والأفراد، حيث أنها تسبب في ظواهر اجتماعية أخرى أكثر خطورة لا يمكن معالجتها إلا بتكاثف الجهود. وبما أن هذه الظاهرة منتشرة في الكثير من التجمعات السكانية وخاصة في الدول المتخلفة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، ومن تيمة الكثير من المدن العربية تحتوي على هاته الأحياء خاصة على أطرافها نتيجة لقدوم النازحين من الريف طلبا للخدمات العامة، من صحة وتعليم ومسكن وعمل وغيرها. الأمر الذي يجعلنا نقول في غالب الأحيان أن ما يعانيه الريف من نقص في كثير من الخدمات الأساسية والافتقار إلى الخطط التي من شأنها تنمية المدن لاستيعاب هذه الأعداد، وفي ذات الوقت تنمية الريف لمنع هؤلاء النازحين من الهجرة إلى المدن وزيادة العبء عليها.

توجد في معظم مدن العالم أحياء فقيرة، ومستوطنات وضع اليد، أحياء هامشية وكل من هذين المفهومين يمثل المناطق البائسة، وغير متكاملة مقارنة مع باقي الأحياء الأخرى في المدن، لكن ثمة فروق في التعريفات بين ما يمكن اعتباره حيا فقيرا ولا يمكن أن نطلق عليه حيا هامشا أو حيا متخلفا. ويميز آخرون بين ثلاثة مصطلحات الأحياء العشوائية ومدن الصفيح ومناطق التعديات مع إظهار الخصائص المشتركة بين هذه الأنماط الثلاثة[221].

ويجب أن نشير هنا إلى أن علماء الاجتماع الوظيفين غيبوا الحديث عن الهامش، إذ اهتمو في تنظيرهم بالاجتماعي وبحركة المجتمع في كليته، ويعد التصور الماركسي من التصورات التي وضعت في دائرة اهتمامه حركة الكل الاجتماعي باتجاه تجسيد مرحلة تاريخية ستضع حدا للصراعات والتناقضات الطبقية، حيث شدد على ظواهر التفقير والاستغلال وبالتالي الإقصاء والتغريب، منتهيا بذلك إلى أن هذا الوضع سيفرز ثورة عمالية تحل نمط الإنتاج الشيوعي محل نمط الإنتاج الرأسمالي، وتضع حد لظاهرة الصراع الطبقي لتنتهي بذلك إلى تصور علم الاجتماع المعاصر للهامشية والهامشيين، هذا الذي طور رؤية جديدة عندما قدم الذات المهمشة ذاتا فاعلة بإمكانها تأسيس ثقافتها وإثبات هويتها، إذ بإمكانها تجسيد أشكال من الفعل الجماعي الذي يرقى إلى مستوى الحركات الاجتماعية. فالتنظيرات المعاصرة لم تتعامل إذن مع الذوات الهامشية على أنها ذوات سلبية تقبل بما تمليه عليها ثقافة المركز، لأن العولمة لا تعني في اعتبارها، قتلا لكل أشكال المقاومة، بل هي على العكس من ذلك، تحفز الذوات المقهورة على خلق مجال فعلها الخاص فتستيقظ هويات ثقافية تتخذ أشكالا تعبيرية متعددة: اثنية، دينية، عرقية قومية، جهوية. هذا ما يجعل تحديد مفهوم الهامشية من الأمر الصعب لأن ذلك يقتضي منا التموقع في إطار تصور براديغمي ما، فالواقع يريد وضع مفهوم الهامشية في صميم العلاقات الاجتماعية ونستشف معناه ودلالته من واقع التفاعل بين قوى المجتمع بعيدا عن كل تحديد مسبق وعن كل حكم مسقط[222].

221عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية ظاهرة متعددة الأبعاد لا توجد، مطبعة سنة 2011.ص2.

222 عمر الزعفوري، التهميش والمهمشون في المدينة العربية المعاصرة، رؤية تحليلية من منظور بنيوي مجلة عالم المعرفة، العدد4، المجلد36، أبريل 2008، ص . 15.

إن عالم الاجتماع مدعو في كل الحالات، إلى ربط حالات التهميش بتلك الحركية التي يشهدها المجتمع، لذلك حاولنا في هذه الأطروحة، ربط الهامشية وعلاقتها بالأفعال الإجرامية التي من المحتمل أن تفرزها هذه المجالات على اختلاف خصائصها الثقافية والإجرامية، بالإضافة إلى تنوع بعض النظريات المفسرة لها.

قبل الخوض في الخصائص التي تميز هذه المجالات الهامشية لابد من تحديد هذا المفهوم، على اعتبار أنه يضم عدة معاني.

1-مفهوم الأحياء الهامشية:

يقصد بها (الأحياء) عبارة عن مساكن مؤقتة مقامة بدون ترخيص رسمي، وعلى أرض لا يملكها القاطنين بها، وتقع هذه الأراضي عادة في الأطراف وليس قرب أو وسط المدينة، إنها مناطق جديدة أنشأها ساكنوها لحماية أنفسهم بالحد الأدنى من الموارد، وعادة ما يكون سكان هذه الأحياء قاطنين على أراضي ثمينة، وتقع على أراضي قرب ووسط المدينة ولهذه الأحياء عدة تسميات منها على سبيل المثال: الأحياء المتدهورة والعشوائية والفقيرة وأحياء واضعي اليد وجيوب الفقر ومدن الصفيح والأكواخ[223].

وتختلف حالات الحي الهامشي في عدة مظاهر، فبعض المساكن تتميز بالازدحام الشديد، وبعضها يعاني من مواقع غير ملائمة على طول خطوط السكك الحديدية ملاصقة لمصانع ينتج عنها الدخان، والروائح النتنة أو الأصوات، وعلى سكان هذه المناطق أن تنتقل إلى أماكن أخرى لا تزال بعض مبانها غير ملائمة من الناحية الصحية، لذلك فمن الواجب العمل على إزالتها غير أنه على الرغم من هذا التباين الذي كشفت عنه المناطق المتخلفة، إلا أنها تشترك في خاصية أساسية، تتمثل في الفقر* وانخفاض مستوى المعيشة للسكان يمثل العامل الحاسم في كل ما يرتبط بهذه المناطق من مشكلات اجتماعية واقتصادية تؤثر بشكل أو بأخر على طبيعة سلوك هؤلاء.

---

223 عبد الكريم علي مصطفى، مرجع سابق.

* مفهوم الفقر أو ثقافة الفقر في الدراسات السوسيولوجية يعني وجود علاقة بين وسط أو مجال معين وبين نمط عيش أو أنماط سلوك وقيم وتقاليد معينة، كما أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به، ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا. وسمات هذه الثقافة أنها تخلق =

و يرتبط مفهوم التهميش بالأحياء الهامشية ارتباطا وثيقا، ويرى(**G.WHLLPOST**) أن التهميش هو عندما يحرم الأفراد والمجموعات حقا في المساواة والتعامل الذي لهم الحق في التطلع إليه، وينطوي هذا التعريف على مفارقة أساسية انتبه إليها حتى صاحب التعريف نفسه، وهو أنه ما دمنا نتحدث عن المساواة لنا الحق في التطلع إليها، وبالمقابل هناك حق مساواة ليس لنا الحق في التطلع إليها، وعليه فإن مجال شرعية المساواة ضيقا بالمقارنة مع مجال اللامساواة الذي يبقى مفتوحا مثل المجتمعات الصناعية الديمقراطية ذات الطابع الليبرالي[224].

وفي سياق الحديث عن مفهوم التهميش والميز، يمكن التميز بين ثلاثة معاني: بالنسبة للتعريفات المعجمية يقصد بالمفهومين الأفعال والممارسات التي تجعل هؤلاء الأفراد بعيدين كل البعد على المشاركة في البناء الاجتماعي والسياسي والاستفادة من ثروات البلاد، أيضا يعرفه القانون الفرنسي التهميش باعتباره فعل إرادي(**Un action volontaire**)مبني على عدم إشراك فئة من المجتمع في الشأن العام [225].

من هنا فمفهوم الميز في فحواه النقدي الذي يربطه منذ البدء بالتهميش، إذ يبدو عادة وبشكل أكبر غير قابل لتأويل في إطار هذه التحديدات. إن القوى المحددة للتقسيم الإجرامي والاثني للمجال، والتي تنخرط في التركز أو في التشتت على مستوى المجال، تبدو متعددة (القوى) ويصعب تحديدها فمن هنا يجد التهميش نفسه مهيمنا في سيرورة سببية معقدة: اللاتوازن الكمي أو الكيفي بين عرض وطلب السكن، أو التحول العقاري والسكني أو التدوين الاقتصادي. وتشكل الأقطاب الجهوية الأزمة الاقتصادية، مثل الشغل استراتيجية الإقامة لمجموعات السوسيواقتصادية والسوسومهنية. هناك منظور آخر اهتم بالهامشية أو ما أصبح يصطلح عليه بالاستبعاد[226]. إن هذا

=نفسها بنفسها، أي أن ثقافة الفقر تنتقل من جيل إلى الجيل التالي (محمد عبابو، عبد الرحمان المالكي، الهشاشة والسياسات الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية دهر المهراز، مختبر سوسيولوجية التنمية، عدد 4، 2017، ص 7.)

224 René Gallissat et Brigitt Moulin, les quartiers de la ségrégation. Titres monde ou quart monde, Edition KARTHLA 1995, paris . p.13 .

225 René Gallissat et Brigitt Moulin, les quartiers de la ségrégation.op , cit p . 14.

226 إن الاستبعاد ليس أمر شخصيا ولا راجعا إلى تدني القدرات الفردية فقط بقدر ما هو حصاد بنية اجتماعية معينة ورؤى محددة ومؤشر على أداء هذه البنية لوظائفها، ولأجل فهم الاستبعاد في علم الاجتماع وجب تحليل مفهوم المساواة التي تدل على اندماج الناس في مجتمعهم على أصعدة الإنتاج والاستهلاك، والعمل السياسي، والتفاعل الاجتماعي. واللامساواة هي الاستبعاد أو الحرمان أو الإقصاء عن هذه المشاركة. (أنظر دافيد بياشو، ترجمة محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي، المجلس الوطني لثقافة الكويت، سنة 2007.ص 9.)

الإشكال مرتبط بدرجة أولى بالتهميش مما يجعل الاندماج مضطربا، إذ أن هذه الإشكالية لا تبدو موضوعا لنظرية موحدة، حيث نجد العديد من الباحثين في هذا الإطار يهتمون بالانحراف بينما آخرون يتساءلون عن أسباب تقهقر الرابط الاجتماعي، ثم إن العوامل المضافة إلى السكن وجودة السكن وأزمة الشغل والجهاز المدرسي عادة ما يتم اختزالها هنا في الانتماء الاجتماعي أو الإثني في التحليلات التي تحاول استخراج تجليات الانتماء الاثني الاجتماعي.

وبناء عليه فإن مفهوم التهميش يشير إلى قضايا خلافية تستلزم التوضيح، لأننا نربط التهميش بالاختلاف في الوضعية، بعدم المساواة في التعامل أو الهامشية الاجتماعية[227].

2-الخصائص السوسيو ـ اقتصادية والثقافية للأحياء الهامشية:

يعتبر العالم الذي يعيش فيه الشباب المنتمون إلى الطبقة الشعبية، ليس فقط عالما غير منظم اجتماعيا وإنما مهمشا، فالشباب يعانون من الإقصاء والاستبعاد والتهميش، خصوصا عندما يقارنون بشباب ينتمون إلى أوساط أخرى، تتميز وضعيتهم أحسن بكثير من وضعية الشباب المهمش.

بالنسبة للشبان الذين يعيشون في الأوساط الشعبية، لا يتعلق الأمر فقط بالفقر وإنما بمجتمع تنمحي فيه القواعد والقوانين والمبادئ التي تنبني عليها الجماعة، ولا يكون الاتفاق إلا في إطار جماعات صغيرة بين الأصدقاء الذين يعيشون غالبا في عالم مغلق وخاص بهم، هؤلاء الشباب يكونون في غالب الأحيان مرتبطين بوسطهم الصغير ولا ينتقلون إلى أوساط أخرى.

في العديد من المجالات والأنشطة، نجد الإحساس المهيمن على شباب الطبقة الشعبية هو الإقصاء والتهميش، إذ نجد الأوساط الأخرى تمارس نظرة تحقير وتقليل من شأن شباب الأوساط الشعبية، فكون الأوساط الشعبية على سبيل المثال لا تتوفر على مرافق ترفهية تتوافق مع حجم الساكنة، كما أن الشروط المتوفرة على كافة الأصعدة تعبر على الإقصاء والتهميش بالنسبة لهؤلاء الشباب، مقارنة مع شباب لهم شروط اجتماعية واقتصادية، إضافة إلى المرافق الترفيهية تلبي حاجيات الوسط. كذلك الأمر بالنسبة للمدرسة فشباب الأوساط الشعبية المتمدرسون يحسون

227 ibid, p15.

بالنقص مقارنة مع مدارس يدرس فيها شباب الأوساط الميسورة وسكان المناطق الهامشية غالبا ما يكونون في مستوى اقتصادي منخفض، وبمعنى آخر يمكن أن نقول إن المنطقة المتخلفة تنعت بالمنطقة الفقيرة. ومن سمات هذه المناطق:

- سكان لا يرحب بوجودهم في مناطق أخرى، إذا انتقلوا للإقامة بها، إما لأنهم من مستوى ثقافي أقل، أو لأنهم يمرون على تقاليد لا تلائم ولا تساير المناطق الأخرى.

- تتميز هذه المناطق بانخفاض المستويات الصحية، وبعدم حرص سكانها على النظافة وغالبا لا تصل الخدمات الصحية إلى هذه المناطق بطريقة فعالة.

- كما قد تكون هذه المناطق مكانا للانحراف والجريمة، وليس معنى هذا أن كل المناطق تعطي الأحداث المنحرفين أو المجرمين، ولكن هذا ينطبق أكثر على تلك المناطق التي وصلت إلى درجة سيئة من التنظيم المجتمعي.

- تكون هذه المناطق مكانا مزدحما بالمباني، وذات كثافة سكانية عالية أيضا، وكلما مر الزمن أصبحت المنازل متآكلة آيلة للسقوط، ومع ذلك يظل فيها السكان معرضين حياتهم للخطر.

- تعيش هذه المناطق أو الأحياء في قلب المدن أو خارجها فترات طويلة من الزمن، كما أن بعض هذه المناطق تعتبر مسألة علاجها من أكثر المشاكل صعوبة، لأن الطريقة الواحدة للقضاء على مشاكلها هو إزالتها، وليس معنى هذا أن مجرد إزالتها كافية للقضاء على مشاكل هذه الأحياء في المدينة، بل إن الخطوة الأساسية في هذا الصدد هو محاولة رفع مستويات المعيشة بها [228].

من هنا يمكن القول أن الأسباب التي وضعها **عبد المنعم شوقي** لظهور الأحياء الهامشية، حيث اعتبر السبب الرئيسي وراء ظهور وانتشار الأحياء الهامشية هو العامل الاقتصادي إضافة إلى عوامل أخرى، ويبقى سبب ظهور هذه الأحياء بالدرجة الأولى:

228 عبد الكريم علي مصطفى، مرجع سابق. ص5.

- إما أن الحي كان ممتازا في وقت ما، ثم تركه سكانه الأصليون، ومع مرور الوقت تركه هؤلاء، وحل محلهم سكان أقل دخلا وهكذا حتى وصل الحي إلى حالته المتدهورة من ناحية المباني والطرقات والتسهيلات، ومن ساد فيه الانحراف والجريمة.

- إما أن الحي نشأ مختلفا من الأصل، وذلك لوجوده في منطقة غير مرغوبة في المدينة، لقذارتها، أو لبعدها عن المواصلات، فلم يقبل عليه إلا فئة خاصة من الناس، فنشأت مبانيه وطرقاته وتسهيلاته مختلفة منذ البداية.

- إما أن الأرض التي نشأ عليها الحي كانت حكرا على فئة معينة، فلم يجذب الحي سوى الطبقة التي تريد أن تبني مباني مؤقتة وبذلك نشأ متخلفا[229].

3- الخصائص الإجرامية لهذه الأحياء.

تعيش ساكنة هذه الأحياء على إيقاع الصراعات والمشاحنات والاعتداءات، قد تصل إلى حد القتل. أحيانا العلاقات بين العائلات تتسم بالصراع والعدوان، لأنهم بكل بساطة لم يختاروا العيش في الأوساط الشعبية وإنما اضطراراً، للبحث عن لقمة العيش بالنسبة للشباب والأطفال فالحي الشعبي يبقى حيهم وملكيتهم. عندما يتعلق الأمر بسرقات في هذا النوع من الأحياء كسرقة الدراجات مثلا أو بتكسير البنية التحتية، كتكسير علبة الرسائل، فإن الكل يفهم ويعرف جيداً بأن أفعالا كهذه لا تنبع إلا من داخل الحي المعين، أي أن أحدا من سكان الحي الشعبي الفلاني الذي قام بها. وارتباطاً بموضوع الانحراف والجريمة، فإن تفسيره داخل هذه الأوساط الشعبية لا يرتبط بسلوك جذري ومنطقي، وإنما يعتبر نتيجة لغياب عنصر التنظيم الاجتماعي الذي يميزها[230].

4- التفسيرات النظرية للأحياء الهامشية.

يعتبر **كليفورد شو وهنري ماكو (Shaw et Mekay)** من الباحثين الدين اهتموا بتفسير العلاقة بين الأحياء الفقيرة أو المهمش بالمدن الكبرى ووجود عصابات المراهقين، حيث حاولا الربط بين ظواهر جنوح الشباب وبنية المدينة الأمريكية ومحاولة اقتراح تفسير لهذه العلاقات. حيث قاما

229 عبد الكريم علي مصطفى، مرجع سابق، ص6.

230 Dubet François, les quartiers d'escil seuil , paris ,1992.pp.114-115.

بتحديد أماكن سكن الجانحين الذين تم ضبطهم من طرف الشرطة، وبعدها تحديد الأحياء التي ترتفع فيها كمية الجانحين هذا، طبعا، مع انتباههما إلى إشكالية الأرقام الإحصائيات الجنائية، على اعتبار أن الشرطة تكثف تواجدها بالأحياء الفقيرة أكثر من غيرها، بعدها اعتمداً على مجموع الجرائم في كل حي وربطا عدد الجانحين بالخصائص السوسيو اقتصادية لهذه الأحياء[231].

بعد قيامهما (**Shaw et Mekay**) باختبارات إحصائية على ثلاث مدن متفرقة، لاحظا الباحثان أن الأحياء المتسمة بارتفاع الجرائم بقيت على حالها، رغم الحراك السكاني داخل هاته الأحياء، هناك ما يوحي أن هذه الأحياء في حد ذاتها لها تأثير على السلوك الجانح.

وأما خصائص هذه الأحياء الإجرامية فهي تتميز بـ:

- وجود العديد من المهاجرين الجدد الوافدين من أوربا خاصة الزنوج، من هنا رفضا العلاقة السببية بين الجنسية أو الإثنية والجنوح وكذلك فكرة الانتماء إلى عائلة مهاجرة وافدة[232].

وتمثل المناطق الهامشية في كنيا مثلا حي "**وادي ماتار**" مرتعا لأنواع الجريمة، حيث يسود والبغاء والاغتصاب والسرقة والاتجار في المخدرات والبشر... وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه المناطق تحلل فيها الروابط الريفية دون ان تتكامل مع الوسط الحضري، وعلاوة على ذلك فليس في **وادي ماتار** ما يمكن أن نسميه بالاستقرار الأسري فحالات الزواج، أو الاستقرار لا يتمتع بها إلا أقلية محدودة كما أن عدد الأمهات غير متزوجات وعدد الأطفال الذين لا يتلقون التعليم، ولا يجدون العناية الصحية في تزايد مستمر، كما أن المشاكل التي يعاني منها سكان هذه الأحياء، تتمثل في ارتفاع نسب المهن الغير مشروعة وتشمل البغاء وعصر الخمور[233].

انطلاقا من ذلك يمكن القول بأن الوسط الشبه حضري أو المهمش أو المتخلف حسب تعدد الأسماء والصفات التي تتصف بها هذه المجالات، فالميزة التي تخلق لنا فردا منحرفا أو مجرما، تتمثل في كثافة السكان، بإضافة مساكن ضيقة لا تتسع لقاطنيها وقلة أو انعدام وسائل الترفيه والبطالة

---

[231] C.R shaw et H.D. Mckay. Juvenile Delinquancy and urban Areas. A.Study of Delinquency in Relation to Differential characteristics of local communities in American cites, Chicago, the university of Chicago press ed; Rev; 1969, p35.

[232] C.R shaw et H.D. Mckay. Juvenile Delinquancy and urban Areas. Op, Cit , p 38.

233 عبد الكريم علي مصطفى، مرجع سابق.

والأمية، وتوفر نماذج منحرفة تعلم الجريمة وأساليبها، و إلى جانب الإغراءات المادية وعدم القدرة على إشباع الحاجات والتنافس الحاد بين الشباب وبين الأسر في هذه المناطق شبه مهمشة تعتبر عاملا مساعدا على انتشار الجريمة والسلوك العدواني.

وفي نفس السياق يبقى المجال الهامشي في المدن وضواحيها يشكل بؤرة حقيقية لبروز أنواع من الإجرام، فنظرا لطبيعة المجال المامشي اجتماعيا، اقتصاديا، فإن مرور ساكنة هذه المناطق إلى الفعل الإجرامي يبقى تحصيل حاصل، لأن وضعيتهم مهترئة يلفها الفقر والتهميش والحاجة إلى المال، وكلها عوامل تدفع بهم إلى الانحراف، بل وإلى اقتراف أبشع الجرائم[234].

234 إبراهيم حمداوي، الجريمة في المجتمع المغربي، مرجع سابق، ص133.

المبحث الثاني: الجريمة والكثافة السكانية مقاربات نظرية:

يعود تاريخ الدراسات التي تقوم على مقارنة العامل الديمغرافي بالإجرام إلى نهاية السبعينات من القرن الماضي، حيث نجد خلاصة أهم دراسة خلصت إلى أن ارتفاع الجريمة في الدول الغربية، في الفترة ما بين 1990 و1975 و1980، يفسر جزئيا بالإرتفاع الملحوظ في عدد الشباب، والراجع إلى الانفجار الديمغرافي بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن الفترة الأساسية التي تعرف فيها الفئات العمرية الإقدام على السلوك الإجرامي تتحدد بين 18 و30 سنة وأقصاها 25 سنة.

كما أن تفسير تضاعف السرقات بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ما بين 1965 و1975 بارتفاع نسبة الذكور، الذين تتراوح أعمارهم بين 14 و25 سنة في هذه الدول، أكثر من 60% بين سنتي 60 و75. وهذا ما تؤكده بعض المعطيات التي قدمها الباحثان الأمريكيان خلال سنوات 90 حيث لاحظا انخفاضا واضحا للإجرام في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ناتج عن التطبيق الشرعي والمتمثل في تحديد النسل. فمنذ تشريع الإجهاض من طرف المحكمة العليا سنة 1973 فقد وصل إلى نفس النتيجة السالفة المذكر المتمثلة في انخفاض نسب الإجرام خصوصا في فئة الشباب[235].

من هذا المنطلق، يمكن القول بأنه من بين الاتجاهات التي حاولت بشكل أو بآخر تحليل تلك العلاقة بين السلوك الإجرامي والنمو الديموغرافي لمجال ما؛ تمثل فيما قدمته المدرسة الجغرافية و"نظرية **مالتوس" Malthos** الرائدتين في هذا الاتجاه:

1-المدرسة الجغرافية أو الطبوغرافية: L'Ecole cartographique au Géographique

لقد مهد لظهور المدرسة الجغرافية عاملان رئيسيان، ظهور الإحصائيات الجنائية لأول مرة بفرنسا سنة 1826، وانتشار تعاليم الفلسفة الوضعية التي صاغها الفيلسوف أوجست كونت[236]

235 Raymand Gassin, Criminologie, Op Cit, pp.406-407.

236 Raymand Gassin , Griminilogie, Op Cit, p.163.

ويعتبر البلجيكي **كتليه** (1796-1876) والفرنسي **جيري** (1966-2002) من أهم رواد هذه المدرسة، حيث انصب اهتمامها على إثبات وجود علاقة واضحة بين السلوك الإجرامي وعامل المناخ، فبدراستهم الأولى للإحصاءات الجنائية الفرنسية للإجرام لسنوات (1826-1830)، حيث اندهشوا من ثبات نسبة الجريمة في الزمان والمكان، ومن ارتفاع نسبة جرائم الأشخاص في المناطق الحارة. وفي الجنوب وجرائم الأموال في المناطق الباردة في الشمال: هذا ما يسمى بالقانون الحراري للإجرام حسب هؤلاء.

وتعتبر الدراسة التي قام بها **(Jacques Lecaillon)** لسنة 1977 من أهم الدراسات التي اهتمت بالتأكيد على وجود ترابط سلبي ودال بين الزيادة في نسبة الخصوصية من جهة العنف، ومن جهة أخرى، يؤكد هذا أن تطور بنية الأسرة الناتج عن هذه العلاقة السلبية، وهذا ما يفسر تطور حجم العنف[237]. يعود الفضل للمدرسة الجغرافية لكونها كانت أول من آثار الانتباه لتأثير العوامل الجغرافية على سلوك الإنسان وعلاقتها بالجريمة وبالمقابل أكدت بعض الأبحاث العلمية في أمريكا وأوروبا صحة قانون الحرارة الإجرامي. رغم كل هذا فإنها لم تسلم من الانتقادات. يعني ما قيل لا يعني بالضرورة وجود علاقة ما بين الظواهر الطبيعية والجغرافية والديمغرافية والسلوك الإجرامي للادعاء بأن هذه الظواهر الجغرافية هي سبب السلوك الإجرامي[238]. حيث تم حذف الفرضية التي تقول أن ارتفاع العنف يمكن إرجاعه إلى بداية تأثير للأعداد المتزايد لسكان في مجال ما[239].

237 Ibid. p.163.

238 محمد أحذاف، علم الإجرام، مرجع سابق، ص281.

239 Raymand Gassin, op cit, p.164.

2- نظرية مالتوس (المالتوسية[240]) Théorie de Malthos:

يرى **مالتوس**[241] **Malthos** وأتباعه بأن النمو المتزايد للسكان سوف يفضي لا محالة إلى كارثة لم تشهدها البشرية من قبل، هذا ما أعطى أهمية كبيرة لنظرية مالتوس، فكثرت الأبحاث ونشرت العديد من التقارير والمقابلات التي تطالب بالتفكير بجدية في مستقبل المجتمعات الإنسانية، في سنة 1789 قام البريطاني توماس وروبرت مالتوس Thomas Robert Malthus بنشر كتاب عنوانه: أصل المشكلة السكانية An Essay an the principale population• ؛ ومن بين ما جاء في كتابه يقول **مالتوس**: "تريد الغداء مرهون بتحسين الأراضي المستعملة"هذا التحسين، كان نوع من التربية، فالمجتمع لا يمكنه أن يتطور دائما بالزيادة في عدد السكان، لكن ما يحدث فهو العكس، فإذا تزايد عدد السكان يصبح في حد ذاته منبعا لتزايدات جديدة في حجم المجتمع [242]. إن رؤية مالتوس أو نظريته في علم السكان" تقول :"إن قوة السكان في التكاثر أعظم من قوة الأرض في إنتاج الغذاء"، فالبشر يتزايدون كل خمسة وعشرين عاما بحسب متتالية هندسية (4-8-16-32-64-128)، في الوقت الذي يتزايد فيه الإنتاج الغذائي وفق متتالية حسابية فقط (10-20-30-40-50)، يقول **مالتوس** "ولما كان الإنسان لا يستطيع الحياة دون غذاء فإن هاتين القوتين غير المتساويتين في النمو، لا بد لهما من موانع تدفع بهما إلى التكافؤ، وبما يعني تقليل نسبة التزايد السكاني، لتتعادل مع نسبة الإنتاج الغذائي"، وهذه الموانع بحسب رؤية مالتوس عوامل سلبية أو إيجابية تحول بين

---

240 لقد تمت صياغت مصطلح "المالتوسية"، ليكون مناسباً للتعبير عن حملة فكرية مخيفة ومرعبة ستتضمن حلولاً لا إنسانية لمشكلة الزيادة السكانية، حلول من نوع الحروب والفيضانات والأوبئة، إلا أن مراجعة أفكار مالتوس في نسخته الأولى، لا تقدم صورة مرعبة عن شخصيته، بل إنما تظهر اجتهادات علمية لرجل اقتصادي، بنيت على معادلات زمكانية محددة، أي أنه استخدم الحيثيات العلمية التي عاشها ليقدم تصوراته عن حل المشكلة، ولم تتح له الإمكانات لأن يرى معطيات تقوده إلى تصورات مختلفة من الناحية الإنسانية.

241 توماس روبرت مالتوس ولد في 14 فبراير 1766 وتوفي في 23 دسمبر1834 باحث سكاني و اقتصادي سياسي إنجليزي . مالتوس مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني. في العصر الحديث يتم منادته توماس مالتوس رغم أنه في حياته استخدم اسمه الأوسط، روبرت مالتوس من أسرة إنجليزية ميسورة الحال، كان والده مالك أراضٍ مثقف وصديق شخصي للفيلسوف دافيد هيوم ومن معارف جان جاك روسو. ولقد تلقى مالتوس تعليمه في البيت حتى دخوله كلية "جيسز كوليدج(Jesus Collge) "، كامبريدج عام .1784 حيث تخصص في علم الرياضيات لكنه درس أيضا العديد من العلوم وقد حصل على الجوائز التقديرية في الإنجليزية، واللاتينية، واليونانية .وحصل على لقب الماستر. ومن مؤلفاته (بحث في مبدأ السكان) وصاغ فيه نظريته حول السكان والتي ثارت ضجة كبيرة حيث ورد فيها

• وإن كان قد نشر من دون إسم نظرا لما جاء به من أفكار متناقضة مع المهنة التي كان يزاولها مؤلفه، باعتباره قسا ومدرسا في جامعة دينية بكامبريدج والمعرفة باسم Jesus college

242 ضافر زهير، النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، دراسة مقارنة، بدون طبعة. ص.69.

الناس وبين التناسل. فالعوامل السلبية الوقائية تتمثل في عدم الزواج بسبب الفقر أو غيره من الأسباب، العلاقات الجنسية خارج نطاق الزواج والعلاقات غير الطبيعية كالشذوذ الجنسي واستخدام وسائل منع الحمل.

ومن خلال ملاحظاته للتزايد السكاني، في أوروبا وأمريكا واستنادا إلى قانون **تيرغو** Loi de Turgot المعروف أكثر تحت تسمية "قانون تناقض الغلة "وصل مالتوس إلى نتيجة مفادها بأن الضغط السكاني ظاهرة تخص كل الكائنات الحية، ويضيف في هذا السياق، أن السلوك الثابت والمشترك بين كل الكائنات الحية هو تزايد عدد أفراد السلالة إلى غاية تجاوز الموارد الغذائية التي تتوفر عليها الطبيعة، التي كانت بخيلة في المكان وفي الغذاء وإذا لم يجد أمامه عائقا فعدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية ويتضاعف كل خمس وعشرين سنة تقريبا، بينما الموارد المعيشية تتزايد على أقصى تقدير وفق متتالية عددية.

واللافت في هذين العنصرين "المتتالية الهندسية السكانية" و"المتتالية الحساسية الغذائية" يمثلان القلب النابض لنظرية "مالتوس" وهي التي لاقت من الترحيب بقدر ما لاقت من الانتقادات. فمن جهة، كل من كارل ماركس Kos Lmarx و **فريدريك انجلز**، تحديا لأفكار مالتوس واعتبراها إعتداء على الإنسانية.

إن ما توصل إليه مالتوس من نتائج، حتى وإن كانت تحمل في طياتها بعض الحقائق، إلا أنها شديدة التشاؤم، قد كان عدد سكان العالم في زمن مالتوس حوالي مليار نسمة، وبعد قرنين أصبح عدد السكان ستة ملايير، بينما حسب مالتوس وبناء على متتاليتة الهندسية السكانية، فمن المفترض أن يضاهي هذا العدد حاليا إلى 256 مليار نسمة، وزيادة على ذلك فقد أهمل مالتوس قدرة التطور العلمي والتكنولوجيا على ابتكار طرق إنتاجية جديدة تسمح بزيادة المردودية[243].

لكن ما ذهب إليه مالتوس خلال دراسته للعلاقة بين النمو الديمغرافي والتزايد المهول لبعض السلوكات المعادية للمجتمع والمخالفة للقيم والقواعد القانونية، التي هي بدورها، حسب **مالتوس** ناتجة عن تفشي البطالة والحرمان الاجتماعي. وخير دليل حسب هذا الأخير هو ما حدث في دول

---

243 ضافرزهير، النظريات السكانية و انعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، مرجع سابق. ص. 71.

العالم التي تعرف في غالبيتها نموا ديمغرافيا كبيرا، وتتميز بالتالي بمستويات منخفضة للأجور مما يدفع بها إلى التخصص أساسا في الصناعات اليدوية أو تلك التي لا تتطلب مهارات تقنية عالية، وهذا ما يجعل سعر هذه المنتوجات قليل التكلفة.

إن طبيعة العمل في هذه البلدان هي وفرة العرض وقلة الطلب، مما يفسر كما ذكرنا مستويات الأجور المنخفضة، لكن تأثير الوضعية الديمغرافية على العمل في هذه البلدان، يمتد كذلك إلى البلدان التي لا تعاني من تزايد سكاني مرتفع، ويكون ذلك بطريقة مباشرة وبأحرى غير مباشرة: الأجور المنخفضة في البلدان السائرة في طريق النمو "والتي تعود بقدر كبير حسب المالتوسيون "إلى النمو الديمغرافي المرتفع"، تحفز الصادرات السلعية لهذه البلدان نحو البلدان المتطورة، مما يتسبب في إفلاس وغلق المصانع وتسريح العمال، أي في تزايد معدلات البطالة[244] وبالتالي بروز سلوكات مخالفة للقيم الثقافية والأخلاقية لذلك المجتمع.

المبحث الثالث: الجريمة والنوع الاجتماعي.

عرفت الدراسة حول الظاهرة الإجرامية وعلاقتها بالنوع الاجتماعي، اهتمام مجموعة من الباحثين بتحديد ما يمكن أن يحدثه عامل الجنس على استعدادات الفرد في الاتجاه نحو ممارسة الجريمة هذا من جهة، ومن جهة أخرى معرفة دور متغير كل من السن والوضعية العائلية .... في تحفيز السلوك الإجرامي أم العكس في علاقته دائما بجنس الأفراد.

1-الجريمة والجنس إشكالية العلاقة.

تعد دراسات الجريمة، شأنها شأن المنهجيات الأخرى في علم الاجتماع، تتجاهل النصف الآخر للمجتمع حتى عهد قريب، كان أنصار المدرسة النسوية على حق في نقدهم لعلم الجريمة الذي كان علما يتمحور حول الرجل وتختفي فيه النساء من كل التوجهات النظرية والبحوث التجريبية. ومنذ أوائل السبعينات من القرن الماضي، ظهرت أعمال مهمة للباحثين والباحثات في المدرسة النسوية،

244 مالتيوس، نظرة موجزة حول مبدأ السكان (A Summory View on the principale of population) أدمج فيها الانتقادات التي وجهها له غرماؤه سنة 1830.

لتوضيح أن الأعمال الاجرامية التي تشكل خرقا للقانون من جانب النساء، إنما تجري في سياقات تختلف عما يفعله الرجال[245].

من جملة الإشكاليات الكلاسيكية التي طرحت في إطار علم الإجرام، معرفة ما إذا كانت هناك علاقة بين الظاهرة الإجرامية والنوع (الرجل/ المرأة)، وقد أدى طرح هذه الإشكالية إلى ظهور العديد من الأعمال والدراسات العلمية التي تصدت لدراسة إجرام الرجال والنساء[246].

تعتبر دراسة العلاقة بين الجنس والإجرام من بين الأسئلة التقليدية لعلم الإجرام، والتي أفرزت في بداية القرن العشرين[247]، ومع ظهور وتطور الحركات النسائية التي كانت تنادي بالتحرر والمساواة بين الجنسين، سرعان ما انعكست هذه المطالب التحررية، وكذا النقاشات العلمية التي تمخضت عنها مجموعة من الأفكار والمشاريع البحثية [248] . ولقد شكل البحث في أسباب إجرام المرأة المحور الأساسي في اهتمامات علماء الإجرام الذين تركزت أبحاثهم حول العوامل البيولوجية[249].

من هنا يمكن القول، ما هو نصيب كل جنس في الإجرام وهل هذه العلاقة قارة أو متطورة؟ وهل توجد فروق بنيوية ما بين الإجرام النسوي وإجرام الرجل؟

2-حجم الجريمة والنوع الاجتماعي.

إن الدراسة المتعلقة بإجرام المرأة وإجرام الرجل توضح وجود اختلافات بين إجرام كل من الرجل والمرأة ليس فقط على مستوى الحجم فحسب أيضا في بنية الجريمة[250]. تؤكد الإحصاءات الجنائية وجود فرق هام ودائم بين إجرام المرأة والرجل. فهذا الأخير أكثر إجراما من المرأة، ويقدر البعض هذه النسبة مقارنة بالرجل من 1 إلى 7=1 إلى 10. وبصيغة أخرى إن إجرام الرجل يفوق

245 أنتوني غدنز، ترجمة فايز الصباغ، علم الاجتماع، مرجع سابق. ص.192.

246 محمد أحداف، مرجع سابق، ص.330.

247 Raymand Gassin Criminologie, Op Cit, p388

248 العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع العدد 35، منشورات رمسيس، 2008، ص13.

249 جعفر العلوي، في السلوك الإجرامي. "دراسة تحليلية لأهم النظريات في علم الإجرام في علاقته بالسياسة الجنائية. مرجع سابق،2010 ص. 84.

250 Raymand Gassin, Criminologie, Op Cit, p .388-389.

إجرام المرأة بخمسة أمثال، بل تصل حسب البعض إلى عشرة أمثال، وكيفما كانت هذه النسبة، فإن الثابت إحصائيا هو أن المرأة أقل إجراما من الرجال[251].

ففي مصر بلغت نسبة إجرام المرأة 4% من الإجرام الكلي، وذلك طبقا لإحصاء 1970. أما في فرنسا فقد بلغت 10% من حجم الإجرام الكلي، وإذا نظرنا إلى الإحصاءات الجنائية المنشورة بالولايات المتحدة الأمريكية فسيلاحظ إجرام الذكور يعادل عشرة أمثال إجراء النساء وأن 85% من القضايا التي تعرض على المحاكم هي إجرام الذكور. ومن جهة أخرى يلاحظ أن المرأة القروية أقل إجراما من المرأة الحضرية[252]، هذا يرجه إلى تداخل مجموعة من المحددات الاجتماعية والمجالية، فالحياة في المجال القروي ليس نفسها في المجال الحضري الذي يكرس للمرأة سياسة التحرر المساواة اجتماعيا واقتصاديا مع الرجل، هذا سوف يؤدي بالفعل إلى خروج المرأة كالرجل إلى الحياة الاجتماعية وما يرافقها من احتكاك يومي بمجموعة من المواقف، التي تؤدي في بعض الأحيان بالمرأة إلى الانحراف والجريمة.

انطلاقا من الإحصائيات التي توضح الفروق الكبيرة بين إجرام المرأة وإجرام الرجل، وهذا يرجع لمجموعة من الأسباب سواء تعلق الأمر بالدور الاجتماعي الذي تلعبه المرأة في المجتمع حيث تتميز الدول التي لا تعرف خروج المرأة للعمل بالشكل الدي يخرج به الرجل نسب منخفضة من الجريمة، لكن لحظ أن العكس ارتفاع نسبة جريمة المرأة في المجتمعات التي تعرف تكريس السياسة التحررية للمرأة ومساواتها اجتماعيا واقتصاديا مع الرجل.

3-بنية الجريمة والنوع.

يكشف واقع الظاهرة الإجرامية، عن اختلاف واضح في بنية الجريمة بين الرجل والمرأة، وأن نكون إزاء أحدهم هذا يعني أننا سنواجه نوعا محددا من الجريمة والسلوك الجانح. ويمكن في هذا الإطار نميز بين جرائم تتعلق بالمرأة؛ كجرائم قتل الوليد /الإجهاض، السحر والشعوذة والمساس بحرمة القبور، البغاء، السرقة في المحلات التجارية، بصيغة أخرى فإن المرأة تختص بارتكاب جرائم

---

[251] محمد الرازقي، عمل الإجرام والسياسة الجنائية، "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها" دار الكتاب الوطنية لبيا، الطبعة الثالثة، سنة 2004، ص 43.

[252] محمد أحداف، مرجع سابق، ص.332.

الدهاء والخداع. في حين أن الجرائم التي تتطلب تكوينا جسمانيا فناذرا ما يتم ارتكابها من طرف المرأة.[253]

وفي نفس المساق هناك أبحاث تميل إلى اعتبار طبيعة الجرائم يتجه نحو الاقتراب من جرائم الرجال في الحواضر الكبرى[254]، وهذا ما لمسنه من خلال إطلاع اليومي على المعطيات الإحصائية المتعلق بالجرائم المتعلقة بالإناث الذين صدر في حقهم أحكام جنائية، حيث تبين أن هناك تحول على مستوى نوع الجريمة بالنسبة لنساء إذ أصبحنا نعاين نساء معتقلات بسبب الإتجار في المخدرات، الضرب والجرح، النصب، تكوين عصابة إجرامية التي كانت في عهد قريب حكر على الذكور. إضافةً إلى هذا أيضاً المرأة أصبحت تتميز بحالة العود "التردد" على الجريمة كما هو الأمر بالنسبة للمرأة.

يتضح إذن أن الاختلافات بين إجرام المرأة وإجرام الرجل على مستوى حجم ونوع الجريمة تبقى نسبية، ولذلك لسببين:

أولها: عدم وجود معطيات إحصائية دقيقة (الإجرام الفعلي) توضح الإجرام الحقيقي لكلى الجنسين والمرأة على وجه الخصوص.

ثانيا: يتميز إجرام المرأة بطابع الإخفاء، نظرا لما ترتكبه من جرائم سواء يعاقب عليها القانون (الإجهاض، الشعوذة، الفساد...) ولكن لاتصل في مجمل الحالات إلى علم الشرطة وبالتالي المحكمة ولا يتم تضمنها بالإحصائيات الجنائية.

4- التفسيرات العلمية بخصوص اختلاف إجرام الرجال والنساء.

إذا كانت الدراسات التي تطرقت للعلاقة بين الجنسين وبين الظاهرة الإجرامية، قد أثبتت اختلافا واضحاً بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث الكم أو الكيف، فإن التساؤل المطروح يدور حول السبب الذي يقف وراء هذا الاختلاف؟ وإذا تجاوزنا الجدل الذي ثار حول

253 محمد أحداف، مرجع سابق، ص. 336.

254 جعفر العلوي، مرجع سابق، ص.85.

حقيقة هذا الاختلاف الكمي والنوعي بين إجرام الرجل والمرأة نجد هناك اتجاهين أساسين في تفسير هذا الاختلاف:

يعتمد الاتجاه الأول على الاختلاف البيولوجي أي الاختلاف في التكوين البدني والنفسي، فإذا نظرنا إلى أن تكوين المرأة أضعف بدنيا من الرجل دل ذلك على قلة إقدامها على ارتكاب جرائم العنف، وعلى التجائها إلى وسائل سهلة، إذا ما أقدمت على ارتكاب هذه النوعية من الجرائم مثل القتل بالسم.

ومن الناحية النفسية تعتبر التغيرات السيكولوجية التي تمر بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها والمرتبطة في الأصل بطبيعتها كأنثى، مثل الحمل والوضع والرضاعة وفترات الحيض، هذه التغيرات تقف وراء ارتكابها نوعية معينة من الجرائم. وما يمكن استخلاصه من استعراض الاتجاهات السابقة في تفسير اختلاف جرائم المرأة عن الرجل، هو أنه يجب عدم إغفال أي من الاعتبارات أو التفسيرات السابقة على سبيل الانفراد، فقد خلص الاتجاه الحديث إلى أن اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل يرجع في حقيقة الأمر إلى اختلاف التكوين البدني والنفسي لكل منهما، وفي نفس الوقت إلى طبيعة الظروف الاجتماعية التي تعيشها المرأة، والتي تحدد حجم الدور الذي تلعبه في المجتمع.[255]

كما حاول البعض تفسير اختلاف إجرام الرجل والمرأة، بعوامل بيولوجية والبعض الآخر حاول تفسيره باختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجنسين.

يعتقد بعض الباحثين[256]أن الإحصائيات المتعلقة بالإدانة وإجرام المرأة عموما، هي إحصائيات لا تكشف عن الحقيقة. فالمرأة ليست أقل إجراما من الرجل ولكن إجرامها أقل بروز للعيان، وهناك مظاهر كثيرة تؤيد هذا التفسير؛ فالمرأة غالبا ما ترتكب الجريمة في الخفاء كالبغاء والسحر والشعوذة والإجهاض، وبالتالي فجرائمها أقل حظوظا من زاوية قابليتها المشاهدة كشرط

255 سعداوي زهرة، الجنوسة والجريمة (المرأة ونوعية الجرائم المرتكبة في المجتمع (مجلة المنهل(مجلة الكترونية) العدد رقم 8 سنة 2010.ص2.

256 Filleule Renaud, Sociologie de la délinquance, Op cit, p.29.

لتضمينها في سجلات الإحصائيات الجنائية. وهناك من حاول تفسيرها بعوامل التكوين البيولوجي والنفسي للمرأة الذي لا يسمح لها بارتكاب الجريمة بنفس نسب ارتكابها من طرف الرجل، فهي تحتاج إلى استعداد وقدرة جسمانية معينة. ولكن لو كان هذا التفسير صحيحا، ما كنا في الواقع وفي بعض الدول إزاء تقارب نسب الجريمة بين الجنسين كما هو عليه الحال في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية، وما هو تفسير ارتفاع نسبة إجرام المرأة في المدن وانخفاضها في البوادي، فأكيد أن العامل البيولوجي ليس عاملا حاسما وشأنه تفسير حجم ذلك الاختلاف وقد حاول البعض الآخر مثل **سدرلاند** تفسير ذلك بالاستناد على العامل السوسيولوجي واختلاف وظائف كل منها داخل المجتمع. وهذا التفسير يتضمن حقا قسطا كبيرا من الصحة وهذا ما تؤكده المعطيات الإحصائية.[257]

ففي كل الحالات التي تواجه فيها المرأة نفس الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، التي يواجهها الرجل فإننا نشهد تقارباً في نسبة الإجرام. إن المجتمعات التي تتمتع فيها المرأة بقدر وافر من الحرية والمساواة تعرف ارتفاعا في أعداد الجريمة خلافا للمجتمعات التي لا تتمتع فيها المرأة بتلك الحرية.[258]

وفي هذا الإطار تعد الجرائم التي تشيع في أوساط النساء هي في أغلب الحالات أقرب إلى الجنح، وحالات انتهاك القانون البسيطة نسبيا، وتلخص إحدى **الدراسات التي أجريت من طرف(Flowers)سنة 1987** إلى أن أكثر النماذج الإجرام شيوعا في أوساط النساء في الغرب، تتراوح بين النشل والسرقة من المتاجر وجرائم الإساءة للنظام والآداب العامة، مثل السكر والبغاء، صحيح أن الفوارق الجنوسية في معدلات الجريمة قد تكون أقل مما تظهره الإحصائيات، بل إن إحدى الدراسات التي ظهرت منذ أكثر من نصف قرن **(Pollak) سنة 1950 ترى** أنه لا يجري التبلغ عن أكثرية الجرائم التي ترتكبها النساء، بحكم طابعها التقليدي الشائع الذي يضفي على جرائم النساء نوع من التغاضي والتساهل في بعض الأحيان.[259]

---

257 حسن الساعتي، مرجع سابق ص14.

258 حسن الساعاتي حول الاتجاه التكاملي في تفسير جرائم النساء، بدون طبعة، ص64.

259 مرجع سابق. ص193.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال مباحث هذا الفصل خلاصنا إلى الكيفية التي حظيت بها الدراسات المتعلقة بالأحياء الهامشية أو ما يسمى بفضاءات الجنوح باهتمام كبير من طرف رواد مدرسة شيكاغو خصوصا الذين اهتموا بالدراسات الأيكولوجية المجالية، وفي نفس السياق قمنا بالإشارة لأهم الدلالة المعرفية والسوسيولوجية على وجه الخصوص لمفهوم الأحياء الهامشية، وما يميز هذه الأحياء من خصائص سوسيواقتصادية وثقافية وإجرامية عن غيرها من الأحياء الأخرى.

وتناولنا الدور الذي يلعبه حجم النمو الديمغرافي في التأثير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد مما يساهم في بروز مجموعة من السلوكات التي لا تتوافق والنظم المتفق عليها اجتماعيا وقانونيا وذلك من خلال المقاربات التي اعتمدتها كل من المدرسة الجغرافي ونظرية مالتوس السكانية.

كما تمت الإشارة أيضاً خلال هذا الفصل لدور الجنس (النوع الاجتماعي) في الفروق من حيث حجم ونوع الجرائم المرتكبة، وتطرقنا لأهم المحددات التي تميز الجريمة عند الجنسين (الذكور والإناث) والعوامل التي يعزى لها وجود هوة كبيرة بين حجم الجريمة لدى الذكور مقابل نسبة ضعيفة من الجرائم لدى الإناث. وفي نفس الإطار أبرزنا أهمية الدور الاجتماعي لدى كل من الذكور والإناث في حجم ونوع الجريمة.

الفصل الثالث:
الإطار المكاني والمنهجي للأطروحة.

تقديم:

تعد دراسة موضوع السلوك الإجرامي من وجهة نظر سوسيولوجية، من الدراسات التي تحتاج نوع من المعرف المجالية والسوسيو_إقتصادية للمجال المدروس، من خلال هذا حاولنا خلال المبحث الأول من هذا الفصل التطرق لأهم النقط التي تهم مجال اشتغال أطروحتنا؛ سواء تعلق الأمر بالموقع الجغرافي أو المراحل التاريخية والمجالية التي مر منها مجال الأطروحة، هذا دون إغفال الخصاص الاقتصادية والاجتماعية لساكنة مدينة مكناس باعتباره مجال البحث.

كما تَشكلَ المبحث الثاني من الإجراءات المنهجية المتبعة خلال مراحل البحث؛ من جمع المعطيات إلى معالجتها إحصائيا.

المبحث الأول: مجال الدراسة "مدينة مكناس أنودجا".

1-مدينة مكناس بحث في الإسم:

تعود تسمية مدينة مكناس إلى قبيلة "مكانسة[260] التي استقرت خلال القرن العاشر الميلادي شمال وادي بوفكران، وقد تسمى من قبل" مكناسة الزيتون" وتعني المحارب بالأمازيغية بناها المولى إسماعيل عاصمة لمملكته، فقد ورد إسم مكناسة بنعوث وصفات مختلفة، حيث وضع إبن القاضي حول مكناس في سياق ترجمته لإبن عمه بقوله "وأما مكناسة الزيتون فبشر ذمة من أجدادنا سميت مكناس من باب تسمية المحل بالحال، لأن عندما نزلتها طائفة وهم من مكناسة سميت مكناس.(261) وتقع المدينة شمال شرق المملكة المغربية على بعد 140كلم شرق العاصمة الرباط، تنتمي لجهة فاس مكناس[262].

260 أكد ابن زيدان في هذا الصدد بين صيغتي مكناسة ومكناس "تسمى تارة مكناس وتارة مكناسة وهو أن الأول ملحوظ فيه اسم أكبر الحلين بها وهو جد القبيلة والثاني ماحظ فيه إسم القبيلة. (أنظر ابن زيدان إتحاف أعلام الناس بجمال حاضرة مكناة)

261 أحمد ابن القاضي، المنتقي المقصور على مأثر الخليفة المنصور، دراسة وتحقيق محمد رزق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع البيضاء،1986، ص33.

262 https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%B3.

2- حدود وموقع مجال اشتغال الأطروحة:

تنتمي عمالة مكناس إلى جهة فاس مكناس، تبلغ مساحتها 1786,30 كيلومتر مربع، كما تقع في ملتقى المحاور الطرقية الكبرى للمملكة المغربية من طرق وطنية وجهوية وطرق سيارة وخطوط السكك الحديدية، وتتواجد شمال المملكة المغربية على بعد 140 كلم شرق العاصمة الرباط و64 كلم غرب مدينة فاس، تحدها جغرافيا كل من أقاليم:

- سيدي قاسم في الشمال.
- سيدي سليمان في الشمال الغربي.
- مولاي يعقوب في الشمال الشرقي.
- الحاجب في الجنوب والجنوب الشرقي.
- الخميسات في الغرب[263].

وتوضح الخريطة أدناه معالم الحدود الجغرافية لمدينة مكناس وهي حدود المجال المدروس.

المصدر: https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons

263 Royaume de Maroc, Haut-Commissariat au Plan direction Régionale de Meknès, Monographie de la Région de Meknes-Fes .

أما على المستوى التاريخي عرفت مدينة مكناس تحولات وتطورات كبرى همت مختلف مناحي الحياة، هكذا يمكن رصد تلك التحولات من خلال مجموعة من مراحل:

3-المراحل التاريخية التي مر منها مجال الأطروحة:

أ-مكناس خلال العهد الإدريسي:

خلال هذا العهد كانت مكناس لاتزال عبارة عن حوائز متفرقة إلا أنه في هذا العصر أول ما ذكر هو تواريخ "ورزيغة" وما يتبت ذلك هو نقش إسمها على خمسة نقود إدريسية في تواريخ متفرقة، وهذا يدل على أن ورزيغة[264] كان بها معمل للنقود في هذا العصر، وبهذا تكون هي المركز الإداري لمنطقة مكناس الإدريسية[265].

ب- مكناس خلال عهد الدولة المرابطية:

في هذا العصر بدأت تنشأ المدينة، إذ أن المرابطين عملوا على تحصين الحواجز التي ظهرت مند القرن الرابع قبل الميلاد وقبل الفتح الإسلامي والتي ظهرت إبان العصر الإدريسي، ولقد نهج المرابطون سياسة التحصين إثر ظهور الخطر الموحدي، وتبعا لهذه السياسة تم بناء مدينة مكناس وأطلق عليها آنذاك اسم "تاجرارت" أو "تكرارت" وعن تأسيس هذه المدينة هناك من يرى أن تأسيسها كان على يد يوسف بن تاشفين' [(266)] فخلال هذه المرحلة، استقرت أقوام متعددة الأجناس ومنهم الأندلسيون الذين سكنو قرية الأندلس بتاورة وحارة بني مروان بورزيغة، ومنهم بربر صنهاجة المرابطين الذين سكنوا تاورة ومنهم أشراف الأشراف الأدارسة بورزيغة وعجوسة. الأمر الذي أدى إلى تعدد لغات ولهجات سكان المدينة في العهود الأولى من تأسيسها[(267)]

---

264 ويذكر البكري المنطقة في كتابه بلاد إفريقيا والمغرب بإسم مدينة ورزيغة ويصفها بأنها أهلة كثيرة المياه والتمار والخير. (أنظر محمد المنوني، مدائن مكناس المقدسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر).

265 محمد المنوني، مدائن مكناس المقدسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر الموحدين، ص184، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعلية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط سنة 1988، ص 208.

266 عبد الرحمان بن زيدان، نقلا عن الشريف الإدريسي، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس، مطابع أديال، الدار البيضاء، ط2، سنة 1990.

267 جمال حيمر، مكناس من التأسيس إلى مطلع العصر الحديث، دراسة في التاريخ السياسي والعمراني، ص. 182.

ج-المرحلة الاسماعيلية (نسبة إلى المولى اسماعيل)

وهي المرحلة التي تم تأسيسها بين واد بوفكران وواد سيدي علي أو منصور وقد شكل السور مصدر حصن لهذه المدينة، اتخذ السلطان مولاي إسماعيل قرار بنائها سنة 1672 لقد سعى باختيار معارضه المدينة عاصمة لفاس، رغم هذا لم تصبح المدينة عاصمة للمغرب إلا أقل من 50 سنة لأن فاس ستعود لها القوة السياسية سنة 1727. منذ نهاية القرن الثامن عشر تضاعفت التراجعات على المدينة لتعرف ركودا ملحوظا إلى حدود القرن العشرين. إن مدينة مكناس تم خلقها بإرادة الملك أو استعارة للغة ابن خلدون "لكل ملك مدينته " إلى حدود الفترة الاستعمارية، التي ستعيد المدينة نشاطها، كانت المدينة لا تعرف حركية تذكر. وفي نفس المساق يكفي أن نشير إلى أنه في سنة 1910 لم تكن ساكنة مكناس تتجاوز 3000 نسمة كلها في المدينة القديمة [268]

د-المرحلة الاستعمارية:

اختار المستعمر مدينة مكناس كمركز عسكري للمراقبة الترابية، يعد أمرا منطقيا للأجل كبح مقاومة قبائل الغرب وزمور وبني امحمد وابني أحسن وقبائل زرهون وكذلك مراقبة فاس وجهة الأطلس المتوسط. منذ 1912أصبحت مكناس مركز القرار الاستعماري على صعيد الجهة إذا تم ربط مكناس بواسطة السكة الحديدية مع القنيطرة، هذا الربط سيجلب معه تركز مؤسسات أخرى على التراب المدني لمدينة مكناس إذ أنه منذ 1916 ظهر تصميم جديد للمدينة يرسم كمكان استقرار التجهيزات والطرقات وغيرها. لقد ثم بناء طريق جديدة قادم من سلا نحو المدينة الجديدة من الجنوب. هذه الطريق هي التي ستحدد تمركز القاعدة الجوية والمحطة السككية.

في 1930 تم بناء طريق حديدي أخر من ميناء ليوطي نحو فاس. إن نهاية هذا المشروع مكنت من انطلاق المنطقة الصناعية. أما من الجهة الاخرى لواد بوفكران بدأ يظهر ملاح جديد لقد عرفت المدينة تزايد للساكنة اليهودية بشكل سريع تصل إلى9% من إجمالي من ساكنة مدينة مكناس سنة 1950.

[268] SDAU Meknès, Mai 2013.

لقد ساهم تيار اليد العاملة المستقدمة لأجل بناء المدينة الجديدة والبنيات التحتية في ارتفاع الكثافة السكانية في المدينة القديمة إذ تضاعفت ساكنتها في 1960 مرتين لتتضاعف ثلاث مرات خلال سنوات 1970 إذ وصل تعداد ساكنتها 85000 نسمة .أما من ناحية الضفة اليمنى لواد بوفكران بذات المدينة الجديدة في الامتداد، لقد ظهرت أحياء الفيلات على ضفاف واد بوفكران مع إطلالة على المدينة القديمة كما ظهر كدلك حي بليزانس، ويعد برج مولاي عمر أول حي صفحي، والدي فصل بشكل جيد مع المدينة الجديدة، جمع عمال المنطقة الصناعية .أما من الجهة الأخرى لضفة تضاعفت الكثافة بينما ظهرت أحياء جديدة في جوانب المدينة الإسماعيلية من قبيل: بني امحمد، الزيتون، اسباتا [269].

هـ-مرحلة الاستقلال:

لقد سجلت الفترة ما بين 1957/1982 تحولا كبيرا كنتيجة للاستقلال بعد إخلاء المدينة الجديدة وأحياء الملاح من غالبية الساكنة السابقة ستعرف المدينة. ركودا إلى حدود سنوات 1970 وهذا ما يفسر كون وضعية المدينة سنة 1982 لم تعرف سوى القليل من التغيرات مقارنة بسنوات 1970 يمكن تسجيل خلال هذه المرحلة امتلاك أحياء المدينة الجديدة وامتداد الأحياء القديمة وظهور أحياء صفيحية جديدة أو السكن العشوائي من قبل: سدي سعيد برج المشقوق، بني امحمد، اسباتا، أكدال، إضافة الى امتداد حي برج مولاي عمر نحو الجنوب الشرقي.

انطلاقا من سنوات 1970 ستجد مدينة مكناس نفسها في مفترق الطرق بسب النمو الديمغرافي والحضري المتزايد. إزاء هذه الوضعية ستظهر مخططات موجهة للتهيئة دون أن يكون لها أي أثر يذكر لأسباب مختلفة ندكر منها: مخطط 1970 الذي يعطي الضوء الأخضر لكي يطبق ومخطط ***M Pinseau** لسنة 1912 الذي يطبق إلا في سنة 2001.

---

[269] **SDAU Meknès, Mai 2013.**

*** ولد ميشيل بينسو Michel Pinseau في عام 1924، وتوفي في عام 1999.بعد تخرجه من مدرسة الفنون الجميلة في عام 1956، قام ببناء العديد من المباني السكنية والمكاتب، لا سيما في الشانزليزيه وفي Tignes. جلب لقاءه مع ملك المغرب الحسن الثاني في السبعينيات نقطة تحول في حياته المهنية: لأكثر من عشرين عامًا، كان مهندس الملك، وبناء المساكن الملكية (قصر أكادير)، والجامعات (إفران) والمباني الإدارية (العديد منها بالدار البيضاء) والإسكان الاجتماعي (بالرباط) وجناح المغرب لمعرض إشبيلية سنة 19.**

4-التطورات الحديثة التي عرفها مجال الأطروحة:

شهد مجال اشتغال أطروحتنا مجموعة من التحولات على مستوى المرفولوجية الاجتماعية والمجالية، خصوصا في الفترة الممتدة بين سنة 1982وسنة 2000، من بين هذه التطورات؛ ارتفاعا ديموغرافيا بسبب الهجرة اذ عرفت الأحياء الشعبية اتسعا سكانيا. وقصد معالجة الأمر جاءت السياسة الحضرية الجديدة لتشتغل على ثلاث محاور هي: امتصاص مدن الصفيح، توسيع التجزيئات السكنية وكذلك تحرير سوق العقار والسكن. لكن ما يهمنا نحن هنا هي التحولات التي شهدها المجال المكناسي، وبالتالي سنتوقف مند النقطة الخاصة بامتصاص مدن الصفيح وكذلك النقطة التي تمس التطورات المجالية والسكانية التي شهدها مجال اشتغال أطروحتنا.

بخصوص امتصاص مدن الصفيح تم على ثلاث مراحل: ابتدأت المرحلة الأولى من سنة 1980، هذه المرحلة فرضها تشبع الأحياء الشعبية القديمة وامتداد حي برج مولاي عمر في سنة 1982، كانت 70000 نسمة تقطن في أحياء الصفيح أي ما يعادل 20% من الساكنة الحضرية. كانت أهم الأحياء الصفيحية تتجلى في: برج مولاي عمر 6000 أسرة سدي بابا2350 اسرة وأخيرا كريان السعيدية 700 أسرة.

وفي 1992كانت 4500 أسرة تعيش في أحياء الصفيح أي ما يعادل 20000نسمة عندما ثم إطلاق عملية مرجان في 2004 مع برنامج مدن بدون صفيح ، ثم إعادة إسكان 7500 أسرة ،رغم الصراع اللامتناهي مع الصفيح يلاحظ أنه تقلص عدد الساكنة الصفيحية، لكن هذا النجاح ثم مقابل كلفة أخرى وهي تركز الكثافة السكانية في التجزيئات الموجهة لإعادة الإسكان وعدم كفاية التجهيزات والمرافق الاجتماعية [270].

5-التنظيم الاداري لمجال الأطروحة:

حسب التقطيع الترابي الجديد لعام 2015، تعد عمالة مكناس واحدة من تسع عمالات وأقاليم مكونة لجهة فاس-مكناس، تمتد على مساحة تقدر بحوالي 1986 كلم مربع، أي ما يعادل

270 المعطيات التي نوردها هنا مصدرها مخطط التهيئة الحضرية، المديرية الإقليمية لتهيئة الحضرية وسياسة المدينة لمدينة مكناس سنة 2013.

4,4% من إجمالي مساحة الجهة و0,3% من إجمالي مساحة المملكة على المستوى الاداري تنقسم عمالة مكناس إلى 21جماعة ترابية، منها 15جماعة قروية[271].

6-الخصائص الديمغرافية لمجال الأطروحة:

بلغ عدد سكان عمالة مكناس، حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، ما مجموعه 835695 نسمة، أي ما يعادل 19,7%من مجموع ساكنة جهة فاس-مكناس و2,5 %من مجموع سكان المملكة المغربية. عرفت ساكنة مكناس نموا متوسطا خلال العشرية الأخيرة، حيث انتقل عدد السكان من 715285 نسمة سنة 2004 إلى 835695 نسمة مسجلا بذلك زيادة عددية قدرها 120410 بمعدل سنوي بلغ1,6% مقابل 0,9 1,3% على التوالي على الصعيد ين الجهوي والوطني.

- الكثافة السكانية:

بلغ معدل الكثافة السكانية لعمالة مكناس خلال سنة 2014 حولي 467,9 نسمة في كلم، وهي كثافة مرتفعة جدا، إذ ما يقارب أربعة أضعاف الكثافة السكانية المسجلة على صعيد الجهة (105,7) وعشرة أضعافها على الصعيد الوطني (47,6).

- نسبة التمدن:

حسب نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، فقد بلغت نسبة التمدن بعمالة مكناس 82,3 %حيث تم إحصاء ما مجموعه 687575 نسمة من ساكنة عمالة مكناس بالوسط الحضري،148120 نسمة بالوسط القروي، ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة إضافة إلى النمو الديمغرافي بتوسع المدار الحضري للعمالة. من هنا يتضح أن عمالة مكناس تتميز بنسبة تمدن جد مرتفعة (82,3%) مقارنة مع جهة فاس-مكناس،(60,5%) وأيضا على الصعيد الوطني (60,4%)،وتجدر الاشارة إلى ان هذه النسبة قد سجلت زيادة بسيطة بين الإحصائيين الأخيرين 2004-2014 بحيث انتقلت من 80,3% إلى 82,3% على مستوى عمالة مكناس، أي بفارق نقطتين

271 المندوبية السامية للتخطيط المديرية الإقليمية مكناس، منوغر افية عمالة مكناس، سنة 2018، ص15.

فقط، فيما عرفت تطورا ملحوظا على صعيد الجهة بزيادة 4,5 نقطة وكذا على الصعيد الوطني بزيادة 5,3 نقطة.[272]

- البنية السكانية:

تتميز عمالة مكناس، على غرار الجهة التي تنتمي إليها ببنية سكانية فتية وشابة كما يتضح من خلال قراءة المعطيات التالية:

-17,3% من مجموع ساكنة عمالة مكناس تقل أعمارهم عن 10 سنوات، مقابل على التوالي 18,8% و19,2% على المستوى الجهوي والوطني.

-25,4% تتراوح أعمارهم بين 10 عشر سنوات و24 سنة مقابل 27,4% على مستوى جهة فاس-مكناس و27% على المستوى الوطني.

-50,6% من السكان تقل أعمارهم عن 30 سنة مقابل على التوالي 54,4% و54,5% على المستوى الجهوي والوطني.

-الساكنة التي يبلغ عمرها 60 سنة فما فوق تمثل 10,3% من مجموع ساكنة عمالة مكناس مقابل 9,6% على مستوى جهة فاس-مكناس و9,5% على المستوى الوطني[273].

7-الخصائص السوسيو- اقتصادية لمجال الأطروحة:

بناء على نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، يلاحظ أن طبيعة المستوى التعليمي للمجال الترابي لمدينة مكناس جاء على الشكل التالي:

- 25,3% من مجموع السكان البالغين من العمر 10 سنوات فما فوق بعمالة مكناس، لم يتلقوا أي تعليم مقابل 34,6% على صعيد الجهة.
- 1,3% من السكان لم يتجاوزوا التعليم الأولي مقابل 1,6% على مستوى جهة فاس-مكناس.
- 28% من السكان يتوفرون على مستوى تعليمي ابتدائي مقابل 27,4% بالجهة.

272 تجدر الاشارة أن المعطيات الواردة في هذا الصدد تم اعتمادها من منوغرافية مدينة مكناس، سنة 2018.

273المندوبية السامية للتخطيط المديرية الإقليمية مكناس، منوغرافية مكناس، سنة 2018، ص21.

- 20,3% لديهم مستوى ثانوي إعدادي، بلغت هذه النسبة 17,6% على صعيد الجهة.
- 15,3% لديهم المستوى الثانوي التأهيلي مقابل فقط 11,4% بالنسبة للجهة.
- **9,8**% فقط تمكنوا من ولوج أطوار التعليم العالي على صعيد عمالة مكناس مقابل فقط 7,5% على الصعيد الجهوي.

- حسب معدل النشاط:

حسب نتائج البحث الوطني حول التشغيل لسنة 2017، بلغ معدل النشاط لدى ساكنة عمالة مكناس41,2% بزيادة قدرها 1,2 نقطة مئوية مقارنة مع سنة 2016، يبقى هذا المعدل أقل من المعدل المسجل سواء على المستوى الجهة 43,6% أو على المستوى الوطني 46,7%.

حسب وسط الإقامة يلاحظ ان معدل النشاط بالوسط القروي يفوق مثيله المسجل بالوسط الحضري سواء تعلق الأمر بعمالة مكناس (47,6% مقابل 40%) أو الجهة (53,7% مقابل 37,7%) أو بالبلاد ككل (54,1% مقابل 42,4%).

- معدل البطالة:

عرف معدل البطالة بعمالة مكناس ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2016 و2017 حيث انتقل من 14,6% إلى 17,1% أي بزيادة 2,5 نقطة مئوية. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع هذا المعدل بالوسط الحضري بـ 3 نقط مئوية مقابل انخفاض بالوسط القروي بـ 0,9 نقطة مئوية. وتجدر الإشارة إلى أن البطالة ظاهرة حضرية بامتياز حيث أن معدل البطالة المسجل لدى الساكنة الحضرية يفوق بكثير نظيره لدى السكان القرويين، سواء على صعيد عمالة مكناس (18,8% مقابل 9,3%) أو جهة فاس-مكناس (15% مقابل 3%) أو المغرب 14,7% مقابل 4%) وذلك خلال سنة 2017. وهذا ما يسبب حالة من الإحباط لدى الشباب، مما يتجه البعض منهم إلى الجريمة والانحراف[274].

274 منوغرافية عمالة مكناس لسنة، 2018، ص32.

- **مقاربة الفقر من خلال المجال المدروس:**

تتم مقاربة ظاهر الفقر من خلال مؤشرين رئيسيين هما معدل الفقر ومعدل الهشاشة:

- معدل الفقر هو نسبة عدد السكان الذين تكون نفقاتهم الاستهلاكية دون عتبة الفقر (4667 درهم للشخص في السنة بالوسط الحضري و4312 درهم بالوسط القروي) إلى مجموع السكان.
- معدل الهشاشة هو نسبة السكان الذين تتعدى نفقاتهم الاستهلاكية عتبة الفقر دون أن تتجاوز 1,5% من هذه العتبة.

بلغ معدل الفقر على مستوى عمالة مكناس 2,6% وهو معدل منخفض جدا مقارنة مع نظيره بجهة فاس-مكناس الدي بلغ 5,1%، ويختلف هذا المعدل حسب وسط الإقامة إذ تظل نسبة الفقر مرتفعة جدا بالوسط القروي (7,9% بالعمالة و10,2% بالجهة) مما هي عليه بالوسط الحضري (1,5% بالعمالة و1,9% بالجهة)

- **ظروف السكن بالمجال المدروس:**

من خلال قراءة نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014، وبدراسة توزيع الأسر بعمالة مكناس حسب نوع المسكن وحسب وسط الإقامة، يمكن الخروج بالملاحظات التالية:

- في الوسط الحضري: هناك انتشار كبير للمساكن من نوع الدار المغربية التي تقطنها نسبة هامة من الأسر المغربية تفوق 70% سواء على صعيد العمالة أو الجهة أو المغرب ككل، تليها المساكن من نوع الشقة في عمارة التي بلغت نسب الأسر القاطنة بها 16,7% من أسر عمالة مكناس و18,2 %على الصعيد الجهوي و17,5% على الصعيد الوطني، ثم المساكن من نوع فيلا أو طابق فيلا التي تنتشر بنسب متقاربة بين مكناس والجهة والمغرب (حوالي 4%)،
- في الوسط القروي: على صعيد عمالة مكناس هناك انتشار هام للدور المغربية، حيث بلغت نسب الاسر القاطنة بهذا النوع من المساكن 50,3% تليها المساكن القروية بنسبة

40,3% من الأسر، أما على الصعيدين الجهوي والوطني فإن المساكن القروية هي التي تحتل المركز الأول بنسبتي أسر بلغتا 67,1% و64,1% على التوالي، ثم تأتي الدور المغربية في المركز الثاني بنسبة27,7 % إلى الصعيد الجهوي و30,7% على الصعيد الوطني.

- يلاحظ أيضا أن عمالة مكناس لازالت تعاني من تواجد مساكن بدائية او دور صفيح خاصة بالوسط القروي (6,3%) وهي نسبة أكبر من تلك المسجلة في الجهة وفي المغرب.

- الصحة في المجال المدروس:

يعتبر القطاع الصحي جزء لا يتجزأ من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تعتبر مكون أساسي ومرادف للتنمية الإنسانية وشرطا ضروريا لها. حيث توجد علاقة وطيدة بين التنمية والصحة، فالصحة مرتبطة بالإنسان الذي هو منطلق التنمية وغايتها. عرف المغرب في العقدين الأخرين مجموعة من الأوراش الإصلاحية (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)، ومن بينها تحديث بعض السياسات الاجتماعية وعلى لرأسها تحديث المنظومة الصحية التي كان لها أثر إيجابي على صحة الساكنة من خلال مجموعة من المكتسبات المرتبطة بقطاع الصحة وأهمها التحكم في النمو الديمغرافي وتزايد متوسط العمر عند الولادة وتسريع خفض وفيات الأمهات والأطفال، فضلا عن القضاء على العديد من الأمراض الفتاكة.

تجدر الإشارة إلى أن عمالة مكناس رغم توفرها على عدد أقل من المستشفيات العمومية (4 من أصل 20 بالجهة)، إلا أن الطاقة الاستيعابية لهذه الأخيرة تمثل حوالي 31,6% من الطاقة الاستيعابية للمتشفيات العمومية بالجهة، غير أن نسبة العمالة من المراكز الصحية الأخرى ذات الأسرة تبقى ضعيفة (13,6% من المراكز الحضرية الصحية ذات الأسرة و8,8% من المراكز القروية الجماعية ذات الأسرة) أما المستوصفات القروية فهي بدورها لا تمثل سوى 12,4% على الصعيد الجهوي[275].

275 النشرة الإحصائية لعمالة مكناس 2017.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للأطروحة.

1- التذكير بأسئلة وفرضيات الأطروحة.

1-1-التذكير بأسئلة الأطروحة.

أ. أسئلة حول أهم المتغيرات التي تساهم في التوزيع الغير متكافئ للجريمة – كماً ونوعاً- داخل المجالي الحضري والقروي:

1- هل هناك فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي تعزى للمتغيرات (الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة)؟

2- على أي أساس يمكن تفسير الاختلاف بين المجال الحضري والمجال القروي، من حيث نوع وحجم الجريمة؟

ب. أسئلة حول توزيع الجريمة بالمجال الحضري (الأحياء بالمفهوم الإجرائي)، أي الخصائص المجالية، التاريخية والسوسيوثقافية المتحكمة في نوع وحجم الجريمة بين الأحياء.

1- ماهي الخصائص الإجرامية لأفراد هذه الأحياء وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، درجة خطورة الجريمة)؟

2- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

3- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

4-ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في خصائص الأفراد الإجرامية وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، الجنس، درجة خطورة الجريمة)؟

ج- أسئلة حول العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة.

1- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث الخصائص العمرية والمهنية والوضعية العائلية تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

2- هل توجد فروق من حيث طبيعة وحجم الجريمة تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

د-أسئلة حول دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في السلوك الإجرامي، وكذا العوامل المساهمة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

1- كيف يمكن اعتبار العامل الاقتصادي مدخلاً لتفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (المهنة، دخل الأسرة، طبيعة حيازة السكن مجال اشتغال الإخوة)؟

2- كيف يمكن تفسير الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح انطلاقاً من العوامل الاجتماعية، وفقاُ للمتغيرات (الوضعية العائلية، وضعية الأبوين، تماسك الأسرة، المستوى الدراسي)

3- ماهي خصائص الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (أسباب النزعات، درجة تكرار الجريمة، دوافع الجريمة)؟

4- ما هي العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (بنية الأسرة، مستوى العيش، التاريخ الإجرامي للعائلة أو شجرة العائلة بمفهوم علم الإجرام)؟

هـ-أسئلة حول العوامل والأسباب والدو افع، التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا.

1- كيف يمكن تفسير الاختلافات بين الذكور والإناث بخصوص طبيعة وحجم الجريمة؟

2- كيفية يمكن استثمار متغير السن بين (الذكور والإناث) باعتباره محفزا أو معيقا لارتكاب الجريمة وتحديد طبيعتها؟

3- ما هي العوامل المتدخلة في درجة الخطورة بين الذكور والإناث وتأثيرها على المسار الإجرامي؟

1-2- التذكير بفرضيات الأطروحة:

1-2-1-الفرضية العامة.

- يعتبر المجال(الحضري/القروي) والمحددات السوسيو اقتصادية والديمغرافية[276] وكذا عامل النوع، من المتغيرات الأساسية في تَغَيُّر طبيعة وحجم الجريمة.

1-2-2-الفرضيات الفرعية أو الجزئية:

يتم انتاج الفروض أو الفرضيات الجزئية من طرف الباحث إما بطريقة استنباطية من النظريات، أو استقرائيا بواسطة الملاحظات المباشرة[277]، من هذا المنطلق يمكن القول أن فرضيات أطروحتنا تأسست انطلاقا من تراكم القراءات المتكررة حول الموضوع، وكذا من الملاحظات الاستكشافية النابعة من ميدان العمل اليومي مع المؤسسات السجنية.

أ-الفرضية الجزئية الاولى:

توجد فروق بين المجال الحضري والمجال القروي من حيث طبيعة وحجم الجريمة.

ب- الفرضية الجزئية الثانية:

هناك فروق بين التجمعات السكانية (الأحياء) داخل المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة، التي قد تعزى لتاريخ الحي الإجرامي.

ج-الفرضية الجزئية الثالثة:

كلما كان المجال الجغرافي (التجمع السكاني) يعرف كثافة سكانية، إلا وكانت نسبة الجريمة فيه مرتفعة.

---

[276] أنظر في هذا الصدد: عبد الكريم القنبعي الإدريسي، الديموغرافيا من تأسيس المفهوم إلى توليفات العلم، مرجع سابق، ص 30.

[277] فرانكفورت. ناشميازو ناسميازدافيد، ترجمة ليلى الطويل، طرائق البحث، مرجع سابق. ص 76.

د-الفرضية الجزئية الرابعة:

هناك علاقة بين الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي للأفراد

ه-الفرضية الجزئية الخامسة:

هناك فروق بين الذكوروالإناث من حيث نوعية وحجم الجريمة؛ العوامل التي ترجع إليها أوجه التشابه والاختلاف بين إجرام الرجال والنساء التي حين توفرها تؤدي بالشخص إلى الجنوح أو تكبحه عنه.

2- منهج الأطروحة:

اعتمدت الأطروحة في دراستها على المنهج الإحصائي الوصفي الاستدلالي، باعتباره المنهج المناسب الذي نطمح من خلاله الإجابة على تساؤلات الأطروحة لتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الباحث، وذلك بوصف وتحليل وتفسير الظاهرة موضوع البحث، والتعرف على أهم الخصائص الإجرامية للمجال المدروس ومعرفة العوامل المتداخلة والمتحكمة في توزيع الجريمة.

يعتبر المنهج الإحصائي الوصفي الاستدلالي فرع من الدراسات الرياضية الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها، وتبويبها، وعرضها عن طريق جدول، أو بيانيا، ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص النتائج بشأنها والعمل على تفسيرها" فهو يستخدم البيانات الرقمية لأجل الاستدلال بها على وجود العلاقات بين الظواهر أو انتفائها، ولا يكتفي بذلك بل يعمل على تعميم ما توصل إليه من نتائج معتمدا على خطوات منظمة ووسائل متعددة[278] .

[278] عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005، ص.221.

3-عينة الأطروحة:

تعد العينة جزء من المجتمع يتم اختيارها وفق قواعد خاصة بحيث تكون العينة المسحوبة ممثلة قدر الإمكان لمجتمع الدراسة.[279] وتعتبر العينة تمثيلية إذا حقق تحليل وحدات المعاينة نتائج مشابهة لتلك التي سيتم الحصول عليها عند المجتمع الإحصائي الكلي.[280]

ولأجل تحقيق تمثيلية موضوعية، يلجأ الباحث إلى تحديد المنهجية التي سيتم بها انتقاء العناصر المكونة لعينة الدراسة وعزلها عن المجتمع المستهدف من الدراسة، حتى تتناسب وطبيعة البحث، خاصة إذا تعلق الأمر بالبحث في مجال الجريمة وما يشوبها من صعوبة في الحصول على نسبة الإحصاء الكلي[281] (الإجرام الفعلي)، من هنا وجدنا انفسنا نتعامل مع عينة تخص الأفراد الدين أقدموا على خرق القاعدة القانونية وينتمون إلى مجال الدراسة ،حيث تمت متابعتهم من طرف المحكمة الابتدائية والاستئنافية بمدينة مكناس.

وبناء عليه، فإن عينة بحثنا لا تخرج عن دائرة **العينة العمدية*** التي تندرج ضمن فئة العينات **غير الاحتمالية**، حيث مكنتنا من الحصول على أفراد لا نعرفهم ولا تربطنا بهم أية علاقة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعطيات تخص الأفراد الدين عرضت قضاياهم على المحكمتين السالفة الذكر بمكناس وتضم جميع المخالفات والجنح والجنايات بقاعدة البيانات الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، كما **اعتمدنا على عينة مكونة من ثلاثة أحياء**، باعتبارها **بقع ساخنة من الناحية الإجرامية**، هذا فيما يخص الجانب الكمي، **أما الجانب الكيفي من**

---

279 محمد عبد العالي النعيمي، طرق ومناهج البحث العلمي، الوراقة لنشر والتوزيع، سنة 2015. ص 73.

280. شافا فر انكفورت ناشيمازودافيدناشيمار، مرجع سابق، ص189-190.

281 لقياس الظاهرة الإجرامية، يقوم علماء الإجرام بالتمييز إحصائيات بين ثلاثة مستويات للإحصاء الجنائي: الشرطة- المحاكم- المؤسسات العقابية. وبالنظر إلى الصعوبات العلمية للحصول على الإجرام الفعلي لظاهرة الإجرامية. فإن مجموعة من الباحثون اتفقوا على أن المعطيات التي تصدرها الشرطة باعتبارها المستقبل الأول للفعل الإجرامي، لا تعكس في و اقع الأمر سوى حجم نشاط الشرطة في مجال مكافحة الجريمة، وبالتالي تكون قريبة من الإجرام الظاهر وبعيدة عن الإجرام الخفي أو الإجرام الفعلي. أنظر محمد أحداف، علم الإجرام، "النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي" مرجع سابق، سنة 2010.ص83.

* ويكون اختيار هذا النوع من العينات على أساس حر من قبل الباحث وحسب طبيعة بحثه، بحيث يحقق هذا الاختيار هدف الدراسة، وتعتبر العينات العمدية عينات غنية بالمعلومات من أجل الدراسة المتعمقة للموقف أو الظاهرة دونما الرغبة أو الحاجة في التعميم (أنظر في هذا الصدد عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، الباروري لنشر والتوزيع الجز ائر سنة 2008.ص.25.)

الأطروحة، قمنا بإجراء مقابلات مع معتقلي المؤسسات السجنية (ذكور واناث)، خاصة الأفراد الذين عرفوا تردداً على الجريمة، والذين ينتمون إلى بعض الأحياء المعروف بالجريمة، وذلك **من أجل التعرف على الدوافع السوسو اقتصادية وكذا دور الوسط في تحديد المسار الإجرامي الأفراد**. وبالتالي إعطاء مصداقية للمعطيات الإحصائية المضمنة في قائمة البيانات الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج التي تم اعتمادها.

إن لهذا **الاختيار مبرراته**، من ناحية توفر لنا العينة الأساسية لبحثنا الخاصة بالأفراد الذين ارتكبوا جنحا وجنايات الخصائص التي نبحث عنها ونستهدفها بالدراسة وكذلك إمكانية المقارنة مع باقي المناطق والأحياء الأخرى.

أما من ناحية أخرى، تقدم لنا العينة التي اقتصرت على الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا، إمكانية التعمق في بعض العناصر السوسيو اقتصادية داخل هذه الأحياء، وكذا معرفة تأثير دور الوسط، وكذا الكثافة السكانية في حجم ونوع الجريمة، على اعتبار أن المجال "الحي" نولي له أهمية بالغة في بحثنا، هذا من جهة.

ومن جهة، أخرى يمكن تبرير استخدام **العينة العمدية الغير الاحتمالية** في أطروحتنا عندما يصعب تعريف المجتمع الإحصائي بدقة، أو في حال عدم توفر قائمة بمجتمع المعاينة[282]، فعلى سبيل المثال لا الحصر لا توجد قائمة تضم أسماء المدمنين على المخدرات أو السكان الغير القانونين في بلد ما.

4-وصف عينة الأطروحة.

بعدما تم التطرق لحيثيات اختيار العينة، سوف نعمل على وصفها، تتكون عينة أطروحتنا من5166 فرد أُصدرت في حقهم مقررات قطعية تقضي بالسجن من طرف المحكمة الابتدائية والاستئنافية بمكناس، مثل عدد الذكور 4969 فرداً ومثل عدد الإناث 197 من مجموع العينة، **هذا**

[282] شافا فر انكفورت ناشيماز و دافيد ناشيمار، مرجع سابق، ص.191.

فيما يخص المعطيات التي تم الحصول عليها بالسجن المحلي تولال 3/2*، كما اعتمدنا على عينة ثانية تتكون من 300 فرد تخص أفراد الأحياء التي تعتبر بقعاً ساخنة إجراميا من داخل المدينة، تتوزع بين الذكور والاناث، تم الحصول عليها من بين معتقلي المؤسستين السجنيتين، عن طريق الاستمارة، هذا دون نسيان عينة المقبلات التي تتكون من 40 فرد موزعة بين الذكور والإناث كدلك.

قبل البدء في وصف عينة الدراسة، وجب الإشارة والتذكير. أن هذه المعطيات تخص ثلاث مجموعات من العينة.

-**المجموعة الأولى:** تخص كل معتقلين سنة 2014[283] الذين تمت إدانتهم من طرف محاكم مدينة مكناس، وتم إيداعهم بالسجن المحلي تولال2 \3.

-**المجموعة الثانية:** تخص أفراد الأحياء التي تعرف نشاطا إجرامياً، حيث تم ملئ 300 استمارة، من أجل الحصول على معطيات سوسيو- اقتصادية لم يتم العثور عليها من داخل الأحكام الجنائية المضمنة بقاعدة البيانات الخاصة بالمندوبية العمة للإدارة السجون وإعادة الادماج.

-**المجموعة الثالثة:** تتعلق بالأفراد التي تمت مقابلتهم (ذكور وإناث احداث وراشدين) من أجل الحصول على معطيات كيفية قصد التعرف العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي للأفراد.

*** تجدر الإشارة أن إعتماد مؤسسة السجن المحلي تولال 2 وتولال 3 في المعطيات الإحصائية، ولم يتم اعتماد تولال 1 لكون السجن المحلي تولال 3/2 يستقبل المعتقلين الجدد القادمين من مجال مكناس والمجالات المجاور له. في حين السجن المحلي تولال 1 يستقبل المعتقلين المرحلين من مدن أخرى وليس مكناس.**

283 لقد تم اعتماد سنة 2014 على اعتبار، أن هناك مجموعة المعطيات المرتبطة بحجم الكثافة السكانية بأحياء المجال المدروس التي تم الحصول عليها بقاعدة البيانات الخاصة بالمندوبية السامية لتخطيط الخاصة بالإحصاء العام لسكن والسكنى لسنة 2014.

1-4-توزيع أفراد عينة المجموعة الأولى.

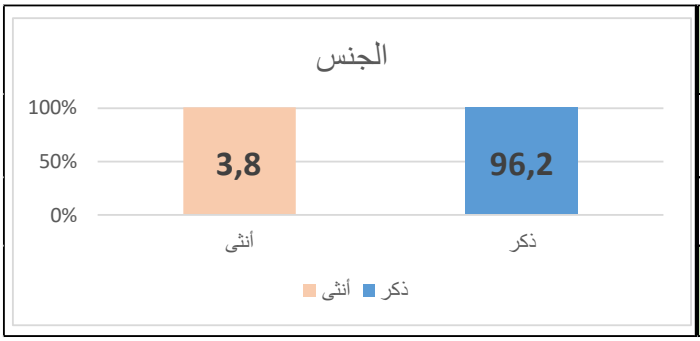

الجنس	العدد	النسبة%
أنثى	197	3,8
ذكر	4969	96,2
المجموع	5166	100,0

الجدول رقم1 : توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الجنس.

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الجدول أعلاه، تتوزع عينة الدراسة التي ارتكبت جرائم يعاقب عليها القانون، سواء كانوا أحداث أو بالغين، ما مجموعه 5166، وتتوزع بين فئة الذكور والاناث، إذ بلغ عدد **الذكور** 4969 فرداً بنسبة وصلت الى **96,2%**، أما **فئة الإناث** وصل عددهم 197 فرداً بنسبة تقدر**3,8%**، كما هو مبين في الرسم البياني أعلاه:

الجدول رقم 2: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الفئات العمرية.

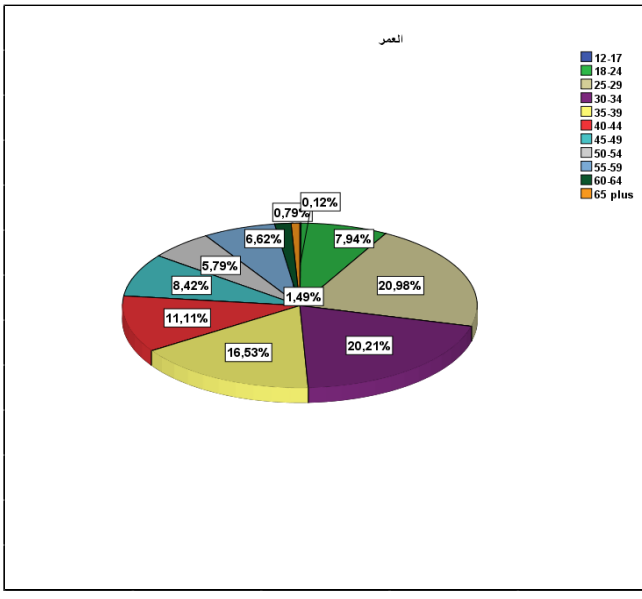

العمر	العدد	النسبة%
12-17	6	,1
18-24	8	7,9
25-29	1084	21,0
30-34	1044	20,2
35-39	854	16,5
40-44	574	11,1
45-49	435	8,4
50-54	299	6
55-59	342	6,6
60-64	77	1,4
65 plus	41	1
المجموع	5166,0	100,0

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال توزيع عينة الدراسة أن هناك فئتين عمريتين تعرفان نزوعاً نحو الجريمة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى وهي فئة (25-29) وفئة (30-34)، في حين نجد باقي الفئات العمرية مرتبة بشكل ترتيبي، أي كلما تقدم أفراد عينة الدراسة في السن كلما قل الارتباط بالأفعال الإجرامية.

الجدول رقم 3: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير الوضعية العائلية.

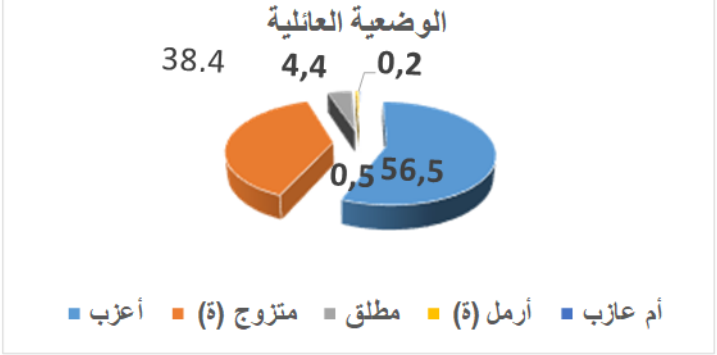

الوضعية العائلية	العدد	النسبة%
أعزب	2919	56,5
متزوج (ة)	1986	38,4
مطلق	226	4,4
أرمل (ة)	26	0,5
أم عازب	9	0,2
المجموع	5166	100

المصدر: البحث الميداني.

نلاحظ من خلال الجدول الذي يعمل على توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية العائلية، أن فئة العزاب هي التي تتصدر أعلى نسبة من حيث الإقدام على السلوك الاجرامي بعدد 2919فرداً بنسبة تمثيلية بلغت 56,50%، في حين تأتي فئة المتزوجين في المرتبة الثانية بعدد 1889 فرد وبنسبة تمثيلية وصلت 38.04%، كما بلغت فئة المطلقين 226 فردا بنسبة 4.4%، في حين سجلت فئة الأرامل 26فرداً بنسبة 0.5%، وفي الأخير تأتي فئة الأمهات العزبات ممثلة بـ 9 أفراد بنسبة بلغت 0,2 %.

الجدول رقم 4: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المهنة.

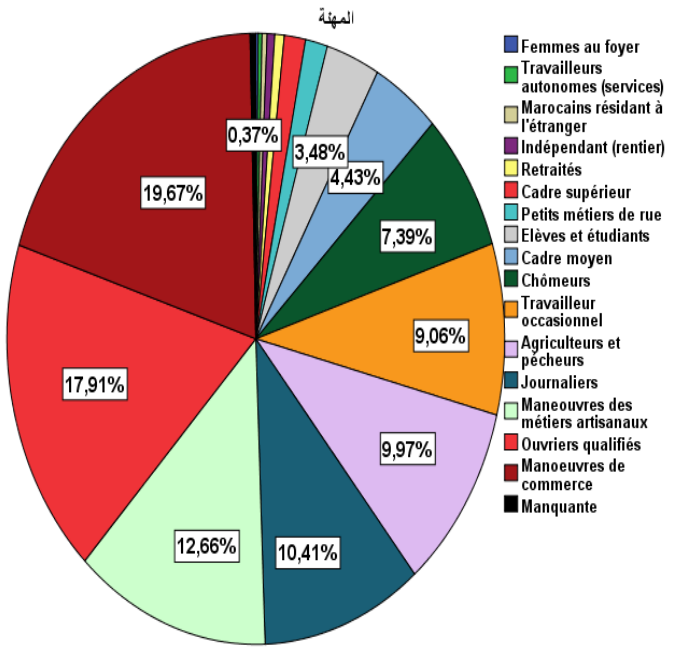

المهن	الجنس		المجموع
	أنثى	ذكر	
Journaliers	26	512	538
Petits métiers de rue	0	74	74
Travailleur occasionnel	25	443	468
Travailleurs autonomes (services)	0	13	13
Manouvres des métiers artisanaux	15	639	654
Manœuvres de commerce	6	1010	1016
Agriculteurs et pêcheurs	0	515	515
Ouvriers qualifiés	10	915	925
Cadre moyen	8	221	229
Cadre supérieur	3	68	71
Retraités	0	32	32
Femmes au foyer	8	0	8
Marocains résidant à l'étranger	2	15	17
Indépendant (rentier)	2	23	25
Elèves et étudiants	2	178	180
Chômeurs	88	294	382
المجموع	195	4952	5147

المصدر: البحث الميداني.

اعتماداً على الجدول أعلاه يلاحظ أن الأفراد الذين يمتهنون الحرف البسيط والغير مهيكلة، كالباعة المتجولين والحرفين والبناء وفئة العاطلين، هم الأكثر خرقا للقاعدة القانونية بأعداد تراوح بين 1010 و915و639 و515 فرداً، هذا بخصوص الذكور.

أما فيما يخص **الإناث** الذين ارتكبن أفعال مخالفة للقانون، أغلبهن لا يزاولون أي مهنة أو مهن تتميز بعدم الاستقرار، فأغلبهن يمتهن حرف الخياطة أو بدون مهنة أو ربت بيت، كما يدعون خلال الاستنطاق من طرف الشرطة. وهذا يتضح بشكل أكثر من خلال النسب المئوية المعروضة في المبيان أعلاه.

الجدول رقم 5: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير المستوى الدراسي.

الجنس	المستوى الدراسي					المجموع
	بدون	ابتدائي	إعدادي	ثانوي	جامعي	
أنثى	76	80	1	25	15	197
ذكر	920	3305	25	596	122	4968
المجموع	996	3385	26	621	137	5165

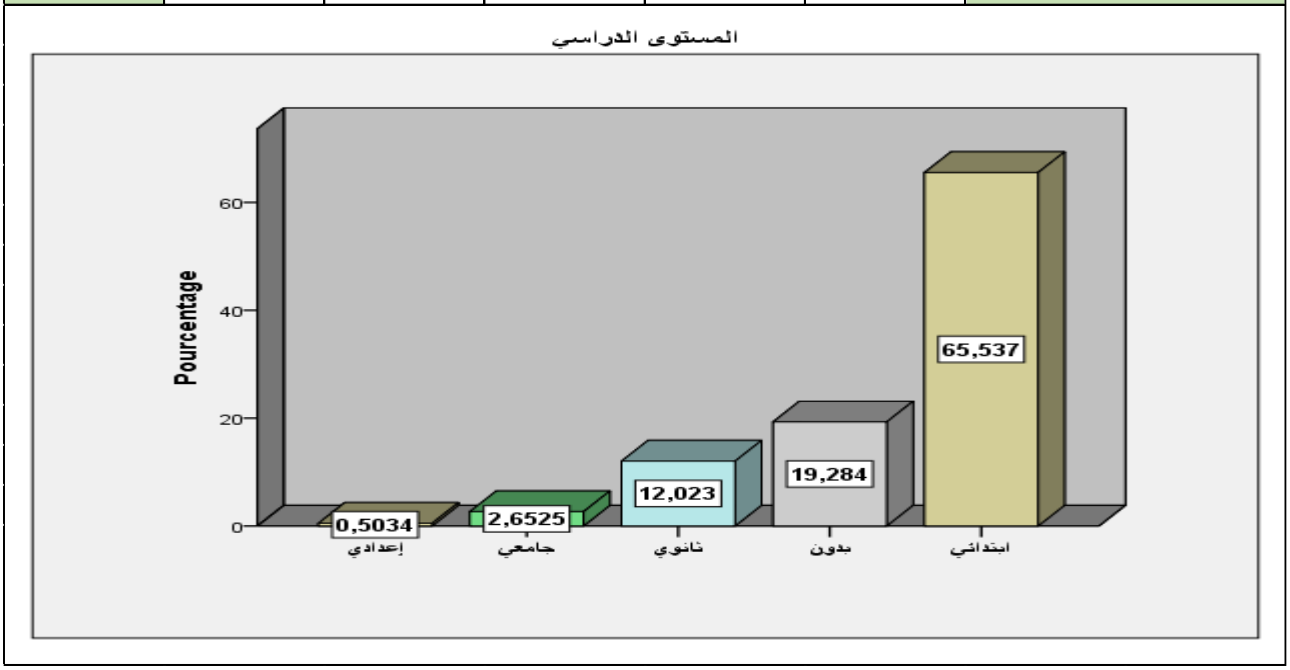

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الجدول أعلاه، نرى أن فئة الذكور تحتل الصدارة بما مجموعه 4968 فرداً، وهو أمر طبيعي بالنظر إلى تمثليه فئة الإناث في المجموع العام لعدد الجرائم، لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو توزيع كل من الذكور والإناث حسب متغير المستوى الدراسي:

يتضح أن فئة الذكور ذات المستويات التعلمية المتدنية هي التي شكلت الصدارة من حيث الإقدام على السلوك الإجرامي، حيث بلغ عدد الأفراد ذ وي المستوى الابتدائي 3305 فرداً بنسبة بلغت 65,53%، في حين بلغ عدد الفئة بدون مستوى 920 فردا بنسبة 19,28%، كما بلغ عدد فئات المستوى الابتدائي 3305 فرداً بنسبة وصلت 65,53%، وتأتي الفئة التي تنتمي إلى المستوى الثانوي بعدد 596 فرداً بنسبة بلغت 12,02%، وفي الأخير تأتي كل من فئة التعليم الإعدادي والمستوى الجامعي بأعداد تراوحت بين 122و25 فرداً.

بمقابل فئة الذكور، نجد فئة الإناث تتوزع على الشكل التالي: عكس الذكور نجد الفئة الغير متمدرسة والفئة ذات المستوى الابتدائي هي التي تحتل الصدارة بعدد تراوح بين 80 و76 فرداً، وتأتي فئة المستوى الثانوي والمستوى الجامعي بأعداد متقاربة تراوحت بين 25 و15 فرداً. بعد ذلك تأتي الفئة ذات المستوى الإعدادي بفرد واحد.

يظهر إذن أن توزيع الأفراد أتى بشكل تناقصي بدءاً بالمستوى الابتدائي وبدون مستوى تعليمي سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، وهما الأكثر تمثيلية بعينة الدراسة.

الجدول رقم6: توزيع عينة الدراسة حسب المجال.

المجال		الجنس		المجموع
		أنثى	ذكر	
المجال الحضري	العدد	170	3 971	4 141
	النسبة %	86,30%	79,90%	80,20%
المجال القروي	العدد	27	998	1 025
	النسبة %	13,70%	20,10%	19,80%
المجموع	العدد	197	4 969	5 166
	النسبة %	100,00%	100,00%	100,00%

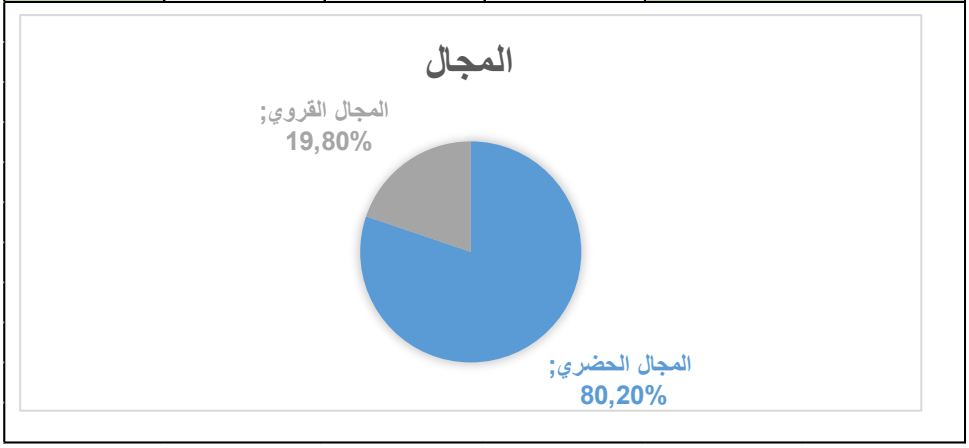

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن الأفراد الذين ينتمون إلى المجال الحضري هم الأكثر نزوع نحو الجريمة والانحراف، سواء تعلق الأمر بفئة الذكور أو الإناث حيث بلغ عدد الذكور 3971 فرداً بنسبة وصلت 79,9%، أما فئة الإناث فقد بلغ عددهن 170 فرداً بنسبة تمثيلية تقدر86,3%، عكس المجال القروي حيث وصل عدد الذكور 998 فرداً بنسب بلغت 20,1%، فيحين وصل عدد

الإناث في المجال القروي 27 فرداً بنسب وصلت 13,7%، وهي نسب ضعيفة بالمقارنة مع المجال الحضري.

الجدول رقم7: توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير تاريخ الحي [284].

الجنس		الأحياء					المجموع
		أحياء الصفيح سابقا	الأحياء القديمة	الأحياء الجديدة	أحياء خلفها الإستعمار	ضواحي مكناس	
أنثى	العدد	31	25	50	2	33	141
	النسبة%	,8%	,6%	1,3%	,1%	,8%	3,6%
ذكر	العدد	939	515	1176	59	1118	3807
	النسبة%	23,8%	13,0%	29,8%	1,5%	28,3%	96,4%
المجموع	العدد	970	540	1226	61	1151	3948
	%	24,6%	13,7%	31,1%	1,5%	29,2%	100,0%

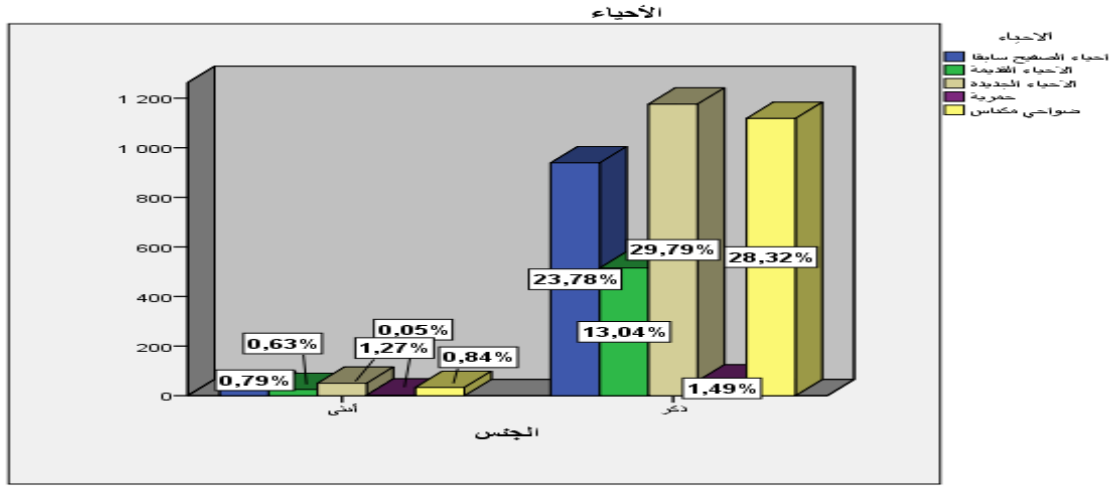

المصدر: البحث الميداني.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً كانت في السابق أحياء صفيحية، سواء تعلق الأمر بفئتي الذكور او الإناث، فيما يخص الذكور فقد بلغ عددهم 908 فرداً بنسب وصلت 52,0%، فيما يخص الإناث فقد بلغ عددهم 28 فرداً بنسبة تقدر 44,4%،أما في المرتبة الثانية تأتي الأحياء التي تم بنائها حديثا،حيث بلغ عدد الذكور 614 فرداً بنسبة وصلت 35,1%.

284 تجدر الاشارة قبل قراءة الجدول أن هذا التقسم المعتمد تمت الاستعانة بالوكالة الحضرية بمكناس، من خلال الدراسة التي قامت بها سنة 2012. كما أن التقسيم المعتمد في تصنيف هذه الأحياء غير متوازن من حيث عدد الأحياء في كل فئة، مما قد يؤثر على في نسبة الإحصائيات.

كما بلغ عدد الإناث في هذه الأحياء 24 فرد بنسبة تمثيلية وصلت 38,1%، وفي المراتب الثالثة والرابعة تأتي الأحياء القديمة أو ما يطلق المدن العتيقة والأحياء التي خلفها الاستعمارسواء كانو ذكور أو إناث حيث تراوح عدد الذكور مابين 178و47 فرد بنسب مئوية بلغت 10,2% و2,7% في حين تراوح عدد الإناث من نفس الأحياء مابين 9 و2 أفراد بنسبة بلغت 14,3% و3,2%.

4-2-توزيع أفراد عينة المجموعة الثانية، الخاصة بالأحياء التي تعرف ارتفاعاً في السلوك الإجرامي.

قبل البداية في تناول ووصف العينة الخاصة بالأحياء التي تعرف نشاطاً اجراميا، التي استقينها من داخل المؤسسات السجنية التابعة لمدينة مكناس، تجدر الاشارة أن **هذا الاختيار كان بداعي التنويع في مصادر المعطيات، وكذا معرفة الخصائص السوسيو اقتصادية والإجرامية التي تنفرد بها هذه الأحياء**، كما أن **هناك مجموعة من المعطيات لم يتم العثور عليها في الملفات الجنائية** الخاصة بالمعتقلين، حيث تم انتقائها من خلال الاستمارات التي قمنا بتوزيعها على أفراد هذه العينة.

الجدول رقم8: توزيع العينة الخاصة بالأحياء وفقاً لمتغير الجنس.

الجنس			
الملاحظات		العدد	النسبة المئوية
القيم المتوفرة	ذكر	238	79,3
	أنثى	61	20,3
	المجموع	299	99,7
القيم المفقودة		1	0,3
المجموع		300	100

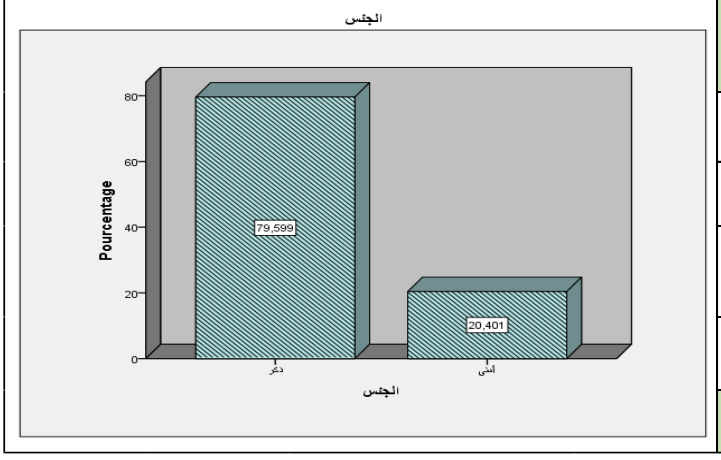

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه بخصوص عينة الأحياء أن فئة الذكور هم الأكثر خرقا للقاعدة القانونية بالمقارنة مع فئة الإناث، فقد بلغ عدد الفئة الأولى المتمثلة في الذكور 238 فرداً بنسبة وصلت 79,3%، أما الفئة الثانية فقد وصلت قيمتها بـ 6 فرداً بنسبة وصلت 3،20%.

الجدول رقم 9: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الوسط[285].

		وسط الإقامة				المجموع
		قروي	حضري	شبه حضري	سكن عشوائي (غياب التصميم)	
الجنس	ذكر	35	110	75	18	238
	أنثى	8	46	6	1	61
المجموع		43	156	81	19	299

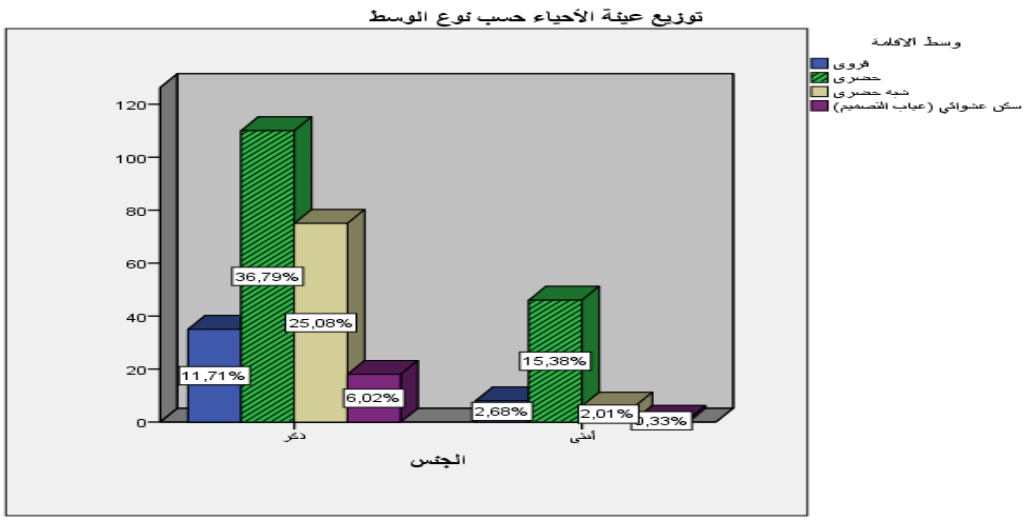

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن الأفراد الدين لديهم نزوع نحو السلوك الإجرامي ينحدرون من الأوساط الحضرية والشبه حضرية، سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، حيث تراوح عدد الذكور 110 و75 فرداً بنسبة تتباين ما بين 36,79% و25,08%، أما فيما يخص فئة الإناث فقد بلغ عددهم ما بين 46 و6 فرداً بنسبة مئوية تراوحت ما بين 15,38% و2,1%، كما تأتي في المرتبة الثالثة والرابعة الفئات التي تنتمي إلى الأوساط القروية والأوساط العشوائية (غياب التصميم)، فقد تراوح عدد الفئات بين الذكور والاناث 35 و08 فرداً بنسب تباينت بين 11,68% و22,0%، في حين تراوح عدد المجموعة الرابعة بين الذكور والإناث ما بين18و1 أفراد بنسب بلغت 2,6% و0,33%.

[285] تجدر الإشارة، أنه خلال عملية ملئ الاستمارات وجد عدد كبير من المبحثين صعوبة في تحديد وسط الإقامة، نظرا لما يعتري هذا التحديد من صعوبة من الناحية السوسولوجية والمجالية، حيث تتداخل محددات كل من المجال الحضري والقروي والشبه حضري، لهذا يجد المبحوث صعوبة في تحديد وسط الإقامة.

الجدول رقم 10: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الوضعية العائلية*

		الوضعية العائلية					المجموع
		عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	أم عازب(ة)	
الجنس	ذكر	179	40	14	4	1	238
	أنثى	17	17	15	3	9	61
المجموع		196	57	29	7	10	299

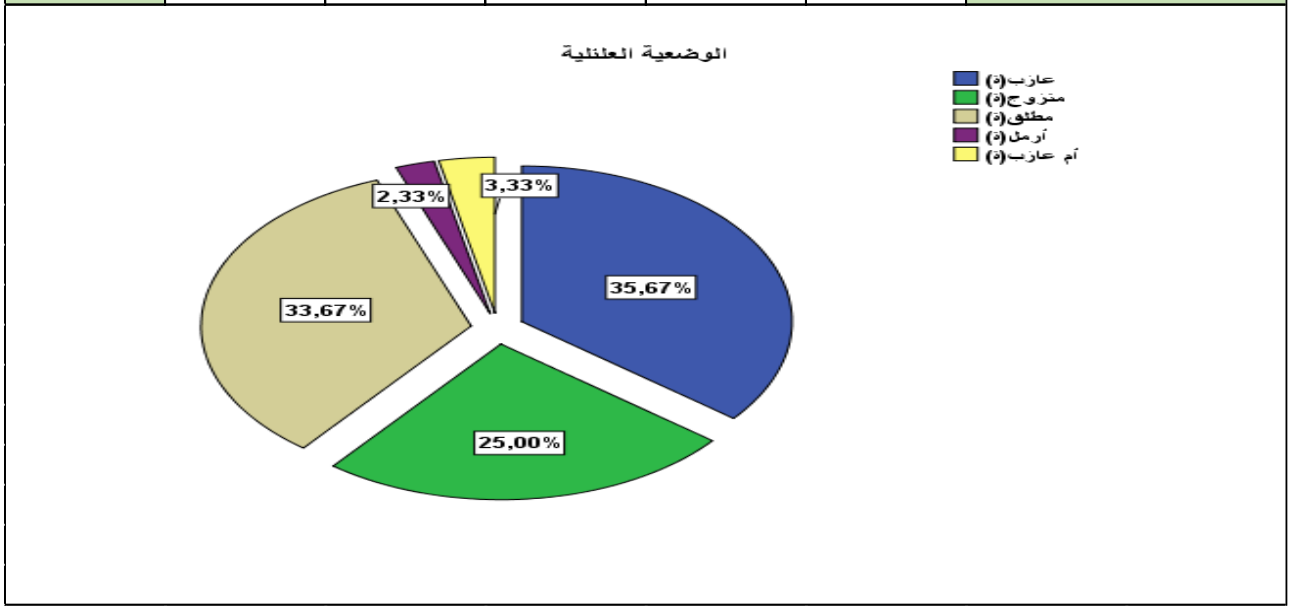

المصدر: البحث الميداني.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الذي يعمل على توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الوضعية العائلية، حيث يبدو أن فئة الذكور العزب هي التي تبلغ أعلى نسبة من حيث المرور إلى السلوك الإجرامي بعدد 179فرد بنسبة تمثيلية بلغت 59,87%، في حين تأتي فئة المتزوجين ذكور في المرتبة الثانية بعدد 40 فرد وبنسبة تمثيلية وصلت 13,38%، في حين سجلت فئة كل من المطلق والارامل نسب متقاربة.

أما بخصوص الإناث فقد سجلت أعلى نسبة في فئة المتزوجات والعازبات بأعداد متساوية بلغت 14 فرد بنسبة بلغت 5,69%، كما تأتي فئة المطلقات في المرتبة الثالثة بعدد 15 فرد بنسبة

* تجدر الإشارة أن الأفراد الدين نتوفر عن معطيات عنهم بخصوص الوضعية العائلية والجنس بلغ عددهم 299فرداً. يظهر إذا أننا فقدنا معطيات مبحوث واحد. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة مع المجموع العام. يعود هذا الأمر إلى أن المعطيات المفقودة كوننا لم نجد معطياته الخاصة بالوضعية العائلية داخل الاستمارة.

بلغت 5,02% في حين بلغت فئة الأمهات العازبات 9 فرد بنسبة بلغت 3,01%، وفي الأخير تأتي فئة الأرامل بمعدل 3 أفراد بنسبة 1,01 %.

الجدول رقم11: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير الفئات العمرية

		السن							
		أقل من 18سنة	من 24_18 سنة	25_29 سنة	30_34 سنة	35_39 سنة	40_44 سنة	45_49 سنة	50_54 سنة
الجنس	ذكر	35	103	42	29	11	8	2	4
	أنثى	3	14	16	9	8	4	6	1
المجموع		38	117	58	38	19	12	8	5

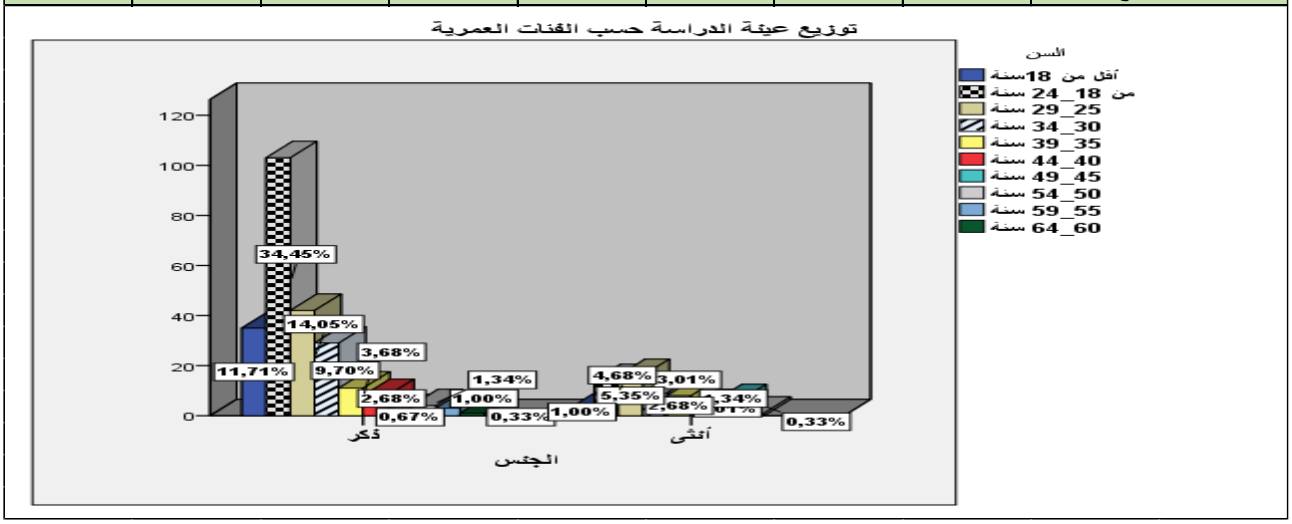

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من توزيع عينة الدراسة نرى أن فئة الذكور تحتل الصدارة بما مجموعه 238 تتوزع ما بين البالغين والأحدث وفق الشكل الآتي:

بلغ عدد **الأحداث الذكور** 35 حدثاً أي ما يعادل 11,71% من مجموع عينة الدراسة، أي الفئة التي تتراوح أعمارهم ما بين 14 سنة و17 سنة. بالمقابل تتوزع عينة **البالغين الذكور** على باقي الفئات، إذ بلغ عدد الذكور التي تتراوح ما بين 18 سنة و24سنة ما مقداره 103 فرداً أي ما يعادل34,45%، بينما بلغ عدد الأفراد الدين تتراوح أعمارهم ما بين 25سنة و29سنة ما مقداره 42 فردا أي ما يعادل 14,05%،أما الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 30سنة و34 سنة بلغ عدد أفرادها 29 فردا ما يعادل 09,70%، كذلك بلغ عدد أفراد الفئة العمرية 35سنة و39 سنة فوصل عددها 11 فردا أي ما يعادل 03,68%، بالنسبة للفئة العمرية من 40سنة إلى 44 سنة بلغ عدد

افرادها بما مجموعه 08 فرداً أي ما يعادل02,68 % كما بلغت الفئة العمرية التي تتراوح أعمارهم ما بين 45 سنة و49 سنة وصل عددها ما مجموعه 0,67 %، في حين بلغ عدد افراد الفئة العمرية ما بين 50سنة و54 سنة ما مجموعه 4 فرد ما يعادل 1,34%،أما الفئة العمرية 55سنة 59 سنة بلغ عددها 3 فرد، أي ما يعادل 1,00%، وفي الاخير تبقى الفئة العمرية التي تتراوح اعمارهم ما بين 60 سنة 64 سنة، فقد بلغ عددهم1 فرداً بنسبة تقدر 0,33%.

بالمقابل نجد **فئة الإناث** أقل بالمقارنة مع فئة الذكور، إذ بلغ عدد الفئة العمرية الأولى أحداث 3 فرد ما يعادل 4,8% كما بلغ عدد الفئة الثانية 14 فرد بنسبة بلغت 23,0%، أما الفئة العمرية الثالثة فقد بلغ عددها 16 فرد بنسبة بلغت 26,2%،أما بخصوص الفئة الرابعة والخامسة فقد تراوح عددهم ما بين 9 و8 أفرد بنسب وصلت الى 14,8% و13,1،أما الفئة السادسة فوصل عدد أفرادها إلى 4 أفرد بنسبة بلغت 6,6%، كما وصل عدد الفئة العمرية السابعة 6 أفرد بنسبة بلغت 9,8%، أما فيما يخص الفئات العمرية الأخيرة فقد حصلت على نسب متقاربة تراوحت ما بين 1و0 فرد بنسب تراوحت ما بين 1,6%و0,00%. وهذا ما يعطينا صورة واضحة لتوزيع غير متكافئ بين الفئات العمرية، التي يتحكم فيها متغير السن والجنس.

وفي الأخير يبقى أن نشير إلى أن ما يوحد كل من الذكور والإناث هو أنه كلما تقدموا في السن كلما تراجعوا عن الإقدام على السلوك الإجرامي.

الجدول رقم 12: توزيع أفراد الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.

		المهنة							
		مهن غير مستقر	عمل حر مأجور	مهن الفلاحة والبحر	موظف في القطاع العام	إطار عالي	عاطل عن العمل	عمل حر مدر لدخل	تلميذ/طالب
الجنس	ذكر	94	44	39	0	0	44	9	6
	أنثى	23	7	2	1	1	22	2	3
المجموع		117	51	41	1	1	66	11	9

المصدر: البحث الميداني.

اعتمادا على الجدول أعلاه نلاحظ أن الأفراد الذين يمتهنون مهن غير مستقرة هم الأكثر إجراماً (خرقا للقاعدة القانونية) بعدد وصل إلى 94 فرداً بنسبة مئوية تقدر بـ 31,65 % من مجموع الأفراد. يأتي بعد فئة المهن الغير مستقرة فئة العمل الحر المأجور وفئة العاطلين عن العمل بنسب متساوية بعدد يقدر بـ 44 فرداً بنسبة مئوية تصل إلى 14.81%، أما فئة مهن الفلاحة والبحر فقد بلغ عددها 39 فرداً بنسبة 13,13%، بعدها تأتي فئة مهن العمل الحر المدر لدخل وفئة الطلاب والتلاميذ بأعداد متقاربة تتراوح بين 9 و6 فرداً بنسب تتراوح بين 3,36 %و2,02%، وأخيرا تأتي فئة الموظف العمومي وفئة إطار عالي بنسب ضعيفة، هذا فيما يخص فئة الذكور.

أما فئة الإناث فجاءت متمثلة على الشكل الأتي:

الفئة التي تمتهن مهن غير مستقرة والفئة العاطلة عن العمل سجلت أعلى قيمة بعدد تراوح بين 23 و22 فرداً بنسبة تمثيلية تتباين بين 7,74% و7,41%، تأتي بعدها فئة مهن العمل الحر

المأجور بعدد 7 أفراد بنسبة 2.36%، فيحين سجلت كل من فئة مهن عمل حر مدر لدخل وفئة مهن الفلاحة والبحر إضافة إلى فئة التلاميذ والطلبة نسب متقاربة تراوحت بين 2 و3 أفراد، بنسبة مئوية 1.01 % و0.01%، وفي الأخير تأتي فئة الموظف العمومي وفئة إطار عالي في المراتب الأخيرة بنسب متساوية.

بناء على هذه المعطيات يتبين أن فئة المهن الغير مستقرة سواء كانوا ذكورا أو إناثا وذوي المهن الدنيا والعاطلين عن العمل هم/هن من يخرقون القاعدة القانونية، إذ تأتي بعد ذلك فئة مهن البحر والفلاحة ثم يأتي بعدها فئة الأعمال الحرة المدرة لدخل والتلاميذ والطلبة، وفي الأخير فئة الموظف العمومي والإطار العالي.

الملاحظ من خلال كل هذا أن هناك فروق من الناحية النظرية بين الذكور والإناث من حيث عدد الأفعال الإجرامية، هذا راجع بالأساس إلى أن هناك فررقاً بين الذكور والإناث من حيث حجم العينة بالمقارنة مع المجموع العام، كما أن هناك ملاحظة أخرى تتجلى في أن متغير المهنة له ارتباطاً كبيراً بطبيعة الجريمة.

الجدول رقم 13 : توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي•.

		المستوى الدراسي						المجموع
		بدون	ابتدائي	اعدادي	التكون المهني	ثانوي	جامعي	
الجنس	ذكر	27	102	91	2	13	3	238
	أنثى	23	10	17	1	5	5	61
المجموع		50	112	108	3	18	8	299

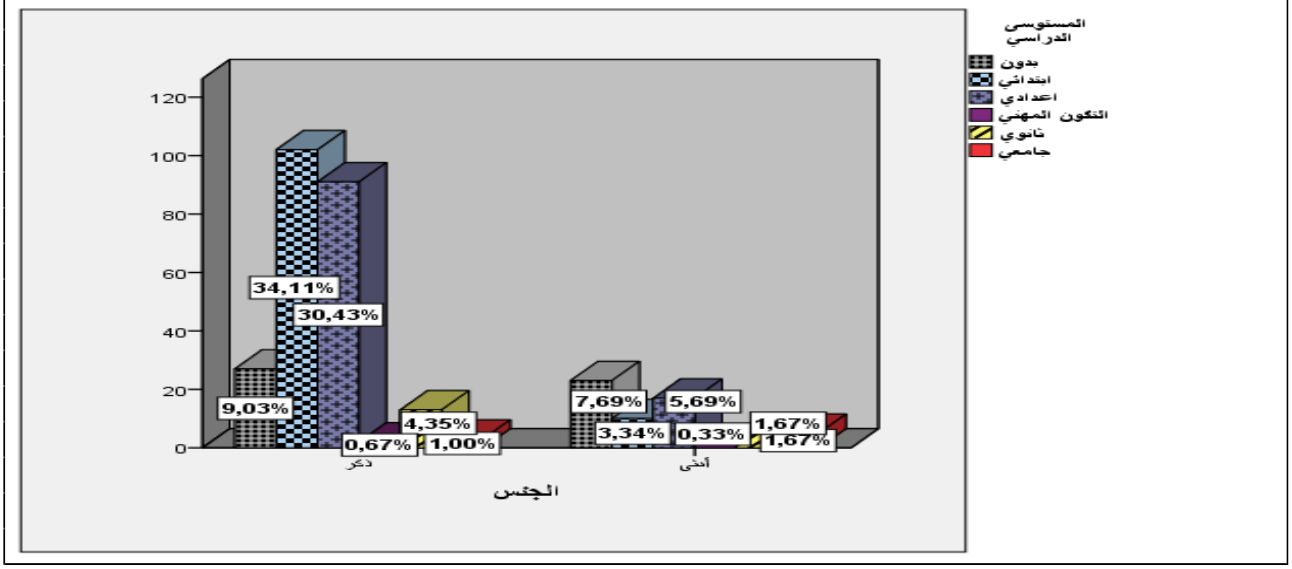

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الجدول نرى أن فئة الذكور تحتل الصدارة بما مجموعه 238 فرداً وهو أمر طبيعي بالنظر إلى تمثليه فئة الإناث داخل العديد العام للمؤسسة السجنية، لكن ما يهمنا في هذا الإطار هو توزيع كل من الذكور والإناث حسب متغير المستوى الدراسي:

يتضح أن فئة الذكور ذات المستويات التعلمية المتدنية هي التي شكلت الصدارة من حيث الإقدام على السلوك الإجرامي، حيث بلغ عدد الأفراد ذ وي المستوى الابتدائي 102 فرداً بنسبة بلغت 34,11%، في حين بلغ عدد الفئة ذات المستوى الإعدادي 91 فرداً بنسبة 30,43%، كما بلغ عدد الفئات الغير متمدرسة 27 فرداً بنسبة وصلت 9,03%، وتأتي الفئة التي تنتمي إلى المستوى

• تجدر الإشارة دائما عند تحليلينا للمعطيات الواردة نصادف بعض القيم المفقودة، لكن تعتبر ضئيلة مقارنة بالمجموع العام لعينة أفراد الأحياء.

الثانوي بعدد 13 فرداً بنسبة بلغت 4,35%، وفي الأخير تأتي كل من فئة التكوين المهني والمستوى الجامعي بأعداد متقاربة تراوحت بين 2و3 فرداً.

بمقابل فئة الذكور، نجد فئة الإناث تتوزع على الشكل التالي: عكس الذكور نجد الفئة الغير متمدرسة والفئة ذات المستوى الإعدادي هي التي تحتل الصدارة بعدد تراوح بين 23 و17 فرداً بنسب تمثيلية بلغت 7.69%و5.59%، ثم تأتي بعد ذلك الفئة ذات المستوى الابتدائي بعدد 10 أفراد بنسبة 3,34%، وتأتي فئة المستوى الثانوي والمستوى الجامعي بأعداد متساوية بلغت 5 أفراد بنسبة 1,67%، وفي الأخير تأتي فئة التكوين المهني بمعدل 3 أفراد بنسبة 0,33%.

يظهر إذن أن توزيع الأفراد أتى بشكل تناقصي بدء بالمستوى الابتدائي بالنسبة لذكور، والفئة الغير متمدرسة بالنسبة للإناث، وهما الأكثر تمثيلية داخل عينة أفراد الأحياء. إن هذا التمثيل يطابق ما حصلنا عليه من خلال عينة المجموع لأفراد المؤسسات السجنية التابعة لمدينة مكناس الذين خرقوا القاعدة القانونية.

الجدول رقم 14. توزيع عينة الأحياء تبعا لمتغير المستوى التعليمي للأباء.

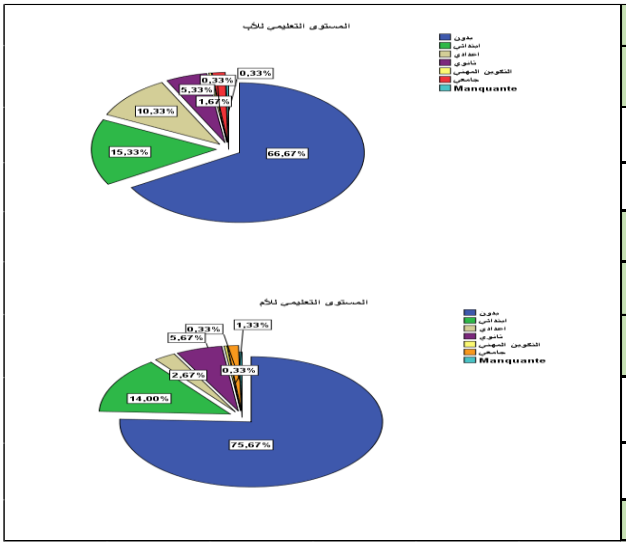

		المستوى التعليمي للأب						
		بدون	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	التكوين المهني	جامعي
الجنس	ذكر	160	42	26	6	1	2
	أنثى	39	4	5	10	0	3
المجموع		199	46	31	16	1	5
		المستوى لتعليمي لأم					
		بدون	ابتدائي	اعدادي	ثانوي	التكوين المهني	جامعي
الجنس	ذكر	183	36	5	11	0	2
	أنثى	43	6	3	6	1	2
المجموع		226	42	8	17	1	4

المصدر: البحث الميداني.

يظهر لنا الجدول كيفية توزيع أفراد الأحياء تبعاً للمستوى الدراسي للأباء. من خلال الملاحظات الأولية يتبين أن أباء عينة الأحياء سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث سجلوا مستويات متدنية إلى منعدمة تتباين بين الأمية والمستوى الابتدائي سواء تعلق الأمر الذكور أو الإناث، حيث تراوح

عددهم بين 199 و46 فرداً بالنسبة لأباء، بعدها يأتي المستوى الإعدادي بمعدل 31 فرداً، في حين سجل المستوى الثانوي 16 فرداً، كما جاءت في المراتب الأخيرة كل من مستوى التكوين المهني والتعليم الجامعي حيث تباين عددهم بين 5 و1 فرداً، هذا فيما يخص المستوى التعليمي للأباء.

أما فيما يخص المستوى التعليمي لأمهات المبحثين فجاءت على الشكل التالي:

يمكن أن نلاحظ من خلال المستوى الدراسي للأمهات أن هناك قواسم مشتركة بينهم وبين الأباء من حيث طبيعة الفئة التي تنزع نحو السلوك الإجرامي، حيث احتلت المراتب الأولى الفئة الغير متمدرسة وذات المستوى الابتدائي بعدد بلغ 226 و42 فرداً تتوزع بين الذكور والإناث، ثم تأتي بعد ذلك الفئة ذات المستوى الثانوي بعدد بلغ 17فدرا والمستوى الإعدادي بمعدل 8 أفراد، وفي الأخير يأتي كل من فئة المستوى الجامعي والتكوين المهني بعدد يتراوح بين 4 و1 أفراد.

إن ما يوحد ساكنة فضاءات الجنوح هو المستوى التعليمي المتدني سواء تعلق الأمر بالآباء أو الأمهات.

الجدول رقم 15: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغيرنوعية السكن.

		نوعية سكن الإقامة.			المجموع
		كراء	ملك	رهن	
الجنس	ذكر	78	151	8	237
	أنثى	29	30	2	61
المجموع		107	181	10	298

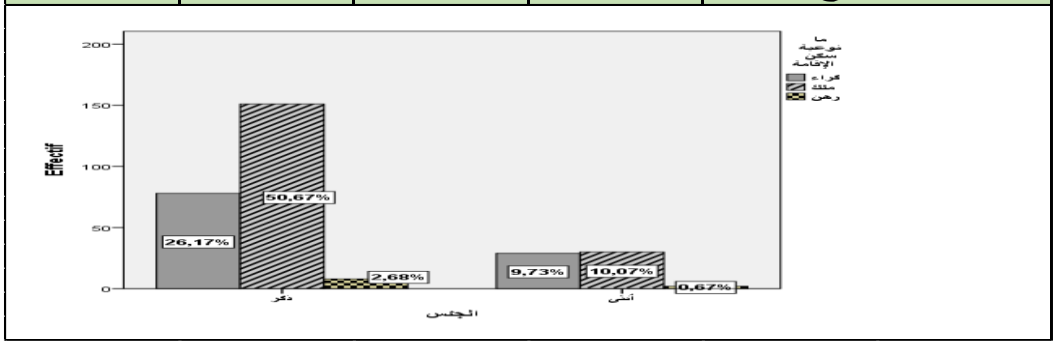

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، أن توزيع عينة الأحياء تتوزع على الشكل التالي: تحتل فئة الذكور المقدمة بالنسبة للأفراد الدين يمتلكون سكن خاص حيث بلغ عددهم 151 فرداً بنسبة

50,67%، تأتي بعدها الفئة التي تسكن عن طريق الكراء بعدد 78 فرداً بنسبة تمثيلية 26,17%، وفي الأخير تأتي الفئة التي تسكن عن طرق الرهن بمعدل 8 أفراد بنسبة 2,68%.

أما فئة الإناث فهي قريبة من الذكور مع بعض الاختلافات في العدد، حيث تأتي في المرتبة الأولى كما هو عند الذكور الفئة التي تمتلك سكن خاص بعدد وصل إلى 30 فرداً بنسبة مئوية 10,07% ، والفئة التي تسكن عن طريق الكراء في المرتبة الثانية بعدد 29 فردا بنسبة بلغت 9,73 %، وفي الأخير تأتي الفئة التي تسكن عن طريق الرهن بعدد 10 أفراد بنسبة بلغت 0,67%.

الجدول رقم16: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير المستوى الاقتصادي.

		المستوى الاقتصادي					المجموع
		ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	جيد	جدا جيدا	
الجنس	ذكر	65	101	67	5	0	238
	أنثى	11	21	21	7	1	61
المجموع		76	122	88	12	1	299

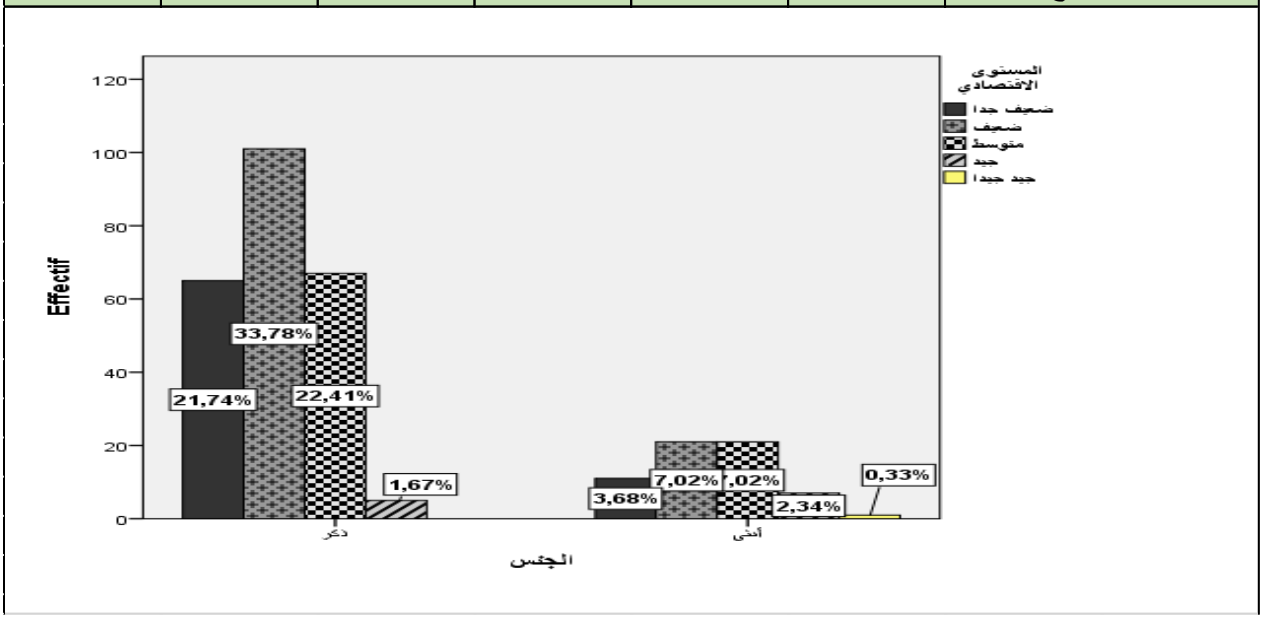

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن ساكنة فضاءات الجنوح جلهم ضمن الطبقة الدنى سواء تعلق الأمر بالذكور أو الإناث، حيث تتوزع على الشكل التالي:

بالنسبة لذكور في المراتب الأولى فئة المستوى الاقتصادي الضعيف بعدد 101 فرداً بنسبة مئوية بلغت 33,78%، بعد ذلك تأتي فئة المستوى الاقتصادي المتوسط والضعيف جداً بنسب

متقاربة تراوحت بين 67 و65 فرداً بنسب 22,74% و22,41 %، في حين تأتي فئة المستوى الاقتصادي جيد وجيد جداً في المراتب الأخيرة بين 5 و0 فرداً بنسبة 1,67%.

أما فئة الإناث فقد احتفظت بنفس الترتيب مع بعض الفروق الطفيفة، حيث توزعت على الشكل التالي: في المراتب المتقدمة فئة المستوى الاقتصادي الضعيف والمتوسط بعدد 21 فرداً بنسبة بلغت 7,02%، بعدها تأتي فئة المستوى الضعيف بعدد 65 فرداً بنسبة بلغت 3,68%، وفي المراتب الأخيرة كما هو الأمر بالنسبة لذكور المستوى الاقتصادي الجيد والجيد جداً.

الجدول رقم 17: توزيع عينة الأحياء وفقاً لإسم الحي*.

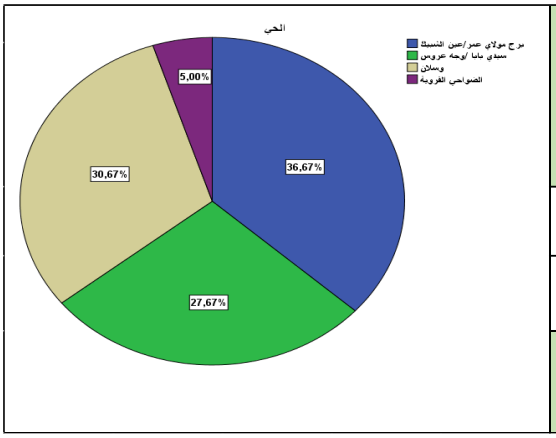

		الحي				المجموع
		برج مولاي عمر/عين الشبيك	سيدي بابا /وجه عروس	وسلان	الضواحي القروية	
الجنس	ذكر	86	64	75	13	238
	أنثى	24	18	17	2	61
المجموع		110	82	92	15	299

المصدر: البحث الميداني.

يظهر الجدول أعلاه توزيع عينة أفراد الأحياء حسب الحي بالنسبة للمجال الحضري والضواحي بالنسبة للمجال القروي، حيث توزعت عل الشكل التالي:

بالنسبة لحي برج مولاي عمر وعين الشبك فقد بلغ عدد الذكور 86 فرداً والإناث 24 بنسب مئوية تتراوح بين 28.76% و8.03%، كما بلغ عدد أفراد حي سيدي بابا ووجه عروس ذكورا واناثا ما بين 64 و18 فرداً بنسب 21.40% و6.02%، في حين بلغ حي وسلان 75 و17 فرداً بنسب وصلت 25.08% و5.69%، كما حصلت الضواحي القروية على 13 و2 أفراد بنسب 4.35% و0.67% تتوزع على الذكور والإناث.

* تجدر الإشارة في هذا الإطار أن اختيار عينة الأحياء تم انطلاقا من النتائج الأولية المحصل عليها في الأحكام الجنائية داخل المؤسسات السجنية للمجال المدروس، حيث يمكن اعتبارها بقع ساخنة اجراميا، هذا تطلب منا البحث والتقصي في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والمجالية لهذه الأحياء قصد فهم ما يجري داخلها.

الجدول رقم 18: توزيع عينة الأحياء وفقاً لمتغير مكان الإزدياد.

		مكان الازدياد				المجموع
		داخل الحي	حي أخر	ضواحي المدينة	مدينة اخرى	
الجنس	ذكر	76	28	44	89	237
	أنثى	19	6	8	28	61
المجموع		95	34	52	117	298

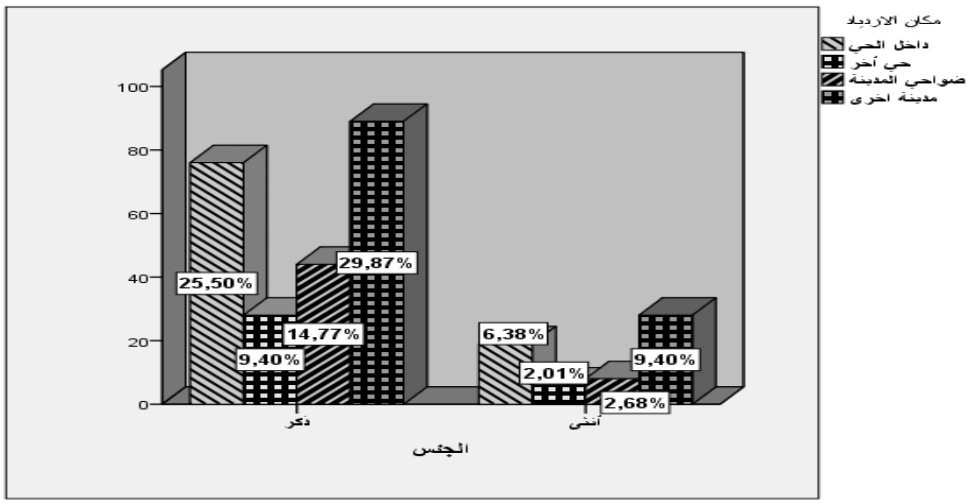

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الجدول أعلاه، فقد توزعت عينة أفراد فضاءات الجنوح، حسب مكان الإزدياد على الشكل التالي: بالنسبة لفئة الذكور، فأغلب سكان الأحياء المستهدفة ازدادت بمدن أخرى حيث بلغ عددهم 89 فرداً بنسبة بلغت 29.87%، لكن هذا لا يمنع من وجود قيمة لا بأس بها من الأفراد الذين ازدادوا وتربتوا داخل هذه الأحياء حيث بلغ عددهم 76 فرداً بنسبة بلغت 25.50%، كما بلغ عدد الأفراد من ضواحي المدينة 44 فرداً بنسبة بلغت 14.77%، أما الأفراد الذين أتوا من أحياء أخرى من داخل المدينة فقد بلغ عددهم 28 فردا بنسبة 9.40%. بالمقابل توزعت فئة الإناث بشكل مغاير بعض الشيء، بالنسبة لأفراد الذين ينتمون الى مدينة أخرى فقد بلغ عددهم 28 فرداً بنسبة وصلت إلى9,4%، أما الذين أتوا من داخل الأحياء أخرى فقد بلغ عددهم 19 فردا أفراد بنسبة وصلت 6,38%، كما سجلت الفئة التي جاءت من ضواحي المدينة بلف عددهم 8 أفراد بنسبة بلغت2,68%، وفي الأخير تأتي الفئة التي تأتي من حي أخر داخل المدينة بمعدل 6 أفراد بنسبة

2.02%. بعدما قمنا بوصف عينة بحثنا نصل في هذا المستوى إلى الحديث عن أدوات جمع المعطيات وتحليلها:

5-أدوات جمع المعطيات:

إن مقاربة موضوع أثار المتغير المجالي في الجريمة، يستلزم تنوع مصادر المعلومة وبالتالي تنوع الأدوات التي سيتم بها جمع المعطيات. بخصوص أطروحتنا **هذه تتشكل من ثلاث أدوات، أداة وثائقية (تحليل المحتوى أو المضمون)، أداة كمية(الاستمارة)، وأخرى كيفية (المقابلة النصف موجهة)**:

5-1-الوثائق:

بناءً على الترخيص* المسلم من طرف المصالح المركزية لإدارة السجون وإعادة الإدماج، قمنا بتجميع المعطيات عن الأفراد الدين أقدموا على خرق القاعدة القانونية **لسنة كاملة**، حيث تتجلى هذه الأداة في الوثائق الخاصة بالأحكام الصادرة في حق هؤلاء، والتي حصلنا عليها على **شكل ملف إلكتروني يخص** كل من المؤسسة السجنية تولال 2\3 التابعة ترابيا للمديرية الجهوية لإدارة السجون واعادة الادماج فاس مكناس، حيث قمنا بتحليل **المعطيات الجنائية والمجالية** الواردة في الأحكام الصادرة في حق المعتقلين. **وذلك بواسطة تحويل معطياتها إلى متغيرات قابلة للمعالجة الإحصائية معتمدين في ذلك حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم النفسية والاجتماعية المعروفة بـ SPSS .**

وتتكون الوثيقة الخاصة بالحكم (الملف الجنائي للمعتقل*) من العناصر التالية:

- رقم الملف

- رقم الحكم، تاريخ الحكم.

- الجنس.

---

* أنظرالنموذج ضمن ملحق الأطروحة.

* أنظر نموذج الملف الجنائي الخاص بالمعتقل ضمن ملحق الأطروحة.

- السن.

- الوضعية العائلية.

- المستوى الدراسي.

- المهنة.

-لنوعية الجهة التي قامت بإجراء البحث (شرطة /درك.)

- طبيعة الجريمة ونوعيتها وتاريخها.

- عدد حالات العود إلى الجريمة

- مدة العقوبة.

- السكن العائلي والشخصي.

- نتيجة الحكم وبما تم الحكم به.

-عرض الوقائع (الزمان والمكان الجريمة)

- تعليل الحكم.

بعدما قمنا بعرض **أهم المحاور التي تتضمنها وثيقة الحكم الجنائي الخاصة بالمعتقل(المبحوث)، تمكنا بواسطة** الأدوات الإحصائية للعلوم النفسية الاجتماعية **SPSS**، من **تحويل محتوى كل وثيقة (ملف)إلى معطيات عددية ورقمية، قابلة لتحليل والمعالجة الإحصائية، وذلك بترميزها* بحسب ما تهدف له إشكالية وفرضية الأطروحة.**

*** وجب الإشارة إلى أن المعطيات الوردة ضمن الحكم الجنائي للمعتقل لم يتم اعتمادها كاملة، بل اقتصرنا على البنود التي تتماشى وإشكالية وفرضيات الأطروحة.**

وقد قمنا بترميزها وفقاً للمقاييس* التي اعتمدنا عليها في تحليلنا للفرضيات وفق ما هو موضح في الصورة أسفله:

ترميز معطيات الأحكام الجنائية الخاصة بالمعتقلين ببرنامج SPSS

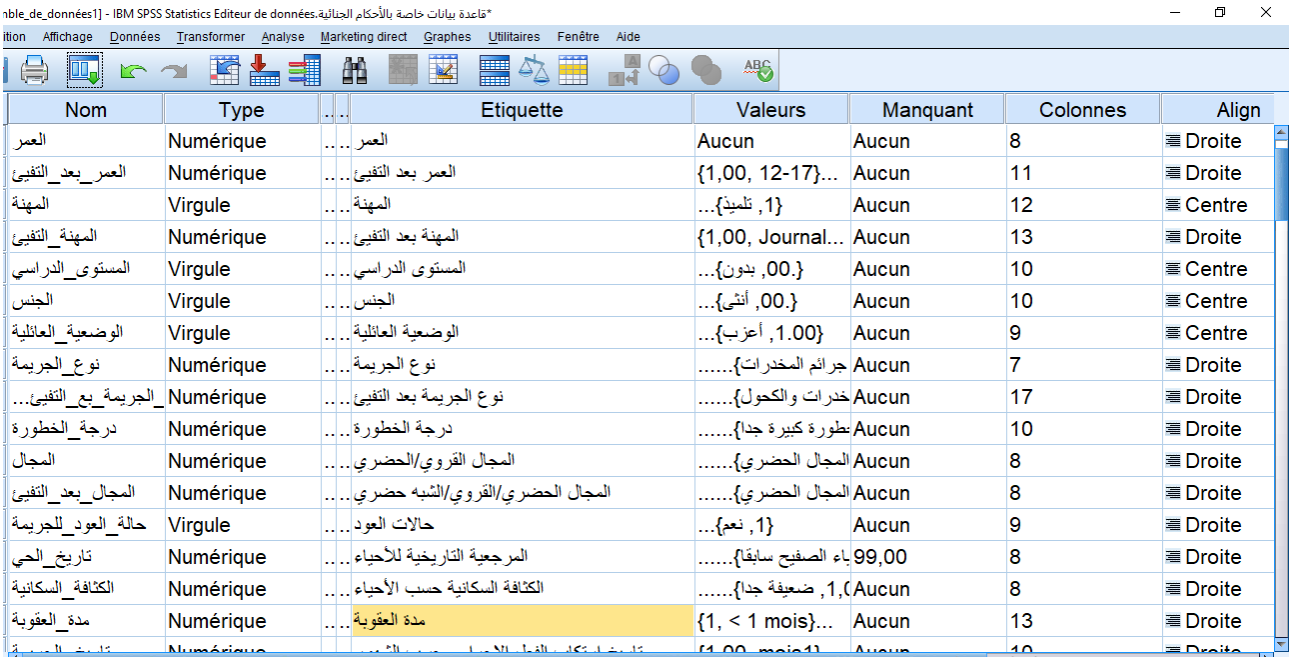

Nom	Type	Etiquette	Valeurs	Manquant	Colonnes	Align
العمر	Numérique	العمر	Aucun	Aucun	8	Droite
العمر_بعد_التفيئ	Numérique	العمر بعد التفيئ	{1,00, 12-17}...	Aucun	11	Droite
المهنة	Virgule	المهنة	...{1, تلميذ}	Aucun	12	Centre
المهنة_التفيئ	Numérique	المهنة بعد التفيئ	{1,00, Journal...	Aucun	13	Droite
المستوى_الدراسي	Virgule	المستوى الدراسي	...{.00, بدون}	Aucun	10	Centre
الجنس	Virgule	الجنس	...{.00, أنثى}	Aucun	10	Centre
الوضعية_العائلية	Virgule	الوضعية العائلية	...{1.00, أعزب}	Aucun	9	Centre
نوع_الجريمة	Numérique	نوع الجريمة	.....{جرائم المخدرات}	Aucun	7	Droite
الجريمة_بع_التفيئ...	Numérique	نوع الجريمة بعد التفيئ	.....{خدرات والكحول}	Aucun	17	Droite
درجة_الخطورة	Numérique	درجة الخطورة	.....{طورة كبيرة جدا}	Aucun	10	Droite
المجال	Numérique	المجال القروي/الحضري	.....{المجال الحضري}	Aucun	8	Droite
المجال_بعد_التفيئ	Numérique	المجال الحضري/القروي/الشبه حضري	.....{المجال الحضري}	Aucun	8	Droite
حالة_العود_للجريمة	Virgule	حالات العود	...{1, نعم}	Aucun	9	Droite
تاريخ_الحي	Numérique	المرجعية التاريخية للأحياء	.....{باء الصفيح سابقا}	99,00	8	Droite
الكثافة_السكانية	Numérique	الكثافة السكانية حسب الأحياء	.....{1,(ضعيفة جدا}	Aucun	8	Droite
مدة_العقوبة	Numérique	مدة العقوبة	{1, < 1 mois}...	Aucun	13	Droite

5-2- أداة كمية: الاستمارة*

اعتمدنا كذلك الاستمارة كأداة من أدوات البحث الكمي للتمكن من جمع معطيات تتماشى خصائص فرضيات وإشكالية الأطروحة*، حيث نركز في هذا العنصر على السؤال باعتباره الأساس في جميع الاستبيانات، بحيث يجب أن نترجم ونميز بين الأسئلة المفتوحة والأسئلة المغلقة والأسئلة الظرفية، ويترجم كذلك الاستبيان أهداف البحث إلى أسئلة معينة، حيث تقدم الإيجابيات على هذه

* أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بتوزيع عينة المجموعة الأولى.

* أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بتوزيع عينة المجموعة الأولى.

* تجدر الإشارة أن استعمال الاستمارة كأداة من أدوت جمع المعطيات في أطروحتنا، كان بدافع عدم توفر المعطيات الكافية (متغيرات القياس) بقاعدة البيانات التي تم الحصول عليها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون إعادة الإدماج لتحقق من كل العناصر المرتبطة بفرضية= =وإشكالية الأطروحة، لهذا تم اعتماد قاعدة البيانات والاستمارة معاً: فالأولى وفرت لنا متغيرات مجالية هامة؛ والثانية متغيرات سوسيو اقتصادية ومجالية.

الأسئلة البيانات اللازمة لاختيار الفروض. لذلك يجب أن يلعب السؤال دوراً في تحفيز المستجوب لتقديم المعلومات التي يسعى الباحث الحصول عليها[286].

أما الاعتبارات الرئيسية التي لابد من التفكير بها عند تشكيل الأسئلة فهي: المحتوى، البنية، الشكل، التتابع. كما تركز أسئلة المسح على الحقائق، الآراء، المواقف، حوافز المستجيبين ودرجة معرفتهم بموضوع معين. لكن يمكن تصنيف غالبية الأسئلة إلى فئتين رئيستين: أسئلة الحقائق والأسئلة حول الخبرات الذاتية.[287]

انطلاق من المراحل التي تمر بها الاستمارة من تحكيم ومراجعة من طرف أساتذة متمكنين وبعد ما تم ملئها وفقاً لخصاص الفرضيات يتم ترميز عناصرها لتكون قابلة للمعالجة الإحصائية والاستدلالية كما هو مبين في الصورة أسفله:

286 كتاب جماعي، الإشراف العام، بوحوش عمار، البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية، ط 1، برلين 2019، ص. 71.

287 شافا فرانكفورت ناشيمازودافيد ناشيمار، مرجع سابق، ص.251.

ترميز معطيات الاستمارة الخاصة بالمعتقلين ببرنامج SPSS

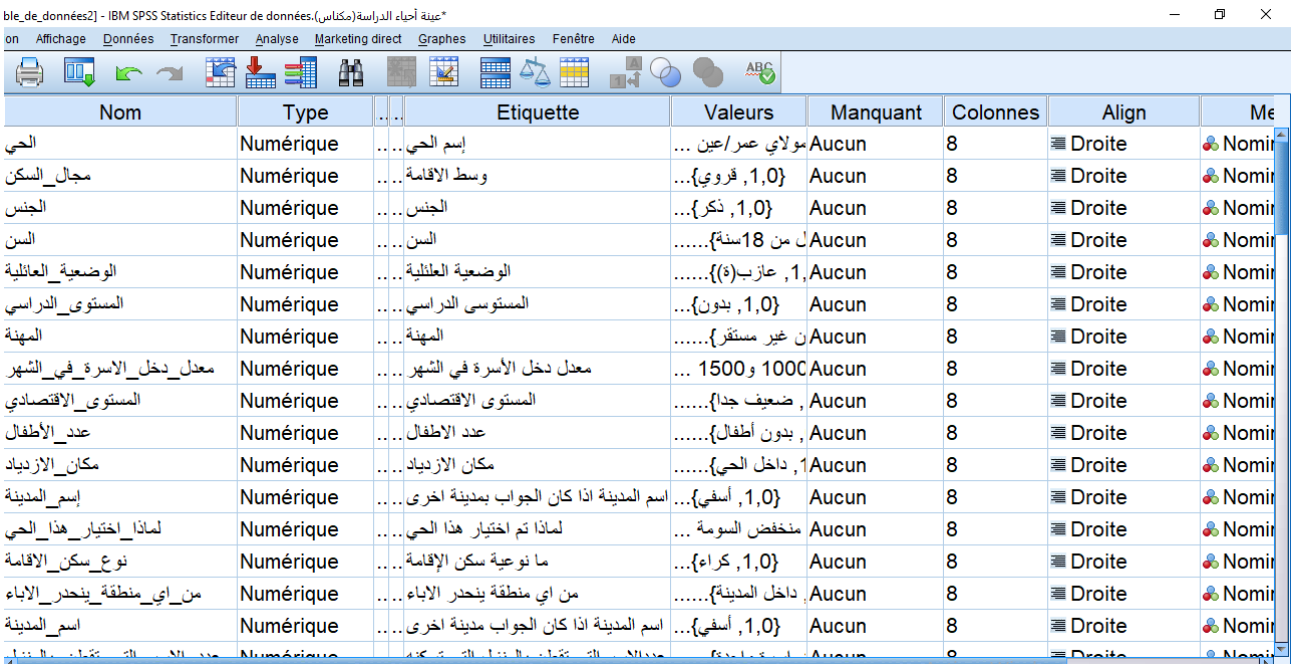

Nom	Type	Etiquette	Valeurs	Manquant	Colonnes	Align	Me
الحي	Numérique	إسم الحي	... مولاي عمر/عين	Aucun	8	Droite	Nomi
مجال_السكن	Numérique	وسط الاقامة	...1,0}, قروي{	Aucun	8	Droite	Nomi
الجنس	Numérique	الجنس	...1,0}, ذكر{	Aucun	8	Droite	Nomi
السن	Numérique	السن	.....ل من 18سنة{	Aucun	8	Droite	Nomi
الوضعية_العائلية	Numérique	الوضعية العلئلية	.....1, عازب(ة)}	Aucun	8	Droite	Nomi
المستوى_الدراسي	Numérique	المستوسى الدراسي	...1,0}, بدون{	Aucun	8	Droite	Nomi
المهنة	Numérique	المهنة	.....ن غير مستقر{	Aucun	8	Droite	Nomi
معدل_دخل_الاسرة_في_الشهر	Numérique	معدل دخل الأسرة في الشهر	... 1500 و1000	Aucun	8	Droite	Nomi
المستوى_الاقتصادي	Numérique	المستوى الاقتصادي	.....ضعيف جدا,	Aucun	8	Droite	Nomi
عدد_الأطفال	Numérique	عدد الاطفال	.....بدون أطفال,	Aucun	8	Droite	Nomi
مكان_الازدياد	Numérique	مكان الازدياد	.....1, داخل الحي{	Aucun	8	Droite	Nomi
إسم_المدينة	Numérique	اسم المدينة اذا كان الجواب بمدينة اخرى	...1,0}, أسفي{	Aucun	8	Droite	Nomi
لماذا_اختيار_هذا_الحي	Numérique	لماذا تم اختيار هذا الحي	... منخفض السومة	Aucun	8	Droite	Nomi
نوع_سكن_الاقامة	Numérique	ما نوعية سكن الإقامة	...1,0}, كراء{	Aucun	8	Droite	Nomi
من_اي_منطقة_ينحدر_الاباء	Numérique	من اي منطقة ينحدر الاباء	.....داخل المدينة{	Aucun	8	Droite	Nomi
اسم_المدينة	Numérique	اسم المدينة اذا كان الجواب مدينة اخرى	...1,0}, أسفي{	Aucun	8	Droite	Nomi

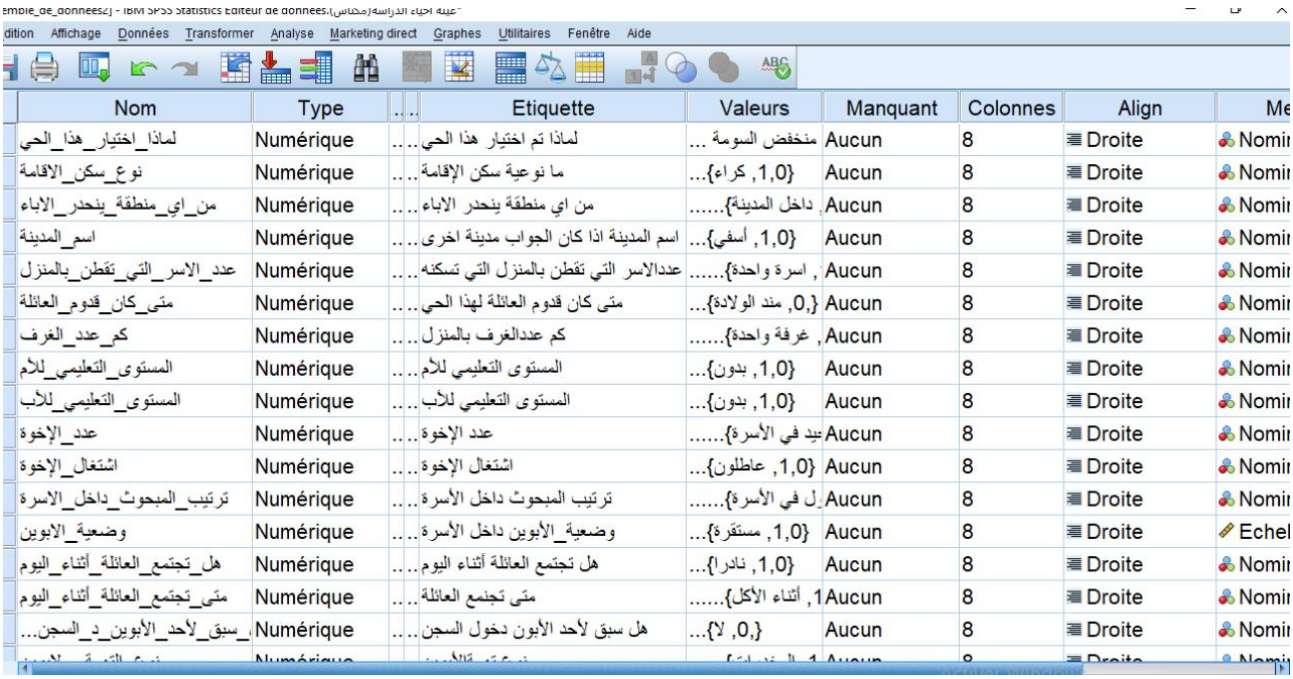

Nom	Type	Etiquette	Valeurs	Manquant	Colonnes	Align	Me
لماذا_اختيار_هذا_الحي	Numérique	لماذا تم اختيار هذا الحي	... منخفض السومة	Aucun	8	Droite	Nomi
نوع_سكن_الاقامة	Numérique	ما نوعية سكن الإقامة	...1,0}, كراء{	Aucun	8	Droite	Nomi
من_اي_منطقة_ينحدر_الاباء	Numérique	من اي منطقة ينحدر الاباء	.....داخل المدينة{	Aucun	8	Droite	Nomi
اسم_المدينة	Numérique	اسم المدينة اذا كان الجواب مدينة اخرى	...1,0}, أسفي{	Aucun	8	Droite	Nomi
عدد_الاسر_التي_تقطن_بالمنزل	Numérique	عددالاسر التي تقطن بالمنزل التي تسكنه	.....اسرة واحدة,	Aucun	8	Droite	Nomi
متى_كان_قدوم_العائلة	Numérique	متى كان قدوم العائلة لهذا الحي	...0,} مند الولادة{	Aucun	8	Droite	Nomi
كم_عدد_الغرف	Numérique	كم عددالغرف بالمنزل	.....غرفة واحدة,	Aucun	8	Droite	Nomi
المستوى_التعليمي_للأم	Numérique	المستوى التعليمي للأم	...1,0}, بدون{	Aucun	8	Droite	Nomi
المستوى_التعليمي_للأب	Numérique	المستوى التعليمي للأب	...1,0}, بدون{	Aucun	8	Droite	Nomi
عدد_الإخوة	Numérique	عدد الإخوة	.....يد في الأسرة{	Aucun	8	Droite	Nomi
اشتغال_الإخوة	Numérique	اشتغال الإخوة	...1,0}, عاطلون{	Aucun	8	Droite	Nomi
ترتيب_المبحوث_داخل_الاسرة	Numérique	ترتيب المبحوث داخل الأسرة	.....ل في الأسرة{	Aucun	8	Droite	Nomi
وضعية_الابوين	Numérique	وضعية_الأبوين داخل الأسرة	...1,0}, مستقرة{	Aucun	8	Droite	Echel
هل_تجتمع_العائلة_أثناء_اليوم	Numérique	هل تجتمع العائلة أثناء اليوم	...1,0}, نادرا{	Aucun	8	Droite	Nomi
متى_تجتمع_العائلة_أثناء_اليوم	Numérique	متى تجتمع العائلة	.....1, أثناء الأكل{	Aucun	8	Droite	Nomi
سبق_لأحد_الأبوين_د_السجن...	Numérique	هل سبق لأحد الأبون دخول السجن	...0,} لا{	Aucun	8	Droite	Nomi

3-5-أداة كيفية: المقابلة شبه موجهة:

استندنا خلال جمع المعطيات الكيفية على المقابلة الشبه موجهة باعتبارها استبيانا شفويا، يجمع من خلاله الباحث معلومات وبيانات شفوية من المبحوث. كما أنها أساسية للحصول على

المعلومات من خلال مصادرها الأصلية[288]، تعد المقابلة أو الاستبيان الشفوي من أكثر وسائل جمع البيانات شيوعاَ، وكطرائق للحصول على البيانات في معظم أنواع تصاميم البحوث، بغض النظر عن منهجية البحث الأساسية.[289]

لقد مكنتنا المقابلة النصف موجهة من استكشاف وبعمق منظور الفاعلين اتجاه الوضعيات التي يمرون منها في إطار التفاعلات اليومية، كما أنها توفر لنا "الحقيقة" التي يصعب ملاحظتها، وتسمح للباحث من توجيه الموضوعات التي تخدم عناصر إشكالية البحث وفرضياته وتعطي الفرصة للباحث لمناقشة المواضيع المرتبطة بالمعيش اليومي لأفراد محل الدراسة.

ما دمنا نناقش في أطروحتنا علاقة متغير المجال بالجريمة يعني الفرضية التي تناولة **(العلاقة بين الوسط (الحي) والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي)** كان لزاما علينا أثناء مقابلتنا للمبحوثين استحضار جميع تفاصيل الحياة اليومية ومناقشتها بنوع من المرونة خصوصا إذا تعلق الأمر بموضوع الجريمة وما يحمله من تأويلات* لهذا تبدو المقابلة النصف موجهة أكثر مرونة وأكثر أريحية بالنسبة للمبحوثين ومساعدتهم على ترتيب الأفكار والأحداث دون انقطاع إلا في حالة توجيه أو التحفيز المبحوث على الحديث.

يمكن القول إذن، أن استخدام المقابلة الشبه موجهة له ما يبرره في أطروحتنا، **المبرر الأول** معرفة العناصر المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي، **المبرر الثاني** يتمثل في إعطاء حرية أكثر للمعتقل من أجل الحديث عن الموضوعات التي يصعب تحديدها بواسطة الاستمارة، كما تفسح له المجال للبوح أكثر عن مبررات ودوافع السلوك الإجرامي.

---

288 دوقات عبيدات، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أساليبه، دار النشر، عمان 1984، ص. 110.

289 سوتيريوس سارانتاكوس، ترجمة شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر- الطبعة الأولى، سنة 2017، ص .465.

* تجدر الإشارة أن أثناء إجراء المقابلة مع أفراد العينة كنا نواجه بعض الأفراد يصعب الحديث معهم على بعض الخصوصيات، لكن نقوم بتجاوزها حتي تسمح لنا الفرصة مرة ثانية في مناقشتها في موضوعات أخرى بطريقة غير مباشرة خلال مسار الحديث على العوامل المساهمة في تحدد المسار الإجرامي.

بناء على هذا، تم استخدام **المقابلة نصف موجهة** مع مجموعة من المعتقلين بسجن تولال 2 و3 همت بالأساس العديد من المحاور[290]، وقد تم إجراء 40 مقابلة،* والذي حتم علينا التوقف عند هذا الحد نظراً لتكرار نفس المقولات والمعطيات التي نبحث عنها، وبالتالي الوصول إلى ما يسمى في البحث السوسيولوجي بمرحلة التشبع*.

5-3-1- أسلوب معالجة معطيات المقابلة النصف موجهة:

إن تقنية تحليل المضمون هي في الواقع سيرورة إعادة بناء الموضوع انطلاقاً من المادة الخام المجمعة من طرف الباحث، والتي تتطلب مجهودا متواصلا في جميع مراحل التحليل قصد تحويل المعطيات من حالتها الخام التي تكون في بعض الأحيان لا تحترم وحدة الموضوع "مبعترة "إلى مستوى مفاهيمي أخذا بعين الاعتبار عدم إخراج متن المقابلة عن سياقه العام.

انطلاقا من أنماط تحليل المضمون* المعتمدة في العلوم الاجتماعية، اعتمدنا في تحليل محتوى أطروحتنا **على التحليل الموضوعاتي(L'analyse thématique)** [291]باعتباره المناسب للخصائص التي يرغب الباحث باستخراجها من المادة الخام.

يقتضي التحليل الموضوعاتي في البداية قراءة المقابلات واحدة واحدة بعدما تمت كتابتها وترقمها من أجل إجراء المقارنة بين المقابلات ورصد واستخراج مختلف المواضع والأفكار التي

---

290 انظر دليل المقابلة في الملحق.

* تجدر الإشارة أنه كلما تعلق الأمر باعتماد المقاربة الكيفية يكون السؤال الذي يطرح دوما هو: كم من المقابلات ينبغي أن ننجز للإلمام بالموضوع المدروس؟ والجواب هنا يكمن في مفهوم التشبع؛ عندما يصبح البحث يصادف نفس المعطيات التي توصل إليها من قبل هنا الباحث= = يضطر إلى التوقف والاقتصار على ما توصل له من قبل مع نفس العينة.(أنظر في هذا الصدد : عبد الرحمان المالكي، سوسيولوجيا التحضر في المغرب،(حالة المهاجرين القرويين إلى مدينة فاس) أطروحة لنيل دكتوراة الدولة في علم الاجتماع كلية الأداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز، فاس. سنة 2005/2004.ص 302.)

* يصل الباحث في علم الاجتماع مرحلة التشبع عندما يتم تكرار نفس المعطيات والأقوال التي تم التوصل إليها من طرف المبحثوين.

* تجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الأنماط المعتمدة في تحليل المضمون في حقل العلوم الاجتماعية والنفسية: التحليل السياقي (L'analyse contextuelle) التحليل مقابلة مقابلة(L'analyse par entretien) التحليل الموضوعاتي(L'analyse thématique) التحليل الجملي(L'analyse propsitionnelle du discours) تحليل العلاقات بالمعارضة (L'analyse des relation par opposition) التحليل البنيوي (L'analyse struturale)

291 Voir à ce propos : Raymond Quivy Luc Van Campenhoudt, Manuel de recherche en sciènes social, Op cit , p .202.

نحتاجها عند التحليل، وفي المرحلة الموالية نقوم بتصنيفها حسب تيمات موضوع الفرضيات. لكن في حالة أطروحتنا الموضوعات محدد مسبقاً في نموذج المقابلة النصف موجهة، كما هو مبين من خلال عناصر الموضوعات وتلخيص كل محور في المقابلة:

-معلومات عامة عن المبحوث:

-المعتقل ومرحلة الطفولة (من س 1إلى س 12)

-المعتقل والأسرة (من س1 إلى س 16)

- المعتقل وجماعة الأصدقاء (من س1 إلى س13)

- المعتقل والوسط(الحي) (من س إلى س14)

- المعتقل والمسار الإجرامي (من س إلى س17)

-المعتقل والمدرسة (من س1 إلى س7)

- المعتقل والمهنة(هذا المحور ترك مفتوح)

المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوث:(إن عناصر الإجابة تركنها كما هي حتى لا نفرغها من محتواها الأصلي)

الجنس: ذكر /السن:22 سنة /الوضعية العائلية: عازب /عدد الاطفال: بدون أطفال /المستوى التعليمي: الثاني ابتدائي /المستوى الاقتصادي: ضعيف /مقر السكن(الحي): حضري / نوعية السكن (كراء مثلا) كراء

مكان الازدياد: حي شعبي عشوائي /من اي منطقة ينحدر الآباء (الأصول الجغرافية) متخلى عنه من طرف الأم والأب "مجهول الهوية"/ عدد الاسر التي تقطن بهذا المنزل: أربع أسر/ تاريخ القدوم للحي: ازددت فيه

المستوى التعليمي للأم: لا يعرف هوية الأم تخلت عليه منذ الولادة/ المستوى التعليمي للأب: لا يعرف الأب

مهنة الأم: مجهول الهوية/ مهنة الأب: مجهول الهوية

المحور الثاني: المعتقل ومرحلة الطفولة:

ملي عقلت على راسي وأنا عايش مع الجدة ديالي(الأم ديال الأب) حسب ما قالت لي، هي الي هزتني من البركاسا (حاوة الأزبال)، من داك الوقت وأنا معها هي الي رباتني وقراتني حتى مرحلة الابتدائي ،الجزء الأكبر من الطفولة ديالي دوزتها فمراكز حماية الطفولة بعدة مدن، كنت تَنْكلس شويَا وتَنْهرب لِهُم تتنعاود النتشد على شي حاجة درتها (السرقة مثلا) .

فلول كنت تنحلم غيل بشي نهار إجي الأب ولا الأم إسولو فيا، أنا معشتش الطوفولة بحال الأطفال باش نحلم أشو غدي النكون فلمستقبل، الناس عايش مع وليدها وأنا كل مرة أفين غِيرْ فْزناقِي تَالفْ تَاجْدة الي كانت زعما شادني ملي كنت صغير وخا كنت تنهرب ليها، مْلِي كْبرتْ شْوِيَا صافي مبقيتش تنعمر معها بزاف.

المحور الثالث :المعتقل والأسرة:

الحاجة الوحيدة الِي عْقدَاتْنِي فْحيَاتِي هي الوليدين كاع مَكَنْعرفْهُومْشْ، يعني بدون هوية هَادْ المشاكيل اتْرَتْ عليا فحياتي خصوصا في مرحلة الطفولة، هاد خلاني نمشي البلية (المخدرات) وأنا مزال صغير ماكينش الي الوجهك ولا انصك بشي حاجة مزيانة مكين غيل اللي العلمك كيفاش تسرق ولا تبيع الحشيش ،الوليدين الي تَيْحرْصُو على وْلاَدْهُمْ باش يِقْرَاوْ ويتعلمو الحوايج الي تفدهم فحاتهم سمحو فيا خصوصا الأم، المشكل الكبير هو اني تنعرف عْمَامِي والأب ديالي كاع مَتَيْجِي تَايْشوف اللأم دْيَالُو عَادْ غَدِي اْسُولْ فِيَا أَنَا، كُنتْ واحد الوقت مهتم بهم وتَنْقلبْ عليهم، ولكن حاليا مبقيتش (تَنْتمْزْكْ) مْسْوَقْ لِهُمْ عايش حياتي بوحدي تقريبا منذ سنة 2008 تنمشي النشوف الجْدَا مرة مرة صافي، تنكري كل مرة أُوفِينْ أنا تا لَكَارْط معنديش(البطاقة الوطنية) تنكري بْديَالْ لدراري صْحَابِي أُوْآلحَياة غاديا مَعْندكْ مَدِيرْ.

بنسب الأسرة كِيمَا قلتلِكْ مَعْندِيشْ، تنعرف غيل الجدة صافي أُو شِي عْمَامِي عرفتني بهم جداتي، حاليا تنشوفهم مرة مرة، أنا دبا عايش بوحدي كل مرة أُفين تنكري مع شي عشير (الصديق) تلكارط معنديش كل مرة تكري بشي لاكارط ديال الأصدقاء، الوقت كلو ديالي غيل مع الدراري خويت تا داك الحي الي كنت ساكن فيه مع الجدة ،العائلة ديالي هي جدة متنعرف تا واحد عيت مع جدة غيل تحكيليا القصة كيفاش تولت وعلاش سمحو فيا، تتقولي مك سمحات فيك واخلاتك وباك من داك الوقت معودنا شفنا مرة تقولو لي راه فلحبس ومرة تقولولي فشي مدينة اخرى، كنت تنسول ملي كنت صفير ولكن حاليا مبقيتش (تنتمزك ليهم) تنسوق لهوم صافي عايش واناسي

المحور الرابع: المعتقل وجماعة الأصدقاء:

الدراري صحابي الأغلبية ديالهم ولاد آلسِكْتُورْ(الحي)، حيت أنا كل مرة أوفين تنسكن، ولكن كلهم تقريبا تعرفت علهم إما فمركز حماية الطفولة ولا فالحبس، الأنشطة ديالنا هي السرقة ولا الحشيش، تنعرف الدراري تيبعو الحشيش ولكن أنا الخدمة ديالي هي السرقة خصوصا فالطوبس(السيرة)، معندناش مواضيع النتناقشو فيها الحاجة الوحيدة هي ملي تنشربو (الكحول) تَتْابَلينَا شِيحَاجة الندير‌وها تَنْمشِيو لِهَا فْلبْلَاصَة(تنجيبو عليها الرمبو عليها تتمشي الديرها)، الأصدقاء كل واحد واشنو تيدير شيت يسرق أو شي تيبيع الحشيش، كلهم تقريبا مدمينون على المخدرات(الكحول، الحشيش،.....)، العمر ديالهوم مختلف ولكن مشي بزاف، العمر متقارب مرة مرة تنتعرف على شي وحدين كبار فهاد الأخير خصوصا فالحبس، القراية والو وكان قراو كاع ميوصلو لهاد المشاكيل (السرقة، المخدرات)، كلهم من طبقة مكردة ولا تاتلاقهم عندهم مشاكل بحالي عيل كل واحد أُمَشَاكِيلُو.

الأغبية ديالهم ،تعرفت عيلهم عن طريق البلية والحبس، مشي من نفس الحي هناك من تعرفت عليهم داخل الحي، ولكن الاغلبية من احياء متفرقة من المدينة، الحاجات الوحيدة الي تتجمعنا هي الحشيش والشراب والكريساج(السرقة)، أغلب الأوقات مع العشران (الأصدقاء) معندي فين نمشي مقطوع من شجرة كما تيقولو، أهم المواضيع الي تناقشو كيفاش نسرقو، الدريات، فين النسكرو صافي هادو هما المواضيع الي كتيرة عندنا، بالنسبة الدراري صحابي واش من تاهوما مبلين بحالي، الأغلبية فيهم الشراب اوالبلية الي وصلاتهم لهاد الطريق بحالي، تاتنسكرو عاد

تايبالينا السرقة، الأصدقاء الي تنعارف مكينش شي واحد ممبيلش كلشي تيدروه (الشراب ،الفانيد، السلسيون.....) وتقريبن كلشي مدوزا لحبس.

المحور الخامس: المعتقل والوسط (الحي):

الوسط الي سكنت فيه ملي تزدت كان موسخ فيه غيل المخدرات والضرب والجرح والكريساج، الجران تيدابزو على شي حوايج بساط (حاوية النفايات، الدراري الصغار....) الدار مافيها ولو أو ملي تخرج البرا تتلقى الحوايج اللي الخرجوك على الطريق، المرافيق والو حتا المؤخراً وْلَوشْويَا ولاكن فات الفوت تبلينا والي عطلا الله عطاه، الأمن فين هو الأمن كلشي بلفلوس، إلى عندك اللاعاقة كاع متجي الحبس، صحاب المخدرات الصحاح متيدخلوش الحبس، تيدخلو غيل الدراوش بحانا الي معندهم الي الكالي عليهم.

المحور السادس: النزيل والمسار الاجرامي.

الجريمة ديالي هي السرق، أول مرة سرقت آلْجَدَاتِي الفلوس منداك الوقت لسق فيا هاد الفيس ديال السرقة، كنت فاللول تنسرق غير مرة مرة، كنت تنسمر على شي واحد وتنحضيه فين داير الفلوس ولا التليفون أو تنسرقو منو، بديت هاد الشي وأنا صغير الناس كتيشكوش فيا، من بعد ولايت ساخط على الوضع، خصوصا فالأعياد والمناسبات تنحس براسي مغبون أُومقهور مكاينش الي السول فيك، ولكن السرقة ديال بصح تعلمتها فالإصلاحية والحبس مع الدراري، لأن تما تتلاقى مع جميع الأصناف ديال الناس الي تيسرقو تتولي معلم مزيان. علاش تندخل ونخرج الحبس. أنا متعلمت تاشي حاجا الي النقدر النجيب بها الفلوس من غير السرقة أشنو غدي الندير فنظرك.

المحور السابع: المعتقل والمدرسة.

كنت تنقرا فواحد المدرسة قريبة من الدار كانو تيقراو فيها ولاد الحومة، فاللول كنت غادي مزيان خصوصا فالأول والثاني، لكن ملي عرفت بلي الوليدين سمحو فيا تعقت فالمدرسة مع الدراري ديال الحي ولاي فاللخر ديال العام متنمشيش تنكلس غيل حدا المدرسة، إوا من تما بدين تنكلس الأغلبيا ديال الوقت مع الدراري ديال الدرب، والدرب الأغلبية ديالهم مفلسين كلشي تيكمي.

المحور الثامن: المعتقل والمهنة.

أنا متعلمت تشي حجا(مهنة) مرة وحدا خدمت مع واحد فواحد البركين (موقف السيارات) من تما مبقيتش درت شي حجا أخرى من غير السرقة.

انطلاقا من هذه المواضيع والمواقف التي تم التعبير عليها من طرف المبحوثين الذين قابلناهم خلال عميلة إجراء المقابلات، حيث كنا نعتمد على استخراج كل موضوع من المواضيع المذكورة في أجوبة المقابلات رغم أننا لم نكن نحترم التسلسل الكرنولوجي المحدد مسبقا في دليل المقابلة، حتى نترك المجال للمبحوث للحديث دون المقاطعة ثم بعدها نقوم **بترتيبها حسب فئات التحليل فيما بعد**.

بناء على عناصر التحليل التي اعتمادها خلال عملية تحليل المقابلة، يمكن القول أننا حاولنا تطبيق التحليل الموضوعاتي المعتمد في تقنيات تحليل المضمون.

6-المعالجة الإحصائية لعناصر الأطروحة:

للتمكن من التحليل والمقارنة بين بعض المتغيرات التي حصلنا عليها انطلاقا من الملفات الجنائية للمعتقلين وجعلها قابلة للأجرأة، قمنا بتقسيم هذه المتغيرات وإعادة تصنيفها وفق تقسيم جديد دون أن يخل ذلك بالمعطيات التي تم تجميعها حيث تم تقسيمها على الشكل التالي:

- **متغير السن:**

فقسمنا السن إلى 11 فئة وهي كالاتي: أصغر من17/12 س)، (18/24)، (25/29)، (30/34)، (35/39)، (40/44)، (45/49)، (50/54)، (59 /55)، (60/64)، (65 ما فوق).[292]

[292] -تجدر الاشارة أن هذا التقسيم الخاص الفئات العمرية تم اعتماده من طرف المندوبية السامية لتخطيط.

- **متغير طبيعة الجريمة:**

حيث تم تصنفانها إلى مجموعتين المجموعة الأولى: خمس فئات، جرائم المخدرات، وجرائم ضد ملك الغير، والجرائم الجنسية وجرائم العنف وجرائم ضد القانون والمؤسسات، واعتمدنا التصنيف الموجود في القانون الجنائي بمثابة معيار لتصنيف الجرائم وتحديد طبيعتها.

كما اعتمدنا على تصنيف ذاتي يتكون من 16 عنصر حتى تكون لنا نضرة شاملة عن توزيع الجريمة، وهي كالأتي: (لمخدرات والكحول)، (الاغتصاب الجنسي)، (الدعارة)، (مشكلات أسرية)، (العنف وحيازة السلاح)،(السرقة والنصب والاحتيال)،(جرائم القتل)،(تخريب الممتلكات)،(إهانة موظف)،(تكوين أو مساعدة عصابة)،(حيازة بضاعة بدون سند صحيح)،(مخالفة العراف الدينية)،(دين لفائدة الغير وصوائر قضائية)، (انتزاع عقار في حيازة الغير)،(التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ)،(الرشوة والفساد المالي).

- **متغير المجال:**

أما فيما يتعلق متغير المجال فاعتمدنا في تقسيمها على عناوين (محل الإقامة) الأفراد المدرجة في قاعدة البيانات الخاصة بالأفراد المحكومين من طرف محاكم مدينة مكناس، وتم تقسيمها إلى ثلاثة عناصر:

المجال الحضري: ويضم الأفراد الذين ينتمون إلى المجال مجاليا إلى المجال الحضري.

المجال القروي: ويضم الأفراد الذين يتوفرون في البطاقة الوطنية على محلات الإقامة تدحل ضمن المجال القروي لمدينة مكناس (الدواوير المجاورة للمدينة)

المجال الشبه حضري: يضم الأفراد الذين ينتمون ترابيا إلى المراكز الشبه حضرية.

- **متغير المرجعية التاريخية لأحياء يضم:**

أحياء الصفيح سابقا: وجه عروس، سيدي باب، سدي عمر، برج مولاي عمر، البرج المشقوق، الكريان، عين الشبيك.

المدينة القديمة: تواركة، الزرهونية، بني محمد، باب تيزيمي، المدينة القديمة، الدريبة، الروامزين، القصبة، شارع المحطة.

الأحياء الجديدة: حي التقدم، المنصور، تولال، سيدي بوزكري، مرجان، حي السلام، الزيتون، قرطبة، الباستين، وسلان، سدي سعيد، الرياض، مولاي اسماعيل، حي الأطلس، الوفاق.

مدن خلفها الاستعمار:حمرية، اكدال،[293].

-متغير المهنة[294]:

Petits métiers de rue وتضم المهن التالية: بائع متجول، ماسح الأحدية، حمال

Journaliers وتضم المهن التالية: مياوم

Travailleur occasionnel وتضم المهن التالية: نادل، خادمة، موسيقي، حارس، طباخ، مدريب رياضة، مستخدم، حارس أمن خاص، عون مصلحة،

Travailleurs autonomes (services) وتضم المهن التالية: مصور، كاتب عمومي، فقيه، حلاق، مكانكي، كهرابائي، نجار، سمسار، درجاتي.

Maneouvres des métiers artisanaux وتضم المهن التالية: حرف الصناعة التقليدية.

Manoeuvres de commerce وتضم المهن التالية: جزار، عشاب، بائع، تاجر.

Agriculteurs et pécheurs وتضم المهن التالية: فلاح، حوات.

Ouvriers qualifiés وتضم المهن التالية: بناء، سائق، خباز، عامل،

Cadre moyen وتضم المهن التالية :موظف.

Cadre supérieur وتضم المهن التالية: محاسب شركة، مهن راقية، محاسب.

Soldats وتضم المهن التالية: جندي.

Retraités وتضم المهن التالية: متقاعد.

Femmes au foyer وتضم المهن التالية: ربت بيت.

---

[1]Minstere de L'habitat de L'urbanisme et de la Politique de la ville , Agence urbaine de Meknes

[294] المندوبية السامية لتخطيط،2014.

Marocains résidant à l'étranger وتضم المهن التالية: مهاجر بالخارج.

Indépendant (rentier) وتضم المهن التالية: صاحب ملك مدر لدخل.

Elèves et étudiants وتضم المهن التالية: تلميد، طالب.

Chômeurs وتضم المهن التالية: بدون.

- متغير درجة الخطورة:

رتبنا الجرائم حسب درجة الخطورة وفق سلم **ليكرت (Likert)** الدي يضم خمس درجات، من خطورة أقل إلى خطورة كبيرة جداً، ومن أهم المحددات التي اعتمدنها في ذلك، تلك التي اعتمدها **مريس كوسن " CUSSON Maurice "** لتصنيف الجرائم حسب درجة خطورتها، حجم الأضرار التي تلحقه بالسلامة الجسدية، الأخطار المحتملة، المخدرات الخسائر النقدية، الضعف النسبي للأضرار التي لحقت الضحية وأخيرا نية المذنب.[295] بهذه الطريقة قمنا بإعادة بناء هذه المتغيرات حتى تصبح قابلة للتحليل والمقارنة كما هو مبين في الجدول.

[295] **Cusson Maurice, Criminologie Actuelle, les Presses Universitaires de France, 1er édition, Paris, 1998, pp34-35-36.**

بناء متغير درجة الخطورة

2-خطورة أقل شيئا ما	1-خطورة أقل
1-الخيانة الزوجية2-خيانة الامانة 3-اهانة موظف 4-تخريب الملك العمومي 5-السكر العلني 6-انتزاع عقار من ملكية الغير7-المساهة في اخفاء مجرم8- قطع الأشجار	1-عدم اغلاق حانة في الوقت المحدد 2-حيازة بضاعة بدون سند 3-التشرد 4-اخفاء مسروق 5-عدم أداء دين أو صوائر6- الإخلال بالأعراف والطقوس الدينة 7-تبليغ كاذب عن جريمة 8-ادارة محل للقمار9- إخفاء مسروف .
5- خطورة كبيرة جدا.	**3-خطورة متوسطة**
1-العنف ضد الاصول2-القتل العمد3-إضرام النار4-القتل الخطأ 5-محاولة القتل6-تكوين عصابة اجرامية7-قضايا السلاح والمتفجرات 8-المشاركة في قتل مولود.	1-السرقة 2-تسليم شيك بدون مؤنة 3-التزوير واستعمال وثائق مزورة 4- اختلاس المال العام 7- النصب والاحتيال الهروب من مكان مخصص للاعتقال 9-الدعارة 10- قطع الاشجار 11-اهمال الاسرة12- حيازة السلاح
4-خطورة كبيرة.	
-الاتجار في المخدرات 2-الاغتصاب وهتك عرض قاصر 3-الضرب والجرح والعنف 4-الضرب والجرح المدي الى الموت 5-عدم تقديم مساعدة لشخص في حالة خطر 6-تقديم مساعدة لأفراد عصابة 7-الاختطاف والاغتصاب 8-عرض مواد تشكل خطر9-العنف في الرياضة 10- الجرح النانج عن حدثة سير12- السرقة الموصوفة13- العنف ضد الزوجة14- استهلاك المخدرات15- العنف	

- **متغير الكثافة السكانية بالأحياء.**

لقد اعتمدنا خلال بناء هذا المتغير نفس المقياس المعتمد في بناء متغير درجة خطورة الجريمة **سلم ليكرت (Likert) وقد تضمن كل مقياس الحي الدي يتو افق مع حجم الكثافة السكانية*** حيث قسمت على الشكل التالي:

1-كثافة ضعيفة جداً: بلاس لارم، كامليا، حي الإزدها.

* من أجل الاطلاع على حجم الكثافة السكانية أنظر الخريطة ضمن ملحق الأطروحة.

2-كثافة ضعيفة: بلازس، السعادة، مرجان3/1، جنان بنحليمة، تولال، حي الفتح، الملاح القديم، قرطبة، حمرية.

3-كثافة متوسطة: الإنارة، الدار الكبيرة، السباتة، السلام، مرجان 2، القشلة، الكريان، الباستين، البرج المشقوق، حي التقدم.

4-كثافة عالية: برميلة، مرجان 5، بريمة، الزيتون، بني محمد، سيدي بابا، المدينة القديمة، الملاح الجديد، سيدي عمر، الزرهونية.

5-كثافة عالية جدا: عين الشبيك، وجه عروس، وسلان، أكدال، ديور السلام، برج مولاي عمر.

بعد التطرق إلى تقنيات وأدوات جمع المعطيات، والأليات* التي اعتمدنها في تفريغ وأجرأة كل من متغيرات المعطيات الخاصة بالاستمارة والمعطيات الإحصائية التي تم الحصول عليها من المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، **سوف نتحدث عن الأدوات** التي من خلالها سنتمكن من تحليل هذه المعطيات، باعتبارها الأدوات الملائمة التي تؤطر أطروحتنا، والتي تتماشى مع طبيعة إشكاليتها وفرضياتها. إدن، ما هي هذه الأدوات؟

7-أدوات تحليل البيانات الإحصائية.

- جداول التقاطع:

ويمكن تسميتها أيضا جداول الاقتران حتى تعمل هده الجداول على توضيح كيفية توزيع أفراد العينة وفقا لمتغير يفترض أن تكون بينهما علاقة ارتباط. نهدف من خلال هده الأداة إلى بيان التباين في توزيع قيم المتغيرات التي سنقوم بتحليلها والكشف عن علاقة الاقتران المفترض وجودها بين المتغيرات التي سنتناولها بالتحليل.

---

* قمت باستخدام حزمة الأدوات الإحصائية للعلوم النفسية والاجتماعية (SPSS) لتسهيل ترميز البيانات سواء تعلق الأمر باستمارة البحث أو بالمعطيات الإحصائية التي تم الحصول عليها من طرف المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، إعادة ترميزها وتحليلها باستخدام مجموعة من الاختبارات الموجودة بالبرنامج الإحصائي لتحقيق من فرضيات الأطروحة. والاختبارات المستخدمة هي كالآتي:

- اختباركاي تربيع Tests du khi deux:

يمكننا هذا الاختبار من معرفة العلاقة بين متغير مستقل ومتغير تابع ودلالتها الإحصائية ونقول أن متغيرين مرتبطان بعلاقة عندما تؤدي التغيرات في قيم الأول إلى تغيرات في قيم الأخر بشكل منتظم. كما سنلاحظ في أحد الأمثلة من البحث فالتغيرات في المجال أدت إلى تغيرات في طبيعة وحجم الجريمة. أيضا يعمل هذا الاختبار على توضيح وتأكيد مما إدا كانت الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين المتغيرات صحيحة أم أن فرضية العدم هي القائمة بمعنى عدم وجود علاقة بين المتغيرات قيد التحليل وهذا ما لا نستطيع التحقق منه بواسطة جداول التقاطع.

- اختبار(t ت):

يمكن هذا الاختبار من معرفة ما إدا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين تم تحديد هما استنادا الى متغير مستقل كالجنس (ذكور / إناث) او المستوى الاقتصادي الاجتماعي (منخفض / مرتفع).تكمن وظيفة اختبار "ت" في بيان الفرق بين المجموعتين في متوسط الدرجات المسجلة على مقياس معين .ويعتبر اختبار "ت" تقنية من تقنيات الاحصاء الاستدلالي ،فهو يمكننا من استنتاج وجود او عدم وجود علاقة سببية بين المتغير التابع والمتغير المستقل ،كما ان هذا الاختبار يطبق بطريقتين مختلفتين يطبق على عينة واحدة ويسمى اختبار "ت" لعينة واحدة ،كما يطبق على عينتين مستقلتين ويسمى اختبار "ت" للفرق بين متوسطي عينتين.

- الاختبارات العنقدية:

يُعد التحليل العنقدي واحداً من أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات. وهو أسلوب استكشافي، كما يعتبر من أهم أساليب تصنيف البيانات، إذ يتم ربط المفردات مع بعضها البعض طبقا لمستوى التجانس الذي يقرب المسافة بينها، إذ يتم تجميع مفردات مجتمع البحث على شكل عنقود يبدأ متفرغا وينتهي بغصن واحد. ويمكن تعريف التحليل العنقدي على أنه عملية تحليل إحصائي متعدد المتغيرات مبرمج يعتمد على حساب متغيرات متنوعة وعديدة كان تكون (أجسام، صفات، خصائص أحدث...) لنماذج مختلفة وكثيرة بالاعتماد على موضوع الدراسة، ثم مقارنة تلك

النماذج ببعضها اعتماداً على ما تحتويه من المتغيرات، وترتيب ارتباطاتها على شكل عناقيد بحيث يعمل على تصغير التباين داخل العنقود الواحد وتعظيم تباين ما بين العناقيد المختلفة[296].

- التحليل العاملي لتطابق:

يتشكل التحليل العاملي من الأساليب الإحصائية، التي تهدف إلى تخفيض عدد المتغيرات أو البيانات المتعلقة بظاهرة معينة. ويستخدم في تحليل البيانات أو مصفوفات الارتباط، أو مصفوفات التباينات للمتغيرات وحواصل ضربها، ويكون الهدف هو توضيح العلاقات بين تلك المتغيرات، وينتج عنها عدد من المتغيرات الجديدة أو المفترضة تسمى بالعوامل، وعادة ما تكون البيانات هي درجات أفراد على متغيرات نفسية واجتماعية تربوية. كما يهدف إلى تحليل مجموعة من معاملات الارتباط بين عدة متغيرات واختزالها إلى عدد أقل من العوامل، أي فهم تركيب مصفوفة الارتباط أو التباين المشترك من خلال عدد أقل من العوامل.[297]

296 أسماء أيوب يعقوب، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 31 سنة 2017، ص 93.

297 أحمد أغبال، "تحليل المعطيات بواسطة برنامج (spss)، غير منشور.

خلاصة الفصل:

تعد دراسة الظاهرة الاجرامية وعلاقتها بالمجال من أهم الدراسات التي تحتاج إلى معرفة دقيقة بعناصر تشكل المجال والخصائص التي يتميز بها اجتماعياً واقتصادياً من أجل الإلمام بحيثيات مجال الأطروحة. لذا كان لزاماً علينا خلال هذا الفصل التعريف بمجال الدراسة "مدينة مكناس" باعتباره يمثل مجال البحث ومصدر معطياته الإحصائية والمجالية.

وتم خلال هذا الفصل إبراز أهم الإجراءات المنهجية المعتمدة خلال مراحل جمع وتحليل المعطيات الإحصائية، من خلال التذكير بفرضيات وأسئلة الأطروحة، ووصف خصائص العينة المعتمدة وفقاً للمتغيرات الديمغرافية والاقتصادية والمجالية، ليتم بعد ذلك تبيان الخطوات التي تم اعتمدها في بناء أدوات البحث لتصل إلى مرحلتها النهائية من أجل تطبيقها على مجتمع الأطروحة وتفريغها وتحليلها بواسطة برنامج (spss) فيما بعد.

الفصل الرابع:
نتائج الأطروحة من خلال وصفها، تفسيرها و مناقشتها.

مقدمة الفصل:

نأتي إلى مرحلة مهمة في الأطروحة تتعلق باختبار فرضيات أطروحتنا. (المبحث الأول) في البداية سنسعى لدراسة الفروق بين المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة. (المبحث الثاني) سنتناول الفروق بين التجمعات السكانية داخل المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة التي تعزى لتاريخ الحي الإجرامي. (المبحث الثالث) سيتم من خلاله تناول العلاقة بين المجال الجرافي الذي يعرف كثافة سكانية بنوع وحجم الجريمة. (المبحث الرابع) كما سنعمل على دراسة العلاقة بين الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الاجرامي. (الفصل الخامس) أخيرا، سنتناول بالدراسة والتحليل الفروق بين الذكور والإناث من حيث حجم ونوع الجريمة (العوامل التي يرجع لها سبب الاختلاف والتشابه).

المبحث الأول: (تحليل الفرضية الأولى) المتعلقة بالفروق بين المجال الحضري، القروي والشبه حضري من حيث حجم ونوع الجرائم المرتكبة بهما.

رأينا عند تحليلنا لعينة أطروحتنا كيف تتوزع أفراد عينة الدراسة على كل من المجال القروي والمجال الحضري تبعا لمتغيرات الجنس والعمر والوضعية العائلية وطبيعة الجريمة..) ولاحظنا أن المجال الحضري يحتل الصدارة من حيث استقطاب الأفراد لخرق القاعدة القانونية، وأن الأفراد ذوي المهن الغير مستقرة والدنيا هم من أقدموا في الغالب على السلوك الإجرامي بغض النظر على نوعيته، وأغلبهم من الفئة الشابة والمراهقة كما ينتمون إلى فئة العزاب. ومن الملاحظ أيضا أن توزيع الجرائم حسب المجال يطغى عليها عدم التكافؤ.

في هذا المستوى، سنسعى إلى التركيز على الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي من حيث نوع وحجم الجريمة والعوامل المتداخلة التي أحدثت هذه الفروق أو العكس. من جهة سنبدأ **بالخصائص الإجرامية للمجال الحضري** كما ونوعا، ومن جهة أخرى **سنتناول الخصائص الاجرامية للمجال القروي، بعدها سنسعى لدراسة الفروق أوجه التشابه والاختلاف كماً ونوعاً** من حيث السلوك الاجرامي بين كل من المجال القروي والمجال الحضري.

1-المجال الحضري والجريمة: الخصائص الإجرامية للمجال الحضري وفقاً للمتغيرات (المهنة، الوضعية العائلية، الفئات العمرية، نوع الجريمة، درجة خطورة الجريمة)

سنعالج خلال هذا المحور الخصائص الإجرامية للمجال الحضري، بغض النظر عن الأحياء التي ينتمي إليها الأفراد.

1-1-علاقة المجال الحضري بمتغير المهنة:

الجدول رقم19: علاقة المجال الحضري بمتغير المهنة.

			الجريمة في المجال الحضري	المجموع
المهنة	Journaliers	التكرارات الفعلية	238	238
		التكرارات النظرية	238,0	238,0
	Petits métiers de rue	التكرارات الفعلية	57	57
		التكرارات النظرية	57,0	57,0
	Travailleur occasionnel	التكرارات الفعلية	315	315
		التكرارات النظرية	315,0	315,0
	Travailleurs autonomes (services)	التكرارات الفعلية	7	7
		التكرارات النظرية	7,0	7,0
	Maneouvres des métiers artisanaux	التكرارات الفعلية	505	505
		التكرارات النظرية	505,0	505,0
	Manoeuvres de commerce	التكرارات الفعلية	779	779
		التكرارات النظرية	779,0	779,0
	Agriculteurs et pécheurs	التكرارات الفعلية	69	69
		التكرارات النظرية	69,0	69,0
	Ouvriers qualifiés	التكرارات الفعلية	581	581

		التكرارات النظرية	581,0	581,0
	Cadre moyen	التكرارات الفعلية	183	183
		التكرارات النظرية	183,0	183,0
	Cadre supérieur	التكرارات الفعلية	37	37
		التكرارات النظرية	37,0	37,0
	Retraités	التكرارات الفعلية	16	16
		التكرارات النظرية	16,0	16,0
	Femmes au foyer	التكرارات الفعلية	5	5
		التكرارات النظرية	5,0	5,0
	Marocains résidant à l'étranger	التكرارات الفعلية	12	12
		التكرارات النظرية	12,0	12,0
	Indépendant (rentier)	التكرارات الفعلية	19	19
		التكرارات النظرية	19,0	19,0
	Elèves et étudiants	التكرارات الفعلية	121	121
		التكرارات النظرية	121,0	121,0
	Chômeurs	التكرارات الفعلية	211	211
		التكرارات النظرية	211,0	211,0
المجموع		التكرارات الفعلية	3155	3155
		التكرارات النظرية	3155,0	3155,0

المصدر: البحث الميداني.

يبين الجدول الأعلاه والرسم البياني أدناه توزيع أفراد المجال الحضري حسب المهنة وطبيعة الجريمة، كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية أو الملاحظة والتكرارات المتوقعة أو النظرية. نهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى كشف الفروق بين الأفراد وفقا لمهنتهم وطبيعة السلوك الإجرامي الذي أقدموا عليه من جهة. ومن جهة أخرى، نهدف إلى اختبار العلاقة بين المهنة والفعل الإجرامي

أم العكس هو الحاصل، بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين المهنة والجريمة أو ما يسمى فرضية العدم.

بداية سنعرض مجموع الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمهنتهم ثم سنفصل في كيفية توزيع المهن وفقا لعدد الجرائم. عند إلقائنا أول نظرة على مجموع الجرائم التي اركبها الأفراد وفقاً لمهنتم نجد أن جل إلا من نقول كل الأفراد هم من ذوي المهن الذنيا والغير مستقرة و العاطلين، لكن توزيعهم يختلف باختلاف المهن وطبيعة الجريمة. نجد، أيضا، أن الباعة المتجولين هم من يأتون في المقدمة بعدد بلغ 779 فرداً من مجموع عينة المجال الحضري. بعد فئة الباعة المتجولين، نجد فئة الحرفين بأعداد متقاربة تراوحت بين 505 و581 فرداً. في المرتبة الثالثة نجد فئة المياوم والمهن الموسمية تراوحت بين 238 و315 فرداً. في المرتبة الرابعة نجد فئة العاطلون عن العمل ممثلة بـ 211 فرداً من مجموع عينة المجال الحضري. كما نجد أيضا في المرتبة الخامسة فئة الموظفين وعددها 183 فرداً. في حين نجد في المرتبة السادسة فئة الطلبة والتلاميد بلغ عددهم 121 فرداً. وفي الأخير تأتي المهن الأخرى ممثلة بنسب متقاربة كما هو مبين في الجدول أعلاه .

هذا في ما يخص توزيع المهن داخل المجال الحضري، أما فيما يتعلق بالمجال الحضري وعلاقته بنوع السلوك الإجرامي، نجد في الصدرارة جرائم المخدرات والخمور، بعدها نجد جرائم السرقة والنصب والاحتيال في المرتبة الثانية، ثم جرائم العنف بواسطة السلاح، في المرتبة الرابعة الجرائم المربطة بالأسرة، كما تأتي جرائم الاغتصاب الجنسي في المرتبة الخامس، في الأخير تأتي الجرائم الأخرى في المراتب الأخيرة بشكل متقارب.

الرسم البياني رقم: 1 علاقة المجال الحضري بنوع الجريمة.

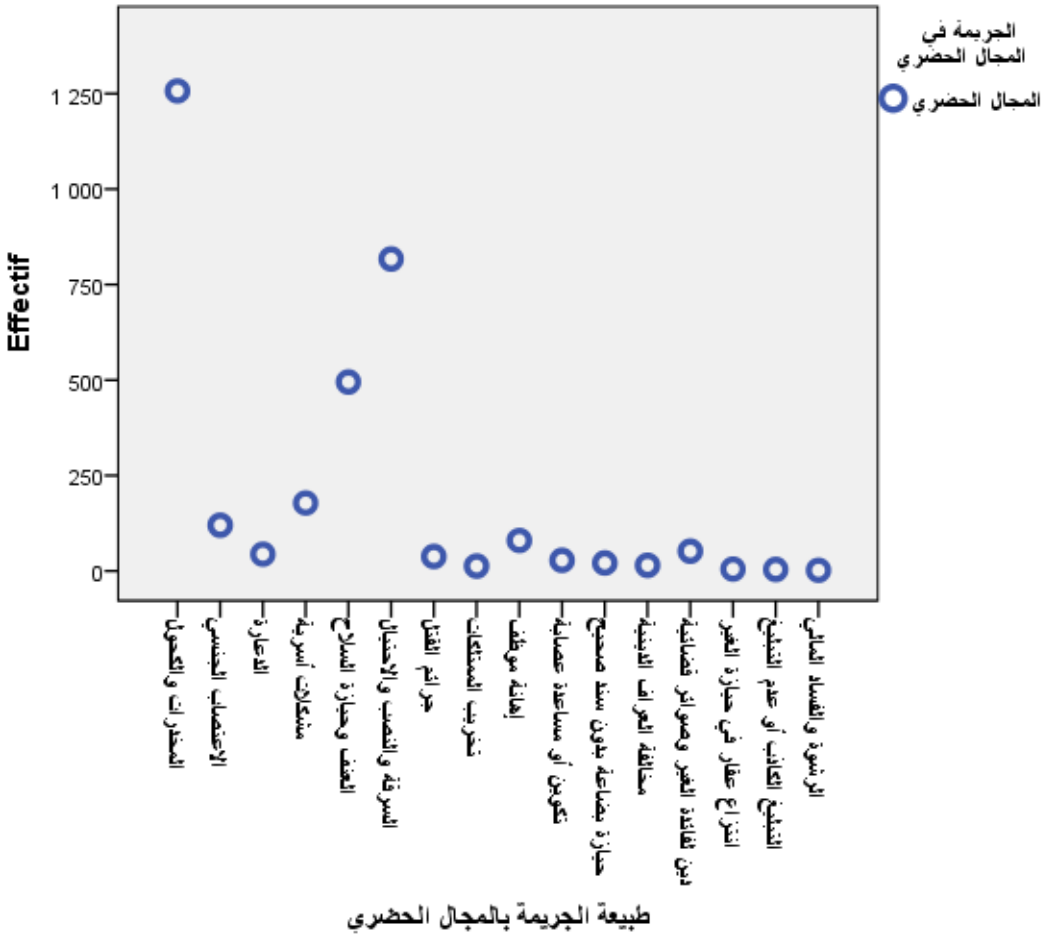

المصدر: البحث الميداني.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale)**
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	386,189[a]	105	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3155		
a. 67 cellules (52,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.			

انطلاقا من الجدول بلغت قيمة كاي تربيع (386,189) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.0001) ومعنى هذا أن علاقة المهنة بالسلوك الإجرامي داخل المجال الحضري قوية جداً (بسبة الخطأ اقل من 1%). من هنا، نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلال بين المهنة والسلوك الإجرامي داخل المجال الحضري.

و يتضح أن لمتغر المهنة دور أساسي في حجم وطبيعة الجريمة بالمجال الحضري، حيث نجد جل الجرائم سواء تعلق الأمر بالمخدرات أو السرقة بكل أشكالها تقترف من طرف الفئات الاجتماعية التي تمتهن مهن مصنفة غير مستقرة أو بدون عمل،كما أن جرائم النصب أو خيانة الأمانة فهي غالبا ما ترتكب من طرف فئات مهنية يطغى عليها طابع الإستقرار أو ترتبط بالعمل الحر المدر لدخل. بناء على العلاقة التي تربيط بين متغير المهنة ومتغير الجريمة، يعتبر اختيار الفاعل لنوع الجريمة مرتبط بنوع ومستوى الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها[298].

[298] Fillieule Renaud , la sociologie de la délinquanceOp Cit, p.63..

2-1- علاقة المجال الحضري بالوضعية العائلية.

الرسم البياني رقم 2 : علاقة المجال الحضري بمتغير الوضعية العائلية.

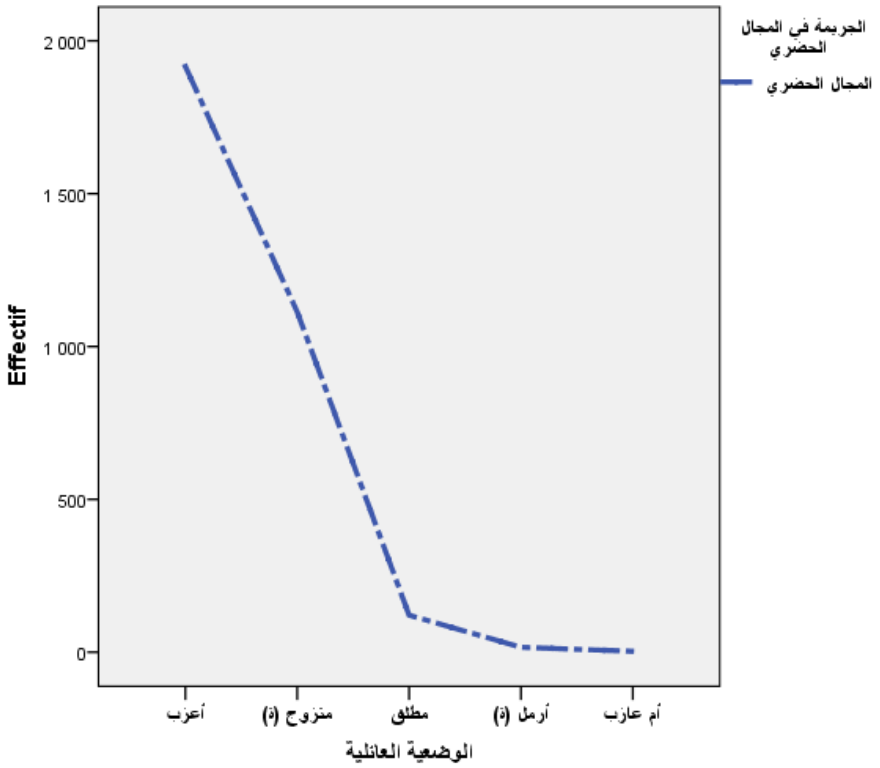

المصدر: البحث الميداني.

من خلال الرسم البياني أعلاه وأدناه يظهر أن فئة العزاب هم أكثر إجراماً من غيرهم من المتزوجين والمطلقين داخل المجال الحضري، إذ يبلغ عدد الجرائم التي اقترفوها 1916 جريمة بما يعادل 60,46%، من مجموع الجرائم المرتكبة داخل المجال الحضري. بعد العزاب يأتي المتزوجون بـ 1113 جريمة بما يساوي تقريبا 35,12%، من مجموع الجرائم المرتكبة، بعدها تأتي فئة المطلقين بعدد بلغ 121 جريمة بما يعادل 3,82% من مجموع الجرائم المرتكبة. أخيرا يأتي كل من فئة الأرامل والأمهات العازبات بأعداد متقاربة تراوحت بين 16 و3 جريمة بما يعادل 0,50 % و0,09% من مجموع الجرائم المرتكبة.

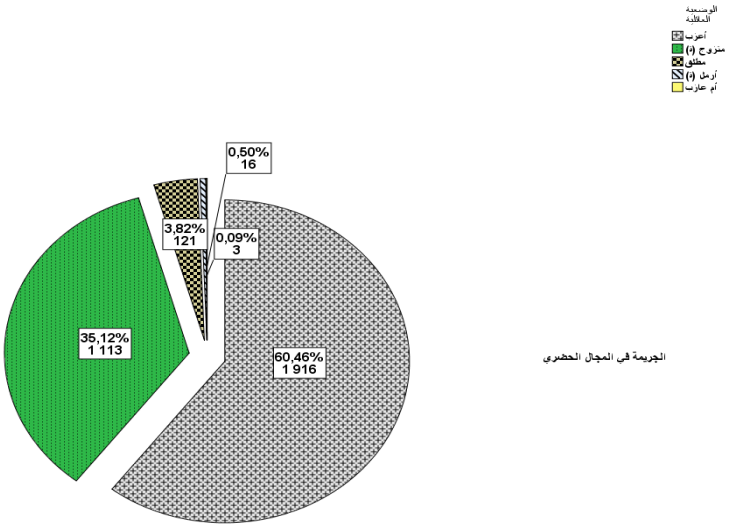

المصدر: البحث الميداني.

من هنا، يتبين جليا الدور الذي تلعبه الوضعية العائلية في الاتجاه نحو السلوك الإجرامي، كما هو مبين في اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** أسفله الذي يوضح دلالة الفروق بين الوضعية العائلية وحجم الجريمة:

اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الاحصائية**
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**628,756[a]**	**60**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3139		
a. 43 cellules (53,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.			

بناء على الجدول أعلاه بلغت قيمة كاي تربيع (628,756) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الاحصائية (0.0001) ومعنى هذا أن علاقة الوضعية العائلية بالسلوك الاجرامي داخل المجال الحضري **قوية جدا** (بنسبة الخطأ أقل من 1%). من هنا، نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلال بين الوضعية العائلية والسلوك الإجرامي داخل المجال الحضري.

إن متغير الوضعية العائلية لعينة الدراسة يلعب دور جوهريا في حجم وطبيعة السلوك الإجرامي، حيث **نجد فئة العزاب** هي من تحتل المراتب الأولى في عدد الجرائم المرتكبة بالوسط الحضري، ومرد ذلك إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية والاجتماعية للمجتمع المغربي التي أصبحت تتجه نحو حياة العزوبية، نظرا لتداخل مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية المرتبط بشروط الحياة. كما نجد هذه الفئة أكثر تمثيلية في المجتمع، فغالبا ما نجد ها تعاني البطالة وقلة فرص الشغل، وبما أنها المهيمنة في الهرم الديمغرافي نجدها أكثر إجراماً مقارنة مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

1 - 3-علاقة المجال الحضري بمتغير الفئات العمرية.

الرسم البياني رقم 3: علاقة المجال الحضري بمتغير الفئات العمرية.

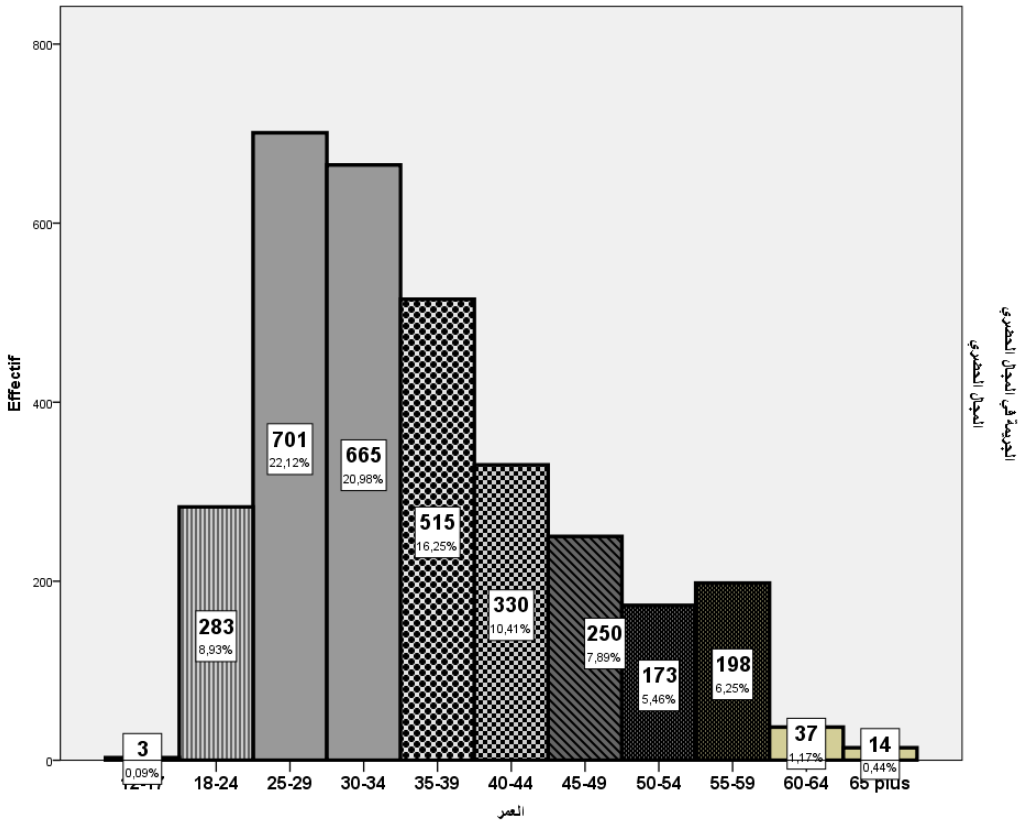

المصدر: البحث الميداني.

بإلقائنا نظرة على الرسم البياني أعلاه وأدناه يمكننا الخروج بملاحظتين عامتين:

الملاحظة الأولى تخص كيفية توزيع الفئات العمرية بالوسط الحضري. أما الملاحظة الثانية فتتعلق بمجموع الجرائم الأكثر إقبالا عليها من طرف مختلف الفئات العمرية بالوسط الحضري.

بالنسبة للملاحظة الأولى يتوزع مجموع الفئات العمرية بالمجال الحضري وفق ما يلي:

تأتي الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 25-29 سنة في المقدمة بعدد جرائم بلغ 701 جريمة بما يعادل 22,12% من مجموع عينة المجال الحضري، بعد هذه الفئة تأتي الفئة التي تليها مباشرة 30-34 سنة بعدد جرائم بلغ 665 جريمة بمقدار مساهمة في مجموع الجرائم بالمجال القروي يقارب 20,98%، ثم الفئة التي تتراوح أعمارها ما بين 35 و39 سنة بعدد بلغ 515 بما يساوي 16,25%، في الرتبة الموالية تأتي الفئة العمري التي تتراوح أعمارهم ما بين 40-44 سنة بعدد بلغ 330

بنسبة 10,41%، بعد هذه الفئة مباشرة تأتي الفئة العمرية التي تتراوح أعمارها ما بين 18 و24 سنة بعدد بلغ 283 بنسبة ممثلة بـ8,93%، بعد ذلك تأتي الفئة العمرية 45-49 حيث بلغ عددها 250 بنسبة وصلت إلى 7,89% من مجموع عينة المجال الحضري، وفي المرتبة ما قبل الأخير تأتي الفئات العمرية 50-54 سنة و55-59 سنة بأعداد تراوحت ما بين 198 و173 بنسب بلغت 6,25 % و5,46%، وفي الأخير تأتي كل من الفئات العمرية 60-64 و65 فما فوق بأعداد متقاربة تراوحت بين 37 و14 بنسب مئوية ممثلة بين 1,17% و0,44%، أما فيما يخص الفئة العمرية ما بين 12 و17 سنة فجاءة ممثلة بشكل ضعيف مقارنة مع باقي الفئات العمرية. أما بخصوص الملاحظة الثانية المتعلقة بمجموع الجرائم الأكثر إقبالا بالمجال الحضري فتتوزع على الشكل التالي:

تأتي جرائم **الخمور والمخدرات** بالوسط الحضري في المقدمة بعدد جرائم يقدر بـ1257 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة بالوسط الحضري، كما تأتي **جرائم السرقة** بشتى أنوعها في المرتبة الثانية بعدد بلغ 817 جريمة، في حين جاءت **جرائم العنف** في المرتبة الثالثة بما مجموعه 495 جريمة، وتأتي أيضا الجرائم **المرتبطة بالأسرة** في المرتبة الرابعة بعدد بلغ 178 جريمة، وفي المرتبة الخامسة تأتي الجرائم المرتبطة بالجنس بعدد جرائم 120 جريمة، وتأتي باقي الجرائم بأعداد متقاربة فيما بينها مقارنة بباقي الجرائم كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 4: علاقة المجال الحضري بمتغير حجم الجريمة.

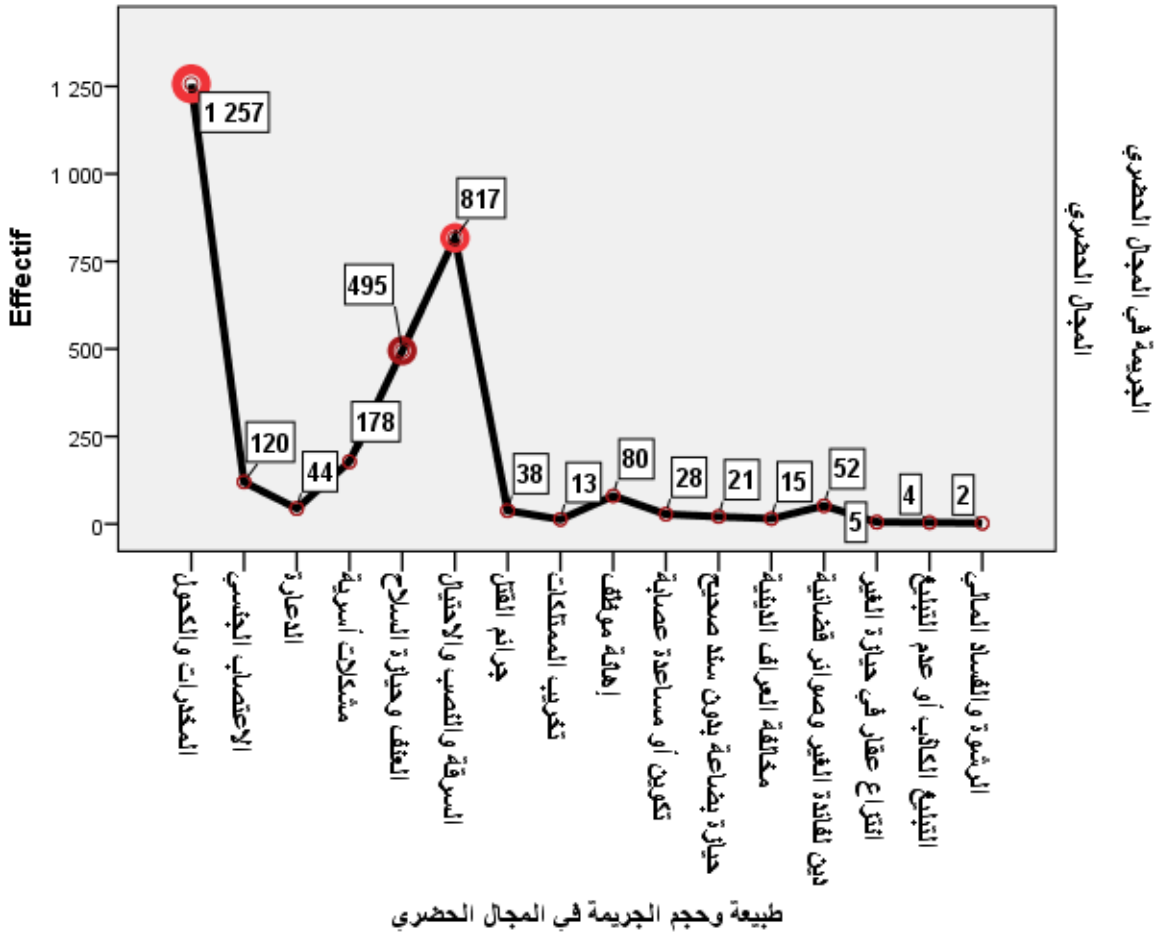

المصدر: البحث الميداني.

1 - 4- علاقة المجال الحضري تبعا لمتغير نوع الجريمة.

انطلاقا من المبيان أعلاه الذي يبين توزيع عينة المجال الحضري تبعاً لمتغير نوع الجريمة، جاءت ممثلة على الشكل التالي:

كشفت الملاحظات الأولية أن توزيع الجريمة بالمجال الحضري يطغى عليه التباين بين أنواع الجرائم، حيث يمكن ملاحظة أن الجرائم المرتبطة بالمخدرات بكل أنواعها احتلت المرتبة الأولى من بين الجرائم الأخرى إذ بلغ عددها 1257 جريمة بنسبة وصلت 39,67%، كما تأتي الجرائم المرتبطة بالسرقة في المرتبة الثانية بعدد بلغ 817 جريمة بنسبة 25,78%، في حين جاءت الجرائم المرتبطة بالعنف في المرتبة الثالثة بعدد بلغ 495 جريمة بنسبة وصلت 15,62%، وتأتي الجرائم المرتبطة

بالأسرة في المرتبة الرابعة بعدد بلغ 178 جريمة بنسبة 5,62%، كما تأتي الجرائم المرتبطة بالجنس في المرتبة الخامسة بعدد بلغ 120 جريمة بنسبة 3,79%، هذا وجاءت الجرائم المرتبطة بإهانة موظف في المرتبة السادسة بعدد بلغ 80 جريمة بنسبة 2,52%، في حين تأتي باقي الجرائم بنسب متقاربة كما هم مبين في الرسم البياني التالي:

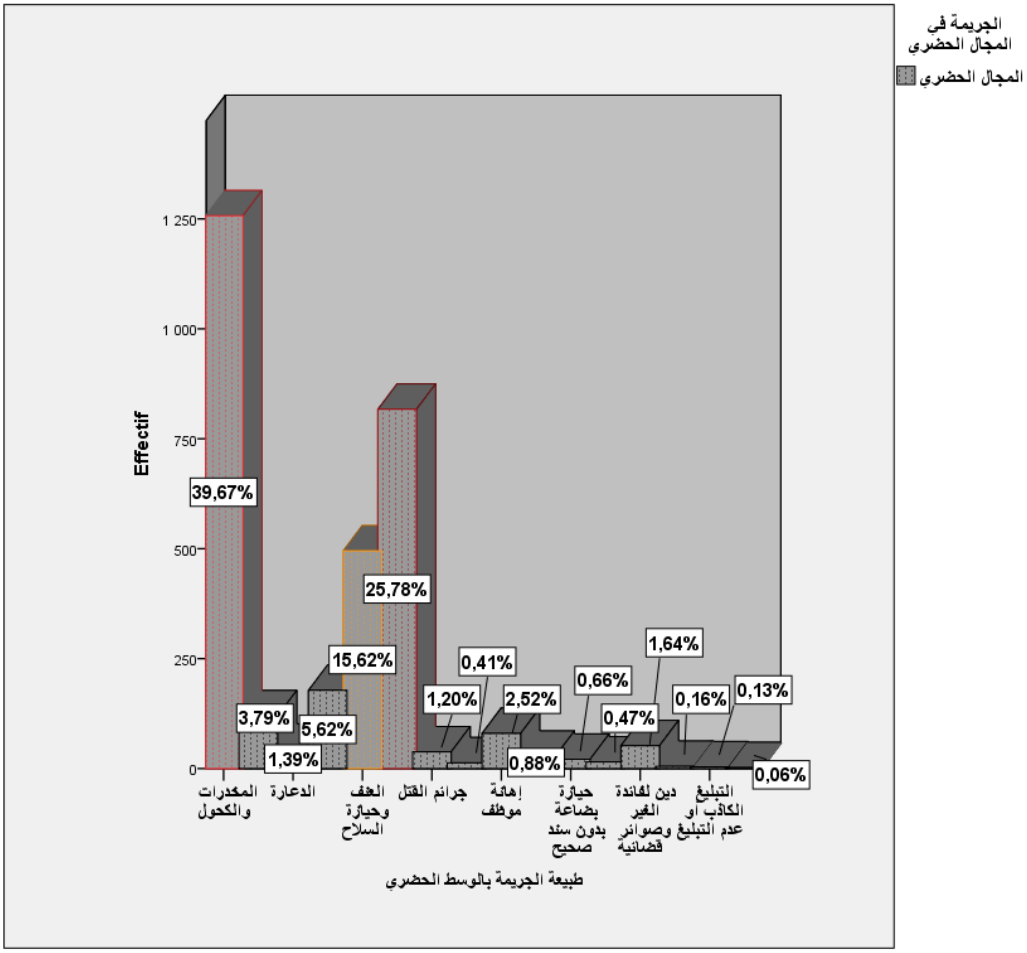

المصدر: البحث الميداني.

5-1-علاقة المجال الحضري بمتغير درجة خطورة الجريمة.

الجدول رقم 20: توزيع الجريمة بالمجال الحضري تبعا لمتغير درجة الخطورة.

			حجم الجرائم بالمجال الحضري	المجموع
درجة الخطورة	خطورة كبيرة جدا	التكرارات الفعلية	169	169
		التكرارات المتوقعة	169,0	169,0
	خطورة كبيرة	التكرارات الفعلية	564	564
		التكرارات المتوقعة	564,0	564,0
	خطورة متوسطة	التكرارات الفعلية	783	783
		التكرارات المتوقعة	783,0	783,0
	خطورة أقل شيئا ما	التكرارات الفعلية	1150	1150
		التكرارات المتوقعة	1150,0	1150,0
	خطورة أقل	التكرارات الفعلية	503	503
		التكرارات المتوقعة	503,0	503,0
المجموع		التكرارات الفعلية	3169	3169
		التكرارات المتوقعة	3169,0	3169,0
المصدر: البحث الميداني.				

من خلال الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج، أن توزيع الجريمة حسب درجة الخطورة بالمجال الحضري جاءت بشكل متباين على الشكل الأتي:

تأتي فئة الجرائم التي يمكن وصفها حسب الترتيب بالجرائم الأقل **خطورة شيئا ما** حيث بلغ عددها 1150 جريمة، بعدها تأتي فئة الجرائم ذات **درجة خطورة متوسطة** حيث بلغ عدد الجرائم التي تندرج ضمن هذه الفئة 783 جريمة، كما بلغ عدد الجرائم التي تندرج في دائرة الجرائم ذات خطورة كبيرة بـ 564 جريمة، في حين بلغ عدد الجرائم ضمن درجة خطورة أقل بـ 503 جريمة، وفي الأخير تأتي الفئة التي تندرج ضمن درجة خطورة كبيرة جدا ممثلة بعدد جرائم 169 جريمة.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن درجة خطورة الجريمة بالمجال الحضري تتباين حسب الانتماء المجالي للأفراد وحسب نوعية الجريمة التي أقدموا عليها، هذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 5: علاقة المجال الحضري بمتغير درجة الخطورة.

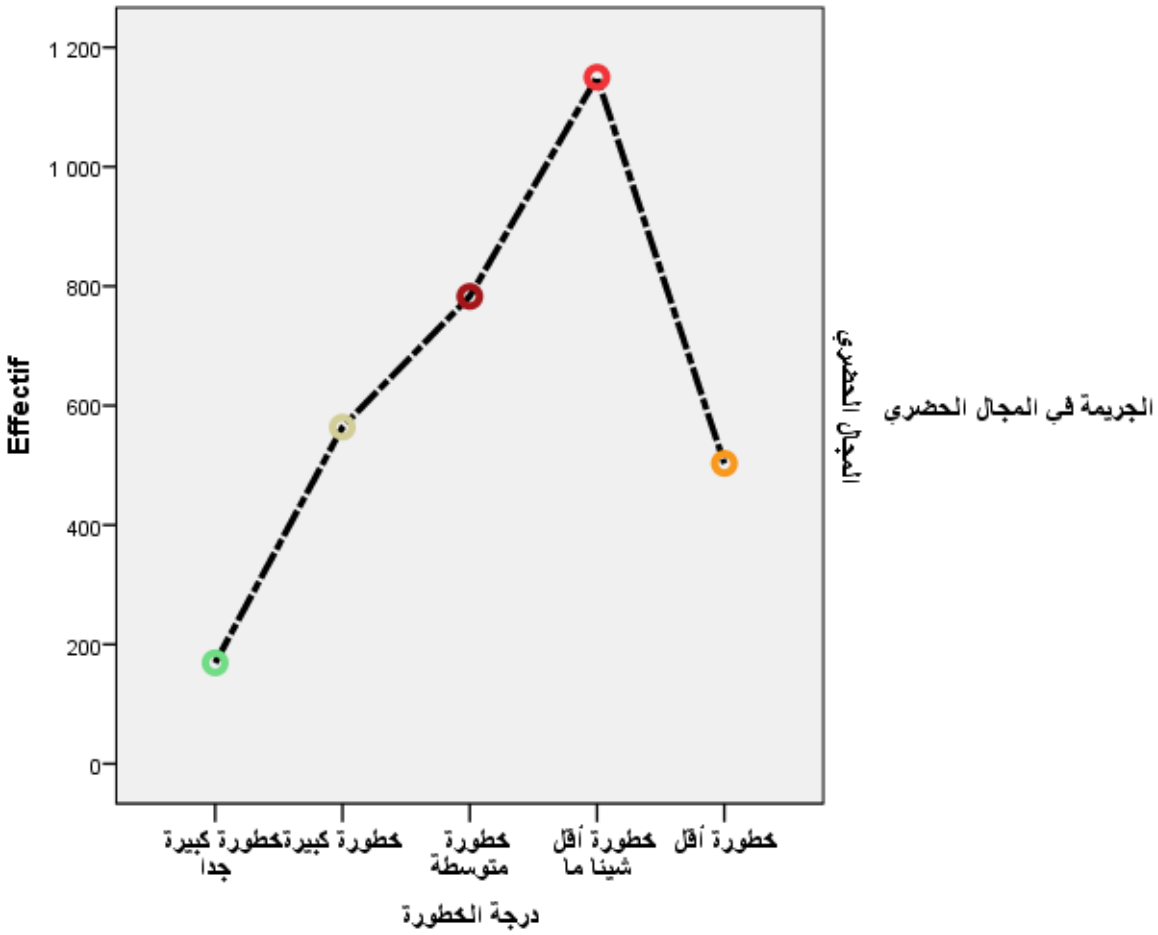

المصدر: البحث الميداني.

خريطة توضيحية لتوزيع الجريمة بأحياء المجال الحضري لمدينة مكناس.

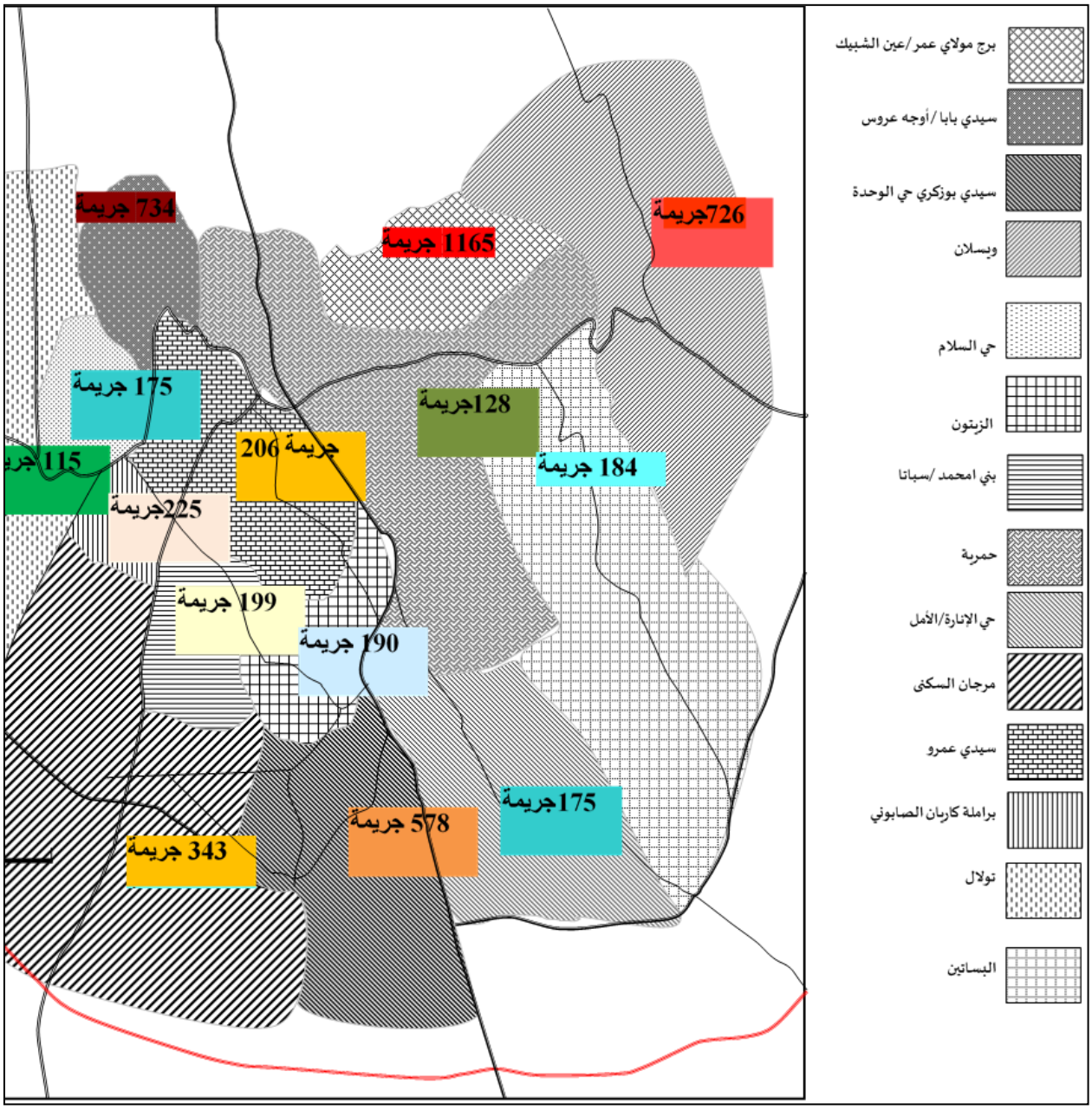

من إنجاز الأستاذ الشرقي عبد الله.

نحاول من خلال الخريطة أعلاه، عرض توزيع حجم الجرائم المرتكبة ببعض أحياء المجال الحضري لمدينة مكناس، حيث نلاحظ أن هناك تباين في توزيع الجريمة حسب موقع الحي، إذ نلاحظ أن هناك ثلاثة تجمعات سكانية تحتل الصدارة من حيث عدد الجرائم المرتكبة بها، وهذا ما سوف نعمل على تفسيره من خلال المحور ما بعد التالي، الذي حاولنا من خلاله معرفة المكنزمات

السوسيومجالية والاقتصادية التي تتحكم في توزيع الجريمة بين المجال الحضري والمجال القروي والتعرف على دلالة الفروق بين المجالات.

2-المجال القروي والجريمة: الخصائص الإجرامية للمجال القروي وفقاً للمتغيرات (المهنة، الوضعية العائلية، الفئات العمرية، نوع الجريمة، درجة خطورة الجريمة)

بعد ما قمنا بتناول خصائص المجال الحضري من حيث طبيعة وحجم الجرائم السائدة به، سوف نعمل خلال هذا المحول على إبراز أهم الخصائص التي يتميز بها المجال القروي من حيث حجم وطبيعة الجرائم.

2-1 علاقة المجال القروي بمتغير المهنة:

الجدول رقم 21: علاقة المجال القروي بمتغير المهنة.

		حجم الجريمة في المجال القروي	المجموع
متغير المهنة	Journaliers	103	103
	Petits métiers de rue	3	3
	Travailleur occasionnel	29	29
	Travailleurs autonomes (services)	1	1
	Maneouvres des métiers artisanaux	49	49
	Manoeuvres de commerce	40	40
	Agriculteurs et pécheurs	206	206
	Ouvriers qualifiés	108	108
	Cadre moyen	10	10

4	**4**	**Cadre supérieur**	
4	**4**	**Retraités**	
1	**1**	**Femmes au foyer**	
2	**2**	**Marocains résidant à l'étranger**	
3	**3**	**Indépendant (rentier)**	
8	**8**	**Elèves et étudiants**	
52	**52**	**Chômeurs**	
623	**623**	**المجموع**	
المصدر: البحث الميداني.			

يبين الجدول أعلاه والرسم البياني أدناه توزيع أفراد المجال القروي حسب المهنة. كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية أو الملاحظة. نهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لمهنتهم وحجم السلوك الإجرامي الذي أقدموا عليه من جهة. ومن جهة أخرى، **نهدف إلى اختبار العلاقة بين المهنة والفعل الإجرامي أم العكس هو الحاصل**، بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين المهنة والجريمة أو ما يسمى فرضية العدم.

بداية سنعرض مجموع الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمهنتهم ثم سنفصل في كيفية توزيع المهن وفقاً لعدد الجرائم.

عند إلقائنا أول نظرة على مجموع الجرائم التي اركبها الأفراد وفقا لمهنتم، نجد أن **جزء كبير من هؤلاء الأفراد من ذوي المهن المرتبطة بالفلاحة والمهن الغير مستقر والعاطلين هم من ينزعون أكثر نحو أفعال إجرامية**. نجد الفئة التي تنتمي لمهن الفلاحة هم من يأتون في المقدمة بعدد جرائم بلغ 206 فرداً بنسبة 33,7 %من مجموع عينة المجال القروي. بعد فئة مهن الفلاحة، نجد فئة الحرفين والمياومين بأعداد متقاربة تراوحت بين 108 و103 جريمة بنسب بلغت 17,34% و16,53%، في المرتبة الرابعة نجد فئة العاطلون عن العمل ومهن الصناعة التقليدية حيث تراوح عدد الجرائم

المرتكبة من طرف هذه الفئات ما بين 52 و49 جريمة بنسب بلغت 8,35% و7,87%، في المرتبة الخامسة نجد فئة الباعة المتجولون ممثلة بـ 40 جريمة من مجموع عينة المجال القروي بنسبة بلغت 6,42%. كما نجد أيضا في المرتبة السادسة فئة المهن الموسمية بلغ عددها 29 جريمة بنسبة 4,65%. في حين نجد في المرتبة السابعة فئة الطلبة والتلاميذ بلغ عددهم 8 جريمة بنسبة 1,28%. وفي الأخير تأتي باقي المهن ممثلة بنسب متقاربة كما هو مبين في الرسم البياني.

الرسم البياني رقم 6: علاقة المجال القروي بمتغير المهنة.

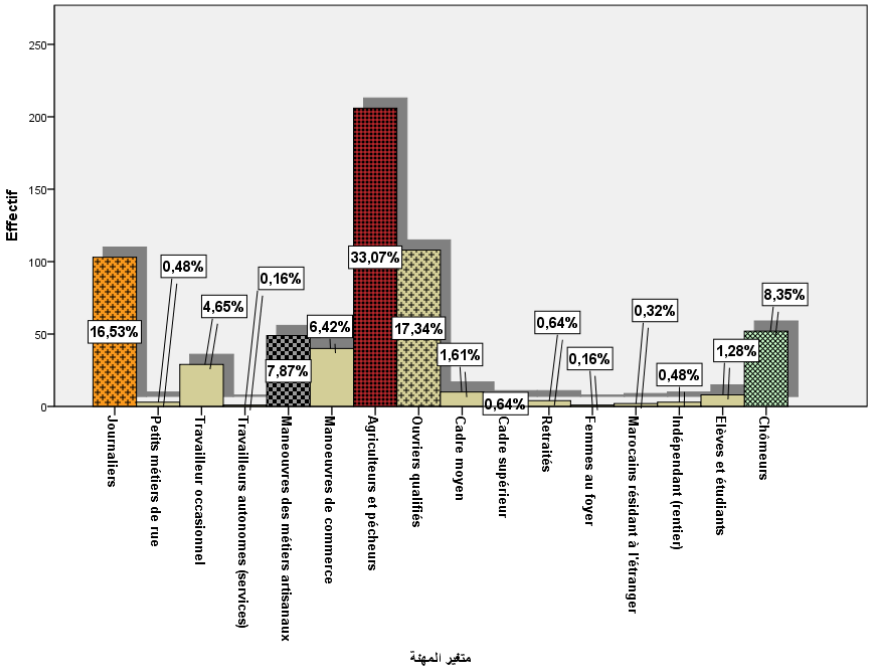

المصدر: البحث الميداني.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	359,817[a]	225	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	623		
a. 155 cellules (60,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,01.			

انطلاقا من الجدول أعلاه بلغت قيمة كاي تربيع (**359,817**) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.0001) ومعنى هذا أن **علاقة المهنة بالسلوك الاجرامي داخل المجال القروي قوية جدا** (بسبة الخطأ اقل من 1%). من هنا، نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلال بين المهنة والسلوك الإجرامي داخل المجال القروي.

من هذا المنطلق يمكن القول أن متغير المهنة بالمجال القروي له أهمية كبيرة في توجه الأفراد نحو جرائم دون أخرى، حيث نرى أنه كلما كانت المهنة تصنف في المهن الغير مستقرة أو المنعدمة كلما كانت الجرائم المرتكب من طرف هذه الفئة تعرف حجم أكبر من حيث عدد الجرائم، كما أنها تتجه إلى جرائم السرقة وبيع المخدرات والجرائم المربطة بالعنف.

2-2-علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية:

الجدول رقم 22:علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية:

			الجريمة في المجال القروي	المجموع
الوضعية العائلية	أعزب	التكرارات الفعلية	301	301
		التكرارات المتوقعة	301,0	301,0
	متزوج (ة)	التكرارات الفعلية	300	300
		التكرارات المتوقعة	300,0	300,0
	مطلق(ة)	التكرارات الفعلية	21	21
		التكرارات المتوقعة	21,0	21,0
	أرمل(ة)	التكرارات الفعلية	2	2
		التكرارات المتوقعة	2,0	2,0
المجموع		التكرارات الفعلية	624	624
		التكرارات المتوقعة	624,0	624,0
المصدر: البحث الميداني.				

من خلال الجدول أعلاه، الذي يوضح توزيع عينة المجال القروي تبعاً لمتغير الوضعية العائلية، حيث يتبين أن فئة العزاب والمتزوجين هم الأكثر إجراما من غيرهم من والمطلقين والأرامل داخل المجال القروي، وهذا ما تمت ملاحظته بخصوص المجال الحضري، إذ جاءت كل من فئة

العزاب والمتزوجين بأعداد متساوية تقريبا حيث تراوح عدد الجرائم التي اقترفوها 300 و301 جريمة بما يعادل 48,26% و48,08%، من مجموع الجرائم المرتكبة داخل المجال القروي. بعد فئة العزاب والمتزوجون تأتي فئة المطلقين بعدد بلغ 21 جريمة بما يعادل 3,37% من مجموع الجرائم المرتكبة. أخيرا تأتي فئة الأرامل ممثلة بشكل ضئيل متقاربة مع باقي الفئات إذ بلغ عددها 2 جريمة بنسبة 0,37% من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال القروي. كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

انطلاقاً من قراءتنا لمعطيات الجدول المتعلق بتوزيع عينة المجال القروي تبعاً لمتغير الوضعية العائلية، يمكن أن نستنتج أن فئة الأمهات العازبات جاءت غير ممثلة داخل المجال القروي، مما يعني أن هذه الفئة حكر على المجال الحضري من خلال عينة الدراسة، لكن هذا الاستنتاج ليس مطلقاً.

الرسم البياني رقم 7: علاقة المجال القروي بمتغير الوضعية العائلية.

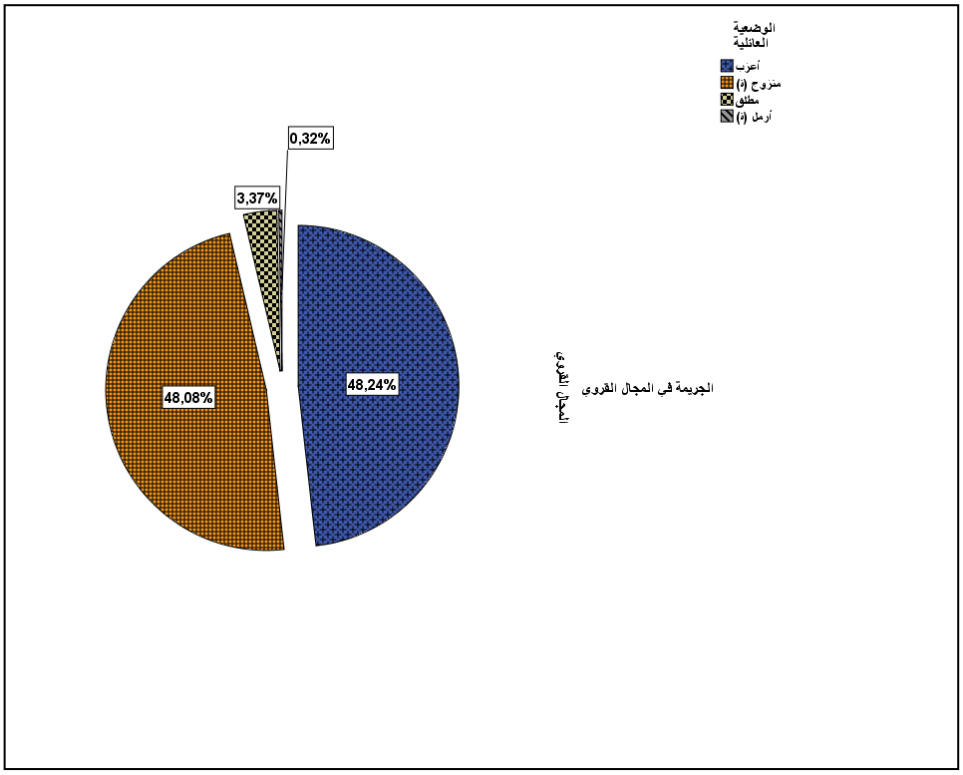

المصدر: البحث الميداني.

3-2-علاقة المجال القروي بمتغير العمر.

الجدول رقم 23: علاقة المجال القروي بمتغير العمر.

العمر * الجريمة في المجال القروي				
			الجريمة في المجال القروي	المجموع
			المجال القروي	
العمر	12-17	التكرارات	3	3
		النسبة المئوية	0,5%	0,5%
	18-24	التكرارات	36	36
		النسبة المئوية	5,8%	5,8%
	25-29	التكرارات	124	124
		النسبة المئوية	19,9%	19,9%
	30-34	التكرارات	112	112
		النسبة المئوية	17,9%	17,9%
	35-39	التكرارات	107	107
		النسبة المئوية	17,1%	17,1%
	40-44	التكرارات	75	75
		النسبة المئوية	12,0%	12,0%
	45-49	التكرارات	73	73
		النسبة المئوية	11,7%	11,7%
	50-54	التكرارات	36	36
		النسبة المئوية	5,8%	5,8%
	55-59	التكرارات	47	47
		النسبة المئوية	7,5%	7,5%
	60-64	التكرارات	6	6
		النسبة المئوية	1,0%	1,0%
	المجموع	التكرارات	5	5
		النسبة المئوية	0,8%	0,8%
المجموع		التكرارات	624	624
		النسبة المئوية	100,0%	100,0%
المصدر: البحث الميداني.				

كشفت المقارنات الأولية بين الفئات العمرية وطبيعة الجريمة بالمجال القروي أن أغلب الجرائم ترتكب من طرف الفئات (25-29)، (30/34)، (35/39) حيث جاءت ممثلة على الشكل التالي:

بالنسبة لفئة (25-29)بلغ عددها 124 جريمة بنسبة 19,9%، كما وصل عدد الفئة التي يبلغ أفرادها ما بين (30-34) سنة 112 جريمة بنسبة 17,9%، أما الفئة التي تراوحت أعمارهم ما بين (35-39) فقد بلغ عدد الجرائم 107 بنسب 17,1% من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال القروي. هذا وتأتي باقي الفئات بشكل ترتيبي حسب عمر الأفراد. حيث سجلت الفئة العمرية (40-45) بما مجموعه 75 جريمة بنسبة12,0%، كما بلغ عدد الفئة العمرية (45-49) بما مجموعه 73 جريمة بنسبة 11,7%، في حين جاءت الفئة العمرية (55-59) ممثلة بعدد 47 جريمة بنسبة 7,5%، كما حصلت كل من الفئة العمرية (18 -24) و(50-54) على نسب متساوية بلغ عددها 36 جريمة بنسبة 5,8% من مجموع عينة المجال القروي. وفي الأخير جاءت باقي الفئات العمرية (60-65) و(60 فما فوق)ممثلة بشكل ضعيف وبنسب متقاربة.

انطلاقا من معطيات الجدول والرسم البياني يمكن الخروج بالاستنتاج التالي:

إن ما يوحد الفئات العمرية بالمجال القروي أنه كلما تقدموا في السن كلما تراجعوا على الإقدام على السلوك الإجرامي، مع بعض الاستثناءات فيما يتعلق بالفئة العمرية مابين(55-59) سنة نجدها في الغالب تتجه للجرائم المرتبطة بالنصب والمخدرات كما هو موضح في الرسم البياني التالي :

مبيان رقم 8: علاقة المجال القروي بمتغير الفئات العمرية.

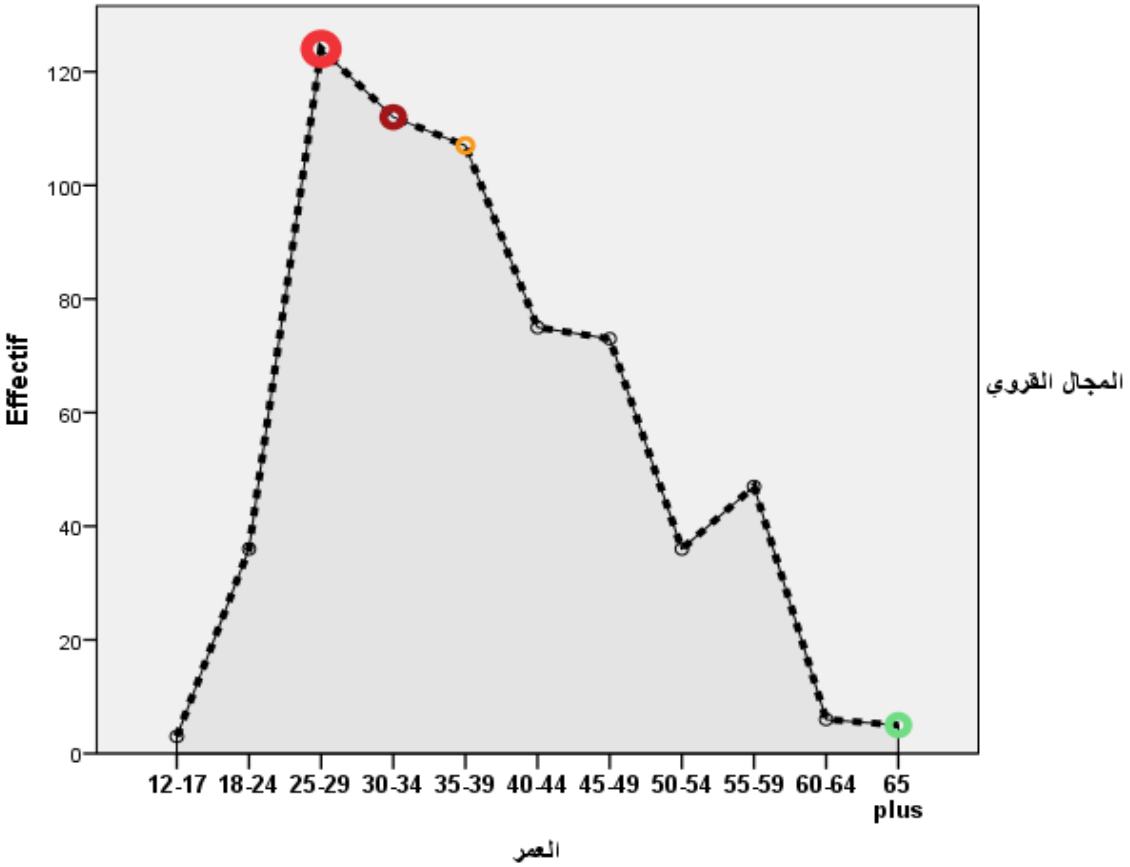

المصدر: البحث الميداني.

2-4- علاقة المجال القروي بمتغير طبيعة الجريمة.

الجدول رقم 24: علاقة المجال القروي بمتغير طبيعة الجريمة.

		الجريمة في المجال القروي	المجموع
طبيعة الجريمة	المخدرات والكحول	196	196
	الاغتصاب الجنسي	42	42
	الدعارة	7	7
	مشكلات أسرية	61	61
	العنف وحيازة السلاح	104	104
	السرقة والنصب والاحتيال	134	134
	جرائم القتل	17	17
	تخريب الممتلكات	8	8
	إهانة موظف	14	14
	تكوين أو مساعدة عصابة	19	19
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	4	4
	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	8	8
	انتزاع عقار في حيازة الغير	8	8
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	1	1
	الرشوة والفساد المالي	1	1
المجموع		624	624
المصدر: البحث الميداني.			

انطلاقا من الجدول أعلاه الذي يبين توزيع عينة المجال القروي تبعاً لمتغير نوع الجريمة، حيث جاءت ممثلة على الشكل التالي:

كشفت الملاحظات الأولية أن توزيع الجريمة بالمجال القروي يطغى عليه عدم التساوي لصالح فئة على أخرى من أنواع الجرائم، حيث يمكن ملاحظة أن الجرائم المرتبطة **بالمخدرات** بكل أنواعها احتلت المرتبة الأولى من بين الجرائم الأخرى إذ بلغ عددها 196 جريمة بنسبة وصلت 31,41% من مجموع عينة المجال القروي، كما تأتي الجرائم المرتبطة **بالسرقة** في المرتبة الثانية بعدد بلغ 134 جريمة بنسبة 21,47%، في حين جاءت الجرائم المرتبطة بالعنف في المرتبة الثالثة بعدد بلغ 104

جريمة بنسبة وصلت 16,67%، وتأتي الجرائم **المرتبطة بالأسرة** في المرتبة الرابعة بعدد بلغ 61 جريمة بنسبة 9,78%، كما تأتي الجرائم **المرتبطة بالجنس** في المرتبة الخامسة بعدد بلغ 42 جريمة بنسبة 6,73%، هذا وجاءت الجرائم المرتبطة بتكون عصابة إجرامية في المرتبة السادسة بعدد بلغ 19 جريمة بنسبة 3,04%، بعدها جريمة إهانة موظف بعدد بلغ 14 جريمة بنسبة 2,24%، في حين تأتي باقي الجرائم بنسب متقاربة كما هم مبين في الرسم البياني أسفله:

المبيان رقم 9: علاقة المجال القروي تبعاً لمتغير طبيعة الجريمة.

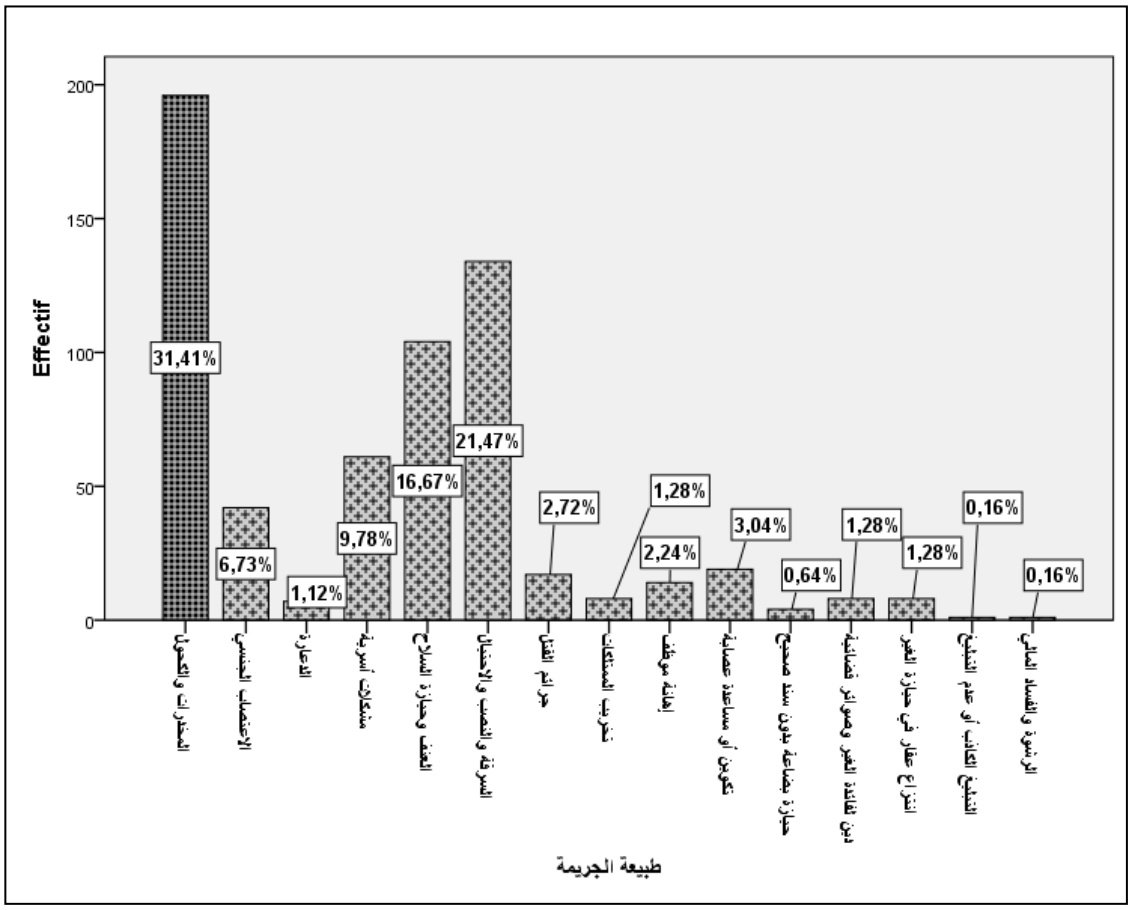

المصدر: البحث الميداني.

5-2-توزيع عينة المجال القروي تبعا لمتغير درجة الخطورة.

الجدول رقم 25: علاقة المجال القروي بمتغير درجة الخطورة.

درجة الخطورة بالمجال القروي			الجريمة في المجال القروي	المجموع
درجة الخطورة	خطورة كبيرة جدا	التكرارات	59	59
		النسبة المئوية	9,5%	9,5%
	خطورة كبيرة	التكرارات	90	90
		النسبة المئوية	14,4%	14,4%
	خطورة متوسطة	التكرارات	187	187
		النسبة المئوية	30,0%	30,0%
	خطورة أقل شيئا ما	التكرارات	217	217
		النسبة المئوية	34,8%	34,8%
	خطورة أقل	التكرارات	71	71
		النسبة المئوية	11,4%	11,4%
المجموع		التكرارات	624	624
		النسبة المئوية	100,0%	100,0%
المصدر: البحث الميداني.				

من خلال الجدول أعلاه يمكننا أن نستنتج، أن توزيع الجريمة حسب درجة الخطورة بالمجال القروي جاءت على الشكل التالي:

تأتي فئة الجرائم التي يمكن وصفها حسب الترتيب بالجرائم الأقل خطورة شيئا ما حيث بلغ عددها 217 جريمة، بعدها تأتي فئة الجرائم ذات درجة خطورة متوسطة حيث بلغ عدد الجرائم التي تندرج ضمن هذه الفئة 187 جريمة، كما بلغ عدد الجرائم التي تدخل ضمن الجرائم ذات خطورة كبيرة بـ 90 جريمة، في حين بلغ عدد الجرائم التي تندرج ضمن درجة خطورة أقل بـ 71 جريمة، وفي الأخير تأتي الفئة التي تندرج ضمن درجة خطورة كبيرة جدا ممثلة بعدد جرائم 59 جريمة.

بناء على ما تقدم يمكن أن نستنتج أن درجة خطورة الجريمة بالمجال القروي تتباين حسب الانتماء المجالي للأفراد وحسب نوعية الجريمة التي أقدموا عليها وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

المبيان رقم 10: توزيع عينة المجال القروي تبعا لمتغير درجة الخطورة.

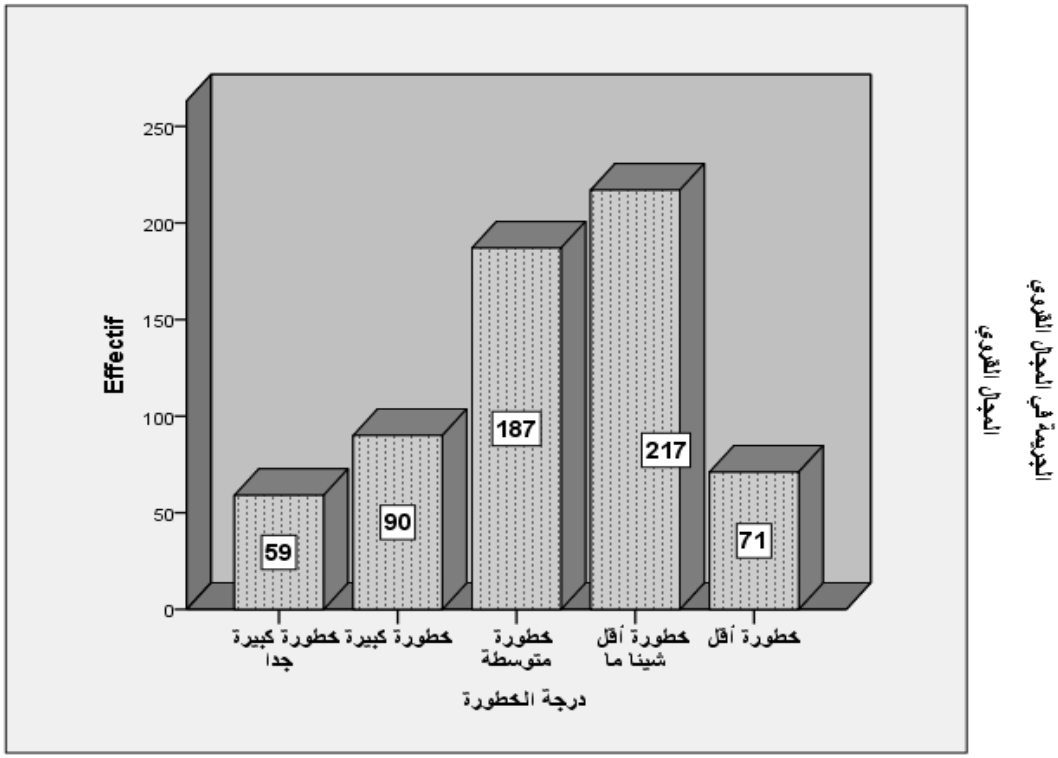

المصدر: البحث الميداني.

خريطة توضحية لتوزيع الجريمة بالمجال القروي

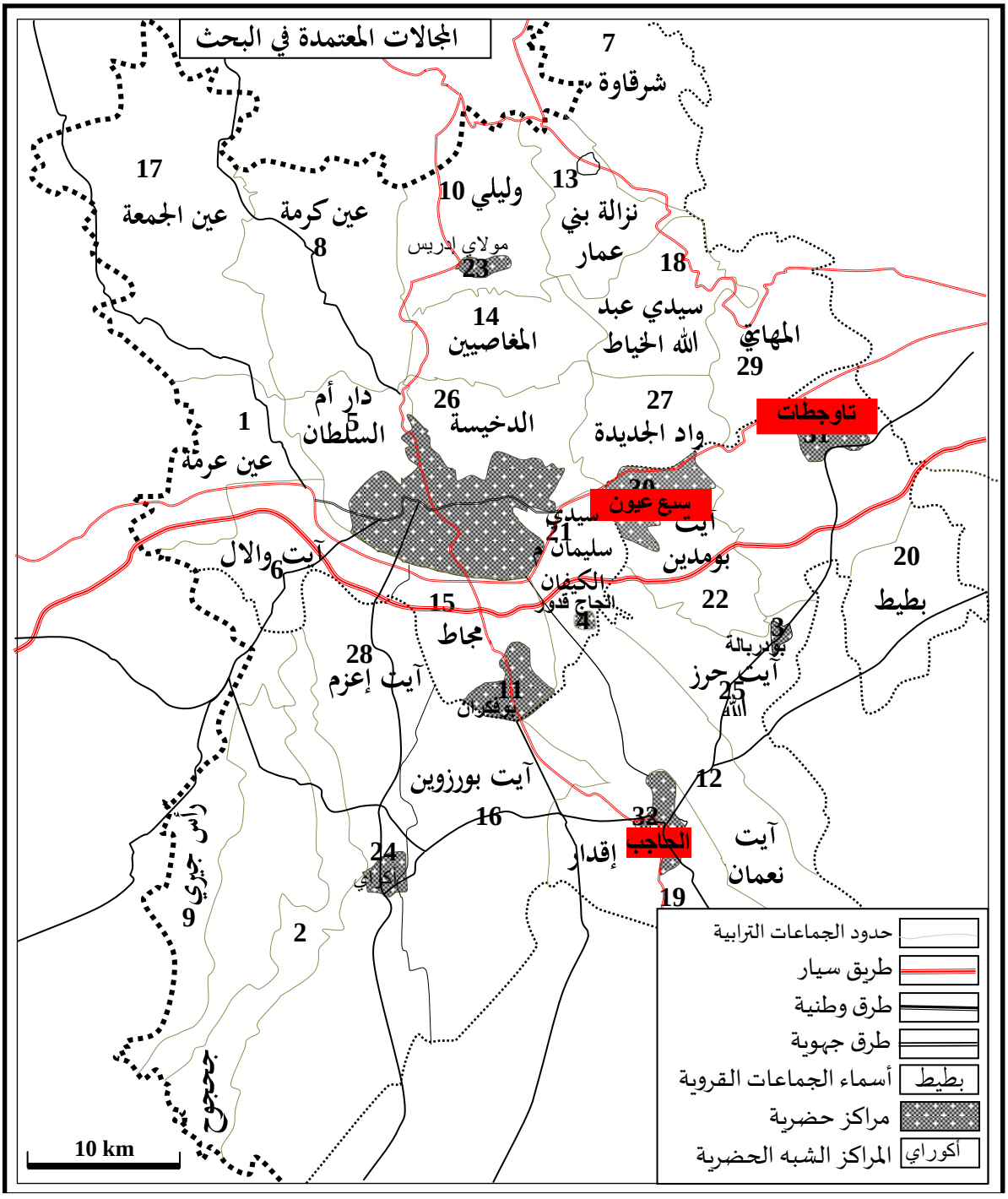

من إنجاز الأستاذ الشرقي عبد الله.

انطلاقاً من توزيع عينة كل من المجال القروي والمجال الحضري، يمكن القول أن هناك بعض اختلافات بين المجال القروي والمجال الحضري سواء تعلق الأمر بالفئات العمرية أو طبيعة وحجم الجريمة، كما هو الشيء بالنسبة لدرجة خطورة الفعل الإجرامي،إضافة إلى متغيرات أخرى سبق

التطرق لها، إلا إذا استثنينا بعض التشابه في المتغيرات الظاهرة على مستويات مختلفة وهذا ما سوف نعمل على استكشافه من خلال إجراء بعض الاختبارات لمعرفة دلالة الفروق بين المجال القروي ،الحضري والمجال الشبه حضري.

3- تفسير ومناقشة الفروق بين المجال الحضري/ القروي /الشبه حضري من حيث (العمر، الوضعية العائلية، المهنة، حالات العود إلى الجريمة، إلى جاني المتغيرات الأساسية حجم الجريمة، طبيعة الجريمة)

رأينا عند تحليلينا لعلاقة كل مجال على حدة بمجموعة من المتغيرات ولاحظنا أن هناك اختلاف على مستوى بعض المتغيرات، سواء تعلق الأمر بمتغير (العمر، الوضعية العائلية، المهنة، درجة خطورة الجريمة، نوع وحجم الجريمة....). لكن في هذا المستوى سنسعى إلى التركيز على **مو اقع هذه الاختلافات (الفروق)**، وهنا نتحدث عن **الفرضية البديلة**، يعني هناك فروق بين المجال الحضري والقروي من حيث **العمر**، **الوضعية العائلية**، **المهنة**، **حالات العود إلى الجريمة**، **حجم الجريمة**، **طبيعة الجريمة**، أم نكتفي بفرضية العدم، يعني عدم وجود فروق بين المجالين.

من خلال هذا العنصر سنسعى لتناول أهم الفروق بين المجال القروي والحضري والشبه الحضري.

1-3 الفروق بين المجال الحضري/ القروي/الشبه حضري تبعاً لمتغير الفئات العمرية.

الجدول رقم26: الفروق بين المجالات التي تعزى لعمل السن.

			المجال			المجموع
			المجال الحضري	المجال القروي	المراكز الشبه حضرية	
العمر	12-17	التكرارات الفعلية	3	3	0	6
		التكرارات المتوقعة	4,5	1,1	,5	6,0
	18-24	التكرارات الفعلية	322	56	32	410
		التكرارات المتوقعة	304,8	72,8	32,3	410,0
	25-29	التكرارات الفعلية	829	170	79	1078
		التكرارات المتوقعة	801,5	191,5	85,0	1078,0
	30-34	التكرارات الفعلية	794	182	67	1043
		التكرارات المتوقعة	775,5	185,3	82,2	1043,0
	35-39	التكرارات الفعلية	624	159	69	852
		التكرارات المتوقعة	633,5	151,4	67,2	852,0
	40-44	التكرارات الفعلية	414	118	41	573
		التكرارات المتوقعة	426,0	101,8	45,2	573,0
	45-49	التكرارات الفعلية	301	86	44	431
		التكرارات المتوقعة	320,4	76,6	34,0	431,0
	50-54	التكرارات الفعلية	224	44	30	298
		التكرارات المتوقعة	221,6	52,9	23,5	298,0
	55-59	التكرارات الفعلية	238	68	35	341
		التكرارات المتوقعة	253,5	60,6	26,9	341,0
	60-64	التكرارات الفعلية	53	18	6	77
		التكرارات المتوقعة	57,2	13,7	6,1	77,0
	65 plus	التكرارات الفعلية	27	11	3	41
		التكرارات المتوقعة	30,5	7,3	3,2	41,0
المجموع		التكرارات الفعلية	3829	915	406	5150
		التكرارات المتوقعة	3829,0	915,0	406,0	5150,0

المصدر: البحث الميداني.

كشفت المقارنات الأولية بين العمر وحجم الجريمة أن أغلب الجرائم ترتكب من طرف الفئات العمرية (25-29) (30-34) (35-39) (40-44) بعدد بلغ 2994 جريمة.

وإذا أردنا المقارنة داخل كل فئة، **نجد فئة (25-29) أكثر إجراما بالمجال الحضري والشبه حضري، عكس المجال القروي نجد الفئة العمرية الأكثر إجراما هي (30-34)**، في حين جاءت باقي الفئات ممثلة بشكل متباين بين المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي حيث بلغ عدد الجرائم المرتكبة من طرف الفئات العمرية (35-39) بالمجال الحضري 624 جريمة والمجال الشبه القروي 159 جريمة، كما بلغ عدد الجرائم بالمجال الشبه حضري 69 جريمة، هذا وتأتي الفئات العمرية (40-44) ممثلة بعدد الجرائم حسب كل مجال؛ المجال الحضري414، المجال القروي 118،المجال الشبه حضري 41. فما يتعلق بالفئات العمرية(18-24) فقد بلغ عدد الجرائم بالمجال الحضري 322، كما بلغ عدد الجرائم في كل من المجال القروي والشبه حضري ما بين 56 و32 جريمة، كما تأتي باقي الفئات العمرية ممثلة بشكل تراتبي حسب سن الأفراد مقارنة بعدد الجرائم يعني كلما تقدم الأفراد في العمر كلما تراجعوا عن السلوك الاجرامي.

من هنا، يمكن القول أن طبيعة الفئات العمرية التي تقدم على السلوك الإجرامي لا تختلف بفارق كبير بين كل من المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي، إذا ما نظرنا إلى حجم من عينة كل مجال على حدة، يمكن أن نستنتج أنه كلما تقدم الفرد في السن كلما كان العدول عن السلوك الإجرامي أكثر وقصد التأكد من الفروق الملاحظة على مستوى التكرارات بين الأفراد ومما إذا كانت هناك علاقة استقلال بين متغير العمر وحجم الجريمة بالمجال أم أن فرضية العدم هي القائمة.

إنطلاقا من هذا لجأنا إلى اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux لتفسير العلاقة بين المتغيرات (السن / حجم الجريمة بالمجال) كما هو موضح في الجدول الموالي:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالى الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	37,245	20	,011
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5150		
a. 4 cellules (12,1%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,47.			

من خلال الجدول أعلاه نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت(37,245) وهي دالة عند مستوى (0,011)، انطلاقا من نتجة الاجتبار يمكن أن نستنتج **أن هناك علاقة قوية بين المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي بخصوص عدد الجرائم المرتكبة والتي ترجع بالأساس إلى متغير السن**، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى هذا أساس يمكن استبعاد فرضية العدم التي تقول بعدم وجود علاقة بين متغير المجال ومتغير السن. وهذا ما يشير له البحث الفرنسي **(رينو فيليليو Renaud fillieule)** من خلال البحث الدي قام به على الفئات العمير الأكثر إجراما بفرنسا، وخلص إلى أن الفئات التي تتجه أكثر إلى ارتكاب أفعال إجرامية هي فئة الشباب والمراهقين لما تتميز بها هذه المرحلة العمرية من صعوبة في ضبط سلوك هذه الفئة نظراً لتداخل مجموعة من العوامل المحددات والسياقات التي ترتكب فيها هذه الأفعال المخالفة لضوابط القانونية والاجتماعية.[299]

- التحليل العنقودي* للمجموعات:

لقد قمنا باستعمال اختبار التحليل العنقودي للمجموعات قصد معرفة الخصاص العمرية (السن) التي يتميز بها كل من المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي

[299] **Renaud fillieule, Sociologie de la délinquance, Op cit. p.54-55.**

*** تجدر إلى أن التحليل العنقودي يعمل على تصنيف العناصر التي تتشابه أو تتقاطع في عدة نقط إلى مجموعات، قصد معرفة أهم الخصاص التي تتميز بها مجموعة دون أخرى.**

المبيان رقم 11: الفروق بين المجال القروي،الحضري والمجال الشبه حضري تبعاً لمتغير السن.

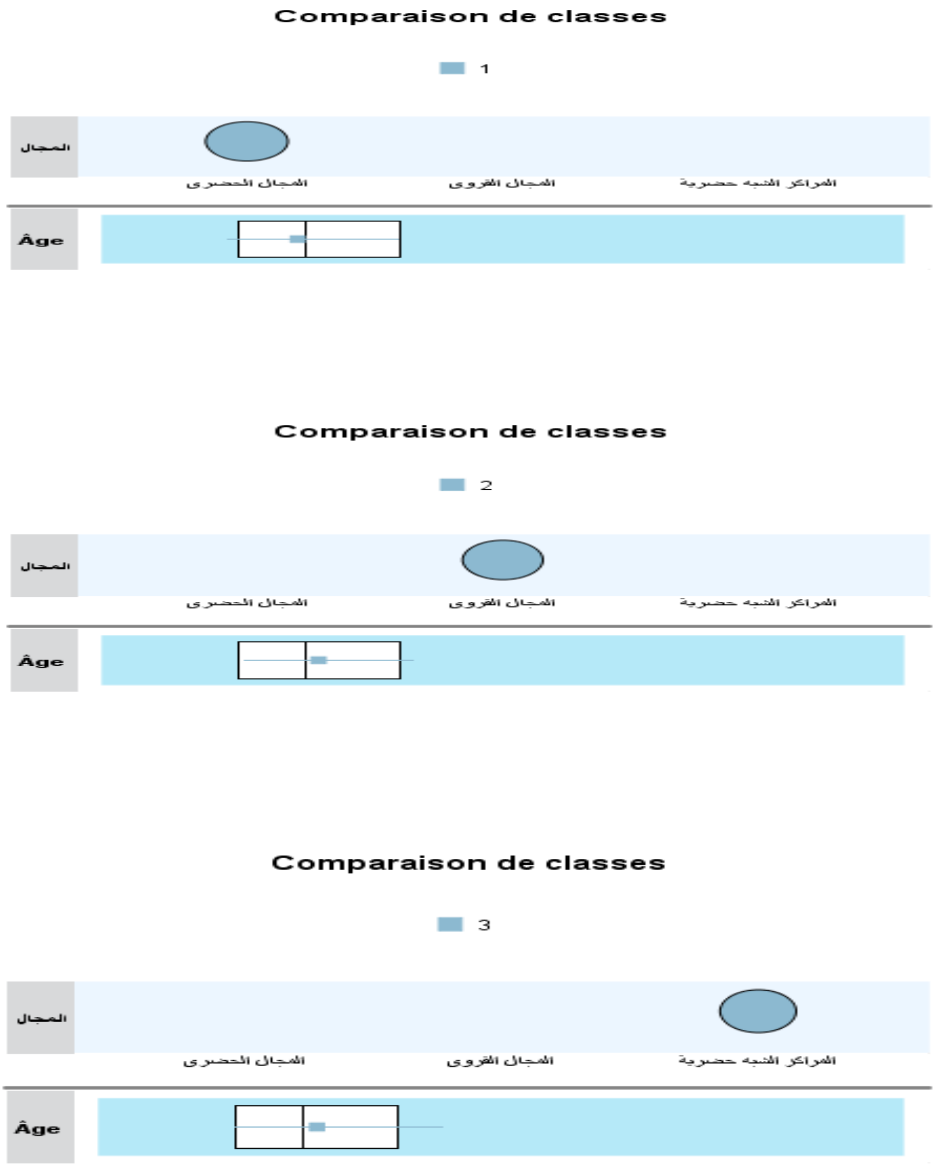

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من المقارنات بين مجموعات المجال الثلاثة، يتضح أن هناك تقاطعات مع بعض الإختلافات بين المجال الحضري والقروي والمجال الشبه حضري فيما يخص الفئة العمرية الأكثر إجراما. فإذا قمنا بتحليل كل عنصر على حدة فإننا نلاحض أن **المجال الحضري** يتميز بفئات عمرية

أقل من المتوسط بقليل، حيث بلغ متوسط السن بالمجال الحضري 29,88 في حين تبين أن الفئة العمرية الأكثر نزوعا نحو السلوك الإجرامي بهذا المجال هي **الفئة العمرية 29,11 سنة.**

أما فيما يتعلق **بالمجال القروي** فقد تبين أن متوسط العمر بهذا المجال هو 29,88 سنة، وأن الفئة العمرية التي تتجه أكثر نحو السلوك الإجرامي تفوق المتوسط حيث وصلت إلى **30,92** سنة. بالنسبة للمجال الشبه حضري فهو قريب نوعا ما من المجال القروي من حيث الخصائص العمرية، بهذا يكون المجال الشبه حضري فاق المتوسط المعتمد من طرف اختبار التحليل العنقدي، وتكون الفئة العمرية التي تعرف نشاطا إجراميا به محددة في سن **31,02** سنة.

بناء على التصنيفات المقدمة بواسطة التحليل العنقدي لكل من المجال الحضري والقروي والمجال الشبه حضري، يتضح أن طبيعة الفئات العمرية بالمجالات المعتمدة في التحليل تعرف نوع من التقارب من حيث سن الأفراد الذين خرقوا القاعدة القانونية والظوابط الاجتماعية وذلك بارتكابهم أفعال إجرامية، ويمكن تفسير هذه النتجة انطلاقا من ملاحظتين:

فيما يخص الملاحظة الأولى: فمن خلال النتائج التي توصل لها الإحصاء العام لسكن والسكنى لسنة 2014، أن الفئة العمرية بكل من وسط المدينة وضواحي ومراكز مدينة مكناس تعرف نوع من التشابه من حيث الخصائص العمرية، هذا إذا استثنينا حجم الأفراد بكل مجال، فالمدينة أو المجال الحضري يعد الأكبر بطبيعة الحال، وهذا مايفسر التقارب بين كل من الفئات العمرية التي تعرف نشاطا إجراميا بكل من المجالات المعتمدة في التقسم المجالي للجريمة في أطروحتنا.

الملاحظة الثانية: تتجلى في عوامل التغيير التي اقتحمت المجال القروي حيث أصبح من الصعوبة بمكان التميز بين المجال الحضري والمجال القروي إذ أصبحت الحدود غير واضحة بفعل التحولات التي طرأت على كل من المجالين فمعالم المدينة يطغى عليها في بعض الأحيان خصائص الحياة القروية أو ما يسمى بـ"قرونة المدن" والعكس بالنسبة للمجال القروي. كل هذا أدى إلى تغيير في نمط الحياة والعلاقات الاجتماعية ونظرة الفرد للحياة، كل هذه العوامل أثرت بشكل أو بأخر على تحديد المعايير المحدد للفئات العمرية في كل من المجال الحضري والقروي والمجال الشبه حضري حتى أصبحت الحدود غير واضحة بين نمط الحياة في كل من المجال القروي والحضري.

2-3-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير الوضعية العائلية.

الجدول رقم 27: الفروق بين المجالات التي تعزى لعامل الوضعية العائلية.

			المجال			المجموع
			المجال الحضري	المجال القروي	المراكز الشبه حضرية	
الوضعية العائلية	أعزب(ة)	التكرارات الفعلية	2269	439	200	2908
		التكرارات المتوقعة	2162,1	516,7	229,3	2908,0
	متزوج(ة)	التكرارت الفعلية	1362	433	187	1982
		التكرارات المتوقعة	1473,6	352,1	156,3	1982,0
	مطلق(ة)	التكرارت الفعلية	168	40	17	225
		التكرارات المتوقعة	167,3	40,0	17,7	225,0
	أرمل(ة)	التكرارت الفعلية	22	3	1	26
		التكرارات المتوقعة	19,3	4,6	2,0	26,0
	أم عازب	التكرارت الفعلية	8	0	1	9
		التكرارات المتوقعة	6,7	1,6	,7	9,0
المجموع		التكرارت الفعلية	3829	915	406	5150
		التكرارات المتوقعة	3829,0	915,0	406,0	5150,0
المصدر: البحث الميداني.						

من خلال الجدول أعلاه يظهر أن **العزاب** هم أكثر إجراما من غيرهم من المتزوجين والمطلقين سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي، إذ يبلغ عدد الجرائم التي ارتكبت من طرف فئة العزاب بالمجال الحضري حوالي 2269 من مجموع الجرائم المرتكبة وهي النتيجة الأعلى مقارنة بباقي المجالات القروي بـ 439 جريمة والشبه حضري بـ200 جريمة، بعد العزاب يأتي المتزوجون بـ1982جريمة موزعة بين المجالات، المجال الحضري بـ1362 والمجال القروي والشبه حضري بعدد تراوح بين 433 بالمجال القروي و187 بالمجال الشبه حضري، بعد ذلك تأتي فئة المطلقين موزعة بين 168 جريمة بالمجال الحضري و40 جريمة بالمجال القروي و17 جريمة بالمجال الشبه حضري، أخيرا تأتي كل من فئة الأرامل والأمهات العزبات بمساهمة ضعيفة تراوحت بين 26 و9 من مجموع الجرائم المرتكبة بكل من المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي.

إن ترتيب عدد الجرائم في المجال يتغير حسب متغير الوضعية العائلية لأفراد، من هنا يتبن جليا الدور الذي تلعبه الوضعية العائلية في حجم السلوك الإجرامي سواء كان المجال حضري أو قروي. ولمعرفة دلالة الفروق بين المجالات قمنا باختبار كاي تربيع لمعرفة مستوى الفروق كما هو مبين أسفله:

اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	Ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع برسون	57,246	8	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5150		
a. 4 cellules (26,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,71.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux **(57,246)** وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة(**0,000)** وهذا ما يزكي الفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلال بين حجم الجريمة في المجال والوضعية العائلية. وبدحض فرضية العدم القائلة بوجود استقلال بين الوضعية العائلية وحجم الجريمة بالمجال.

من هنا يتضح أن العلاقة بين متغير الوضعية العائلية وحجم الجريمة في كل من المجال الحضري والقروي والشبه حضري **علاقة قوية**، لما لها من دور في تحديد حجم الجرائم المرتكبة في مجال جغرافي محدد، حيث اتضح أن **فئة العزاب هي الأكثر نزوعا نحو الجريمة** مقارنة مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى.

3-3-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير المهنة.

الجدول رقم 28: الفروق بين المجالات التي تعزى لعامل المهنة.

			المجال			المجموع
			المجال الحضري	المجال القروي	المراكز الشبه حضرية	
المهنة	Métiers précaires	التكرارات الفعلية	760	232	96	1088
		التكرارات المتوقعة	808,3	193,8	85,9	1088,0
	travail autonome perm	التكرارات الفعلية	**2191**	242	160	2593
		التكرارات المتوقعة	1926,4	461,9	204,7	2593,0
	Agriculteurs et péch	التكرارات الفعلية	95	**338**	82	515
		التكرارات المتوقعة	382,6	91,7	40,6	515,0
	Employer du secteur public	التكرارات الفعلية	209	12	7	228
		التكرارات المتوقعة	169,4	40,6	18,0	228,0
	Cadre supérieur	التكرارات الفعلية	63	7	1	71
		التكرارات المتوقعة	52,7	12,6	5,6	71,0
	Sans activité: retraités, chômeurs et étudia	التكرارات الفعلية	458	78	58	594
		التكرارات المتوقعة	441,3	105,8	46,9	594,0
	Indépendant (rentier)	التكرارات الفعلية	22	2	1	25
		التكرارات المتوقعة	18,6	4,5	2,0	25,0
	Marocains résidant à l'étranger	التكرارات الفعلية	14	3	0	17
		التكرارات المتوقعة	12,6	3,0	1,3	17,0
المجموع		التكرارات الفعلية	3812	914	405	5131
		التكرارات المتوقعة	3812,0	914,0	405,0	5131,0

المصدر: البحث الميداني.

يتبين من خلال الجدول أعلاه، أن المتغير التابع يتغير حسب المتغير المستقل، بمعنى أن حجم الجريمة يتغير بتغير المهنة بالمجال، حيث كشفت المقارنات بين أفراد كل فئة أن العدد الأكبر من الجرائم بالمجال الحضري بلغ 2191 والذي كان من نصيب ذوي المهن التي تدخل ضمن فئة **الحرفين** والأعمال الحرة **المؤدى عنها**، بينما **فئة المهن الغير مستقرة** ارتكبوا 760 من مجموع الجرائم، و**العاطلين والطلبة** ارتكبوا 458 جريمة، كما بلغ عدد فئة الموظف العمومي ما مجموعه 209 جريمة، بعدها تأتي فئة المهن المرتبطة بالفلاحة والبحر بـ95 جريمة، وأخيرا تأتي باقي الفئات ممثلة بشكل ضعيف مقارنة بباقي الفئات.

أما فيما يتعلق **بالمجال القروي** فتوزيع عدد الجرائم في علاقته بالمهنة كان عكس المجال الحضري بخصوص المهن التي تقدمت الترتيب، فالمهن التي ارتكب أفرادها أكبر عدد **تمثلت في مهن الفلاحة والبحر بعدد بلغ 338** من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال القروي، كما بلغ عدد الجرائم المرتكبة من طرف فئة المهن الحرة المؤدى عنها بـ242 جريمة، تأتي بعدها فئة المهن الغير مستقرة بعدد جرائم بلغ 232، في حين بلغ عدد الجرائم المرتكبة من طرف العاطلين والطلبة ما مجموعه 78 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال القروي.

أما بخصوص المجال الشبه حضري فقد فكان توزيع عدد الجرائم وعلاقته بمهن الأفراد على الشكل التالي:

نلاحظ فئة المهن الحرة المؤدى عنها هي من احتلت الصدارة بعدد جرائم بلغ 160 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال الشبه حضري، كما بلغ عدد الجرائم الخاصة بالمهن الغير مستقرة 96 جريمة، في حين تأتي المهن المتعلقة بالفلاحة والصيد بعدد 82 جريمة، بعدها تأتي فئة المهن التي تدخل ضمن العاطلين والطلبة بعدد بلغ 58 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال الشبه حضري، وأخيرا تأتي باقي المهن ممثلة بشكل ضعيف كما هو مبين في الجدول أعلاه.

مما سبق، ومن خلال المقارنات المتعددة يظهر أن هناك اختلاف بين المهنة وطبيعة المجال الذي ينتمي إليه الأفراد كما أن هناك أيضا علاقة بين حجم الجريمة والمهنة، حيث أن الجرائم

تتعدد وتختلف باختلاف نوع المهنة التي يقوم به الأفراد، لكن لمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق سنقوم بإجراء اختيار كاي تربيع **Tests du Khi-deux**.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur **القيمة**	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale)** **مستوى الدلالة الإحصائية**
Khi-deux de Pearson **كاي تربيع بيرسون**	**1140,672**	**14**	**,000**
Nombre d'observations valides **عدد الملاحظات المتوفرة**	**5131**		
a. 4 cellules (16,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,34.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux **(1140,672)** وهي دالة عند مستوى **(0.000)**، وبالتالي فالفرضية التي تقول يتساوى التباينات يجب استبعادها، والأخذ بالفرضية البديلة التي تقوم بعدم تساوي التباينات، **لذا يمكننا القول أن حجم الجريمة تختلف باختلاف الوضعية المهنية لأفراد بكل من المجال الحضري والقروي والمجال الشبه حضري. من هذا المنطلق يمكن القول أن لكل مهنة حجم من الجرائم الخاصة بها سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري والقروي أو الشبه حضري**، كما هو موضح بشكل أكثر في الرسم البياني أسفله:

المبيان رقم12: الفروق بين المجالات من حيث الجريمة التي تعزى لعامل المهنة

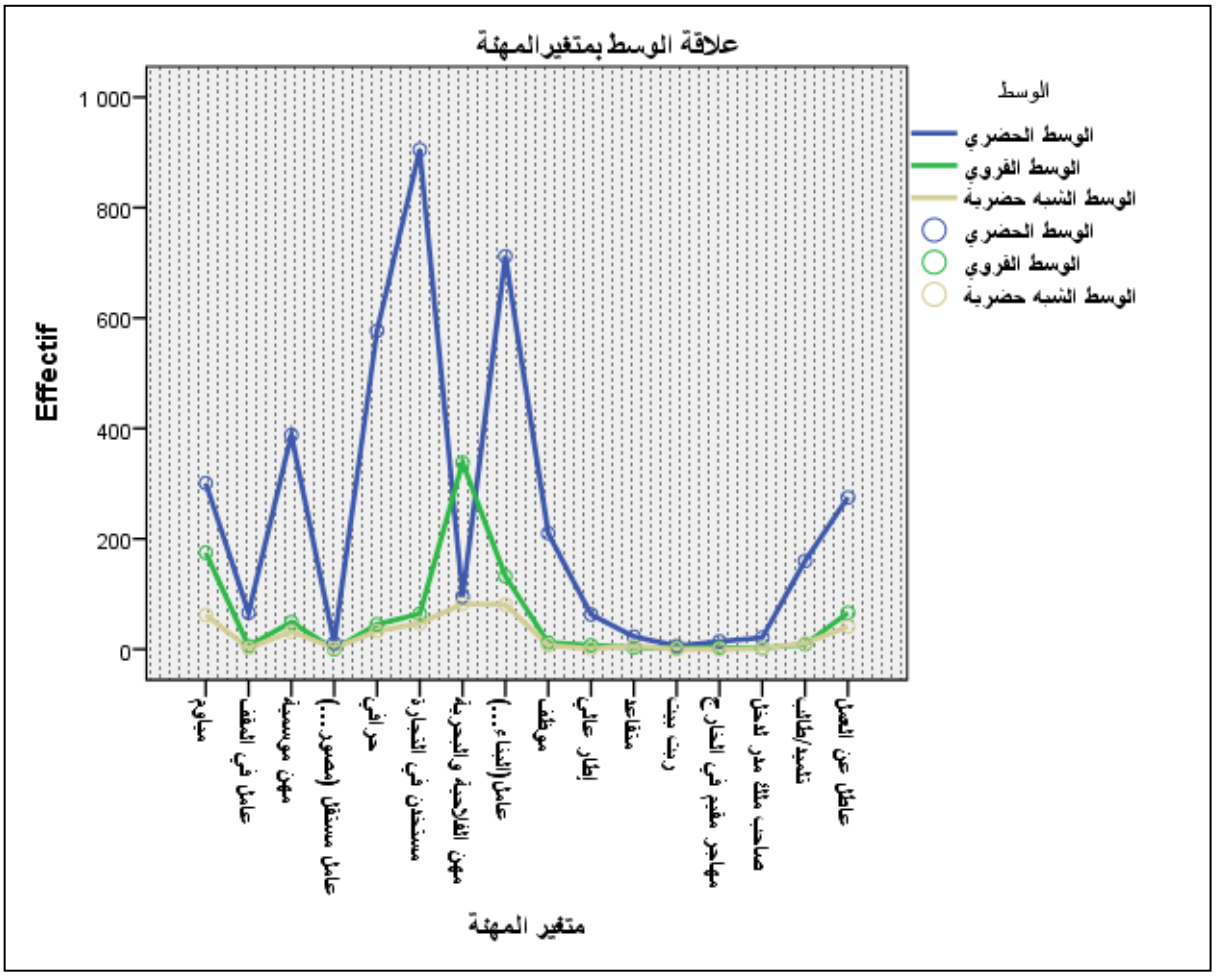

المصدر: البحث الميداني.

4-3-الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير حالة العود للجريمة.

المبيان رقم13: الفروق بين المجالات تبعاً لمتغير حالة العود للجريمة.

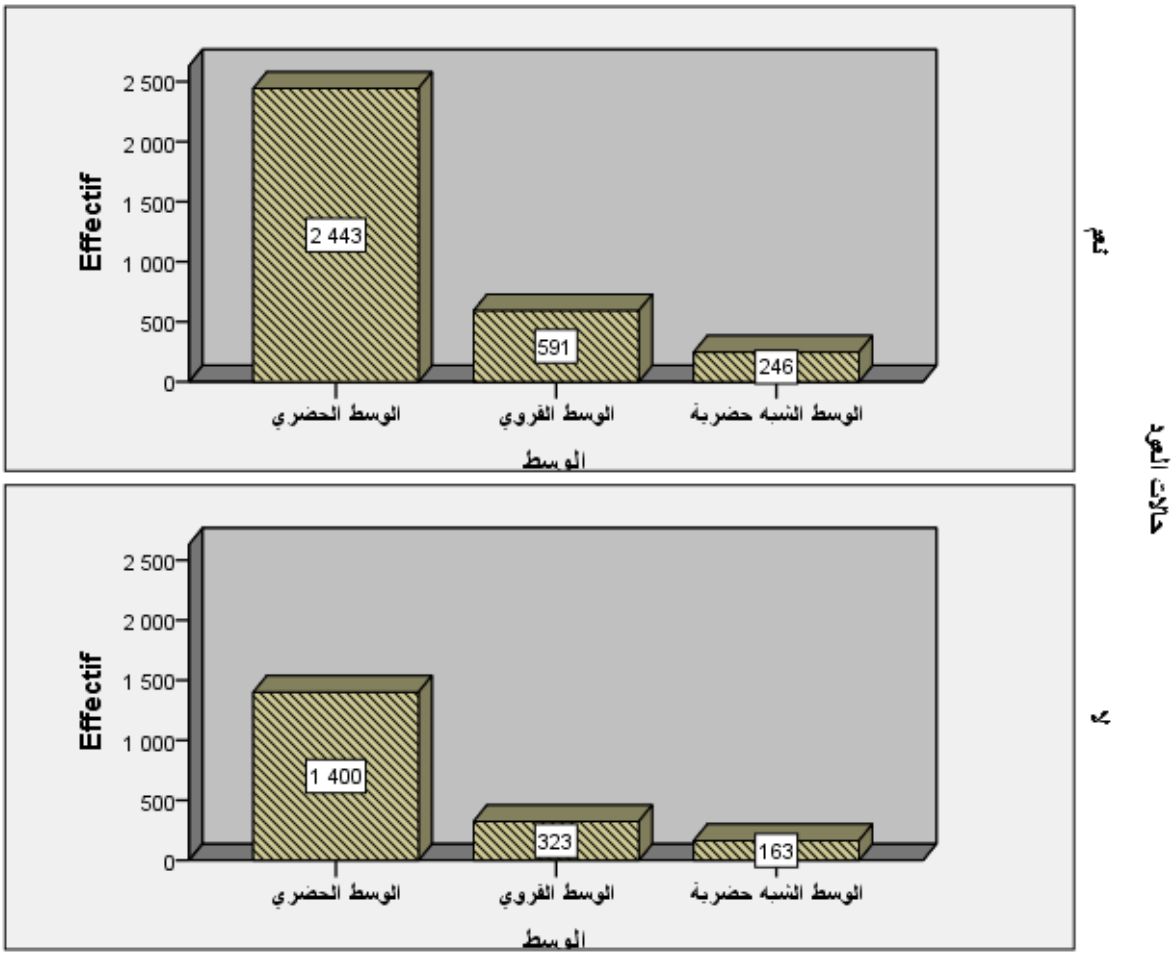

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الرسم البياني أعلاه، يتضح أن حالات العود إلى السلوك الإجرامي تحتل نسب مرتفعة بالمجال المدروس، ويختلف حجمها (حالات العود) باختلاف طبيعة المجال.

فإذا نظرنا إلى حالة العود إلى الجريمة بالمجال الحضري، **فهو يحتل الصدارة من حيث عدد حالات العود ويرجع هذا إلى حجم الجرائم المرتكبة بهذا المجال**، وعلى العكس من المجال القروي والشبه قروي الذي يعرف عدد أقل من حيث عدد الجرائم المسجلة بهما وبالتالي حالات العود إلى الجريمة تكون أقل بالمقارنة مع المجال الحضري، ولمعرفة دلالة الفروق في حالات العود إلى الجريمة بين المجالات المعتمدة في أطروحتنا اعتمدنا في ذلك على اختبار كاي تربيعTests du Khi-deux.

Tests du Khi-deux تربيع كاي اختبار			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختباركاي تربيع بيرسون	118,299[a]	18	,000
Nombre d'observations valides الملاحظات المتوفرة	5166		
a. 3 cellules (10,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,50.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux (118,299) وهي دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0,000)، من هنا نستنتج أن هناك فروق بين المجالات بخصوص عدد حالات العود إلى الجريمة، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق في حالات العود إلى الجريمة بين كل من المجال الحضري القروي والمجال الشبه حضري.

5-3- الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير حجم الجريمة.

جدول رقم 29: الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعا لمتغير حجم الجريمة.

المجال					
		التكرارات	النسب المئوية	النسب المئوية الفعلية	النسب المئوية المتراكمة
القيم الموجودة	المجال الحضري	3829	74,1	74,3	74,3
	المجال القروي	915	17,7	17,8	92,1
	المراكز الشبه حضرية	406	7,9	7,9	100,0
	المجموع	5150	99,7	100,0	
القيم المفقودة		16	,3		
المجموع		5166	100,0		
المصدر: البحث الميداني.					

-

بإلقائنا نظرة على الجدول أعلاه يمكن استنتاج ما يلي:

إن المجالات مجتمعة ساهمت بمجموع جرائم 5150 جريمة بما يعادل تقريبا 99,7% من مجموع الأفراد الذين تتوفر معطياتهم عن المحددات الجغرافية.

إن **المجال الحضري ساهم بأكبر قدر من الجرائم (3829)** بما يساوي تقريبا 74,3% من مجموع أفراد العينة. إن المجال القروي جاء في **الرتبة الثانية بعدد يقدر بـ 915** جريمة بنسبة 17,8% من مجموع الجرائم المرتكبة.

أن المجال الشبه حضري الذي يحتل المرتبة الثالثة من بين هذه المجالات، حيث ساهم بما مجموعه من الجرائم المرتكبة بـ 406 بنسبة بلغت 7,9%.

تجدر الإشارة أن هناك 16 قيمة مفقود وهذا راجع لعدم وجود معطيات هؤلاء الأفراد تحدد إنتمائهم للمجالات المذكورة.

مبيان رقم 14: مساهمة كل مجال على حدة في حجم الجريمة.

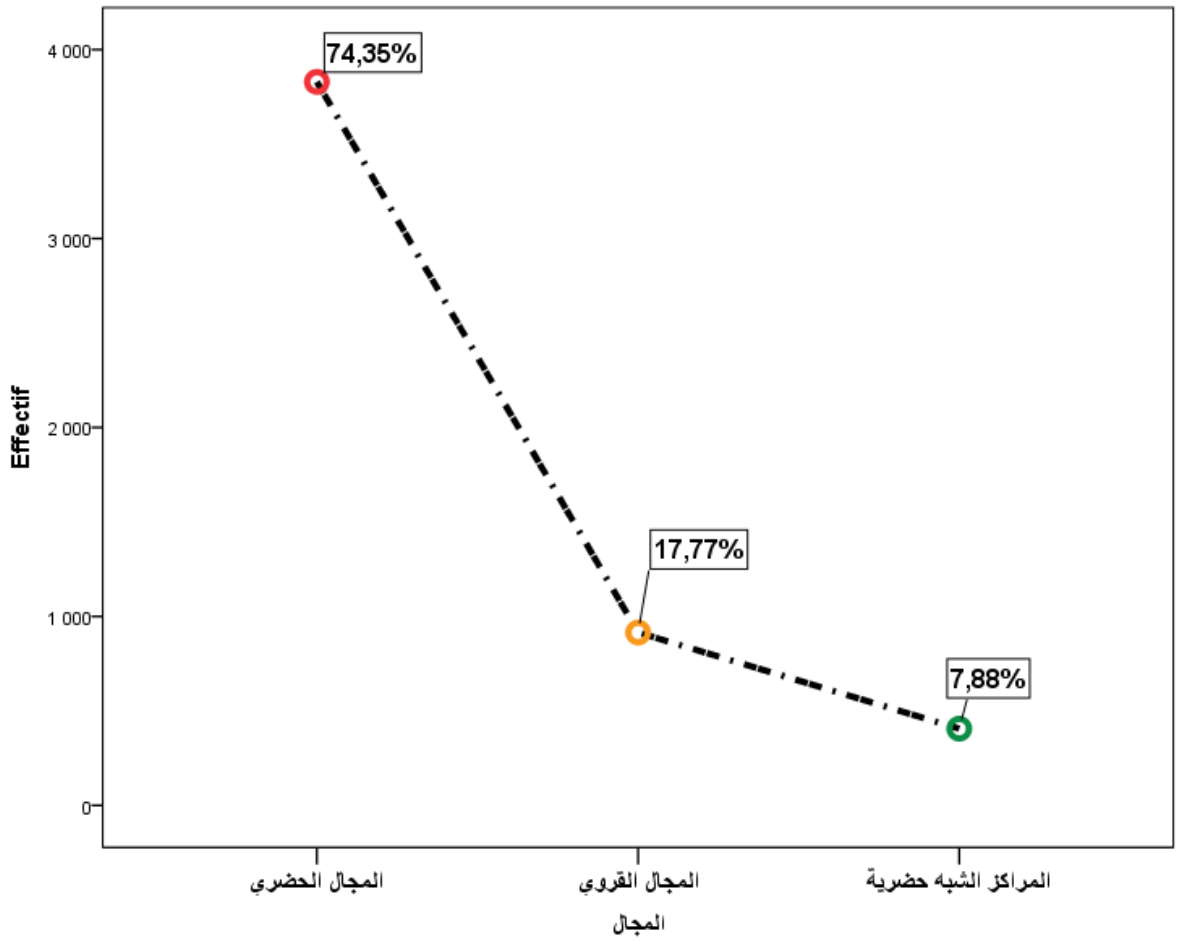

المصدر: البحث الميداني.

بناء على ما تقدم، يمكن أن نستنتج كاستنتاج أولي قبل إجراء **اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux** إن عدد الجرائم المرتكبة بكل من المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي كان متباين على مستوى المتوسطات والنسب المئوية، وللتعرف على ما إذا كانت فروق دالة إحصائيا بين المجال القروي والحضري والشبه حضري فإنه يتعين علينا تفحص نتائج اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** وهذا ما يوضحه الاختبار التالي:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	167,942[a]	30	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5150		
a. 11 cellules (22,9%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,32.			

عند ملاحظتنا لاختبار أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux بلغت(167,942) وهي دالة إحصائيا عند مستوى (0,000)، من هنا يمكن أن نستنتج أنه **توجد فروق بين المجالات بخصوص عدد الجرائم المرتكبة** مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم. لكن هل هذا يعني أن بإضافة عنصر المجال الشبه حضري على المجال القروي يمكن أن تستمر هذه الفروق وهل هذه الفروق في جميع الجرائم أم هناك بعض الجرائم حكر على مجال دون أخر؟ وهذا ما سنتعرف عليه في العنصر الموالي.

3-6- الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لحجم الجريمة

جدول رقم 30: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير حجم الجريمة.

		التكرارات	النسب المئوية	النسب المئوية الفعلية	النسب المئوية المتراكمة
القيم المتوفرة	المجال الحضري	**3829**	**74,1**	74,3	74,3
	المجال القروي	1321	25,6	25,7	100,0
	المجموع	5150	99,7	100,0	
القيم المفقودة		16	,3		
المجموع		5166	100,0		

عند ملاحظتنا للجدول أعلاه الذي يمثل المجال الحضري والمجال القروي والشبه حضري مجتمع في عنصر واحد تمثل في المجال القروي، حيث يمكن ملاحظة ما يلي:

إن المجالات مجتمعة ساهمت في مجموع الجرائم بـ 5150 جريمة بما يعادل تقريبا 99,7% من مجموع الأفراد الذين تتوفر معطيات عن مصادرهم (المحددات الجغرافية).

أن المجال القروي والشبه حضري جاء ممثل بعدد يقدر بـ **1321 جريمة بنسبة 25,6%** من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال المدروس.

إن المجال الحضري ساهم بأكبر قدر من الجرائم **(3829) بما يساوي تقريبا 74,3%** من مجموع أفراد العينة.

تجدر الإشارة أن هناك 16 قيمة مفقود وهذا راجع لعدم وجود معطيات هؤلاء الأفراد تحدد انتمائهم للمجالات المذكورة.

انطلاقا مما تقدم إذن، يمكن القول أنه بدمج قيمة كل من المجال الشبه حضري والمجال القروي وعلاقته بالمجال الحضري تستمر الفروق بين المجالات بخصوص حجم الجريمة وقصد التأكد من الفرضية البديلة بوجود فروق بين المجال القروي والحضري في علاقته بحجم الجريمة أم أن فرضية العدم هي القائمة قمنا باختبار كاي تربيع للتأكد من ذلك. يبين الجدول أسفله نتائج الإختبار:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	145,344	15	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5150		
a. 4 cellules (12,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,03.			

بملاحظتنا للجدول أعلاه نرى أن قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux بلغت(145,344) عند مستوى (0,000)، وهي دالة إحصائيا(نسبة الخطأ أقل من 5%) أمكن أن نستنتج أنه توجد فروق بين المجال الحضري والمجال القروي بخصوص عدد الجرائم المرتكبة، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم. لكن هل هذا يعني أن الفروق في جميع الجرائم أم هناك بعض الجرائم حكر على مجال دون أخر؟ وهذا ما سنتعرف عليه من خلال العنصر الموالي.

3-7- الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير طبيعةالجريمة:

الجدول رقم 31: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير طبيعة الجريمة.

		المجال القروي/الحضري		المجموع
		المجال الحضري	المجال القروي	
نوع الجريمة	المخدرات والكحول	1419	365	1784
	الاغتصاب الجنسي	171	95	266
	الدعارة	62	14	76
	مشكلات أسرية	204	129	333
	العنف وحيازة السلاح	521	177	698
	السرقة والنصب والاحتيال	1103	352	1455
	جرائم القتل	56	31	87
	تخريب الممتلكات	22	14	36
	إهانة موظف	86	31	117
	تكوين أو مساعدة عصابة	67	52	119
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	33	24	57
	مخالفة العراف الدينية	19	0	19
	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	52	16	68
	انتزاع عقار في حيازة الغير	6	17	23
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	6	2	8
	الرشوة والفساد المالي	2	2	4
المجموع		3829	1321	5150
المصدر: البحث الميداني.				

يبين الجدول أعلاه توزيع الأفراد حسب المجال في علاقته بنوع وحجم الجريمة. نهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى توضيح الفروق بين المجالات(المجال الحضري/المجال القروي) وفقا لطبيعة وحجم الجريمة التي أقدموا عليها من جهة. ومن جهة أخرى، **نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود فروق بين المجال الحضري والمجال القوي في علاقته بطبيعة الجريمة أم العكس هو الحاصل**؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين المجالات بخصوص طبيعة الجريمة أو ما يسمى بفرضية العدم.

بداية سنعرض مجموع الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لطبيعة انتمائهم المجالي ثم سنفصل في كيفية توزيع نوع الجريمة بكل مجال على حدة. إذا ما ألقينا نظرة على حجم الجريمة في كل من المجال الحضري والمجال القروي نجد أن **المجال الحضري قد سجل 3829 جريمة** من مجموع عينة الدراسة، بالمقابل سجل **المجال القروي 1321** جريمة. هذا ما يعكس المساهمة القوية للمجال الحضري في حجم الجرائم بالمقارنة مع المجال القروي.

إذا ما أردنا المقارنة **بين نوعية** الجرائم المرتكبة بالمجال سواء كان حضرياً أو قروياً، نجد جرائم المخدرات والكحول تأتي في المقدمة بعدد جرائم بلغ 1784 جريمة أي ما يعادل 34,6% من مجموع الجرائم المرتكبة، وقد توزعت هذه الجريمة(الخمور والمخدرات) بكل من المجال الحضري والقروي على الشكل التالي:

بالمرتبة الأولى بلغ عدد جرائم الخمور والمخدرات بالمجال الحضري 1419 جريمة مقابل 365 جريمة بالمجال القروي، وتعتبر هذه النسب الأعلى في كلا المجالين بالمقارنة مع باقي الجرائم الأخرى.

في المرتب الثانية من مجموع الجرائم الأكثر إقبالا عليها سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري أو المجال القروي، نجد جرائم السرقة ب 1455 جريمة بنسبة 28,3% من مجموع الجرائم المرتكبة بالمجال المدروس، حيث سجل المجال الحضري ما يعادل 1103 جريمة مقابل 352 بالمجال القروي.

في المرتبة الثالثة من حيث الجرائم الأكثر إقبالا عليها من طرف أفراد عينة الدراسة، نجد جرائم العنف بـ 698 جريمة بنسبة 13,6%، فقد بلغ عدد الجرائم بالمجال الحضري حوالي 521 جريمة في مقابل 177 جريمة بالمجال القروي.

في المرتبة الرابعة من حيث الجرائم التي تحظى بالإقبال من طرف مختلف المجالات تأتي الجرائم المرتبطة بالأسرة بمعدل 333 جريمة بنسبة بلغت 6,5% من مجموع الجرائم المرتكبة، حيث نجد المجال الحضري بلغ 404 جريمة في مقابل 129 جريمة بالمجال القروي، من خلال حجم الجرائم في كل من المجال الحضري والقروي مقارنة مع حجم عدد الأفراد في كل مجال، يمكن أن يدل هذا على أن الجرائم المرتبطة بالأسرة يمكن التنبؤ أن تكون أكثر نشاطاً بالمجال القروي مقارنة بالمجال الحضري.

في المرتبة الخامسة من مجموع الجرائم التي تعرف إقبالا من طرف أفراد عينة المجال المدروس، نجد الجرائم المرتبطة بالجنس ب266 جريمة بنسبة بلغت 5,2% من مجموع الجرائم المرتكبة، حيث سجل المجال الحضري ما قدره 171 جريمة مقابل 95 جريمة بالمجال القروي، من خلال نسب الجرائم المسجل في المجال الحضري والقروي مقارنة مع مساهمة كل مجال في العديد العام للجرائم، يمكن التنبؤ أيضا أن هذا النوع من الجرائم من المحتمل أن ينشط بالمجال القروي إذا ما قارنا حجم عينة المجال الحضري في مقابل عينة المجال القروي.

في المرتبة الخامسة من مجموع الجرائم الأكثر ارتكاباً من طرف عينة المجال المدروس، نجد جرائم تكوين عصابة إجرامية وإهانة موظف بأعداد تراوحت بين 119 بالنسبة للفئة الأولى بنسبة 2,3% و117 جريمة بالنسبة للفئة الثانية، بالنسبة لجرائم تكوين عصابة إجرامية سجل المجال الحضري 67 جريمة مقابل 52 جريمة بالمجال القروي، في حين سجلت جريمة إهانة موظف 86 جريمة بالمجال الحضري مقابل 31 جريمة بالمجال القروي.

وفي الأخير تأتي باقي الجرائم الأقل إقبالا عليها مقارنة بباقي الجرائم الأخرى داخل كل من المجال الحضري والمجال القروي بنسب ضعيف ومتقاربة.

بناء على ما تقدم يمكن القول أنه رغم كون المجال الحضري يحتل الصدارة من حيث حجم الجرائم مقارنة بالمجال القروي إلا أنه ليس المحدد الأساسي في نوع الجرائم التي يتم الإقدام عليها في كلا المجالين، بحيث نلاحظ أن الجرائم التي جاءت في الصدارة تم تسجلها بكل من المجال الحضري والمجال القروي، من هنا يمكن الاستنتاج أن نوع الجريمة في كل من المجال القروي والحضري جاء

بشكل متقارب من حيث الترتيب مع بعض الاختلافات البسيطة. والرسم البياني أدناه يوضح هذا الأمر:

المبيان رقم15 الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي تبعا لمتغير طبيعة الجريمة.

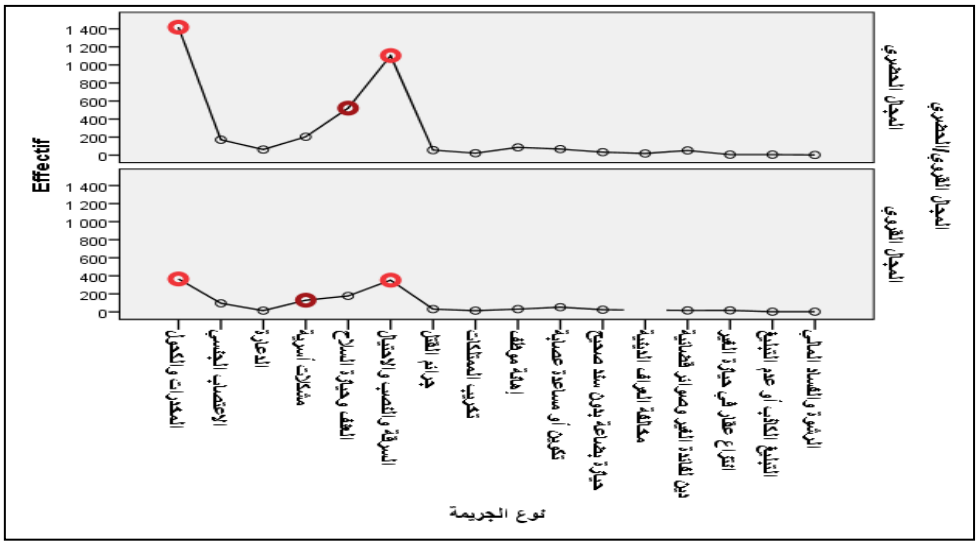

المصدر: البحث الميداني.

بناء على ما تقدم لا يمكن الحكم على ذلك إلى إذا قمنا بإجراء اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux من أجل معرفة الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي من **حيث حجم الجريمة**، واختبار التحليل العاملي لتطابق حتى نتمكن من معرفة الفروق بين المجال الحضري والمجال القروي من **حيث طبيعة الجريمة**.

Tests du Khi-deux اختباركاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**155,344**	**15**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5150		
a. 4 cellules (12,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,03.			

عند ملاحظتنا للجدول أعلاه نرى أن قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux بلغت(155,344) عند مستوى دلالة بلغت (0,000)، وهي دالة إحصائيا (نسبة الخطأ أقل من 5%) أمكن أن نستنتج أنه توجد فروق بين المجال الحضري والمجال القروي بخصوص حجم الجرائم المرتكبة في المجال

المدروس، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم.

بناء على نتجة اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux مكن القول أن المجال الحضري يعرف نشاطا إجراميا بالمقارنة مع المجال القروي، وهذا ما تؤكده الدراسة التي قام بها D.SZABO حول العلاقة الممكنة بين الظاهرة الإجرامية والمجال الحضري واستخلص ما يمكن اعتباره قانونين يحكم الظاهرة الإجرامية في ارتباطها بعامل المكان، إن العلاقة بين المدينة والإجرام هي علاقة ثابتة وتصاعدية، كما أن العلاقة ضعيفة وتنازلية بين الإجرام والتجمعات السكنية المتفرقة الممتثلة في المجال القروي.[300] ونفس النتيجة خلصت لها دراسة كل من **كلفورد شو وهنري ماكو** C.SHAW وH .MACKAY بخصوص الإجرام بمدينة شيكاغو الأمريكية حيث لاحظ أن نسبة الإجرام تنخفض كلما انتقلنا من مركز المدينة (المجال الحضري) إلى الضواحي المحيطة بها (المجال القروي).[301]

لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار أن المناطق القروية التي شملها البحث قريبة شيئا ما من المراكز الحضرية مما يسهل انتقال هؤلاء الأفراد إلى المجالات الحضرية لاقتراف مجموعة من الجرائم التي مكنهم منها ذلك المجال بالمقارنة مع مجالهم الأصلي كالسرقة مثلا، لأن فرص الجريمة تتضاعف كلما تضاعفت فرص الاحتكاك مع أفراد لا نعرفهم. وهذا ما يؤكده أحد المبحوثين الذي قابلته خلال عملية البحث، قال: " أنا كَاع مَتَنعمْر البلاَصة الي ساكن فيها تيخصني نمشي المدينة الي متعرفني فيها تواحد، مشي بحال الحومة كُلشِي تَيعرفك شكون أنتا"[302].

عكس المجال القروي فإنه يعرف جرائم لكن طبيعة المجال تظهر القليل وتخفي الكثير منها، لهذا يجب أخذ هذه الإحصائيات بحذر، فالقول بأن المدينة تتميز بانفجار إجرامي وأن الريف أقل إجراما هو قول يحتمل الخطأ، لأننا من جهة لا نأخذ بعين الاعتبار عامل الكثافة السكانية الذي بإمكانه تقديم تفسير لارتفاع الجريمة بالمجال الحضري، كما أن هناك عاملا آخر لا يساعد على

---

[300] Gassin Raymond, Criminologie, 6ème ED, Dalloz, Paris, 2007, p419.

[301] Cusson Maurice, les zones urbaines criminelles, les Presses Universitaires de France, 1er édition, Paris 1989 pp 6 -7.

[302] مقابلة رقم 1، الجنس ذكر، السن 22 سنة، المهنة المنتيف (السرقة) المستوى الدراسي الثاني ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد: حي شعبي عشوائي، هوية الأبوين مجهولة.

الكشف على نسبة الجريمة في المجال القروي وهو أن القرية والبوادي عموما تتميز بطابع عدم الاحتكاك بين الناس وسهولة ارتكاب الجريمة بعيدا عن أعين الناس، وأن الجرائم المرتكبة لا تخلق ضحايا على الأقل بطريقة مباشرة كتسمم الماشية؛ إتلاف الأغراس وتغيير معالم الحدود يعني نزعات حول الأرض.[303]

إذا كان المجال الحضري يعرف عدداً كبيراً من الجرائم بالمقارنة مع المجال القروي، فهل يعني هذا أن الفروق بين المجالين تكون في جميع أنواع الجرائم أم هناك جرائم المجال الحضري مقابل جرائم المجال القروي ؟ وهذا ما سنتعرف عليه **من خلال التحليل العاملي لتطابق**.

المبيان رقم16: التحليل العاملي للتطابق بين المجال القروي والمجال الحضري وعلاقتهما بطبيعة الجريمة.

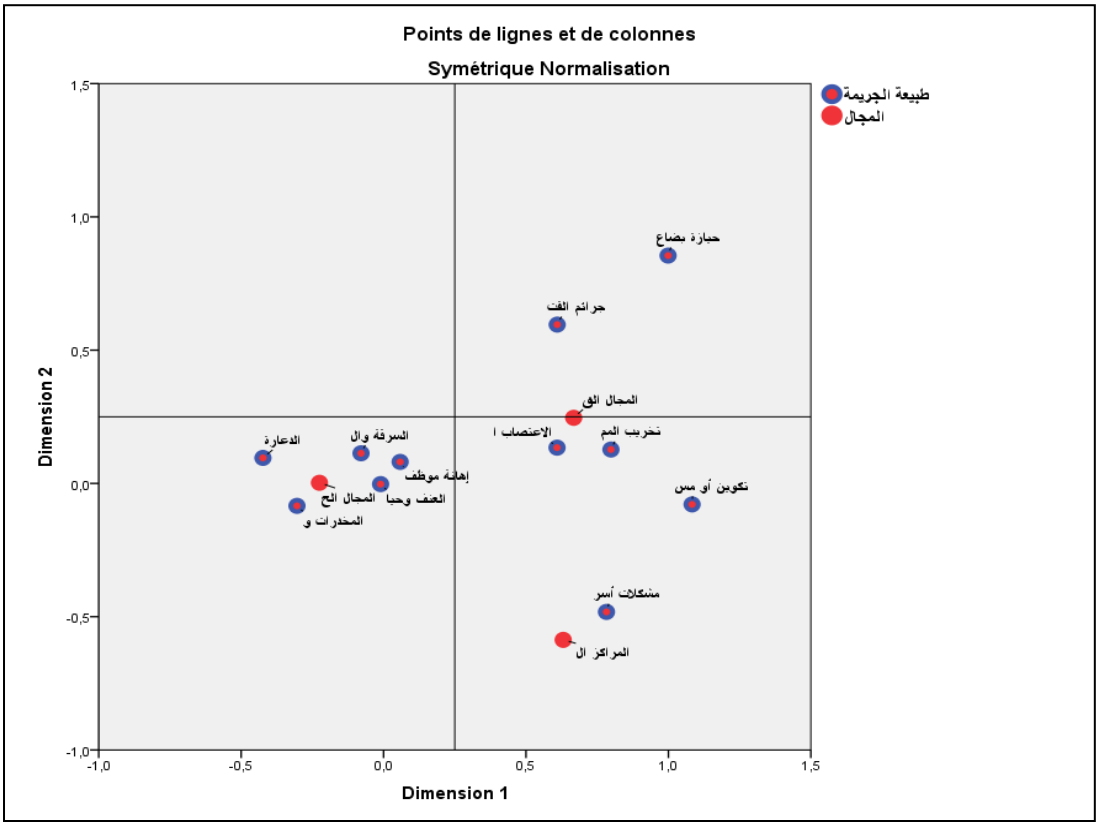

المصدر: البحث الميداني.

[303]Stephan Hurwitz and karl o. christiansen, criminology, London George allen unwin boston Sydne,1982, pp.182_183.

بإلقائنا نظرة عامة على توزيع النقاط الخاصة بالمجالات في علاقتها بالنقاط الخاصة بطبيعة الأفعال الإجرامية، يمكن التنبؤ أن احتمال وقوع الجرائم المرتبطة بالسرقة بكل أنواعها والجرائم الجنسية إضافة إلى الجرائم المتعلقة بالكحول والمخدرات، وكذلك جرائم العنف وحيازة السلاح **مرتبطة بشكل كبير بالمجال الحضري** كما هو موضح في الرسم البياني. في حين نلاحظ أن **المجال القروي مرتبط بجرائم الاغتصاب وتخريب الممتلكات وتكوين عصابة إجرامية**، كما أن **المجال الشبه حضري مرتبط بالجرائم المتعلقة بالأسرة سواء تعلق الأمر بالنفقة أو ما شبه ذلك**. من هنا، يمكن القول أن توزيع طبيعة الجريمة بالمجال تختلف باختلاف المجال.

من المؤكد أن اختلاف نمط الحياة بكل من المجال الحضري والمجال القروي، يضفي طابعه على الجرائم المرتكبة في كل منهما، فمن حيث طبيعة الجرائم المرتكبة في الوسط الحضري ترتبط على وجه الخصوص بالجرائم الواقعة على الأموال والأشخاص، ويسود الإعتقاد بأن إجرام المجال القروي هو أكثر عنفا من إجرام المجال الحضري. وقد كان "**سيزار لمبروزو**" قد عبر على هذه الملاحظة بقوله:" إن لكل من البيئة الحضرية والقروية نمط إجرامي ذو طابع خاص، فجرائم البادية يغلب عليها الطابع البربري(العنيف) وتدفع إليها الرغبة في الانتقام والشهوة البهيمية أما الإجرام في المدينة فيتميز بالحيلة والخيانة".[304]

وعلى النقيض من ذلك يعتبر "**ريمون كاسن Raymond Gassin**" أنه على الرغم من وجود اختلافات من حيث طبيعة السلوك الإجرامي بكل من المجال الحضري والمجال القروي، الذي يرتبط بطبيعة الحال بنمط العيش وطبيعة العلاقات الاجماعية التي تميز المدينة بجرائم تختلف نوعا ما عن الجرائم المرتكبة بالقروى، إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت الحدود التي تميز المجال القروي عن المجال الحضري غير واضحة المعالم بفعل التحولات المجالية التي طرأت على كل من المجالين نتجة تداخل مجموعة من التأثيرات المرتبطة بوسائل الإتصال التي اخترقت حياة الأفراد والجماعات وجعلتها الحدود الجغرافية في كل من المجال الحضري والمجال القروي منعدمة[305].

---

[304] جعفر علوي، في السلوك الإجرامي، مرجع سابق، ص.76.

305 Gassin Raymond, Criminologie, Op Cit, p. 421.

انطلاقا من هذا، وبناء على النتائج المقابلات التي قمنا بها يمكن القول أن تحديد نوعية الجرائم التي ترتبط بكل من المجال القروي والحضري تعوقها مجموعة من الصعوبات، على اعتبار أن مجموعة من الأفراد الذين ارتكبوا جرائم بالمجال الحضري يقطنون بمراكز قروية وشبه حضرية بفعل قرب بعض المجالات المصنفة قروية من مركز المدينة، مما يصعب معه تحديد هل فعلا نتحدث عن جريمة قروية في مقابل جريمة حضرية أم الحدود بينهما غير واضحة.

8-3-الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.

الرسم البياني رقم 17: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.

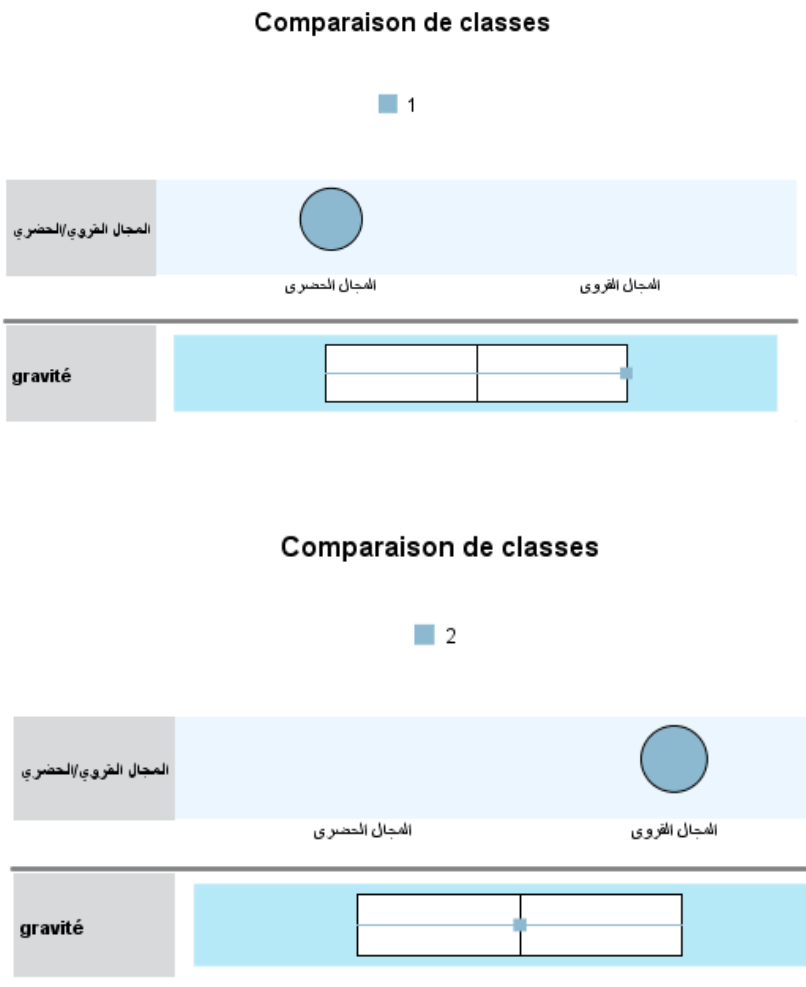

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من نتائج التحليل العنقدي للمقارنة بين المجموعتين أو أكثر، يتضح أن **هناك فروق بين المجال الحضري والقروي فيما يخص درجة خطورة** الفعل الإجرامي، وهذه المرة لفائة المجال القروي، فإذا ما أردنا مقارنة كل عنصر على حدة فإننا نلاحظ أن المجال الحضري يتميز بخطورة أقل من المتوسط.

أما فيما يتعلق بالمجال القروي فقد تبين أن درجة خطورة الجريمة جاءت فوق المتوسط الذي يمثل خطورة بين الكبيرة والمتوسطة بهذا المجال.

بناء على التصنيفات المقدمة بواسطة التحليل العنقدي لكل من المجال الحضري والقروي، يتضح أن درجة خطورة الفعل الإجرامي بالمجالات المعتمدة في التحليل تعرف نوع من التفاوت من حيث درجة خطورة الفعل الاجرامي المرتكة من طرف كل فئة.

المبحث الثاني: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثانية، المتعلق بالفروق بين التجمعات السكانية (الأحياء*) داخل المجال الحضري من حيث نوع وحجم الجريمة، التي قد تعزى للمرجعية التاريخية للحي الإجرامي.

في هذا المستوى سنحاول التحقق من الفروق بين التجمعات السكانية (الأحياء) لمدينة مكناس من حيث نوع وحجم الجريمة، والمرجعية التاريخية الحي، في البداية سنتناول الفروق بين أحياء مدينة مكناس من حيث حجم وطبيعة ودرجة خطورة الجريمة، (ثانيا)كما نعمل على تفسير هذه الفروق من حيث حجم ونوع الجريمة التي تعزى لعامل تاريخ الحي.

1- توزيع الجريمة حسب الأحياء.

1-1-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير السن.

جدول رقم 32: الفرق بين الأحياء تبعاً لمتغير السن.

		العمر										المجموع
		12-17	18-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65 plus	
الحي	حي ب وعمر\عين الشبيك	3	94	238	220	194	129	110	71	85	14	7	1165
	سدي بابا\وجه عروس	0	59	161	126	137	90	61	42	46	8	5	735
	بوزكري\حي الوحدة	0	47	131	123	98	46	42	37	40	11	3	578
	وسلان	0	62	146	157	101	85	60	40	49	16	10	726
	حي السلام	0	10	38	45	23	23	16	13	7	0	0	175
	حي الزتون	1	13	49	36	39	14	14	12	10	2	0	190
	بني محمد\ السباتا	0	18	38	45	27	22	17	13	17	0	2	199
	حمرية	0	6	26	25	22	16	10	8	9	6	0	128
	حي الانارة \الامل	0	14	35	43	30	20	15	7	7	4	0	175
	مرجان السكن\م رج	0	24	72	68	58	34	27	17	35	5	3	343
	سدي عمر	0	17	37	42	32	29	14	11	18	3	3	206
	حي الاطلس\السعادة	0	26	42	53	34	29	24	8	8	5	6	235

* تجدر الإشارة أنه لم يتم تناول جميع الأحياء بمدينة مكناس، لكن تم اعتماد الأحياء التي سجلت بها نسب مرتفعة من القضايا الإجرامية، حسب اطلعنا عليه في قاعدة البيانات الخاصة بالمؤسسات السجنية التابعة لمدينة مكناس.

	تولال	0	5	33	23	21	13	9	9	1	0	1	115
	البساتين	1	15	36	37	36	21	15	11	9	2	1	184
المجموع		5	410	**1082**	**1043**	852	571	434	299	341	76	41	5154
المصدر: البحث الميداني													

تكشف المقارنات بين الفئات العمرية وعلاقتها بأحياء مجال الدراسة، حيث اتضح أن الفئات العمرية الأكثر إجراما هي الفئة العمرية ما بين (25-29) احتلت الصدارة من حيث عدد الجرائم المرتكبة بالمجال المدروس، وفي المرتبة الثانية تأتي الفئات العمرية (30-34)، كما تأتي باقي الفئات بشكل تراتبي يعني كلما تقدم الفرد في السن كلما تراجع عن السلوك الإجرامي.

أما بالنسبة **لمقارنة كل حي على حدة في علاقته بالفئات العمرية**، نجد أن حي برج مولاي عمر وحي عين الشبيك من بين الأحياء التي تعرف نشاطا إجرامياً، وأن الفئة الأكثر جنوحا به هي الفئة العمرية ما بين (25-29)، بعد حي مولاي عمر يأتي حي سدي بابا وحي وجه عروس، والفئة العمرية الأكثر إجراما به هي الفئة العمرية (35-39)، كما جاء حي وسلان في المرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة بالأحياء، والفئة العمرية الأكثر إجراما به هي (25-29) كما هو الحال بالنسبة لحي برج مولاي عمر، يأتي كذلك في المرتبة الرابعة حي سدي بوزكري/حي الوحدة، والفئة الأكثر إجراما به هي الفئة العمرية (25-29) و(30-35)، في المرتبة الخامسة حي مرجان السكنى، والفئة العمرية الأكثر إجراما به هي (25-29) و(30-35)، وفي المرتبة السادسة حي سدي عمر وحي الأطلس، والفئة العمرية الأكثر إجراما بهذه الأحياء هي (25-29) والفئة العمرية (30- 34)، وفي المرتبة السابعة كل من حي الزيتون وحي السباتا بني محمد بأعداد متقاربة، والفئة العمرية الأكثر إجراما بها هي (25-29) و(30-35)، في الأخير تأتي باقي الأحياء ممثلة بشكل أضعف ومتقارب مقارنة بباقي الأحياء.

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الجرائم بالأحياء يمكن أن تصدر من جميع الفئات العمرية، مع بعض الاستثناء في تكرارات عدد الجرائم بالنسبة للفئة العمرية ما بين (25-29) و(30- 35)، على اعتبار أن هذه المراحل من أصعب المراحل العمرية في حياة الإنسان، فهي مرحلة معاناة واضطرابات وخاصة في المجتمعات الصناعية المعقدة؛ وهي مجتمعات تضع قيودا على سلوك الفرد ورغباته[306]،

[306] - أنظر في هذا الصدد، أحمد أوزي: المراهق والعلاقات المدرسية، مطبعة النجاح، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، سنة2011، ص 21.

كما نلاحظ أن هناك أحياء تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة مع الأحياء الأخرى، وللتعرف على ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً بين الأحياء في علاقتها بالفئات العمرية، في هذه الحالة يمكن استخدام اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** .

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية**
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**657,006[a]**	**150**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	**5166**		
a. 86 cellules (48,9%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,00.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux (**657,006**) عند مستوى دلالة (**0.001**)، أمكن أن نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية وأحياء المجال المدروس، بمعنى آخر ضرورة استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا دال فإن الجريمة بالأحياء تختلف باختلاف الفئات العمرية. أي أن الأحياء التي يعرف أفرادها نزوعا أكثر نحو السلوك الإجرامي تتميز بفئات عمرية أقل نضخا من وجهة نظرا التحليل علم النفس الاجتماعي، فغالبا ما تنحصر سنها ما بين فترة المراهقة والشباب.[307]

[307] **Gassin Raymond, Criminologie, Op Cit, p. 393.**

2-1-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.

جدول رقم 33: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.

		المهنة							المجموع
		حرف البسيطة	عامل/مياوم	مهني	الموظفون	مهن الفلاحة	بدون\البطالة	الطلبة/التلاميذ	
الحي	حي ب وعمر\عين الشبيك	261	300	249	59	103	139	44	1155
	سدي بابا\وجه عروس	162	190	167	52	65	76	17	729
	بوزكري\حي الوحدة	141	139	120	25	58	75	16	574
	وسلان	185	176	144	30	87	82	16	720
	حي السلام	37	39	44	8	20	17	9	174
	حي الزتون	39	44	43	9	25	18	10	188
	بني محمد\ السباتا	44	58	39	7	15	27	8	198
	حمرية	30	34	20	4	15	20	5	128
	حي الانارة \الامل	34	46	40	7	27	15	5	174
	مرجان السكن\م رج	79	92	63	11	42	48	7	342
	سدي عمر	47	60	39	4	20	30	6	206
	حي الاطلس\السعادة	58	64	33	10	30	31	9	235
	تولال	30	29	23	13	8	10	2	115
	البساتين	35	41	48	8	22	26	4	184
المجموع		1182	1312	1072	247	537	614	158	5122

المصدر: البحث الميداني.

لقد، اتضح من خلال الجدول أعلاه، أن المهن الأكثر نزوعاً نحو الجريمة هي فئة **العمال والمياومين احتلت الصدارة من حيث عدد الجرائم المرتكبة**، وفي المرتبة الثانية تأتي فئة الحرف البسيطة، في حين جاءت فئة المهنيين في الرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة داخل هذه الأحياء، وتأتي فئات المهن الخاصة بالفلاحة والعاطلين عن المعمل في المرتبة الرابعة، كما تأتي باقي المهن بنسب ضئيلة مقارنة مع بباقي المهن.

أما بالنسبة لمقارنة كل حي على حدة في علاقته بمهن الأفراد، نجد أن حي **برج مولاي عمروحي عين الشبيك** من بين الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا وأن المهن الأكثر جنوحا بها **هي مهن العمال والمياومين، بعدها حي سدي بابا وحي وجه عروس**، والمهن الأكثر إجراما بها **هي الحرف البسيطة**، كما جاء **حي وسلان** في المرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة بالأحياء، وفئة المهني الأكثر إجراما

بها هي فئة المهن **البسيطة والمياومين**، يأتي كذلك في المرتبة الرابعة حي **سدي بوزكري /حي الوحدة**، والمهن الأكثر إجراما بها هي **الحرف البسيطة**، في المرتبة الخامسة حي مرجان السكنى، والمهن الأكثر إجراما بها هي فئة العمال والمياومين، وفي المرتبة السادسة حي سدي عمر وحي الاطلس، والمهن الأكثر إجراما بهذه الاحياء هي العمال والمياومين، وفي المرتبة السابعة كل من حي الزيتون وحي السباتا بني محمد بأعداد متقاربة، والمهن الأكثر إجراما بها هي فئة المهني والعمال والمياومين، في الأخير تأتي باقي الأحياء ممثلة بشكل أضعف مقارنة بباقي الأحياء.

بناء على ما تقدم يمكن القول ان الجرائم داخل الأحياء يمكن أن تصدر من جميع الشرائح المهنية، مع بعض الاستثناء في تكرارات عدد الجرائم بالنسبة **للمهن المرتبطة بالعمال والمياومين وكذلك الحرف البسيطة**، كما نلاحظ أن الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة بالأحياء الأخرى غالبا ما يمتهنون أفرادها مهن تتسم بعد الاستقرار وغالبا ما تكون موسمية، وللتعرف على ما إذا كانت هذه الفروق ذلة إحصائيا بين الأحياء في علاقتها المهن المزاولة من طرف هؤلاء الأفراد، من أجل تأكيد ذلك قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur **القيمة**	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale)** **مستوى الدلالة**
Khi-deux de Pearson **كاي تربيع بيرسون**	**341,803[a]**	**90**	**,000**
Nombre d'observations valides **عدد الملاحظات المتوفرة**	**5166**		

a. 40 cellules (35,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,12.

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux(**341,803**) عند مستوى دلالة (**0.000**)، أمكن أن نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهن المتداولة بين الأفراد وأحياء المجال المدروس، بمعنى آخر ضرورة استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا ذال فإن الجريمة بهذه الأحياء تختلف باختلاف المهن المتداولة بين الأفراد، وهذا ما يذهب إليه **رينو فليلو(Fillieule Renaud)** من خلال تأكده على أن الأحياء التي تعرف الجنوح والجريمة تتميز ساكنتها بالمهن الغير مستقرة والمتدنية اجتماعياً [308].

3-1-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير درجة الخطورة.

الجدول رقم 34: الفروق بين الأحياء تبعا لمتغير درجة الخطورة.

		تكرارات الجرائم بالأحياء حسب درجة الخطورة					المجموع
		خطورة كبيرة جدا	خطورة كبيرة	خطورة متوسطة	خطورة أقل شيئا ما	خطورة أقل	
الحي	حي ب وعمر\عين الشبيك	51	195	288	425	196	1155
	سدي بابا\وجه عروس	44	125	182	259	119	729
	بوزكري\حي الوحدة	55	126	123	186	84	574
	وسلان	48	122	197	232	121	720
	حي السلام	17	48	37	57	15	174
	حي الزتون	10	51	49	51	27	188
	بني محمد\ السباتا	17	34	47	69	31	198
	حمرية	10	30	26	39	23	128
	حي الانارة \الامل	9	49	47	44	25	174
	مرجان السكن\م رج	33	72	71	119	47	342
	سدي عمر	17	43	48	57	41	206
	حي الاطلس\السعادة	24	63	66	64	18	235
	تولال	7	23	21	42	22	115
	البساتين	21	55	34	58	16	184
المجموع		363	**1036**	**1236**	**1702**	785	5122

المصدر: البحث الميداني.

[308] **Voir à ce propos: FILLIEULE Renaud, Sociologie de la délinquance, Op Cit, p.64.**

يبين الجدول أعلاه حجم الجرائم بالأحياء من حيث درجة خطورة الفعل الإجرامي، حيث نجد أن درجة خطورة الجريمة بالأحياء تتراوح بين ثلاثة درجات، في الصدارة خطورة أقل شيئا ما بعدد جرائم بلغ 1702، بعدها درجة خطورة متوسطة بعدد بلغ 1236 تليها خطورة كبيرة بعدد بلغ 1036 وفي الاخير تأتي باقي الدرجات في المراتب المتأخرة.

أما فيما يتعلق حجم درجة الخطورة الجريمة وعلاقتها بالأحياء فنجد **حي برج مولاي عمر** في المرتبة الأولى من حيث **درجة الخطوة سواء تعلق الأمر بدرجة خطورة أقل أو متوسطة أو كبيرة**، مما يعني أن حجم الجريمة بهذا الحي مرتبط بالدراجات الثلاثة للخطورة، ونفس الأمر بالنسبة لحي سدي بابا ووجه عروس، حيث تتراوح درجة الخطورة به بين خطورة **أقل شيئا ما كحد أدنى وخطورة كبير كحد أقصى**، والنتيجة نفسها تقريبا بالنسبة لحي وسلان وحي بوزكري مع بعض الاختلافات البسيطة، كما تأتي في الأخير باقي أحياء المدينة مندرجة في دراجات مختلفة، لكن لا تخرج عن الدرجات الثلاثة التي سبق ذكرها. وهذا ما تم توضيحه من خلال الرسم البياني التالي

المبيان رقم 18: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.

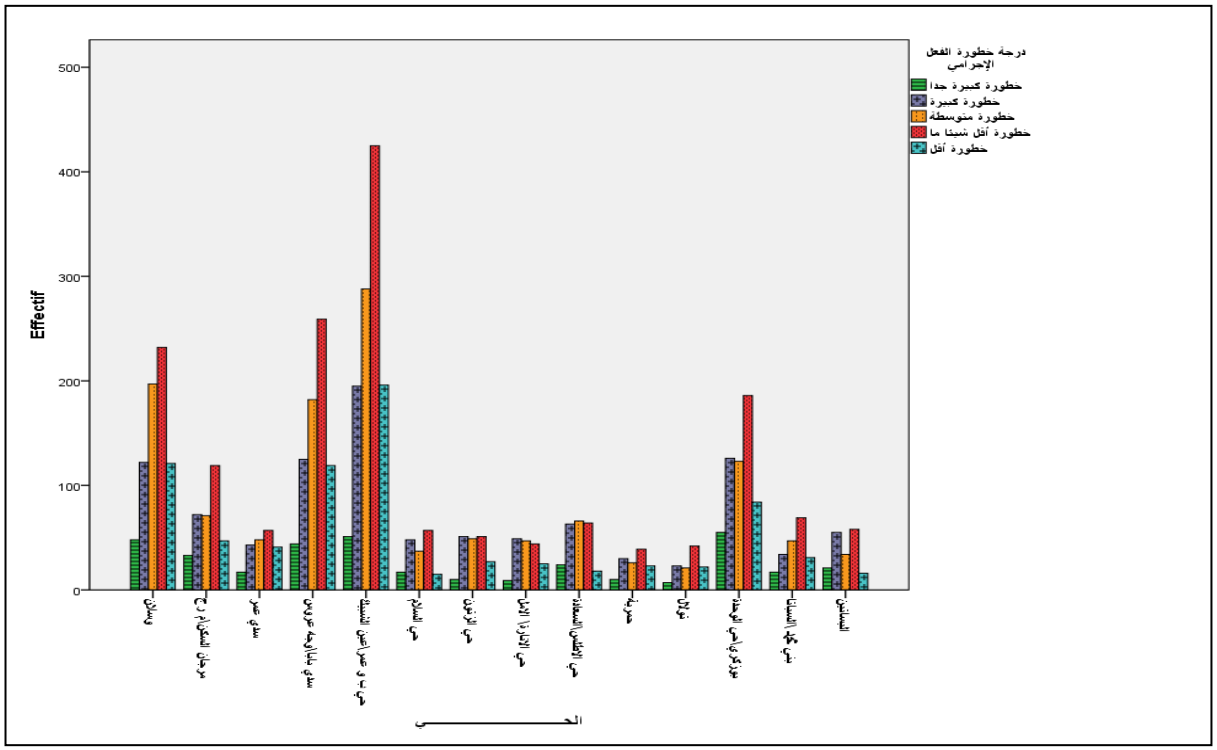

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا مما سبق، إن ما يوحد أحياء مدينة مكناس في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي، هو أنها تدور **في حلقة ثلاثة دراجة من الخطورة حسب ما هو موضح في الجدول أعلاه (خطورة كبيرة خطورة متوسطة خطورة أقل شيئا ما)** كما أن الأحياء التي تعرف نشاطا هي نفسها ترتبط بالدرجات الثلاثة من الخطورة مع ميلها نسبية للجرائم ذات الخطورة أكثر. وهذا ما يذهب إليه كل من **(سلين / ولفغنغ Sellin et Wolfgang)** ولو بشكل غير مباشر من خلال اعتمادهما على مجموع من المؤشرات -المتمثلة في درجة الإداء الجسدي- في دراسة درجة خطورة الجريمة بالأحياء التي تعرف عددا كبيرا من الجرائم بفرنسا[309].

4-1-الفروق بين الأحياء تبعا لمتغير حجم الجريمة.

الجدول رقم 35: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير حجم الجريمة.

		التكرارات	النسب المئوية	النسب المئوية الفعلية	النسب المئوية المتراكمة
الأحياء	حي ب وعمر\عين الشبيك	1155	22,4	22,5	22,5
	سدي بابا\وجه عروس	729	14,1	14,2	36,8
	بوزكري\حي الوحدة	574	11,1	11,2	48,0
	وسلان	720	13,9	14,1	62,0
	حي السلام	174	3,4	3,4	65,4
	حي الزتون	188	3,6	3,7	69,1
	بني محمد\ السباتا	198	3,8	3,9	73,0
	حمرية	128	2,5	2,5	75,5
	حي الانارة \الامل	174	3,4	3,4	78,9
	مرجان السكن\م رج	342	6,6	6,7	85,6
	سدي عمر	206	4,0	4,0	89,6
	حي الاطلس\السعادة	235	4,5	4,6	94,2
	تولال	115	2,2	2,2	96,4
	البساتين	184	3,6	3,6	100,0
	المجموع	5122	100,0	100,0	
المجموع		5166	100,0		

المصدر: البحث الميداني.

[309]Maurice Cuisson, Criminologie Actuelle, 1re édition chapitre 1, Presses universitaires de France ,1998, p 32.

يبن الجدول أعلاه توزيع حجم الجريمة بالمجال المدروس حسب الأحياء، كذلك يبين كل من التكرارات والنسب المئوية للجريمة بهذه الأحياء، ونهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى كشف الفروق بين **الأفراد وفقا لحجم الجريمة و انتمائهم لأحياء**، من جهة. ومن جهة أخرى، نهدف إلى **اختبار الفرضية التي تقول بوجود فروق بين الحي وحجم الجريمة** أو العكس هو الحاصل، بمعنى أن هناك علاقة استقلال بينهما أو ما يسمى بفرضية العدم.

يتضح من خلال التكرارات الخاصة بالأحياء أن **حي برج مولاي عمر جاء في الصدارة بعدد 1155جريمة بنسبة 22,4%** من مجموع الجرائم المرتكبة، كما بلغ حي سدي بابا /وجه عروس 729 جريمة بنسبة 14,1%، في حيت بلغ حي وسلان 720 جريمة بنسبة 13,9 من مجموع الجرائم المرتكبة بهذا الحي، هذا وبلغ حي بوزكري وحي الوحدة ما مجموعه 574 جريمة بنسبة 11,1%، كما وصل عدد الجرائم بحي مرجان السكن 342 جريمة بنسبة 6,6%، ويأتي كل من حي الأطلس (برميلا) وحي سدي عمر بأعداد تراوحت بين 235 و206 جريمة بنسب 4,5% و4% من مجموع الجرائم المرتكبة، في نفس السياق يأتي كل من حي بني محمد/السباتا وحي الزيتون وحي البساتين وحي السلام بنسب متقاربة تتراوح بين 198 جريمة كأعلى قيمة و174 جريمة كأدنى قيمة، وفي الأخير تأتي باقي الأحياء بنسب ضئيلة مقارنة مع باقي الأحياء. وهذا ما تم توضحه من خلال الرسم البياني أسفله:

المبيان رقم19: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير حجم الجريمة

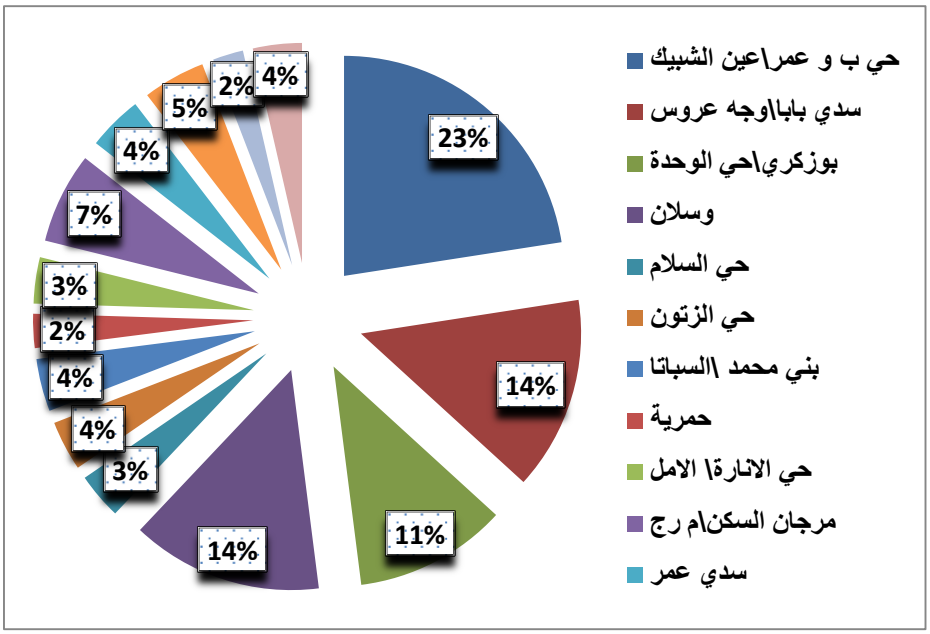

المصدر: البحث الميداني.

بناء على ما تقدم نستنتج أن هناك **أربعة أحياء تحدث فروقاً من حيث حجم الجريمة مقارنة مع باقي الأحياء**، كما نلاحظ أن هناك فروقاً بين الأحياء الأخرى المتبقية لكن تعتبر ضعيف مقارنة بسابقتها. قصد التأكد من صحة هذه الفروق بين الأحياء من حيث حجم الجرائم المرتكبة، لجأنا إلى اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux لتفسير ذلك فكانت النتيجة كما يلي:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	315,335[a]	195	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5122		
a. 122 cellules (54,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,07.			

بناء على معطيات الإختبار، بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux **(315,33)** وهي دلة إحصائياً عند مستوى دلالة(0,000) ومعنى ذلك أن الفروق بين الأحياء من حيث حجم الجريمة دالة إحصائياً، بمعنى استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية

البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا دالة فإن حجم الجريمة يختلف كلما اختلف انتماء الأفراد لأحياء.

وفي نفس المساق تعد الأحياء التي أحدثت فروقاً من حيث عدد الجرائم فهي تصنف ضمن الأحياء التي تم تأهيلها بعدما كانت في السابق أحياء صفيحية، أو أحياء تم بنائها في إطار سياسة إعادة إيواء سكان دور الصفيح كما هو الأمر بالنسبة **لحي وسلان**. ما يعني أن هذه الأحياء تتميز بمجموعة من الاختلالات على مستوى المجال (التنظيم)، كما تعرف ارتفاع في عدد السكان* وسيادة العنف بين السكان. ونفس الأمر أكدته **الدراسة الميدانية التي قام بها Wesley skogan** التي خلص من خلالها إلى مجموعة من النتائج المتمثلة في أن الأحياء التي ترتفع فيها نسبة الانحراف تتميز بنوع من الفوضى في التنظيم وعقلنة المجال (العمارات المهملة، والبنايات المخربة...) وتعد شديدة الارتباط بالانحراف وتعرف من الناحية الإحصائية عدد كبير من الجرائم مقارنة بالأحياء الأخرى كما يسود فيها الفقر وعدم الاستقرار في السكن.[310] كما أن العلاقات بين الأسر تتسم بالصراع والعدوانية لأنهم لم يختاروا العيش في هذه الأوساط الشعبية بل فرضت عليهم نظراً لما تتميز به هذه الأحياء من أثمنة منخفضة سواء تعلق الأمر بالكراء أو ثمن العقار، لهذا يتم اللجوء إليها من طرف الأسر ذات الدخل المحدود والمتدني [311]

*أنظر في هذا الإطار الفرضية الخاصة بعلاقة الجريمة بحجم الكثافة السكانية بالأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا.

[310] Renaud Fillieule, Sociologie de la délinquance, Op. Cit. pp, 231-232-233.

[311] Dubet François, les quartiers d'escil seuil, Paris ,1992. p .126

1-5-الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.

الجدول رقم 36: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.

علاقة الحي بنوع الجريمة																
		أحياء الدراسة														المجموع
		حي ب و عمراعين الشبيك	سدي باباأوجه عروس	بوزكريأحي الوحدة	وسلان	حي السلام	حي الزيتون	بني محمد السبتا	حمرية	حي الانارة الامل	مرجان السكن	سدي عمر	حي الاطلس السعادة	تولال	البساتين	
نوع الجريمة	المخدرات والكحول	459	278	184	245	58	57	76	42	45	126	59	59	44	58	1790
	الاعتصاب الجنسي	34	34	38	35	11	9	14	6	7	25	13	17	6	16	265
	الدعارة	13	10	9	15	1	2	5	1	2	6	5	4	1	4	78
	مشكلات أسرية	77	55	39	41	12	12	11	6	11	16	15	17	10	8	330
	العنف وحيازة السلاح	180	98	66	125	23	25	26	12	21	41	22	33	8	14	694
	السرقة والنصب والاحتيال	274	177	177	186	57	67	50	48	66	97	68	75	32	63	1437
	جرائم القتل	12	9	17	13	5	1	2	4	2	7	4	5	1	4	86
	تخريب الممتلكات	5	6	5	7	0	1	1	2	2	2	1	2	1	0	35
	إهانة موظف	33	18	15	19	1	4	4	4	6	4	3	0	6	0	117
	تكوين أو مساعدة عصابة	23	18	8	6	5	6	5	1	4	8	4	16	2	11	117
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	12	11	2	12	1	2	0	0	4	3	4	1	2	0	54
	مخالفة العراف الدينية	3	1	4	6	0	0	1	0	1	1	0	1	0	1	19
	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	25	10	5	8	0	2	2	1	1	4	5	1	1	1	66
	النزاع عقار في حيازة الغير	2	3	3	2	0	0	1	0	1	1	3	4	1	2	23
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	3	1	1	0	0	0	0	0	1	1	0	0	0	1	8
	الرشوة والفساد المالي	0	0	1	0	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	3
المجموع		1155	729	574	720	174	188	198	128	174	342	206	235	115	184	5122

المصدر: البحث الميداني

انطلاق من الجدول أعلاه يتضح أن المتغير التابع يتغير حسب المتغير المستقل، بمعنى أن **طبيعة الجريمة تتغير بتغير الحي**. لقد كشفت المقارنات بين الأحياء في علاقتها بنوع الجريمة، أن الأحياء المتصدرة للمراتب الأولى من حيث عدد الجرائم كما سبق ذكرها هي نفسها التي تحتل المراتب الأولى في جل الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، هذا فيما يتعلق بالأحياء.

أما من حيث **نوع الجريمة فجرائم المخدرات بجميع أنواعها والسرقة وجرائم العنف** (الضرب والجرح) هي من احتلت الصدارة من بين أنواع الجرائم الأخرى، هذا وجاءت مرتبة على الشكل الاتي:

بناء على معطيات الجدول أعلاه يتضح أن **حي برج مولاي عمر وعين الشبيك** هما من احتلى المركز الأول فيما يتعلق **بجرائم المخدرات والسرقة إضافة إلى جرائم العنف كذلك الجرائم المتعلقة بالأسرة.** وفي نفس السياق يأتي **حي سدي بابا ووجه عروس** في المركز الثاني من حيث كذلك جرائم المخدرات والسرقة زيادة على الجرائم المتعلقة بالعنف وكذا الجرائم المرتبطة بالأسرة، هذا وجاء **حي وسلان في المركز الثالث** أيضا من حيث جرائم المخدرات والسرقة والعنف والجرائم المتعلقة بالأسرة. وفي الأخير تأتي جرائم كل من المخدرات والخمور والسرقة بشتى أنواعها إضافة إلى جرائم العنف والمشكلات الأسرية في المراتب الأولى بالأحياء المتبقية، باستثناء جرائم القتل التي ترتبط بشكل أكبر بحي بوزكري، كما أن حي وسلان مرتبط بجرائم الدعارة إضافة إلى الجرائم التي سبق الحديث عنها.

مما سبق يتبين أن **جرائم الكحول والمخدرات هي التي تحتل الصدارة إلى جانب جرائم السرقة والعنف** وكذا الجرائم المرتبطة بالأسرة في كل الأحياء التي تم اعتمادها في البحث، وأن أغلب الجرائم المرتكبة تنتمي إلى **حي برج مولاي عمر/عين الشبيك/سدي بابا وجه عروس/ وسلان** مع وجود بعض الاستثناءات فما يتعلق **بحي بوزكري(جرائم القتل)** وحي **وسلان(جرائم الدعارة)**، وقصد التأكد من كون الأحياء التي تنتج قدراً أكبر من الجرائم كما سبق وتحدثنا عنها مرتبطة بجميع أنواع الجرائم أم هناك بعض الاستثناءات، لذلك قمنا باختبار **التحليل العاملي للتطابق*** بين أحياء مدينة مكناس في علاقتها بنوع الجريمة لمعرفة الأحياء التي ترتبط بجرائم دون أخرى.

*تجدر الإشارة أن تقنية التحليل العاملي لتطابق يندرج ضمن الإحصاء الاستدلالي، والذي يمكن الباحث من اختزال المعطيات التي تشترك في الخصائص في مقولات. ويستعمل غالبا في الكشف عن العلاقة بين متغيرين كيفيين.

المبيان رقم 20: التحليل العاملي لتطابق بين الأحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.

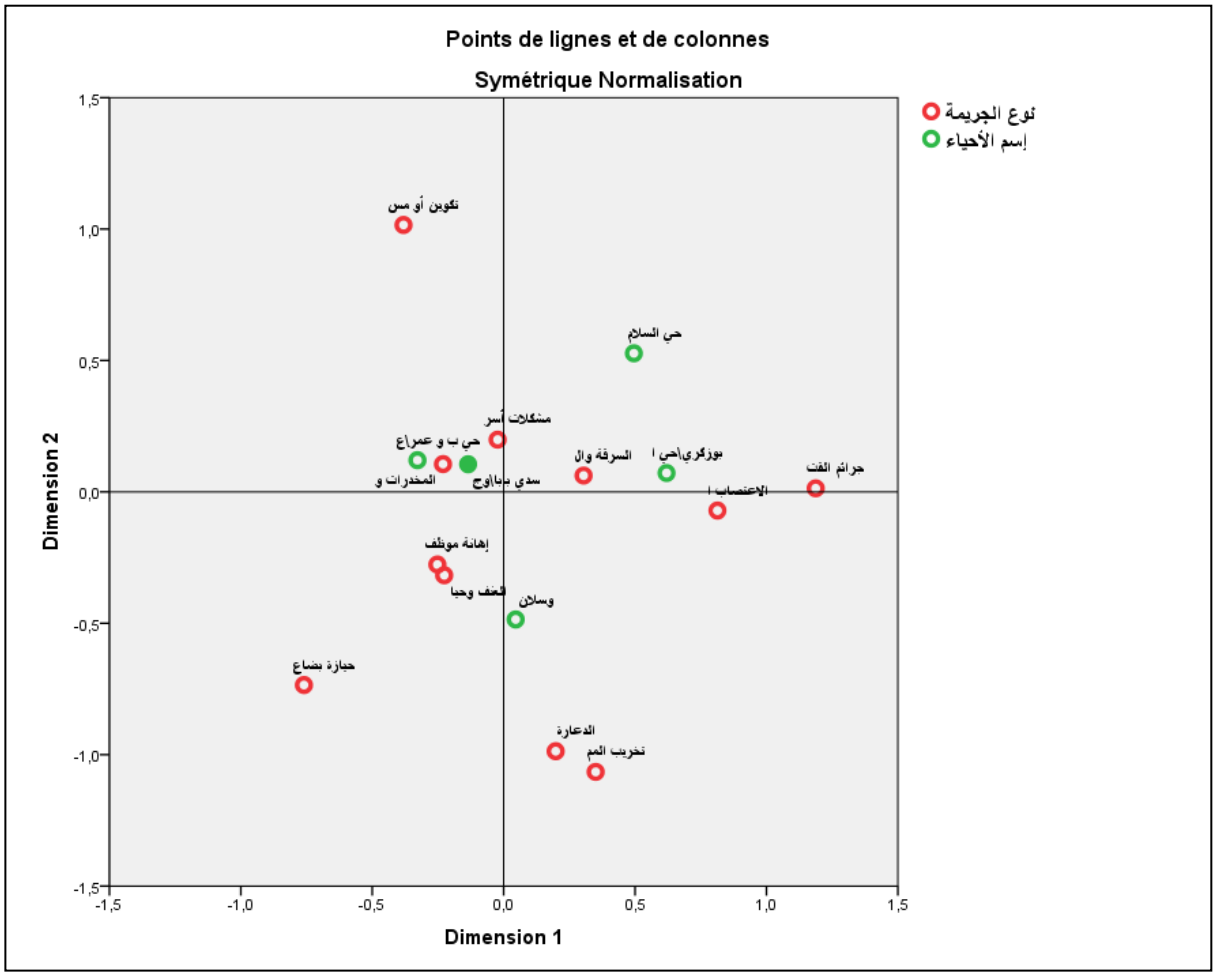

المصدر: البحث الميداني.

بإلقائنا نظرة على توزيع النقط الخاصة بأحياء المجال المدروس في علاقتها بالنقط الخاصة بالأفعال الإجرامية، نرى أن الجرائم بمختف أنوعها يمكن أن تأتي من جميع الأحياء لكن المهم أن الأحياء الأكثر تفريخاً للجريمة لا ترتبط بجميع أنواع الجرائم.

إذا نظرنا إلى موقع حي برج مولاي عمر وعين الشبيك نجده أقرب إلى جرائم الخمور والمخدرات والجرائم المرتبطة بالأسرة، ونفس الأمر نجده عند حي سدي بابا ووجه عروس، بينما نجد حي وسلان يميل أفراده أكثر إلى جرائم العنف بشتى أنواعه إضافة إلى الجرائم المرتبطة بالجنس(الدعارة)، فيما نجد أفراد حي سدي بوزكري وحي السلام أكثر ارتباطا بجرائم السرقة

وجرائم القتل إضافة إلى جرائم الاغتصاب. بخصوص بقية الجرائم، نجد جرائم تكوين عصابة إجرامية وحيازة بضاعة بدون سند نجدها منفردة بمعنى يمكن أن تأتي من جميع أنحاء المدينة.

بناء على نتائج اختبار التحليل العاملي للتطابق، يمكن أن نستنتج أن هناك تقارب من حيث طبيعة السلوك الإجرامي بين الأحياء التي تعرف نسب مرتفعة من الجريمة (برج مولاي عمر/ عين الشبيك / سدي بابا ووجه عروس)، باستثناء حي وسلان الذي ارتبط أكثر بجرائم العنف والأفعال الإجرامية المرتبطة بالجنس، فيحين ارتبطت الأحياء الأخرى بجرائم مخالفة لما تم ذكره. **من هنا يمكن القول الفروق بين الأحياء من حيث نوع الجرائم المرتكبة بها ضعيفة نسبيا بالنظر إلى حجم الجرائم المسجلة بكل حي.**

2- المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بالجريمة.

2-1- المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بالعمر.

الجدول رقم 37: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالعمر.

		تاريخ الأحياء*			
		احياء الصفيح سابقا	الاحياء القديمة	الاحياء الجديدة	أحياء خلفها الاستعمار
العمر	12-17	0	1	2	0
	18-24	95	39	120	2
	25-29	225	126	262	16
	30-34	198	100	282	8
	35-39	171	79	192	7
	40-44	112	61	113	10
	45-49	70	45	94	4
	50-54	40	33	72	7
	55-59	50	45	66	6
	60-64	5	6	17	1
	65 plus	4	5	6	0
المجموع		**970**	540	**1226**	61

المصدر: البحث الميداني.

*- تجدر أن تقسيم الأحياء حسب المرجعية التاريخية، تم اعتماده انطلاقا من مخطط التهيئة الحضرية المنجز من طرف الوكالة الحضرية لمدينة مكناس سنة 2012.

تكشف المقارنات بين الفئات العمرية وعلاقتها بتاريخ الحي، أن الفئات العمرية الأكثر إجراما هي الفئة العمرية ما بين (25-29) حيث احتلت الصدارة فيما يتعلق بعدد الجرائم المرتكبة بالمجال المدروس، وفي المرتبة الثانية تأتي الفئات العمرية (30-34)، بينما تأتي الفئات العمرية (35-39) في المرتبة الثالثة من حيث الأفعال الإجرامية، كما تأتي باقي الفئات العمرية بشكل تراتبي يعني كلما تقدم الفرد في السن كلما تراجع عن السلوك الإجرامي كما سبقت الإشارة إليها سلفا، باستثناء الفئة العمرية (18-24) وكذا الفئة العمرية(30-34) التي احتلت الصدارة من حيث الجريمة بالأحياء الجديدة.

أما بالنسبة لمقارنة تاريخ كل حي على حدة في علاقته بالفئات العمرية، نجد أن **فئة الأحياء الجديدة من بين الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا** (ينتمي حي وسلان إلى هذه الأحياء) وأن الفئة الأكثر إجراما بها هي الفئة العمرية ما بين **(30-34) و(25-29)**، تليها فئة **أحياء الصفيح سابقا** (حي مولاي عمر يأتي حي سدي بابا وحي وجه عروس من بين هذه الأحياء)،والفئة العمرية الأكثر إجراما بها من الفئة العمرية **(25-29) حتى (35-39)**، كما جاءت **فئة الأحياء القديمة** في المرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، والفئة العمرية الأكثر إجراما بها هي **(25-29)**، كما تأتي فئة الأحياء التي خلفها الاستعمار المرتبة الرابعة والفئة الأكثر إجراما بها هي الفئة العمرية (25-29) و(30-34).

بناء على ما تقدم يمكن القول أن الجرائم بهذه الأحياء يمكن أن تصدر من جميع الفئات العمرية مع استثناءات في الفئات العمرية ما بين (25-29) و(30- 34) التي احتل الصدارة في عدد الجرائم المرتكبة، كما نلاحظ أن هناك فئة من الأحياء تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة مع الأحياء الأخرى، وللتعرف على ما إذا كانت هذه الفروق دلة إحصائيا بين **موقع تاريخ الحي في علاقتها بالفئات العمرية**، قمنا باستخدام اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** لتوضح ذلك.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	79,107[a]	40	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3948		
a. 10 cellules (18,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,09.			

بملاحظتنا للجدول نرى أن قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deuxبلغت (79,107) عند مستوى دلالة بلغت (0,000) وهي دالة إحصائياً (نسبة الخطأ أقل من 5%) بمعنى أنه لا وجود لاستقلال بين تاريخ الحي (موقع الحي) والفئات العمرية مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم. وبما أن كاي تربيع هنا دال **فإن حجم الجريمة يختلف باختلاف الفئات العمرية وتاريخ الحي.**

2-2-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالمهن.

الجدول رقم 38: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالمهن

		تاريخ الأحياء			
		أحياء الصفيح سابقا	الأحياء القديمة	الأحياء الجديدة	أحياء خلفها الاستعمار
المهنة	حرف البسيطة	265	133	365	16
	عامل/مياوم	242	123	276	8
	مهني	239	166	300	20
	الموظفون	75	29	72	5
	مهن الفلاحة	15	4	32	1
	بدون\البطالة	103	65	138	10
	الطلبة/التلاميد	31	20	43	1
المجموع		970	540	1226	61
المصدر: البحث الميداني.					

انطلاقاً من نتائج البحث الميداني، نستنتج أن المهن الأكثر إجراماً هي فئة الحرف البسيطة التي احتلت الصدارة من حيث عدد الجرائم المرتكبة، وفي المرتبة الثانية تأتي فئة المهنيون في حين جاءت فئة العمال والمياومون في الرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة داخل هذه الاحياء، وتأتي فئة العاطلين عن المهن في المرتبة الرابعة كما تأتي باقي المهن بنسب ضئيلة مقارنة بباقي المهن.

أما بالنسبة لمقارنة كل صنف من الأحياء على حدة في علاقته بمهن الأفراد، نجد أن الأحياء المصنفة جديدة من بين الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا وأن المهن الأكثر جنوحاً بهذه الأحياء هي الحرف البسيطة والمهنين، بعدها فئة أحياء الصفيح سابقا، والمهن الأكثر إجراما بها هي الحرف البسيطة وفئة العمال والمياومين إضافة إلى فئة المهنين، بينما جاءت الأحياء القديمة في المرتبة الثالثة من مجموع الجرائم المرتكبة بالأحياء، وفئة المهني الأكثر إجراما بها إضافة إلى فئة الحرف البسيطة العمال والمياومين، في الأخير تأتي فئة الأحياء التي خلفها الاستعمار الأحياء ممثلة بشكل أضعف مقارنة بباقي الفئات من الأحياء.

بناء على ما تقدم يمكن القول إن الجرائم قد تصدر من جميع الشرائح المهنية، مع بعض الاستثناء في تكرارات عدد الجرائم بالنسبة للمهن المرتبطة بالعمال والمياومون وكذلك الحرف البسيطة، كما نلاحظ أن الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة مع الأحياء الأخرى، غالبا ما يمتهنون أفرادها مهن تتسم بعد الاستقرار وغالبا ما تكون موسمية، وللتعرف على ما إذا كانت هذه الفروق دلة إحصائيا بين الأفراد بناءَ على موقع الحي في علاقته بالمهن المزاولة، في هذه الحالة يمكن استخدام اختبار كاي تربيع.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	789,118[a]	24	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3948		
a. 2 cellules (5,7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1,73.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux (**789,118**) عند مستوى دلالة (**0.000**)، أمكن أن نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهن المتداولة بين الأفراد انطلاقا من تاريخ الحي، بمعنى آخر ضرورة استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا دال فإن الجريمة بالأحياء تختلف باختلاف الفئات العمرية. كما أن هناك فروق في عدد الجرائم يمكن إرجاعه لموقع الحي تاريخيا، وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي:

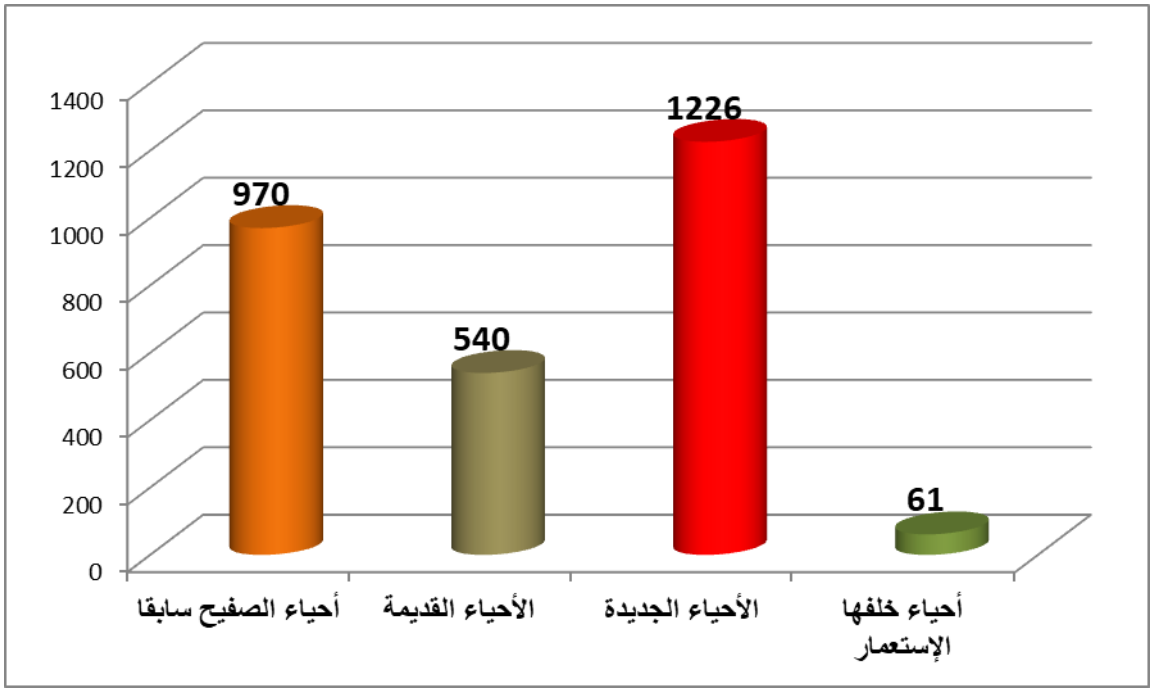

المصدر: البحث الميداني.

3-2-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالجنس.

الجدول رقم 39: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالجنس.

		الجنس		المجموع
		أنثى	ذكر	
الاحياء	أحياء الصفيح سابقا	**31**	939	**970**
	الأحياء القديمة	**25**	515	540
	الأحياء الجديدة	**50**	1176	**1226**
	أحياء خلفها الاستعمار	**2**	59	61
المصدر: البحث الميداني.				

انطلاقا من الجدول أعلاه، نجد أن عدد الذكور والإناث المخالفين للقاعدة القانونية يختلف باختلاف المرجعية التاريخية للحي. إن مجموع الذكور يفوق الإناث من حيث مجموع الجرائم المرتكبة داخل هذه الأحياء بغض النظر عن تاريخ الحي، ويتوزع الذكور والإناث على مختلف فئات الأحياء كما يلي:

تشكل **فئة الأحياء المصنفة جديدة الصدارة من حيث عدد الذكور والإناث بعدد بلغ 1176 لفائدة الذكور و50 للإناث**، بينما تأتي الأحياء التي كانت في السابق دور الصفيح بالمرتبة الثانية إذ بلغ عدد الذكور بهما 939 كما بلغ عدد الإناث 31، كما أن الأحياء المصنفة قديمة بلغ عدد الذكور 515 وعدد الإناث 25، عكس الأحياء التي خلفها الاستعمار حيث بلغ عدد الذكور59 فرداً كما بلغ عدد الإناث 2 أفراد.

مما سبق، ومن خلال المقارنات المتعدد يمكن أن نستنتج **أن العلاقة بين الجنس وتاريخ الحي لا تشكل أية أهمية على اعتبار أن متغير الجنس لا يحدث تغيرا**، هذا من جهة.

من جهة أخرى، يظهر أن الفروق بين فئات الأحياء من حيث الجنس تبين أن فئة الإناث لا تحدث فروقاً كثيرة عكس الذكور، لكن لمعرفة الدلالة الإحصائية لهذه الفروق سنقوم بإجراء **اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux**.

Tests du Khi-deux ختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	4,741[a]	4	,315
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3948		
a. 1 cellules (10,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2,18.			

لقد بلغت قيمة كاي تربيعTests du Khi-deux (4,741) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0,315) معنى هذا أنه لا توجد بين متغير الجنس وعلاقته بالمرجعية التاريخية للحي. من هنا يمكن القول إن الأفراد سواء كانوا ذكوراً أو إناثً يمكن أن يأتيا من جميع فئات الأحياء مع بعض الاختلافات البسيطة في الأحياء المصنفة جديدة.

2-4- المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي.

الجدول رقم 40: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي.

		الأحياء			
		أحياء الصفيح سابقا	الأحياء القديمة	الأحياء الجديدة	أحياء خلفها الاستعمار
درجة خطورة الفعل الإجرامي	خطورة كبيرة جدا	48	28	73	1
	خطورة كبيرة	168	87	230	8
	خطورة متوسطة	216	130	319	11
	خطورة أقل شيئا ما	398	179	438	29
	خطورة أقل	140	116	166	12
المجموع		970	540	1226	61
المصدر: البحث الميداني.					

يبين الجدول أعلاه علاقة موقع الحي التاريخي بدرجة خطورة الفعل الإجرامي. حيث نجد أن درجة خطورة الفعل الإجرامي بالأحياء تتحدد انطلاقاً من ثلاثة درجات، نجد في الصدارة خطورة أقل شيئا ما بعدد جرائم بلغ 1044، بعدها درجة خطورة متوسطة بعدد بلغ 676، تليها خطورة

كبيرة بعدد بلغ 493، وفي الأخير تأتي باقي دراجات الخطورة في المراتب المتأخرة. هذا بخصوص درجة الخطورة.

أما فيما يتعلق بحجم درجة الخطورة الجريمة وعلاقتها بتاريخ الحي، نجد الأحياء الجديدة في المرتبة الأولى من حيث درجة الخطوة سواء تعلق الأمر بدرجة خطورة أقل أو متوسطة أو كبيرة، مما يعني أن حجم الجريمة بهذه الفئة من الأحياء مرتبط بالدراجات الثلاثة للخطورة، ونفس الأمر بالنسبة الأحياء التي كانت في السابق أحياء الصفيح، حيث تتراوح درجة الخطورة بها بين خطورة أقل شيئا ما كحد أدنى وخطورة كبير كحد أقصى، بينما نلاحظ العكس بالنسبة للأحياء القديمة حيث تتراوح درجة خطورة الفعل الإجرامي بهذا النوع من الأحياء بين خطورة أقل شيئا ما وخطورة أقل، مما يعني أن الأحياء القديمة لا تعرف أفعال إجرامية تتسم بالخطورة، في الأخير تأتي الأحياء التي خلفها الاستعمار تتحدد في دراجات مختلفة؛ خطورة أقل شيئا ما كأعلى درجة وخطورة كبيرة جداً كأدنى درجة.

انطلاقا مما سبق، إن ما يوحد تاريخ الحي في علاقته بدرجة خطورة الفعل الإجرامي، هو أنها تتحدد في حلقة ثلاثة دراجة من الخطورة حسب ما هو موضح في الجدول (خطورة كبيرة، خطورة متوسطة، خطورة أقل شيئا ما) باستثناء الأحياء التي خلفها الاستعمار، وهذا ما يوضحه الرسم البياني التالي.

المبيان رقم21: المرجعية التاريخية للحي ودرجة خطورة الفعل الإجرامي.

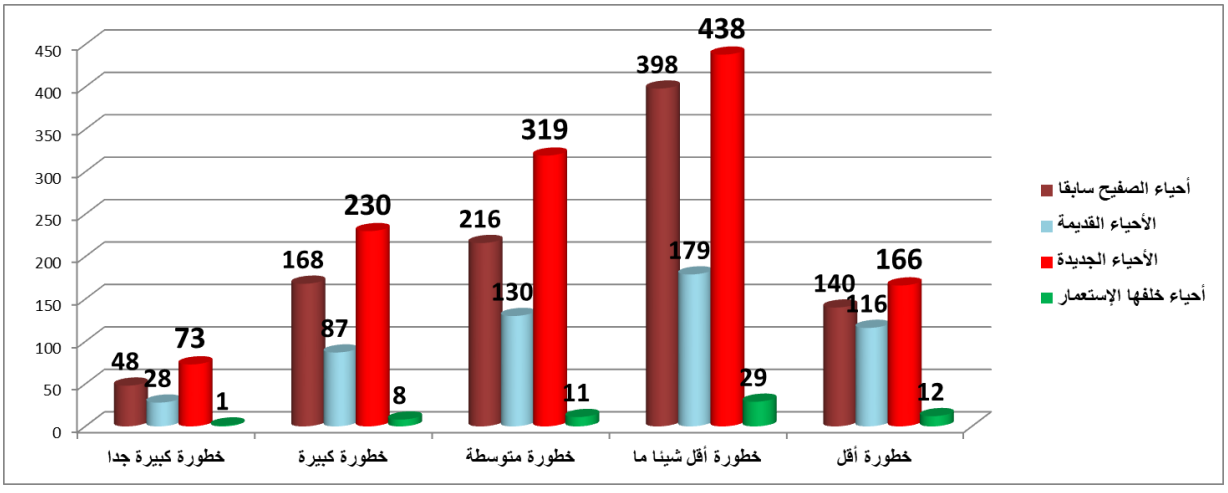

المصدر: البحث الميداني.

2-5-المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بحجم الجريمة.

الجدول رقم41: المرجعية التاريخية للحي وعلاقتها بحجم الجريمة.

		التكرارات	المئوية النسب	المئوية النسب الفعلية	المئوية النسب المراكمة
تاريخ الأحياء	أحياء الصفيح سابقا	970	18,8	24,6	24,6
	الأحياء القديمة	540	10,5	13,7	38,2
	الأحياء الجديدة	1226	23,7	31,1	69,3
	أحياء خلفها الاستعمار	61	1,2	1,5	70,8
المصدر: البحث الميداني.					

يبن الجدول أعلاه توزيع حجم الجريمة بالمجال المدروس بناء على المرجعية التاريخية للحي. كذلك يبين كل من التكرارات والنسب المئوية للجريمة. نهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لحجم الجريمة وانتماء هؤلاء الأفراد لفئة الأحياء من جهة. ومن جهة أخرى، نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود فروقاً بين المرجعية التاريخية للحي وحجم الجريمة أم العكس هو الحاصل، بمعنى أن هناك علاقة استقلال بينهما أو ما يسمى بفرضية العدم.

يلاحظ من خلال التكرارات الخاصة بفئة الأحياء أن الأحياء الجديدة في الصدارة من حيث عدد الجرائم بعدد 1226 بنسبة 23,7% من مجموع الجرائم المرتكبة، كما بلغت فئة أحياء الصفيح سابق ما مجموعه من الجرائم 970 بنسبة 18,8%، هذا وبلغت فئة الأحياء القديمة 540 جريمة بنسبة 10,5% من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، وفي الأخير تأتي الأحياء التي خلفها الاستعمار في المركز الأخير بعدد بلغ 61 جريمة بنسبة 1,2% من مجموع الجرائم المرتكبة بهذا النوع من الأحياء. هذا ما يبرزه الرسم البياني أدناه.

المبيان رقم 22: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بحجم الجريمة

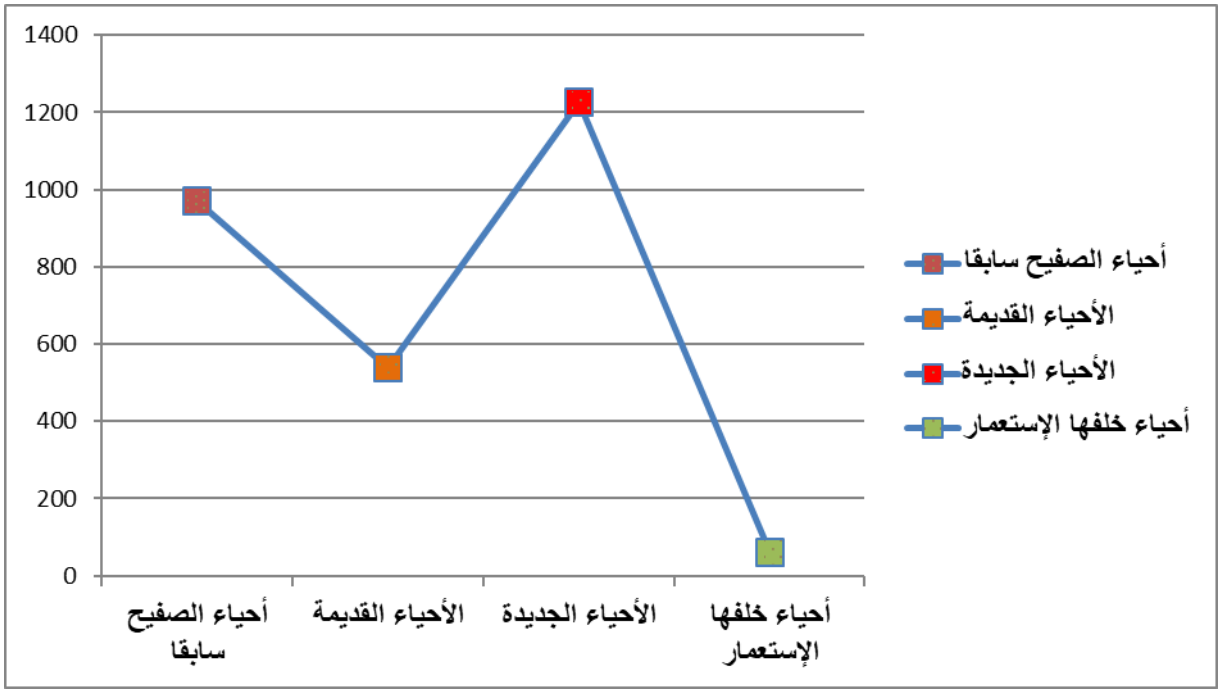

المصدر: البحث الميداني.

بناء على ما تقدم نستنتج أن الأحياء الجديدة وأحياء الصفيح سابقا هي من تحدث فروقاً من حيث حجم الجريمة مقارنة مع باقي فئات الأحياء الأخرى، وقصد التأكد من صحة هذه الفروق قمنا **باختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux** فكانت النتيجة كما يلي:

Tests du Khi-deux إختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	206,467	60	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	3948		
a. 29 cellules (36,2%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,05.			

انطلاقا من الاختبار أعلاه، بلغت قيمة كاي تربيع **Tests du Khi-deux** 206,467 وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,000 ومعنى ذلك أن الفروق بين فئات الأحياء من حيث حجم الجريمة دالة إحصائيا، بمعنى استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية

البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا دالة إحصائياً فإن **حجم الجريمة يختلف كلما اختلفت المرجعية التاريخية للحي.**

بناءً على نتيجة اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** التي تدل على أن المرجعية التاريخية للأحياء التي عرفت ارتفعاً في عدد الأفعال الإجرامية؛ والمصنفة ضمن الأحياء الجديدة تعرف خليطاً غير متجانس من السكان نتيجة الهجرة القروية التي أفرزت أسر هشة اجتماعياً واقتصادياً، نظراً لعدم قدرتها على الاندماج داخل النسيج الحضري هذا من جهة، ومن جهة أخرة عرفت هذه الأحياء قدوم أفراد تم ترحيلهم من دور الصفيح في إطار سياسة القضاء على الأحياء الصفيحية وما يحمله هؤلاء من ثقافة (ثقافة الجنوح والجريمة وبيع المخدرات....) كل هذه العوامل كانت بمثابة التربة الخصبة لجود ظواهر اجتماعية كالانحراف والجريمة.

أما الأحياء التي كانت دور الصفيح سابقا وتم إعادة تأهيلها، فينطبق علها ما تم ذكره بخصوص الأحياء الجديدة فرغم تأهيلها مورفولوجياً ومجالياً لم يتم تأهلها اجتماعياً واقتصادياً، هذا جعلها تحتفظ بثقافتها المبنية على الفوضى والأنشطة الغير شرعية (المخدرات، العنف ...)، كما أن هذه الأحياء تتميز بمجموعة من الخصاص حسب ما تم التوصل إليه من خلال المقابلات التي تم إجرائها مع أفراد هذه الأحياء مثل إدمانهم على المخدرات وسيادة الفوضى والعنف في كل الأوقات مع وجود نسبة كبيرة من الأمهات العازبات الناتجة عن أبناء بدون هوية، إضافة إلى وجود عدد كبير من الأسر التي تعتمد على الاستئجار يعني كراء المنزل. وفي نفس السياق ذهب كل من **كليفود شو وهنري ماكي** من خلال الدراسة التي قاموا بها على مجموعة من الأحياء (فضاءات الجنوح) في مدينة شيكاغو، حيث اعتبروا فضاءات الجنوح هي بمثابة أحياء تأوي الأفراد المنحرفين والمخالفين لضوابط الاجتماعية لما يتميز به من ممارسة أفعال غير شرعية كبيع واستهلاك المخدرات واعتبر أن هذه الأحياء تأوي ما لا مأوى له. [312]

[312] **Voir à ce propos: C Shaw ; H Mckay , Delinquency Areas , Chicago, University of Chicago Press .1942 P. 174.**

2-6-المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بنوع الجريمة.

الجدول رقم42: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بنوع الجريمة.

نوع الجريمة/تاريخ الحي		الاحياء			
		أحياء الصفيح سابقا	الأحياء القديمة	الأحياء الجديدة	أحياء خلفها الاستعمار
نوع الجريمة	المخدرات والكحول	**443**	**224**	**444**	29
	الاعتصاب الجنسي	34	20	49	0
	الدعارة	13	8	15	0
	مشكلات أسرية	47	30	77	6
	العنف وحيازة السلاح	**133**	**92**	**191**	5
	السرقة والنصب والاحتيال	**227**	**122**	**359**	15
	جرائم القتل	9	6	20	1
	تخريب الممتلكات	3	1	5	0
	إهانة موظف	22	18	23	3
	تكوين أو مساعدة عصابة	17	1	4	0
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	2	0	12	1
	مخالفة العراف الدينية	1	0	10	0
	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	18	15	9	1
	انتزاع عقار في حيازة الغير	0	3	3	0
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	1	0	3	0
	الرشوة والفساد المالي	0	0	2	0
المجموع		**970**	**540**	**1226**	61

المصدر: البحث الميداني.

تدل المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن المتغير التابع يتغير حسب المتغير المستقل، بمعنى أن طبيعة الجريمة تتغير بتغير تاريخ الحي، كشفت المقارنات بين تاريخ الحي في علاقته بنوع الجريمة، أن الأحياء المتصدرة للمراتب الأولى من حيث عدد الجرائم كما سبق ذكرها هي نفسها التي تحتل المراتب الأولى من حيث جريمة الكحول والمخدرات وكذا السرقة إضافة إلى جرائم العنف وحيازة السلاح زيادة عن الجرائم المرتبطة بالأسرة، هذا وجاءت على الشكل التالي:

المبيان رقم23: علاقة الأحياء المصنفة جديدة بنوع الجريمة.

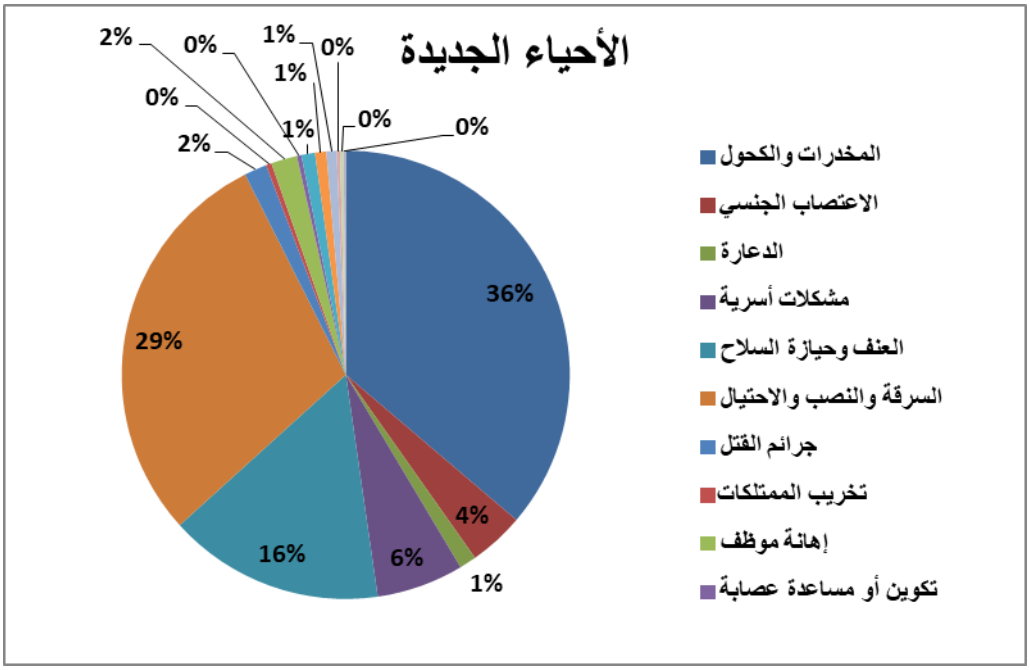

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الرسم البياني أعلاه الذي يبين توزيع الأفراد الذين ارتكبوا أفعالا إجرامية والذين ينحدرون من **الأحياء الجديدة**، حيث تبين أن الجرائم التي تنتشر بشكل أكثر مقارنة بالجرائم الأخرى هي جرائم المخدرات والكحول بـ36%، بينما جاءت الجرائم المتعلق بالسرقة والنصب ممثلة بـ 29%، هذا وقد بلغت نسبة الجرائم المتعلقة بالعنف وحيازة السلاح 16%، إضافة إلى الجرائم المرتبطة بالأسرة، وكذا جرائم الاغتصاب حيث تراوحت نسبها بين 6% و4% من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، وفي الأخير تأتي باقي الجرائم ممثلة بشكل أضعف مقارنة بسابقتها من الأنواع الأخرى من الجرائم التي شكلت 91% من مجموع الجرائم بهذا الصنف من الأحياء. هذا بخصوص الأحياء الجديدة. فماذا عن توزيع أنواع الجرائم بالأحياء التي كانت في السابق دور صفيح؟

المبيان رقم24: علاقة أحياء الصفيح سابقاً بنوع الجريمة.

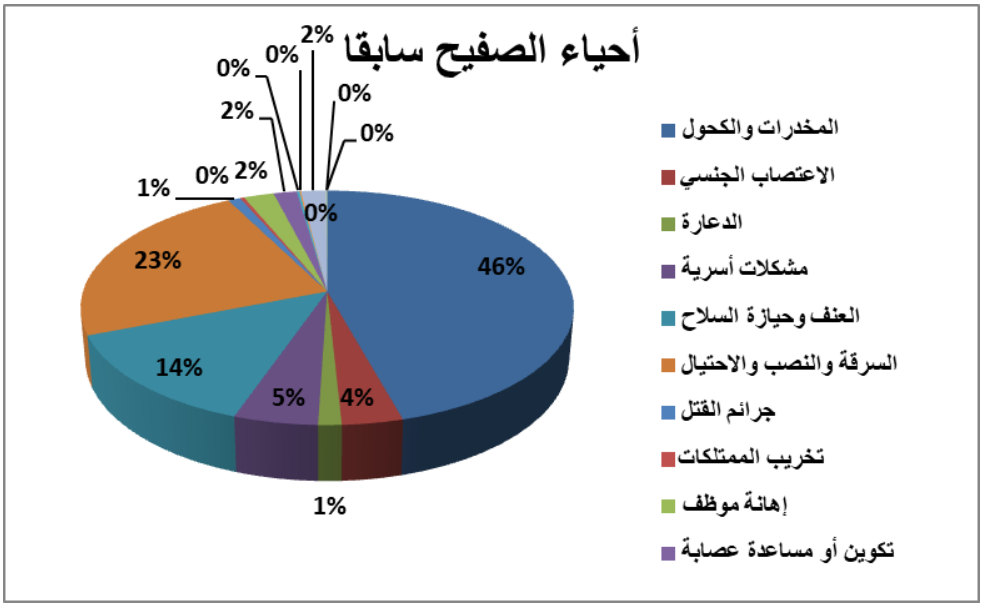

المصدر: البحث الميداني.

بخصوص أحياء الصفيح سابقا فإنها تتميز بنوع من الجرائم قريب نوعا ما من صنف الأحياء المصنفة جديدة مع بعض الاختلافات، إذ تأتي جرائم الكحول والمخدرات في المقدمة بـ 46% من مجموع الأفراد الذين ارتكبوا هذا النوع من الجرائم والذين ينتمون إلى هذه الأحياء، بعدها نجد جرائم السرقة والنصب بنسبة بلغت23 % من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، تم تأتي جرائم العنف وحيازة السلاح بـ 14% من مجموع الجرائم المسجلة في أحياء الصفيح سابقا، بينما جاءت الجرائم المتعلقة بالمشاكل الأسرية وجرائم الجنسية بنسب تراوحت بين 5% و4% من الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، بينما تأتي باقي الجرائم بهذه الأحياء ممثلة بشكل أقل مقارنة بباقي أنواع الجرائم الأخرى، هذا فيما يتعلق بأحياء الصفيح سابقا. فماذا عن توزيع أنواع الجرائم بالأحياء القديمة؟

المبيان رقم25: علاقة الأحياء القديمة بنوع الجريمة.

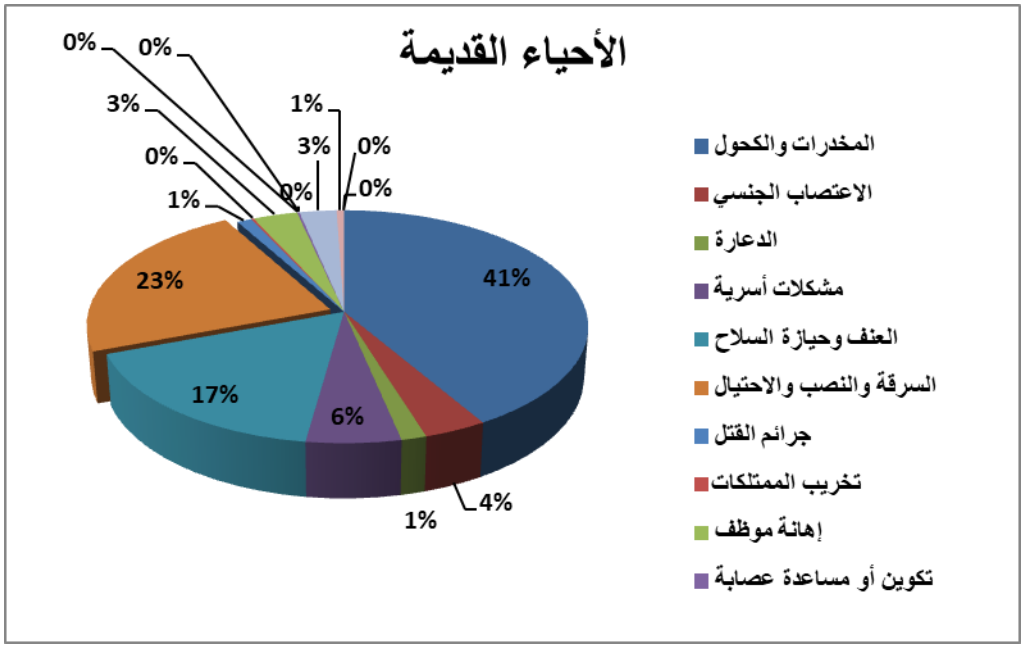

المصدر: البحث الميداني.

بناء على الرسم البياني أعلاه الذي يبين توزيع الأفراد الذين ارتكبوا أفعالا إجرامية والذين ينحدرون من الأحياء القديمة، يتبين أن الجرائم التي تنتشر بشكل أكثر مقارنة بالجرائم الأخرى هي جرائم المخدرات والكحول بـ 41%، بينما جاءت الجرائم المتعلق بالسرقة والنصب ممثلة ب 23%، هذا وقد بلغت الجرائم المتعلقة بالعنف وحيازة السلاح 17%، إضافة إلى الجرائم المرتبطة بالأسرة وكذا جرائم الاغتصاب حيث تراوحت نسبها ما بين 6% و4% من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، وفي الأخير تأتي باقي الجرائم ممثلة بشكل أضعف مقارنة بسابقتها من الأنواع الأخرى من الجرائم التي شكلت 91% من مجموع الجرائم بالأحياء القديمة.

المبيان رقم26: علاقة الأحياء التي خلفها الاستعمار بنوع الجريمة.

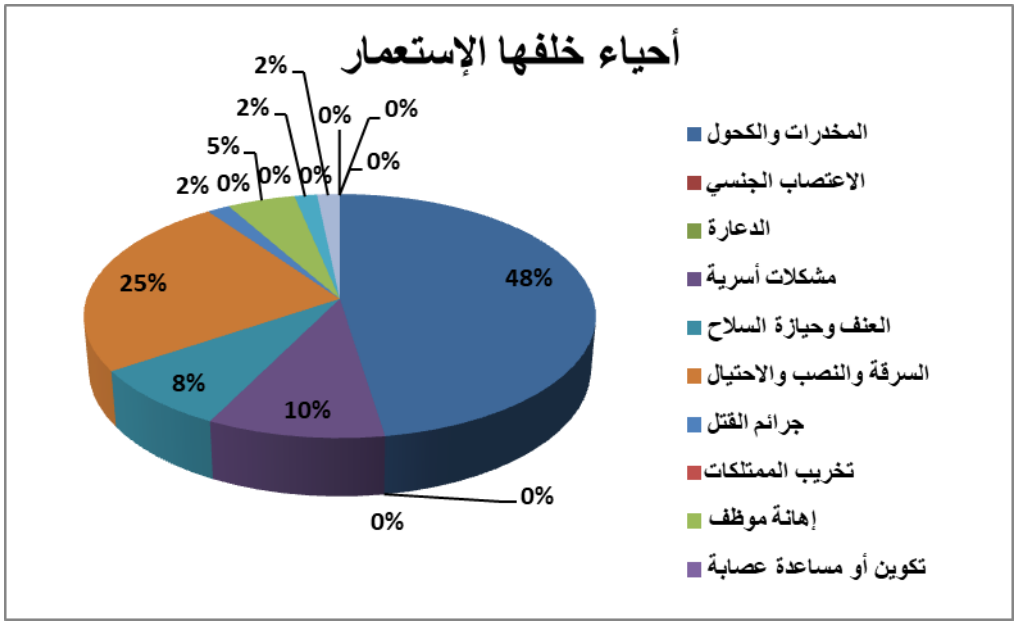

المصدر: البحث الميداني.

إن ترتيب نوع الجريمة التي أقدموا عليها أفراد ساكنة هذه الأحياء يتبع نفس المسار من حيث أنواع الجرائم التي تنشط بشكل أكبر لذى أفراد الأحياء السابقة(الأحياء الجديدة ،أحياء الصفيح سابقا، الأحياء القديمة) مع بعض الاختلاف في جريمة تكوين عصابة إجرامية مقارنة مع باقي الفئات من الأحياء الأخرى، هذا وتأتي جرائم المخدرات والكحول بـ 48%، بينما جاءت الجرائم المتعلق بالسرقة والنصب ممثلة ب 25%، كما بلغت الجرائم المتعلقة بتكون عصابة إجرامية 10%، بينما بلغت الجرائم المرتبطة بالأسرة 8% من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، وفي الأخير تأتي باقي الجرائم ممثلة بشكل أضعف مقارنة بسابقتها من الأنواع الأخرى.

بناء على ما تقدم، ومن خلال توزيع أنواع الجرائم انطلاقاً من موقع الحي التاريخي يمكن الخروج بعدة ملاحظات:

إن جرائم الكحول والمخدرات سواء تعلق الأمر بالإستهلاك أو البيع وجرائم السرقة هي المتصدرة للمراتب الأولى من حيث نوع الجرائم في جميع أصناف الأحياء.

إن الأحياء الجديدة تسجل تقارب بين جرائم المخدرات والسرقة مما يدل أن هذا النوع من الأحياء يعرف نشاطا إجراميا يتعلق بجرائم السرقة بجميع أنواعها.

إن الأحياء التي خلفها الاستعمار رغم كونها تعرف جرائم الكحول والمخدرات إلا أنها تعرف نشاطاً من حيث جرائم تكوين عصابة إجرامية مقارنة بباقي الأصناف الأخرى من الأحياء. مما يبدو أن هناك بعض الأحياء تعرف نشاطاً في بعض الجرائم مقارنة بأنواع أخرى من الجرائم، وقصد التأكد من كون أن الأحياء التي تنتج قدراً أكبر من الجرائم مرتبطة بجميع أنواع الجرائم الأخرى، قمنا باختبار التحليل العاملي للتطابق بين الأحياء بناء على مرجعتها التاريخية. ويبين الرسم البياني أدناه هذا الأمر:

المبيان رقم 27: التحليل العاملي للتطابق بين المرجعية التاريخية للحي ونوع الجريمة

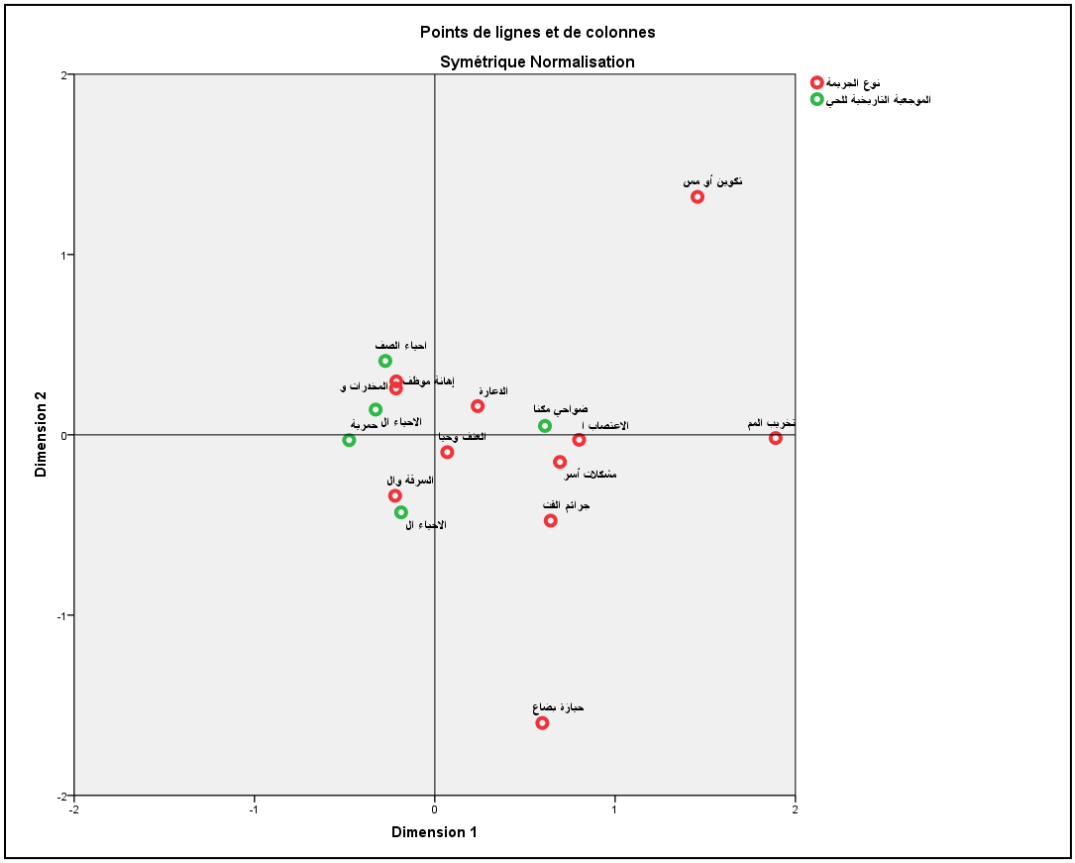

المصدر: البحث الميداني.

بإلقائنا نظرة على توزيع النقاط الخاصة **بالموقع التاريخي للأحياء** في علاقتها بالنقاط **الخاصة بالسلوكات الإجرامية**، نرى أن الأفعال الإجرامية بمختلف أنواعها يمكن أن تأتي من جميع المناطق السكانية، **لكن المرجعية التاريخية لبعض الأحياء المعروفة بارتفاع معدلات الجريمة (البقع**

الساخنة) لا ترتبط بجميع أنواع الجرائم. إذا نظرنا إلى موقع **الأحياء الجديدة نجدها أقرب إلى جرائم السرقة والنصب وجرائم العنف**، بينما نجد **أحياء الصفيح سابقا** يميل أفرادها إلى **جرائم الكحول والمخدرات والدعارة إضافة إهانة موظف**، فيما نجد **الأحياء القديمة** أكثر ارتباطا كذلك **بجرائم المخدرات**، كما نجد الأحياء التي خلفها الاستعمار قريبة من جرائم السرق والنصب، وفي الأخير تأتي ضواحي مكناس أكثر قرباً لجرائم الاغتصاب والجرائم المرتبطة بالأسرة. بخصوص بقية الجرائم نجد جرائم تكوين عصابة إجرامية وتخريب الممتلكات وحيازة بضاعة بدون سند بالنظر إلى موقعها يمكن أن تأتي من جميع أنحاء المدينة رغم قربها من الأحياء الجديدة والضواحي. انطلاقا من هذه المعطيات يمكن القول إن الجريمة يمكن أن تأتي من مختلف أنحاء المدينة مع ميل **بعض أفراد الأحياء إلى أنواع معينة من الجريمة مقارنة بالأحياء الأخرى.**

بالرجوع إلى الدراسة المقدمة من طرف الوكالة الحضرية بمكناس سنة 2012[313] يتبين أن الأحياء التي تعرف بؤر إجرامية والمصنفة ضمن **الأحياء الجديدة** تم تشييدها في إطار سياسة القضاء على أحياء الصفيح التي قامت بها الدولة في إطار تهيئ مدينة مكناس، فرغم تغيير مجال السكن بالنسبة لهؤلاء الأسر إلا أن ثقافة الجنوح والجريمة بقية مستمرة في هذه الأحياء، إضافة إلى ذلك أن هذه الأحياء عرفت بفعل الهجرة القروية قدوم مجموعة من الأسر ذات الدخل المحدود والهش نظرا لمستوها المتدني مما أدي إلى ظهور بعض الصراعات والنزعات بين الأسر التي غالبا ما ترتبط بأشياء تافهة.

ونفس الأمر يمكن تنزيله على أحياء الصفيح سابقا فهي أيضاً تعرف نسب مرتفعة في عدد الجرائم المسجلة بها، ويرجع ذلك بالأساس إلى كون ثقافة الإجرام لازلت شائعة في هذه الأوساط بالرغم من تغيير فضاء السكن، لأن المشكل ليس في السكن وحده بل الأمر يتعلق بالجوانب الاجتماعية (الفقر، البطالة....) الأخرى التي تؤدي بدورها الأفراد إلى ارتكاب أفعال إجرامية[314]

[313] وزارة الإسكان والتعميروالتنمية المجالية، الوكالة الحضرية بمكناس، سنة 2012.

314 أنظرفي هذا الصدد: دافيد بياشو، ترجمة محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، سلسلة عالم المعرفة لسنة، ص. 208.

ويعد أفراد الطبقة الدنيا أكثر استعداد لارتكاب أفعال جرائم من أفراد الطبقة الوسطى أو العليا .وتؤكد هذه الدراسات[315] على وجود صلة بين المكانة الاقتصادية والاجتماعية وبين معدلات تعرض الأفراد للاعتقال ،إذ يلاحظ أن أفراد الطبقة الفقيرة في بعض المدن قد يشكلون أقلية ومع ذلك فإنهم يتجهون أكثر إلى الجريمة مقارنة مع الطبقات الاجتماعية الأخرى. أما أنواع الجرائم التي يتم ارتكابها من طرف أفراد الطبقات الفقيرة فتتمثل في السطو والسرقة والاعتداء الجسدي بدرجات أكثر من الجرائم التي يرتكبها أفراد الطبقة الوسطى والعليا، وهناك احتمال أكبر لاعتقال وإدانة الفرد المنتمي إلى الطبقة الفقيرة عندما يرتكب جريمة مما يحدث بالنسبة لمرتكبي الجرائم من الطبقات العليا. ولعلى هذا الارتباط بين الفقر والجريمة بنبع من حقيقة أن الفقراء يعشون في أحياء فيها احتمال أكثر لكي يتعلمون ممارسة الجريمة.[316]

[315] C Shaw ; H Mckay , Op Cit .

[316] قيس حمد النوري، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، بدون دار النشر، سنة 2011، ص.24_25.

المبحث الثالث: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة الخاصة بالعلاقة بين متغير الكثافة السكانية ونوع وحجم الجريمة.

1-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية.

الجدول رقم 43: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية.

			الكثافة *السكانية				المجموع
			عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	
العمر	12-17	التكرارات	16	28	6	2	2	54
		النسبة المئوية	0.6%	1.1%	0.2%	0.1%	0.1%	2.2%
	18-24	التكرارات	286	272	91	70	29	748
		النسبة المئوية	11.6%	11.0%	3.7%	2.8%	1.2%	30.4%
	25-29	التكرارات	190	178	88	38	20	514
		النسبة المئوية	7.7%	7.2%	3.6%	1.5%	0.8%	20.9%
	30-34	التكرارات	140	151	44	40	19	394
		النسبة المئوية	5.7%	6.1%	1.8%	1.6%	0.8%	16.0%
	35-39	التكرارات	112	84	35	26	5	262
		النسبة المئوية	4.5%	3.4%	1.4%	1.1%	0.2%	10.6%
	40-44	التكرارات	60	73	29	15	3	180
		النسبة المئوية	2.4%	3.0%	1.2%	0.6%	0.1%	7.3%
	45-49	التكرارات	51	54	22	9	0	136
		النسبة المئوية	2.1%	2.2%	0.9%	0.4%	0.0%	5.5%
	50-54	التكرارات	27	42	12	5	5	91

*تجدر الإشارة أن متغير الكثافة السكاني تم بنائه انطلاقا من معطيات الدراسة التي قامت بها الوكالة الحضرية بمدينة مكناس، والتي كان من ضمن معطياتنا حجم الكثافة السكانية حسب الأحياء سنة 2013، إضافة إلى معطيات أخرى من المديرية الإقليمية للمندوبية السامية لتخطيط لسنة 2014.

3.7%	0.2%	0.2%	0.5%	1.7%	1.1%	النسبة المئوية		
51	2	4	9	19	17	التكرارات	55-59	
2.1%	0.1%	0.2%	0.4%	0.8%	0.7%	النسبة المئوية		
21	2	0	5	5	9	التكرارات	60-64	
0.9%	0.1%	0.0%	0.2%	0.2%	0.4%	النسبة المئوية		
11	0	1	0	3	7	التكرارات	65 plus	
0.4%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%	0.3%	النسبة المئوية		
2462	87	210	341	909	915	التكرارات	المجموع	
100.0%	3.5%	8.5%	13.9%	36.9%	37.2%	النسبة المئوية		

المصدر: البحث الميداني.

كشفت المقارنات الأولية بين متغير العمر والنمو الديمغرافي (الكثافة السكانية)، أن الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جدا هي التي تحتل مراتب متقدمة من حيث السلوك الإجرامي، كما أن أغلب الجرائم بغض النظر عن نوعيتها ترتكب من طرف الفئات **العمرية (18/24)، (25/29)، (30/34) بنسب مرتفعة**.

وإذا ما أردنا المقارنة داخل كل فئة، فالفئة ما بين **(18/24) أكثر إجراماً بالأوساط التي تعرف كثافة سكانية عالية وعالية جداً** بعدد تراوح بين 286 و272 فرداً، تليها الفئة العمرية ما بين (25/29) من حيث الإقدام على السلوك الإجرامي، والتي تتميز أوساطها بنمو ديمغرافي يتباين **بين كثافة سكانية عالية وعالية جدا**، بينما جاءت الفئات العمرية ما بين (30/34) و(35/39) بأعداد متقاربة من حيث نزوع أفرادها نحو السلوك الإجرامي في الأوساط التي تعرف دائما ارتفاع من حيث الكثافة السكانية؛ ويتراوح عدد أفراد الفئة الأولى من حيث الأفعال الإجرامية ما بين 112 و140 فرداً، والفئة الثانية 84 و151 فرداً بالأوساط التي تعرف كثافة سكانية عالية. وفي الأخير تأتي باقي الفئات العمرية في مراتب متأخر من حيث الإقدام على السلوك الإجرامي. ولتعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دالة إحصائياً بين الفئات العمرية وحجم الكثافة السكانية بالأحياء، قمنا باستخدام اختبار **كاي تربيع** Tests du Khi-deux **لتوضح ذلك**.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	57,293	40	,037
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	2462		
a. 14 cellules (25,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.			

بلغت قيمة كاي تربيع Khi-deux **(57.293)** وهي دالة إحصائياً عند مستوى **(0.037)**، بمعنى أنه يجب استبعاد فرضية العدم التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية وحجم الكثافة السكانية بالأحياء التي تم استهدافها*. مما سبق يتضح أنه كلما **اجتمع متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية الشابة والمراهقة إلا ونسب الجريمة كان مرتفعا.** وهذا ما أكد عليه الباحث الفرنسي **مريس كوسن (Maurice Cusson)** حيث أكد أن الأحياء التي تعرف نموا ديمغرافيا ونسبة عالية من الشباب، إضافة إلى ظروف اجتماعية واقتصادية متدنية تكون مجالا خصبا لإنتاج أفراد منحرفين ومخالفين لضوابط المعمول بها داخل مجتمع معين.[317]

*تجدر الإشارة أن الأحياء المعتمدة في هذا المحور لا تغطي مدينة مكناس بشكل مطلق، بل تم الاعتماد على الأحياء التي توفرنا على معطياتها الديمغرافية (حجم الساكنة في كل حي) من خلال الإحصاء العام لسكن والسكنى لسنة 2014.

[317] Gassin Raymond, Criminologie, Op cit p .406 .

2-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمهنة.

الجدول رقم 44: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمهنة.

		الكثافة السكانية					المجموع
		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	
مهن غير مستقرة	التكرارات	192	179	53	40	9	473
	النسب المئوية	7.8%	7.3%	2.2%	1.6%	0.4%	19.3%
مهن بسيطة (الحرفيين)	التكرارات	537	552	217	123	57	1486
	النسب المئوية	21.9%	22.5%	8.8%	5.0%	2.3%	60.6%
مهن الفلاحة والبحر	التكرارات	11	5	3	3	1	23
	النسب المئوية	0.4%	0.2%	0.1%	0.1%	0.0%	0.9%
موظف بالقطاع العام	التكرارات	52	60	20	18	5	155
	النسب المئوية	2.1%	2.4%	0.8%	0.7%	0.2%	6.3%
إطار عالي	التكرارات	9	6	6	3	2	26
	النسب المئوية	0.4%	0.2%	0.2%	0.1%	0.1%	1.1%
فئة المتقاعدين والبطالة والطلبة	التكرارات	104	101	36	19	12	272
	النسب المئوية	4.2%	4.1%	1.5%	0.8%	0.5%	11.1%
أعمال حرة مدرة لدخل	التكرارات	5	2	1	2	0	10
	النسب المئوية	0.2%	0.1%	0.0%	0.1%	0.0%	0.4%
مغاربة مقيمون بالخارج	التكرارات	1	1	4	1	1	8
	النسب المئوية	0.0%	0.0%	0.2%	0.0%	0.0%	0.3%
المجموع	التكرارات	911	906	340	209	87	2453
	النسب المئوية	37.1%	36.9%	13.9%	8.5%	3.5%	100.0%

المصدر: البحث الميداني.

يُظهر الجدول أعلاه علاقة متغير المهنة بحجم الكثافة السكانية بالأحياء، حيث تبين على أن المتغير التابع يتغير حسب المتغير المستقل، بمعنى أن طبيعة المهنة تتغير بتغير حجم الكثافة السكانية بالأحياء، كشفت المقارنات بين أفراد كل فئة أن 60.6 % من الذين ارتكبوا الجرائم وينتمون إلى مختلف الأحياء يزاولون مهنة بسيطة (الحرفيين)، و19.3 % من ساكنة هذه الأحياء يمارسون مهن غير قارة، بينما فئة العاطلين والطلبة 11.1 %من مجموع الجرائم موزعة على كل الأحياء بغض النظر عن حجم الكثافة السكانية بها، والموظفين 6.3 %من مجموع عينة الأحياء. وفي الأخير تأتي باقي المهن ممثلة بشكل أضعف مقارنة مع المهن الأخرى وبالتالي فنسب الجرائم المرتكبة بالتجمعات السكانية **وعلاقتها بحجم الكثافة السكانية تختلف باختلاف المهن.**

وإذا ما أردنا المقارنة بين أفراد كل فئة على حدة، نجد أن الأشخاص الذين يزاولون مهنة **بسيطة(الحرفيون)، غالبا ما يتمركزون بالتجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية عالية وعالية جداً بأعداد تراوحت بين 552 و537 فرداً**، على اعتبار أن هذه التجمعات تحتضن أكبر عدد من الجرائم، فيما تأتي باقي التجمعات السكانية في المراكز الأخير وما قبل الأخيرة من حيث عدد الأفراد المخالفين للقاعدة القانونية والضوابط الاجتماعية والدين يمتهنون هذا النوع من المهن.

هذا وتأتي فئة **المهن الغير مستقرة في المرتبة الثانية من حيث تواجدها بالتجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية العالية والعالية جدا** حيث تراوحت ما بين 192و 172 فرداً، وتأتي باقي التجمعات السكانية التي يرتبط أفرادها بالمهن الغير مستقرة وهي ممثلة بشكل أقل مقارنة بالأحياء السالفة الذكر. كما جاءت فئة الطلبة والمتقاعدون وبدون مهنة في المركز الثالث من حيث تواجدها بالتجمعات السكانية ذات الكثافة العالية والعالية جداً، حيث تراوحت ما بين 104 و104فرداً، في حين جاءت باقي التجمعات السكانية في الرتب الأخيرة من حيث تواجد هذا الصنف من المهن. وتأتي المهن المتعلقة بالوظيفة العمومية في المركز الرابع من حيث تواجدها بشكل أكثر بالتجمعات السكانية ذات الكثافة العالية والعالية جدا، وتأتي هذه المهنة ممثلة بشكل أضعف بالتجمعات السكانية الأخرى ذات الكثافة السكانية المتوسطة، الضعيفة، ضعيفة جدا. وفي نفس السياق تأتي المهن المتعقلة بالفلاحة والصيد البحري في المركز الخامس من حيث تمركزها بالتجمعات السكانية، لكن تواجدها بشكل أكثر في الأحياء ذات الكثافة السكانية عالية وعالية جدا، عكس الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة وضعيفة وضعيفة جداً.

وفي الأخير تأتي باقي المهن في المراكز الأخيرة من حيث تواجدها بالأحياء سواء تعلق الأمر بالتجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية العالية والعالية جدا أو الكثافة السكانية المتوسطة والضعيفة.

مما سبق، ومن خلال المقارنات المتعددة يظهر **أن هناك علاقة بين متغير طبيعة الكثافة السكانية بالأحياء ومتغير المهنة**، حيث أن حجم الجرائم بهذه التجمعات السكانية تختلف باختلاف نوع مهنة الأفراد. وهذا ما يوضحه التحليل العاملي للتطابق في الرسم البياني التالي:

المبيان رقم: 28 التحليل العاملي للتطابق بين متغير الكثافة السكانية للأحياء ومهنة الأفراد.

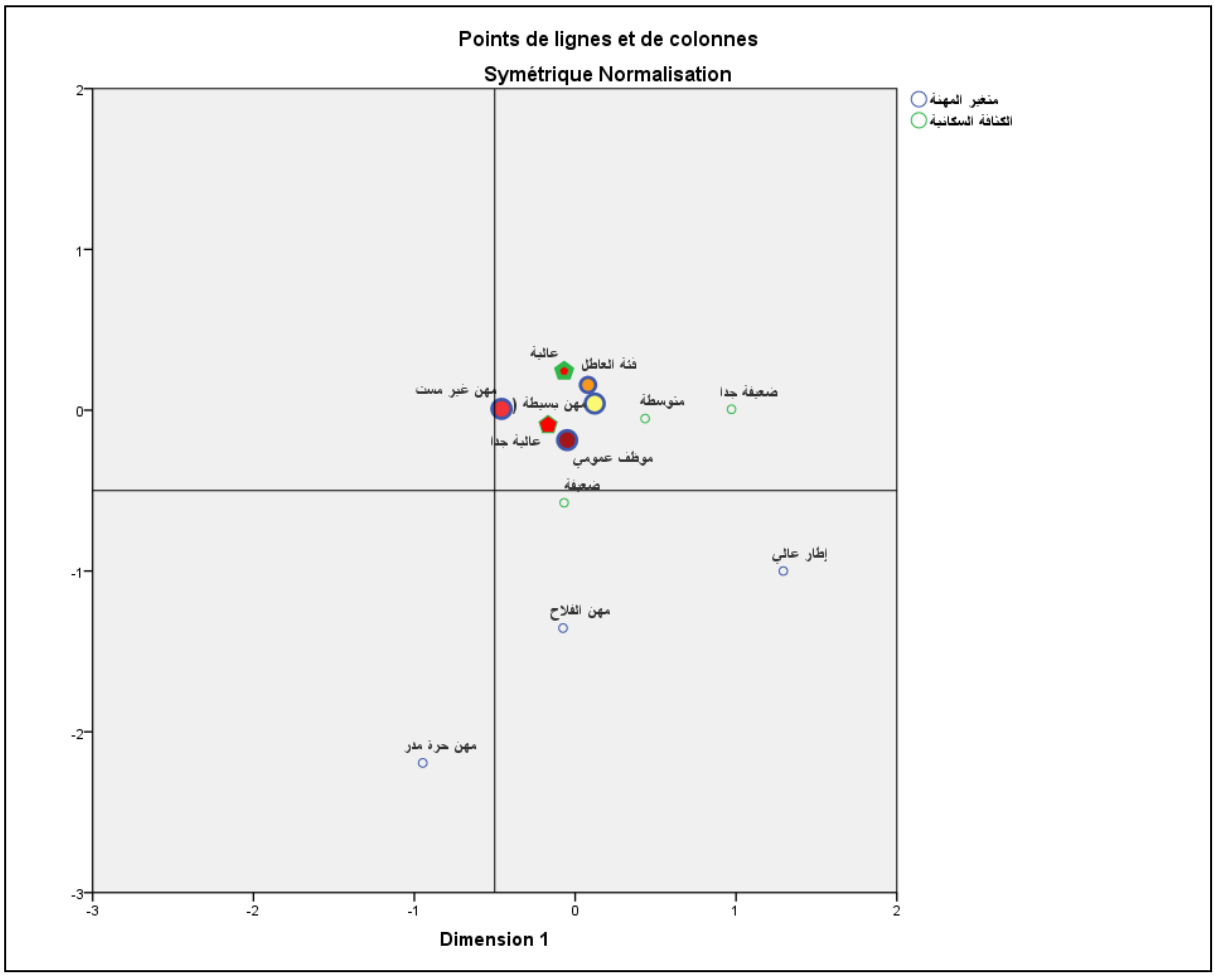

المصدر: البحث الميداني.

يبين اختبار التحليل العاملي للتطابق، أن هناك تطابق بين الأحياء التي تتميز بكثافة عالية جداً والمهن الغير مستقرة والبسيطة(الحرفيون) والملفت للانتباه أن فئة الموظف العمومي تتطابق مع هذا النوع من الأحياء، كما أن هناك أيضاً تطابق بين الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وفئة العاطلين عن العمل ونفس الشيء بالنسبة للمهن الغير مستقرة.

وعليه، فإن الأفراد الذين يزاولون مهن غير مستقرة أو عاطلين عن العمل فغالبا ما يستقرون في الأحياء التي تتميز بنسبة عالية من السكان، نظرا لما توفره هذه الأحياء من مساكن ذات أثمنة منخفضة سواء تعلق الأمر بالكراء أو ثمن العقار، لكن المثير للانتباه في هذا المستوى أن فئة

الموظف العمومي مرتبط بهذا النوع من الأحياء وهذا يدل على الموظف العمومي أصبح يندرج ضمن الطبقة الدنيا، نظراً لتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يوكبها تحول على مستوى الدخل.

3-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والوضعية العائلية.

الجدول رقم 45: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والوضعية العائلية.

			الكثافة السكانية					المجموع
			عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	
الوضعية العائلية	أعزب(ة)	التكرارات	558	571	218	133	56	1536
		النسبة المئوية	22.7%	23.2%	8.9%	5.4%	2.3%	62.4%
	متزوج(ة)	التكرارات	327	298	110	58	27	820
		النسبة المئوية	13.3%	12.1%	4.5%	2.4%	1.1%	33.3%
	مطلق(ة)	التكرارات	23	34	10	17	4	88
		النسبة المئوية	0.9%	1.4%	0.4%	0.7%	0.2%	3.6%
	أرمل (ة)	التكرارات	6	5	3	2	0	16
		النسبة المئوية	0.2%	0.2%	0.1%	0.1%	0.0%	0.6%
	أم أعزب	التكرارات	1	1	0	0	0	2
		النسبة المئوية	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.1%
المجموع		التكرارات	915	909	341	210	87	2462
		النسبة المئوية	37.2%	36.9%	13.9%	8.5%	3.5%	100.0%

المصدر: البحث الميداني.

يظهر أن التجمعات السكانية (الأحياء) التي تعرف ارتفاعاً من حيث عدد السكان* التي تراوحت درجاتها بين عالية وعالية جداً ومتوسطة، والتي يتميز أفرادها بوضعية عائلية تتباين بين العزاب والمتزوجين ثم المطلقين، باعتبارهم الفئات الأكثر إجراماً.

ومن أجل المقارنة بين الفئات، يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أن الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية ذات درجة عالية هي التي احتلت الصدارة من حيث إقدام أفرادها على السلوك الإجرامي، حيث جاءت ممثلة ب 915 جريمة بنسبة بلغت 37,2%، تليها الفئة السكانية

ذات كثافة عالية جداً بعدد جرائم بلغ 909 جريمة بنسبة36.9 %من مجموع الجرائم المسجلة خلال فترة البحث، كما بلغ عدد الجرائم المسجلة في الفئة السكانية التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة، حيث جاءت ممثلة بـ 341 جريمة بنسب بلغت 13.9 %من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئة، فيما تأتي فئة التجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية الضعيفة والضعيفة جداً في المراتب الأخير حيث تراوح عدد الجرائم المسجلة بهذه الفئات بين 210 و87 جريمة بنسب تراوحت بين8.5 %و3.5 %من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئة من الأحياء.

أما فيما يخص **علاقة الوضعية العائلية بالتجمعات السكانية نلاحظ أن فئة العزاب جاءت في المراتب الأولى من حيث عدد الجرائم المرتكبة داخل جميع الفئات السكانية لكن كانت بنسب أكثر داخل التجمعات السكانية التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً** حيث تراوح عددها ما بين 571 و558 جريمة بنسب تراوحت بين 23.2 %و22.7 %من مجموع الجرائم المسجلة من طرف هذه الفئة، في حين تأتي باقي التجمعات السكانية من حيث عدد الجرائم المسجل بها ضعيفة مقارنة مع الأحياء الأخرى.

تأتي فئة المتزوجين في المرتبة الثانية من حيث الجرائم المرتكبة داخل هذه التجمعات السكانية، لكن يبقى العدد المهيمن من حيث حجم الجرائم المسجلة داخل التجمعات السكانية التي تعرف كثافة عالية وعالية جداً أكبر، إذ تراوح عددهم ما بين 327 و298 جريمة بنسب تباينت بين 13.3% و12.1 % من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، فيما تأتي باقي التجمعات السكانية ممثلة بشكل أضعف كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفاً.

كما تأتي فئة المطلقين في المرتبة الثالثة من حيث الإقدام على ارتكاب أفعال إجرامية، دائماً بالتجمعات السكانية التي تعرف كثافة سكانية عالية وعالية جدا باعتبارهما الأكثر نزوعا نحو السلوك الإجرامي حيث تراوح عددهم ما بين 34 و23 جريمة بنسب بلغت بين 1.4 % و0.9 %من مجموع الجرائم المسجلة، فيما تأتي باقي التجمعات السكانية ممثلة بشكل أضعف مقارنة مع باقي الأحياء.

هذا وتأتي كل من فئة الأرامل والأمهات العازبات ممثلة بشكل أضعف في جل التجمعات السكانية باستثناء الأحياء التي تتميز بكثافة عالية وعالية جداً.

4-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمستوى الدراسي.

الجدول رقم 46: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمستوى الدراسي.

			عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا	المجموع
المستوى الدراسي	بدون	التكرارات	120	138	55	34	10	357
		النسبة	4.9%	5.6%	2.2%	1.4%	0.4%	14.5%
	ابتدائي	التكرارات	672	673	216	135	61	1757
		النسبة	27.3%	27.3%	8.8%	5.5%	2.5%	71.4%
	إعدادي	التكرارات	3	4	0	1	0	8
		النسبة	0.1%	0.2%	0.0%	0.0%	0.0%	0.3%
	ثانوي	التكرارات	103	76	52	31	14	276
		النسبة	4.2%	3.1%	2.1%	1.3%	0.6%	11.2%
	جامعي	التكرارات	17	18	18	9	2	64
		النسبة	0.7%	0.7%	0.7%	0.4%	0.1%	2.6%
المجموع		التكرارات	915	909	341	210	87	2462
		النسبة	37.2%	36.9%	13.9%	8.5%	3.5%	100.0%
المصدر: البحث الميداني.								

كشفت المقارنات الأولية بين المستوى الدراسي وحجم الكثافة السكانية بالتجمعات السكانية عن وجود فروق في التكرارات عدد الجرائم بين التجمعات السكانية ويعزى ذلك إلى المستوى الدراسي.

ومن أجل المقارنة بين الفئات، يتضح من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، أن الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية ذات درجة عالية هي التي احتلت الصدارة من حيث إقدام أفرادها على السلوك الإجرامي، حيث جاءت ممثلة بـ 915 جريمة بنسبة بلغت 37,2%، تليها الفئة السكانية ذات كثافة عالية جدا بعدد جرائم بلغ 909 جريمة بنسبة36.9 %من مجموع الجرائم المسجلة خلال فترة البحث، كما بلغ عدد الجرائم المسجلة في الفئة السكانية التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة، حيث جاءت ممثلة بـ 341 جريمة بنسب بلغت 13.9%من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئة، فيما

تأتي فئة التجمعات السكانية ذات الكثافة السكانية الضعيفة والضعيفة جدا في المراتب الأخير، تراوح عدد الجرائم المسجلة بهذه الفئات بين 210 و87 جريمة بنسب تراوحت بين8.5 %و3.5 %من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئات.

أما فيما يخص علاقة المستوى الدراسي بحجم الكثافة السكانية بالأحياء، نستنتج أن الأفراد **ذوي التعليم الابتدائي جاءت في المراتب الأولى من حيث عدد الجرائم المرتكبة داخل جميع الفئات السكانية**، لكن كانت **بنسب أكبر داخل التجمعات السكانية التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً**، حيث تراوح عددها ما بين 673 و672 جريمة بنسبة 27.3% من مجموع الجرائم المسجلة من طرف هذه الفئة، في حين تأتي باقي التجمعات السكانية من حيث عدد الجرائم المسجل بها ضعيفة مقارنة مع باقي الأحياء الأخرى.

تأتي الفئة الغير متمدرسة في المرتبة الثانية من حيث الجرائم المرتكبة داخل هذه التجمعات السكانية، لكن يبقى العدد المهيمن من حيث حجم الجرائم المسجلة داخل التجمعات السكانية التي تعرف كثافة عالية وعالية جداً، إذ تراوح عددهم ما بين 138و 120 جريمة بنسب تباينت بين 5.6 %و4.9 %من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء. فيما تأتي باقي التجمعات السكانية ممثلة بشكل أضعف كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفا.

كما تأتي الفئة ذات المستوى التعليمي الثانوي بالمرتبة الثالثة من حيث الإقدام على ارتكاب أفعال إجرامية، بالتجمعات السكانية التي تعرف كثافة سكانية عالية وعالية جدا باعتبارهما الأكثر نزوعاً نحو السلوك الإجرامي، حيث تراوح عددهم ما بين 34 و23 جريمة بنسب بلغت بين 4.2 % و 3.1 %من مجموع الجرائم المسجلة، فيما تأتي باقي التجمعات السكانية ممثلة بشكل أضعف مقارنة مع باقي الأحياء.

وفي الأخير تأتي كل من فئة المستوى التعليمي الإعدادي والجامعي في المراتب الأخيرة، ممثلة بشكل أضعف بجميع التجمعات السكانية بالمقارنة مع باقي المستويات التعليمية الأخرى.

بناءً على معطيات الجدول، يمكن نستنتج أنه كلما اجتمع متغير المستوى التعليمي المتدني بمتغير الكثافة السكانية العالية، إلا وكانت نسبة الجريمة مرتفعة. وهذا ما تمت التوصل إليه من

خلال عينة الأحياء التي تعرف نسبة عالية وعالية جداً من الكثافة السكانية والتي يتمز أفرادها بمستويات تعلمية بسيطة، بفعل تداخل مجموعة من الأسباب سواء كانت مرتبطة بالمستوى السوسيواقتصادي لأفراد هذه الأحياء أو أسباب مرتبطة ببنية الأسرة(الطلاق/ النزاع الدائم لأبوين نتيجة الإدمان على المخدرات..).[318]

5-العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وحجم الجريمة.

الجدول رقم 47: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وحجم الجريمة.

		الكثافة السكانية					المجموع
		ضعيفة جدا	ضعيفة	متوسطة	عالية	عالية جدا	
نوع الجريمة	المخدرات والكحول	28	87	150	392	383	1040
	الاعتصاب الجنسي	2	10	11	43	26	92
	الدعارة	0	2	5	18	9	34
	مشكلات أسرية	6	16	20	47	50	139
	العنف وحيازة السلاح	15	25	41	126	144	351
	السرقة والنصب والاحتيال	23	60	92	216	229	620
	جرائم القتل	4	2	4	10	9	29
	تخريب الممتلكات	0	0	1	4	3	8
	إهانة موظف	4	7	7	19	19	56
	تكوين أو مساعدة عصابة	0	0	2	3	16	21
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	1	0	2	5	6	14
	مخالفة العراف الدينية	1	0	2	1	6	10
	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	3	0	3	24	12	42
	انتزاع عقار في حيازة الغير	0	0	0	1	1	2
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	0	1	0	0	2	3
	الرشوة والفساد المالي	0	0	1	0	0	1
المجموع		87	210	341	909	915	2462

المصدر: البحث الميداني.

يبين الجدول أعلاه توزيع الأفراد حسب حجم الكثافة السكانية بالأحياء في علاقتها بنوعية الجريمة، كذلك يبين التكرارات الواقعية أو الملاحظة، التي نهدف من خلالها عرض المعطيات والكشف عن الفروق بين التجمعات السكانية وفقاً لطبيعة الجريمة التي أقدموا عليها من جهة.

[318] أنظر في هذا الصدد الفرضية الخاصة بعلاقة المستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي بالجريمة.

ومن جهة أخرى، نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين حجم الكثافة السكانية بالأحياء التي شملتها الدراسة والفعل الإجرامي أم العكس هو الحاصل؛ بمعنى ليس هناك علاقة أي هناك استقلال بين حجم الكثافة السكانية بالأحياء ونوع الجريمة أو ما يسمى بفرضية العدم.

في البداية سنعمل على عرض الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لحجم الكثافة السكانية بهذه الأحياء، ثم سنفصل في كيفية توزيع الجرائم وفقاً لطبيعة الكثافة السكانية. إذا ما ألقينا نظرة على مجموع الجرائم التي ارتكبها الأفراد وفقاً لحجم الكثافة السكانية، نجد أن التجمعات السكانية التي تتميز بكثافة عالية وعالية جداً هي التي تعرف عدداً مرتفعاً من الجرائم المرتكبة بها، حيث توزعت على الشكل الأتي:

نجد الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً جاءت في المرتبة الأولى من حيث حجم الجرائم المرتكبة بها، حيث تراوحت بين 915 و909 جريمة من مجموع عينة الدراسة، بعد هذه الفئة نجد الأحياء التي تتميز بكثافة متوسطة في المرتبة الثانية بعدد بلغ 341 جريمة، وفي المرتبة الثالثة نجد الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية ضعيفة بعدد بلغ 210 من مجموع الجرائم المسجلة بها. كما جاءت في المرتبة الرابعة والاخيرة الاحياء التي تتميز بكثافة سكانية ضعيفة جدا إذ بلغ عدد الجرائم المسجل بهذه الأحياء ما يعادل 87 جريمة من مجموع الأفراد الذين قاموا بخرق القاعدة القانونية.

إذا ما أخدنا كل فئة سكانية وعلاقتها بنوع الجرائم، نجد أن الترتيب لا يتغير عن السابق بالنسبة لطبيعة الجرائم وعلاقتها بحجم الكثافة السكانية، حيث أن الأحياء التي احتلت الصدارة من حيث عدد الجرائم هي نفسها التي احتلت المراتب الأولى في جميع أنواع الجرائم، وجاءت على الشكل الأتي:

نجد أن الجرائم **المرتبطة بالخمور والمخدرات هي الأكثر اقترافاً** في كل التجمعات السكانية التي شملتها الدراسة، **لكن نجد الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جدا هي التي جاءت في المراتب الأولى** بخصوص جرائم الخمور والمخدرات بعدد تراوح بين 392 و383 من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء. كما نجد فئة الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة سجلت ما يعادل 170 جريمة من مجموع جرائم المخدرات، في حين جاءت الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية

ضعيفة وضعيفة جدا ممثلة بأعداد أقل من حيث جرائم الخمور والمخدرات بالمقارنة مع باقي الأحياء السابقة.

هذا ونجد **الجرائم المتعلقة بالسرقة جاءت** في المرتبة الثانية من حيث الجرائم المسجلة بجميع فئات الأحياء، وقد احتلت كما هو مسجل في السابق **بالأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جدا المراكز الأولى** بخصوص هذا النوع من الجرائم إذ تراوح عددهم ما بين 229 و216 جريمة، في حين نجد الجرائم **المتعلقة بالعنف وحيازة السلاح في** المركز الثالث من حيث عدد الجرائم في جميع الأحياء، لكن تحتل المركز الأول في التجمعات السكانية **التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً** تراوحت ما بين 144 و126 جريمة بهذه الأحياء، عكس الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية متوسطة وضعيفة وضعيفة جداً.

أما الجرائم المتعلقة بالأسرة جاءت في المركز الرابع من حيث حجم الجرائم، لكن يتضح أن الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً سجلت العدد الأكبر من حيث الجرائم بالمقارنة مع باقي الأحياء حيث تراوح عددها ما بين 47 و50 جريمة بهذه الفئة من الأحياء، وتأتي باقي الأحياء بخصوص عدد جرائم المتعلقة بالأسرة ممثلة بنسب ضعيفة مقارنة بالأحياء السابقة. وفي الأخير تأتي باقي الجرائم في المراتب الأخيرة من حيث العدد، لكن تحافظ على نفس التوزيع الذي تم تسجله من قبل الانواع الاخرى من الجرائم بخصوص توزيعها على التجمعات السكانية.

بناءً على ما تقدم، نستنتج أن **حجم ارتكاب الجرائم يختلف باختلاف طبيعة الكثافة السكانية للأحياء**، نجد الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جداً هي التي تحتوي على حصة أكبر بخصوص جميع أنواع الجرائم بغض النظر عن طبيعتها. أما من حيث الجرائم الأكثر اقترافاً بالتجمعات السكانية بغض النظر عن حجم كثافتها السكانية، جاءت على الشكل التالي: جرائم الخمور والمخدرات ثم جرائم السرقة بعدها جرائم العنف وكذا الجرائم المرتبطة بالأسرة، وفي الأخير تأتي باقي الجرائم الأخرى ممثلة بشكل أقل مقارنة مع الجرائم الأخرى. هذا ما يبينه الرسم البياني الاتي:

المبيان رقم 29: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وطبيعة الجريمة.

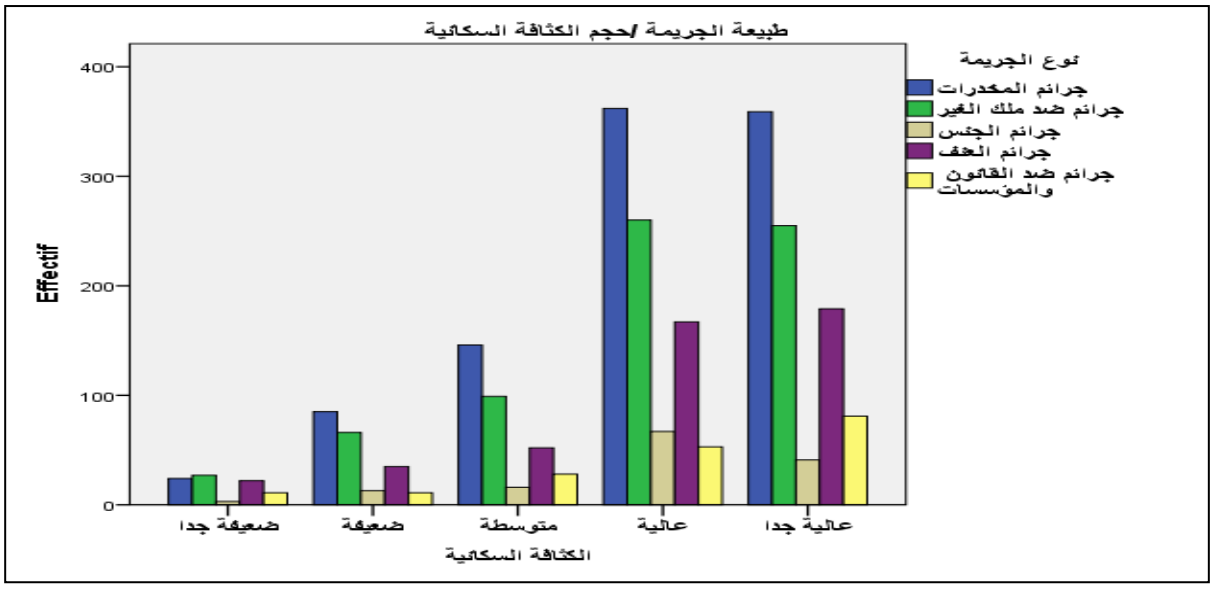

المصدر: البحث الميداني.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع		
	Valeur القيمة	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع بيرسون	80,655[a]	,039
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	2462	
a. 43 cellules (53,8%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.		

لقد بلغت قيمة **كاي تربيع** Khi-deux **(80,655)** وهي دالة احصائياً عند مستوى دلالة **(0,039)** ومعنى هذا أن العلاقة بين حجم الجريمة بحجم الكثافة السكانية بالأحياء دالة إحصائياً،(نسبة الخطأ أقل من 1%). **رغم أن الدلالة ليست قوية جداً**، من هنا نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلالية بين نوع وحجم الجريمة وطبيعة الكثافة السكانية بالأحياء. بمعنى أنه كلما توفرت نسبة عالية من السكان في مجال معين (الحي) إلا وكانت الجريمة مرتفعة

خاصة الجرائم المرتبطة المخدرات والسرقة كذا جرائم العنف(الضرب والجرح) ولأجل التعرف أكثر عن أهم الجرائم التي ترتبط أكثر بالتجمعات السكانية التي تعرف كثافة سكانية قمنا باستخدام اختبار التحليل العاملي لتطابق[319].

المبيان رقم30: التحليل العاملي للتطابق بين نوع الجريمة وحجم الكثافة السكانية.

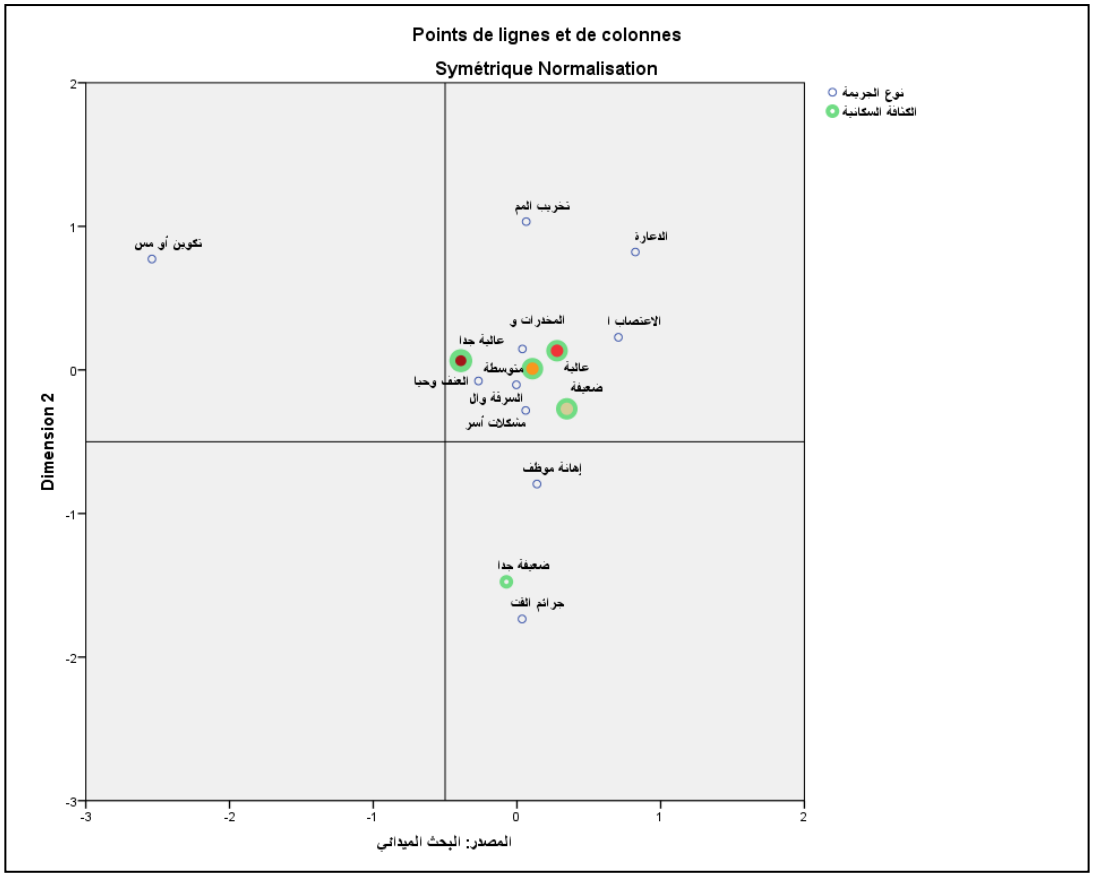

يتبين من خلال توزيع النقط الخاصة بنوع الجريمة وعلاقتها بالنقط الخاصة بدرجة الكثافة السكانية بالأحياء، أن **جرائم العنف** مرتبطة بالتجمعات السكانية **ذات الكثافة العالية جداً**، فيما نجد **جرائم المخدرات** مرتبطة أكثر بالأحياء التي تعرف **كثافة سكانية عالية** ويمكنها أيضاً أن تتواجد بالأحياء ذات **الكثافة السكانية المتوسطة** التي ترتبط بدورها بالجرائم **المتعلقة بالسرقة والجرائم المرتبطة بالأسرة**، وإذا نظرنا إلى موقع جرائم القتل نجدها أقرب إلى الأحياء التي تتميز **بكثافة سكانية ضعيفة** وهذا يشكل استثناءً، أما بخصوص الجرائم المتعلقة بتكوين عصابة

319 أنظر في هذا الصدد المحور المتعلق بالفرضية الرابعة المبيان رقم 32.

إجرامية من المحتمل أن تأتي من التجمعات السكاني ذات الكثافة العالية جداً، في حين نجد الجرائم المرتبطة بالجنس يمكن أن تأتي من جميع الأحياء باستثناء الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية ضعيفة جدا. وهذا ما تم تأكيده من طرف **(Stephan Hurwitz)** الذي خلص في تحليله للمعطيات الاحصائية في الولايات المتحدة الامريكية، وتوصل إلى أن نسب الإجرام ترتفع بشكل هائل مع تزايد أعداد السكان، خصوصا جرائم القتل الإعتداء على الأشخاص والسرقة.[320]

[320] **Stephan Hurwitz and karl o.christiansen, Criminology, 2010 op cit.p.34.**

المبحث الرابع: تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة المتعلقة بالعلاقة بين الوسط والمستوى الاقتصادي والاجتماعي المتدني للحي في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

لاحظنا عند تحيلينا لعينة الدراسة أن الأفراد ذوي المهن الدنيا والمستوى الاقتصادي المتدني هم من أقدمو في الغالب على ارتكاب أفعال إجرامية غالبيتهم من الفئة الشابة والعزاب...في هذا المحور سنسعى إلى التركيز على الأحياء *التي جاءت في المراكز الأولى من حيث حجم الجريمة، من أجل معرفة دور الوسط والخصائص السوسيواقتصادية لهذه الأحياء وعلاقتها بتحديد المسار الإجرامي لأفراد هذه الأحياء.

من جهة، سنبدأ بالعوامل الاقتصادية باعتبارها محدداً مساعداً لدراسة المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح. ومن جهة أخرى سنتناول علاقة الوضع السوسيولوجي بالجريمة، ثم سنتطرق لمتغير الحي(الوسط) باعتباره مدخلاً لتفسير المسار الإجرامي بهذه الفضاءات.

* تجدر الإشارة أن الأحياء التي تم استهدفها بواسطة الاستمارة والمقابلة الشبه موجهة في هذا المحور تتكون من ثلاث مجموعات من أحياء (برج مولاي عمر/عين الشبيك، سيدي بابا/ وجه عروس، وسلان) باعتبارها بؤرة اجرامية إضافة إلى بعض الافراد من المجال القروي لمدينة مكناس، من أجل معرفة الخصائص السوسيو اقتصادية ودور الحي باعتباره عامل مساعد في تحديد المسار الإجرامي.

1-الوضع الاقتصادية كمحدد لدراسة المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح*.

1-1 متغير المهنة كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 48: متغير المهنة كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

			نوع الجريمة التي تم ادانتك بها							
			السرقة	السرقة مع الضرب والجرح	المخدرات	الجرائم الجنسية	جرائم العنف	جرائم الشيك والنصب	جرائم القتل	المجموع
المهنة	مهن غير مستقر	التكرارات الفعلية	35	13	34	10	14	3	6	115
		التكرارات المتوقعة	29,5	15,5	33,4	12,0	14,8	5,1	4,7	115,0
	حرفي	التكرارات الفعلية	12	9	11	8	6	5	0	51
		التكرارات المتوقعة	13,1	6,9	14,8	5,3	6,5	2,2	2,1	51,0
	مهن الفلاحة والبحر	التكرارات الفعلية	5	5	17	4	9	0	1	41
		التكرارات المتوقعة	10,5	5,5	11,9	4,3	5,3	1,8	1,7	41,0
	موظف في القطاع العام	التكرارات الفعلية	0	0	0	0	0	0	1	1
		التكرارات المتوقعة	,3	,1	,3	,1	,1	,0	,0	1,0
	إطار عالي	التكرارات الفعلية	0	0	0	0	0	1	0	1
		التكرارات المتوقعة	,3	,1	,3	,1	,1	,0	,0	1,0
	عاطل عن العمل	التكرارات الفعلية	17	11	20	6	6	3	4	67
		التكرارات المتوقعة	17,2	9,1	19,5	7,0	8,6	2,9	2,7	67,0
	عمل حر مدر لدخل	التكرارات الفعلية	4	1	3	0	2	1	0	11
		التكرارات المتوقعة	2,8	1,5	3,2	1,2	1,4	,5	,4	11,0
	تلميذ/طالب	التكرارات الفعلية	3	1	1	3	1	0	0	9
		التكرارات المتوقعة	2,3	1,2	2,6	,9	1,2	,4	,4	9,0
المجموع		التكرارات الفعلية	76	40	86	31	38	13	12	296
		التكرارات المتوقعة	76,0	40,0	86,0	31,0	38,0	13,0	12,0	296,0

المصدر: البحث الميداني.

*إن مفهموم فضاءات الجنوح يطلق على الأحياء التي تعرف معدلات مرتفعة من حيث الفعل الإجرامي، وتحتضن الثقافة الإجرامية. ويرجع أصل هذا المفهوم إلى الدراسة التي قام بها كل من (كليفورد شو وهنري ماكو) بالولايات المتحدة الأمريكية على الأحياء الموصومة بالجريمة.

يبين الجدول أعلاه توزيع أفراد الأحياء حسب المهنة في علاقتا بالجريمة. كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية والتكرارات المتوقعة أو النظرية، نهدف من خلال عرض هذه المعطيات إلى التعرف على الخصائص الاقتصادية لهذه الأحياء ودورها في تحديد السلوك الإجرامي، كذلك كشف الفروق بين الأفراد وفقا لمهنتهم وطبيعة الجريمة التي أقدمو عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى نهدف إلى **اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين المهنة والفعل الإجرامي بهذه الأحياء أم العكس هو الحاصل**؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين المهنة ونوع وحجم الجريمة أو ما يسمى بفضية العدم.

في البداية سنعرض مجموع الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمهنتهم ثم سنفصل في كيفية توزيع المهن وفقاً لطبيعة الجريمة بهذه الأحياء. عند ملاحظتنا لمجموع الجرائم التي ارتكبها الأفراد وفقاً لطبيعة المهنة، نجد أن الأفراد ذوي المهن الدنيا والغير مستقرة أو العاطلون هم من يحتلون المراكز الأولى من حيث حجم الجرائم. إذ نجد أصحاب المهن الغير مستقرة هم من يأتون في المقدمة بعدد بلغ 115 فرداً يشكلون 38,9 % من مجموع العينة. بعد فئة المهن الغير مستقرة، نجد فئة العاطلين في الرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم بلغ عددها 67 فرداً و يشكلون 22,6 % من مجموع عينة الدراسة. في الرتبة الثالثة نجد فئة الحرفين حيث وصل عددهم 51 فردا بنسبة مئوية بلغت 17,2 %من مجموع العينة. في المرتبة الرابعة نجد أصحاب المهن المرتبطة بالفلاحة بعدد بلغ 41 فردا بنسبة 13,9 %من مجموع عينة الدراسة. وفي الأخير تأتي باقي المهن مرتبة بشكل متقارب من حيث العدد مقارنة مع باقي المهن الأخرى.

إن هذا التوزيع سيتغير إذا ما أخذنا كل مهنة على حدة وتوزيع أفرادها حسب الجرائم المرتكبة. إذا ما نظرنا إلى جرائم الخمور والمخدرات نرى أن الأفراد الذين يزاولون مهن غير مستقرة تأتون في المقدمة بعدد وصل 34 فرداً، أما الأفراد العاطلون عن العمل يأتون في المركز الثاني بعدد بلغ 20 فردا، في الرتبة الثالثة يأتي ذوي المهن المرتبطة بالفلاحة بعدد وصل 17 فرداً، في حين جاءت الفئة المهن المرتبطة بالحرفين بعدد بلغت 11 فرداً من مجموع عينة الأحياء المعتمدة في الدراسة.

في المرتبة الثانية من حيث الجرائم التي يقدم عليها الأفراد نجد جرائم السرقة سواء تعلق الأمر بالسرقة عن طريق النشل أو السرقة بالعنف بعدد بلغ 76 فردا من مجموع أفراد عينة الأحياء

المعتمدة. يتوزع الأفراد حسب مهنهم على جرائم السرقة وفق ما يلي: في المقدمة تأتي المهن التي تتميز بعد الاستقرار بعدد بلغ 35 فردا من مجموع أفراد عينة الدراسة، يأتي فئة العاطلون عن العمل بعدد بلغ 17 فرداً من مجموع عينة الدراسة، هذا وتأتي فئة الحرفين ممثلة ضمن هذا النوع من الجرائم ب12 فرداً من مجموع العينة، كما تأتي مهن الفلاحة والبحر ب 5 فرداً، وساهمت فئة المهن الحرة المدرة لدخل وفئة الطلبة بنسب متقاربة من حيث العدد تراوحت بين 4 و3 الأفراد من مجموع العينة الخاص بالأحياء. أخيرا نجد فئة الموظفين.

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأفعال الاجرامية نجد الجرائم المرتبطة بالعنف ب 38 جريمة م مجموع الجرائم المرتكبة يتوزع الأفراد حسب مهنتهم في هذه الجرائم كما يلي: في مقدمة المرتكبين لجرائم العنف نجد المهن الغير مستقرة ب 14 فرداً من مجموع عينة البحث، بعدها تأتي فئة المهن المرتبطة بالفلاحة والبحر بعدد بلغ 9 أفراد، وفي المرتبة الثالثة نجد كل من فئة العاطلون وفئة الحرفيون بأعداد متساوية ب 6 أفراد من مجموع عينة الدراسة، وجاءت باقي الفئات في المراتب الأخيرة وممثلة بأعداد أقل مقارنة بباقي المهن الاخرى.

في المرتبة الرابعة من حيث السلوكات الإجرامية نجد الجرائم المرتبطة بالجنس (الجرائم الجنسية) ب 31 جريمة من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، يتوزعون على المهن وفق الترتيب التالي: المهن الغير مستقرة بعدد بلغ 10 فرداً من مجموع الجرائم المسجلة، ثم تأتي فئة الحرفيون بمعدل بلغ 8 فرداً، هذا وجاءت فئة العاطلون عن العمل في المركز الثالث ب 6 فرداً من مجموع الجرائم المسجلة، كما جاءت المهن المتعلقة بالفلاحة في المرتبة الرابعة ب 5 فردا من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، وفي الأخير تأتي باقي المهن المتعلقة بالموظفين والمهن الحرة المدة لدخل بنسب متقاربة.

أخيرا، وفي الرتبة الخامسة، نجد الجرائم المتعلقة بالنصب وكذا الجرائم الخاصة بالقتل تراوح عددهم ما بين 13 و12 فرداً من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئات من الجرائم، فيما يتعلق بجرائم النصب توزعت على الشكل التالي: الحرفيون في المركز الأول ب 5 أفراد من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، ثم المهن الغير مستقرة ب3 أفراد، كما تأتي فئة العاطلون في المرتبة الثالثة ب 3 أفراد من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، في حين تأتي باقي المهن ممثلة بشكل

أضعف مقارنة بباقي الفئات ضمن جرائم النصب. أما الجرائم المتعلقة بالقتل فقد توزعت على المهن على الشكل التالي: المهن الغير مستقرة في المركز الأول من حيث عدد الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، ثم تأتي بعدها فئة العاطلون عن العمل ب 4 أفراد من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة. أخيرا نجد باقي الفئات من المهن جاءت في الصفوف الأخير ضمن جرائم القتل.

بناء على ما تقدم، **نستنتج أن طبيعة الجريمة بهذه الأحياء تختلف باختلاف متغير المهنة، حيث نجد المهن الغير مستقرة المرتبطة بالقطاع الغير مهيكل هم الأكثر إجراماً، ثم العاطلون عن العمل والحرفيون والمهن المتعلقة بالفلاحة يمكن إدراجهم ضمن هذه الفئة الأكثر نزوعا نحو الافعال الإجرامية**. هذا من حيث المهن الأكثر نزوعا نحو الأفعال الإجرامية، أما من حيث الجرائم الأكثر نشاطا بهذه الأحياء، نجد **جرائم الخمور والمخدرات** ثم الجرائم المتعلقة **بالسرقة** بعدها جرائم **العنف**.

وفي الأخير تأتي الجرائم الخاصة بالنصب والقتل هي الأقل إقبالا عليها. وهذا ما يعمل الرسم البياني على توضيحه:

المبيان رقم 31: متغير المهنة كمحدد مساعد للمسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

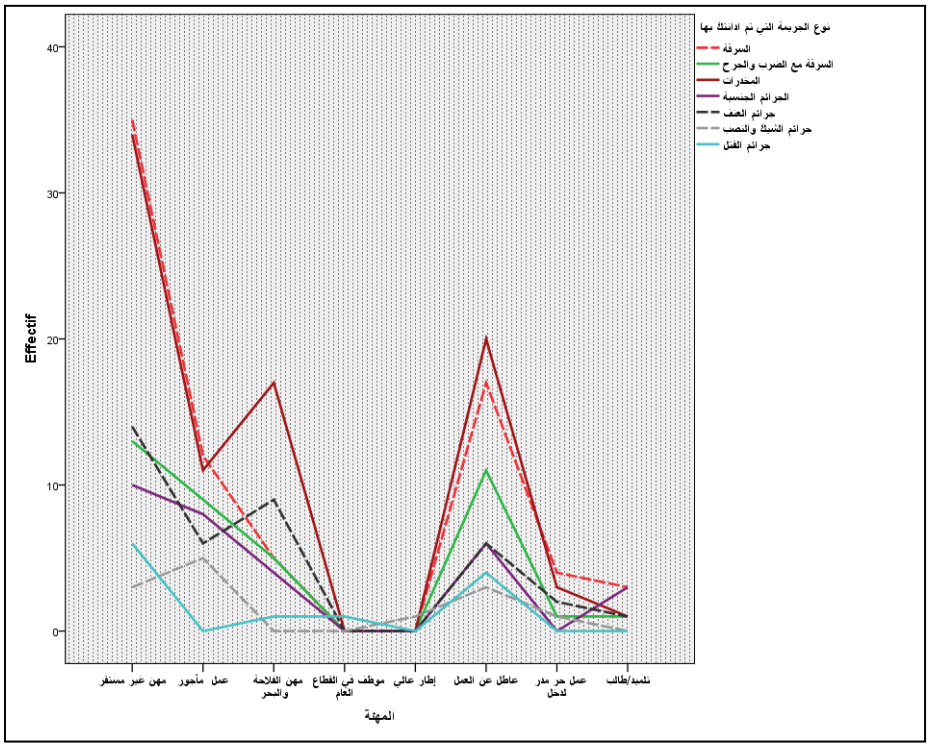

المصدر: البحث الميداني.

بناءً على هذه الملاحظات نستنتج وجود علاقة بين المهنة ونوع الجريمة وهو ما يوضحه لنا اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deuxو هو كما الأتي:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	78,448[a]	42	,001
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات	296		
a. 36 cellules (64,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.			

بلغت قيمة كاي تربيع Tests du Khi-deux (78.448) وهي دالة احصائياً عند مستوى (0.001)، وبالتالي فالفرضية التي تقول يتساوى التباينات يجب استبعادها والأخذ بالفرضية البديلة التي تقوم بعدم تساوي التباينات، لذا يمكننا القول أن طبيعة الجريمة تختلف باختلاف الوضعية المهنية، ويكون الاختلاف واضحا خصوصا إذا تعلق الأمر بالمهن الغير مستقرة التي تشتغل في قطاع الغير مهيكل، إضافة إلى الأفراد العاطلون عن العمل، وهذا ما يوضحه الرسم البياني أعلاه. إذا كان الأفراد الذين ينزعن نحو السلوك الإجرامي بشكل أكثر غالبا ما يمتهن مهن بسيطة، إذن ماذا عن مجال اشتغال إخوة هؤلاء وعلاقته بالفعل الإجرامي؟

2-1-متغير اشتغال الإخوة كمحدد مساعد للمسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 49: متغير اشتغال الإخوة كمحدد مساعد للمسار الاجرامي بفضاءات الجنوح

			نوع الجريمة التي تم ادانتك بها					المجموع
			السرقة	المخدرات	الجرائم الجنسية	جرائم العنف	جرائم الشيك والنصب	
اشتغال الإخوة	عاطلون	التكرارات	26	15	7	11	3	62
		النسبة المئوية	9,4%	5,4%	2,5%	4,0%	1,1%	22,5%
	يشتغلون(أعمال مستقرة)	التكرارات	22	16	11	16	4	69
		النسبة المئوية	8,0%	5,8%	4,0%	5,8%	1,4%	25,0%
	أعمال غير مستقرة	التكرارات	32	41	10	18	5	106
		النسبة المئوية	11,6%	14,9%	3,6%	6,5%	1,8%	38,4%
	في السجن	التكرارات	6	5	0	3	0	14
		النسبة المئوية	2,2%	1,8%	0,0%	1,1%	0,0%	5,1%
	صغار السن/في طور الدراسة	التكرارات	15	6	2	1	1	25
		النسبة المئوية	5,4%	2,2%	0,7%	0,4%	0,4%	9,1%
المجوع		التكرارات	101	83	30	49	13	276
		النسبة المئوية	36,6%	30,1%	10,9%	17,8%	4,7%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

يوضح الجدول أعلاه توزيع أفراد الأحياء حسب مجال اشتغال إخوة المبحوثين في علاقته بالفعل الإجرامي. كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية والتكرارات المتوقعة أو النظرية، نحاول من

خلال عرض هذه المعطيات معرفة الوضع المهني الخاص بإخوة الأفراد الذين أقدموا على خرق القاعدة القانونية باعتبارها متغير مساعد في تحديد السلوك الإجرامي، كذلك كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لمهنة الإخوة وطبيعة الجريمة التي أقدمو عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين مهنة إخوة الأفراد الذين ارتكبوا أفعال منافية للقاعدة القانونية المعمول بها، والفعل الإجرامي بهذه الأحياء أم العكس هو الحاصل؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين مهنة الإخوة ونوع وحجم الجريمة أو ما يسمى بفضية العدم.

يظهر من نتائج الجدول أن الأفعال الاجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقا لمجال اشتغال الوسط العائلي، نجد أن الوسط المهني لأفراد العائلة الذي يتميز بعدم الاستقرار المهني هم من يحتلون المراكز الأولى من حيث حجم الجرائم، بعدد بلغ 106 فردا يشكلون 38,4 % من مجموع أفراد العينة. ونجد فئة أفراد العائلة الذين يشتغلون في مهن تتميز باستقرار في الرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم بلغ عددها 69 فردا ويشكلون 25,0 % من مجموع الجرائم المرتكبة. في الرتبة الثالثة نجد فئة أفراد الأسرة العاطلون عن العمل حيث وصل عددهم 62 فردا بنسبة مئوية بلغت 22,5 %من مجموع الجرائم المرتكبة. في المرتبة الرابعة والأخير نجد إخوة هؤلاء الأفراد إما في السجن أو أن صغار السن أو في طور الدراسة حيث تراوح عددهم ما بين بلغ 25و 14 أفرد بنسبة تراوحت ما بين 9,1 %و5,1% من مجموع عينة الدراسة.

إن هذا التوزيع لا يتغير إذا ما أخدنا الوضع المهني لأسر هؤلاء الأفراد حسب الجرائم المرتكبة. نجد أن جرائم السرقة بكل أنواعها والخمور والمخدرات تحتل المراتب الأولى في جميع الفئات المهنية من حيث عدد الجرائم المرتكبة، إذ بلغ عددهم ما بين 101 و83 جريمة. هذا وتأتي الجرائم المرتبطة بالعنف في المرتبة الثالثة من حيث الجرائم المرتكبة دائما في جميع أصناف المهن الخاصة بإخوة الأفراد المخالفين للقاعدة القانونية، كما تأتي باقي الجرائم في المراتب الأخيرة خاصة الجرائم الجنسية والجرائم المتعلقة بالنصب والاحتيال حيث تراوح عددهم ما بين 49 و13 جريمة.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن طبيعة الجريمة بهذه الأحياء لم تتأثر بشكل كبير بالرغم من اختلاف متغير الوضع المهني لأخوة هؤلاء الأفراد المخالفين للقاعدة القانونية، حيث نجد الفروق بين بين الأفراد من حيث تأثير وضع الإخوة المهني في حجم ونوع الجريمة ضئيل خصوصا إذا تعلق الأمر

بالجرائم المرتبطة بالسرقة والمخدرات والعنف المهن وللتعرف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق يتعين علينا أن نفحصها بواسطة كاي تربيع Tests du Khi-deux.

اختبار كاي تربيع. Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع بيرسن	19,219	16	,257
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات الفعلية	276		
a. 10 cellules (40,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,66.			

انطلاقا من الجدول أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع Khi-deux بلغت 19,219، وهي غير دالة عند مستوى(0.257) ولذا أمكن أن نستنتج أن الفرضية الأنسب للتحليل هي فرضية تساوي التباينات بين الجرائم **التي تقع داخل هذه الأحياء** بغض النضر عن الوضع المهني لإخوة هؤلاء الأفراد المرتكبين لأفعال إجرامية، وبالتالي **فالجريمة لا تتغير بتغير الوضع المحيط المهني الأسري**، وبالتالي فإن احتمال حدوث أي نوع من الجرائم سواء كانت ضد الأشخاص أو الممتلكات أو الكحول والمخدرات في هذه الأحياء يمكن أن يصدر من أي أسرة بغض النظر عن نوعية المهنة التي يزاولها إخوة الأفراد الذين يقترفن أفعال مخالفة لضوابط القانونية المعمول بها.

منة هنا، يمكن القول إن الفعل الإجرامي للأوساط المعروفة بالانحراف والجريمة، قد لا يكون دور لمجال اشتغال الإخوة في التأثير على الاتجاه نحو الجريمة، بقدر ما يكون للوسط تأثر (الحي) الدور الأكبر في دفع بعض الأفراد إلى الاقتداء بأبناء الحي أكثر ما يقتدي بإخوته في بعض الحالات.

وهذا ما يتأكد من خلال أحد المبحوثات التي دخلت الانحراف منذ الطفولة مع العلم أن جل إخوانها يمتهنون مهن متوسطة ولا يعرفون طريق الانحراف والجريمة[321].

3-1- متغير دخل الأسرة كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 50: متغير دخل الأسرة كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			نوع الجريمة التي تم ادانتك بها					المجموع
			السرقة	المخدرات	الجرائم الجنسية	جرائم العنف	جرائم الشيك والنصب	
معدل دخل الأسرة في الشهر	ما بين 1000 و 1500درهم	التكرارات	34	31	14	13	4	96
		ن%	29,8%	36,5%	45,2%	26,0%	30,8%	32,8%
	ما بين 2000و3000	التكرارات	61	48	12	29	4	154
		ن%	53,5%	56,5%	38,7%	58,0%	30,8%	52,6%
	ما بين 4000و6000	التكرارات	13	3	2	6	1	25
		ن%	11,4%	3,5%	6,5%	12,0%	7,7%	8,5%
	ما بين 6000و10000	التكرارات	3	2	1	1	4	11
		ن%	2,6%	2,4%	3,2%	2,0%	30,8%	3,8%
	لا جواب	التكرارات	3	1	2	1	0	7
		ن%	2,6%	1,2%	6,5%	2,0%	0,0%	2,4%
المجموع		التكرارات	114	85	31	50	13	293
		ن%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

يوفر لنا الجدول أهم المقارنات التي يمكن ملاحظتها بين الوضع المادي لأسر الأحياء المعتمدة في تفسير هذه الفرضية وطبيعة الجريمة. كشفت هذه المقارنات عن وجود اختلاف في طبيعة الجريمة حسب الوضع المادي، حيث أن ما يقارب 84% من مجموع الجرائم المرتكبة، ارتكبت من طرف أفراد الأسر التي يتراوح مدخولها الشهري ما بين 1500و3000 درهم، و12% من مجموع الجرائم ارتكبت من طرف الأسر التي يتراوح مدخولها الشهري ما بين 6000 و10000 درهم.

وفي نفس المساق نلاحظ أن الفئة ذات المدخول ما بين 1000 و1500 درهم يرتكبون جرائم السرقة بمعدل 34 جريمة بنسبة 29.8% ويرتكبون جرائم الكحول والمخدرات أي ما يعادل31

[321] المقابلة رقم18.السن 35، المستوى التعليمي غير متمدرسة، وضعية الأسرة مستقرة، المهنة صرحت أنها كانت تزاول بيع المخدرات، الأم ربت بيت، الأب سائق. تجدر الإشارة أن المعنية بالأمر مستقر حاليا بعيدة عن أفراد العائلة نظرا لعدم قبولها من طرف الأب الذي تعتبره مسلط كما سرحت أثناء مقابلتها

جريمة ما يعادل 36.5% من مجموع الجرائم المسجلة من طرف هذه الفئة، ويرتكبون الجرائم الجنسية والعنف بمعدل تراوح بين 14و13 جريمة بنسبة 45.2% و26.0% وفي الأخير تأتي الجرائم المتعلقة بالنصب ضمن هذه الفئة بمعدل 4 جرائم من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة من الأسر. بينما فئة الأسر ما بين 2000 و3000 درهم فقد جاءت الجرائم المرتبطة بالسرقة في المقدمة بعدد بلغ 61 جريمة بينما الجرائم المتعلقة بالمخدرات بلغت ما مجموعه 48 جريمة من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، وبلغ عدد الجرائم المرتبط بالعنف ضمن هذه الفئة ما مجموعه 29 جريمة، وفي الأخير تأتي الجرائم المتعلق الجنس والجرائم الخاصة بالنصب بمعدلات تراوحت ما بين 12 و4 جريمة. هذا وتأتي الأسر ذات المدخول 4000 و6000 درهم في المركز الثالث من حيث عدد الجرائم، ويرتكبون الجرائم المتعلق بالسرقة والعنف بمعدل تراوح بين 13 و6 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف فئة هذه الأحياء. وترتكب هذه الفئة الجرائم المرتبطة بالمخدرات والعنف بمعدل 3 و2 جريمة من مجموع الجرائم المسجلة.

في الأخير تأتي الفئة ذات المدخول الشهري الذي يتراوح بين 6000 و10000 ولا جواب ممثل بنسب ضعيف من حيث عدد الجرائم المسجة من طرف هذه الفئة حيث توزعت الجرائم بها على الشكل التالي: جرائم السرقة والنصب والاحتيال في المركز الأول بعدد تراوح بين 4 و3 جريمة من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، هذا وتأتي الجرائم المتعلق بالمخدرات والجنسية والجرائم المرتبط بالعنف بأعداد تراوحت بين 2 و1 جريمة من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف هذه فئة.

بناء على ما سبق نستنتج من وجود علاقة بين الدخل الشهري لأسرة وطبيعة السلوك الإجرامي بهذه الأحياء، فكلما كان دخل الأفراد المادي متدني يعني يتراوح حسب نتائج البحث بين1000 و3000 درهم إلا وكان النزوع نحو السلوك الإجرامي أكثر. وللتعرف عن الدلالة الإحصائية لهذه العلاقة يتعين علينا أن نفحصها بواسطة كاي تربيعTests du Khi-deux.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع بيرسن	**39,713**	**16**	**,001**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	293		
a. 14 cellules (56,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,31.			

بناء على الجدول أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت (39,713) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.001)، بمعنى أنه يجب استبعاد فرضية العدم التي تؤكد على تساوي التباينات والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على أن اختلاف طبيعة المستوى المادي لأفراد يؤدي إلى اختلاف في طبيعة وحجم الجريمة بهذه الأحياء. بمعنى أن طبيعة النشاط الإجرامي يتغير بتغير مستوى الدخل المادي لأفراد، هذا يعني أن الجرائم المرتبطة بالسرقة والمخدرات إضافة إلى جرائم العنف أكثر ارتباطا بالفئات الاجتماعية ذات الدخل البسيط أي ما بين 1000 و3000 درهم، أما الجرائم الأخرى خصوصا جرائم النصب والاحتيال ارتبطت بشكل أكبر بالفئات ذات الدخل المتوسط والجيد.

انطلاقاً من معطيات المقابلات التي تم إنجازها مع فئة من أفراد هذه الأحياء، اتضح أن جل هذه الفئات تعيش وضع اقتصادي ضعيف جداً، مما يجل أغلب فئات هذه الأسر تتجه أكثر نحو ممارسة بيع المخدرات بجميع أنواعها والسرق التي تعتبر من وجهة نظري الخاصة "جرائم الحاجة"[322].

322 أنظر في هذا الصدد: أنتوني غدن، علم الاجتماع، مرجع سابق. ص.374.

4-1- متغير طبيعة حيازة السكن كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 51: متغير طبيعة حيازة السكن كمحدد مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			نوعية حيازة السكن.			المجموع
			كراء	ملك	رهن	
نوع الجريمة التي تم ادانتك بها.	السرقة	التكرارات	42	72	2	116
		النسبة المئوية	39,3%	40,0%	20,0%	39,1%
	المخدرات	التكرارات	31	53	3	87
		النسبة المئوية	29,0%	29,4%	30,0%	29,3%
	الجرائم الجنسية	التكرارات	14	13	3	30
		النسبة المئوية	13,1%	7,2%	30,0%	10,1%
	جرائم العنف	التكرارات	14	35	2	51
		النسبة المئوية	13,1%	19,4%	20,0%	17,2%
	جرائم الشيك والنصب	التكرارات	6	7	0	13
		النسبة المئوية	5,6%	3,9%	0,0%	4,4%
المجموع		التكرارات	107	180	10	297
		النسبة المئوية	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

يوضح الجدول أعلاه، أهم المقارنات التي يمكن ملاحظتها بين نوعية حيازة السكن وطبيعة السلوك الإجرامي بالأحياء المعتمدة في تفسير هذه الفرضية. كشفت هذه المقارنات عن وجود اختلاف بسيطة من حيث طبيعة السلوك الإجرامي بين الأفراد في علاقته بنوعية حيازة السكن، إذ نجد الأفراد الذين يتوفرون على حيازة السكن عن طريق الكراء أو الملك، هم في الغالب من يرتكبن عدد كبير من الجرائم، إذ تراوح عددها ما بين 180 و107 جريمة من مجموع عينة الدراسة، عكس الأفراد التي تكون حيازة السكن عن طريق الرهن حيث بلغ عددها 10 جرائم وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الفئات الأخرى.

أما بخصوص مقارنة هذه الفئات وعلاقتها بطبيعة الجريمة، نلاحظ أن الفئة التي تتوفر على حيازة السكن عن طريق الملكية الخاصة فقد جاءت الجرائم المرتبطة بالسرقة في المقدمة بعدد بلغ 72 جريمة بنسبة 40,0%، بينما الجرائم المتعلقة بالمخدرات بلغت ما مجموعه 53 جريمة بنسبة

29,4% من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، وبلغ عدد الجرائم المرتبط بالعنف ضمن هذه الفئة ما مجموعه 35 جريمة بنسبة 19,4% . و في الأخير تأتي الجرائم المتعلق الجنس والجرائم الخاصة بالنصب بمعدلات تراوحت ما بين 13 و7 جريمة بنسب تباينت بين 7,2 %و 3,9% .

بينما فئة الأسر الفئة ذات نوعية الحيازة كراء يرتكبون جرائم السرقة بمعدل 42 جريمة بنسبة 39,3% ويرتكبون جرائم الكحول والمخدرات أي ما يعادل31 جريمة بنسبة 29.0% من مجموع الجرائم المسجلة من طرف هذه الفئة، ويرتكبون الجرائم الجنسية والعنف بمعدلات متساوية بلغت 14جريمة بنسبة 13.1 %وفي الأخير تأتي الجرائم المتعلقة بالنصب ضمن هذه الفئة بمعدل 6 جرائم بنسبة 5,6 %من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة من الأسر.

في الأخير تأتي الفئة ذات نوعية حيازة السكن عن طريق الرهن ممثل بنسب ضعيفة من حيث عدد الجرائم المسجة حيث توزعت الجرائم بها على الشكل الأتي: جرائم الكحول والمخدرات والجرائم المرتبطة بالجنس في المركز الأول بأعداد متساوية بلغت 3 جرائم بنسبة 30,0 %من مجموع الجرائم المسجلة ضمن هذه الفئة، هذا وتأتي الجرائم المتعلق بالسرقة والعنف ممثلة 2 جريمة بنسبة 20,0 %من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف هذه فئة.

بناءً على ما سبق نستنتج عدم وجود علاقة بين طبيعة حيازة السكن بالنسبة للأفراد المستهدفة خلال البحث وطبيعة السلوك الإجرامي بهذه الأحياء، فجميع الجرائم يمكن أن تأتي من جميع الفئات السكانية بغض النظر عن نوعية حيازة السكن (ملك، كراء، رهن)، هذا يعني أن معيار امتلاك السكن بهذه الأحياء عن طريق الملكية الخاصة أو الكراء أو الرهن لا يؤثر في النزوع أو العدول عن السلوك الإجرامي، وللتعرف عن الدلالة الإحصائية لهذه العلاقة يتعين علينا أن نفحصها بواسطة اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux.

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع	**9,853**	**8**	**,275**
Nombre d'observations Valides عدد الملاحظات المتوفرة	297		
a. 6 cellules (40,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,44.			

انطلاقا من الاختبار أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع Khi-deux بلغت (9,853)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.275) ولذا أمكن أن نستنتج أن الفرضية الأنسب للتحليل هذه فرضية تساوي التباينات بين الجرائم التي تقع داخل هذه الأحياء بغض النضر طبيعة حيازة السكن لهؤلاء الأفراد المرتكبين للأفعال إجرامية، وبالتالي فالجريمة لا تتغير بتغير طبيعة حيازة السكن، وبالتالي فإن احتمال حدوث أي نوع من الجرائم سواء كانت ضد الأشخاص أو الممتلكات أو الكحول والمخدرات في هذه الأحياء يمكن أن يصدر من أي أسرة بغض النظر عن طبيعة امتلاك السكن.

2-الوضع الاجتماعي كمدخل لدراسة المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

2-1- متغير الوضع المهني كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 52: متغير الوضع المهني كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			نوع الجريمة التي تم ادانتك بها					المجموع
			السرقة	المخدرات	الجرائم الجنسية	جرائم العنف	جرائم الشيك والنصب	
السن	أقل من18 سنة	التكرارات	15	8	4	10	0	37
		النسبة المئوية	12,9%	9,2%	12,9%	19,6%	0,0%	12,4%
	من 18_24 سنة	التكرارات	70	27	5	15	0	117
		النسبة المئوية	60,3%	31,0%	16,1%	29,4%	0,0%	39,3%
	25_29سنة	التكرارات	16	18	13	8	3	58
		النسبة المئوية	13,8%	20,7%	41,9%	15,7%	23,1%	19,5%
	30_34سنة	التكرارات	10	15	3	8	2	38
		النسبة المئوية	8,6%	17,2%	9,7%	15,7%	15,4%	12,8%
	35_39سنة	التكرارات	2	7	1	5	4	19
		النسبة المئوية	1,7%	8,0%	3,2%	9,8%	30,8%	6,4%
	40_44سنة	التكرارات	1	5	4	2	0	12
		النسبة المئوية	0,9%	5,7%	12,9%	3,9%	0,0%	4,0%
	45_49سنة	التكرارات	1	3	0	3	1	8
		النسبة المئوية	0,9%	3,4%	0,0%	5,9%	7,7%	2,7%
	50_54سنة	التكرارات	1	1	1	0	2	5
		النسبة المئوية	0,9%	1,1%	3,2%	0,0%	15,4%	1,7%
	55_59سنة	التكرارات	0	2	0	0	1	3
		النسبة المئوية	0,0%	2,3%	0,0%	0,0%	7,7%	1,0%
	60_64سنة	التكرارات	0	1	0	0	0	1
		النسبة المئوية	0,0%	1,1%	0,0%	0,0%	0,0%	0,3%
المجموع		التكرارات	116	87	31	51	13	298
		النسبة المئوية	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكننا ملاحظة كيفية توزيع الجرائم حسب الفئات العمرية هذا من جهة، ومن جهة أخرى يمكن ملاحظة كيفية توزيع الجرائم الأكثر ارتكاباً من طرف الفئات العمرية. لقد كشفت المقارنات الأولية بين متغير العمر وطبيعة الجريمة أن جل الجرائم ترتكب من طرف الفئات العمرية (18/24)، (25/29)، (30/34)، (أقل من 18 سنة) بنسبة 81%، وأن جرائم السرقة والجرائم المرتبطة بالكحول والمخدرات والجرائم المتعلقة العنف تشكل نسبة مهمة من الجرائم المرتكبة بنسبة 87%.

تأتي الفئة العمرية التي يتراوح عمرها ما بين 18 و24 سنة في المقدمة بعدد جرائم بلغ 117 جريمة بما يعادل 39,3 %من مجموع العينة. هذا، وتأتي الفئة العمرية ما بين 25سنة و39 في المرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم المسجلة بلغ عددها 58 جريمة بنسبة 19,5 %من مجموع العينة، بعد هذه الفئة مباشرة تأتي الفئة العمرية ما بين 30 و34 سنة بعدد وصل إلى 38 جريمة بما يعادل 12,8 % من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء. فيما تأتي الفئة الأقل من 18 سنة في المرتبة الرابعة بعدد بلغ 37 جريمة بنسبة بلغت 12,4 % من مجموع الجرائم المسجلة، كما تأتي الفئات العمرية ما بين 35 سنة و39 سنة في المرتبة الخامسة من حيث عدد الجرائم المسجلة بهذه الأحياء حيث بلغ عددها 19 جريمة أي ما يعادل 6,4 %من مجموع الجرائم بهذه الفئة العمرية. وفي الأخير تأتي باقي الفئات العمرية ممثلة بأعداد أقل مقارنة مع الفئات العمرية الأخرى.

أما بالنسبة لمقارنة كل جريمة على حدة فيما يتعلق بالفئات العمرية فنجد أن جرائم السرقة باعتبارها الجرائم الأكثر شيوعاً من طرف ساكنة هذه الأحياء، وترتكب من طرف الفئة العمرية (18/24) بنسبة 41.2 %، والفئة (30/39) بنسبة 22.7 % والفئة (25/29) بنسبة 16.6% بينما الجرائم المخدرات والخمور ترتكب في أغلبها من طرف الفئة (18/24) و(25/29) بنسبة 86% وترتكب نفس الفئة العمرية الجرائم المرتبطة بالعنف بنسبة 84.5 %. لكن الجرائم الجنسية جاءت عكس باقي الفئات العمرية فهي ترتكب بشكل أكثر من طرف الفئات العمرية (25/29) وكذا الفئة الأقل من 18 سنة إضافة إلى الفئة العمرية (44/40) بنسبة78,1%، هذا وتأتي الجرائم المرتبطة بالنصب والاحتيال في أسفل الترتيب من حيث الجرائم لكن الفئة الأكثر إقبالا على هذا النوع من الجرائم جاء مغاير على فئة الجرائم الأخرى فالفئة العمرية ما بين (35 و39) سنة وكذا الفئة العمرية(25 و29) سنة هي الأكثر ارتكابا لهذا النوع من الجرائم.

أخيرا يتبين أن **جرائم السرقة والكحول والمخدرات** هي التي تحتل الصدارة مقارنة بالجرائم الأخرى فيما يتعلق بجميع الفئات العمرية، وأن **أغلب الجرائم المرتكبة تنتمي إلى الفئة الشابة وفئة المراهقين**، من هنا يمكن القول أن متغير العمر يحدد طبيعة الفعل الإجرامي الذي يقدم عليه الفرد، وقصد التأكد من الفروقات التي تم ملاحظتها بين أفراد عينة فضاءات الجنوح لجأنا إلى اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux أسفلاه:

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**105,473**	**36**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	298		
a. 33 cellules (66,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,04.			

بمجرد ملاحظتنا للاختبار أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت (105,473) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.001)، بمعنى أنه يجب استبعاد فرضية العدم التي تؤكد على تساوي التباينات والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على اختلاف طبيعة الجريمة باختلاف الفئات العمرية. بمعنى أن **طبيعة النشاط الإجرامي يتغير بتغير سن الأفراد**، هذا يعني أن **الجرائم المرتبطة بالسرقة والعنف أكثر ارتباطاً بالفئات العمرية الشابة والمراهقة** كما سبقت الإشارة إلى ذلك سلفا، أما الجرائم المرتبطة بالمخدرات والنصب والاحتيال والجرائم الجنسية تكون مرتبطة بالفئات الشابة وكذا الفئات العمرية المتقدمة في السن نظراً لطبيعة الأنشطة الإجرامية المزاولة من طرف هؤلاء الأفراد.

2-2- متغير الوضعية العائلية كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم 53: متغير الوضعية العائلية كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			الوضعية العائلية					المجموع
			عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	أم عازب(ة)	
نوع الجريمة التي تم ادانتك بها	السرقة	التكرارات	98	10	5	1	2	116
		النسبة المئوية	32,9%	3,4%	1,7%	0,3%	0,7%	38,9%
	المخدرات	التكرارات	46	25	9	3	4	87
		النسبة المئوية	15,4%	8,4%	3,0%	1,0%	1,3%	29,2%
	الجرائم الجنسية	التكرارات	12	9	7	1	2	31
		النسبة المئوية	4,0%	3,0%	2,3%	0,3%	0,7%	10,4%
	جرائم العنف	التكرارات	35	9	4	1	2	51
		النسبة المئوية	11,7%	3,0%	1,3%	0,3%	0,7%	17,1%
	جرائم الشيك والنصب	التكرارات	4	4	4	1	0	13
		النسبة المئوية	1,3%	1,3%	1,3%	0,3%	0,0%	4,4%
المجموع		التكرارات	195	57	29	7	10	298
		النسبة المئوية	65,4%	19,1 %	9,7%	2,3%	3,4%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

يوفر لنا الجدول أعلاه أهم الملاحظات التي يمكن من خلالها مقارنة الوضعية العائلية وطبيعة الفعل الإجرامي، لقد كشفت هذه المقارنات عن وجود اختلاف في طبيعة الجريمة حسب نوع الوضعية العائلية، حيث أن ما يقارب165جريمة بنسبة 65.4% من مجموع الجرائم المرتكبة، ارتكبت من طرف فئة العزاب، و57 جريمة بنسبة 19.1% من مجموع الجرائم ارتكبت من طرف المتزوجين، كما بلغ عدد الجرائم المسجلة من طرف المطلقين ما مجموعه 29 جريمة بنسبة 9.7%، بينما فئة الأرامل والأمهات العازبات تحتل نسب ضئيلة مقارنة مع الفئات الأخرى.

نجد أيضا أن 32.9 % من فئة العزاب يرتكبون الجرائم المتعلقة بالسرقة و15.4% يرتكبون جرائم المخدرات و11% يرتكبون جرائم المرتبطة بالعنف والجرائم الجنسية بنسبة 4% في حين تأتي الجرائم المرتبطة بالنصب بنسبة 1,3%، ينما فئة المتزوجين 8,4 % منهم يرتكبون جرائم الكحول والمخدرات و3,4 % يرتكبون الجرائم المتعلقة بالسرقة، في حين 3,4 % يرتكبن جرائم مرتبطة بالعنف والجرائم الجنسية وهي نسب مرتفعة إذا ما قارناها بنسبة الجرائم المتعلق بالنصب والاحتيال، فيما جاءت فئة المطلقين في المرتبة الثالثة من حيث عدد الجرائم وتوزعت على الشكل التالي 3.3% من الأفراد يرتكبون جرائم المخدرات باعتبارها الجرائم النشيطة داخل هذه الفئة، فيما تأتي باقي

الجرائم متقاربة من حيث النسب سواء تعلق الأمر بجرائم السرقة والعنف وكذا الجرائم المتعلقة بالنصب أو الجرائم الجنسية.

في نفس السياق تأتي بافي الفئات الخاصة بالأرامل والأمهات العازبات بنسب ضئيلة مقارنة مع الفئات الأخرى، حيث تراوح عددهم ما بين 10 و7 جريمة بنسبة 2,3 %و3,4 %من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الفئات، وللتعرف عن مستوى الدلالة الإحصائية لهذه الفروق يتعين علينا أن نفحصها بواسطة كاي تربيع Tests du Khi-deux .

Tests du Khi-deux اختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**48,683[a]**	**16**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	298		
a. 14 cellules (56,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,31.			

بملاحظتنا للجدول أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت **(48,683)** عند مستوى دلالة **(0.000)** وهي دالة احصائياً، بمعنى لا توجد استقلالية بين الجريمة والوضعية العائلية، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة، وعلى هذا الأساس يمكن استبعاد فرضية العدم. بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين الأفراد من حيث طبيعة الجريمة وعلاقتها بالوضعية العائلية، **وبالتالي فطبيعة السلوك الإجرامي يتغير بتغير الوضعية العائلية لأفراد**، وبالتالي فإن احتمال حدوث أي نوع من الجرائم قد يصدر من أي فئة بغض النظر عن وضعيتها العائلية.

3-2-متغير المستوى الدراسي كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم54: متغير المستوى الدراسي كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			المستوى الدراسي					المجموع
			بدون	ابتدائي	اعدادي	التكون المهني	ثانوي	جامعي	
نوع الجريمة التي تم إدانتك بها.	السرقة	التكرارات	9	46	48	2	10	1	116
		النسبة المئوية	3,0 %	15,4 %	16,1 %	0,7%	3,4 %	0,3%	38,9 %
	المخدرات	التكرارات	18	33	31	0	3	2	87
		النسبة المئوية	6,0 %	11,1 %	10,4 %	0,0%	1,0 %	0,7%	29,2 %
	الجرائم الجنسية	التكرارات	8	11	8	1	2	1	31
		النسبة المئوية	2,7 %	3,7 %	2,7 %	0,3%	0,7 %	0,3%	10,4 %
	جرائم العنف	التكرارات	12	18	16	0	3	2	51
		النسبة المئوية	4,0 %	6,0 %	5,4 %	0,0%	1,0 %	0,7%	17,1 %
	جرائم الشيك والنصب	التكرارات	3	2	6	0	0	2	13
		النسبة المئوية	1,0 %	0,7 %	2,0 %	0,0%	0,0 %	0,7%	4,4%
المجموع		التكرارات	50	110	109	3	18	8	298
		النسبة المئوية	16,8 %	36,9 %	36,6 %	1,0%	6,0 %	2,7%	100,0 %

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال الجدول أعلاه، توزيع الأفراد حسب المستوى الدراسي في علاقتها بالجريمة. كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية والنسب المئوية، نحاول من خلال عرض هذه النتائج معرفة دور متغير المستوى الدراسي في النزوع نحو السلوك الإجرامي أو العكس، كذلك كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لمستواهم التعليمي وطبيعة الجريمة التي أقدمو عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين المستوى الدراسي والفعل الإجرامي بهذه الأحياء أم العكس هو الحاصل؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين المستوى التعليمي ونوع وحجم الجريمة أو ما يسمى بفضية العدم.

في البداية سنعرض مجموع الأفعال الاجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمستواهم التعليمي ثم سنفصل في كيفية توزيع المستوى التعليمي وفقاً لطبيعة الجريمة بهذه الأحياء. عند ملاحظتنا لمجموع الجرائم التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمتغير المستوى الدراسي، نجد أن الأفراد ذوي المستويات

التعليمية الدنيا (الابتدائي/ الإعدادي) هم من يحتلون المراكز الأولى من حيث حجم الجرائم. نجد أن أصحاب المستوى التعليمي الابتدائي هم من يأتون في المقدمة بعدد بلغ 110 بنسبة 36,9 %من مجموع العينة. بعد فئة هذه الفئة، نجد فئة أصحاب المستوى التعليمي الإعدادي في الرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم بلغ عددها 109 فرداً و يشكلون 36,6 %من مجموع عينة الدراسة. في الرتبة الثالثة نجد فئة الغير متمدرسة وصل عددهم 50 فرداً بنسبة مئوية بلغت 16,8 %من مجموع العينة. في المرتبة الرابعة نجد الفئة ذات المستوى التعليمي ثانوي ممثلة بـ 18 فرد بنسبة 6,0 %. وفي الأخير تأتي باقي الفئات مرتبة بشكل متقارب من حيث العدد مقارنة مع باقي المستويات الدراسية الأخرى.

إن هذا التوزيع سيتغير إذا ما أخدنا كل مستوى دراسي على حدة، وتوزيع أفراده حسب الجرائم المرتكبة. إذا ما نظرنا إلى جرائم السرقة سواء تعلق الأمر بالسرقة عن طريق النشل أو السرقة بالعنف نرى أن الأفراد ذوي المستوى الابتدائي والإعدادي هم من احتلوا المراتب الأولى من حيث عدد الجرائم بعدد تراوح بين 48 و46 جريمة بنسب تراوحت بين 16,1 % و15,4%، أما الأفراد ذوي المستوى التعليمي الثانوي يأتون في المركز الثالث بعدد بلغ 10 فردا بنسبة 3,4 %، في الرتبة الثالثة يأتي فئة الأميون بعدد وصل 9 أفراد بنسبة 3,0 %، في حين جاءت كل من فئة المستوى (الجامعي/ التكوين المهني) بأعداد تراوحت بين 1 و2 جريمة بنسبة 0,7% و0.3 % وهي نسب ضعيفة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى.

في المرتبة الثانية من حيث الجرائم التي يقدم عليها الأفراد نجد الجرائم المتعلقة بالمخدرات تتوزع على الأفراد حسب مستواهم التعليمي وفق ما يلي: في المقدمة تأتي فئة المتمدرسين في المستوى الابتدائي بلغ عددهم 33 فرداً بنسبة 11.10% ، و يأتي فئة المستوى الإعدادي بعدد بلغ 31 فردا بنسبة 10.4 % من مجموع عينة الدراسة، هذا وتأتي فئة الأميين ممثلة ضمن هذا النوع من الجرائم بـ18 بنسبة 6.0 % فرداً من مجموع العينة، وفي الأخير تأتي كل من فئة المستوى الثانوي والجامعي بنسب ضئيلة تراوحت بين 3 و2 فردا بنسبة 1.0% و0.7% ، وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي المستويات التعليمية الأخرى.

في المرتبة الثالثة من حيث الجرائم التي يقدم عليها الأفراد نجد الجرائم المتعلقة بالعنف تتوزع على الأفراد حسب مستواهم التعليمي وفق ما يلي: في المقدمة تأتي فئة المتمدرسين في المستوى الابتدائي بلغ عددهم 18 فرداً بنسبة 6.0%، وتأتي فئة المستوى الإعدادي بعدد بلغ 16 فرداً بنسبة 5.4 % من مجموع عينة الدراسة، هذا وتأتي فئة الأميين ممثلة ضمن هذا النوع من الجرائم ب12 بنسبة 4.0 % فردا من مجموع العينة، وفي الأخير تأتي كل من فئة المستوى الثانوي والجامعي بنسب تراوحت بين 3 و2 فردا بنسبة 1.0% و0.7% وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي المستويات التعليمية الأخرى.

في المرتبة الرابعة من حيث السلوكات الإجرامية نجد الجرائم المرتبطة بالجنس (الجرائم الجنسية) ب 31 جريمة من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، يتوزعون على المستويات الدراسية وفق الترتيب التالي: بلغ المستوى الابتدائي 10 أفرد بنسبة 3.7% من مجموع الجرائم المسجلة، ثم تأتي فئة المستوى الاعدادي وبدون مستوى تعليمي بنسب متساوية بلغت 8 أفرد بنسبة 2.7%، هذا وجاءت فئة العاطلون عن العمل في المركز الثالث ب 6 فردا من مجموع الجرائم المسجلة، كما جاءت فئة المستوى التعليمي الثانوي والجامعي في المرتبة الأخيرة بأعداد متقاربة تراوحت بين 2 و1 فردا بنسبة 0.7% و0.3% من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء.

أخيراً نجد في المرتبة الخامسة الجرائم المتعلقة بالنصب، حيث توزعت على الشكل التالي: نجد فئة المستوى الإعدادي ممثلة بـ 6 أفراد بنسبة 2.0% من مجموع الجرائم المسجلة بهذا النوع من الجرائم، ثم بدون مستوى بـ 3 أفراد بنسبة 1.0%، كما تأتي كل من فئة المستوى الابتدائي والجامعي بأعداد متساوية بمعدل 3 أفراد بنسبة 0.7% من مجموع الجرائم المسجلة.

بناءً على ما تقدم، نستنتج أن طبيعة الجريمة بهذه الأحياء تختلف باختلاف متغير المستوى الدراسي، حيث نجد الأفراد المرتبين في مستويات دراسية متدنية (غير متمدرس/ابتدائي/إعدادي) هم الأكثر نزوعاً نحو الجريمة خاصة الجرائم المرتبطة بالسرقة والمخدرات، ومن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها أيضا أن الجرائم الخاصة بالنصب تكون ممثلة بشكل أكثر عند مستويات دراسية لا بأس بها مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى. هذا من حيث المستويات الدراسية الأكثر نزوعاً نحو الأفعال الإجرامية، أما من حيث الجرائم الأكثر نشاطاً بهذه الأحياء، نجد الجرائم المتعلقة بالسرقة ثم جرائم

الخمور والمخدرات بعدها جرائم العنف. وفي الأخير تأتي الجرائم الخاصة بالنصب وهي الأقل إقبالا عليها. وقصد التأكد فعلا من الفروقات التي تم ملاحظتها بين أفراد عينة الأحياء من حيث علاقة المستوى الدراسي بالفعل الإجرامي، لجأنا إلى اختبار كاي تربيع من خلال الجدول أسفلاه:

اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson	**30,293[a]**	**20**	**,065**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	298		
a. 16 cellules (53,3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,13.			

انطلاقا من الجدول أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت (30,293)، وهي غير دالة عند مستوى 0.65 رغم أن درجة الدلالة الإحصائية في هذا المستوى تبقى نسبية لأنها تتجاوز درجة 0.5 بنسبة ضعيف، لكن رغم هذا يمكن أن نستنتج أن الفرضية الأنسب للتحليل هي فرضية تساوي التباينات بين الجرائم التي تقع داخل هذه الأحياء بغض النضر المستوى الدراسي لهؤلاء الأفراد المرتكبين لأفعال إجرامية، وبالتالي فالجريمة لا تتغير بتغير طبيعة المستوى الدراسي، إذن فإن احتمال حدوث أي نوع من الجرائم سواء كانت المخدرات والكحول والسرقة.. في هذه الأحياء يمكن أن يصدر من أي أسرة بغض النظر عن المستوى الدراسي بهذه الأحياء.

4-2-متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم55: متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			وضعية_الأبوين داخل الأسرة					المجموع
			مستقرة	منفصلين	دائمي النزاع	لاب في السجن	الأب او الأم غير معروف	أحد الأبوين متوفي
نوع الجريمة التي تم ادانتك بها	السرقة	التكرارات	30	25	36	1	4	20	116
		النسب المئوية	10,1 %	8,4%	12,1 %	0,3%	1,3%	6,7%	38,9%
	المخدرات	التكرارات	23	17	27	0	2	18	87
		النسب المئوية	7,7%	5,7%	9,1%	0,0%	0,7%	6,0%	29,2%
	الجرائم الجنسية	التكرارات	9	3	12	0	1	6	31
		النسب المئوية	3,0%	1,0%	4,0%	0,0%	0,3%	2,0%	10,4%
	جرائم العنف	التكرارات	11	15	15	1	0	9	51
		النسب المئوية	3,7%	5,0%	5,0%	0,3%	0,0%	3,0%	17,1%
	جرائم الشيك والنصب	التكرارات	3	3	5	0	0	2	13
		النسب المئوية	1,0%	1,0%	1,7%	0,0%	0,0%	0,7%	4,4%
المجموع		التكرارات	76	63	95	2	7	55	298
		النسب المئوية	25,5 %	21,1%	31,9 %	0,7%	2,3%	18,5%	100,0 %

المصدر: البحث الميداني.

يتبين من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، توزيع الأفراد حسب الوضع الأسري في علاقتا بالجريمة. كذلك يبين كل من التكرارات الواقعية والنسب المئوية، كما نحاول من خلاله عرض هذه النتائج لمعرفة الدور الذي تلعبه الأسرة في النزوع نحو السلوك الإجرامي أو العكس، كذلك كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لوضعهم الأسري وطبيعة الجريمة التي أقدمو عليها هذا من جهة.

ومن جهة أخرى نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول بوجود علاقة بين الوضع الأسري والفعل الإجرامي بهذه الأحياء أم العكس هو الحاصل؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين الوضع الأسري ونوع وحجم الجريمة أو ما يسمى بفضية العدم.

في البداية سنعرض مجموع الأفعال الاجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لوضعهم الأسري ثم سنفصل في كيفية توزيع الوضع الأسري وفقاً لحجم الجريمة بهذه الأحياء. عند ملاحظتنا لمجموع الجرائم التي ارتكبها الأفراد وفقاً لمتغير الوضع الأسري نجد أن الأفراد الذين يتميزون بوضع أسري **دائم النزاع** هم من يحتلون المركز الأول من حيث حجم الجرائم بلغ عددهم 95 فرد بنسبة 31,9 % من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، ونجد الوضع الأسري الذي يتميز بالاستقرار في الرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم بلغ عددها 76 فردا و يشكلون 25,5% من مجموع عينة الدراسة. في الرتبة الثالثة نجد فئة وضعية الأبوين منفصلين حيث وصل عددهم 63% فرداً بنسبة مئوية بلغت 21, 1 %من مجموع العينة. في المرتبة الرابعة نجد فئة الأسرة التي فقدت أحد الأبوين ممثلة بـ 55 فرد بنسبة 18,5%. وفي الأخير تأتي باقي الفئات الأسرية مرتبة بشكل متقارب من حيث العدد مقارنة مع باقي الوضعيات الأسرية الأخرى.

إن هذا التوزيع لا يتغير عن السابق، إذا ما أخدنا كل وضع أسري على حدة وتوزيع أفراده حسب الجرائم المرتكبة. فإذا ما نظرنا إلى جرائم السرقة سواء تعلق الأمر بالسرقة عن طريق النشل أو السرقة بالعنف، نرى أن الأفراد ذوي الوضع الأسري دائم النزاع هم الدين احتلوا المركز الاول من حيث عدد الجرائم إذ بلغ عددهم 36جريمة بنسبة12,1%، أما الأفراد ذوي الوضع الأسري المستقر يأتون في المركز الثاني بعدد بلغ 30 فردا بنسبة 10,1%، في الرتبة الثالثة تأتي الفئة ذات الوضع الأسري الذي يتميز فيها الزوجين بالانفصال بعدد وصل 25 فرد بنسبة 8,4%، كما تأتي الأسر التي فقدت إحدى الأبوين بعدد بلغ 20 فردا بنسبة 6,7% من مجموع الجرائم المسجلة، في حين جاءت كل من فئة الوضع الأسري (أحد الأبوين غير معروف/ الأب في السجن) بأعداد تراوحت بين 4 و1 جريمة بنسبة 1,3% و0,3 % وهي نسب ضعيفة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى.

كما جاءت الجرائم المتعلقة بالمخدرات حسب الوضع الأسري وفقاً للترتيب التالي : نجد الأفراد ذوي الوضع الأسري دائم النزاع هم الدين احتلوا المركز الأول من حيث عدد الجرائم ،بلغ عددهم بعدد 27جريمة بنسبة 9.1%، أما الأفراد ذوي الوضع الأسري المستقر يأتون في المركز الثاني بعدد بلغ 23 فردا بنسبة 7.7%، في الرتبة الثالثة تأتي الفئة ذات الوضع الأسري الذي يتميز فيها الزوجين بالانفصال بعدد وصل 17 فرداً بنسبة 5.7%، كما تأتي الأسر التي فقدت إحدى الأبوين بعدد بلغ 18

فردا بنسبة 6,0% من مجموع الجرائم المسجلة، في حين جاءت كل من فئة الوضع الأسري (أحد الأبوين غير معروف ممثلة 2 فردا بنسبة 0.7 % وفي الأخير تأتي فئة (الأب في السجن) بدون أية جريمة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى.

في المرتبة الثالثة من حيث الجرائم التي يقدم عليها الأفراد نجد الجرائم المتعلقة بالعنف تتوزع على الأفراد حسب وضعهم الأسري، نجد أن الترتيب يختلف عن السابق داخل جريمة السرق بخصوص الوضع الأسري حيث نجد بين فئة الوضع الأسري دائم النزاع والمنفصلين هم من احتلوا المراكز الأولى من حيث حجم الجريمة وبأعداد متساوية بلغت 15 جريمة لكل فئة بنسبة 5,0% من مجموع الجرائم المرتكبة، وتأتي فئة الوضع الأسري المستقر في المرتبة الثانية من حيث جريمة السرقة بعدد بلغ 11 فردا بنسبة 3.7 %، هذا وتأتي فئة الوضع الأسري الذي فقد أحد الأبوين ممثلة ضمن هذا النوع من الجرائم بـ9 جريمة بنسبة 3.0 % من مجموع الجرائم، وفي الأخير تأتي كل من فئة الوضع الأسري (الأب في السجن/ أحد الأبوين غير معروف) حيث جاءت الفئة الأولى ممثلة بـ 1 جريمة بنسبة 0,3% والفئة الثانية جاءت بدون أي جريمة.

في المرتبة الرابعة من حيث السلوكات الإجرامية نجد الجرائم المرتبطة بالجنس (الجرائم الجنسية) يتوزعون حسب الوصع الأسري وفق الترتيب التالي: بلغ الوضع الأسري دائم النزاع بـ 12 جريمة بنسبة 4.0%من مجموع الجرائم المسجلة، ثم تأتي فئة الوضع الأسري المستقر بـ 9 بنسبة 3,0%، هذا وتأتي فئة الوضع الأسري الذي يتميز بوفاة أحد الأبوين بـ 6 جريمة بنسبة 2,0%، كما جاءت فئة الوضع الأسري الذي يتميز بالانفصال بين الأبوين بعدد بلغ 3 جريمة بنسبة 3,0%، ويأتي الأفراد الذين لم يتعرفوا بعد عن أحد الأبوين بـ 1 جريمة بنسبة 0,3%من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء، في الأخير جاءت فئة أحد الأبوين في السجن بدون أي جريمة.

أخيراً نجد في الرتبة الخامسة الجرائم المتعلقة بالنصب، حيث توزعت على الشكل التالي: نجد فئة الوضع الأسري دائم النزاع ممثلة بـ 5 أفراد بنسبة 1.7% من مجموع الجرائم المسجلة بهذا النوع من الجرائم، ثم جاءت كل من فئة الوضع الأسري الذي يتميز بالانفصال بين الأبوين وفئة الوضع الاسري المستقر بأعداد متساوية من حيث مساهمتهما في جريمة النصب بلغت 3 جرائم بنسبة 1.0%، وتأتي فئة الوضع الأسري الذي فقد أحد الأبوين بعدد بلغ 2 جريمة بنسبة0,7%، وفي الأخير

تأتي كل من فئة (أحد الأبوين غير معروف/ الأب في السجن) بدون أي جريمة سرقة من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء.

بناءً على ما تقدم، نستنتج أن حجم الجريمة بهذه الأحياء يختلف باختلاف متغير الوضع الأسري، حيث نجد الأفراد الذين يتميزن بوضع أسري (دائم النزاع/منفصلين/مستقرة) هم الأكثر نزوع نحو الجريمة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى من الأسر، خاصة الجرائم المرتبطة بالسرقة والمخدرات، **وأن فئات الأسر التي تعيش وضع غير سوي اجتماعياً تمثل حوالي 70% من الأسر التي يتجه أفرادها إلى الانحراف والجريمة. ومن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها أيضا أن الجرائم الخاصة بالنصب تكون ممثلة بشكل أضعف أو منعدمة داخل بعض فئات الأسر مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى. وللإطلاع أكثر عن العلاقة بين نوع الجريمة** وطبيعة الوضع الأسري بالفضاءات الجنوح، لجأنا إلى **اختبار التحليل العاملي للتطابق أو التناظر***. كما هو موضح في المبيان أسفله:

الرسم البياني رقم32: متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

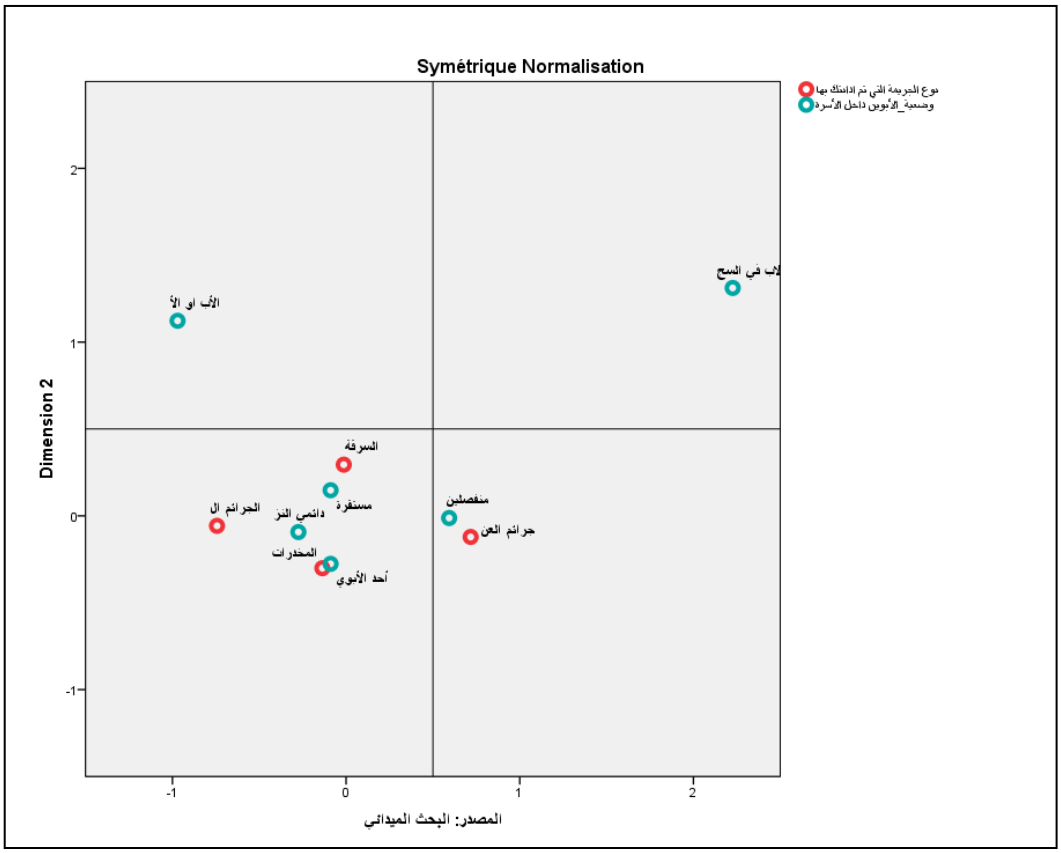

انطلاقاً من نتيجة التحليل العاملي للتطابق، لقد تبين أن توزيع النقاط الخاصة بطبيعة الوضعية الأسرية لأحياء الدراسة الخاصة بهذه الفرضية في علاقتها بالنقاط الخاصة بنوع الفعل الإجرامي التي أقدم عليه الأفراد، حيث نستنتج أن نمط الوضع الأسري لا يرتبط بجميع الجرائم. إذا نظرنا إلى الوضع الأسري الذي يتصف بـ (الأب أو الأم غير معروف/ الأب في السجن) فهو لا يرتبط بشكل مباشر بأي نوع من الجرائم، بينما **الوضع الأسري الذي يتميز الأبوين بالانفصال يرتبط بجرائم العنف، فيما نجد الوضع الأسري الذي يتميز بالنزاع الدائم بين الأبوين أو أحد الأبوين متوفي يرتبطون بشكل أكثر بجرائم المخدرات**، وبشكل أقل الجرائم الجنسية خاصة المتعلقة بالاغتصاب وما شبه ذلك، في **حين جاء الوضع الأسري الذي يتميز بالاستقرار وبالنضر إلى موقعه فهو أقرب إلى جرائم السرقة**، لكن عندما نلاحظ جرائم المخدرات والسرقة وكذا الجرائم الجنسية يمكن أن تصدر من جميع أصناف الوضع الأسري خاصة الأسر التي تتميز بـ(علاقة دائمة النزاع بين الأبوين أو أحد الأبوين متوفي وحتى الأسر التي تتميز بالاستقرار) بالنظر إلى قربها من هذه الأصناف من الأسر.

بناء على ما توصل إليه التحليل العاملي لتطابق يمكن القول أن الفئات التي تتجه إلى الإتجار في المخدرات، يكون الدافع الأول في **البداية هو الهروب من الوضع الأسري خصوصا الذي يتميز بالنزاع الدائم أو الطلاق**، وذلك بالإدمان على المخدرات في المرحلة الأولى ثم يتحول إلى البحث المستمر على هذا المخدر مما يضطر إلى في أغلب الحالات التي قمنا بمقابلتها [323]إلى العمل مع من يروج هذه المخدرات، وهنا تبدأ مرحلة المهنية في هذا النوع من الجرائم. أما فيما الأسر التي تتميز بالاستقرار العائلي ويتجه أفراده إلى الجرائم خاصة بالسرقة كما هو موضح في التحليل العاملي لتناضر، مرد ذلك حسب ما تم استنتاجه من خلال المقابلات أن اغلب هذه الأسر تتميز بالفقر والهشاشة الاجتماعية؛ إما نتيجة عجز الأب الجسدي أو أنه يعمل عمل موسمي...هذا يدفع مجموع

[323] المقابلة رقم 15 الجنس ذكر، السن 18 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد حي السكن، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين منفصلين.

من أفراد هذه الأحياء إلى السرق التي تبدأ من المدرسة ثم تتطور إلى سرقات أخرى كما سرح لنا أحد المبحوثين[324].

2-5-متغير درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم56: متغير درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			هل تجتمع الأسرة خلال اليوم؟				المجموع
			نادرا	أحيانا	بشكل مستمر	منفصل عن العائلة	
نوع الجريمة التي تم ادانتك بها	السرقة	التكرارات	30	41	42	3	116
		النسبة المئوية	10,1%	13,8%	14,1%	1,0%	39,1%
	المخدرات	التكرارات	17	38	25	6	86
		النسبة المئوية	5,7%	12,8%	8,4%	2,0%	29,0%
	الجرائم الجنسية	التكرارات	7	6	17	1	31
		النسبة المئوية	2,4%	2,0%	5,7%	0,3%	10,4%
	جرائم العنف	التكرارات	13	16	22	0	51
		النسبة المئوية	4,4%	5,4%	7,4%	0,0%	17,2%
	جرائم الشيك والنصب	التكرارات	3	2	7	1	13
		النسبة المئوية	1,0%	0,7%	2,4%	0,3%	4,4%
المجموع		التكرارات	70	103	113	11	297
		النسبة المئوية	23,6%	34,7%	38,0%	3,7%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

يكشف الجدول أعلاه عن العلاقة بين الفعل الإجرامي ودرجة تماسك أفراد الأسرة داخل الأحياء المعتمدة في هذه الفرضية، كما يبين كل من التكرارات الواقعية والنسب المئوية. نحاول من خلال عرض هذه النتائج معرفة أهمية درجة تماسك الأسر بفضاءات الجنوح في النزوع نحو السلوك الإجرامي أو العكس، كذلك كشف الفروق بين الأفراد وفقاً لدرجة تماسك الأسرة وحجم الجريمة التي أقدمو عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى، نهدف إلى اختبار الفرضية التي تقول

[324] مقابلة رقم 21، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، عدد الإخوة 3.

بوجود علاقة بين درجة تماسك أفراد الأسرة والفعل الإجرامي بهذه الأحياء أم العكس هو الحاصل؛ بمعنى أن هناك علاقة استقلال بين درجة تماسك الأسرة ونوع وحجم الجريمة أو ما يسمى بفرضية العدم.

يتضح من خلال توزيع مجموع الأفعال الإجرامية التي ارتكبها الأفراد وفقاً لدرجة تماسك الأسرة، نجد أن الأفراد الذين يرتبطون بالأسرة بشكل مستمر هم من يحتلون المركز الأول من حيث حجم الجرائم إذ بلغ عددهم 113 فرد بنسبة 38,0 % من مجموع الجرائم المرتكبة بهذه الأحياء، ونجد الأفراد الذين يندرجون ضمن درجة (أحيانا) في الرتبة الثانية من حيث عدد الجرائم بلغ عددها 103 فرداً ويشكلون 34,7% من مجموع عينة الدراسة. في الرتبة الثالثة نجد الفئة التي نادراً ما تجتمع مع الأسرة حيث وصل عددهم 70 فرداً بنسبة مئوية بلغت 23,6%من مجموع العينة. في المرتبة الرابعة والأخيرة نجد فئة الأفراد التي انقطعت عن أفراد الأسرة ممثلة بـ 11 فرداً بنسبة 3,7% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى.

إذا ما أخدنا كل فئة على حدة وتوزيع أفرادها حسب الجرائم المرتكبة، نجد جرائم السرقة سواء تعلق الأمر بالسرقة عن طريق النشل أو السرقة بالعنف، إذ نرى أن الأفراد الذين يجتمعن مع أفراد الأسرة بشكل مستمر أو غالبا ما يجتمعون هم من احتلوا المراكز الأولى من حيث عدد الجرائم تراوح عددهم ما بين 42 و41 فردا بنسبة 14,1% و13,8% من مجموع الجرائم المرتكبة، أما الأفراد الذين نادرا ما يجتمعن مع أفراد الأسرة يأتون في المركز الثالث بعدد بلغ 30 فردا بنسبة 10,1%، في الرتبة الرابعة تأتي الفئة المنقطعة عن الأسرة بشكل تام وهي نسبة ضئيلة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى بعدد وصل 3 أفرد بنسبة 1,0%.

كما جاءت الجرائم المتعلقة بالمخدرات حسب درجة التماسك الأسري بين أفرادها وفق الترتيب الأتي: نجد الأفراد اللذين أحيانا ما يجتمعوا مع أفراد الأسرة هم من احتلوا المركز الأول من حيث عدد الجرائم، إذ بلغ عددهم بعدد 38جريمة بنسبة 12,8%، أما الأفراد اللذين يجتمعوا بشكل مستمر يأتون في المركز الثاني بعدد بلغ 25 فردا بنسبة 8,4%، في الرتبة الثالثة تأتي الفئة التي نادرا ما تجتمع بأفراد الأسرة ممثلة بعدد وصل17 فرد بنسبة 5.7%، وفي الأخير تأتي فئة الأفراد المنفصلة بشكل تام عن الوسط الأسري بعدد بلغ 6 أفرد بنسبة 2,0% من مجموع الجرائم المسجلة.

في المرتبة الثالثة من حيث الجرائم التي يقدم عليها الأفراد نجد الجرائم المتعلقة بالعنف تتوزع على الأفراد حسب درجة التماسك الأسري، وفق الترتيب التالي: والذي يختلف بشكل نسبي عن السابق بخصوص ترتيب درجة التماسك الأسري داخل هذا النوع من الجرائم، حيث نجد الفئة التي تجتمع مع أفراد الأسرة بشكل مستمر هي التي احتلت المركز الأول من حيث حجم الجريمة بعدد بلغ 22 فرداً بنسبة 7,4%، وتأتي الفئة التي أحيانا ما تجتمع مع أفراد الأسرة في المرتبة الثانية من حيث جريمة السرقة بعدد بلغ 16 فردا بنسبة 5,4 %، هذا وتأتي الفئة التي نادرا ما تجتمع مع أفراد الأسرة ممثلة ضمن هذا النوع من الجرائم ب13 جريمة بنسبة 4.4 % من مجموع الجرائم، وفي الأخير تأتي كل من الفئة المنفصلة عن الأسرة حيث جاءت بنسب ضعيفة إلى منعدمة في جميع الجرائم باستثناء الجرائم المرتبطة بالمخدرات والسرقة.

في المرتبة الرابعة من حيث السلوكات الإجرامية، نجد الجرائم المرتبطة بالجنس (الجرائم الجنسية) يتوزعون حسب درجة التماسك الأسري وفقاً للترتيب الأتي: بلغت الفئة التي تتجمع بشكل مستمر مع أفراد الأسرة 17 فرداً بنسبة 5,7%من مجموع الجرائم المسجلة، ثم تأتي الفئة التي نادراً ما تجتمع مع أفراد الأسرة بـ 7 بنسبة 2,4%، هذا وتأتي الفئة التي أحيانا ما تكون داخل بيت الأسرة فأغلب الأوقات تكون خراج البيت بعدد بلغ 6 جريمة بنسبة 2,0%، في الأخير جاءت الفئة المنفصلة عن الأسرة بمساهمة ضئيلة من حيث عدد الجرائم المرتبطة بالجنس بلغت 1 فرداً بنسبة 0,3%.

أخيراً نجد في المرتبة الخامسة الجرائم المتعلقة بالنصب، وتوزعت على الشكل التالي: الفئة التي تجتمع بشكل مستمر مع أفراد الأسرة بلغ 7 أفرد بنسبة 2,4%من مجموع الجرائم المسجلة، ثم تأتي الفئة التي نادراً ما تجتمع مع أفراد الأسرة بـ 3 بنسبة 1,0%، هذا وتأتي الفئة التي أحيانا ما تكون داخل بيت الأسرة في أغلب الأوقات تكون خراج البيت بعدد بلغ 2 جريمة بنسبة 0,7%، في الأخير جاءت الفئة المنفصلة عن الأسرة بمساهمة ضئيلة من حيث عدد الجرائم المرتبطة بالنصب بلغت 1 فرداً بنسبة 0,3%.

انطلاقا مما سبق، **نستنتج أن حجم الجريمة بفضاءات الجنوح يختلف باختلاف متغير درجة التماسك** الأسري ومنه يمكن الخروج بملاحظتين:

أولى هذه الملاحظات أن حجم الجريمة يتغير ولو بشكل نسبي بتغير درجة تماسك الأسرة بهذه الأحياء. ونجد الأفراد الذين يواظبون على الجلوس مع أفراد العائلة هم الأكثر نزوع نحو الجريمة، لكن تبقى هذه النتيجة نسبية على اعتبار أن كل من الفئة التي أحيانا مع تجتمع مع أفراد الأسرة والفئة التي نادراً ما تكون بالمنزل مع أفراد الأسرة احتلتا نسبة تفوق الفئة الأولى بشكل كبير وهذا يدل على أن للأسرة دور كبير في توجيه الشباب خصوصاً في الفترات التي يحتاج فيها الفرد عناية خاصة والتي تعتبر المحدد الأساسي في توجيه الأفراد سواء نحو المسار الصحيح أو العكس.

ومن الملاحظات التي يمكن ملاحظتها أيضاً أن الجرائم المرتبطة بالمخدرات هي الوحيدة التي خالفت الترتيب المبين في الجدول أعلاه، حيث نجد أفراد هذا النوع من الجرائم يتميزون بالبعد بشكل مستمر عن الفضاء الأسري، فالوقت الذي يقضي خارج المنزل أكثر من الوقت الذي يكون فيه بجانب أفراد الأسرة، ومن خلال هذا يكون هذا الصنف من الأفراد دائماً معرضاً لارتكاب جرائم قد ترتبط بالمخدرات أو جرائم أخرى، وقصد التأكد فعلا من الفروقات التي تم ملاحظتها بين أفراد عينة الأحياء من حيث علاقة درجة التماسك الأسري بالفعل الإجرامي، لجأنا إلى اختبار كاي تربيع **Tests du deux Khi** من خلال الجدول أسفلاه:

اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	**ddl**	**Signification asymptotique (bilatérale) الدلالة الإحصائية**
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	**17,559**	**12**	**,130**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	**297**		
a. 8 cellules (40,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,48.			

انطلاقا من اختبار كاي تربيع **Tests du deux Khi** أعلاه، نرى أن قيمة كاي تربيع بلغت (17,559)، وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى (0.130)، من هنا يمكن أن نستنتج أن الفرضية الأنسب للتحليل هي فرضية تساوي التباينات بين حجم الجرائم التي تقع داخل هذه الأحياء بغض النظر عن طبيعة تماسك الأسر بها، فالجريمة **لا تتغير بشكل كبير بتغير طبيعة تماسك الأسرة**، وبالتالي فإن احتمال حدوث أي نوع من الجرائم سواء كانت سرقة أو العنف أو الكحول والمخدرات.... في هذه الأحياء يمكن أن **يصدر من أي أسرة** - خاصة الفئات التي احتلت مراكز متقدمة على مستوى متوسطات حجم الجريمة- بغض النظر عن طبيعة درجة تماسك هذه الأسر بهذه الأحياء. هذا فيما يخص حجم الجريمة في علاقته بدرجة تماسك الأسرة بهذه الفضاءات التي تعرف نسب عالية من حيث عدد الجرائم، أما فيما يخص العلاقة بين نوع الجريمة ودرجة تماسك هذه الأسر بالفضاءات السالفة الذكر لجأنا إلى اختبار التحليل العاملي لتطابق لتوضيح ذلك أسفله.

المبيان رقم33: درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

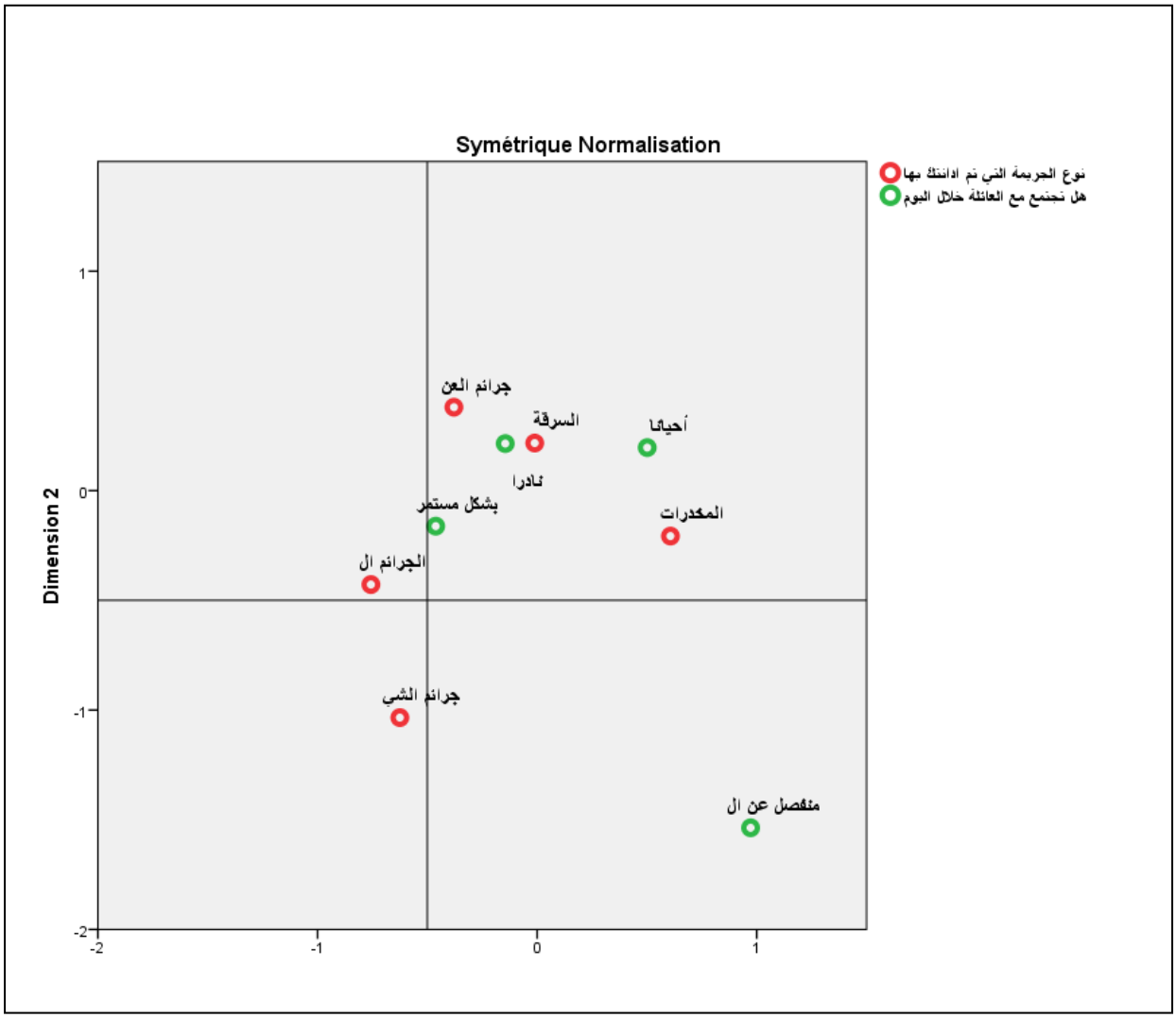

المصدر: البحث الميداني.

عند ملاحظتنا لتوزيع النقاط الخاصة **بدرجة تماسك الأسرة** بهذه الأحياء وعلاقتها بالنقاط الخاصة **بنوع الفعل الإجرامي** الذي أقدم عليه الأفراد، نرى أن درجات تماسك الأسرة بفضاءات الجنوح لا ترتبط بجميع الجرائم. إذا نظرنا إلى الأسر التي نادراً ما تكون بالمنزل مع أفراد الأسرة **(نادرا)** ترتبط بشكل أكثر مع جرائم السرقة، وبشكل أقل نوعاً ما مع الجرائم المرتبطة بالعنف، بينما الأفراد اللذين تتميز علاقتهم أو درجة **تماسكم بـ (أحيانا)** ترتبط بجرائم المخدرات، فيما نجد الأفراد اللذين يواظبون على الجلوس في المنزل مع أفراد الأسرة بشكل مستمر يرتبطون بشكل أكثر بالجرائم الجنسية، ويرتبطون بشكل أقل بجرائم السرقة والعنف، في حين جاءت فئة الأفراد

المنفصلين عن أفراد الأسرة بعيدة شيئا ما عن باقي الجرائم، لكن نلاحظ أنها ترتبط بشكل أقل بجرائم النصب.

6-2-متغير دافع الجريمة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

الجدول رقم57: متغير دو افع الجريمة كمدخل مساعد في المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

			نوع الجريمة التي تم ادانتك بها					المجموع
			السرقة	المخدرات	الجرائم الجنسية	جرائم العنف	جرائم الشيك والنصب	
ما هو الدافع إلى ارتكاب الجريمة	إثارة الأصدقاء	التكرارات	21	7	3	6	0	37
		النسبة المئوية	7,0%	2,3%	1,0%	2,0%	0,0%	12,4%
	التعرض للإهانة	التكرارات	2	1	2	23	0	28
		النسبة المئوية	0,7%	0,3%	0,7%	7,7%	0,0%	9,4%
	الحاجة إلى المال	التكرارات	51	67	10	5	6	139
		النسبة المئوية	17,1 %	22,5%	3,4%	1,7%	2,0%	46,6%
	الانتقام	التكرارات	0	2	0	3	3	8
		النسبة المئوية	0,0%	0,7%	0,0%	1,0%	1,0%	2,7%
	عدم الخوف من القانون	التكرارات	3	1	1	0	0	5
		النسبة المئوية	1,0%	0,3%	0,3%	0,0%	0,0%	1,7%
	تحت تأثير المخدرات	التكرارات	30	2	4	6	1	43
		النسبة المئوية	10,1 %	0,7%	1,3%	2,0%	0,3%	14,4%
	عدم الرضى على الوضع	التكرارات	7	7	3	3	0	20
		النسبة المئوية	2,3%	2,3%	1,0%	1,0%	0,0%	6,7%
	ليس هناك دافع (الصدفة)	التكرارات	2	0	8	5	3	18
		النسبة المئوية	0,7%	0,0%	2,7%	1,7%	1,0%	6,0%
المجموع		التكرارات	116	87	31	51	13	298
		النسبة المئوية	38,9 %	29,2%	10,4%	17,1%	4,4%	100,0 %

المصدر: البحث الميداني.

إن استقراء نتائج الميدان تبين أن دوافع السلوك الإجرامي لدى الأفراد بهذه الأحياء تختلف حسب الوضعية؛ سواء تعلق الأمر بالوضعية الداخلية الذاتية (سياق الفعل) أو الحاجة الاجتماعية، ويتضح من خلال الجدول أعلاه أن الدوافع ("الحاجة إلى المال"، "تحت تأثير المخدرات"، "إثارة الأصدقاء"، "عدم الرضى على الوضع"، "عدم الخوف من القانون"، التعرض للإهانة، "ليس هناك دافع(الصدفة) التي اعتمدناها لفحص هذا العنصر تم بنائها انطلاقا من المقابلات الاستكشافية مع المعتقلين. انطلاقاً من هذه الدوافع يتضح أن **الدافع الأول** هو المهيمن فمن خلال المقابلات التي أجريتها مع أفراد العينة التي صرحت بشكل مباشر أو غير مباشر أن من أهم الأسباب التي تدفعهم للقيام بهذه الأفعال الإجرامية خصوصا الأفعال المرتبطة بالسرقة والمخدرات (بيع المخدرات) هو **الحاجة إلى المال**، وهذا ما يتضح من خلال نتائج الجدول حيث وصل عدد الأفعال الإجرامية المرتبطة بالمخدرات 67 بنسبة 77%، كما بلغ عدد الجرائم الخاصة بالسرقة 51 بنسبة 44% من مجموع الجرائم المرتكبة. بعد ذلك يأتي **الدفع الثاني** من حيث عدد الجرائم، ويتعلق الأمر بدور **تأثير المخدرات باعتباره عامل مساعد نحو الجريمة** وبلغ عدد ها 43 جريمة بنسبة 14,4% من مجموع الجرائم المسجلة، موزعة بشكل أكثر على جرائم السرقة بعدد يفوق نصف الجرائم الأخرى، لقد صرح أحد المبحثوثين " **أنا ميمكنش نسرق إلى مَكْنتشْ وَكْل الفَنِيدْ حِيتْ ملي تتنكون مبوق تيبلي بنادم صغير وتتولي فيا الزْعَامَا بْزَافْ لدرجة نْقدرْ نْقتلْ إلا قَومْ السيد إِلَي بَاغِي نْكرِسِيهْ أُوبْلَا مَنْشعرْ**"[325]، ثم تأتي **جرائم العنف بشكل أقل. وفي المركز الثالث تأتي الدوافع المرتبطة بإثارة** الأصدقاء والتعرض للإهانة بأعداد متقاربة تراوحت بين 37 و28 جريمة، والملاحظ أن جريمة السرقة احتلت الصدارة من حيث حجم الجرائم في سياق التفاعل بين الأفراد خصوصا المراهقين والشباب[326]، وبشكل أقل الجرائم المتعلق بالمخدرات والعنف.

أما فيما يتعلق بالجرائم الأكثر اقترافاً **بدافع التعرض للإهانة، استحوذت جريمة العنف** على 21 جريمة من أصل 28 أي ما يعادل 90% من مجموع الجرائم المرتكبة في إطار التعرض للإهانة

[325] مقابلة رقم 21، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، عدد الإخوة 3.

[326] أنظر في هذا الصدد: أحمد أغبال "الاتجاهات الجديدة في علم النفس المعرفي في مرحلة ما بعد بياجي". ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان: سيكولوجية الطفل. منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، 2008.

أو التحقير أو **(الحكرة) كما جاء على لسان أحد المستجوبين**. أخيرا تأتي باقي فئات ممثلة بنسب أضعف من حيث عدد الجرائم مقارنة مع باقي الفئات السالفة الذكر.

بناء على ما تقدم، نستنتج أن طبيعة وحجم الجريمة بفضاءات الجنوح تختلف باختلاف متغير **الدافع نحو الجريمة** حيث نجد الدافع المادي (الحاجة إلى المال) استهدف جرائم السرقة والمخدرات بنسب مرتفعة أو ما يمكن تسميتها في أطروحتنا بجرائم الحاجة. ونجد الدوافع المرتبطة بتأثر المخدرات جاءت ممثلة بشكل أكبر في جرائم السرقة والعنف مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى. هذا وتأتي الدوافع الخاصة بإثارة الأصدقاء والتعرض للإهانة فالأولى الدوافع استهدفت جرائم السرقة، والثانية استهدفت الجرائم المتعلقة بالعنف.

أما فيما يخص دوافع السلوك الإجرامي الأكثر نشاطاً بهذه الأحياء، نجد الجرائم المرتكبة **بدافع المال أو جرائم الحاجة**، ثم الجرائم المرتكبة **تحت تأثير المخدرات.** وفي الأخير تأتي دوافع الجرائم المرتبطة بالتهور وعدم ضبط السلوك **(إثارة الأصدقاء)**، وكذا الدوافع المتعلقة بالتعرض للإهانة في سياق التفاعل الاجتماعي بين الأفراد. وقصد التأكد فعلاً من الفروقات التي تم ملاحظتها بين أفراد عينة الأحياء من حيث دوافع الفعل وحجم الجرائم المحدثة، لجأنا إلى اختبار كاي تربيع **Tests du Khi deux** من خلال الاختبار أسفلاه:

اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسين	**210,394**	**28**	**,000**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	298		
a**. 23 cellules (57,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,22.**			

انطلاقا من الاختبار كاي تربيع **Tests du Khi deux** أعلاه، بلغت قيمة كاي تربيع (210,394) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.000) ومعنى هذا أن العلاقة بين متغير الدافع السلوك الاجرامي بحجم الجرائم المحدثة بفضاءات الجنوح قوية جداً (بسبة الخطأ اقل من 1%). من هنا،

نقبل بالفرضية البديلة التي تقول بعدم وجود استقلال بين دوافع الجريمة وحجم الجرائم المرتكبة بالأحياء التي تعرف نشاطاً إجراميا، وبالتالي **فطبيعة وحجم السلوك الإجرامي يتغير بتغير الدافع الذي يدفع أفراد فضاءات الجنوح بمدينة مكناس** إلى اقتراف نوع من الجريمة دون نوع أخر. وهذا ما يوضحه الرسم البياني أسفله:

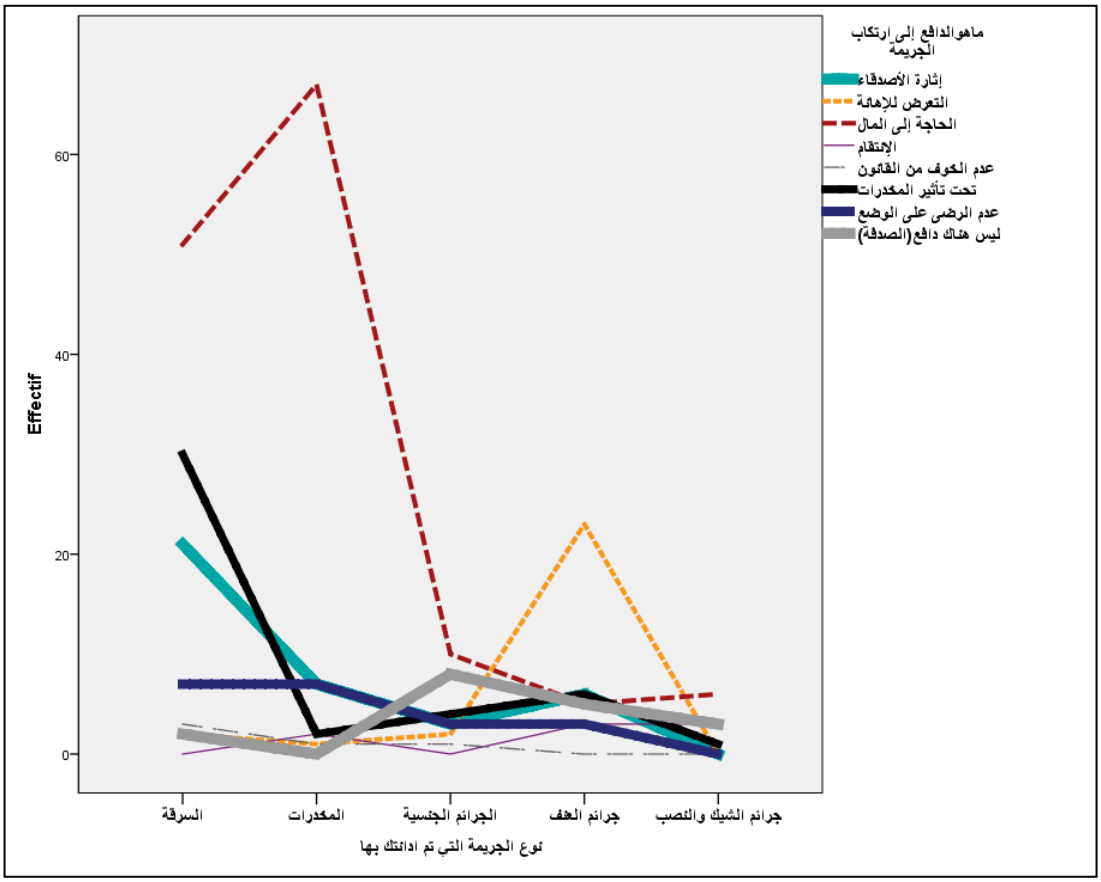

المبيان رقم 34: متغير الدافع نحو الجريمة كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

المصدر: البحث الميداني.

3 - الخصائص الإجرامية لفضاءات الجنوح.

3-1- أنواع الجريمة السائدة بفضاءات الجنوح

المبيان رقم35: أنواع الجريمة حسب كل حي بفضاءات الجنوح.

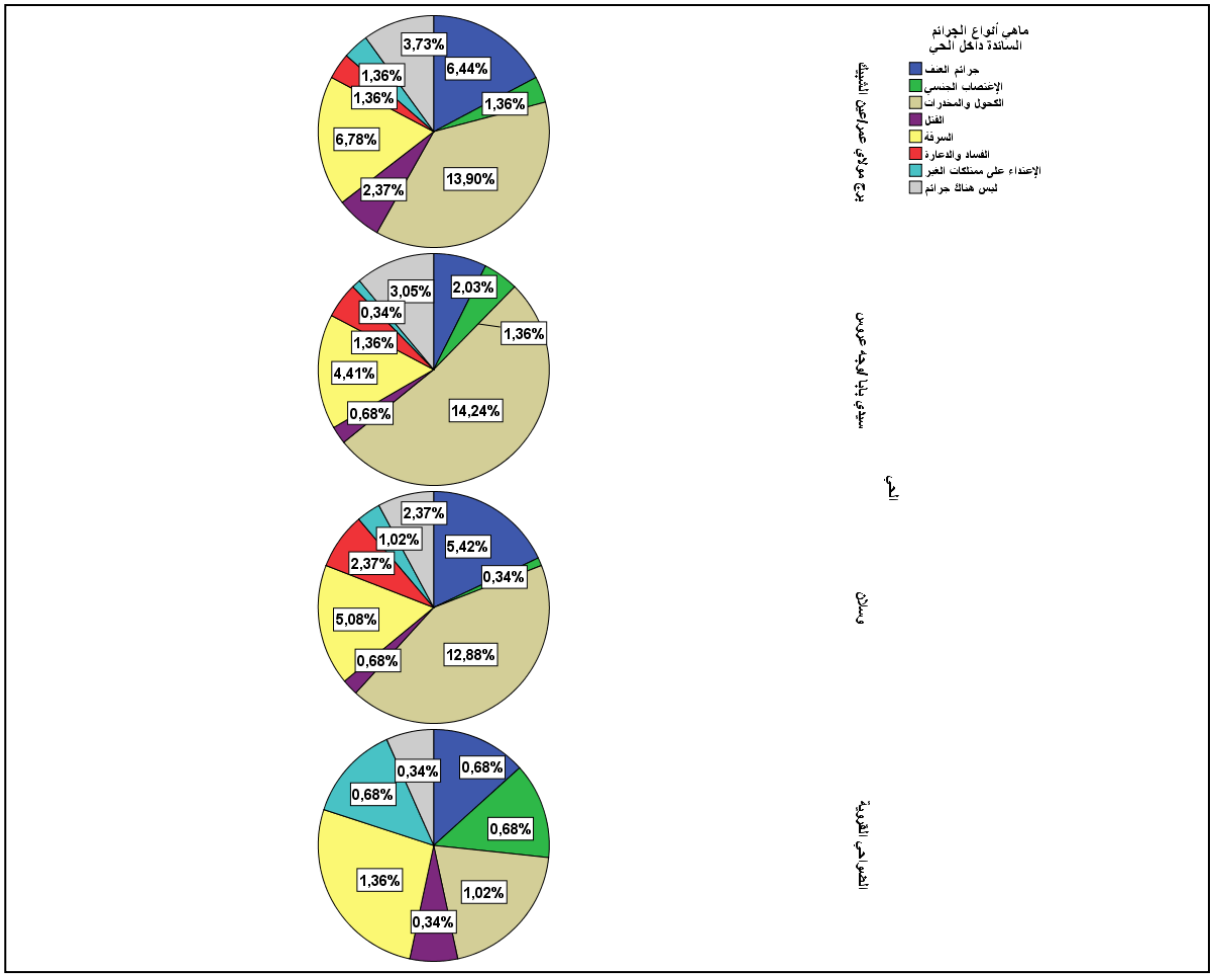

المصدر: البحث الميداني.

نستشف من خلال الرسم البياني أعلاه، أن توزيع الجريمة بهذه الأحياء **تتحكم فيها ثلاثة جرائم باعتبارها المهيمنة، ويتعلق الأمر هنا بجرائم المخدرات والسرقة وكذا الجرائم المرتبطة بالعنف**، فطبيعة الجريمة حسب الأحياء المستهدفة من الدراسة جاءت متماثلة، مع بعض الاختلافات من حيث حجم الجريمة.

بالنسبة لحي **برج مولاي عمر وعين الشبيك** فقد توزعت الجرائم وفقاً للترتيب الاتي: جرائم

المخدرات في الصدارة من حيث حجم الجريمة بنسب 13,90%، ثم تليها جرائم السرقة والعنف بنسب متقاربة تراوحت بين 6,78% و6,44% من مجموع الجرائم السائدة بهذه الأحياء. كما جاءت باقي الجرائم ممثلة بشكل أضعف مقارنة مع باقي الجرائم.

ونفس التوزيع احتفظ به حي **سيدي بابا/وجه عروس** حيث بلغت نسبة الجرائم الخاصة بالمخدرات 14,2%، في حين بلغت جرائم السرقة 4,41%، ثم تليها الجرائم المرتبطة بالعنف بـ 2,44% من مجموع الجرائم المسجلة بهذه الأحياء.

أما حي **وسلان** فقد جاء ترتيب الجرائم مشابه نوعا ما مع حي **برج مولاي عمر/عين الشبيك** من حيث حجم الجريمة بهذا الحي، فقد بلغت الجرائم الخاصة بالمخدرات باعتبارها أعلى نسبة 12,88%، كما بلغت نسبة جرائم العنف 5،42%، هذا وبلغت نسبة الجرائم المتعلقة بالسرقة 4,41%. وأخيرا جاءت عينة أفراد الضواحي القروية* محافظة تقريبا على الترتيب من حيث حجم وطبيعة الجريمة مع بعض الاختلافات.

بناء على المعطيات الميدانية يمكن أن نستنتج أن الجرائم السائدة في فضاءات الجنوح تتمثل **في المخدرات والكحول والسرقة والجرائم المرتبطة بالعنف**، وسجلت الجرائم الأخرى بشكل أقل. وجاء حي **برج مولاي عمروعين الشبيك في المقدمة** من حيث عدد الجرائم المرتكبة فيه، ثم يليه حي **وسلان** وفي المرتبة الثالثة حي سدي **بابا/ وجه عروس**.

إن سبب ارتفاع الجرائم بهذه الأحياء دون الأخرى يرجع بالدرجة الأولى إلى كون هذه الأحياء كانت في السابق عبارة عن أحياء صفيحية، وتمت تهيئتها في إطار سياسة الدولة للقضاء على دور الصفيح [327] خاصة حي برج مولاي عمر/ عين الشبيك وسدي بابا/وجه عروس، يمكن أن نتحدث هنا عن ثقافة الإجرام الفرعية لأفراد هؤلاء الأحياء فرغم أن المرفولوجية العامة لمجال السكن تغيرت إلا أن ثقافة الإجرام مستمرة، فإذا كان الفقر حسب "**أوسكار لويس**" يخلق ثقافة خاصة به ذات

*تجدر الإشارة أن عينة الضواحي القروية تم اعتمادها بناء على مقرات السكن الخاصة بالمعتقلين اللذين تم استهدافهم بواسطة الاستمارة والمقابلة، وتبقى الجرائم المرتكبة بواسطة هذه الفئة نسبية بخصوص اعتمادها كجرائم قروية، على اعتبار أن جل هذه الجرائم تم اقترافها بالمجال الحضري.

[327] مخطط التهيئة الحضرية لمدينة مكناس سنة 2013. " الوكالة الجهوية سابقا لتهيئة الحضرية وسياسة المدينة".

عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا، أي أن خصائصها تنتقل من جيل إلى الجيل التالي[328]، فإنه نفس الشيء حسب اعتقادي المتواضع يمكن اسقاطه على ثقافة الإجرام نلاحظ مجموعة من الأحياء داخل المدن تستمر في إنتاج أفراد جانحين خلال تعاقب الأجيال دون أي تغير في طبيعة وحجم الجرائم بهذه الفضاءات.

كما يرجع سبب انتشار الجريمة في حي وسلان إلى نقل مجموعة من السكان التي كانت تقطن في دور الصفيح (دوار الكرعة سابقا قبل أن يتم هدمه) إلى مسكان عن طريق شقق اقتصادية، فرغم أن الحي يعتبر حديث من ناحية تاريخ تهيئته أو طبيعة الساكنة التي تقطنه، إلا أن طبيعة الجرائم التي كانت سائدة في السابق في دور الصفيح ثم نقلها إلى مجال أخر (وسلان) دون أن يؤثر مقر السكن في هؤلاء الأفراد، والسبب حسب رأي المتواضع يرجع إلى تكتل جميع الفئات بنمط عيشها وثقافتها الإجرامية - بيع المخدرات واستهلاكها في المساكن- في مجال معين دون أن يتم توزيعهم على باقي أحياء المدينة حتى تذوب هذه السلوكيات داخل مجالات أخرى وحتي إن استمرت لا تكون بنفس البشاعة التي عليها الأن .

3-2-أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.

الجدول رقم58: أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.

			ما هو سبب هذه النزعات في نظرك.					المجموع
			الإدمان على المخدرات	انعدام التربية/الجهل	انتشار الرشوة مع الأمن	أسباب تنظيمية (الازبال مثلا)	تدني المستوى الاقتصادي(الفقر)	التفكك الأسري	
الحي	برج مولاي عمر/عين الشبيك	التكرارات	40	11	12	6	31	1	101
		النسبة المئوية	14,8%	4,1%	4,4%	2,2%	11,5%	0,4%	37,4%
	سيدي بابا /وجه عروس	التكرارات	33	15	7	2	16	1	74
		النسبة المئوية	12,2%	5,6%	2,6%	0,7%	5,9%	0,4%	27,4%
	وسلان	التكرارات	35	15	8	0	22	2	82
		النسبة المئوية	13,0%	5,6%	3,0%	0,0%	8,1%	0,7%	30,4%
	الضواحي القروية	التكرارات	6	3	1	1	2	0	13
		النسبة المئوية	2,2%	1,1%	0,4%	0,4%	0,7%	0,0%	4,8%
المجموع		التكرارات	114	44	28	9	71	4	270
		النسبة المئوية	42,2%	16,3%	10,4%	3,3%	26,3%	1,5%	100,0 %
المصدر: البحث الميداني.									

[328] عبد الرحمان المالكي، محمد عبابو، أفاق سوسيولوجية "حوليات مختبر سوسيولوجية التنمية الاجتماعية، عدد رقم 4 سنة 2017 فاس. ص7.

إن نظرة ساكنة هذه الأحياء حول سبب انتشار الجريمة والانحراف يعود حسب ترتيب نسبها المئوية بالدرجة الأولى إلى الانتشار **الواسع للخمور والمخدرات** التي استهدفت جل فئات هذه الأحياء خصوص الشباب منها، حيث بلغ العدد الإجمالي لأفراد التي تنظر إلى أن ارتفاع الجرائم بهذه الفضاءات يعود إلى المخدرات **42,2%**، بينما ينظر أخرون إلى سبب ارتفاع الفعل الاجرامي داخل أوساط هذه الأحياء إلى **تدني المستوى الاقتصادي** (الفقر) بنسبة 26,3%، فيما اعتبرت فئة عريضة من أفراد هذه الأحياء أن السبب في نزوع شريحة كبيرة من ساكنة هذه الفضاءات يعود إلى **الجهل ونقص في التأطير الأسري** بنسبة 16,3%، فيحين اعتبرت فئة لابأس بها السبب الذي جعل هذه الأحياء تستمر في الجريمة هو **غياب الأمن و انتشار عامل الرشوة** في صفوف عناصر الأمن خصوصا الأفراد التي تتاجر في المخدرات ويقول أحد المبحوثين في هذا الإطار "تيشدوني البوليس شمرات وأنا مَدَيرْ وَالُو غِيلْ مْلِي فَايْتْ دَاخلْ الْحبسْ أُوخَارجْ أُوتَيْقُولُولِي وَاشْ فِديكْ وْلَا وَالُو -يقصد هنا هل تتوفر على المال لكي نخلو سبيلك؟- تنقولهم والو تيدوني تَيْقدُولِي محضر على ولو الليمعندوش فهاد البلاد الي الكالي عليه مشا فيها الناس الي تيبعو الحشيش كاع متدخلو الحبس تيدخلو غيل اللي خدامين معاهم."[329]

[329] مقابلة رقم 14، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي السادس ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد مدينة أخرى، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأم متوفية، الأب غير معروف، بدون إخوة.

المبيان رقم36: أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.

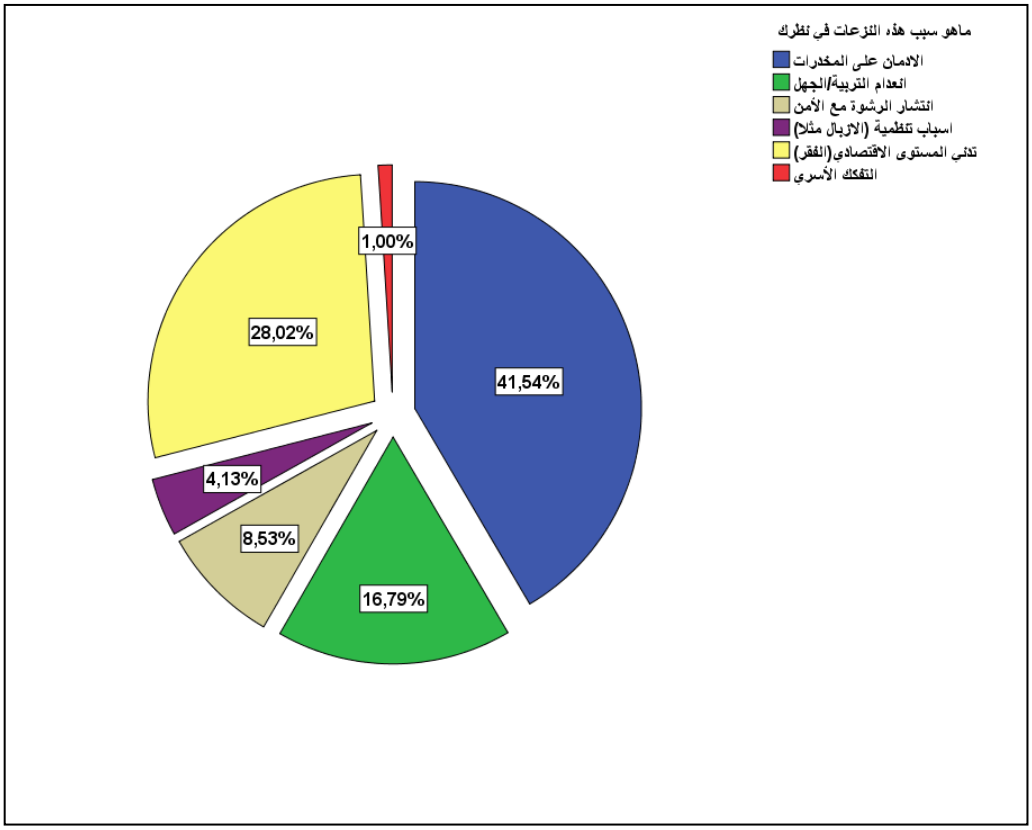

المصدر: البحث الميداني.

3-3-درجة تكرار الأفعال الإجرامية بفضاءات الجنوح:

الجدول رقم59: درجة تكرار الأفعال الإجرامية بفضاءات الجنوح.

			درجة تكرار هذه الأفعال داخل الحي (تبادل الضرب والجرح)			المجموع
			كل يوم	كل اسبوع	كل شهر	
أحياء	برج مولاي عمر/عين الشبيك	التكرارات	49	31	21	101
		النسبة المئوية	**18,3%**	**11,6%**	**7,8%**	37,7%
	سيدي بابا/ وجه عروس	التكرارات	37	30	7	74
		النسبة المئوية	13,8%	11,2%	2,6%	27,6%
	وسلان	التكرارات	40	30	10	80
		النسبة المئوية	14,9%	11,2%	3,7%	29,9%
	الضواحي القروية	التكرارات	0	8	5	13
		النسبة المئوية	0,0%	3,0%	1,9%	4,9%
المجموع		التكرارات	131	99	38	268
		النسبة المئوية	**48,9%**	**36,9%**	14,2%	100,0%

المصدر: البحث الميداني.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين أن درجة تكرار الأفعال الإجرامية بالأحياء التي يعرف أفردها نزوعا إجرامياً، يتباين حسب الفترات الزمنية التي اعتمدنها في التصنيف(**كل يوم/ كل أسبوع/ كل شهر)**، واتضح أن النسبة الأعلى بخصوص تكرار الجريمة بهذه الفضاءات هو **كل يوم** بنسبة 48,9% موزعة على الفئات الثلاثة من الأحياء، ويتصدر برج مولاي عمر وعين الشبيك المركز الأول من حيث درجة تكرار السلوك الإجرامي **كل يوم** بنسب 18,3%، بينما جاءت فئة تكرار الجريمة بهذه الأحياء حسب درجة **كل أسبوع** في المرتبة الثانية بنسبة 36,9%، وقد توزعت على الأحياء بنسب متقاربة تراوحت بين 11,2% و11,6%، وفي الأخير تأتي فئة تكرار الجريمة **كل شهر** بنسبة 14,2% واحتل برج مولاي عمر/عين الشبيك 7,8% كأعلى نسبة في تصنيف الأحياء التي تعرف تكرار الجريمة كل شهر، وفي الأخير تأتي الضواحي القروية ممثلة بنسب لأضعف مقارنة مع باقي الأحياء الأخرى، وهذا راجع بالدرجة الأولى في تحليل هذا السؤال إلى طبيعة حجم العينة المعتمدة في تفسير هذه الفرضية مقارنة مع حجم العينة المعتمدة في تحليل الدراسة ككل.

بناءً على ما سبق، نستنتج أن تكرار الأفعال الإجرامية بهذه الأحياء يعرف حركية دائمة لا تتوقف حسب ما جاء في المعطيات الميدانية، مما يستدعي التدخل من طرف كافة الفاعلين سواء تعلق الأمر بالمجتمع المدني أو السياسي وأقصد هنا المنتخبين الذين يعتبرون مثل هذه المجالات ورقة رابحة- عبارة عن أرقام- في الإستحقاقات الإنتخابية، هذا دون أن ننسى أن معظم الأحيان يلجأ أفراد هذه الأحياء والأفراد المشابهين لظروفهم السوسيواقتصادية إلى الجريمة بسب انسداد الأفاق في وجه عدد كبير من هؤلاء الذين لا يستطيعون تلبية الحد الأدنى من حاجياتهم وطموحاتهم فيشعرون بالإحباط والظلم في مجتمع يسود فيه عدم تكافؤ الفرص حسب تعبير بعض المبحوثين، مما يتحول هذا الشعور إلى حقد على المجتمع، ويظهر ذلك في استعمال العنف والوسائل الغير مشروعة في الحصول على المال*(السرقة) وتلبية الرغبات التي فشلوا في الوصول إليها بطرق لا تتعارض مع القوانين والقيم الاجتماعية [330].

* أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بدو افع السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح الجدول رقم 50.

[330] عبد القادر العلمي، الفقر أي وسيلة لموجهته، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 2002 الرباط، ص. 82.

4 - المسار الإجرامي لأفراد فضاءات الجنوح.

انطلاقاً من المحور السابق ومن خلال نتائج المقابلان النصف موجهة حاولنا خلال هذا المحور دراسة **المسار الإجرامي** لهؤلاء الأفراد **من البداية** في حتى مرحلة التخلي أو العدول عن السلوك الإجرامي؛ انطلاقا من المحددات المرتبطة **بتصدع بنية الأسرة** (الطلاق النزاع الدائم...) وكذا العوامل **المتعلقة بتدني مستوى العيش**(الفقر..). وفي نفس السياق اعتمدنا على **دراسة نماذج ارتبط مسارها الإجرامي بشجرة العائلة**، كما حاولنا تسليط الضوء على الأسباب المتداخلة في **تردد الأفراد على الجريمة** وفترات **الذروة وفترات الاستئناس**، ثم قمنا بعرض مجموعة من المعطيات الإحصائية التي **توضح المراحل العمرية التي يتم** فيها التخلي **بصفة نهائيا أو تضعف فيها وتيرة السلوك الإجرامي**.[331]

4-1- العوامل الأولى المساهمة في الدخول إلى الجريمة، أو ما يسمى بمرحلة "المشاركة" في علم الإجرام.

أ- عوامل مرتبطة بتصدع بنية الأسرة (الطلاق، وفاة أحدهم ...).

ملي عقلت على راسي وانا عايش مع الجدة ديالي) الأم ديال الأب (حسب ما قالت لي، هي الي هزتني من البركاسَا (حاوة الأزبال)، من داك الوقت وأنا معها هي الي رباتني وقراتني حتى المرحلة ديال الابتدائي، الجزء الأكبر من الطفولة ديالي دوزتها فمراكز حماية الطفولة بعدة مدن، كُنت تنكلس شويا وتهرب لِهم تَنْعاود النتشد على شي حاجة درتها (السرقة مثلا).

فلول كنت تنحلم غيل بشي نهار إجي الأب ولا الأم إسْولُو فِيَّا، أنا مَعشْتشْ الطفولة بحال الأطفال بَاشْ نحلم أشو غدي النكون فالمستقبل، الناس عَايْشَ مع وليدها وأنا كل مرة أُفِين غِيرْ فْزناقِي تَالفْ تَاجْدتي الي كانت زعما شَادنِي ملي كنت صغير وخا كنت تهرب ليها، مْلِي كْبرتْ شْوِيَا صافي مبقيتش تنعمر معها بزاف.

---

331 إن الفقرات التي سنعمل على استخراجها من المقابلات المنجزة مع المبحوثين، والتي تعمل على شرح العوامل والأسباب المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح، لا تحترم دائما وحدة الموضوع، وتتضمن بعض التداخلات في بعض الموضوعات، وهذا ما لاحظته عند استعراض أراء المبحوثين وهو نفس الأمر سوف يلاحظه القارئ.

الحاجة الوحيدة الي عْقدَاتْني فْحيَاتِي هي الوليدين كاع مَكَنْعرفْهُومْشْ، يعني بدون هوية هَادْ المشاكيل اتْرَتْ عليا فحياتي خصوصا في مرحلة الطفولة، هاد خلاني نمشي البلية (المخدرات) وأنا مزال صغير ماكينش الي الوجهك ولا انصحك بشي حاجة مزيانة مكين غيل اللي العلمك كيفاش تسرق ولا تبيع الحشيش ،الوليدين الي تَيْحرْصُو على وْلاَدْهُمْ باش يِقْرَاوْ ويتعلمو الحوايج الي تفدهم فحاتهم سمحو فيا خصوصا الأم(حسب ما قالت له الجدة)، المشكل الكبير هو أني تنعرف عْمَامِي والأب ديالي كاع مَتَيْجِي تَايْشوف اللأم دْيَالُو عَادْ غَدِي اْسُولْ فِيَا أَنَا، كُنتْ واحد الوقت مهتم بهم وتَنْقلبْ عليهم، ولكن حاليا مبقيتش (تَنْتمْزْكْ) مْسْوَقْ لِهُمْ عايش حياتي بوحدي تقريبا مند سنة 2008 تنمشي النشوف الجْدَا مرة مرة صافي، تنكري كل مرة أُوفِينْ أنا تا لَكَارْط معنديش(البطاقة الوطنية) تنكري بْديَالْ لدراري صْحَابِي أُوْ آلحَياة غاديا مَعْندكْ مَدِيرْ.[332]

تتعودلي الوليدة قبل مَاتْ تموت أنها طلقات من الوليد كان ديما تَيْسكرْ أُتَيْظرهَا(مبلي)، صافي عْيَّاتْ مَاتْصبر وهي الطلق منو، هربات من المدينة الّي كانت فيها كيما قالت ليا كان غدي اديني ليها زعما غدي اسرقني منها، من تما وهي خدامة فالفلاحة، كنت تنقرا عادي ولكن واحد النهار لقيت الوليدة ناعس مها واحد الرجل فالدار(الجنس) كان فعمري 9 سنين، **من تما صافي تْعقت كانت تَتْشدني الغِيرة عْليهَا وليت تَنْكلسْ مع الدراري تَنْعَوْد لِهُمْ المشاكيل ديالي تَتْقُولُولي هاك كمي باش تنسا، من تما تبليت بالكرو والحشيش. توفات الوليدة ديالي كان فعمري 11** سنة خرجت من المدرسة وليت خدام مع واحد آلْبزنَازْ (بائع المخدرات) تَيعْطِيني ما نَكْل أُو مَا نْشربْ وْمَا نْكمِي، أو من بعد وليت تنشري عندو خمسين درهم الحشيش وْتَنْعَاوْد فيها البيع، من تمت أوحنا داخلين خارجين من الحبس .[333]

عشت الطفولة عادية بحال أي بنت، كلشي كان مُوفْر لِيَّا، كنت تنحلم باش النولي طبيبة بيطرية، المشكل الي كان عندي بدا فَاشْ دخلت المدرسة، **ملي تيسولوني الأستاذة على وليديا أش**

---

332 مقابلة رقم 1، الجنس ذكر، السن 22 سنة، المهنة المنتيف (السرقة) المستوى الدراسي الثاني ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد: حي شعبي عشوائي، هوية الأبوين مجهولة.

333مقابلة رقم 14، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي السادس ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد مدينة أخرى، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأم متوفية، الأب غير معروف، بدون إخوة.

تيديرو متنعرف أشنو نقولهم واش وليديا الأصلين ولا الي تْبنَاوْنِي، هَادشِي كان معقدني فعلاقتي مع التلاميد، ملي كنت صغيرة مكنش تنعرف، ولكن ملي كبرت شويا عرفت بلي الوليد الأصلي طلق ماما أومقدراش على المصاريف أوهيا تعطيني لهاد العائلة، هاد الشي هو الي برزطني فدماغي خصوصا فالمدرسة.

علاقتي بالأسرة الي دبا عايش معها مزيان مُفْرين ليا كُلشي، خصوصا ماما (ليس الأم الأصلية) مسكينا ديما تتقولي معمرني النتخلا عليك تيعطوني المصروف ديالي، ولكن ديما الدار خاويا فيها غيل الخدامة معنديش معها، دكشي الي تيخليني النخرج برا (خارج المنزل) بزاف، وراك عارف أش كَيْن برَا غيل المشاكيل (البلية، المخدرات.....)

أول **مرة كمِيتْ كَان فعمري 14 سنة بديت** بالكارو أُو من بعد الحشيش والفانيد، وليت متندخلش بزاف المدرسة تنبقى على برَا (خارج المدرسة) مع الدرادري، منداك الوقت الحوايج الي تتجمعني معاهم هي البلية صافي مبقيتش هيا هاديك، المواضيع الي تناقشوا فين غادي نمشيو النقصرو، مرة فشي دار (برتوش) ديال الدراري أو مرة فلبار، هاد الشي كامل مكانش فخبر الولدين تالمنبعد عاد عارفو تندير المخدرات. بالنسبة الأصدقاء كانو تقريبا فنفسة العمر هما كاع متيسرقو تَيْديرو المخديرات فقط.[334]

أن ملي عقلت على راسي وأنا عايش فالمشاكيل الوليد ديما سكران وتيضرب الأم ديالي قدامنا، علاش طَّلْقُو ولايديا وَاشْ بغيتها تبقَا معاه تَيقْتلهَا شِينهار، تنقوليك السيد ديما مَسَّاحِيشْ. صافي كل واحد مشا طبر على راسو الوليد عاود تزوج، وأحنا بقينا مع الوليدة كرينا واحد الفوقي (شقة في منزل).[335]

---

[334] مقابلة رقم 16، الجنس أنثى، السن 21 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي ثانوي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد مدينة أخرى، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية المعنية بالأمر تم تبنيها من طرف أسرة لا تملك لأطفال، الأب الأبوين الأصلين منفصلين.

[335] المقابلة رقم 15 الجنس ذكر، السن 18 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد حي السكن، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين منفصلين.

كنا عايشين عادي معندناش ومخصناش حتى مات الوليد تبدل كلشي، جينا لهنا الوليدة مسكينة كبيرة ضروري خصك التخرج تخدم، الأخوة (الذكور) كل واحد هز مراتو أوزاد متايعونوش، خرجت نخدم فالفلاحة هي الي تقبل علينا مقارياش .[336]

المشكل ديال الفراق (الطلاق) الوليدين هو الي خلاني نتبلا(المخدرات) الوليدة تزوجة ومشات البرا (دولة أوربية) والوليد تهوا عاود تزوج وأنا بقيت بوحدي وخا خلاتلي الوليدة الدار ساكن فيها وتَتْصِفْطلِي آلْفلُوسْ، الحي الي كاين فيه خايب شويا فيه البلية والدراري تيبعو المخدرات، أن البلية والرفاكة ديال الأصدقاء هما الي جابوني الحبس، أما كنت مزيان الإعدادي (الثالثة اعدادي) جيت الثاني الدورة الأولى .[337]

يتبين من خلال مقاطع المقابلات التي تم إنجازها مع مجموع من المعتقلين أن الأفراد الذين كان لهم مسار إجرامي مبكر وملئي بالجرائم، مرد ذلك إلى **تفكك** أو **انعدام بيئة أسرية تلبي الحاجيات النفسية العاطفية** هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك **مشكل الهوية الذي يضل ير افق ويؤرق حياة مجموعة من الأفراد**، نظراً لعدم التعرف على أحد الأبوين أو كلهما. وعله يعد وجود الأسرة عاملا من **العوامل التي تساهم في تنشئة اجتماعية سليمة**، وذلك بالنظر إلى الأدوار التي تقوم بها في بناء شخصية الأبناء وهذا يكون مشروط بطبعة الحال بوجود علاقة بين الأباء وبين الأباء والأبناء حسنة، أما إذا كانت هذه العلاقة مضطربة، فهي في غالب الأحيان تكون سبباً في عدم تكيف الأبناء اجتماعياً ونفسياً مما يساهم بشكل أو بأخر وحسب نوعية المشكل الأسري في إعطاء أفراد غير سويين اجتماعياً ونفسياً وبالتالي منحرفين.

فبالرجوع إلى **الحالة الأولى** والتي تعتبر حالة معقدة وهي كثيرة في مجتمعنا، الذي يعتبر نفسه غريب في مجتمعه نظراً لعدم وجود أي وثيقة تثبت هويته ولو بطريقة صورية، هذا جعله حسب ما صرح به أحد المبحوثين "صْخت على المجتمع" يحقد على مجتمع وجد فيه دون أن تتحقق شروط

---

[336] المقابلة رقم 17، الجنس أنثى، السن45 سنة، المهنة الفلاحة، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية مطلق، مكان الازدياد مدينة أخرى، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأب متوفي.

[337] المقابلة وقم 13، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين حاليا منصلين، بدون إخوة.

العيش، فهو لا يتحدث عن الشروط الاقتصادية فالمشكل حسب مثل هؤلاء يكمن في الانتماء الأسري. **أما الحالة الثالثة** فهي قريبة نوعاً ما من الأولى مع بعض الاختلافات، بالنسبة لهذه الحالة فالشكل لا يرتبط بالهوية بقدر ما يكون **مرتبط بالسبب الذي دفع الأباء الأصلين إلى التخلي عليها(أنثى)**، كما أن الازدواجية في الانتماء الأسري (**ملي تيسولني الأستاذ فين خدامين ولديك متنعرف منقول واش وليديا الأصلين ولا الي متبنيني)** كان بمثابة عائق نفسي في الاندماج المدرسي خصوصا في مرحلة المراهقة، وما تعرفه هذه المرحلة في عمر الإنسان من احتياجات نفسية عاطفية أو اجتماعية اقتصادية. ويفسر علماء النفس أن كثير من حالات العنف وحوادث الطرق وكذا بعض الجرائم لذا المراهقين والشباب ترتبط وبشكل كبير بنقص أو عدم الإشباع العاطفي أو لسوء تقدرهم الشخصي.[338]

ويستخلص من نتائج عدة بحوث أن السلوك العدواني الذي يصل في بعض الحالات إلى سلوك إجرامي لدى الفرد يمكن تفسيره بالاتجاهات التربوية المتسمة بطابع التسلط والقمع، كما هو الأمر بالنسبة للمقابلة رقم21. وإذا أخدنا بهذه النتائج فمعنى ذلك أن السلوك العدواني الذي يظهره الشخص يمكن تفسيره بإعادة إنتاجه للأساليب السلوكية التي نشأ عليها حيث يغدو بدوره عدوانيا وذلك بتفريغ عدوانه على الغير.[339]

أما فيما يخص الحالة **الثانية والرابعة والخامسة** فهي تتقطع فيما بينها في مجموعة من النقط أهمها طلاق الأبوين، بسبب المشاكل الناتجة عن الإدمان على المخدرات، التي يكون الخاسر فيها في أخر المطاف هم الأبناء، إما يضل معلق بين الأب والأم خاصة إذا اختار الأب والأم شريك حياة أخر كما هو الأمر في الحالة رقم خمسة، في هذه الحال يترك الأبناء لتأثير الوسط خاصة إذا تعلق الأمر بالأوساط التي يسود فيها العنف والمخدرات.

وفي نفس المساق كشفت بعض الدراسات[340] أن الأفراد الذين يقدمون على الأفعال الإجرامية

---

[338]أحمد أوزي، المراهق والعلاقات المدرسية، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، سنة 2011.ص116.

[339] أحمد أوزي، مرجع سابق,117.

[340] مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجريمة والمجرم الجزء الأول، منشورات الحلبي لنشر، الطبعة الأولى سنة 2017.

ينحدرون في الغالب من أسر مفككة يغيب عنها أحد الوالدين أو كلهما [341]سواء نتيجة للوفاة أو الطلاق، وأن هذه الأسر غالبا ما يشيع بداخلها الانحراف، كأن يكون الأب مدمنا على المخدرات[342]. كما أن العلاقة الخاطئة بين الأباء والأبناء كالإفراط الزائد في القسوة أو الحنان المبالغ فيه نلاحظه ليس فقط لدى العائلات التي ليس لها نصيب من التعليم بل حتى لدى العائلات التي تتمتع بمستوى تعليمي وثقافي معين يؤدي في بعض الحالات إلى الانحراف.[343]

ب- عوامل مرتبطة بالرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي(الفقر)

الأخ الوحيد الي كان تيصرف على الدار بعدما تفرقو الولدين دخل الحبس من تما خرجت من المدرسة وبدينا فعالم المخديرات هي الوحيدة الي تعلمنا فهاد الحي خصوصا مع الوليد، وخا الوليدة كانت تتخدم مرة مرة مكانش كافي، وراك عارف خصك باش تلبس أوتبان مع الدراري نقي خصك ضروري الفلوس بزايد (بشكل أكثر)، الخدمة شكون غدي يعطيك الفلوس الي الكفيوك 60 درهم ولا 70 درهم أش غدي الْتْكيرِ بِهَا والبيلة واللباس، ضروري خصك شِيحَاجَا كثيرة (السرقة، المخديرات....).[344]

الوليد كان خدام فالمرشي ديال الخضر من بعد تْبلَا بالشراب والقصرة مبقاش تيكفيه دكشي وهو يقلبها مخدرات كُلشي كَاع الي تَخْطرلِك على البَال تَيْديرهَا، الواليد فشكل كلشي تيدرو فدار الشراب الكيف تَيْقسْسْ (التقطيع) فوق الطبلة ديال المكلة، تخوتي الصغار اليبْرزْطُو تَعْطِيهْ الشراب فالرضَّاعة، الوليدة مسكينا متقدرش تهضر، هو كاع مَمْصوقْ الوليدة اللي تتمشي تخدم فالديور باش التعاون وخا هو عندو الفلوس، مؤخرا دخلت الحبس بسبابو صافي من تما طلقت منو فاللول وخا كان تيضربها ملي تتيسكر كانت صابر ولكن ملي دخلها الحبس صافي قلبات عليه.[345]

---

[341] أنظر في هذا الإطار المقابلة رقم 13.

[342] أنظر في هذا الصدد المقابلة رقم15 و17.

[343] محمد الرزاقي، علم الإجرام والسياسة الجنائية "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها" دار الكتب الوطنية لبيا، الطبعة الثالثة، سنة 2004.ص 48.

[344] المقابلة رقم 15.

[345] مقابلة رقم 20، الجنس ذكر، السن 20 سنة، المهنة بالمخدرات حسب ما سرح به، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين حاليا منصلين، عدد الإخوة 3.

الظروف وتغلبت بالمصروف ديال الدار أنا الي هاز ملاين الدار وجات مع العيد خصك تشري الحَوْلِي والكسوة وكانت عندي المرا (الزوجة حاملة) مَلقِيت مَندِير وأنا النزل على واحد التلفون(الهاتف) أما درت عقلي وتزوجت زعما ولكن غلبتي الوقت وغر بيا الشيطان وأنا النتزرف فهاد المنتيف (السرقة)[346]

كانت مرات الوليد تضربني وتتسد عليا الدار إلى تعطلت، الوليد مريض مسكين كاع متقد الهضر معها حيت هي الي خدامة (الفلاحة)، وليت تنعمر الزنقة بزاف ديال الوقت والحي خايب شويا مشبوه هاد الشي وصلني البلية (الحشيش)، أنا كاع متسرق ما ولو وليت خدام تنعون الوليد ولكن البلية والكلاس مع الدراري الي تيبعو الحشيش هما الي دخلوني الحبس.[347]

تتشوف باك معندوش غير كَالسْ فالدار، الدراري صحابك كلشي لابس راكب على الحديد(السيارات) وشي وحدين دارو الديور(العقار) ضروري خصك تَنْتَا الدخل لهاذ العالم ديال المخدرات (الفنيد ...)، لأن ميكنش فين تصور الفلوس بزاف من غير المخدرات وزيد عليها مقرينا ما ولو.[348]

وخا كنت خدامة فالفلاحة بديت تنمشي مع البنات ملي تنسالي الخدمة الفلوس الي تنشد متيكفيوش دكشي علاش كنت تنمشي النقصر(الجنس) كل مرة مع واحد راك عارف كل واحد تيضور معيا على حساب النهار والوقت، ودكشي متيساليش[349].

نلاحظ من خلال الشهادات التي سُقنها هنا، أن جل الحالات التي تم اعتمادها في هذا الإطار تعيش ظروف اقتصادية غير مستقر نظراً لتقلب المدخول اليومي بين التبات وعدم الاستقرار أو انعدامه في بعض الحالات، كما أن نمط الحياة التي يتصور ها ويطمحون للعيش وفقها، لا تتمشى

---

[346] المقابلة رقم 7، الجنس ذكر، السن 19.5 سنة، المهنة السمك، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية متزوج، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين حاليا منصلين، بدون 2.

[347] المقابلة رقم 8 الجنس ذكر، السن 18 سنة، المهنة الفلاحة، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأم متوفية، مستقر مع زوجة الأب، عدد الإخوة 2 من الأب.

[348] المقابلة رقم27 الجنس ذكر، السن 23 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، مستقر، عدد الإخوة 3.

[349] المقابلة رقم 17، تجدر الإشارة أن المعنية بالأمر لم تدخل إلى السجن بتهمة الدعارة رغم أنها تقوم بذلك، بل تبعت بجريمة قتل، كما لم يسبق لها الدخول الى السجن.

مع المستوى الاقتصادي " **خصك ضروري الفلوس بزايد (بشكل أكثر)، الخدمة شكون غدي يعطيك الفلوس الي الكفيوك 60 درهم ولا 70 درهم أش غدي التْكيرِ بِهَا ولا تلبس ولا تشري البلية"** مما يجعلهم يتجهون إلى العمل في المخدرات أو السرقة التي تحقق لهم القدر الكافي من المال لتحقيق رغباتهم من تدخين المخدرات(البلية)، من بين الأولويات التي يكون الدافع الأول بالدرجة الأولى الذي يدفع أفراد هذه الأحياء إلى النزوع نحو الجريمة هو الإدمان على المخدرات الذي يتطور فيما بعد ليصبح تجارة أو دافع نحو السرقة فيما بعد. "**البلية والكلاس مع الدراري الي تيبعو الحشيش هما الي دخلوني الحبس"**

إن نمط السلوك السائد بهده الأحياء وبحكم تفاعل هؤلاء الأفراد فيما بينهم داخل هذه الفضاءات المغلقة والموصومة بالجريمة، بحث أن أغلب الشباب يتجهون مند المراحل الأولى من عمرهم نحو الجريمة، مما يصعب فيما بعد العدول عن مثل هذه السلوكات الإجرامية." **الصراحة متنعرف النْدِير تَحَاجَة من غير المخدرات هي الي تعلمت من الصغر وهاد الشي الي عندنا فالحومة كلشي بوفري (فقير) تَتْحل عينك تتشوف الدراري تبيعو المخديرات ولا تيكرسو قليل الي تيكمل القريا وتيدير شي حجا أخرى حيت الأغلبية ضروري خصو الدوز الحبس"**[350]. إن المستوى الاقتصادي بهذه الأحياء يعد عامل من العوامل المساعدة في جنوح فئة كبيرة من الشباب نظرا لتدني المستوى المعيشي، وعدم توافق تطلعاتهم مع الإمكانيات المادية. لهذا فكلما قلت الموارد المالية أثر ذلك سلبا على الأفراد مما يؤدي بشكل أو بأخر إلى العجز عن إشباع الرغبات والحاجات الأساسية وينتشر الفقر والعوز والبطالة، مما يجعل اللجوء إلى الوسائل الغير مشروعة في العيش كالسرق والمخدرات حاجة ملحة، وقد يصاحب ذلك توثراً وضغطاً نفسياً يؤدي إلى السقوط في عالم المخدرات وما ينتج عن ذلك من جرائم القتل والإداء لأتفه الأسباب.

فإذا كان الباحثون يجمعون على تأثير البيئة الاقتصادية في وقوع الجرائم فإنهم يختلفون في مدى نسبة تأثيرها، حيث يغالي بعضهم في جعلها المحدد في ارتكاب الجرائم وهم من أنصار المدرسة الماركسية الذين يكادون ينسبون إلى العوامل الاقتصادية وحدها سبب الإجرام، في حين قلل من

[350] المقابلة رقم 20.

الباحثين الذين اعتبروا أهمية العوامل الاقتصادية في نشوء السلوك الإجرامي، وهم المتأثرين بالتفسيرات النفيسة والبيولوجية.[351]

ج- عوامل مرتبطة بشجرة الأسرة الإجرامي أو الحي الإجرامي.

الدار فين ساكنين دَيْرهَا الوليد بحَال شِي حانوت ديال الحشيش تما كان تايقاد البلية(المخديرات) أُو تيبعها، **الوليد مدوز الحبس شحال من مرة، وحتى الأخ الكبير تهو مدوز** الحبس، أنا وخا خدمت فبزاف ديال الخدمات مَتَنْطولشْ **صافي ولفت مْلول الفلوس بزاف ديال المخدرات ولا السرقة هدشي الي علمنا الوليد**. حتى الحي الي ساكنين فيه كان تَاعْوَنْ على المخديرات والدْبَازْ (الضرب والجرح)، الأغلبية ديال ا لدراري تَيْبِعُو الحشيش وْلَا السرقة من المدرسة بدينا فهاد الشي. [352]

أنا الوليد هو الصرحة الي علمني ماشي كان قاصد اليعلمني ولكن كان تَصِفْطِنِي النتقدالو ملي كنت صغير على حساب البوليس بَاشْ مَشْكُوشْ فِيَّا كنت بروش، الوليد مدوز الحبس على المخدرات حتى الوليدة ولكن هي غيل مصيدة ملي كان تيدير كلشي فدار البوليس إِسحابلهم حتهيا تتبيع معاه، اللمهم الدار فيها غيل السليسيون والكيف وحتى الماحيا كان الوليد تيبعها من الدار.[353]

انطلاقا من المقابلات أعلاه، يمكن القول إن أسلوب دراسة شجرة الأسرة أو العائلة من بين الأساليب المعتمدة في دراسة ارتباط السلوك الإجرامي بطبيعة الأسرة المعروفة بنزوعها الإجرامي، وتقوم هذه المنهجية على تتبع ورصد السلوك الإجرامي بين أفراد الأسرة الواحدة. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، يعتبر الوسط(الحي) المعروف بالجريمة من بين العوامل المساعدة في انحراف بعض الأفراد تجاه الفعل الإجرامي.

إذا ما لاحظنا عناصر المقابلات أعلاه، يتضح أن فئة عريضة من أسر هذه الفضاءات تعرف تواتر السلوك الإجرامي بين أفرادها خاصة إذا كان الأب يمارس أنشطة إجرامية، فغالبا ما يتجه

---

[351] كتاب جماعي: أحمد قيلش، عبد الرحيم بنبوعيدة، سعاد حميدي، محمد زنون، علم الإجرام والعقاب، فضاء أدم لنشر والتوزيع –مراكش- الطبعة الثانية، سنة 2017، ص.95.

352 نفس المبحوث.

[353] المقابلة رقم 20.

الأبناء بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتداء بالأب في المراحل الأولى من العمر "**أنا الوليد هو الصرحة الي علمني ماشي كان قاصد اليعلمني ولكن كان تَصِفْطنِي النتقدالو ملي كنت صغير على حساب البوليس بَاشْ مَشْكُوشْ فِيَّا** " فهناك بعض الأسر تعرف تنظيما خاصا من حيث ممارستها لأفعال الإجرامية، فعندما يدخل فرداً من الأسرة السجن، يواصل أحد أفراد العائلة العمل دون أن يتوقف النشاط الإجرامي.

وتعتبر الدراسة التي قام بها (**Dougdale و Eastabrook**) على عائلة **ماكس جوكس** (**Max Jukes**) من بين أهم الأبحاث التي أنجزت في هذا السياق، إن الثابت إحصائيا أن هذه العائلة قدمت للمجتمع الأمريكي وذلك طوال سبعة أجيال أفرزت كماً هائلاً من المجرمين والمنحرفين، حيث تم تعداد في سجل هذه العائلة وجود 292 من محترفي الدعارة، و60 ممن أدينوا من أجل ارتكاب جرائم السرقة، و7 تمت إدانتهم من أجل ارتكاب جرائم القتل.

وقد تم إجراء في مرحلة لاحقة دراسات علمية شبيهة بالدراسة الأولى:

لقد قام **Goddard** بدراسة عائلة **كاليكاك** التي قدمت للمجتمع الأمريكي بدورها نسبة لابأس بها من المخالفين للقاعدة القانونية، من أصل 480 فرداً تمت إدانة 274 فرداً بجرائم مختلفة من بينها 37 حكم عليهم بالإعدام والنسبة الأخرى توزعت على باقي الجرائم.[354]

من هذا المنطلق يمكن القول أن استعمال أسلوب دراسة شجرة العائلة في دراسة السلوك الإجرامي، يوضح أن ظاهرة الإجرام تنتشر بشكل أكثر في الأسر والعائلات التي تعرف تاريخاً مليء بالإجرام دون انقطاع. لكن تبقى هذه النتائج نسبية خاصة إذا ما تم العثور على مجموعة ضابطة، والتي تمثلت في عائلة الواعظ **جوناثان إدواردز (Jonathan Edwards [355])التي** عرفت عبر تاريخها(الأجداد) عدد من الجرائم تمثلت في أن جدة الواعظ من أمه طلقت بسبب الفساد، أما عمة أبيه فقد ارتكبت جريمة قتل ابنها، كما قتل من جهة أخرى خال أمه.

---

[354] محمد أحداف، علم الإجرام -النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي- مرجع سابق، صص. 311، 313.

[355] نفس المرجع. ص. 312.

ورغم وجود هذه الجرائم في السجل العائلي لهذه الأسرة، إلا أنها استطاعت إنتاج أفراد ناجحين في مسارهم المهني والشخصي، بل استطاع بعضهم تقلد مراكز حساسة بالولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما رجعنا إلى مقابلة أحد المبحوثين يمكن أن نجد فيها نوع من التقارب ولو بشكل نسبي، فالأسرة أنتجت 5 أفراد 4 منهم وصلوا إلى مراتب عليا (طبيب/ مهندس...) مقارنة بالمستوى الاجتماعي المتواضع لأسرة، لكن داخل هذه الأسرة عرفت وجود فرداً من أفرادها (أنثى) مساره الإجرامي حافل بحالات العود وصلت لحد إجراء المقابلة معها حوالي 7 حالات العود إلى الجريمة في أنواع مختلفة من الجرائم." **أنا الي خرجت فدار مفلسة الأغلبية ديال خوتي قارو وتوظفو و أنا بقيت داخلا خارجا الحبس**"[356].و في نفس الإطار تشير دراسة **جورنج** أن هناك ارتفاع مضطرداً في نسبة الجريمة كلما انتقلنا من الأبناء الذين لم ينحرف أباؤهم وراء الجريمة إلى الأبناء الذين ارتكبت أمهاتهم سلوكا إجراميا فقط، ثم الأبناء الذين أجرم أباؤهم فقط ثم تبلغ نسبة إجرام الأبناء ذروتها حين يكون الأب والأم قد سلكا مسلك الجريمة[357].

بناء على ما تقدم بخصوص العوامل المساهمة داخل الأسرة لتحديد المسار الإجرامي، فرغم وجود تاريخ عائلي معروف بالنزوع نجو السلوك الإجرامي بالأسرة، فإن هناك مجموع من المتغيرات الضابطة (الوسط (الحي)/ العوامل الاقتصادية والاجتماعية) التي تعطينى عكس ما يعقده الباحث. لهذا فلا يكفي لدراسة عائلة أو خمس عائلات للقول بأننا توصلنا إلى اكتشاف حقائق أو قوانين لتفسير السلوك الإجرامي. انطلاقا من هذا المعطى السالف الذكر تبقى النتائج المتوصل إليها قابلة لتأويلات أخرى.

[356] المقابلة رقم 18. تجدر الإشارة أن المعنية بالأمر مستقر حاليا بعيدة عن أفراد العائلة نظرا لعدم قبولها من طرف الأب الذي تعتبر مسلط كما سرحت أثناء مقابلتها.

[357] مرجع سابق. ص 326.

4-2-الفترات الزمنية للفعل الإجرامي.

أ- بداية المسار الإجرامي أو ما يسمى بمرحلة الاستئناس في علم الإجرام.

أنا فقاش بديت فالمخديرات ملي حليت عنيا وأن تانشوف الحشيش، ملي كانت عندي 10 سنين تنعرف كيفاش تَيْتقَاد الحشيش كنت تَنشُوفْ الوليد، ولكن فُقَاشْ بديت بصح ف12 السنة صافي تعلمت النبيع الحشيش كنت صغير البوليس مَتيتْصوقُوشْ لِيَّا دازت 6 أشهر وأنا الندخل الحبس تما درت صحاب أخرين وزدنا تعلمنا القوالب ديال السرقة، من هنا بدينا حتى الهاد الوقت الله العفو علينا وخا مكينش البديل، ولكن السبب الي دَرْنَّا هاد الشي كامل هو البلية مخلاتنا نقرو- ضرووري خصك تسرق باش تكمي- ما خلاتنا النخدمو تتخدم شويا تيطلعليك الدم تتمشي تسرق ألف درهم ولا أكثر تتبوق تتنس الخدمة[358]

ملي كان تقريبا فعمري 13 سنة بديت هاد الشي، كان تيصفطني الوليد النتصخرلو كان البزناز(بائع المخدرات) تيقولي حضي إلى كانو البوليس جاين صفر(إشارة) من تما ولت مرة مرة تانخد من عندهم شويا وتانقدو أُونبيعو ولفت الفلوس، أن متنعرف تَاشِيجَا من غير هاد الشي فلول درت هاد الشي غير ضحك فالأخير درت بحال إلى طحت فشي واد معرفت كيف نخرج منو، أنا تلاكرط(البطاقة الوطنية) مديْرهَاشْ باَشْ مَنْطلعْش عند البوليس.[359]

البلية(المخدرات) خرجات علينا هي الي خلاتني الندخل السرقة وخا مَلاّين الدار تيعطوني الفلوس مَكَافيْش، تنشوف الناس كيفاش عايش (اللبس الزهو...) ضروري خصك الصرف (الفلوس)، ملي كنت تنقرا بديت بالسرقة كان فعمري 14 سنة وحتى الدراري ديما تَيزْعمُك على السرقة والمخدرات، ولكن ملي دخلت الحبس عارفت الحبس أش فيه صافي تسربست (معرفة الوسط السجني عن قرب) وليت خرجت ليها نيشان.[360]

---

[358] م 15.

[359] م 20

[360] مقابلة رقم 21، الجنس ذكر، السن 19 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، عدد الإخوة 3.

أنا معمري شت الحبس تاجيتلو على القتل حياتي كانت عادية، خدامة فالفلاحة تنعاون الوليدة على الزمان، وصحباتي بقاو عليا حتى دخلوني الفساد (الممارسة الجنسية) عجبني داكشي فيه الفلوس وعلى طريقو تعرفت على الراجل اليتزوجت به من بعد قتلتو، مكانتش عندي النية النقتلو غيل كان تيسكر وتفسد بزاف وتيضرني واحد النهار دَافْعتْ عَلى رَاسِي ضربتو بقا تينزف معرفت مندير تخلعت بقا تما حتى مات هاد الشي كتاب عليا وصافي أول مرة دخلت الحبس.[361]

أنا غيل الضسارة والمخديرات الي خرجو عليا، كلشي كان موفر ليا لاش غادي نسرق، أول مرة فاش تشديت درتها غيل بالضحك، مكنتش فالوعي ديالي(الحشيش، الفانيد) كنت أنا والدراري صاحبي قلتلوهم شحال التخلصو أو نجيب هداك التيلفون، ملي عطيتوليه قلب عليا وْجْوُ، والمرة الثانية كنا سكرانين غادين بالطومبيل حكمو عليا النجيب لهم تيليفون، وقفت على واحد السيدة قلتلها عطيني التليفون المخديرات تيزعموك الدير شي حوايج متقدرش الديرهم أونتا ساحي، بين الشدة الأولى والثانية 9 أشهر تقريبا.[362]

الأصدقاء ديال الحي هما الي خرجو عليا بالحشيش وأنا النْتكيدْ(التورط) معاهم فهاد المنتيف(الجريمة) و**المشاكل ديال الدار تهما خلوني نبقا فالنزق بزاف ديال الوقت** الوليد تيسد علينا الدار خصوصا فاش مات الوليدة، والزنقة فيها غيل الي الخرْجك على الطريق (الذي يلعم الإجرام والإدمان على المخدرات) بديت فالسرق وأنا صغير.[363]

أنا الظُلم هو الي خلاني نسخط على الواقع وردني مجرم، دخلت الحبس فالخاوي وأنا صغير 13 سنة، مَديْر لاَبِدي لاَبرجْلِي سْدُو بِيَّا التقبى كان غدي ادخل شي واحد واهما ادخلوني بلاصتو غيل البوفريا (الفقراء)الي تيدخلو الحبس، من تما وليت ساخط على الوقع مبقتيش حامل الدنيا، تتشوف كنتي تتقرى وتتحلم تولي شيحجا والتعوض غيل الولدين مساكين الي مكرفسين من الصباح

[361] المقابلة رقم 17.

[362] المقابلة رقم 16.

[363] مقابلة رقم 6، الجنس ذكر، السن 15 سنة، المهنة يشتغل في فرن تقليدي، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأم متوفية، عدد الإخوة2 .

تا العشية على 70 درهم الحبس والبلية دمرولي حياتي تَاولِيتْ دَاخل خَارج الحبس ولا بحال الدار لا أكثر.[364]

البلاصة فين ساكنين كلشي تَيْدوزْ الحبس عادي، **فاللول بغيت غيل النجرب راك عارف المراهقة، شويا تتولي مبلي غيل ضسارة**، صافي تيخصك باش تشري البلية، تقدر تكرسي فالول من بعد تتولي تشري الفانيد باش تستهلك تتولي تبقا التبيع منها لولاد الدرب باش تربح معاهم ثمن البلية ديالك، تدوق الفلوس تتجيب كيمية كبيرة من الأول من هنا أخويا تدخل فيك الفيس ديال هادشي تا تتنسى راسك تتولي عاطيها الدريات والقصارة وتتولي تلبس مزيان متتقدرش التخرج من الواد تتجيها فالحبس.[365]

يتضح من خلال المقابلات التي أوردنها هنا، أن هناك مجموعة من العوامل وخلال فترات زمنية متفرقة تتداخل فيما بينها في **تحديد المسار الإجرامي** لأفراد هذه الأحياء. إن القاسم المشترك بين الشهادات التي سُقناها خلال هذا المحور أن **متغير السن** يعتبر من المحددات الأساسية في شروع الأفراد بالأفعال الإجرامية المستقلة أو المشتركة، على اعتبار أن جل المبجوثين الذين تم الاستماع لهم صرحوا بأن البدايات الأولى في الجريمة كانت بين السن 13سنة و15 سنة[366]، حيث تتزامن هذه الفترة مع مرحلة جد حساسة من حياة الأفراد وهي **فترة المراهقة** وما تعرفه هذه المرحلة من انتقال المراهق من عالم الطفولة الذي كانت معالمه واضحة ومألوفة لديه إلى عالم جديد هو عالم الراشدين يتطلب منه أساليب جديدة من التكيف والتوافق، ويوازي هذا الانتقال كما عبر عليه **"ليفين"** دخول منطقة مجهولة، كدخول بلد جديد أي دخول منطقة غير محددة المعالم مما يجعل

---

[364] مقابلة رقم 24، الجنس ذكر، السن 21 سنة، المهنة غير مستقر، المستوى الدراسي إعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، عدد الإخوة3 .

[365] المقابلة رقم 27.

[366] يميل بعض الباحثين إلى اعتبار فترة المراهقة هي الفترة الممتدة ما بين الثالثة عشر والتاسعة عشر، فيحين يرى غيرهم أن المراهق تمتد من 13 سنة إلى 21 سنة. واعتبر "لاندز" فترة المراهقة تمتد من 12 سنة إلى 26 سنة (أحمد أوزي، المراهق والعلاقات المدرسية، مطبعة النجاح، الطبعة الثالثة 2011،ص 14.)

الفرد لا يعرف الطريق الذي سينهجه لبلوغ هدفه وما يؤدي إليه من صراعات يمكن أن ترجع إلى نقص الوضوح المعرفي لعالم هذه المرحلة.[367]

ومن جهة أخرى، يعد **الإدمان على المخدرات وجماعة الأصدقاء** إلى جانب مرحلة المراهقة كما سلف الذكر، من بين المحددات التي تدفع أفراد هذه الفضاءات تجاه الجريمة، ففي بداية الأمر يريد الفرد محاولة تجريب هذه المخدرات إما بسبب مشاكل عائلية أو عن طريق جماعة الرفاق التي عبر عنها أحد المبحوثين (**في البداية تتكون ضسارة فاللخر تتولي خسارة تتخسر راسك وعائلتك والتقدر تخسر عمرك خصوصاً الى تبعتي الدراري فهواهم**).

من هنا، ينطلق الفرد في دوامة الحصول على المخدرات دون التوفر على الموارد المالية لإشباع رغباته، إن المدمن على المخدرات دون توفر القدر الكافي من المال يجعله يسلك طريق جرائم الإعتداء على المال كالسرقة بالعنف أو عن طريق "**السيرا •**" وقد يتجه البعض الأخر إلى الإتجار في المخدرات مع أحد المروجين المحليين "**البزناز***" من أجل الحصول في البداية على "البلية "، مما يتطور مع مرور الوقت إلى حرفة (مهنة)[368].

كما يعد **دخول الأفراد إلى السجن في مراحل عمرية مبكرة** [369]و الذي يكون ممزوج في بعض الحالات بالظلم كما ورد على لسان أحد المبحوثين[370]. إنه من الملاحظ خلال إجراء المقابلات مع معتقلي المؤسسات السجنية أن **بداية الفعل الإجرامي الأول خاصة إذا كان في مرحلة عمرية مبكرة يعتبر نقطة الانطلاق**، لأن الدخول إلى السجن في عمر مبكر يساهم في تكسير الحاجز الأول وتغير الصورة المعقدة والكلاسيكية عن السجن، كما يسمح له سِنه من تعلم أنماط أخرى من

---

[367]أحمد أوزي، مرجع سابق، ص 23.

•تجدر الإشارة أن مصطلح السيرا من المفاهيم المتداولة بين الافراد الذين يعملون في أفعال السرقة، وتعتبر السيرا نوع من أنواع السرقة الذي لا يقوم على العنف أو الهديد بل يقوم على أساس السرقة داخل الفضاءات المزدحمة.

*هو بائع المخدرات بشكل محليا داخل حي معين.

[368] أنظر في هذا الصدد: محمد شفيق الجريمة والمجتمع، محطة الرمل لنشر الإسكندرية، بدون سنة الطبع، ص227.

[369] إن الأفراد يتعلمون السلوك الإجرامي من خلال تفاعلهم في إطار معايير اجتماعية تنطوي على سلسلة من القيم التي تعطي للسلوك الاجرامي مفهوم السلوك المقبول اجتماعيا، حيث أنه كلما اتصل الفرد بهذا النوع من السلوك واكتسب قيما متصدعة، خاصة في مرحلة مبكرة من العمر كان احتمال انحرافه أكبر لأنه لم يكون بعد مخزونا معرفيا يمكنه من التميز بين السلوك المعياري والسلوك الإجرامي. (مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية،1992. ص 311.)

[370] أنظر المقابلة رقم 23 الحالة رقم 7 في نفس المحور(بداية المسار الإجرامي).

الجرائم بفعل تبادل التجارب الإجرامية في إطار التفاعل مع باقي نزلاء المؤسسة السجنية[371]." **ملي دخلت الحبس فالمرة الأولى عارفت الحبس أش فيه صافي تسربست (معرفة الوسط السجني عن قرب) وليت خرجت ليها نيشان (السلوك الإجرامي)"** كما أن دخول بعض الأفراد السجن خاصة فئة الأحداث يكون في بعض الحالات عن أشياء يمكن تجاوزها بعقوبات بديلة أو دون التحقق بشكل دقيق في ملابسات بعض الجرائم ومعرفة الجاني الحقيقي، مما يتم المجازفة والخطأ في حالات كثيرة، هذا ما يعطي أفراد حاقدين على المجتمع والمؤسسات ويقومون بأفعال إجرامية خطيرة فيما بعد كرد فعل عن الظلم[372] الذي تعرضوا له من طرف المجتمع، خاصة إذا كان دخول السجن في سن مبكر وعن أسباب لا تستدعي في بعض الحالات الولوج إلى المؤسسات العقابية، مما يعطي في المستقبل أفراد مجرمين نظراً لقابليتهم لتعلم والاستفادة من تجارب الأخرين الإجرامي.

من هذا المنطلق يعتبر السجن حسب **(فليب كوبسي Philippe Combessie)** عبارة عن مجتمع مصغر.[373] "**فاش دخلت الحبس فاللول مصدوم، ولكن غيل عرفت الحبس كيفاش دَيْر، تعلمت بزاف من هنا(السجن) خصوصا طرق السرقة الجداد أو الي تخليك متشدش، أو حتى كل منتيف (الجريمة) الي غدي الدير(تركبها) تتعرف شحال المدة ديال الحبس الي غدي يعطيك القاضي**".[374]

ب- مرحلة التخلي عن الجريمة أو ما يسمى بمرحة الإتمام في علم الإجرام.

تعتبر مرحلة التخلي عن الجريمة انطلاق من مسار إجرامي مليء بحالات العود، من المراحل المعقدة *التي تتداخل فيها عدة عوامل:

---

[371] **Philippe Combessie, Sociologie de la Prison, revue Française de sociologie, Nouvelle édition,2004, p70.**

[372] **أنضر في هذا الصدد الحالة رقم 7 ضمن هذا المحور(المقابلة رقم 24)**

[373] **Philippe Combessie, Sociologie de la Prison, Op Cit, p.71.**

[374] **المقابلة رقم 21.**

***تجدر الإشارة أن الوصول إلى الحالات التي مرت بمسار إجرامي طويل بعد أن تخلت في أخر المطاف عن السلوك الإجرامي يعد من الحالات الصعبة التي يجب البحث عنها في الأحياء التي تم استهدافها بالدراسة، حيث اكتفينا بمتغير السن من المعطيات الإحصائية، على اعتبار أنه سيمكننا من مقاربة الفترات العمرية التي يكون فيها السلوك الاجرامي ضعيف أو منعدم.**

فانطلاقا من المقابلات التي تم إجرائها مع المبحوثين، ومن خلال تجربتنا المتواضعة بالمؤسسات السجنية، أن العدول على السلوك الإجرامي تتحكم فيه عدة متغيرات منها ما هو مرتبط بحجم **الجرائم** التي تم ارتكابها من طرف الفرد، ومنها ما هو **مرتبط بمدة العقوبة الأخيرة** التي تم الحكم بها على الجاني بعد سلسلة من الجرائم، ومنها كذلك ما هو **مرتبط بمتغير السن**.

يعد حجم الجرائم المرتكبة من طرف الأفراد من المحددات الأساسية التي تدفع المنحرف (المجرم) في بعض الحالات على الكف أو التقليص من النشاط الإجرامي، بناء على أقوال بعض المبحوثين ومن خلال تتبع بعض الملفات الجنائية الخاصة بالمعتقلين، فإن الفرد الذي ارتكب من **4إلى 8 جرائم في مساره الإجرامي غالبا ما يبدأ في التفكير في التوقف على ممارسة الأفعال الإجرامية**، فهناك من يبرر ذلك بأن السلطة القضائية تأخذ بعين الاعتبار حالات العود التي قام بها الجاني في إصدار الأحكام والمقررات، كما تصبح بالنسبة للشرطة دائما مشتبه فيه سواء كنت الفاعل أم لا. وقد يرتبط التوقف عن الجريمة انطلاقا من برامج التكوين المهني والدورات التي تقوم بها المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، حيث يستفيد المعتقل من تكوين في مجال معين يُختم بحصوله على شهادة تخول له الاشتغال في إحدى المؤسسات الخاصة. في نفس **السياق صرح أحد الموظفين قائلا**:" أن أغلب الحالات التي تفكر في التوقف عن الفعل الإجرامي غالبا ما يكون المعتقل وصل حد الإشباع من حجم الجرائم المدرجة بملفه الجنائي، أو تغير مستواه الاقتصادي والاجتماعي من عائدات الإجرام، أو اقتنع بشكل ذاتي بعد أن استفادة من التكوينات المقامة بالمؤسسات السجنية بشراكة مع مكتب التكوين المهني"[375]

[375] موظف بالمندوبة العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج، اشتغل في عدة مهام بالمؤسسات السجنية، وتقلد مجموعة من المسؤوليات، الأقدمية 20 سنة.

وتعتبر **مدة العقوبة الأخيرة** بعد سلسلة من الجرائم عاملا محدداً في جعل الفرد يقلص أو يتوقف عن ممارسة الأفعال الإجرامية، هذا إذا كانت مدة العقوبة طويلة الأمد، فالملاحظ أن النسب الأعلى من مدد العقوبات المتواجدة بالمؤسسات السجنية تتراوح بين شهرين وسنة واحدة كما هو مبين في الرسم البياني أسفله، فإذا حصل الفرد على مدة عقوبة طويلة، فإنه يعيد ترتيب حساباته مما يجعله يفكر في التوقف على الفعل الإجرامي. وجاء على لسان أحد المبحوثين قائلا: " هاد المرة صافي أخي جبت الربحة أربعة سنوات فالخاوي لوكان غير كانت عامرة ماشي مشكيل، مزال كُنَّا تَنْدخْلُو على أربعة أشهر ولا حتى عام هَانْيا ولكن دبا خصني النجمع راسي"[376]

المبيان رقم 37: مدد العقوبة المتداولة بالمؤسسات السجنية.

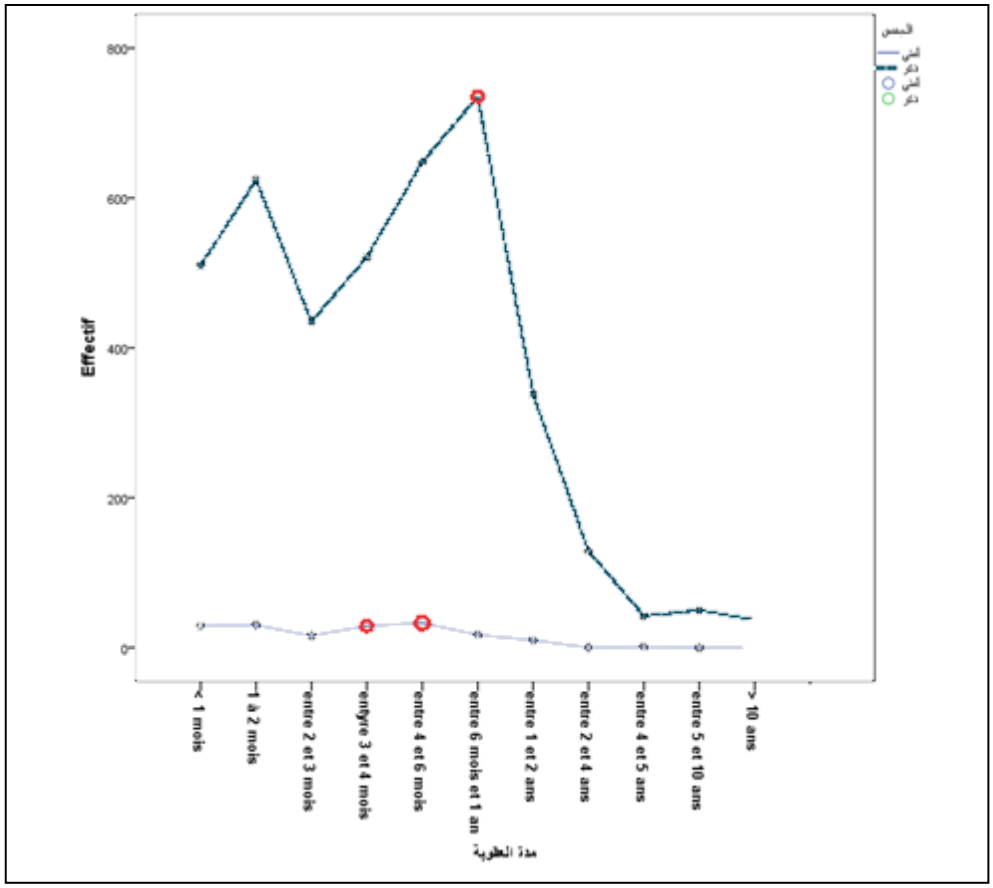

المصدر: البحث الميداني.

[376] مقابلة رقم 27الجنس ذكر، السن 35 سنة، المهنة بدون، المستوى الدراسي اعدادي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين مستقرة، عدد الإخوة2 أحدهم في السجن.

يبين الرسم البياني أسفله أهمية متغير السن في التوقف عن المسار الإجرامي، حيث يقدم هذا المبيان نسبة تردد الأفراد (الذكور) على الجريمة بغض النظر عن طبيعتها عبر المسار الإجرامي، يلاحظ أن ذروة الإجرام تكون بين سن (12-30) سنة. ويبدأ في الانخفاض بشكل تدريجي بين السن 35 سنة إلى غاية 50 سنة، ليواصل في الارتفاع بشكل طفيف في سن 54 سنة، بعد أن يتراجع في السنوات الأخيرة من عمر الأفراد.

أما فيما يخص إجرام الإناث فدروة السلوك الإجرامي تبدأ بين سن 12 سنة إلى غاية السن 34 سنة، لتبقى مستقر حتى الفترة العمرية (50-54) سنة ثم تصبح أكثر تدرجا في باقي المراحل العمرية الأخرى.

بناء على ما سبق يمكن استنتاج أن نسبة الإجرام بشكل عام تكون مرتفعة في مرحلة المراهقة[377] إلى حدود 40 سنة، لتنخفض بشكل تدرجي بالنسبة لذكور وفي تناسق مع العمر، بينما فئة الإناث تعرف ارتفاع في المراحل العمرية (12-17) إلى حدود (30-34) لتعرف استقرار فيما بعد. إن جرائم صغار السن غالبا ما ترتبط بالقوة البدنية والاندفاع التي لا يقابلها تحكم عقلي وأخلاقي، فظلاً عن جرائم اتباث الذات، فشخصية الحدث ينقصها النضج ويعوزها الاستقرار.

أما جرائم كبر السن فلها طابع مخالف فهي لا تتطلب القوة البدنية بل تحتاج إلى نوع من الذكاء وخبرة، فجرائم هذه الفئة تتجه نحو النصب وخيانة الأمانة ...، يعني كل ما يدخل في نطاق الدهاء والمكر دون الحاجة إلى جهد بدني[378].

من هذا المنطلق يمكن القول إن متغير **السن يعتبر عاملا أساسيا من بين العوامل السالفة الذكر في التوقف أو التقليص أو تغير النشاط الإجرامي للأفراد.**

[377] أنظر في هذا الصدد المحور الخاص المراحل الأولى لبداية المسار الإجرامي.

[378] محمد محمَّد شفيق، الجريمة والمجتمع، مرجع سابق. ص 225.

المبيان رقم 38: دور متغير السن في التوقف عن المسار الإجرامي.

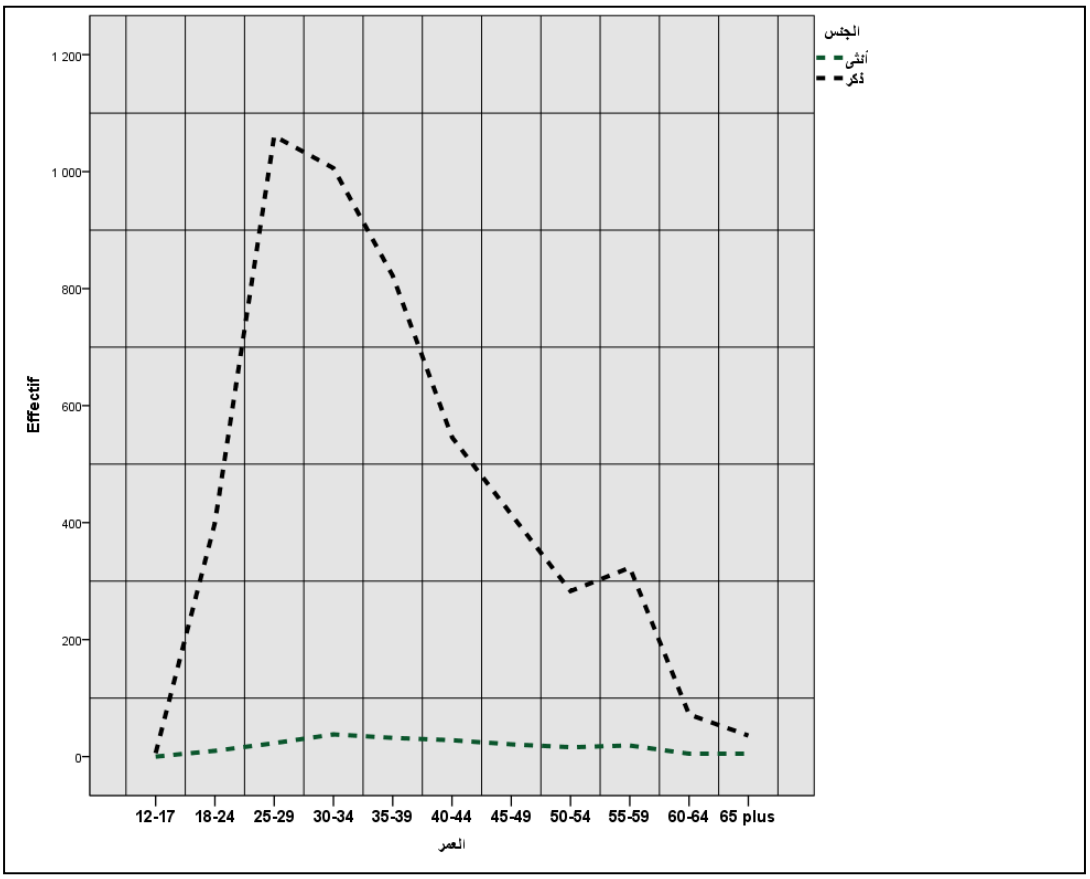

المصدر: البحث الميداني.

4-3- العوامل المؤدية إلى التردد أو العود إلى الجريمة.

أ- أسباب العود إلى الجريمة.

خدمت فبزاف ديال الخدمات (الفلاحة، مكانيك.....) ولكن الدصارة والبلية تتخليك تمشي تسرق، هي الوحيدة والمخدرات الي تتوفر ليا الفلوس، حاجة أخر تتخليني نرجع الحبس الدراري متيخلوكش (الأصدقاء يؤثرون علي في الحبس وخارج الحبس) وتتخرج ملهوف معندك والو معندك حوايج متلبس وخصك الدخل الدار شيحجا، كاين مسألة أخرى كذلك هي الى كنتي مدوز الحبس

مكيانش الي اخدمك معاه "هذاك غير حباس" تَتْلقَى قْدَامكْ غيل السرقة باش الديباني سعا تَتْمشِي مع الموجة مَتتقْدرش الدير شي حجا أخر (عمل معين مثلا).[379]

متعلمت تَشِيحَجَا أُخْرَى من غير المخدرات، وزيدون هي الي تَتْوفْر لي الفلوس الكافين وْلْفنَا الفلُوس من الصغر أنا لبسة (الملابس) وحدة تَتْقَامْ عليَّا بـ 700 درهم شكون هذا الي الخلصك غيل 150 درهم، الفلاحة ولا أي حجة أُخرى تَيْحرتْ عليك تيعطيك 60 درهم أش غدي دير بها، مكان ميدار الله اعفو علينا مكرهناش تحنا النبعدو على المنتيف(المخدرات) ولكن هاد الشي الي لقينا قدامنا.[380]

تخدم مع بنادم ويحرث عليك بجوج دريال، ولا تمشي تسرق بنادم هدي خصايل مشي ديال الرجال، التبيع المخدرات ولا الدير هاد الشي، الوقت تبدلات بغات الفلوس، تتشوف بنادم دار الدار والطموبيل بهاد الشي(المخدرات) ضروري خصك الدخل لهاد العالم أو شي خدمة مريكرلة مكيناش هذا هو السبب الي خلاني النبيع المخدرات أونبقى داخل خارج من الحبس.[381]

بناء على المعطيات الواردة في المقابلات التي تم إجراءها مع المستجوبين، تبين أن أسباب العود إلى الجريمة تتباين حسب الشروط الذاتية، الاجتماعية والاقتصادية لأفراد هذه الأحياء، فمنها ما هو مرتبط بالعوامل الداخلية المتعلقة بالإدمان على المخدرات وما يفرزه من تأثرات على سلوك الفرد في علاقته بالمجتمع، حيث يضطر الشخص المدمن-أقصد هنا الشخص الذي يوجد في حالة تخدير أو الشخص الذي يبحث عن المخدر- في بعض الحالات إلى ارتكاب أفعال إجرامية لا يستطيع فعلها بدون مخدر، لهذا يقدم على كل فعل يحقق له رغبة الإدمان، في نفس السياق قال أحد المستجوبين" **خدمت فبزاف ديال الخدمات (الفلاحة، مكانيك.....) ولكن الدصارة والبلية تتخليك تمشي تسرق، هي الوحيدة والمخدرات الي تتوفرليا الفلُوسْ".**

---

[379] م15

[380] م 20

[381] مقابلة رقم 25، الجنس ذكر، السن 35 سنة، المهنة المخدرات، المستوى الدراسي ابتدائي، الوضعية العائلية عازب، مكان الازدياد نفس المدينة، السكن أحد أفراد الأحياء المستهدفة من الدراسة، وضعية الأبوين الأب متوفي، عدد الإخوة2 .

هذا وتعتبر العوامل المرتبطة بالأسرة والمحيط (الوسط) التي سبق الإشارة إليها في المحور السابق من أهم المحددات التي تجعل الفرد يتردد عن الجريمة، فإذا كانت التنشئة الأسرية مبنية على أساس غير متوازن؛ نزاع دائم بين الأبوين نتيجة لانحراف الأب أو هما معاً أو منفصلين، فإنه لا محال ينتج عن ذلك أبناء منحرفين يصل في أغلب الحالات إلى الجريمة، خاصة إذا لم يكن هناك تأطير من جهات أخرى سوى تأثير الشارع وجماعة الأصدقاء.

إن التحولات الطارئة على محيط الأفراد خاصة المراهقين وبنية علاقات التفاعل مع الآباء والأقران، حيث يقل التفاعل الإيجابي مع الآباء وتتوتر العلاقة بينهم، بينما يزداد التفاعل السلبي مع الأقران وتزداد معه القابلية للتأثر والانفعال واحتمال التورط في السلوك الجانح. ولذلك يوصف سلوك المراهقين بأنه انفعالي ومجازف. ولا فرق هنا بين مفهوم الانفعال ومفهوم المجازفة. فالمجازفة هي انفعال، والانفعال يفضي إلى المخاطرة بالنفس. وكلاهما يؤشر على ضعف نظم الضبط خصوصا في مرحلة المراهقة كما سبق الإشارة إليها.[382]

يعد **الوصم الاجتماعي l'étiquetage sociale** [383]عامل أساسي من العوامل المساهم في حالات العود إلى الجريمة، فبمجرد خروج الفرد من السجن سواء كان الفعل الذي تم القيام به صحيح أم غير صحيح يتم النظر إليه من طرف المجتمع على أساس أنه منحرف. انطلاقا من هذا الوصم الذي يتم إلصاقه بالفرد فهو قد لا يعود بالضرورة إلى الجريمة بسبب الظروف المادية، بل ترجع إلى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع نحوه لأنه في وقت ما ارتكب جريمة بغض النظر عن الأسباب، حيث بقيت هذه الجريمة عالقة في أذهان الأخرين وظلوا ينعتون ذلك الفرد بالجريمة التي ارتكبها سابقاً.

بناء على هذا يتم انتاج علاقة بين الفرد والمجتمع مليئة بالشكوك، وصم المجتمع للفرد بالجريمة قد يجعله يشعر بأنه مجرم، فالجرائم الأولى هي جرائم قد فعلها الفرد كالقتل

---

[382] أحمد أغبال "الاتجاهات الجديدة في علم النفس المعرفي في مرحلة ما بعد بياجي". ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان: سيكولوجية الطفل. منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، 2008.ص 4.

383 Becker Howard s, Outsiders, Etudes de sociologie de la déviance, E.M, Paris, p 201.

والسرقة...وجرائم ثانوية يقوم بها الفرد نتيجة للنظرة السلبية التي يحملها المجتمع عنه.[384] وفي نفس المساق صرح أحد المبحوثين قائلا" أنا فِينْمَا النخرج من الحبس تيقولو هاهو عَاوتِني جرج، حتى إلى تْسرقَت شِي حاجة تيقولو مَيْكُون غِيرْ فْلَانْ، تَيْعرفكْ شْفَارْ وشْمكَارْ **اللهم دِيرَهَا بْصحْ**، شِي مْرَة تَتْجِيكْ فْرَاسْك تْبْعد عَلَى آلمْنتِيفْ (السرقة/المخدرات) والبَشَارْ مَتَيْخِليكْش"[385].

كما أن الدخول الأول إلى السجن من العوامل المحفزة على حالات العود، لهذا فكلما تجنبنا دخول الأفراد خاصة فئة الأحداث إلى السجن التي تعتبر الأكثر تأثراً بالوسط السجنى، وتعويضها بعقوبات بديلة - أتحدث هنا عن دور السياسة الجنائية في ترشيد الاعتقال وأخص بالذكر هنا فئة المراهقين- إلا وكان ذلك أفضل، فمن خلال المقابلات التي تم إجراءها مع فئة المعتقلين الأحداث، تبين أن جلهم دجلوا السجن في سن مبكر وفي بعض الحالات على أسباب يمكن تغير عقوبة السجن ببدائل أخرى، على اعتبار أن الحدث يتعلم مجموعة من الأشياء وأنواع أخرى من السرقات لم يعرفها إلا بعد الاحتكاك اليومي مع فئات أخرى أكثر احترافاً بالوسط السجني، وبحكم سن هؤلاء الأحداث يكون أكثر قابلية لتعلم والتعود على الجريمة.

بناء على ما سبق يمكن القول إن أسباب العود إلى الجريمة تتداخل فيها مجموعة من المتغيرات، وتتباين حسب درجة تأثيرها على سلوك الأفراد كما هو موضح في الرسم البياني أسفله:

384 احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية -دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة- وائل للنشر، الطبعة الثالثة، سنة2015. ص 233-234.

385 المقابلة رقم 22.

المبيان رقم 39: أسباب العود إلى الجريمة بفضاءات الجنوح.

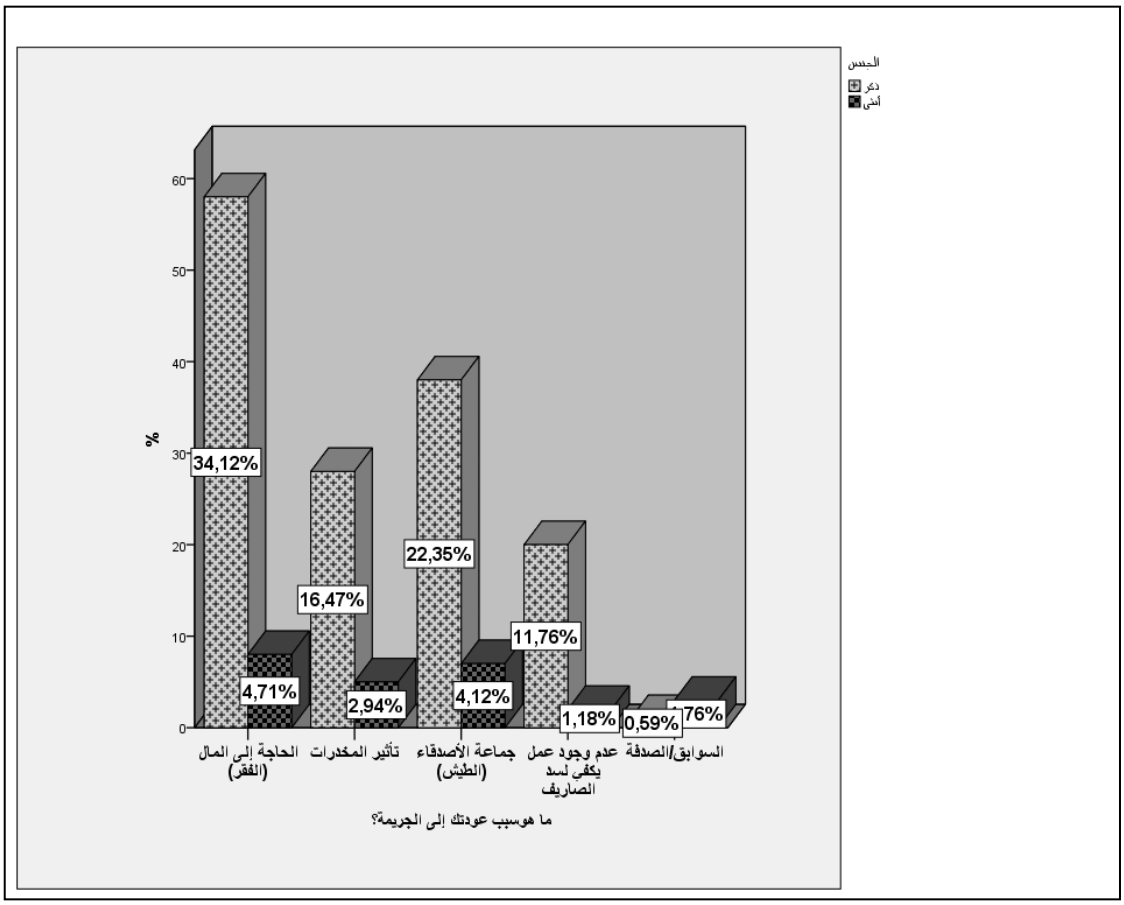

المصدر: البحث الميداني.

ب- عدد حالات العود* إلى الجريمة حسب نوع الجريمة.

عندي 4 ديال المرات دوزت الحبس، المرة الأولى على الضرب والجرح، وَلَكِن كنت خدام فالمخديرات دكشي علاش دابزت بُومْبِيتْ (الفترة الفاصلة بين الجريمة والجريمة) فيها شهرين تقريبا ورجعت الحبس عوتاني، المرة الأخرى بومبيت بزاف برا والعجلة دايرا.[386]

*تفاديا لذكر نفس المعطيات اكتفينا بنموذج واحد من المقابلات نظرا لتكرار أو تشابه نفس عدد حالات العود إلى الجريمة.

386 م15.

المبيان رقم 40: يوضح عدد حالات العود إلى الجريمة بفضاءات الجنوح.

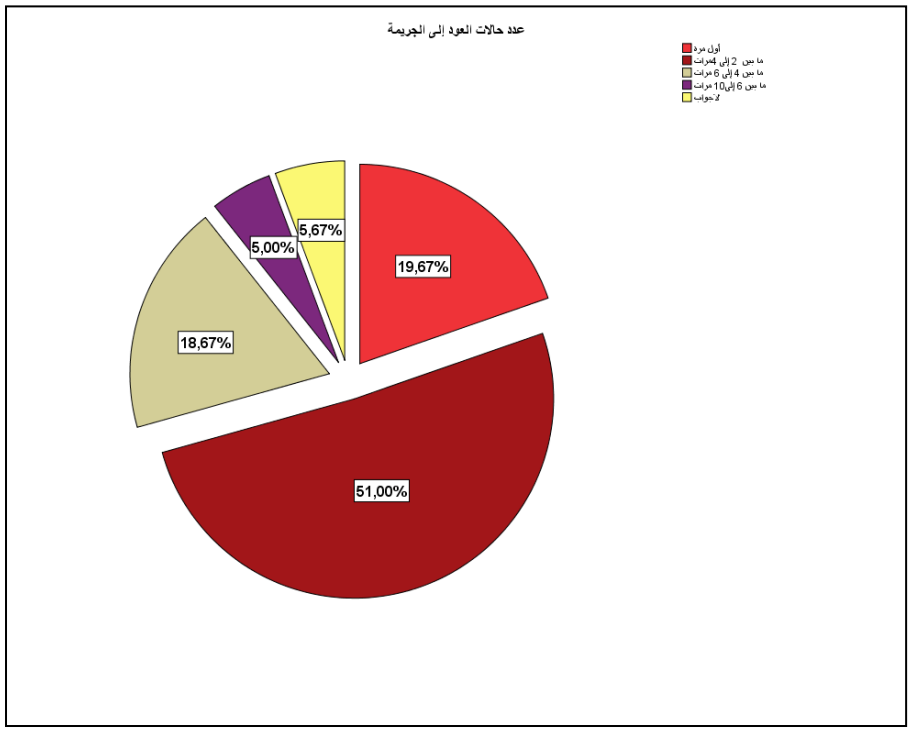

المصدر: البحث الميداني.

بناء على المعطيات الواردة بالرسم البياني أعلاه، نلاحظ أن حالات العود إلى الجريمة بلغت 51%خاصة الفئة التي صرحت أنها كررت السلوك الإجرامي من (2 إلى 4 مرات) وهي النسبة الأعلى مقارنة مع باقي الحالات، هذا وجاءت الفئات التي كررت الفعل الإجرامي ما بين 4 و6 مرات وأول مرت بنسب متقاربة تراوحت ما بين 19,67% و18,67%، وفي الأخير تأتي الفئات التي تراوحت حالات العود من 6 إلى 10 مرات، والفئة التي اكتفت بعدم الإجابة على هذا السؤال* بنسب متساوية شيئ ما حيث تراوحت ما بين 5% و5,67% .

إن البحث وراء المعطيات الإحصائية من دلالات سوسيولوجية مسألة ضرورية بالنسبة للباحث في علم الاجتماع، من هنا فإن عودتنا لنتائج بعض المقابلات الشبه الموجهة والملاحظات المباشرة، يمكنها أن تساعدنا في تلمس بعض الأجوبة التي تساعدنا على فهم العوامل المساهمة في

*تجدر الإشارة أن الحالات التي فضلت عدم الإجابة على عدد حالات العود إلى الجريمة، ومن خلال المقابلات التي تم إجرائها مع عدد من المعتقلين اكتشفنا أن هذه الفئة تعرف عدد مبالغ فيه من عدد حالات العود إلى الجريمة لذلك تفضل الاحتفاظ بها أو بكثرة حالات العود لم تعد تتذكر الرقم الصحيح لعدد المرات.

حالات العود إلى الجريمة، وهكذا يمكن ارجاع ذلك إلى تداخل مجموعة من المحددات فمنها ما هو مرتبط **بنوع الطبقة الاجتماعية** التي ينتمي إليها هؤلاء الأفراد الذين يعرفون تردد على الجريمة، فغالبا ما تكون هذه الفئة تنتمي إلى طبقات فقيرة وهشة اجتماعياً واقتصادياً[387] . كما أن الفئات الأكثر تردد على الجريمة تكون ذات مستوى تعليمي لا يتجاوز الإعدادي، وأن الفئات الشابة والمراهقة والعزاب والمطلقين هم من يعرفون حالات العود إلى الجريمة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى في المجتمع. وهذا ما يبينه الجداول أسفله:

الجدول رقم 60: الوضعية العائلية/ المستوى الدراسي وعلاقتها بحالات العود.

		الوضعية العائلية					المجموع
		عازب(ة)	متزوج(ة)	مطلق(ة)	أرمل(ة)	أم عازب(ة)	
عدد حالات العود إلى الجريمة	أول مرة	17	23	16	1	2	59
	ما بين 2 إلى4 مرات	**59**	25	**60**	3	6	153
	ما بين 4 إلى 6 مرات	22	16	13	3	2	56
	ما بين 6 إلى 10مرات	6	7	2	0	0	15
	لا جواب	3	4	10	0	0	17
المجموع		107	75	101	7	10	300

المصدر: البحث الميداني.

		المستوى الدراسي						المجموع
		بدون	ابتدائي	اعدادي	التكون المهني	ثانوي	جامعي	
عدد حالات العود إلى الجريمة	أول مرة	14	15	22	1	4	3	59
	ما بين 2 إلى4 مرات	**20**	**69**	**49**	2	11	2	153
	ما بين 4 إلى 6 مرات	11	16	23	0	3	3	56
	ما بين 6 إلى 10مرات	3	5	7	0	0	0	15
	لا جواب	2	7	8	0	0	0	17
المجموع		**50**	**112**	**109**	3	18	8	300

المصدر: البحث الميداني.

[387]Voir à ce propos Fillieule Renaud, Sociologie de la délinquance, Op Cit. p 62-63.

ج- تعدد أشكال الجريمة.

أي حاجة فيها فلوس بزاف النديرها ملي كنت صغير بعت المخدرات والسرقة العادية(بزطام تيلفون....)، من بعد ولاينا تنسرقو ماطر(دراجة نارية) طموبلات (السيارات...)[388]

انطلاق من نموذج المقابلة يتضح أن الجرائم التي يقدم عليها الأفراد ترتبط بكل ما يحقق **الربح السريع دون استثناء نوع معين من الجرائم**، لكن، يمكن أن نعتبر أن النوع المهيمن من الجرائم خصوصا في صفوف الشباب هي **جرائم السرق والمخدرات** والتي تكون في الغالب جرائم بسيطة• أي ترتبط بالحاجة إلى المال أو كما سميتها **"بجرائم الحاجة"**.

388 م15.

• يقصد بالجرائم البسيطة داخل فئات الشباب، بالجرائم المرتبطة بالسرقة إما عن طريق النشل أو بواسطة السلاح والتي غالبا ما تكون بالشارع العام أو في بعض المرافق العامة، أما الجرائم المرتبطة بالمخدرات فتكون في جميع حالاتها تتعلق إما بالاستهلاك أو البيع بالتقسيط داخل الأحياء الشعبية. السؤال الذي يطرح نفسه هو من الذي يقوم بتزويد هذه الفئات بالمخدرات؟

المبحث الخامس:

تفسير ومناقشة نتائج الفرضية الخامسة التي ترتبط بالفروق بين الذكور والإناث من حيث نوعية وحجم الجريمة؛ والعوامل التي ترجع إليها أوجه التشابه والاختلاف بين إجرام الرجال والنساء التي حين توفرها تؤدي بالشخص إلى الجنوح أو تكبحه عنه.

1- الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لنوع الجريمة.

الجدول رقم61: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لنوع الجريمة.

			الجنس		المجموع
			أنثى	ذكر	
نوع الجريمة	المخدرات والكحول	التكرارات	40	1754	1794
		النسبة المئوية	0,8%	34,0%	34,7%
	الاغتصاب الجنسي	التكرارات	2	265	267
		النسبة المئوية	0,0%	5,1%	5,2%
	الدعارة	التكرارات	**42**	36	78
		النسبة المئوية	**0,8%**	0,7%	1,5%
	مشكلات أسرية	التكرارات	35	298	333
		النسبة المئوية	0,7%	5,8%	6,4%
	العنف وحيازة السلاح	التكرارات	16	683	699
		النسبة المئوية	0,3%	13,2%	13,5%
	السرقة والنصب والاحتيال	التكرارات	50	1406	1456
		النسبة المئوية	1,0%	27,2%	28,2%
	جرائم القتل	التكرارات	5	82	87
		النسبة المئوية	0,1%	1,6%	1,7%
	تخريب الممتلكات	التكرارات	**0**	36	36
		النسبة المئوية	0,0%	0,7%	0,7%
	إهانة موظف	التكرارات	4	113	117
		النسبة المئوية	0,1%	2,2%	2,3%
	تكوين أو مساعدة عصابة	التكرارات	1	119	120
		النسبة المئوية	0,0%	2,3%	2,3%
	حيازة بضاعة بدون سند صحيح	التكرارات	0	57	57
		النسبة المئوية	0,0%	1,1%	1,1%
	مخالفة العراف الدينية	التكرارات	0	19	19
		النسبة المئوية	0,0%	0,4%	0,4%

	دين لفائدة الغير وصوائر قضائية	التكرارات	2	66	68
		النسبة المئوية	0,0%	1,3%	1,3%
	انتزاع عقار في حيازة الغير	التكرارات	0	23	23
		النسبة المئوية	0,0%	0,4%	0,4%
	التبليغ الكاذب أو عدم التبليغ	التكرارات	0	8	8
		النسبة المئوية	0,0%	0,2%	0,2%
	الرشوة والفساد المالي	التكرارات	0	4	4
		النسبة المئوية	0,0%	0,1%	0,1%
المجموع		التكرارات	197	4969	5166
		النسبة المئوية	3,8%	96,2%	100,0%
المصدر: البحث الميداني.					

يبين الجدول أعلاه أهم المقارنات بين **متغير الجنس وطبيعة الجريمة**، حيث يتضح وجود اختلاف بين الذكور والإناث فيما يتعلق بطبيعة وحجم الجريمة. **بالنسبة لحجم الجريمة بلغت نسبة الجرائم المرتكبة من طرف الذكور 96,2 % مقابل 3,8% لدى الإناث.**

وبالمقابل إذا ما أردنا مقارنة كل جريمة على حدة وكيف تتوزع بين الذكور والإناث، فنسبة الذكور أكبر من نسبة الإناث فيما يتعلق بحجم الجريمة كما سبق الإشارة إلى ذلك، أما على مستوى طبيعة الجريمة **فنجد الذكور يتجه أكثر نحو جرائم الكحول والمخدرات والجرائم المرتبطة بالسرقة** بكل أنواعها، إضافة إلى الجرائم المتعلقة بالعنف.

أما **بالنسبة للجرائم الخاصة بالإناث فنجدها تتجه أكثر للجرائم التي لا تحتاج قوة عضلية بل تعتمد على الدهاء والمكر كجرائم النصب والاحتيال والجرائم الجنسية كالدعارة وما يرتبط بها**، حيث احتلت نسب مرتفعة بخصوص هذه الجرائم، هذا وقد أصبح العنصر النسوي في السنين الأخيرة ينافس الرجل في جرائم المخدرات وللتعرف على ما إذا كانت هناك فروق دالة إحصائياً من حيث حجم وطبيعة الجريمة بين الذكور والإناث، فإنه يتعين علينا فحص نتائج اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux.

Tests du Khi-deux إختبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson كاي تربيع بيرسون	606,958	15	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5166		
a. 12 cellules (37,5%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,15.			

بلغت قيمة كاي تربيع Khi-deux (606,958) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.000)، من هنا يمكن أن نستنتج وجود علاقة بين عامل الجنس وطبيعة الجريمة. إن عدد الجرائم المرتكبة من طرف الذكور أكبر من عدد الجرائم المرتكبة من طرف الإناث، وأن الجرائم المرتكبة من طرف الذكور مخالفة للجرائم المرتكبة من طرف الإناث.

بناء على ما سبق يمكن القول، إن الجرائم المرتكبة من **طرف الذكور تكون أكثر بكثير من الجرائم المرتكبة من طرف الإناث**، وهذا يعزى لمجموعة من الأسباب منها ما هو مرتبط بالتركيب العضوي والنفسي حيث أنها أقل استعداد لارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجل. كما أن الدور الاجتماعي التي تقوم به المرأة في المجتمع أكسبها نوع من الخصال النفسية التي من شأنها أن تجنب المرأة السلوك الإجرامي، وحتي إن وجد فنجدها غالبا ما ترتكب جرائم مرتبطة بالدهاء والمكر التي تتناسب وقوتها الجسمية كجرائم النصب والتسميم ....[389] إن المرأة حتي وإن ارتكبت بعض الجرائم التي تكتسي طابع العنف، فتكون في إطار الدفاع عن النفس أو حماية الأبناء. فعندما يهدد الرجل حياتها؛ ففي هذه الحالة تحاول المرأة الدافع عن حياتها ضد قتل الرجل لها، خاصة إذا كان الرجل في غير حالته الطبيعية(كأن يكون مخموراً مثلاً)[390]. في نفس السياق قالت إحدى المبحوثات " **أنا مَكَانتش عنْدِي آلنِّي ديَالْ آلْقَتلْ واخَا دِيمَا تَيْتكرْفس عْليَّا، حتَى لْوَاحد النْهَار جَايْ سْكْرَانْ أو شْدنِي فْشْعْرِي وجرني أُو تَنْشُوفْ فْولْدِي صْغِيرْ غَدِي إطِيحْ فْدرُوج تَنْقُولُو طْلقْنِي آلنجِيبْ غِيرْ**

[389] أنظر في هذا الصدد: محمد الرازقي، علم الإجرام والسياسة الجنائية "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليه" دار الكتب الوطنية لبيا، الكبعة الثالثة، سنة 2004، ص 44.

[390] محمد محمَّد شفيق، مرجع سابق ص 201.

آلْولْد مَبْغَاشْ يَسْمعْنِي، كَانْت حْدَيَا وَاحْد آلْقرعَة ضْربةُ بِهَا فْالرَّأس بْدَا تَيْنزفْ مَعْرفْت مَنْدِير تْخلعتْ و أنا نْهربْ، أَنا مَعْمرِي مْشيِتْ عَنْد آلْبُولِيسْ حْتَى وَقْعَاتْ هَاذْ آلْوَ اقِعَة وَخَا كُنتْ خَارْجَ آلْطرِيقْ فْصغْرِي (ممارسة الدعارة) مَعمْرِي دْخلتْ آلْحَبْس تَا وقعلي هاذ الشي"[391] إن الجرائم التي تقوم بها المرأة نادرا ما تصل إلى مصالح الشرطة، لأنها لا تشكل خطر على الأفراد أو أنها جرائم بدون ضحايا [392]. إن المرأة ليست أقل إجراماً من الرجل ولكن إجرامها أقل بروزاً للعيان، فهي غالبا ما ترتكب الجريمة في الخفاء، الدعارة والسحر والإجهاض وبالتالي فجرائمها أقل حظوظا من زاوية قابليتها للمشاهدة كشرط لتضمينها في سجلات الإحصائيات الجنائية.[393]

إن تفسير الفروق بين جرائم الذكور والإناث لا يمكن الاطمئنان حسب اعتقادي المتواضع لتفسير علمي معين (بيولوجي، سوسيواقتصادي، سكولوجي) فهناك مجموعة من التداخلات في تحديد إجرام الرجل في مقابل إجرام المرأة حسب الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يتم فيه تفسير هذه الفروق، كما أن السياسيات الجنائية وطبيعة إنتاج الإحصائيات الجنائية وعلاقتها بالإجرام الظاهر والإجرام الخفي لها دور كبير في تفسير العلاقة والفروق بين الجريمة والنوع الاجتماعي.

---

[391] المقابلة رقم 17.

[392] Voir à ce propos Fillieule Renaud, Sociologie de la délinquance, Op Cit. p 60.

[393] محمد أحدف، مرجع سابق، ص 334.

2-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر.

الجدول رقم62: الفروق بين الذكورو الإناث وفقاً لمتغير العمر.

			العمر									المجموع
			12-17	18-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60-64	65 plus	
الجنس	أنثى	التكرارات	0	10	23	**38**	32	28	21	16	19	5	5	197
		النسبة المئوية	0,0%	0,2%	0,4%	0,7%	0,6%	0,5%	0,4%	0,3%	0,4%	0,1%	0,1%	3,8%
	ذكر	التكرارات	6	400	**1061**	1006	822	546	414	283	323	72	36	4969
		النسبة المئوية	0,1%	7,7%	20,5 %	19,5 %	15,9 %	10,6 %	8,0%	5,5%	6,3%	1,4%	0,7%	96,2%
المجموع		التكرارات	6	410	1084	1044	854	574	435	299	342	77	41	5166
		النسبة المئوية	0,1%	7,9%	21,0 %	20,2 %	16,5 %	11,1 %	8,4%	5,8%	6,6%	1,5%	0,8%	100,0 %

المصدر: البحث الميداني.

يتضح من خلال المقارنات بين العمر وحجم الجريمة أن أغلب الجرائم ترتكب من طرف الفئات العمرية **(25/29)**، **(30/34)**، **(35/39)** بنسب أعلى مقارنة مع باقي الفئات العمرية الأخرى، وأن **جرائم الكحول والمخدرات والجرائم المتعلقة بالقوانين التنظيمية والجرائم ضد الأشخاص تشكل نسبة مهمة من الجرائم المرتكبة بنسبة 82%.**

وإذا ما أردنا المقارنة داخل كل فئة، نجد الفئات العمرية بالنسبة **لذكور (25-29) (30-34) (35-39) أكثر إقداماً على السلوك الإجرامي مقارنة مع الجنس الأخر**. في حين **نجد فئة الإناث** وبالمقارنة بين الفئات العمرية لذى الذكور نجد العكس، إن **جرائم النساء تعرف تزيداً مع التقدم في العمر، هذا وجاءت على الشكل التالي: في المرتبة الأولى الفئة العمرية (30-34)** وفي المرتبة الثانية نجد الفئة العمرية **(35-39)** وفي المرتبة الثالثة تأتي الفئات العمرية (40-44).

يتضح من خلال التكرارات والنسب المئوية لحجم الجريمة بالنسبة لذكور والإناث أن هناك فروق بينهما (الذكور/الإناث)، ويتبين أن أغلب الجرائم المرتكبة تنتمي إلى **الفئة الشابة بالنسبة لذكور، والمتقدمة في السن نوعاً ما بالنسبة الإناث** وللتعرف على ما إذا كانت هناك فروق دالة

إحصائياً بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير سن الجريمة، سنعمل على استخدام **اختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux**.

Tests du Khi-deux إجتبار كاي تربيع			
	Valeur القيمة	**ddl**	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع بيرسون	**28,014**	**10**	**,002**
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	**5166**		
a. 3 cellules (13,6%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,23.			

بلغت قيمة كاي تربيع (28.014) وهي دالة عند مستوى (0.002)، بمعنى أنه يجب استبعاد فرضية العدم التي تؤكد على تساوي التباينات والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد اختلاف حجم الجريمة باختلاف الجنس والفئات العمرية، حيث تبين أن حجم الجريمة يختلف كلما اختلف جنس الجريمة، بحيث نرى أن الذكور دائما يتفوقوا في عدد الجرائم المرتكبة، لكن إذا نظرنا إلى الفئات العمرية وعلاقتها بحجم الجريمة، **نرى الفئات الشابة والمراهقة بالنسبة لذكور هي الأكثر نزوعاً نحو الأفعال الإجرامية مقارنة مع باقي الفئات العمرية من نفس النوع**، أما إذا نظرنا **إلى الإناث نجد الفئات العمرية الأكثر نضجاً هي التي تتجه أكثر نحو السلوك الإجرامي مقارنة مع باقي الفئات العمرية من نفس الجنس.**

إن أنماط السلوكيات الإجرامية التي يمارسها الأفراد سواء **تعلق الأمر بالذكور أو الإناث تختلف باختلاف الفئات العمرية، فالمراهقين يمارسون في البداية تدخين المار يخوانا وتناول الكحول، والسرقات البسيطة أو تخريب الممتلكات**. أما أنماط الجريمة في المراحل العمرية ما بعد المراهقة إلى مرحلة الرشد فهي تتجه نحو **سرقة السيارات والسطو على المنازل والعنف والاغتصاب**.[394]

[394] رغدة شريم، سكولوجية المراهقة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006. ص311.

تجمع الدراسات[395] الإحصائية على وجود علاقة وطيدة بين ظاهرة الإجرام وعامل الجنس بحيث يلاحظ أن نسبة الإجرام عند النساء هي أقل بكثير من مثيلتها عند الرجال، وذلك في جميع الدول وعلى مختلف مراحل التاريخ[396]. ولعل هذا ما يفسر في نظر العديد من الباحثين انصرافهم عن الاهتمام بدراسة إجرام النساء وإهمالهم له، ونرى تفسير هذا يعود بالأساس إلى ظآلة نسبة النساء المخالفات للقاعدة القانونية، وإلى تحيز علم الإجرام في الاهتمام بقضايا إجرام الذكور عكس إجرام الإناث، الذي ظل مغيباً في التفسيرات العلمية والسوسيولوجية على وجه الخصوص.

3-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً الوضعية العائلية.

الجدول رقم63: الفروق بين الذكورو الإناث وفقاً لمتغيرالوضعية العائلية.

			العائلية الوضعية				المجموع
			أعزب	(ة) متزوج	مطلق	(ة) أرمل	عازب أم	
الجنس	أنثى	التكرارات	37	**97**	42	12	9	197
		المئوية النسبة	0,7%	1,9%	0,8%	0,2%	0,2%	3,8%
	ذكر	التكرارات	2882	1889	184	14	0	4969
		المئوية النسبة	55,8%	36,6%	3,6%	0,3%	0,0%	96,2%
المجموع		التكرارات	2919	1986	226	26	9	5166
		المئوية النسبة	56,5%	38,4%	4,4%	0,5%	0,2%	100,0%
المصدر: البحث الميداني.								

يقدم الجدول أهم المقارنات الممكنة بين الوضعية العائلية وحجم الجريمة في علاقتهما بالجنس، **كشفت المقارنات الأولية بين الذكور والإناث عن وجود اختلاف في حجم الجريمة، ويرجع بالأساس إلى طبيعة الوضعية العائلية للجنسين**. إن ما يقارب 91% من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف الذكور، تم ارتكبها من **طرف فئة العزاب، والمتزوجين**، وهي الأكبر مقارنة مع باقي الفئات الأخرى. **فيما يتبين أن الإناث عكس الذكور حيث نجد الفئة المهيمنة في عدد الجرائم المرتكبة هي فئة المتزوجين والمطلقين.**

[395] أظهر الإحصاء الفرنسي أن نسبة إجرام المرأة تعدل 13% تقريبا من مجموع الجرائم التي ارتكبت في هذه السنة، وفي الولايات المتحدة ما يعادل 15% من مجموع الجرائم المرتكبة من طرف الإناث. محمد الرازقي، مرجع سابق. ص43.

[396] جعفر العلوي، مرجع سابق، ص83.

إذا ما نظرنا إلى كل جنس **على حدة نجد فئة الذكور** أكثر إجراماً بالمقارنة مع فئة الإناث، وأن الفئات التي تعرف نشاطاً إجرامية بها بالمقارنة مع باقي الفئات الأخرى هي فئة **العزاب بنسبة 55,8%، تليها فئة المتزوجين بنسبة 36,6% وهما الفئات المهيمنة من ناحية عدد الجرائم المرتكبة من طرف الذكور.**

كما نجد الجرائم المرتكبة **من طرف الإناث** في علاقتها بالوضعية العائلية، إذ نرى **أن فئة المتزوجات والمطلقات هما من احتلتا العدد الأكبر مقارنة مع باقي الأصناف الأخرى من الوضعيات العائلية**. وللتعرف عن الدلالة الإحصائية لهذه الفروق بين الذكور والإناث وعلاقتها بالوضعية العائلية يتعين علينا أن نفحصها بواسطة كاي تربيعKhi-deux .

إختبار كاي تربيع Tests du Khi-deux			
	Valeur القيمة	ddl	Signification asymptotique (bilatérale) مستوى الدلالة الإحصائية
Khi-deux de Pearson اختبار كاي تربيع بييرسن	546,297	4	,000
Nombre d'observations valides عدد الملاحظات المتوفرة	5166		
a. 2 cellules (20,0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de ,34.			

بلغت قيمة كاي تربيع **Khi-deux** (**546.297**) عند مستوى دلالة **(0.000)، يمكن أن نستنتج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الجريمة والوضعية العائلية في علاقتهما بجنس الجريمة (الذكور والإناث)**، بمعنى آخر ضرورة استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد على تساوي التباينات وعدم وجود فروق بين الجنسين، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، **وبما أن كاي تربيع Tests du Khi-deux هنا دالة إحصائياً فإن حجم الجريمة وطبيعة الوضعية العائلية تختلف باختلاف الجنس.**

ويمكن تفسير ذلك بالاعتماد على مجموعة من الدراسات[397] ومن خلال اطلاعنا على مجموعة من المعطيات الإحصائية بمجموعة من المؤسسات السجنية، حيث نجد أن جرائم الذكور تفوق

[397] مزوزمركو، إجرام المرأة في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه. سنة 2006.

جرائم النساء من حيث حجم الجريمة[398]. أما إذا نظرنا إلى دور مغير الوضعية العائلية في الجريمة، بالنسبة لذكور يمكن تفسير نزوع فئة العزاب نحو السلوك الإجرامي مقارنة مع باقي الفئات إلى طبيعة التركيبة الديمغرافية للمجتمع[399] المغربي، حيث نرى أن الفئة المهيمنة من ناحية التركيبة السكانية هي فئة العزاب وما تعرفه هذه الفئة من قلة فرص الشغل، ولا شك أن البطالة هي عامل من العوامل الأساسية في انتشار الأفعال الإجرامية، خاصة بين فئة الشباب الذين قد لا يجدون وسيلة مناسبة لتلبية احتياجاتهم وتطلعاتهم المستقبلية في الحياة بطريقة مناسبة، فيملون إلى تحقيقها من خلال أفعال إجرامية، وما يزكي هذا الطرح، ما أصبح يتميز به الأفراد خاصة الشباب من أنماط استهلاكية يطغى عليها الترف الذي لا يتمشى مع المستوى السوسيو اقتصادي لهذه الفئة من الشباب على إثر تدبدب القيم المادية في المجمع، هذا أحدث نوع من الفصام لذى أبناء المجتمع الواحد أشعر البعض منهم بوجوب التغلب على هذه الفجوة بينهم وبين الأخرين من خلال ارتكاب أفعال إجرامية (السرقة، بيع المخدرات.....) تمكنهم من مواكبة حركية الحياة اليومية[400].

وفي نفس السياق صرح أحد المبحوثين قائلا:" **تتشوف بنادم كيفاش عايش لابس مزيان الطموبيل، ونتا معندك والو حتى باش تكمي مَتتْلقَاشْ ضروري خصك التفتش فشي حاجة الي تجيب بها الفلوس الي التخليك تعيش بحال الناس**"[401].

أما فيما يخص الإناث فنجد فئة المتزوجات والفئة المطلقات نوعاً ما هن من ينزعن أكثر نحو السلوكات الإجرامية مقارنة مع باقي الفئات، ويرجع هذا سحب الدراسة التي قام بها المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في مصر،[402] أن سبب قدوم المرأة المتزوجة على الجريمة يتجلى في البحث عن الحماية والأمان والاستقرار العاطفي والأسري، فعندما يغيب هذا تكون أكثر استعدادا لارتكاب أفعال إجرامية أكثر عدوانية تصل في غالب الحالات إلى درجة القتل. وهذا ما عيناه من خلال الزيارات الميدانية التي قبلنا من خلالها مجموعة من المعتقلات.

---

[398] أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بعلاقة طبيعة الجريمة بالجنس.

[399] أنظر في هذا الصدد الإحصاء العام لسكن والسكنى نشرة 2014 الخاصة بسبة السكان حسب الوضعية العائلية.

[400] أنظر في هذا الصدد محمد محمَّد شفيق، مرجع سابق. ص229.

[401] المقابلة رقم 21.

[402] سعاد محفوظ، مجلة العرب عدد رقم 21، سنة 2019.

ويعد نمط الحياة والتحولات الاجتماعية التي أصبحت المرأة تطمح إلى العيش وفقها، أدى إلى تراجع نسبي في القيم الروحية وانتشار القيم المادية التي أعلت من المادة على حساب القيم المعنوية والأخلاقية، والتركيز على الحاجات الاستهلاكية وانتشار الاستهلاك التفاخري والترفي[403]. هذا أدى بدون شك إلى خروج المرأة كما هو الشأن بالنسبة للرجل، فإذا كانت المرأة تنافس الرجل في مناصب القطاع العام ونفس الشيء في المجال الخاص، فإنها أصبحت تنافسه في الأعمال الغير مشروعة الإجرامية التي يطغى عليها الطابع الأنثوي أحيانا والذكوري أحيانا أخرى.

4-الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر.

المبيان رقم41: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير السن ودرجة خطورة الجريمة.

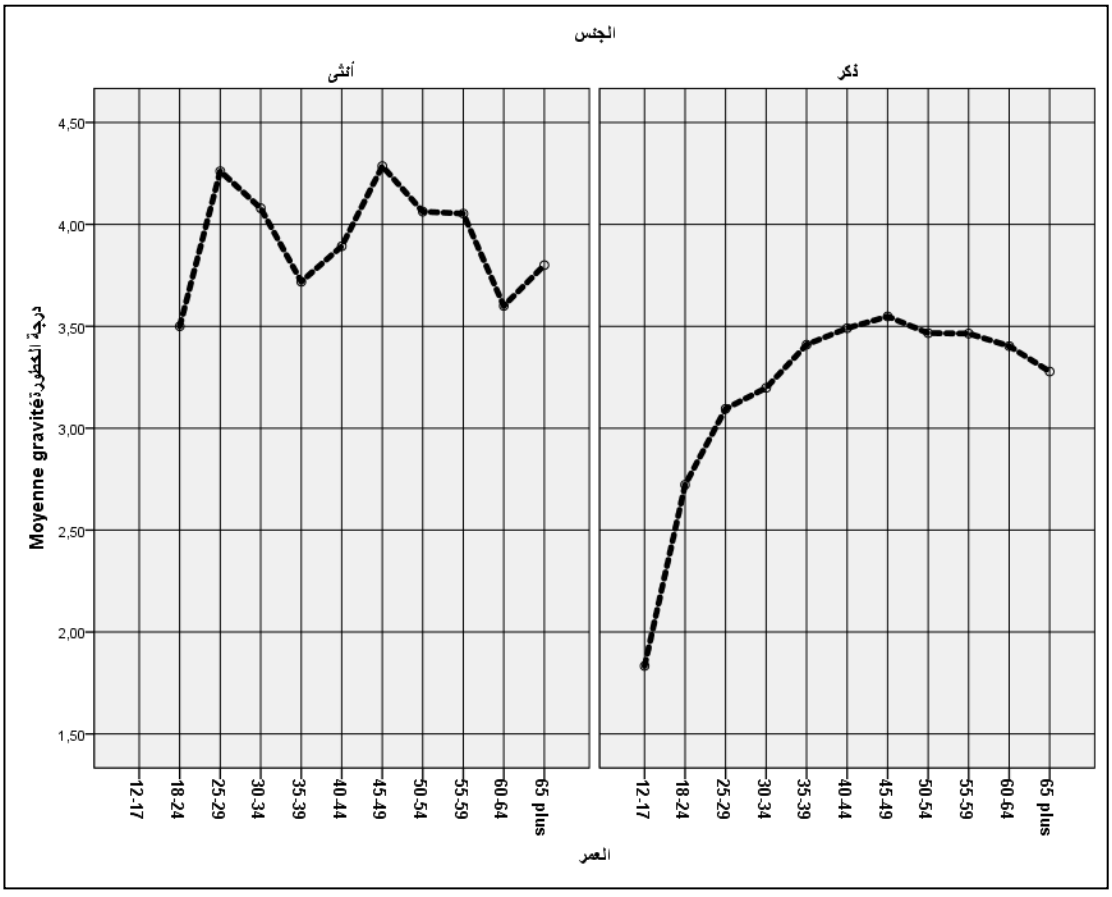

المصدر: البحث الميداني.

يبين الرسم البياني أعلاه علاقة كل من **متغير السن وعلاقته بدرجة خطورة الجريمة بين الذكور والإناث**، إذ يتضح أن **كلما تقدمنا في السن بالنسبة لذكور كلما أصبحت درجة الخطورة**

[403] إبراهم حمداوي، الجريمة في المجتمع المغربي، مرجع سابق. ص 6.

أقل، حيث **نجد ها مرتفعة بشكل أكثر في بداية سن المراهقة إلى حدود فترة الشباب**، لتتراجع في المراحل العمرية خاصة بداية **الخمسينات من العمر**. و لارتفاع الجريمة في المراحل الأولى من العمر ما يبرره حيث أثبت العالم **(Paus)**[404] بأن عملية نمو الدماغ ونضجه تستمر خلال مرحلة المراهقة، وكشف عن وجود تحولات كبيرة في بنية الدماغ خلال العقد الأول من حياة الفرد، ويتميز العقد الثاني بازدياد الحركية والنشاط لدى الفرد بسبب التحولات الطارئة على بنية الدماغ ووظائفه خلال هذه الفترة، وخاصة تلك التي تطال الباحات والنظم المتحكمة في تثبيط وكبح ردود الأفعال Inhibition، وتقدير المخاطر، وضبط الانفعالات. ولعل هذا هو ما يفسر ازدياد الميل لدى المراهقين للمجازفة والمخاطرة بأنفسهم[405]، وفي نفس السياق بين **ستين بورك STEINBERG**[406] أن درجة المخاطرة عند المراهقين تتأثر بالمحيط الخارجي(جماعة الأصدقاء) مقارنة مع الراشدين مما يجعلهم أكثر انفعالا وبالتالي أكثر تعرضاً للمخاطرة بالذات والأخرين[407].

أما إذا نظرنا إلى الرسم البياني الخاص بالإناث فإننا نجده يعرف فترتين أساسيتين سواء تعلق الأمر بحجم الجرائم المرتكبة أو درجة خطورتها، وتتجلى هذه المراحل في الفترة العمرية ما **بين 18 سنة و29 سنة**، تليها فترة من الركود على **مستوى حجم ودرجة خطورة الجريمة**، لتعرف ارتفاعاً من جديد خلال المرحلة العمرية ما **بين 35 سنة و49** سنة، لتلها بعد ذلك فترة من السكون للأفعال الإجرامية المرتكبة من طرف **الإناث إلى حدود المرحلة العمرية 60 سنة فما فوق**.

إن ما يميز المسار الإجرامي **لدى الإناث** مقارنة مع الذكور هو أنه يعرف منحى تصاعدي في حجم ودرجة خطورة الجرائم المرتكبة خاصة في **المرحلة المتوسطة من المراهق** التي تعرف نوع من

---

404 Paus, T. Mapping brain maturation and cognitive development during adolescence (2005).

405 أحمد أغبال" النمو المعرفي والعاطفي-الوجداني لدى المراهق"، ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان: سيكولوجية الطفل. منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، 2008.ص 2.

406 Steinber Laurence, « Cognitive and affective developement in adohlescence », TRENDS in Cognitive Science, Vol.9, N°2, Fabruary 2005, pp.69-74.

407 توصلت دراسة أجراها المعهد الوطني للإحصاء الطبي (الأمريكي) عام 2005 إلى أن عدد الوفيات في صفوف المراهقين بالولايات المتحدة الأمريكية يتجاوز 13.000 حالة وفاة كل سنة. وأظهرت الدراسة أن 70% من هذه الوفيات تتسبب فيها حوادث السير، والجرح غير المتعمد، والقتل، والانتحار. وتشير نتائج الدراسة إلى إلى أن المراهقين كثيرا ما يُقبِلون على سلوكات يعرضون فيها أنفسهم لخطر الموت أو الإعاقة، كالسياقة تحت تأثير الكحول والمخدرات، وعدم استعمال حزام السلامة، وحمل السلاح، وممارسة الجنس دون استعمال وسائل الوقاية، الخ. تدل هذه الدراسات الإحصائية على مدى قوة الميل إلى المخاطرة بالنفس لدى المراهقين بالمقارنة مع الراشدين. (أحمد أغبال "النمو المعرفي والعاطفي الوجداني لدى المراهق" مرجع سابق. ص 4.)

التفاعلات الخاصة في إطار جماعة الأصدقاء، سواء تعلق الإمر بالحي أو المدرسة أو فضاءات أخرى، مما يساهم بدون شك في بروز أفعال عير محسوبة النتائج والعواقب. لكن الفروق التي تميز إجرام الإناث عن الذكور هو أن المسار الإجرامي **لديهم يتميز ببداية نوعاً ما متأخرة مقارنة مع الذكور**، كما أنه يعرف تدبدب خلال بعض المراحل العمرية، لكن يستمر في فترات متأخرة من العمر عكس ما نجده عند الذكور.

بناء على ما سبق، يمكن القول أن جرائم الرجال أكثر عنفا وأقل خطورة مقارنة مع جرائم النساء، إذا ما أخدنا بعين الاعتبار حجم الجريمة لدى كل من الذكور والإناث، وهذا ما تؤكده المعطيات الإحصائية الخاصة بالمندوبية العامة لإدارة السجون والدراسات في علم الإجرام[408]، حيث نجد جل المعتقلات بالمؤسسات السجنية ترتكب جرائم متعلق بقتل الزوج أو قتل المولود ...، كما دخلت النساء في السنين الأخيرة جرائم متعلقة بالنصب وتكوين عصابة اجرامية متخصصة في السرقات والمخدرات.

إن العلاقات التفاعلية التي يخضع لها الجنسان خلال عملية التنشئة الاجتماعية لها دور في تحديد وتصنيف بعض السلوكات التي يقوم بها الأفراد، لكن يبقى أن الفعل العنيف والعدواني تختلف مظاهرهما لدى الرجل والنساء. فهو يتخذ لدى هذه الأخيرة طابعا علائقيا وسلبيا، بينما يتخذ لدى الرجل طابع الفعل العدوان المادي[409].

---

[408] R Gassian, Op Cit.P .324 .

[409] أحمد أوزي، سكولوجية العنف، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، سنة 2014.ص. 36.

خلاصة عامة:
نتائج الأطروحة وتوصياتها.

1 نتائج الأطروحة:

يعد المجال غير محايد داخل الحياة الإجتماعية، فقبل أن يكون مجرد رقعة جغرافية تخضع لقوانين تابثة، فهو يعتبر نتاجاً اجتماعياً مبنياً على تفاعل الفرد بالمجال، من هنا يعتبر المجال عضواً أساسياً في العلاقات الاجتماعية، أو لنقل إنه المسؤول عن إنتاج الإنسان اجتماعياً، سواء تعلق الأمر بالمستوى العاطفي أو الفكري أو السلوكي. فهذا يعني أن العلاقة بين الإنسان والمجال تخضع لنوع من التأثير والتأثر.

انطلاقا من هذه العلاقة حاولنا مقاربة موضوع أطروحتنا من خلال العلاقة بين السلوك الإجرامي والمجال وفقاً للإشكالية المحورية التالية: **على أي أساس تتوزع الجريمة داخل أحياء المدينة؟ وهل هناك اختلافات بين المجالات الحضرية والقروية وشبه الحضرية؟ وهل للوسط والمستوى السوسيواقتصادي المتدني دور في المسار الإجرامي للأفراد؟**

هذه الإشكالية المحورية تفرعت عنها مجموعة من التساؤلات التالية:

- **أسئلة حول أهم المتغيرات التي تساهم في التوزيع الغير متكافئ للجريمة – كماً ونوعاً- داخل المجال الحضري والقروي:**

1- هل هناك فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي تعزى للمتغيرات (الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة)؟

2- على أي أساس يمكن تفسير الاختلاف بين المجال الحضري والقروي، من حيث نوع وحجم الجريمة؟

- **أسئلة حول توزيع الجريمة بالمجال الحضري (الأحياء بالمفهوم الإجرائي)، أي الخصائص المجالية، التاريخية المتحكمة في نوع وحجم الجريمة بين هذه الأحياء.**

1- ماهي الخصائص الإجرامية لأفراد هذه الأحياء وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، درجة خطورة الجريمة)؟

2- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

3- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

4-ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في خصائص الأفراد الإجرامية وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، الجنس، درجة خطورة الجريمة)؟

- **أسئلة حول العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة.**

1- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث الخصائص العمرية والمهنية والوضعية العائلية تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

2- هل توجد فروق من حيث طبيعة وحجم الجريمة تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

- **أسئلة حول دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في السلوك الإجرامي، وكذا العوامل المساهمة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.**

1- كيف يمكن اعتبار العامل الاقتصادي مدخلاً لتفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (المهنة، دخل الأسرة، طبيعة حيازة السكن مجال اشتغال الإخوة)؟

2- كيف يمكن تفسير الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح انطلاقاً من العوامل الاجتماعية، وفقاً للمتغيرات (الوضعية العائلية، وضعية الأبوين، تماسك الأسرة، المستوى الدراسي)؟

3- ماهي خصائص الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (أسباب النزعات، درجة تكرار الجريمة، دوافع الجريمة)؟

4- ما هي العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (بنية الأسرة، مستوى العيش، التاريخ الإجرامي للعائلة أو شجرة العائلة بمفهوم علم الإجرام)؟

- **أسئلة حول العوامل والأسباب والدو افع، التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا.**

1- كيف يمكن تفسير الاختلافات بين الذكور والإناث بخصوص طبيعة وحجم الجريمة؟

2- كيفية يمكن استثمار متغير السن بين (الذكور والإناث) باعتباره محفزا أو معيقا لارتكاب الجريمة وتحديد طبيعتها؟

3- ما هي العوامل المتدخلة في درجة الخطورة بين الذكور والإناث وتأثيرها على المسار الإجرامي؟

4- ما هي نوع الجرائم ونسبة ترددها حسب متغير النوع (الذكور والإناث) عبر المسار الإجرامي؟

5- هل هناك فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي تعزى للمتغيرات (العمر، الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة)؟

ولتلمس عناصر الإجابة عن هذه الأسئلة واختبار الفرضيات المطروحة عملنا في البداية على مقاربة موضوع الأطروحة من الناحية النظرية من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول قمنا فيه بتحديد المفاهيم الأساسية الأطروحة، وتطرقنا لأهم النظريات السوسيولوجية المفسرة للجريمة.

الفصل الثاني: تناولنا من خلاله مفهوم الأحياء الهامشية، والخصائص الثقافية والاجتماعية وكذا الإجرامية اعتماداً على مجموعة من المتغيرات، إضافة إلى اتجاهاته النظرية. كما تمت فيه مقاربة العلاقة بين السلوك الإجرامي والكثافة السكانية، وفي نفس السياق حاولنا تناول العلاقة بين الجريمة والنوع الاجتماعي، وخصائص كل من الجريمة عند الذكور والجريمة عند الإناث سواء تعلق الأمر بحجم أو طبيعة الجريمة، كما أوضحنا كيف أن المعطيات الإحصائية لا تأخذ بعين الاعتبار الاجرام الخفي عند الإناث مما يساهم في الفروق الموجودة من حيث حجم الجرائم المرتكبة بين الجنسين.

الفصل الثالث: تطرقنا من خلاله لأهم النقط التي تهم مجال اشتغال أطروحتنا؛ سواء تعلق الأمر بالموقع الجغرافي أو المراحل التاريخية والمجالية التي مر منها مجال الأطروحة، هذا دون إغفال الخصاص الاقتصادية والاجتماعية لساكنة مدينة مكناس باعتبارها مجال البحث. كما تمت الإشارة إلى الإجراءات المنهجية المتبعة خلال مراحل البحث؛ من جمع المعطيات إلى معالجتها إحصائياً.

الفصل الرابع: تناولنا من خلاله الدراسة الميدانية التي قمنا بتقسيم مباحثها حسب عدد فرضيات الأطروحة، وقد تمت فيه الإجابة على أسئلة الأطروحة واختبار فرضياتها وفق الترتيب التالي:

1-1-نتائج حول أهم المتغيرات التي تساهم في التوزيع الغير متكافئ للجريمة – كماً ونوعاً- داخل المجالي الحضري والقروي:

1- هل هناك فروق من حيث خصائص الجريمة بالمجال الحضري والمجال القروي تعزى للمتغيرات (السن، الوضعية العائلية، المهنة، حالة العود إلى الجريمة، درجة خطورة الجريمة)؟

نستنتج أن هناك فروق بين المجال الحضري والشبه حضري والمجال القروي بخصوص عدد الجرائم المرتكبة والتي ترجع بالأساس إلى متغير السن، فإذا قمنا بتحليل كل عنصر على حدة فإننا نلاحظ إلى أن المجال الحضري يتميز بفئات عمرية أقل من المتوسط بقليل، حيث بلغ **متوسط السن بالمجال الحضري** 29,88 في حين تبين أن الفئة العمرية الأكثر نزوعا نحو السلوك الإجرامي بهذا المجال هي **الفئة العمرية 29,11 سنة**.أما فيما يتعلق **بالمجال القروي** فقد تبين أن **متوسط العمر بهذا المجال هو 29,88 سنة**، وأن الفئة العمرية التي تتجه أكثر نحو السلوك الإجرامي **تفوق المتوسط حيث وصلت إلى 30,92** سنة. بالنسبة للمجال الشبه حضري فهو قريب نوعا ما من المجال القروي من حيث الخصائص العمرية، وبهذا تكون الفئة العمرية التي تعرف نشاطا إجراميا به محددة **في سن 31,02** سنة.*

إن ترتيب عدد الجرائم في المجال يتغير بتغير الوضعية العائلية لأفراد، من هنا يتبن جليا الدور الذي يلعبه متغير الوضعية العائلية في حجم السلوك الإجرامي سواء كان المجال حضري أو قروي، من هنا يتضح أن العلاقة بين متغير الوضعية العائلية وحجم الجريمة في كل من المجال الحضري والقروي والشبه حضري **علاقة قوية**، حيث اتضح أن **فئة العزاب** هي الأكثر نزوعاً نحو الجريمة مقارنة مع باقي الفئات الاجتماعية الأخرى سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري أو المجال القروي•.

يظهر أن هناك **فروقاً** بين الجرائم بالمجال الحضري والمجال القروي **تعزى لطبيعة المهنة** كما أن هناك أيضا **علاقة قوية** بين حجم الجريمة والمهنة، حيث أن الجرائم تتعدد وتختلف باختلاف نوع المهنة التي يقوم به الأفراد. من هذا المنطلق يمكن القول أن لكل مهنة حجم من الجرائم الخاصة بها سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري والقروي أو الشبه حضري.

---

* أنظر في هذا الصدد اختبار التحليل العنقودي للمجموعات. ص262.

• الجدول رقم 27: الفروق بين المجالات التي تعزى لمتغير الوضعية العائلية.

أما طبيعة المهنة وعلاقتها بالمجال يتضح أن الأفراد الذين ينزعون إلى الجريمة أكثر بالمجال القروي يزاولون مهن تتعلق بالفلاحة، في حين نجد الأفراد الذين يعملوا على خرق القاعدة القانونية بالمجال الحضري يزاولون مهن غير مستقرة (الحرفيون، المياوميون...)[°]

هناك **فروق بين حجم حالات العود إلى الجريمة** بين المجال الحضري، القروي والشبه حضري، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة، وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم التي تقول بعدم وجود فروق في حالات العود إلى الجريمة بين كل من المجال الحضري القروي والمجال الشبه حضري[*].

انطلاقا من نتائج التحليل العنقدي للمقارنة بين مجموعتين أو أكثر، يتضح أن **هناك فروقاً بين المجال الحضري والقروي فيما يخص درجة خطورة** الفعل الإجرامي لفائدة المجال القروي، فإذا ما أردنا مقارنة كل عنصر على حدة فإننا نلاحظ أن المجال الحضري يتميز بخطورة أقل من المتوسط.

أما فيما يتعلق بالمجال القروي فقد تبين أن درجة خطورة الجريمة **جاءت فوق المتوسط** الذي يمثل **خطورة بين الكبيرة والمتوسطة** بهذا المجال. بناء على التصنيفات المقدمة بواسطة التحليل العنقدي لكل من المجال الحضري والقروي، يتضح أن درجة خطورة الفعل الإجرامي بالمجالات المعتمدة في التحليل **تعرف نوع من التفاوت** من حيث درجة خطورة الفعل الاجرامي المرتكة من طرف كل فئة.[°]

[°] **الجدول رقم 28: الفروق بين المجالات التي تعزى لمتغير المهنة.**

*** المبيان رقم 12: الفروق بين المجال الحضري/القروي/ الشبه حضري تبعاً لمتغير حالة العود للجربة.**

[°] **المبيان رقم 17: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير درجة خطورة الجريمة.**

2- على أي أساس يمكن تفسير الاختلاف بين المجال الحضري والقروي، من حيث نوع وحجم الجريمة؟

توجد فروق بين المجال الحضري والمجال القروي بخصوص حجم الجرائم المرتكبة بالمجال المدروس، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة وعلى أساس هذا الأمر يمكن استبعاد فرضية العدم. بناء على نتجة **اختبار كاي تربيع** يمكن القول أن المجال الحضري يعرف نشاطا إجراميا أكبر بالمقارنة مع المجال القروي.[α]

وبناءً أيضاً على اختبار التحليل العاملي لتطابق؛ يمكن التنبؤ أن احتمال وقوع الجرائم المرتبطة بالسرقة بكل أنواعها والجرائم الجنسية إضافة إلى الجرائم المتعلقة بالكحول والمخدرات وكذلك جرائم العنف وحيازة السلاح **مرتبطة بشكل كبير بالمجال الحضري**، في حين نجد **المجال القروي مرتبط بجرائم الاغتصاب وتخريب الممتلكات وتكوين عصابة إجرامية**، كما أن **المجال الشبه حضري مرتبط بالجرائم المتعلقة بالأسرة سواء تعلق الأمر بالنفقة أو ما شبه ذلك**. من هنا، يمكن القول أن توزيع **نوع الجريمة يختلف باختلاف طبيعة المجال**[ε].

2-1-نتائج حول توزيع الجريمة بالمجال الحضري (الأحياء بالمفهوم الإجرائي)، أي الخصائص المجالية، التاريخية المتحكمة في نوع وحجم الجريمة بهذه الأحياء.

1- ماهي الخصائص الإجرامية لأفراد هذه الأحياء وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، درجة خطورة الجريمة)؟

تكشف المقارنات بين الفئات العمرية وعلاقتها بأحياء مجال الدراسة، حيث اتضح أن الفئات العمرية الأكثر إجراما هي الفئة العمرية ما بين **(25-29) (30-34)**.

أما بالنسبة **لمقارنة كل حي على حدة في علاقته بالفئات العمرية**، نجد أن حي **(برج مولاي عمر) وحي (عين الشبيك**)من بين الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً، وأن الفئة الأكثر جنوحاً به هي الفئة العمرية ما بين **(25-29)**، بينما نجد حي (سدي بابا) وحي (وجه عروس) في المركز الثاني والفئة

[α] جدول رقم 29: الفروق بين المجال القروي والمجال الحضري تبعاً لمتغير حجم الجريمة.

[ε] المبيان رقم16: التحليل العاملي للتطابق بين المجال القروي والمجال الحضري وعلاقته بطبيعة الجريمة.

العمرية الأكثر إجراما به هي الفئة العمرية **(35-39)**، كما جاء حي (وسلان)في المركز الثالث من مجموع الجرائم المرتكبة بالأحياء، والفئة العمرية الأكثر إجراما به هي **(25-29)***

بناء على نتائج البحث يمكن القول إن الجرائم داخل الأحياء يمكن أن تصدر من جميع الشرائح المهنية، مع بعض الاستثناء في تكرارات عدد الجرائم بالنسبة **للمهن المرتبطة بالعمال والمياومين وكذلك الحرف البسيطة**، كما نلاحظ أن الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة بالأحياء الأخرى غالبا ما يمتهن أفرادها **مهناً تتسم بعدم الاستقرار**، وغالبا ما تكون موسمية. نستنتج **وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المهن المتداولة بين الأفراد وأحياء** المجال المدروس، بمعنى آخر ضرورة استبعاد الفرضية العدمية التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على عدم تساوي التباينات، وبما أن كاي تربيع هنا ذالة إحصائياً فإن الجريمة بهذه الأحياء تختلف باختلاف المهن المتداولة بين الأفراد.°

إن ما يوحد أحياء مدينة مكناس في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي، هو أنها تتحدد **حسب درجة الخطورة (خطورة كبيرة، خطورة متوسطة ،خطورة أقل شيئا ما)** كما أن الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً هي نفسها ترتبط بالدرجات الثلاثة من الخطورة مع ميلها نسبياً للجرائم ذات خطورة أكبر.*

2- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث حجم وطبيعة الجريمة؟

نستنتج أن هناك **أربعة أحياء تحدث فروقاً من حيث حجم الجريمة مقارنة مع باقي الأحياء**، كما نخلص إلى أن الأحياء الأخرى المتبقية توجد فروق بينها لكن تعتبر ضعيفة مقارنة بسابقتها. وبالرجوع إلى **اختبار كاي تربيع نستنتج أن الفروق بين الأحياء من حيث حجم الجريمة دالة إحصائياً**، إذن حجم الجريمة يختلف كلما اختلف انتماء الأفراد لأحياء∂.

---

* جدول رقم 32: الفرق بين الأحياء تبعاً لمتغير السن.

° جدول رقم 33: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير المهنة.

* الجدول رقم 34: الفروق بين الأحياء تبعا لمتغير درجة الخطورة.

∂ المبيان رقم19: الفروق بين الأحياء تبعاً لمتغير حجم الجريمة.

بناء على اختبار التحليل العاملي لتطابق نرى أن الجرائم بمختلف أنواعها يمكن أن تأتي من جميع الأحياء، لكن الأحياء الأكثر تفريخاً للجريمة **لا ترتبط بجميع أنواع الجرائم**. فإذا نظرنا إلى **موقع حي برج مولاي عمر وعين الشبيك نجده أقرب إلى جرائم الخمور والمخدرات والجرائم المتعلق بالأسرة**، ونفس الأمر نجده في (**حي سدي بابا**) و(**وجه عروس**)، بينما نجد **حي (وسلان)** يميل أفراده أكثر إلى **جرائم العنف** بشتى أنواعه إضافة إلى الجرائم **المرتبطة بالجنس(الدعارة)**، فيما نجد أفراد **حي (سدي بوزكري) وحي (السلام) أكثر ارتباطا بجرائم السرقة وجرائم القتل إضافة إلى جرائم الاغتصاب**. بخصوص بقية الجرائم، نجد جرائم تكوين عصابة إجرامية وحيازة بضاعة بدون سند نجدها منفردة بمعنى يمكن أن تأتي من جميع أنحاء المدينة.•

3- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في خصائص الأفراد الإجرامية وفقاً للمتغيرات (السن، المهنة، الجنس، درجة خطورة الجريمة)؟

نجد أن **فئة الأحياء الجديدة من بين الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا** (حي وسلان نموذجاً) وأن الفئة الأكثر إجراما بها هي الفئة العمرية ما بين **(30-34) و(25-29)**، تليها فئة **أحياء الصفيح سابقا** (حي مولاي عمر يأتي حي سدي بابا وحي وجه عروس من بين هذه الأحياء)،والفئة العمرية الأكثر إجراما بها من الفئة العمرية **(25-29) حتى (35-39)**،إن الجرائم بهذه الأحياء يمكن أن تصدر من **جميع الفئات العمرية مع استثناءات في الفئات العمرية ما بين (25-29) و(30- 34)** التي احتل الصدارة في عدد الجرائم المرتكبة، كما نستنتج أن هناك فئة من الأحياء تعرف نشاطا إجراميا أكثر مقارنة مع الأحياء الأخرى.*

لقد توصلنا من خلال نتائج الأطروحة، أن الجرائم يمكن أن تصدر من جميع الشرائح المهنية، مع بعض الاستثناء في تكرارات عدد الجرائم الخاص بالمهن المرتبطة **بالعمال والمياومين** وكذلك **الحرف البسيطة**، كما نلاحظ أن **الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً** أكثر مقارنة مع الأحياء الأخرى، غالبا ما يمتهنون أفرادها مهن **تتسم بعد الاستقرار** وغالبا ما تكون موسمية.α

• المبيان رقم 20: التحليل العاملي لتطابق بين أحياء تبعاً لمتغير نوع الجريمة.

* الجدول رقم37: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالعمرية.

α الجدول رقم38: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالمهن.

توصلنا من خلال المقارنات المتعدد إلى أن **العلاقة بين الجنس وتاريخ الحي لا تشكل أية أهمية على اعتبار أن متغير الجنس لا يحدث تغيرا، بناء على هذا يمكن القول إن الأفراد** سواء كانوا ذكوراً أو إناثاً يمكن أن يأتيا من جميع فئات الأحياء مع بعض الاختلافات البسيطة في الأحياء المصنفة جديدة وأحياء الصفيح قديماً.[θ].

بناء على نتائج المتوصل إليها، يمكن القول إن **ما يوحد تاريخ الحي في علاقته بدرجة خطورة** الفعل الإجرامي، هو أن الأحياء **المصنفة جديدة** والأحياء التي كانت **عبارة عن دور الصفيح** تتحدد في حلقة **ثلاثة دراجة من الخطورة** (خطورة كبيرة، خطورة متوسطة، خطورة أقل شيئا ما) باعتبارها الأحياء التي تعرف جرائم أكثر مقارنة مع باقي الأحياء.*

4- ما هو دور المرجعية التاريخية للحي في الفروق بين الأحياء من حيث طبيعة وحجم الجريمة؟

بناء على نتيجة اختبار كاي تربيع Khi2 نستنتج أن **الأحياء الجديدة وأحياء الصفيح سابقا** هي من **تحدث فروقا** من حيث حجم الجريمة مقارنة مع باقي فئات الأحياء الأخرى وبما أن كاي تربيع Khi2 دالة إحصائياً، فإن **حجم الجريمة يختلف كلما اختلفت المرجعية التاريخية للحي.***

بناء على نتيجة التحليل العاملي لتطابق نستنتج أن النقاط **الخاصة بالسلوكات الإجرامية** في علاقتها بالموقع التاريخي للحي، يمكن أن تأتي من جميع المناطق السكانية، **لكن المرجعية التاريخية لبعض الأحياء المعروفة بارتفاع معدلات الجريمة (البقع الساخنة) لا ترتبط بجميع أنواع الجرائم**. إذا نظرنا إلى موقع **الأحياء المصنفة جديدة** نجدها أقرب إلى **جرائم السرقة والنصب وجرائم العنف**، بينما نجد **أحياء الصفيح سابقا** يميل أفرادها إلى **جرائم الكحول والمخدرات والدعارة إضافة إهانة موظف**، فيما نجد **الأحياء القديمة** أكثر ارتباطا كذلك **بجرائم المخدرات**، كما نجد الأحياء التي **خلفها الاستعمار قريبة** من جرائم السرقة والنصب، انطلاقا من

θ **الجدول رقم 39: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بالجنس.**

* **الجدول رقم 40: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بدرجة خطورة الفعل الإجرامي.**

* **المبيان رقم 22: المرجعية التاريخية للحي في علاقتها بحجم الجريمة**

هذه المعطيات يمكن القول أن الجريمة يمكن أن تأتي من مختلف أنحاء المدينة مع ميل **بعض أفراد الأحياء إلى أنواع معينة من الجريمة مقارنة بالأحياء الأخرى.**[σ]

1-3-نتائج حول العلاقة بين الكثافة السكانية للحي بحجم وطبيعة الجريمة.

1- هل توجد فروق بين الأحياء من حيث الخصائص العمرية والمهنية والوضعية العائلية المستوى الدراسي تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

بالرجوع إلى نتيجة اختبار كاي تربيع **Tests du Khi-deux** نجدها دالة إحصائيا عند مستوى **0.037**، بمعنى أنه يجب استبعاد فرضية العدم التي تؤكد على تساوي التباينات، والأخذ بالفرضية البديلة التي تؤكد على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية وحجم الكثافة السكانية بالأحياء التي تم استهدافها، مما يتضح أنه كلما **اجتمع متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية الشابة والمراهقة إلا ونسب الجريمة كان مرتفعا**[∂].

يبين اختبار التحليل العاملي للتطابق، إلى أن هناك تطابق بين الأحياء التي **تتميز بكثافة عالية جداً والمهن الغير مستقرة والبسيطة(الحرفين)** والغريب في هذا أن فئة الموظف العمومي تتطابق مع هذا النوع من الأحياء، كما أن هناك أيضاً تطابق بين الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية عالية وفئة العاطلين عن العمل ونفس الشيء بالنسبة للمهن الغير مستقرة.

ومنه، **فإن الأفراد الذين يزاولون مهن غير مستقرة أو عاطلين عن العمل فغالبا ما يستقرون في الأحياء التي تتميز بنسبة عالية من السكان**، نظراً لما توفره هذه الأحياء مساكن ذات أثمنة منخفضة سواء تعلق الأمر بالكراء أو ثمن العقار، لكن اللافت للانتباه أن فئة الموظف العمومي مرتبط بهذا النوع من الأحياء، وهذا يدل على أن الموظف العمومي أصبح يندرج ضمن الطبقة الدنيا، نظراً للتحولات الاجتماعية والاقتصادية التي لم يواكبها تحول على مستوى الدخل.•

[σ] المبيان رقم 27: التحليل العاملي للتطابق بين المرجعية التاريخية للحي ونوع الجريمة

[∂] الجدول رقم43 : العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والفئات العمرية.

• المبيان رقم: 28 التحليل العاملي لتطابق بين متغير الكثافة السكانية للأحياء ومهنة الأفراد

لقد توصلنا إلى أن التجمعات السكانية (الأحياء) التي تعرف ارتفاعا من حيث عدد السكان التي تراوحت درجاتها بين **عالية وعالية جدا ومتوسطة**، والتي يتميز أفرادها بوضعية عائلية تتباين بين **العزاب والمتزوجين** ثم المطلقين، باعتبارهم الفئات الأكثر إجراماً. **لكن خلصنا إلى أن فئة العزاب جاءت في المراتب الأولى من حيث عدد الجرائم المرتكبة داخل جميع الفئات السكانية لكن كانت بنسب أكبر داخل التجمعات السكانية التي تتميز بكثافة سكانية عالية وعالية جدا*.**

كما توصلنا إلى أن كلما اجتمع متغير **المستوى التعليمي المتدني** بمتغير **الكثافة السكانية**، إلا وكانت **نسبة الجريمة مرتفعة**. وهذا ما تمت ملاحظته من خلال عينة الأحياء التي تعرف نسبة عالية وعالية جداً من الكثافة السكانية والتي يتمز أفرادها بمستويات تعلمية بسيطة°.

2- هل توجد فروق من حيث طبيعة وحجم الجريمة تعزى لمتغير الكثافة السكانية؟

لقد تبين من خلال توزيع حجم الجرائم وفقاً طبيعة الكثافة السكانية بهذه الأحياء، وبناءً على نتيجة اختبار **Tests du Khi-deux كاي تربيع** الذي يوضح أن الفروق من حيث حجم الجريمة وفقاً لنوع الكثافة السكانية بالأحياء دالة إحصائياً،(نسبة الخطأ أقل من 1%). رغم أن الدلالة ليست قوية جدا **(0,039)**، **بمعنى أنه كلما توفرت نسبة عالية من السكان في مجال معين (الحي) إلا وكان حجم الجريمة مرتفعة*.**

أما الفروق من حيث طبيعة الجريمة يتبين من خلال التحليل العاملي للتطابق أن **جرائم العنف** مرتبطة بالتجمعات السكانية **ذات الكثافة العالية جداً**، فيما نجد **جرائم المخدرات** مرتبطة أكثر بالأحياء التي تعرف **كثافة سكانية عالية**، ويمكنها أيضاً أن تتواجد بالأحياء ذات **الكثافة السكانية المتوسطة** التي ترتبط بدورها بجرائم **السرقة والجرائم المرتبطة بالأسرة**، وإذا نظرنا إلى موقع جرائم القتل نجدها أقرب إلى الأحياء التي تتميز **بكثافة سكانية ضعيفة** وهذا يشكل استثناء، أما بخصوص الجرائم المتعلقة بتكوين عصابة إجرامية من المحتمل أن تأتي من التجمعات

---

* الجدول رقم 45: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والوضعية العائلية.

° الجدول رقم 46: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية والمستوى الدراسي.

* الجدول رقم 47: العلاقة بين متغير الكثافة السكانية وحجم الجريمة.

السكاني ذات الكثافة السكانية العالية جدا، في حين نجد الجرائم المرتبطة بالجنس يمكن أن تأتي من جميع الأحياء باستثناء الأحياء التي تتميز بكثافة سكانية ضعيفة جدا.*

4-1-نتائج حول دور الوسط والمستوى السوسيو اقتصادي المتدني للحي في السلوك الإجرامي، وكذا العوامل المساهمة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

1- كيف يمكن اعتبار العامل الاقتصادي مدخلاً لتفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (المهنة، دخل الأسرة، طبيعة حيازة السكن مجال اشتغال الإخوة) ؟

لقد توصلنا من خلال الإجابة على هذا السؤال **أن طبيعة الجريمة بهذه الأحياء تختلف باختلاف متغير المهنة، حيث نجد المهن الغير مستقرة المرتبطة بالقطاع الغير مهيكل هم الأكثر إجراما، ثم العاطلين عن العمل والحرفيين والمهن المتعلقة بالفلاحة يمكن إدراجهم أيضاً ضمن هذه الفئة الأكثر نزوعا نحو الأفعال الإجرامية**. هذا من حيث المهن الأكثر نزوعا نحو الأفعال الإجرامية، أما من حيث الجرائم الأكثر نشاطاً بهذه الأحياء، نجد **جرائم الخمور والمخدرات** ثم الجرائم المتعلقة **بالسرقة** بعدها جرائم **العنف**. وفي الأخير تأتي الجرائم الخاصة بالنصب والقتل.*

وفي نفس السياق تم التوصل أيضاً إلى أن العلاقة بين الدخل الشهري لأسرة وطبيعة السلوك الإجرامي بهذه الأحياء **علاقة قوية**، فكلما كان دخل الأفراد المادي متدني يعني يتراوح حسب نتائج البحث بين1000 و3000 درهم إلا وكان النزوع نحو السلوك الإجرامي أكثر*

بالنسبة لعلاقة السلوك الإجرامي بطبيعة حيازة السكن بهذه الأحياء، نستنتج **عدم وجود علاقة**، فجميع الجرائم يمكن أن تأتي من جميع الفئات السكانية بغض النظر عن نوعية حيازة السكن (ملك، كراء، رهن) هذا يعني أن معيار امتلاك السكن بهذه الأحياء عن طريق الملكية الخاصة أو الكراء أو الرهن لا يؤثر في النزوع أو العدول عن السلوك الإجرامي.•

---

* المبيان رقم30: التحليل العاملي لتطابق بين نوع الجريمة وحجم الكثافة السكانية.

* الجدول رقم 48: متغير المهنة كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

* الجدول رقم 50: متغير دخل الأسرة كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

• الجدول رقم51: متغير طبيعة حيازة السكن كمحدد مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

وخلصنا من خلال نتائج البحث أن طبيعة الجريمة بهذه الأحياء لم تتأثر بشكل كبير بالرغم من اختلاف **متغير الوضع المهني لأخوة** هؤلاء الأفراد المخالفين للقاعدة القانونية، حيث نجد الفروق بين الأفراد من حيث تأثير وضع الإخوة المهني في حجم ونوع الجريمة ضئيل خصوصا إذا تعلق الأمر بالجرائم المرتبطة بالسرقة والمخدرات والعنف.

2- كيف يمكن تفسير الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح انطلاقاً من العوامل الاجتماعية، وفقاً للمتغيرات (السن، الوضعية العائلية، وضعية الأبوين، تماسك الأسرة)

من خلال نتائج البحث وبناء على نتيجة اختبار kh2 تم التوصل إلى أن هناك علاقة بين طبيعة الجريمة والفئات العمرية. بمعنى **أن طبيعة النشاط الإجرامي يتغير بتغير سن الأفراد**، هذا يعني أن الجرائم **المرتبطة بالسرقة والعنف أكثر ارتباطا بالفئات العمرية الشابة والمراهقة**، في حين نجد الجرائم **المرتبطة بالمخدرات والنصب والاحتيال والجرائم الجنسية تكون مرتبطة بالفئات الشابة وكذا الفئات العمرية المتقدمة في السن** نظراً لطبيعة الأنشطة الإجرامية.*

فيما يتعلق بعلاقة الوضعية العائلية بالسلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح نجد أن قيمة كاي تربيع بلغت 48,683 عند مستوى دلالة (0.000) وهي دالة احصائياً، بمعنى لا توجد استقلالية بين الجريمة والوضعية العائلية، مما يعني أن الفرضية البديلة صحيحة، وعلى هذا الأساس يمكن استبعاد فرضية العدم، بمعنى عدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الأفراد من حيث طبيعة الجريمة وعلاقتها بالوضعية العائلية، **وبالتالي فطبيعة السلوك الإجرامي يتغير بتغير الوضعية العائلية للأفراد لفائدة العزاب باعتبارهم الفئة الأكثر إجراما** بهذه الفضاءات.∂

أما إذا ما نظرنا إلى **علاقة الجريمة بوضعية الأبوين بالأسرة نجد أن حجم الجريمة بهذه الأحياء يختلف باختلاف متغير الوضع الأسري**، حيث نجد الأفراد الذين يتميزن بوضع أسري **(دائم النزاع/منفصلين/أحد الأبوين متوفي)** هم الأكثر نزوعاً نحو الجريمة مقارنة مع باقي الفئات الأخرى من الأسر، خاصة الجرائم المرتبطة **بالسرقة والمخدرات، وأن فئات الأسر التي تعيش وضع غير سوي اجتماعياً تمثل حوالي 70% من الأسر التي يتجه أفرادها إلى الانحراف والجريمة. وتم**

---

*الجدول رقم 50: متغير السن كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

∂ الجدول رقم 53: متغير الوضعية العائلية كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

التوصل أيضا إلى أن الجرائم الخاصة بالنصب تكون ممثلة بشكل أضعف أو منعدمة داخل بعض فئات الأسر مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى.

وإذا نظرنا إلى الوضع الأسري الذي يتصف بـ (الأب أو الأم غير معروف/ الأب في السجن) فهو لا يرتبط بشكل مباشر بأي نوع من الجرائم، بينما **الوضع الأسري الذي يتميز الأبوين بالانفصال يرتبط بجرائم العنف، فيما نجد الوضع الأسري الذي يتميز بالنزاع الدائم بين الأبوين أو أحد الأبوين متوفي يرتبطون بشكل أكثر بجرائم المخدرات**، وبشكل أقل الجرائم الجنسية خاصة المتعلقة بالاغتصاب وما شبه ذلك، في **حين جاء الوضع الأسري الذي يتميز بالاستقرار وبالنظر إلى موقعه فهو أقرب إلى جرائم السرقة.**[°]

فيما يخص **درجة تماسك الأسرة في علاقتها بالسلوك الإجرامي** نرى أن درجات تماسك الأسر بفضاءات الجنوح لا ترتبط بجميع الجرائم، فإذا نظرنا إلى الأفراد الذين نادراً ما يتوجدون بالمنزل مع أفراد الأسرة **(نادرا)** ترتبط بشكل أكثر مع جرائم **السرقة**، وبشكل أقل نوعاً ما مع الجرائم المرتبطة **بالعنف**، بينما الأفراد اللذين تتميز علاقتهم أو درجة **تماسكم بـ (أحيانا)** ترتبط بجرائم **المخدرات**، فيما نجد الأفراد اللذين يواظبون على **الجلوس في المنزل** مع أفراد الأسرة بشكل مستمر يرتبطون **بالجرائم الجنسية** بشكل أكثر، ويرتبطون بشكل أقل بجرائم **السرقة والعنف**، في حين جاء ت فئة الأفراد المنفصلين عن أفراد الأسرة بعيداً شيئا ما عن باقي الجرائم، لكن نلاحظ أنها ترتبط بشكل أقل بجرائم النصب.*

3- ماهي خصائص الظاهرة الإجرامية بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (أسباب النزعات، درجة تكرار الجريمة، دوافع الجريمة)؟

توصلنا من خلال هذا السؤال في شقه المرتبط بدوافع السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح، وتبين لنا أن **طبيعة وحجم الجريمة تختلف باختلاف متغير الدافع نحو الجريمة**، حيث نجد الدافع المادي **(الحاجة إلى المال)** استهدف جرائم السرقة والمخدرات بنسب مرتفعة أو ما يمكن تسميتها في أطروحتنا "بجرائم الحاجة." ونجد الدوافع المرتبطة **بتأثر المخدرات** جاءت ممثلة بشكل

[°] الرسم البياني رقم29: التحليل العاملي لتطابق بين متغير وضعية الأبوين كمدخل مساعد في تفسير السلوك الإجرامي بفضاءات الجنوح.

*الرسم المبيان رقم30: درجة تماسك الأسرة كمدخل مساعد في تفسير المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

أكبر في **جرائم السرقة والعنف** مقارنة مع باقي الجرائم الأخرى. هذا وتأتي الدوافع الخاصة **بإثرة الأصدقاء والتعرض للإهانة فالأولى الدوافع استهدفت جرائم السرقة، والثانية استهدفت الجرائم المتعلقة بالعنف**.*

بالنسبة لخصائص هذه الأحياء الإجرامية؛ بناء على المعطيات الميدانية يمكن أن نستنتج أن الجرائم السائدة في هذه الفضاءات **هي جرائم المخدرات والكحول والسرقة والجرائم المرتبطة بالعنف**، وجاء حي **برج مولاي عمروعين الشبيك في المقدمة** من حيث عدد الجرائم المرتكبة به، ثم يليه حي **وسلان** وفي المرتبة الثالثة حي سدي **بابا/ وجه عروس**.•

ويعود تفشي الجريمة بهذه الأحياء إلى الانتشار **الواسع للخمور والمخدرات** التي استهدفت جل فئات هذه الأحياء خصوصاً فئة الشباب، حيث بلغ العدد الإجمالي لأفراد التي تنظر إلى أن ارتفاع الجرائم بهذه الفضاءات يعود إلى المخدرات **42,2%**، بينما ينظر أخرون إلى سبب ارتفاع الفعل الاجرامي داخل هذه الأحياء إلى **تدني المستوى الاقتصادي** (الفقر) بنسبة 26,3%، فيما اعتبرت فئة عريضة من أفراد هذه الأحياء أن السبب في نزوع شريحة كبيرة من ساكنة هذه الفضاءات إلى الجريمة يعود إلى **الجهل ونقص في التأطير الأسري** بنسبة 16,3%، في حين اعتبرت فئة لابأس بها السبب الذي جعل هذه الأحياء تستمر في الجريمة هو غياب الأمن.*

ويعرف معدل تكرار الأفعال الإجرامية بهذه الأحياء حركية دائمة لا تتوقف حسب ما جاء في المعطيات الميدانية، نجد **48,9%** من ساكنة هذه الأحياء اعتبر تكرار الجريمة كل يوم أمر عادي، و**36,9%** اعتبروا تكرارها يكون كل أسبوع*

4- ما هي العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح وفقاً للمتغيرات (بنية الأسرة، مستوى العيش، التاريخ الإجرامي للعائلة أو شجرة العائلة بمفهوم علم الإجرام)؟

---

* الجدول رقم57: متغير دوافع الجريمة كمدخل مساعد في المسار الاجرامي بفضاءات الجنوح.

• المبيان رقم32: أنواع الجريمة حسب كل حي بفضاءات الجنوح.

* الجدول رقم56: أسباب النزعات (الجرائم) من وجهة نظر ساكنة فضاءات الجنوح.

* الجدول رقم 59: درجة تكرار الأفعال الإجرامية بفضاءات الجنوح.

يتبين من خلال مقاطع المقابلات التي تم إنجازها مع مجموع من المعتقلين أن الأفراد الذين كان **لهم مسار إجرامي مبكر وملئ بالجرائم**، مرد ذلك من جهة إلى **تفكك** أو **انعدام بيئة أسرية تلبي الحاجيات النفسية العاطفية**، ومن جهة أخرى هناك **مشكل الهوية الذي يظل يرافق ويؤرق حياة مجموعة من الأفراد**، نظرا لعدم التعرف على أحد الأبوين أو كليهما.*

يعتبر المستوى الاقتصادي بهذه الأحياء حسب ما جاء في نتائج المقابلات عاملاً من العوامل المساعدة في جنوح فئة كبيرة من الشباب نظرا لتدني المستوى المعيشي، وعدم توافق تطلعاتهم مع الإمكانيات المادية. لهذا فكلما قلت الموارد المالية أثر ذلك سلبا على الأفراد مما يؤدي بشكل أو بأخر إلى العجز عن إشباع الرغبات والحاجات الأساسية وينتشر الفقر والعوز والبطالة، مما يجعل اللجوء إلى الوسائل الغير مشروعة في العيش كالسرقة والمخدرات حاجة ملحة، وقد يصاحب ذلك توترا وضغطاً نفسيا يؤدي إلى السقوط في عالم المخدرات وما ينتج عن ذلك من جرائم القتل والإداء لأتفه الأسباب°.

وفي نفس السياق، تم التوصل إلى أن فئة عريضة من أسر هذه الفضاءات تعرف **تواتر السلوك الإجرامي بين أفرادها** خاصة إذا كان الأب يمارس أنشطة إجرامية، فغالبا ما يتجه الأبناء بشكل مباشر أو غير مباشر بالاقتداء بالأب في المراحل الأولى من العمر "**أنا الوليد هو الصرحة الي علمني ماشي كان قاصد اليعلمني وَلكِن كَان تَصِفْطِنِي النْتقدالو ملي كنت صغير على حساب البوليس باش مَيشْكُوشْ فِيَّا**" فهناك بعض الأسر تعرف تنظيما خاصا من حيث ممارستها للأفعال الإجرامية، فعندما يدخل فرد من الأسرة السجن، يواصل أحد أفراد العائلة العمل دون أن يتوقف النشاط الإجرامي.

وفي الأخير يمكن القول أنه بالرغم من وجود تاريخ عائلي معروف بالنزوع نحو السلوك الإجرامي بالأسرة، فإن هناك مجموع **من المتغيرات الضابطة** (الوسط(الحي)/ العوامل الاقتصادية والاجتماعية) التي تبرز عكس ما يعتقده الباحث. لهذا فلا يكفي لدراسة عائلة أو خمس عائلات

---

* أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بالعوامل مرتبطة بتصدع بنية الأسرة (الطلاق، وفاة أحدهم ...).

° أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بالعوامل المرتبطة بالرغبة في تحسين المستوى الاقتصادي(الفقر).

للقول بأننا توصلنا إلى اكتشاف حقائق أو قوانين لتفسير السلوك الإجرامي انطلاقا من هذا المعطى السالف الذكر، وتبقى النتائج المتوصل إليها قابلة لتأويلات أخرى.[σ]

ويعتبر القاسم المشترك في بين أفراد فضاءات الجنوح في بداية المسار الإجرامي هو **متغير السن** الذي يعتبر من المحددات الأساسية في البدايات الأولى للأفعال الإجرامية سواء المستقلة أو المشتركة، على اعتبار أن جل المبجوثين الذين تم الاستماع لهم صرحوا بأن البدايات الأولى في الجريمة كانت بين السن 13سنة و15 سنة وكان بطبيعة الحال بسب من الأسباب التي تم الحديث عنها سلفاً.

1-5-أسئلة حول العوامل والأسباب والدوافع، التي تؤدي إلى ثنائية السلوكات الإجرامية بين الرجال والنساء واختلافها كما ونوعا.

1- كيف يمكن تفسير الاختلافات بين الذكور والإناث بخصوص طبيعة وحجم الجريمة؟

بناءً على نتائج المعطيات الميدانية؛ توجد فروق بين الذكور والإناث من حيث حجم الجرائم، وأن الجرائم المرتكبة من طرف **الذكور تكون أكثر بكثير من الجرائم المرتكبة من طرف الإناث**، وهذا يعزى لمجموعة من الأسباب منها ما هو مرتبط بالتركيب العضوي والنفسي حيث أنها أقل استعداد لارتكاب الجرائم مقارنة مع الرجل. كما أن الدور الاجتماعي التي تقوم به المرأة في المجتمع أكسبها نوع من الخصال النفسية التي من شأنها أن تجنب المرأة السلوك الإجرامي، وحتى إن وجد فنجدها غالبا ما ترتكب جرائم مرتبطة بالدهاء والمكر التي تتناسب وقوتها الجسمية كجرائم النصب والتسميم.

أما على مستوى طبيعة الجريمة **فنجد الذكور يتجه أكثر نحو جرائم الكحول والمخدرات والجرائم المرتبطة بالسرقة** بكل أنواعها، إضافة إلى الجرائم المتعلقة بالعنف.

أما بالنسبة للجرائم الخاصة بالإناث فنجدها تتجه أكثر للجرائم التي لا تحتاج قوة عضلية بل تعتمد على الدهاء والمكر كجرائم النصب والاحتيال والجرائم الجنسية كالدعارة وما

[σ] أنظر في هذا الصدد المحور الخاص بالعوامل المرتبطة بشجرة الأسرة الإجرامي أو الحي الإجرامي.

يرتبط بها، حيث احتلت نسب مرتفعة بخصوص هذه الجرائم، هذا وقد أصبح العنصر النسوي في السنين الأخيرة ينافس الرجل في **جرائم المخدرات**.*

2- كيفية يمكن استثمار متغير السن بين (الذكور والإناث) باعتباره محفزا أو معيقا لارتكاب الجريمة وتحديد طبيعتها؟

نرى الذكور دائما يتفوقوا في عدد الجرائم المرتكبة، لكن إذا نظرنا إلى الفئات العمرية وعلاقتها بحجم الجريمة **نرى الفئات الشابة والمراهقة بالنسبة للذكور** هي الأكثر إقداماً على الأفعال **الإجرامية مقارنة مع باقي الفئات العمرية من نفس النوع**، أما إذا نظرنا إلى الإناث نجد **الفئات العمرية الأكثر نضجا هي التي تتجه أكثر نحو السلوك الإجرامي** مقارنة مع باقي الفئات العمرية من نفس الجنس. بناء على **نتيجة اختبار Tests du Khi-deux** نستنتج أن هناك فروق دالة إحصائياً بينهما (الذكور/الإناث)، ويتبين أن أغلب الجرائم المرتكبة تنتمي إلى **الفئة الشابة بالنسبة لذكور، والمتقدمة في السن شيئا ما بالنسبة الإناث**.α

3- ما هي العوامل المتدخلة في درجة الخطورة بين الذكور والإناث وتأثيرها على المسار الإجرامي؟

لقد توصلنا من خلال هذا السؤال أنه **كلما تقدمنا في السن بالنسبة للذكور كلما أصبحت درجة الخطورة أقل**، حيث **نجد ها مرتفعة بشكل أكثر في بدية سن المراهقة إلى حدود فترة الشباب**، لتتراجع في المراحل العمرية خاصة بداية **الخمسينات من العمر**.

أما بالنسبة للإناث فإننا نجدها تعرف فترتين أساسيتين سواء تعلق الأمر بحجم الجرائم المرتكبة أو درجة خطورتها، وتتجلى هذه المراحل في الفترة العمرية ما **بين 18 سنة و29 سنة**، تليها **فترة من الركود** على **مستوى حجم ودرجة خطورة الجريمة**، لتعرف ارتفاعا من جديد خلال المرحلة العمرية ما **بين 35 سنة و49** سنة، لتلها بعد ذلك فترة من السكون لأفعال الإجرامية المرتكبة من طرف **الإناث إلى حدود المرحلة العمرية 60 سنة فما فوق**α.

---

* **الجدول رقم 61: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لنوع وحجم الجريمة.**

α **الجدول رقم62: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير العمر.**

α **المبيان رقم38: الفروق بين الذكور والإناث وفقاً لمتغير السن ودرجة خطورة الجريمة.**

2 - توصيات الأطروحة:

يعد البحث في علم الاجتماع مرحلة يكتشف من خلالها الباحث مجموعة من المعطيات والنتائج التي على ضوئها ينظر إلى الظاهرة من وجهة نظر سوسيولوجية، تكتمل معالمها في استثمار نتائج هذا البحث في الحياة الاجتماعية للأفراد. وعليه فإن أطروحتنا لابد أن تسلك هذا المسلك، الذي من خلاله يكون لها رهانات لتغيير الواقع المعاش من خلال معرفة أهم العوامل والمحددات المتداخلة في تفسير السلوك الإجرامي داخل مجال معين، انطلاقاً من النتائج التي تم التوصل إليها خلال مراحل إنجاز هذه الأطروحة تم الخروج بمجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

فتح المؤسسات السجنية وأقسام الإحصاء بمديريات الأمن الوطني في وجه الباحثين في علم الإجماع والعلوم المهتمة بدراسة السلوك الإجرامي، من أجل استثمار عينات المؤسسات السجنية، والمعطيات الإحصائية في البحث العلمي لكي تكون للمهتم نظرة شاملة عن محددات الظاهرة الإجرامية.

تغيير النظرة التقليدية لدراسة موضوع الظاهرة الإجرامية التي انحصرت ولمدة طويلة في التخصصات القانونية، وتم إغفالها من الناحية السوسيولوجية، حيث شكل موضوع السلوك الإجرامي اهتمام كبير من لدن العلوم القانونية التي عملت على تحليل العناصر القانونية المرتبطة بالفعل، ولم يتم استحضار العناصر السوسيواقتصادية والمجالية لتحليل الأسباب والعوامل المرتبطة بالسلوك الإجرامي.

إعادة النظر في السياسة الجنائية المتبعة في معالجة الظاهرة الإجرامية، وذلك بمراجعة بعض النصوص القانونية التي أصبحت غير قادرة على مواكبة التحولات التي يعرفها المجتمع في مجال الانحراف والجريمة، لأن هناك مجموعة من النصوص بقيت كما تم وضعها سنة 1962، خصوصاً المرتبطة ببعض الأفعال الإجرامية (السرقة، الاغتصاب.....).

إعادة النظر في التوزيع الجغرافي والمجالي لبعض الأحياء، على اعتبار أن هناك مجموعة من الأحياء تعرف نوع من الفوضى في تنظيم المجال سواء تعلق الأمر بشكل المباني أو حجم الساكنة بها مما يساهم في بروز بعض الظواهر التي يكون فيها "الحي " هو المسؤول عن ذلك.

التعجيل بتنقيد القانون التنظيمي الخاص بإنشاء المرصد الوطني لعلم الإجرام في شقه السوسيولوجي والسيكولوجي القانوني، الذي من خلاله يفتح المجال للخبراء المتخصصين بدراسة الظاهرة الإجرامية، ليس من وجه نظر أحادية، بل من وجهة نظر متعددة يتداخل فيها القانوني بالسيكولوجي والسوسيولوجي، من أجل إعطاء تصور عام حول الظاهرة الإجرامية.

تشجيع المجتمع المدني على إدراج مواضيع الانحراف والجريمة بالأحياء المغلقة ضمن اهتماماته السنوية، قصد تحسيس الأحياء التي تعرف نشاطاً إجرامياً بتجنب العوامل المساعدة على الجريمة، كالإدمان على المخدرات، وكذا الاهتمام بالأسر التي تعيش وضعيات خاصة كالأمهات العازبات والأطفال المتخلى عنهم.

البيبلوغرافيا.

المراجع باللغة العربية.

الكتب

1. ابراهيم حمداوي، الجريمة في المجتمع المغربي دراسة سوسيولوجية، دار القلم للنشر والتوزيع الرباط، الطبعة الأولى، سنة 2014.

2. ابراهيم حمداوي، مدخل سوسيولوجيا الجريمة، مفاهيم ونظريات، تقديم، د سعيد برغل مطابع الرباط نت، سنة2017.

3. احسان محمد الحسن، النظريات الاجتماعية -دراسة تحليلية في النظريات الاجتماعية المعاصرة- وائل للنشر، الطبعة الثالثة، سنة2015.

4. أحمد ابن القاضي، المنتقي المقصور على مأثر الخليفة المنصور، دراسة وتحقيق محمد رزق، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع البيضاء، سنة 1986.

5. أحمد أغبال "الاتجاهات الجديدة في علم النفس المعرفي في مرحلة ما بعد بياجي". ضمن مؤلف جماعي تحت عنوان: سيكولوجية الطفل. منشورات مجلة علوم التربية، مطبعة النجاح الجديدة، سنة2008.

6. أحمد أوزي، المراهق والعلاقات المدرسية، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الثانية، سنة 2011.

7. أحمد أوزي، سكولوجية العنف، مطبعة النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، سنة 2014.

8. أحمد بن عياض أحمد عسيري، دراسة مسحية، بعنوان دور التصميم العمراني للمناطق السكنية في الحد من الجريمة من وجهة نظر السكان ورجال الامن، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، بالمملكة العربية السعودية، سنة 2005.

9. أحمد عبد الموجود الشناوي، الهوية الثقافية للمجتمع البدوي، دراسة أنثروبولوجيا للثقافة البدوية المتغيرة، دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2002.

10. أحمد مفتاح البقالي، مؤسسة السجون بالمغرب، منشورات عكاظ، الرباط، الطبعة 2، 1989.

11. أسماء أيوب يعقوب، مجلة الاقتصاد الخليجي العدد 31 سنة 2017.

12. أكحل المختار، دينامية المجال الفلاحي ورهانات التنمية المحلية-حالة هضبة بنسليمان-، دار أبي رقراق لطباعة والنشر، سنة 2004.
13. أكرم عبد الرزاق المشهداني، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، دراسة تحليلية لجرائم السرقات والقتل العمد والمخدرات، الطبعة الأولى، الرياض، سنة 2009.
14. امحمد مهدان، السوسيولوجيا القروية بالمغرب -مقاربات وقضايا-، مطبعة بذر سوس لنشر والتوزيع أكادير، الطبعة الأولى، سنة 2015.
15. إميل دوركهايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة وتقديم د محمود قاسم، مراجعة محمد بدوي، القاهرة مكتبة النهضة المصرية، سنة 1974.
16. انتوني غدنز، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، علم الاجتماع، الطبعة الاولى، مطبعة بيروت الأولى، سنة 2005.
17. بوحوش عمار، البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي لدراسات الاستراتيجية، ط 1، برلين، سنة 2019.
18. بوشنفاتي بوزيان، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب، دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، دار الخطابي للطباعة والنشر بالمحمدية، الطبعة الأولى، سنة 1988.
19. بول كلافال، ت رجمة فريد الزاهي، المجال والحياة الاجتماعية والسلطة، البحث العلمي مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ملف العدد، رقم27سنة1997.
20. بيار أنصار، العلوم الاجتماعية المعاصرة، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الطبعة الاولى، سنة1992.
21. جعفر العلوي، في السلوك الإجرامي، «دراسة تحليلية لأهم النظريات في علم الإجرام في علاقته بالسياسة الجنائية. دار القلم الرباط، الطبعة الأولى سنة 2010.
22. جلال الدين عبد الخالق، الجريمة والانحراف الحدود والمعالجة، مطبعة الاسكندرية مصر، سنة 1998.
23. جلال ثروت، الظاهرة الإجرامية: دراسة في علم الاجتماع والعقاب، الاسكندرية، مؤسسة الثقافة الجامعية، سنة 1982.

24. جون هيلز، جوليان لوغران، دافيد بياشو، ترجمة وتقديم محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم. سلسلة عالم المعرفة، سنة 2007.
25. حسن شحاتة سعفان، روح القوانين لمونتسكيو، الطبعة 1، مصر سنة 1995.
26. حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، سنة2008.
27. دافيد بياشو، ترجمة محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي محاولة للفهم، سلسلة عالم المعرفة لسنة 2007.
28. دافيد بياشو، ترجمة محمد الجوهري، الاستبعاد الاجتماعي، المجلس الوطني لثقافة الكويت، سنة 2007.
29. الدوري عدنان، "أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي"، الكويت سنة 1974، بدون مطبعة.
30. دوقات عبيدات، البحث العلمي، مفهومه، أدواته، أسالبه، دار النشر، عمان سنة 1984.
31. رشيدة أفيلال، السكن كرأسمال مجالي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي العدد43-44، سنة 1997.
32. رغدة شريم، سكولوجية المراهقة، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2006.
33. سعداوي زهرة، الجنوسة والجريمة (المرأة ونوعية الجرائم المرتكبة في المجتمع) مجلة المنهل (مجلة الكترونية) العدد رقم 8 سنة2010.
34. سمير نعيم أحمد، الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي، مقالات في المشكلات الاجتماعية والانحراف الاجتماعي، القاهرة، مكتبة سعيد رأفت سنة 1969.
35. سوتيريوس سارانتاكوس، ترجمة شحدة فارع، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات – قطر- الطبعة الأولى، سنة 2017.
36. ضافر زهير، النظريات السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، دراسة مقارنة، سنة 2000.
37. عامر إبراهيم قنديلجي، منهجية البحث العلمي، الباروري لنشر والتوزيع الجزائر سنة 2008.

38. عبد الراحيم العطري، المغرب القروي "أسئلة التنمية المؤجلة" مطبعة، طوب بريس، الرباط، الطبعة الاولى سنة 2009.
39. عبد الرحمان المالكي وعبد السلام فراعي، الطفولة في الوسط الاجتماعي شبه حضري بفاس، دفاتر مختبر الأبحاث والدراسات النفسية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس، العدد الثاني، أبريل سنة 1999.
40. عبد الرحمان المالكي، الثقافة والمجال دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الطبعة الأولى، سنة 2015.
41. عبد الرحمان المالكي، محمد عبابو، أفاق سوسيولوجية "حوليات مختبر سوسيولوجية التنمية الاجتماعية، عدد رقم 4، فاس سنة 2017.
42. عبد الرحمان بن زيدان، نقلا عن الشريف الإدريسي، اتحاف اعلام الناس بجمال اخبار حاضرة مكناس، مطابع أديال، الدار البيضاء، ط2، سنة 1990.
43. عبد السلام بنحدو، مبادئ علم الإجرام "دراسة في الشخصية الاجرامية" المطبعة الوطنية، ط 2، مراكش، سنة 1999.
44. عبد الفتاح الزين، البحث العلمي، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد43 -44، السنة الثلاثون، سنة1997.
45. عبد القادر العلمي، الفقر أي وسيلة لموجهته، مطبعة الرسالة، الطبعة الأولى، سنة 2002.
46. عبد الكريم القنبعي الإدريسي، الديموغرافيا من تأسيس المفهوم إلى توليفات العلم، مقاربات للنشر والصناعات الثقافية. فاس. سنة 2019.
47. عبد الكريم علي مصطفى محاضر بقسم علم الاجتماع، مشكلة الأحياء الهامشية والفقيرة ظاهرة متعددة الأبعاد، جامعة عمر المختار، كلية الآداب الدار البيضاء، سنة 2011.
48. عبد الكريم علي مصطفى، مشكلة الأحياء الفقيرة والهامشية ظاهرة متعددة الأبعاد لا توجد، مطبعة سنة 2011.
49. عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 2005.

50. عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، سنة 2000.

51. عدلي محمود السميري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة لنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، سنة 2009.

52. العربي وافي، مقاربة النوع والتنمية، السلسلة الشهرية المعرفة للجميع العدد 35، منشورات رمسيس، سنة 2008.

53. عمر الزعفوري، التهميش والمهمشون في المدينة العربية المعاصرة، رؤية تحليلية من منظور بنيوي مجلة عالم المعرفة، العدد4، المجلد36، سنة 2008.

54. الغامدي بن سعيد الرقاص، دراسة حول العود الى الجريمة والمشكلات الاجتماعية، سنة 2017.

55. فرانكفورت وناسمياز دافيد، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية ترجمة ليلى الطويل، الطبعة الاولى بترا للنشر والتوزيع سوريا، دمشق، آب، سنة2004.

56. فرج القيصر، القانون الجنائي العام، مركز النشر الجامعي تونس، سنة 2006.

57. الفيصل العيرج، الثقافة الحضرية ومشاكل الاندماج السوسيوثقافي، بدون طبعة، سنة 2009.

58. قسطاني بن محمد، ما هو المجال، مجلة فكر ونقد، عدد 22.

59. قيس حمد النوري، الأنثروبولوجيا الحضرية بين التقليد والعولمة، بدون دار النشر، سنة 2011.

60. كامل عبد المالك، رؤى العالم المتغيرة، دراسة في الاتصال الثقافي للمجتمعات الحدودية، دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، القاهرة، سنة 2008.

61. كريستين تمبل، ترجمة عاطف أحمد، المخ البشري" مدخل إلى دراسة السيكولوجيا والسلوك، سلسلة عالم المعرفة الكويت، سنة 2002.

62. محمد أحداف، علم الإجرام "النظريات العلمية، والسلوك الإجرامي"، مطبعة سجلماسة، الطبعة الثالثة، سنة 2010.

63. محمد الدقس، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، دار مجدلاوي، عمان، الطبعة الأولى، سنة 1987.

64. محمد الرازقي، علم الإجرام والسياسة الجنائية "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليه" دار الكتب الوطنية لبيا، الكبعة الثالثة، سنة 2004.

65. محمد الرازقي، عمل الإجرام والسياسة الجنائية، "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها" دار الكتاب الوطنية، الطبعة الثالثة، سنة 2004.

66. محمد الرزاقي، علم الإجرام والسياسة الجنائية "دراسة حول الظاهرة الإجرامية من حيث أسبابها وطرق القضاء عليها" دار الكتب الوطنية لبيا، الطبعة الثالثة، سنة 2004.

67. محمد المنوني، مدائن مكناس المقدسة القديمة من العصر الإدريسي إلى أواخر عصر الموحدين، ص184، أعمال ندوة الحاضرة الإسماعلية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بمكناس، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط سنة 1988.

68. محمد سبيلا، في تحولات المجتمع المغربي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، سنة 2010.

69. محمد شفيق الجريمة والمجتمع، محطة الرمل لنشر الإسكندرية، بدون سنة الطبع.

70. محمد عاطف غيث وغريب محمد سيد أحمد، المجتمع الريفي، دار النهضة العربية لنشر ط1 سنة 2000.

71. محمد عبابو، عبد الرحمان المالكي، الهشاشة والسياسات الاجتماعية، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية دهر المهراز، مختبر سوسيولوجية التنمية، عدد 4، سنة2017.

72. محمد محمَد شفيق، الجريمة والمجتمع، مطبعة الرمل الاسكندرية، بدون سنة الطبع.

73. مصطفى العوجي، دروس في العلم الجنائي، الجريمة والمجرم الجزء الأول، منشورات الحلبي لنشر، الطبعة الأولى سنة 2017.

74. مصطفى رزق مطر، علم الاجتماع الجريمة، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، بدون طبعة، مارس، سنة 1985.

75. مصطفى عبد المجيد كاره، مقدمة في الانحراف الاجتماعي، معهد الإنماء العربي، الطبعة الثانية، سنة 1992.

76. معن خليل العمر، التغير الاجتماعي، دار الشروق الطبعة الأولى، الأردن، سنة2004.
77. معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، رام الله المنارة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، سنة 2004.
78. موسى كرزازي، تمدن البوادي بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء، الطبعة الأولى، سنة2010.
79. نزان س بابي، ترجمة فريد الزاهي، المجال والتمثيلات الاجتماعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، يصدرها المعهد الجامعي للبحث العلمي، العدد43-44، سنة 1997.
80. نور الدين العمراني، شرح القسم العام من القانون الجنائي المغربي، مطبعة وراقة سجلماسة مكناس، طبعة الأولى سنة 2012.

الرسائل الجامعية والدراسات:

81. ابراهيم حمداوي" التغير الاجتماعي والجريمة في المغرب: دراسة استكشافية في أسباب الجريمة والانحراف" مدينة الدار البيضاء نموذجًا، أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع. كلية الآداب والعلوم الإنسانية ظهر المهراز_فاس، سنة2009.

82. إبراهيم بن هلال العنزي، العوامل المؤثرة في حالة العود إلى الجريمة، (دراسة ميدانية لنزلاء دار الملاحظة) بالمملكة العربية السعودية، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، سنة 2017.

83. أرب عوني يعقوب طوقان، التوزيع المكاني للجريمة في مدينة نابلس ومخيماتها، دراسة في الجغرافية الاجتماعية، أطروحة لنيل شهادة الماستر، سنة، 2012.

84. دراسة سمية حومر، حول الخرائط الاجتماعية لجنوح الاحداث، (دراسة ميدانية بمراكز إعادة تربية الأحداث الجانحين)، سنة 2010-2009.

85. دراسة نجيب بوالماين، حول الجريمة والمسألة السوسيولوجيا بأبعادها السوسيو ثقافية والقانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية الجزائر، سنة 2007-2008.

86. زهير البحيري، المجتمع والمشروع الحضري لمدينة صفرو: دراسة سوسيولوجية في التحولات وإشكالية التنمية، أطروحة دكتوراه أنجزت تحت إشراف الدكتور عبد الرحمان المالكي، والدكتور بوشتى الغزال، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، السنة الجامعية 2012-2013.

87. عبد الرب محمد الحطامي، التوزيع الجغرافي للجريمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، اليمن، سنة 2010.

88. عبد الرب محمد الحطامي، التوزيع الجغرافي للجريمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، اليمن، سنة 2010.

89. عبد الرحمان المالكي، سيرورة التحضر بالمغرب، دراسة في العلاقة بين الأطر الأيكولوجية وللأنساق الثقافية، حالة المهاجرين القرويين إلى مدينة فاس، أطروحة جامعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، -ظهر المهراز- فاس، سنة 2004-2005.

90. محمد الترسالي، دينميات التحولات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الصحراوي من البداوة إلى التمدن، دراسة سوسيولوجة لمنطقة الساقية الحمراء، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الانسانية ظهر المهراز فاس، سنة 2016

91. محمد بوزلافة، أسباب حالة العود للجريمة، دراسة ميدانية بشراكة مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة السجون، سنة 2019.

المراجع باللغة الأجنبية:

92. Alvaro Pires, La criminologie d'hier et d'aujourd'hui 1995.
93. Becker, S.H. Outsiders, Métaillé, Paris, 1985.
94. Bill Hillier, Julienne Hanson, Social logic of Space, Cambridge University Press,2002.
95. Blumstein, A, et Coll, 1986, Criminal careers and career criminals. Washington, SC : Natonal Academy Press cité in, sandrine. Jallet, 2012, p10.
96. Boughali Mohamed, La représentation de l'espace chez le Marocain illettré, mythes et tradition orale, Anthropos, Paris, 1974
97. C.R shaw et H.D. Mckay. Juvenile Delinquancy and urban Areas. A .Study of Delinquency in Relation to Differential characteristics of local communities in American cites, Chicago, the university of Chicago press ed ,Rev , 1969
98. Cusso M. cité par Meyrandr, « comment devient-on délinquant ? » Article de la rubrique « le point sur… » in « comment devient-on délinquant ? mensuel n°176, novembre 2005.
99. Cusson Maurice, Criminologie Actuelle, les Presses Universitaires de France, 1er édition, Paris, 1998.
100. Cusson Maurice, les zones urbaines criminelles, les Presses Universitaires de France, 1er édition, Paris 1989.
101. D'après Mucchielil « la déviance, normes et sans gression stigmatisations in sciences humaines normes interdits, n°99, Novembre 1999.
102. Dubet François, les quartiers d'escil seuil, paris ,1992.
103. Faget Jacques, Sociologie de la délinquance et de la justice pénale, 2ème Ed, érès, France, 2007, p 39.
104. Fillieule Renaud, Sociologie de la délinquance, paris, PUF, 2001, p.76.
105. Georges Balandie, sens et puissance les dynamiques sociale, gudrige, puf, 1er édition, 1971.

106. Grafmeyer, Joseph, L'Ecole de Chigago, Naissance de L'écologie urbaine, New York, 1eme édition,2004.
107. Grafmeyer, Yves & Isaac Joseph, L'ecole de Chicago, Naissance de l'écologie urbaine, 3ème Ed, Flammarion, France, 2004, p. 5.
108. Guy Rocher, le changement social, teonne coll, Paris,1996.
109. Jallet. S, Etude comparative des trajectoires criminelles des contrevenants sons responsabilité provinciale selon le sexe au Québec, mémoire pour l'obtention du garde de la maitrise en criminologie, faculté des arts et des sciences, L'université de Montréal, 2012.
110. John E, Eck Spencer chainey, jomes F .Fameron. Michel leitner Mapping Crime understanding Hot Spots, U.s Department of justice office of justice psograme national institute of justice.
111. Leblanc ; M, « La carrière criminelle : définition et prédiction », Un article publié dans la revue Criminologie, vol 19no2, 1986. P.8.
112. Lombroso, C, L'homme Criminel, Etude anthropologique et médico-légal, Ed. 4, paris, 1887.
113. Maruna S, 2001, Making good, How ex-convicts reform and rebilt their lives, Portland, or, cit in, sandrine. Jallet, 2012. P.11.
114. Maurice Cuisson, Criminologie Actuelle, 1re édition chapitre 1, Presses universitaires de France ,1998.
115. Maurice Cusson, les zones urbaines criminelles, les presses universitaires de France, 1er édition, Paris, 1998.
116. Maurice Cusson, les zones Urbaines criminelles, Professeur à l'ecole de criminologie, université de Montréal, 1989.
117. Meyrandr, Comment devient – on délinquant ? Article de la rudrique 'le point sur » in comment devient- on délinquant » mensuel n°176.novembre 2006.
118. Moulin Valérie, « Approche dynamique et processuelle de l'agir criminel violence : Vers une modélisation psycho criminologique intégrative au passage a l'acte », in GAILLARD

Bernard (Dire), psychologie criminologique, collection psycho, ED, N Press, France, 2008.

119. Moulin Valérie, « Approche dynamique et processuelle de l'agir criminel violence : Vers une modélisation psycho criminologique intégrative au passage a l'acte », in Gaillard Bernard (Dire), psychologie criminologique, collection psycho, ED, N Press, France, 2008.
120. Oscar Newman, Défensable Space, Institute for Community Design Analysais, U.S. Département of Housing and Urbain Développement, Office of Policy Développement and Research, April 1996, 1st .1972.
121. Petras Hanno, Nieuwbeerta Paul et Piquero Alex, Participation and Frequency during criminal careers across the life span, Criminology, College of Criminal Justice, Northeastern University, 360 Huntington Avenue, Boston, (2010).
122. Philippe Combessie, Sociologie de la Prison, revue Française de sociologie, Nouvelle édition,2004.
123. Pierre Yves Cusset, Le lien social, sous la direction de François de Singly, paris,1eme édition,2007.
124. Rapport de synthèse de l'enquete national sur les valeurs, 50 ans de développement humain au Maroc, Rapport sur les perspectives du Maroc à l'horizon 2025, pour un développement humain élevé, (le Maroc possible en CD), 2005.
125. Raymand Gassin, criminologie 6° édition 2007, Editions Dalloz 2007.
126. Raymond Boudon, La place du désordre, Quadridge, PUF, 1998
127. Raymond Quivy Luc van Compehoudt, Manuel de recherche en sciences sociales, paris, Dunod 3eme édition, 2006.
128. René Gallissat et Brigitt Moulin ,les quartiers de la ségrégation. Titres monde ou quart monde, Edition Karthla1995.
129. Roger Bastide, Anthropologie, Appliquée, Pout, Paris, 1971.
130. Sigmund Freud, Cinq leçon sur la psychnalyse, Traduction de l'allemand par Yves le lay cinq leçons nouvelle édition, 2010.

131. Steinberg Laurence, « Cognitive and affective développement in adolescence », TRENDS in Cognitive Science, Vol.9, N°2, Fabruary, 2005.
132. Stephan Hurwitz and karl o. christiansen, criminology, London George allen unwin boston Sydne,1982.
133. Sutherland E. cité par Muchieli L... Nos mes Iiterdits Déviance » in Normes interdits Déviance Science Humaines, n°99, Novembre 1999.
134. Tenaerts Marie- Noelle, Approches sociologies de la déviances, 2008.
135. Tenaerts Marie- Noelle, Approches sociologies de la déviances, 2008.
136. Terriet, E. Moffitt et Caspi, Avshalom. Childhood predictors Differentiate Life-course-Persistent and Adolescance-Limited Antisocial Pathways, anong Males and females. Development and Psychopathlogy, University presse,2012, p9.
137. Thorsten Sellin, Conflits de Culture et Crimonalité, paris,1eme édition,1984.

Thèses :

138. Audrey Gariépy, La délinquance chez les jeunes : une évaluation approfondie de l'enchâssement social et du chevauchement des sphères relationnelles, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise ès Sciences en criminology, Université de Montréal ,2014
139. Francisco Duarte, La configuration urbaine et la prévention du crime dans l'espace public - Étude de cas : Ville de Praia, Thèse de doctorat, École doctorale Temps, Espaces, Sociétés, Cultures, Toulouse, France,2012.
140. Handrien Fouillada Orsine, La concentration du crime et les caractéristiques de l'aménagement de l'espace urbain à Marseille, Thèse de doctorat en Géographie en Université Côted'Azu, France 2016.
141. Marie Noele Roye, Crime et mobilité spatial, Mémoire présenté à la Faculté des études supérieures en vue de l'obtention du grade de Maîtrise ès Sciences en criminology, Université de Montréal ,2005.

المواقع الإلكترونية:

142. https://ar.wikipedia.org/wiki/) Dernier visite le (15-03-2020)
143. https://ar.wikipedia.org/wiki/(Dernier visite le 4/8/2019)
144. https://www.marefa.org/(Dernier visite le 6/8/2019)
145. https://ar.wikipedia.org/wiki/. (Dernier visite le 7/8/2019)
146. https://en.wikipedia.org/wiki/Reginald_Golledge
147. https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%83%D9%86%D8%A7%D8%B3
148. : https://upload.wikimedia.org/wikipedia/commons

الملاحق

نموذج الاستمارة

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع

تأثير التوزيع الجمالي في انتشار ظاهرة الجريمة
دراسة ميدانية في أشكال جدلية العلاقة بين الجمال والجريمة
مدينة مكناس أنموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

يسعدني أن أطلب منكم مساعدتي من خلال ملئ هذه الاستمارة عن طريق الإجابة على الأسئلة بكل دقة وتلقائية، ونعدكم أن المعلومات التي ستدلون بها ستحاط بسرية تامة، ولا تستخدم إلا في إطار البحث العلمي بهدف دراسة الخصائص السوسيواقتصادية الأحياء التي تعرف نشاطا إجراميا، وانعكاسه على حجم ونوع الجريمة.

<u>شكرا على تعاونكم</u>

إعداد الطالب:
عبد الغني عزيوي
رقم الطالب: **2523981880**

تحت اشراف الأستاذ:
د. عبد الكريم القنبعو

السنة الجامعية: **2021/ 2020**

المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوث

1) الجنس:

ذكر [1] أنثى [2]

2) السن:

أقل من 18 سنة [1] 18_24 سنة [2] 25_29 سنة [3]

30_34 سنة [4] 35_39 سنة [5] 40 _44 سنة [6]

45_49 سنة [7] 50_54 سنة [8] 55_59 سنة [9]

60_64 سنة [10] 65 فما فوق [11]

3) الوضعية الزواجية:

عازب (ة) [1] متزوج(ة) [2] مطلق(ة) [3] أرمل(ة) [4] أم عازب [5]

4) المستوى الدراسي:

بدون [1] ابتدائي [2] إعدادي [3] التكوين المهني [4] ثانوي [5] جامعي [6]

5) المهنة:.....

6) معدل دخل الأسرة في الشهر:

ما بين 1000و1500 درهم [0] ما بين 2000 و3000درهم [1]

ما بين 4000 و60000 [2] ما بين 6000و10000 [3] أخر حدده.....

7) المستوى الاقتصادي:

ضعيف جدا [1] ضعيف [2] متوسط [3] جيد [4] جيد جداً [5]

8)**عدد الأطفال:**

طفل واحد [1] طفلين [2] ثلاث أطفال [3] أربع أطفال [4] أكثر من خمسة أطفال [5]

9) مكان الازدياد:

داخل هذا الحي [1] حي أخر [2] ضواحي المدينة [3] مدينة أخرى [4]

10) اسم المدينة إذا كان الجواب بمدينة..... :

11) لماذا تم اختيار هذا الحي للاستقرار وليس حي أخر؟

منخفض السومة الكرائية [1] منخفض ثمن العقار [2] إعادة الاسكان بعد هدم دور الصفيح [3] إختيار العائلة [4]

ظروف العمل [5] الإلتحاق بالزوج [6] أستقر فيه مند الولادة [7]

12) ما نوعية سكن الإقامة؟

كراء [1] ملك [2] رهن [3] أخر حدده.....

13) من أي منطقة ينحدر الآباء؟ (الأصول الجغرافية)

داخل المدينة [1] ضواحي المدينة [2] مدينة أخرى [3]

14) من أي مدينة إذا كان الجواب مدينة أخرى؟.....

15) مجال السكن. (وسط الإقامة)

قروي [1] حضري [2] شبه حضري(مركز) [3] سكن عشوائي (غياب التصاميم) [4]

16) عدد الأسر التي تقطن بالمنزل الذي تسكنه:

أسرة واحدة [1] أسرتين [2] ثلاث أسر [3] أكثر من ثلاثة أسر [4]

أخر حدده.....

17) متى كان قدوم العائلة لهذا الحي؟

منذ الولادة [1] منذ ثلاث سنوات [2] خمس سنوات [3] عشر سنوات [4] أكثر من عشر سنوات [5]

أخر حدده.....

18) كم عدد الغرف داخل المنزل؟

غرفتين [1] ثلاث غرف [2] أربع غرف [3] أكثر من أربع [4]

أخر حدده.....

المحور الثاني:الوضع العائلي والجريمة

1) المستوى التعليمي للأم:

بدون [1] ابتدائي [2] إعدادي [3] ثانوي [4] التكوين المهني [5] جامعي [6]

2) المستوى التعليمي للأب:

بدون [1] ابتدائي [2] إعدادي [3] ثانوي [4] التكوين المهني [5] جامعي [6]

3) عدد الاخوة: الذكور [1] الإناث [2]

4) اشتغال الإخوة:

عاطلون [1] يشتغلون [2] أعمال غير مستقرة [3] السجن [4] صغار/في طورالدراسة [5]

5) ترتيب الحالة داخل الأسرة: [ ]

6) وضعية الأبوين:

مستقرة [1] منفصلين [2] دائمي النزاع [3] الأب في السجن [4] الأب غير معروف [5]

أحد أحد الأباء متوفياً [6]

أخر حدده :.....

7) هل تجتمع العائلة أثناء اليوم : (الأب والأم والأبناء)

نادرا [1] أحيانا [2] بشكل مستمر [3] أخر حدده:.....

8) متى تجتمع العائلة أثناء اليوم:

أثناء الأكل فقط [1] من أجل النوم فقط [2] خلال أسبوع [3] المناسبات [4] منقطع عن العائلة [5]

خر حدده.....

9) هل سبق لأحد الأبوين أن دخل السجن؟ لا [1] نعم [2]

10) ما نوع التهمة التي أدين بها اذا كان الجواب بنعم؟...الأب..... [1] ..... الأم..... .... [2]

11) هل الأمر يتعلق؟ الأب [1] الأم [2] معاً [3]

المحور الثالث: المجال الجغرافي والجريمة

1) أين تم ارتكاب الجريمة التي أنت معتقل بسببها؟

داخل الحي [1] حي أخر [2] وسط المدينة [3] مدينة أخرى [4]

2) لماذا هذا المكان وليس مكان أخر؟

غياب الأمن [1] بيع المخدرات شائع في هذا الوسط(الحي) [2] الصدفة [3]

البعد عن المجال الذي تعرف فيه [4] باعتباره محل الإقامة [5] أخرحدده.....

3) ما هي أنواع الجرائم (النزعات)السائدة داخل الحي؟

جرائم العنف [1] الاغتصاب الجنسي [2] الكحول والمخدرات [3] القتل [4]

السرقة [5] الفساد والدعارة [6] الإعتداء على ممتلكات الغير [7] ليس هناك جرائم [8]

أخر حدده:.....

4) هل يتم الاحتكام إلى القانون في حل النزعات داخل الحي؟

لا [0] نعم [1]

إذا كان الجواب بلا، لماذا؟.....

5) ما درجة تكرارهذه الأفعال داخل الحي(تبادل الضرب والجرح ،السرقة الاعتداء على الغير...)

كل يوم [1] كل أسبوع [2] كل شهر [3]

آخر حدده:.....

ما هو سبب هذه النزعات في نظرك؟

الإدمان على المخدرات [1] غياب التواصل/الجهل [2] غياب الأمن/ثقافة الرشوة [3] أسباب تنظمية

الأطفال/الأزبال [4] تدني المستوى الاقتصادي (الفقر) [5]

6) هل أنت راض على الوضع داخل الحي؟

راضي تماتما [1] راضي نسبيا [2] غير راضي [3] راضي [4]

7) إذا كان الجواب غير راضي، فلماذا؟.....

المحور الرابع: المسار الإجرامي للحالة

1) نوع الجريمة التي تم الإدانة بها:..... .....

2) ما هو الدافع إلى ارتكاب هذه الجريمة؟

إثارة جماعة الأصدقاء [1] التعرض للإهانة [2] الحاجة إلى المال [3] الانتقام [4]

عدم الخوف من القانون [5] تحت تأثير المخدرات [6] عدم الرضى على الوضع [7]

ليس هناك دافع (الصدفة) [8]

3) ما هي مدة العقوبة التي حكم بها؟.....

4) هل تم إدانتك من قبل بإحدى الجرائم؟

نعم [1] لا [0]

5) عدد حالات العود؟ [.....]

6) عند وجود حالة العود، ما هي الفترة الفاصلة بين الجريمة الأولى والتالية؟

ما بين 3 أشهرو 6 أشهر [1] ما بين 6 أشهر وسنة [2] ما بين سنة واحدة و2 سنوات [3]

مابينسنتين وأربع سنوات [4] من خمس سنوات فما فوق [5] أخر حدده:.....

7) ما هو السبب في عودتك إلى الجريمة؟

الحاجة إلى المال [1] تأثير المخدرا ت [2] عدم وجود عمل مناسب يكفي لسد المصارف [3]

جماعة الأصدقاء(الطيش) [4] السجن أفضل من الخارج [5] أخر حدده.....

8) هل تعتبر الجريمة اختيار؟

نعم [1] لا [0]

9) اذا كان الجواب بنعم، لماذا؟.....

10) ما هي الصعوبات التي واجهتك بعد الإفراج؟

نظرة المحيط [1] السوابق [2]

فقدان العمل [3] (انشقاق(تخلي الزوجة/الزوج) [4]

فقدان الممتلكات (صعوبات قانونية) [5]

أخر ى:.....

شكرا على مساهمتكم

دليل مقابلة التحقق

مركز دراسات الدكتوراه: الجماليات وعلوم الإنسان

تكوين الدكتوراه: آليات التفكير والديناميات النفسية والاجتماعية

تخصص: علم الاجتماع

تأثير التوزيع الجمالي في انتشار ظاهرة الجريمة دراسة ميدانية في أشكال جدلية العلاقة بين الجمال والجريمة مدينة مكناس أنموذجاً

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

يسعدني أن أطلب منكم مساعدتي من خلال الإجابة على أسئلة هذه المقابلة النصف موجهة بكل موضوعية وحياد، ونعدكم أن المعلومات التي ستدلون بها ستحاط بسرية تامة، ولا تستخدم إلا في إطار البحث العلمي بهدف دراسة العوامل المتداخلة في تحديد المسار الإجرامي بفضاءات الجنوح.

شكرا على تعاونكم

إعداد الطالب:
عبد الغني عزيوي
رقم الطالب: **2523981880**

تحت اشراف الأستاذ:
د. عبد الكريم القنبعو

السنة الجامعية: **2021/ 2020**

محاور المقابلة النصف موجهة

المحور الأول: معلومات عامة عن المبحوث:

1- رقم المقابلة

2- الجنس

3- السن

4- الوضعية العائلية

5- عدد الاطفال

6- المستوى التعليمي

7- المستوى الاقتصادي

8- مقر السكن(الحي)

9- نوعية السكن(كراء مثلا)

10- مكان الازدياد

11- من أي منطقة ينحدر الأباء (الأصول الجراافية)

12- عدد الأسر التي تقطن بهذا المنزل

13- تاريخ القدوم للحي

14- المستوى التعليمي للأم

15- المستوى التعليمي للأب

16- مهنة الأم

17- مهنة الأب

18- عدد الأخوة

19- مجال اشتغال الاخوة

20- ترتيب المبحوث في الأسرة

المحور الثاني: النزيل ومرحلة الطفولة

1- كيف عشت طفولتك؟

2- هل كانت في هذا الحي؟

3- بماذا كنت تحلم في طفولتك بخصوص مستقبلك المهني؟

4- وأنت طفل كيف كانت علاقتك بأسرتك؟

5- وأنت طفل كيف كانت علاقتك بأبيك؟

6- وأنت طفل كيف كانت علاقتك بأمك؟

7- وأنت طفل كيف كانت علاقتك بأخوتك؟

8- وأنت طفل كيف كانت علاقتك بأصدقائك؟

9- ماهي أبرز الأحداث التي ميزت طفولتك؟

10- هل سبق وتعرضت لاعتداء جنسي؟ في أي مرحلة عمرية كان ذلك

11- من هو الشخص المسؤول على ذلك؟

12- كيف أثرت على مسار حياتك؟

المحور الثالث: النزيل والأسرة

1- هل يمكنك أن تتحدث لي عن علاقتك بأسرتك؟

2- كم من الوقت تقضي مع الأسرة؟

3- هل هناك التواصل والحوار مع الأب والأم؟

4- ما هي المواضع التي تناقشون؟

5- من الشخص الذي يلبي حاجياتك المادية؟ (المصروف الجيبي) سواء كان ذلك في الوقت الحالي أو في مرحلة الطفولة.

6- هل يمكنك أن تتحدث لي عن علاقتك بأبيك؟

7- هل يمكنك أن تتحدث لي عن علاقتك بأمك؟

8- هل يمكنك أن تتحدث لي عن علاقتك بإخوتك؟

9- ما هي طبية الانشطة المشتركة مع الاخوة؟

10-كيف هي علاقة أبيك وأمك؟

11-كيف ترى دور ابيك في الأسرة؟

12-كيف ترى دور أمك في الأسرة؟

13-كيف ترى دور أخوتك في الأسرة؟

14-كيف ترى دورك في الأسرة؟

15-هل لديك قرابة عائلية داخل الحي؟

16-هل سبق لك ان تعرضت لاعتداء من طرف أحد أفراد أسرتك؟ في أي مرحلة عمرية كان ذلك؟

المحور الرابع: النزيل وجماعة الأصدقاء

1-هل لديك أصدقاء؟

2- كيف تعرفت على أصدقائك؟

3-هل هم من نفس الحي؟

4-ماهي الأنشطة التي تمارسها مع أصدقائك؟

5-كم هي المدة التي تستغرقها في الجلوس مع أصدقائك؟

6-ما هي طبيعة المواضيع التي تناقش بينكم؟

7-ما هو النموذج المثالي في الأصدقاء (النزق)

8-هل سبق لأحد الاصدقاء أن اتهم بنفس التهمة؟

9-هل أصدقائكم مدمنون على التدخين/ المخدرات...

10-هل هم في نفس عمرك؟

هل هم في نفس مستواك التعليمي؟

11-هل هم في نفس مستواك الاقتصادي؟

12-هل سبق لك ان تعرضت لاعتداء من طرف أحد اصدقائك؟ في اي مرحلة عمرية كان ذلك؟

المحور الخامس: النزيل والوسط

1- ما هو تاريخ قدومك للحي؟

2- ما هي الحيثيات التي جعلتكم تقطنون بهذا الحي؟

3- كيف ترى ظروف الحياة في هذا الحي؟

4- ما هي طبيعة العلاقات الموجودة بين سكان هذا الحي؟

5- ماهي الأنشطة التي تمارسها في هذا الحي؟

6- ماهي المرافق الموجودة في هذا الحي؟

7- هل تستفيد من خدماتها؟

9- هل انت راضي على الخدمات المقدمة من طرف الدولة لهذا الحي؟

10- ما هي طبيعة النزعات التي تقع بين سكان الحي؟ سببها

11- هل طبيعة النزعات التي تقع بالحي يطغى عليها العنصرية؟ يعني ولد بلادي ولد حومتي .....

12- في نظرك هل يتم الاحتكام للقانون في هذا الحي لحل بعض النزاعات؟

13- ما هي الأنشطة الغير شرعية السائد داخل الحي؟

14- هل تحس بالأمن ذاخل الحي؟

15- هل عناصر الامن تحضر بشكل دوري؟

المحور السادس: النزيل والمسار الاجرامي.

1- نوع الجريمة التي تم اتهامك بها؟

2- هل يمكنك الحديث عن ظروف ارتكاب أول سلوك اجرامي (خرق القاعدة القانونية)؟

3- ما السبب؟ أو المشاكل التي ادت إلى ارتكاب هذه الجريمة؟

4- ما هي العقوبة التي نلتها؟

5- كيف كان الانطباع الأول عن السجن (المؤسسة السجنية)؟

6- حالة العود الى الجريمة نعم__لا

7- عدد المرات

8- ما هي الفترة الفاصلة بين الجريمة الأولى والثانية...؟

9- ما هو سبب العودة الى الجريمة؟

10-ماهي العقبات التي واجهتك بعد الافراج عليك من السجن؟

11-كيف أصبح التعامل معك داخل الحي بعد الافراج؟

12-هل تعتبر نفسك ضحية؟

13-هل سبق لك أن تلقيت علاج نفسي؟ داخل السجن/خارج السجن؟

14-هل تعتدي على نفسك؟ داخل السجن/أم قبل الدخول الى السجن؟

15-هل تعتبر الجريمة (خرق القاعدة القانونية اختيار)؟

16-هل تعتبر نفسك مدمن على الجريمة؟

17-هل تعتبر الجريمة "حرفة" (مخالفة القاعدة القانونية)

المحور السادس: النزيل والتعليم:

1- هل سبق ان درست؟ في حالة الجواب بلا لماذا؟

2- ما هو سبب الانقطاع على الدراسة؟

3- ماهو المستوى الذي وصلت إليه؟

4- كيف كانت علاقتك بالأساتذة؟

5- كيف كانت علاقتك بالتلاميذ؟

6- كيف كانت علاقتك بالطاقم الإداري للمؤسسة؟

7- هل سبق أن تعرضت لاعتداء في المؤسسة؟

المحور السابع: النزيل والمهنة التي يمارسها

أسئلة حول المهنة التي يزاولها وعلاقته بالمشغل وزملاء العمل وظروفه في حالة في حال لم يكن النزيل عاطل عن العمل

نموذج وثيقة الحكم الجنائي الخاص بالمعتقل

المملكة المغربية

رئيس الحكومة

المندوبية العامة لإدارة السجون

و إعادة الإدماج

بيانات خاصة بالأمن

.....

.....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

السجن المحلي ..... رقم الايداع ..... تاريخه .....

التعريف

الاسم العائلي ..... والشخصي ..... المزداد يوم .....

بدوار ..... فخدة ..... قبيلة ..... قيادة .....

من أبويه: فلان ..... وفلانة ..... جنسيته .....

الساكن ..... مهنته ..... مستواه الثقافي .....

عازب – متزوج – أرمل – له ..... أولاد – أعمارهم 1:.....2:.....3:.....4:.....5:.....

الخدمة العسكرية ..... معلومات مختلفة .....

الحالة الجنائية

التهمة..... السلطة القضائية..... القضية .....

تاريخ الاحالة على التحقيق ..... امام المحكمة الإقليمية او السددية ..... على غرفة الاتهام .....

حكم يوم ..... من لدن محكمة ..... بـ .....

من أجل ..... قضية عدد .....

تاريخ		
	ابتداء العقوبة: اعتقال سابق من ..... إلى	تاريخ الإفراج .....
	من أجل نفس القضية الوضع تحت الحراسة	سبب الإفراج .....
	انتهاء العقوبة	سبب امتداد الاعتقال
	الفرار بتاريخ	.....
	إعادة الاعتقال	.....
	الوفاة ..... التغيب	

طرق الطعن

استؤنف الحكم من لدن المعتقل – أو النيابة العامة يوم.....في يوم.....

قرار المحكمة الاستئنافية .....

طلب النقض يوم.....تاريخ وقرار محكمة النقض .....

تاريخ الإحالة على محكمة.....الحكم.....

إجراءات تأديبية

تاريخ الاحالة على التحقيق ..... أمام المحكمة الإقليمية أو السددية..... على غرفة الاتهام .....

القضية الثانية: التهمة.....السلطة القضائية المختصة .....

الـصـورة

التشخيص

شخص يوم ..... بـ .....تحت عدد .....

إمارات خاصة.....

معتقل ابتدائي في حالة عود .....

الدراهم

المبلغ المودع عند الاعتقال..... درهم. المبالغ عند الترحيل ..... درهم 1..... درهم 2 ..... درهم 3 ..... درهم 4..... درهم 5..... درهم 6 ..... درهم 7 ..... درهم

الأشياء المودعة

.....

التكوين المحصل عليه طيلة فترة الاعتقال

رفع الأمية ..... الدروس الابتدائية .....

الدروس الثانوية السلك الأول ..... الدروس الثانوية السلك الثاني ..... حصل على الباكالوريا: نعم / لا

الدروس الجامعية ..... دروس مختلفة .....

التكوين المهني .....

الشهادات المحصل عليها .....

الحالة الصحية

عند الدخول: الجروح أو الآثار الخاصة .....

الوزن ..... كيلو ..... الضغط الدموي .....

تاريخ الوضع بمصحة المؤسسة 1..... 2..... 3..... 4..... 5.....

تاريخ الخروج منها 1..... 2..... 3..... 4..... 5.....

تاريخ الدخول إلى المستشفى 1..... 2..... 3.....تاريخ مغادرة المستشفى 1..... 2..... 3.....

تشخيص العلة.....

أسباب الخروج.....

الإفراج المقيد

تاريخ الترشيح الأول ..... 2..... 3..... 4.....

منح يوم ..... بقرار مؤرخ بـ ..... تحت عدد ..... نفذ يوم .....

ألغي يوم ..... بقرار عدد ..... سبب الإلغاء .....

العفو – التخفيضات الممنوحة عن العقوبة

تاريخها	مناسبتها	نوعها	التاريخ الجديد للإفراج
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

محل السكنى المعين عند الإفراج

.....

الملاحظات

.....

ترخيص البحث الميداني والمعطيات الإحصائية

المملكـــة المغربيـــة
رئيس الحكـومة
المندوبية العامة لإدارة السجون
و إعادة الإدماج

الرباط في .....

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج

إلـــى

عبد الغني عزيوي رقم 16009

تحت إشراف

السيد مدير

الموضـوع: الترخيص للحصول على معطيات احصائية.

المـرجـــع: طلب عدد 1655 بتاريخ 2017/02/14.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد

وبـعـد،

تبعا لما جاء في طلبكم المشار إليه في المرجع أعلاه، والذي تلتمسون من خلاله الترخيص لكم للحصول على معطيات احصائية من السجن المحلي تولال1 وتولال2 بمكناس، وذلك في اطار التحضير لأطروحة الدكتوراه حول موضوع **"التوزيع المجالي للجريمة: مدينة مكناس نموذجا"**، أخبركم أنني لا أرى مانعا في ذلك شريطة الاحترام التام للضوابط القانونية المعمول بها.

و الســـــلام

المندوب العام
لإدارة السجون وإعادة الإدماج
إمضاء: محمد صبيح التامك

نسخة قصد الإخبار الى:

-المدير الجهوي بجهة سوس-ماسة

2017/3/20 1529

المملكـة المغربيـة
رئيس الحكـومة
المندوبية العامة لإدارة السجون
وإعادة الإدماج

الرباط في: .....

41179 / 801 / 19

المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج
إلـى
السيد عبد الغني عزيزي
رقم 16009
تحت إشراف المدير الجهوي لجهة سوس-ماسة

الموضوع: طلب الترخيص لإنجاز بحث ميداني.
المرجـع: ارسالية عدد 4622/107I/19 بتاريخ 2019/08/28.

سلام تام بوجود مولانا الإمام دام له النصر والتأييد

وبعـد،

تبعا لما جاء في طلبكم موضوع الارسالية المشار إليها في المرجع أعلاه، والذي تلتمسون من خلاله الترخيص لكم لإجراء بحث ميداني بكل من السجن المحلي [illegible] من خلال توزيع استمارات وإجراء مقابلات مع المعتقلين، وكذا الحصول على بعض الإحصائيات من المديرية الجهوية، وذلك في إطار تحضير أطروحة الدكتوراه حول موضوع **"التوزيع المجالي للجريمة"**، أخبركم أنني لا أرى مانعا في ذلك شريطة التنسيق مع المصالح المركزية المعنية (**مديرية الضبط القضائي ومديرية العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء**) في مختلف مراحل إنجاز البحث الميداني مع الاحترام التام للضوابط القانونية المعمول بها.

والسـلام

المديرية الجهوية سوس ماسة
رقم: بتاريخ: 2019/09/22
الـواردات

نسخة قصد الإخبار:
- مديرية الضبط القضائي.
- مديرية العمل الاجتماعي والثقافي لفائدة السجناء.
- مدير السجن المحلي
- مدير السجن المحلي